

# الكافي في النحوي

تأليف  
الإمام جلال الدين أبي عثمان بن عمرو المعروف بابن الحاجب النحوي المالكي  
(٥٧٠هـ - ٦٤٦هـ)

شرح  
الشيخ ضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي النحوي  
(٦٨٦هـ)

شرح وتحقيق  
الأستاذ الدكتور عبد العال سالم مكرم

الجزء الأول

عالم الكتب

## اللغة العربية - النحو

ابن الحاجب النحوي المالكي 570 هـ - 646 هـ

الكافية في النحو / تأليف جلال الدين أبي عمرو عثمان بن عمرو ( المعروف بابن  
الحاجب النحوي المالكي ) ؛ شرح رضى الدين محمد بن الحسن الاستراباذي ؛ تحقيق  
عبد العال سالم مكرم - القاهرة : عالم الكتب ، 2000 م .

7 مج ؛ 24 سم

يشتمل على ارجاعات بليوجرافية .

تدمك : ٣ - ٢٣٢ - ٢٣٢ - ٩٧٧

(ج ١ / ج ٧)

415,1

## الطبعة الأولى

١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م



الإدارة : ١٦ شارع جواد حسنى - القاهرة ت : ٢٩٢٤٦٢٦ فاكس : ٢٩٢٩٠٢٧

المكتبة : ٢٨ شارع عبد الخالق ثروت - القاهرة ت : ٢٩٥٩٥٢٤ - ٢٩٢٦٤٠١

E.mail: alamalkotob 59 @ hotmail. Com







## تمهيد

فى كتابى: المدرسة النحوية فى مصر والشام فى القرنين السابع والثامن من الهجرة<sup>(١)</sup> بينت أن الحركة النحوية فى هذه الفترة بلغت نُضجَها، وآتت أكلها، وأعطت ثمارها.

فى عهد الفاطميين عنوا بالدراسات النحوية عناية فائقة، تتمثل فى نشر الكتب النحوية.

ولحرصهم الشديد على الحفاظ على مقاييس النحو، واتباع أساليبه عيّنا (ابن باب شاذ) النحوى محرراً فى ديوان الرسائل والإنشاء وكان (ابن بابشاذ) من كبار النحويين والقرّاء فى هذه الدولة.

وابن بابشاذ هو «الحسن طاهر بن أحمد المصرى الجوهريّ، دخل بغداد تاجراً فى الجوهريّ، وأخذ عن علمائها، وخدم بمصر فى ديوان الإنشاء»<sup>(٢)</sup>.

وبعد سقوط الدولة الفاطمية بعد وفاة الناصر الفاطمى آخر خليفة من خلفاء هذه الدولة قامت الدولة الأيوبية فى مصر على يد الفتى الشجاع صلاح الدين الأيوبي المتوفى سنة ٥٦٧هـ.

ولم ينس صلاح الدين أن دولته قامت على أنقاض دولة الفاطميين ، والفاطميون كانت لهم فى مضمار الحضارة والعلم قدم راسخة وآثار واضحة «فمصر فى عهدهم نشطت فيها حركة علمية قوية، وانتعشت فيها مجامع الدرس على مثال ما كان فى عهد العباسيين»<sup>(٣)</sup>.

وكما يقول سيد أمير على عن الأيوبيين الذين ساروا على هوى الفاطميين فى الحضارة والعلم «إنهم كانوا كالبطالسة الأولين يشجعون العلم، ويكرمّون العلماء، ويشيدون المكاتب العامة، ودار الحكمة، التى حملوا إليها مجموعات

(١) نشر دار الشروق/ ١٩٨٠ ط أولى، ومؤسسة الرسالة/ ١٩٩٠ ط ثانية .

(٢) انظر حسن المحاضرة للسيوطى ٢٨/١ .

(٣) انظر مجلة المجمع اللغوى - المجلد الأول/ ١٧٠ .

عظيمة من الكتب فى سائر العلوم والفنون»<sup>(١)</sup> وفى سبيل العلم لم ينس صلاح الدين أن يؤسس أول مدرسة فى مصر، وهى المدرسة الناصرية التى بناها سنة ٥٦٦هـ»<sup>(٢)</sup>.

وكان أول مملوك تولى الحكم فى مصر بعد الأيوبيين هو عز الدين أيبك التركمانى، وبتوليّه أسدل الستار على الدولة الأيوبية.

وفى عهد المماليك سقطت بغداد تحت أقدام التتار بعد أن كانت عروس الشرق لبست أزهى حللها، وأجمل زينتها على يد خلفاء بنى العباس الذين جعلوها أكبر مركز علمى ثقافى مما جعلها كعبة القصاد، وقبلة العلماء، وبفضلها تكونت مراكز علمية فى القاهرة ودمشق وقرطبة.

انهار هذا الصرح العلمى فى أيام تعدّ على رءوس الأصابع، فأصبحت خراباً بلقماً وقاعاً صفصفاً.

وقد وصف الإمام أبو الفداء مآسى التتار التى حلّت ببغداد، وسقوطها تحت أقدام التتار وصفاً ترتاع له النفوس، وتضطرب من أجله الأفئدة.<sup>(٣)</sup> وفى عهد قطز أحد حكام المماليك اتّجه هولاءكو إلى مدينة حلب بالشام بعد أن استولى على بغداد.

وفى عين جالوت دارت المعركة بين المماليك وبين التتار «فحمل الملك المظفر بنفسه فى طائفة من عساكره، وهو يكرّ بهم كرة حتى نصر الله الإسلام وأعزه، وانكسرت التتار، وولت الأدبار على أقبح وجه بعد أن قتل معظم أفيالهم»<sup>(٤)</sup>.

فى ظلال هذه الأحداث السياسية والاجتماعية من أواخر القرن السادس الهجرى إلى نهاية القرن الثامن عاشت الحركة النحوية قوية متحركة نشطة بفضل أعلامها الذين لمعوا فى سماء هذا العلم فى هذه الفترة من الزّمان.

(١) مختصر تاريخ العرب والتمدّن الإسلامى / ٥١٠.

(٢) النجوم الزاهرة ٥/ ٢٨٦.

(٣) البداية والنهاية ١٣/ ٢٠٢-٢٠٣.

(٤) النجوم الزاهرة ٧/ ٧٩.

ومن أبرز هؤلاء العلماء وأشهرهم فى ميدان النحو بصفة خاصة ابن الحاجب المصرى، ولأنه صاحب الكافية التى شرحها الرضى نلقى الضوء فى إيجاز على حياته.

### ابن العاجب المصرى؛

هو عثمان بن عمر بن أبى بكر بن يونس الإمام، العالم جمال الدين أبو عمرو المعروف بابن الحاجب الكردى.

ولد فى أواخر سنة ٥٧٠ هـ بإسنا من بلاد الصعيد، وهى بلدة كبيرة خرج منها جمع كبير من أهل العلم والأدب»<sup>(١)</sup>.

وقد انتقل إلى القاهرة صغيراً، لأنه - كما تحدثنا دائرة المعارف الإسلامية - حفظ القرآن الكريم فى القاهرة، ودرس العلوم المتصلة به كالفقه والأصول على مذهب الإمام مالك، وكذلك النحو»<sup>(٢)</sup>.

وفى القاهرة أخذ النحو والقراءات عن الإمام الشاطبى»<sup>(٣)</sup>.

وكما تسلمح ابن الحاجب بما يتسلمح به العالم من شتى أنواع المعرفة جلس للإفادة وتردد بين القاهرة ودمشق مرّات كثيرة.

وإقامته بدمشق مكنته من أن يكون مدرساً للمالكية، وشيخاً للمستفيدين عليه فى علمى القراءات والعربية»<sup>(٤)</sup>.

والمادة التى كانت تشد ابن الحاجب إليها هى مادة النحو، كما يقول صاحب «روضات الجنات» كان الأغلب عليه دراسة النحو»<sup>(٥)</sup>.

وإقامة ابن الحاجب فى دمشق لم تستمر طويلاً بسبب «حادث العزّ بن عبد السلام مع الملك الأشرف».

(١) الطالع السعيد للإدغوى (٢٦).

(٢) دائرة المعارف الإسلامية، المجلد الأول ١٢٦/٢.

(٣) الطالع السعيد من ص ١٨٨-١٩٥.

(٤) البداية والنهاية ١٧٩/١٣.

(٥) روضات الجنات / ٨.

فقد كان هناك خلاف بين العز وبين الأشرف، ولم يجد العز من يقف إلى جانبه من العلماء، ويشد أزره في محنته غير ابن الحاجب. ولهذا السبب تغير الملك الأشرف عليه، مما أدى به وبصاحبه إلى الخروج من دمشق، والعودة إلى مصر<sup>(١)</sup>.

وبعد عودته إلى مصر سنة ٦٢٨ هـ تصدر بالفاضلية وجلس في موضع الشاطبي<sup>(٢)</sup>.

وظل ابن الحاجب متصدراً بالفاضلية حتى انتقل إلى الإسكندرية للإقامة فيها، ولم تطل مدة إقامته في الإسكندرية حيث وافاه الأجل في ضحى نهار الخميس سادس عشر من شوال، ودفن خارج باب البحر بتربة الشيخ صالح بن أبي شامة سنة ٦٤٦ هـ.

### الكافية

سمة التأليف في عصر ابن الحاجب تتضح في وضع المتون النحوية، من أجل جمع الخطوط الرئيسة للقواعد النحوية.

ومن منهج هذه المتون الإيجاز في عرض القواعد النحوية، وتقديمها في فقرات تشير إلى الفروع، ولا تتعمق فيها، مكتفية بالأصول دون شرح أو تحليل. والذي حملهم على ذلك الخوف من ضياع هذا العلم بعد أن كثرت الفتن في الأندلس واشتعلت نيران الحرب في عهد الصليبيين والمماليك.

فسقوط بغداد على يد التتار، وتحريقهم كتب اللغة والنحو، وتخريبهم خزائن تراث الفكر الإسلامي والعربي شجعهم على وضع هذه المتون. ومن أشهر هذه المتون كافية ابن الحاجب.

ومنهج ابن الحاجب في كافيته هو منهج الزمخشري في مفصله، فالناظر فيه يرى أنه مقسوم على أربعة أقسام:

(١) شذرات الذهب ٢٣٤/٥.

(٢) الحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية/ ١٣٩.

الأول فى الأسماء، والثانى فى الأفعال، والثالث فى الحروف، والرابع فى المشترك من أحوالها.

وقد نهج على هذا التقسيم ابن الحاجب ، فقسم الكافية إلى أربعة أقسام أسماء وأفعال وحروف، ومشترك من أحوالها.

وأغلب الظن أن هذا الترتيب والتقسيم لم يكن من مبتكرات الزمخشري ، فقد سبقه إلى هذا أبو على الفارسي فى كتابه «الإيضاح» فقد كان أول من ابتكر هذا الترتيب، وسنّه للمعاصرين له من تلاميذه، وللخالفين من النحاة من بعده<sup>(١)</sup>.

ولما ألف ابن الحاجب كتابه فى النحو ألف الشافية فى الصرف، وكعاداته فى شرح ما ألف، وتوضيح ما أنتج شرح الشافية.

وقد شرح الرضى كلاً من الكتابين. «ويعد هذان الكتابان النبع الذى استقى منه ابن مالك سرّ تسميته لمنظومته «الكافية الشافية» التى جمع فيها بين علمى النحو والصرف، وكانت هى الأصل الذى اختزل فيه الخلاصة المسمّاة بالألفية، وكأنّ ابن مالك أراد أن يبين فضله على حين اقتصر مجهود ابن الحاجب على أفراد كل منهما بكتاب موجز»<sup>(٢)</sup> وقد انتشرت الكافية انتشاراً كبيراً لأنها - كما يقول حاجى خليفة فى «كشف الظنون» - مختصرة معتبرة، مغنية عن التعريف، وهى دستور هذا الفن إذ بها يعرف أكثر مسائله»<sup>(٣)</sup>.

ولما كانت الكافية تشبه القوانين العامة أو الخطوط الرئيسة، وتحتاج إلى تفسير وإيضاح ألف لها شرحاً ليزيل غموضها، ويكشف عن أسرارها، وقد تداول الناس هذا الشرح، وأكبوا عليه، وأفادوا منه وشغلوا به.

وفى عهد ابن الحاجب كان الملك الناصر داود بن الملك المعظم عيسى الأيوبي

(١) أبو على الفارسي / ٥٢١ .

(٢) مقدمة أستاذنا المرحوم عبد السلام هارون على الخزانة / ٢٠ .

(٣) «كشف الظنون» مجلد ٣ نهر ١٣٧ وما بعده .

محباً للنحو كأبيه، فلما رحل ابن الحاجب عن دمشق إلى الكرك نظم لهذا الملك مقدمته الكافية، وسمى هذا النظم: الوافية، ولم يكتف بنظمها بل شرحها له<sup>(١)</sup>. وقد تسابق العلماء على شرح الكافية فظهرت لها شروح كثيرة باللغة العربية وبالفارسية والتركية.

### أسلوب الكافية:

ابن الحاجب في الكافية عمد إلى التلخيص والإيجاز لدرجة أن الدارس لها يجد صعوبة في فهمها وحل تراكيبيها، والوقوف على أسرار عباراتها، فهو وإن حاول بهذا العمل أن يلخص النحو، ويقدمه قواعد سهلة للمبتدئين إلا أنه قد خافه الحظ وجانبه التوفيق في الوصول إلى هذا الغرض.

ولا أدل على ذلك من أن الرضى شارح الكافية، كان يعاني من أسلوبها وتراكيبيها الشيء الكثير مما أدى به إلى مهاجمة المصنف، ولومه على هذه الصعوبة التي كانت شعار أسلوبه في مقدمته، فيقول: قال ابن الحاجب في مقدمته في إعراب الاسم: «وهو معرب ومبنى، فالمعرب المركب الذي لم يشبه مبنى الأصل».

وعلق الرضى على هذا التعريف بقوله:

«ولفظ المركب يطلق على شيئين: على أحد الجزأين أو الأجزاء بالنظر إلى الجزء الآخر أو الأجزاء الأخرى، كما يقال في ضرب زيد مثلاً: إن «زيد» مركب إلى ضرب وضرب مركب إلى زيد فهما مركبان.

ويطلق على المجموع، فيقال: ضرب زيد مركب من ضرب، ومن زيد، وهذا كما تقول لأحد الخفين هو زوج الآخر، وتقول لهما معاً: زوج.

وأراد المصنف المعنى الأول، وليس بمرضى، لأن المركب في اصطلاحه في المجموع أشهر منه في كل واحد من جزئيه، أو أجزائه، فيوهم أن المعرب من الأسماء لا يكون إلا مركباً من شيئين فصاعداً كخمسة عشر ونحوه».

(١) كشف الظنون مجلد ٣ نهر ١٣٧، وما بعده.



ثم قال الرضى: وهذا دأب المصنف يورد فى حدود هذه المقدمة ألفاظاً غير مشهورة فى المعنى المقصود اعتماداً منه على عنايته.

وينبغى أن يختار فى الحدود والرسوم أوضح الألفاظ فى المعنى المراد، ويحترز عن الألفاظ المشتركة، فكيف باستعمال لفظ فى غير المعنى المقصود أظهر<sup>(١)</sup>.

### شرح الكافية:

لمكانة الكافية فى مجال النحو العربى تنافس العلماء فى شرحها، ووضع الحواشى عليها، ويصعب على الباحث أن يعدد هذه الشروح.

والحق الذى يقال: إن الذى أضفى على هذه المقدمة شهرة واسعة النطاق هو شرح الشيخ رضى الدين الأستراباذى، الذى انتشر ذكره وسارت به الركبان فى بلاد العرب والعجم.

حقاً إن انتفاع العجم بالكافية وشروحها أكثر من انتفاع أهل مصر والشام بها، ولذلك سرّاً، فإن ابن الحاجب كان يميل إلى الفلسفة والمنطق، والقياس والتعليل، وقد سادت فيه هذه الروح منذ أن نبغ فى علم الأصول حيث تقوم قضاياه على أسس منطقية، وأهل مصر ينفرون من الفلسفة ويفرون من المنطق.

ولهذا السبب «لم ينتفع أهل مصر بهذا الشرح لأنه نقل إلى مصر فى زمن متأخر بعد عصر أبى حيان وابن هشام حيث لم يقف على هذا الشرح»<sup>(٢)</sup>.

أقول هذا، لأن الرضى سار على نهج ابن الحاجب فى عرض المسائل النحوية فى ضوء القضايا الفلسفية، والتحليلات المنطقية، فمن هو الرضى؟

### الإمام الرضى:

بعد هذه الجولة القصيرة فى مجال النشاط النحوى فى عصر ابن الحاجب الذى لفت الأنظار إلى كافيته، والعقول إلى مقدمته، أضع بين يدي القارئ ترجمة موجزة لشارحها المتألق الذى أضفى عليها من علمه ونبوغه ما جعلها خالدة خلود الزمن، باقية ما بقيت الحياة.

(١) شرح الرضى ١/ ٣٩.

(٢) انظر هامش كشف الظنون نهر ١٣٧٠ مجلد ٢.

لم يحظ الرضى بأقلام المؤرخين كما حظى غيره من العلماء النابغين، فلا نعرف شيئاً عن ميلاده، كيف نشأ، وعلى يد من تعلم؟ ومن الشيوخ الذين شرب من نبعهم، واستقى من علمهم، ومن التلاميذ الذين حملوا لواء العلم من بعده؟ فحياته غامضة، وتاريخه مجهول، سكنت عنه الأقلام مع أنه أولى العلماء بالبحث عن حياته الاجتماعية، ورحلاته العلمية.

وكل ما كتب عنه لا يتجاوز عدة سطور، فالسيوطى فى «بغية الوعاة» يعترف بأنه لم يقف على اسمه، ولا على شىء من ترجمته.

ولولا عناوين شرح الرضى المخطوطة أو المطبوعة لجهلنا اسمه كما جهله السيوطى، فعلى أغلفة المخطوطات والمطبوعة التى اعتمدتها مرجعاً من مراجع التحقيق لما عرفنا اسمه واسم أبيه، فهو الشيخ رضى الدين محمد بن الحسن الاسترأبادى.

ويبدو أن شهرة شرحه للكافية غطت على الجوانب المختلفة من حياته، فالسيوطى يقول عنه فى «بغية الوعاة»:

«الرضى الإمام المشهور صاحب شرح الكافية لابن الحاجب الذى لم يؤلف عليها - بل ولا فى غالب كتب النحو - مثلها جمعاً وتحقيقاً، وحسن تعليل وقد أكب الناس عليه، وتداولوه، واعتمده شيوخ هذا العصر فمن قبلهم فى مصنفاتهم ودروسهم، وله فيه أبحاث كثيرة مع النحاة، واختيارات جمة ومذاهب ينفرد بها.

ولقبه : نجم الأئمة ولم أقف على اسمه، ولا على شىء من ترجمته، إلا أنه فرغ من تأليف هذا الشرح سنة ثلاث وثمانين وستمائة.

وكما كان تاريخ ميلاده غامضاً كان تاريخ وفاته غامضاً أيضاً فالسيوطى يقول: «وأخبرنى صاحبنا المؤرخ شمس الدين بن عزم بمكة أن وفاته سنة أربع

وثمان أو ست هـ « ثم قال السيوطي: «والشك مني» <sup>(١)</sup> وهكذا من نص السيوطي نعلم أن تاريخ وفاته لم يكن موضع اتفاق فقد تكون وفاته سنة ٦٨٤ هـ أو سنة ٦٨٦ هـ.

ومما يجدر ذكره أن البغدادى مؤلف الخزانة التى أوقفها على شرح شواهد الرضى لم يقتنع بما ذكره السيوطى فى «البغية» بالنسبة لتاريخ وفاته وبالنسبة لجهالة اسمه، فيقول: «وقد رأيت فى آخر نسخة قديمة من هذا الشرح ما نصّه:

«هو المولى الإمام العالم العلامة، ملك العلماء، وصدر الفضلاء، مفتى الطوائف الفقيه، المعظم، نجم الملة، والدين محمد بن الحسن الأسترابادى.

وقد أملى هذا الشرح بالحضرة الشريفة الغروية <sup>(٢)</sup> فى ربيع الآخر سنة ثمان وثمانين وستمائة».

وعلق البغدادى على ذلك بقوله: «هذا صورة ما رأيته، وهذا التاريخ غير موافق لما أرّخه هو فى آخر شرحه قبل أحكام هاء السكت قال فيه: «هذا آخر شرح المقدمة، والحمد لله على إنعامه وإفضاله، بتوفيق إكمالهِ، وصلواته على محمد وكرام آلِهِ.

وقد تمّ تمامه، وختم اختتامه فى الحضرة المقدسة الغروية على مشرفها أفضل تحية رب العزة وسلامه فى شوال سنة ست وثمانين وستمائة».

وهذا يناقض ما ذكره السيوطى حيث يقول: إن وفاته سنة أربع وثمانين أو ست وستمائة.

ويضيف البغدادى فى تحقيقه لسنة وفاته فيقول: «وقد ذكر البقاعى» فى «مناسبات القرآن» تاريخ هذا الشرح كما نقلنا، قال: هو محمد بن الحسن الأسترابادى، العلامة نجم الدين وتم شرح الكافية فى سنة ست وثمانين

(١) بغية الوعاة ١/ ٥٦٧-٥٦٨.

(٢) نسبة إلى الغرى وهو مشهد الإمام على بن أبى طالب - كرم الله وجهه - بالنجف.

وستماتة، ولم ينقل الشرح من العجم إلى الديار المصرية إلا بعد أبي حيّان وابن هشام»<sup>(١)</sup>.

ونخلص من هذا التحقيق العلمى الذى عرضه البغدادى فى الخزانة بالنسبة لتاريخ وفاته فنقول:

وعلى هذا لا يمكن أن نعترف بما ذكره السيوطى فى تاريخ وفاته، لأنه عاش مدة يحزر شرحه ، ولهذا تختلف نسخه اختلافاً كبيراً، كما أن شرحه للشافية متأخر عن شرحه للكافية.

### الإشادة بشرح الرضى:

ظفر الإمام الرضى بتقدير العلماء، فأشادوا بفضله ، ورفعوا من ذكره، فجعلوه نجم الأئمة، وشيخ النحاة.

قال عنه السيوطى فى البغية، مشيداً بشرحه : «لم يؤلف على الكافية ولا فى غالب كتب النحو مثلها جمعاً وتحقيقاً وحسن تعليل . وله فيه أبحاث كثيرة مع النحاة، واختيارات جمة، ومذاهب ينفرد بها»<sup>(٢)</sup>.

«ومن العلماء الذين أحاطوا الرضى بهالة من التقدير والتكريم السيد الشريف الجرجانى، على بن محمد على الحنفى الشريف الجرجانى الذى قال عنه العيني فى تاريخه: «عالم بلاد المشرق، كان علامة دهره، ومولده بجرجان من ولاية استراباذ سنة ٧٤٠ هـ وأنه توفى بشيراز فى سادس ربيع الثانى سنة عشر وثمانمائة»<sup>(٣)</sup>.

وكان الشريف له عناية خاصة بشرح الرضى على الكافية، فقد قرأها عليه عدة تلاميذ ومن أشهرهم: محمد حاجى ابن الشيخ المرحوم السعيد عمر محمد، وقد كتب له إجازة لقراءة هذا الكتاب، ونشره بين الطلاب، نقتبس من هذه الإجازة الفقرات التالية فإنها تدل دلالة واضحة على مكانة الإمام الرضى وشرحه العظيم، يقول السيد الشريف فى إجازته:

(١) انظر هذه النصوص فى الخزانة ١/ ٢٨-٢٩.

(٢) بغية أبو الوعاة ١ / ٥٦٧.

(٣) مفتاح السعادة ١/ ٢٠٨-٢٠٩.

«فإن صناعة الإعراب لا يخفى شأنها فى رفعة مكانها، تجرى من علوم الأدب مجرى الأساس، وتنزل منها منزلة البرهان من القياس، وبها يتم ارتشاف الضرب من تراكيب العرب بل هى مرقة منصوبة إلى علم البيان، المطلع على نكت نظم القرآن.

وإن شرح الكافية للعالم الكامل نجم الأئمة، وفاضل الأمة، محمد بن الحسن الرضى الإستراباذى كتاب جليل الخطر، محمود الأثر، يحتوى من أصول هذا الفن على أمهاتها ومن فروعها على نكاتها، قد جمع بين الدلائل والمباني وتقريرها، وبين تكثير المسائل والمعانى وتحريرها، وبالغ فى توضيح المناسبات، وتوجيه المباحثات، حتى فاق بيانه على أقرانه، وجاء كتابه هذا كعقد نظم فيه جواهر الحكم بزواهر الكلم..

إلى أن يقول: وقد قرأه على من أوله إلى آخره المولى الإمام، والفاضل الهمام، زبدة أقرانه فى زمانه، وأسوة الأفاضل فى أوانه: محمد حاجى ابن الشيخ المرحوم السعيد عمر بن محمد - قراءة بحث وإتقان، وقد نقر فيها عن معضلاته، وكشف عن وجوه مخدراته.

هذا وقد أجزته أن يرويه عنى مع سائر ما سمعه على من الأحاديث وفتون الأدب<sup>(١)</sup>.

### مذهب الإمام الرضى فى ضوء شرح الكافية

المصادر التى تناولت شخصية الإمام الرضى التى عرضناها سابقاً لم تبين لنا فى زحمة المذاهب، وتعدد العقائد فى هذه الفترة التى كانت تسود العالم الإسلامى، فلا نعلم أهو سنّى أم شيعى؟

والناظر لكتب التراجم والطبقات يرى أن مؤلفى هذه الكتب يحرصون دائماً وفى غالب الأحيان أن يكشفوا عن مذهب الشخصية المترجم لها من حيث العقيدة أو المذهب.

وباجتهادى الخاص فى ضوء شرحه للكافية تأكد لى أنه شيعى، يلتزم مذهب الشيعة، وفى غالب الأحيان يستدل بأقوال الإمام على - كرم الله وجهه - مع أن كتب النحاة السابقة لعصره لم تتضح فيها هذه الظاهرة، فالناظر إلى كتاب همع الهوامع للسيوطى الذى قمت بتحقيقه فى سبعة أجزاء يرى أن أقوال على - كرم الله وجهه - اختفت من هذه الموسوعة النحوية الضخمة التى استوعبت أقوال الرجال، وأحصت أسماءهم فلم تذكر اسم على إلا مرة واحدة فى الجزء الخامس من الهمع ص ٦١.

أما فى شرح الرضى على الكافية، فإن اسم على كرم الله وجهه يطالعك فى كثير من صفحاته مما جعلنى أصنع فهرساً خاصاً لأقوال أمير المؤمنين على - كرم الله وجهه - : انظر الفهرس السابع وهو مخصص للأقوال المنسوبة إلى على - كرم الله وجهه - .

والأدلة على تشييعه تتضح من بعض الأمثلة الآتية حيث يقدمها فى ثوب شيعى، من ذلك :

١ - قوله: اسم الفاعل من العدد إذا كان بمعنى واحد يضاف إلى العدد المشتق هو منه، وإلى ما فوقه أيضاً، كما تقول: الحسين رضى الله عنه ثالث الاثنى عشر»<sup>(١)</sup>.

٢ - «وقد يكنى عن العلم بـ «هن» كما فى قول ابن هرمة يخاطب حسن بن زيد :

الله أعطاك فضلاً من عطيته على هن وهن فيما مضى وهن

يعنى عبد الله وحسناً وإبراهيم وبنى حسن بن حسن، وكانوا وعدوه شيئاً فأخلفوه، هذا والظاهر أنه كنى عن الجنس أى: على لئيم ولئيم ولئيم، حوشوا عن ذلك.

٣ - ولا أدل على تشييعه من اعترافه بوضوح بهذا التشيع، ففى مقدمة شرحه بعد أن بين أنه ركب مركباً صعباً فى شرحه لهذه المقدمة، فهى ليج يحتاج إلى

غائص ماهر، وفج يتطلب سالكاً يتمتع بالفطنة الوقادة والبصيرة النافذة يذكر أنه «إن جاء مريضاً فببركات الجنات المقدس الغروي»<sup>(١)</sup> ومعنى ذلك كما فى مقدمة خزانة الأدب أنه «أملى هذا الشرح بالحضرة الشريفة الغروية فى ربيع الآخر سنة ٦٨٨هـ والمراد بها مشهد الإمام على فى النجف»<sup>(٢)</sup>.

### قصتى مع شرح الرضى؛

فى دراستى العليا بكلية دار العلوم جامعة القاهرة اعتمدت فى رسالتى الماجستير والدكتوراه على شرح الرضى الذى طبع فى أوائل ذى الحجة لسنة عشر وثلاثمائة وألف إلى جانب المصادر والمراجع الأخرى، فكنت أعانى من نقل النصوص التى أحتاج إليها عناء كبيراً لكثرة التحريفات، وتداخل الكلمات، وسوء الطباعة وتآكل الحروف، واختلاط النقاط، والخلو من علامات الترقيم، وغموض العبارات، ولما كنت أعمل فى جامعة الكويت أستاذاً للنحو العربى وقعت فى يدى نسخة من تصحيح أستاذنا المرحوم الشيخ يوسف عمر الذى تتلمذت عليه فى معهد القاهرة الثانوى، والله أشهد أننى كنت من المعجبين به فى بسط المسائل النحوية والصرفية، وتذليل صعوباتها حتى إنها كانت تدخل العقل بسهولة ويسر.

أقول: وقعت فى يدى هذه النسخة التى طبعت فى ليبيا حيث تولت طباعتها جامعة قار يونس.

وكنى أظن أن هذه النسخة اللببية حققت فى ضوء مخطوطات شرح الرضى ولكن الحقيقة أعلنها أستاذنا مصحح هذا الكتاب حيث ذكر فى غلاف الكتاب عبارة: تصحيح وتعليق، فالرجل لم يدع أنه حقق هذا الكتاب، لأنه اكتفى بعبارة التصحيح والتعليق، هذه ناحية.

(١) مقدمة الرضى.

(٢) مقدمة الخزانة.

وناحية أخرى أعلنها أستاذنا في شجاعة أدبية تدل على خلق علمي رفيع في هذا الزمان الذي كثر فيه الادّعاء، وذلك حيث يقول في مقدمة كتابه لشرح الرضى ما نصه:

«أما إخراج هذا الكتاب إخراجاً علمياً محققاً يجمع شتات نسخه المخطوطة المتعددة، ويحقق ما امتلأ به من نصوص منقولة عن السابقين من العلماء التي أكثر منها الرضى معزوة إلى أصحابها فذلك أمل أرجو أن يتحقق على يد من يوفقه الله تعالى، ويكون قادراً على النهوض به»<sup>(١)</sup>. وبذلك قطعت جبهة قول كل خطيب.

وراودتنى نفسى أن أكون الأمل المرجو لأستاذنا رحمه الله فى تحقيق هذا الكتاب، وصمم عزمى على أن أقوم بجولة فى المكتبات العلمية التى تضم مخطوطات هذا الكتاب.

قمت برحلة إلى إنجلترا فصورّت نسخة من المتحف البريطانى بلندن ونسخة أخرى من جامعة لندن، وثالثة من جامعة كامبردج.

وقمت كذلك برحلة إلى دمشق، فصورّت نسخة من المكتبة الظاهرية وحصلت من مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة على نسخة من هذا الشرح.

وبدأ عملى فى تحقيق هذا الكتاب مساء يوم الإثنين ١٤ من محرّم سنة ١٤٠٨هـ الموافق ٧ من سبتمبر ١٩٨٧م.

وها نحن نلقى الضوء على هذه النسخ ليكون الدارس أو الباحث على بينة من أمرها.

### أولاً: النسخ المخطوطة:

١ - نسخة مكتبة عارف حكمت - بالمدينة المنورة.

- اسم النسخ: عبد الوهاب النوسى.

(١) انظر مقدمة شرح الرضى للشيخ يوسف عمر.



- تاريخ النسخ: ١٠٢٠هـ.
- نوع الخط: نسخ.
- عدد الأوراق: ٣٢٧ ورقة.
- عدد الأسطر: ٣٠
- الحجم ١٧×٣٠
- الرقم العام: ٢٦٠٥.
- رقم التصنيف ١٢٢/٤١٥.
- ٢- نسخة جامعة لندن:
- القسم الأول: رقم التصنيف ٨٢٣٢.
- اسم النسخ: سعيد عبد الهادي الفضلي.
- تاريخ النسخ: ضحوة نهار السبت لعشرين خلت من ذى القعدة الحرام عام ١٠٦٦هـ.
- ٣- نسخة مكتبة الظاهرية بدمشق.
- الرقم: ٦٥٩٦.
- تاريخ النسخ: فرغ من تحريره فى يوم الجمعة المباركة - فى خامس عشر من شهر جمادى الآخرة عام ١٠٧٧ والناسخ مجهول.
- ٤- نسخة جامعة كامبردج - إنجلترا.
- الرقم العام: ١٣٥٦.
- رقم المخطوط: ١٣.
- تاريخ النسخ: ضحوة يوم الثلاثاء سابع عشر من شهر شعبان عام ١٠٩٨ هـ
- ووافق ختم هذا الكتاب المبارك قراءة يوم الخميس ٢٣ من شهر رمضان سنة ١٠٨٣هـ.

٥- القسم الأول من نسخة المتحف البريطاني بلندن.

- الرقم ٣٩٣٣

ولم أهتمد إلى الحصول على القسم الثانى منه، لأعرف تاريخ نسخه وعلى يد من تم نسخه؟.

ثانياً: رموز المخطوطات فى تحقيقى:

- نسخة مكتبة عارف حكمت - رمزها - ع

- نسخة مكتبة جامعة لندن رمزها - ل

- نسخة مكتبة الظاهرية رمزها - ظ.

- نسخة مكتبة جامعة كامبردج ورمزها - ك.

- نسخة مكتبة المتحف البريطانى ورمزها - م.

ثالثاً: النسخة المطبوعة ورمزها : ط.

إلى جانب هذه المخطوطات قابلت النسخة المطبوعة على هذه المخطوطات وكنت إلى جانب المخطوطات أقابل فى ضوئها الكلمات، وأقارن الجمل والأساليب.

وتمتاز هذه النسخة المطبوعة بالتعليقات التى صنعها السيد الشريف على شرح الرضى، وقد ظفرت هذه النسخة المطبوعة بهذه التعليقات التى وضعت على هامشها وهى تعليقات رائعة حلت كثيراً من المشكلات التى قابلتنى فى التحقيق وتمتاز أيضاً هذه النسخة بأنها قوبلت - كما جاء فى خاتمها - من النسخة الأخيرة للشارح.

هذا وقد تم طبع هذه النسخة فى مطبعة «الشركة الصحافية العثمانية» وقد صادف ختام طبع هذه النسخة فى أوائل ذى الحجة الشريفة لسنة عشر وثلاثمائة وألف من هجرة من له العزة والشرف»<sup>(١)</sup>.

(١) انظر خاتمة النسخة المطبوعة.

والناظر إلى هذه النسخة يرى أنها محشوة بالأخطاء مملوءة بالتحريفات والدليل على ذلك:

١ - عدم ضبط الكلمات التي تحتاج إلى ضبط.

٢ - اختلاط الصيغ بعضها ببعض فـ«فعال» مثلاً من غير ضبط تحتمل أن تكون فعال بكسر الفاء، أو فُعال بضم الفاء، أو فعال بتشديد العين مع ضم الفاء أو فتحها.

٣ - الكلمات الساقطة من النصوص لا تعدّ لكثرتها مما يترتب عليه عدم فهم النص .

٤ - اختلاط الشواهد الشعرية بالنصوص النثرية، وبخاصة في أنصاف الأبيات أو أجزائها.

٥ - تجرد النصوص من علامات الترقيم مما يترتب عليه اختلاط المعاني بعضها ببعض.

رابعاً: النسخة المطبوعة بليبيا بتصحيح وتعليق أستاذنا الشيخ يوسف عمر ورمزها : ب:

على الرغم من أن هذه النسخة طبعت طباعة حديثة، حيث روعى فيها سلامة الحروف، وعلامات الترقيم، وصفت على ورق أبيض مصقول وعلى الرغم من الجهد المبذول في إخراج هذه الطبعة وتصحيحها، والتعليق على الكثير من مسائلها.

أقول على الرغم من ذلك فقد كثرت الأخطاء في هذه النسخة - كثرة هائلة - لا تتفق مع مكانة هذا الشرح وجلال قدره.

والسبب في ذلك يرجع إلى أن أستاذنا لم يتمكن من الحصول على مخطوطات هذا الكتاب كما ذكر في مقدمة كتابه وفي خاتمته، فمن الطبعي أن تكثر الأخطاء ويتعدد السقط، ويكثر التحريف، لأن الذاكرة وحدها أو الخبرة

النحوية ذاتها لا تغنى شيئاً فى مضممار التحقيق النحوى دون المخطوطات التى تنير السبيل وتضىء الطريق .

وإليك البيان:

أولاً: أخطاء قرآنية:

الجزء الثانى: / ٨٨

﴿أو جاءوكم حصرت صدورهم﴾ [النساء/ ٩٠].

فى هامش ب ٢/ ٤٥ [النساء/ ١٩٠] تحريف.

- الجزء الثانى / ١٩٧.

﴿وإن كل لما جميع لدينا محضرون﴾ [يس/ ٣٢].

وفى هامش ب ٢/ ١٤١ [يس/ ٢٢] تحريف.

- الجزء الثالث / ٩١.

﴿إلهين اثنين﴾ [النحل/ ٥١].

فى هامش ب ٢/ ٢٥٩ [إلهين اثنين] تحريف.

الجزء الثالث / ٣٠٥.

﴿لتنزعن من كل شيعة﴾ [مريم/ ٦٩].

فى هامش ب ٣/ ٣٠٥ [لتنزعن] بقاء ونون ، تحريف.

- الجزء الخامس / ٦٥.

﴿لولا أنزل إليه ملك﴾ [الفرقان/ ٧].

فى هامش ب ٤/ ٦٣ [لولا أنزل عليه ملك] تحريف.

- الجزء السادس / ١٥:

﴿إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن﴾ [المائدة/ ٦٩].

فى هامش ب ٤/ ٣٥٥ [إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن] تحريف.

- الجزء السادس / ٨٧.

﴿الذين إذا اکتالوا على الناس﴾ [المطففين/ ٢].

- فى هامش ب ٤/ ١٢٩ [إذا كالوا] تحريف.

- الجزء السادس / ٢٤٠.

﴿أئذا متنا وكنا تراباً وعظاماً أئنا لمدينون﴾ [الصافات/ ٥٣].

- فى هامش ب / ٤٦٤ [أئذا كنا تراباً وعظاماً أئنا لمدينون] تحريف.

**ثانياً: أخطاء تتعلق بالقراءات:**

- الجزء الثالث / ٢٥٦:

- للذين يؤلون من نسائهم [البقرة/ ٢٢٦]

قرأ الأخفش: اللأئى يؤلون: «بهمزة بعدها ياء ساكنة».

علق عليها المصحح بقوله: هكذا فى الأصل المطبوع وكأنها محرفة عن الأعمش، انظر هامش ب ٢/ ٢٠٠.

والصواب أن نسبة القراءة للأخفش سليمة، لأنه لم يرد فى كتب القراءات والتفسير من نسب هذه القراءة للأعمش.

والأخفش نسبت إليه قراءات متعددة، انظر فهرس معجم القراءات القرآنية نجد أن له ٣٠ قراءة.

الجزء السادس / ٢٦٠.

قل هو الله أحد نسب قراءة «أحد» بضم الدال إلى ابن عباس وهذا خطأ، فإن مصادر القراءات ومراجعها لا تنص على ذلك وإنما القراءة التى تنسب إلى ابن عباس: «أحد» بسكون الدال انظر قراءة رقم ١٢٠٣٦ فى معجم القراءات.

الجزء الرابع ص ٢٩ هامش ١ من كتابى المحقق:

﴿يفصل بينكم﴾ [المتحنة: ٣].

وردت القراءة بالبناء للمفعول، إما بتشديد الصاد، وهى قراءة ابن عامر وغيرها بالتخفيف .

وفى هامش نسخة ب ١٠٤ / ٣ - ذكر أنها لا تصلح للتمثيل، فهى تحريف وحذفها من الأصل، وأتى مكانها بالآية / ٩٤ من سورة الأنعام وهى «لقد تقطع بينكم» ولم يتنبه إلى أنها قراءة قرآنية، سجلناها فى معجم القراءات قراءة رقم ٩١٦٠.

### ثالثاً: أخطاء تتعلق بالشواهد الشعرية:

- استشهد الإمام الرضى فى شرحه للكافية بشواهد شعرية، قد تكون أجزاء أبيات، وقد تكون أنصافها .

ولم يجرؤ النساخ أن يضيفوا إلى الأجزاء ما سقط منها أو إلى الأنصاف ما يكملها.

ولكن أستاذنا - رحمه الله - خالف هذه القاعدة وانحرف عن هذا المنهج، فمعظم الأجزاء والأنصاف تبرع بإضافتها إلى الأصل بدافع حسن النية، ليقراء الدارس جزء البيت بما نقص منه بإضافة الصدور إلى الأعجاز والأعجاز إلى الصدور، وكان الأحرى به أن يلتزم بما صنع الرضى حتى لا يخرج عن الرسم الذى وضعه الشارح لتأليفه، وهل كان يعجز الرضى أن يضيف إلى الأجزاء والأنصاف ما يكملها؟ ومالى أذهب بعيداً فالبغدادى الذى ألف خزانته لشرح هذه الشواهد لم يحاول أن يخرج عن الحدود التى رسمها الرضى فى عرضه لأبيات الشواهد وأجزائها وأنصافها وهامش الكتاب المحقق أو المصحح يتسع لهذا التغيير دون أن يمس الأصل الذى وضعه المؤلف.

ولا أبالغ إذا قلت : إن ظاهرة التغيير فى الشواهد امتدت إلى معظم شرح الرضى الذى صححه أستاذنا رحمه الله، وأكتفى هنا فقط بنماذج محدودة لتكون دليلاً على ما أقول، ففى هوامش أجزاء الكتاب الذى حققته ترى ما يلى:

- هامش ٤٨ / ٢ أضاف العجز إلى الصدر.

- هامش ٥٧ / ٢ أضاف الصدر إلى العجز.

- هامش ٨٢ / ٢ أضاف العجز إلى الصدر.

- هامش ١٧٨ / ٢ أضاف الصدر إلى العجز.
- هامش ١٨٥ / ٢ أضاف العجز إلى الصدر، وهكذا.
- ٢- وإلى جانب هذا التغيير امتدت بعض التحريفات إلى بعض شواهد، من ذلك:
- في جـ ١٠٤ / ٢ - الشاهد رقم ٢٢٩ ، وفي ب ٦٠ / ٢ : «الليل مرتقب» .
- والصواب كما في المصادر والمراجع : «والليل مقرب» .
- جـ ١٠٤ / ٢ - الشاهد رقم ٢٥٢ - في ب ١٢٣ / ٢ : «والجمد» بفتح الجيم والميم.
- والصواب: والجمد كما في المصادر والمراجع بضم الجيم والميم.
- جـ ٢٦٣ / ٢ الشاهد رقم ٨٠٨ - في ب ١٩٩ / ٢ ، ضبطت كلمة : «متيح» بفتح الميم، والصواب الكسر كما في المصادر ، تحريف.
- جـ ٣٢٩ / ٢ - الشاهد رقم ٣٥٦ في ب ٢٦٤ / ٢ : «أبى مرادة» بالراء، والصواب «أبى مزادة» بالزاي.
- جـ ١٢٣ / ٣ - الشاهد رقم ٤٢٣ في ب ٣٨٩ / ٢ تحريفان:
- الأول: ضبط كلمة «جلان» بضم الجيم، والصواب الكسر.
- الثاني: ضبط كلمة «كلهم» بكسر اللام ، والصواب الفتح.
- جـ ١٢٦ / ٣ - شاهد رقم ٤٢٦ - في ب ٢ / ٢٩٠ : شتنة المناسم (بالتاء).
- الصواب: شتنة بالتاء.
- جـ ١٦٨ / ٣ - الشاهد رقم ٦٢٧ - في ب ٢٢٣ / ٣ «واشدو» بالواو والصواب: واشدد بالdal.
- جـ ١٣٢ / ٤ - شاهد رقم ٦٨٧ - في ب ٤١ / ٢ «بيتاً» بالباء والصواب «ميتاً» بالميم كما في المصدر.

جـ ٥/٦٧ - الشاهد رقم ٨١٧ : فى ب ٤/٦٦ - ضبطت كلمة «وألحق» بالفتح وهو تحريف. والصواب: «وألحقُ» بالضم.

جـ ٥/٢٤٢ - الشاهد رقم ٩٤٦ : فى ب ٤/٢٢٦: «الشاب» والصواب: «الشارب» بالراء.

جـ ٦/٢١ - الشاهد رقم ٩٨٤ : فى ب ٤/٢٧٩: «وألحقه حتاه بالقوم لاحق» صوابه : «وألحقه بالقوم حتاه لاحق».

جـ ٦/٣٤ - الشاهد رقم ١٠٠٠ - فى ب ٤/٢٨٧ «لفقت» بقاء وقاف والصواب كما فى المصادر «لفقت» بقاءين.

جـ ٦/١٣٣ - الشاهد رقم ١١١٥ - فى ب ٤/٣٧١ [ذات حولين] صوابه : [ذات اونين] كما فى المصادر.

جـ ٦/٢٠٥ - الشاهد رقم ١١٧٨ - فى ب ٤/٤٣٤ [ولا هلّعت] بفتح اللام والصواب كسر اللام لأنه من باب فرح.

جـ ٦/٢٠٧ - الشاهد رقم ١١٨٠ فى ب ٤/٤٣٥ : «سكيرها» بالسين والصواب: «شكيرها» بالشين.

جـ ٦/٢٤١ - الشاهد رقم ١٢١٦ فى ب ٤/٤٦٥ [وآلت رجلى] والصواب: «وآلت نفسى» كما فى المصادر والمراجع.

رابعاً : بعض النصوص والعبارات، والجمل والكلمات الساقطة من نسخة (ب):

من نسخة ب سقطت نصوص وعبارات وجمل وكلمات وقد تجاوز بعضها النصوص الساقطة ستة سطور.

ولا تسمح مساحة المقدمة بعرض ما سقط من هذه النسخة، ولكننى أكتفى فقط ببعض النماذج، والمتصفح لكتابى المحقق تطالعه كثرة ما سقط من هذه النسخة.

انظر ما يتعلق بـ(ب) فى هوامش الأجزاء والصفحات من نسختى المحققة.

الجزء الأول: ١/٣١١ هامش رقم ٢.

الجزء الأول: ١/٣١٢ هامش رقم ١



- الجزء الأول ١ / ٣٢٦ هامش رقم ٢  
الجزء الأول ١ / ٣٣٠ هامش رقم ٣  
الجزء الأول ١ / ٣٧٨ هامش رقم ١  
الجزء الأول ١ / ٣٩٠ هامش رقم ١  
الجزء الأول ١ / ٣٩٨ هامش رقم ١  
الجزء الأول ١ / ٣٩٩ هامش رقم ١  
الجزء الأول ١ / ٤٠٩ هامش رقم ١  
الجزء الأول ١ / ٤٢١ هامش رقم ١  
الجزء الأول ١ / ٤٤٧ هامش رقم ١  
الجزء الأول ١ / ٤٦٣ هامش رقم ٢  
الجزء الثاني:

- ٢ / ٣١ هامش رقم ١  
٢ / ٣٦ هامش رقم ٤  
٢ / ٥١ هامش رقم ٣  
٢ / ٥٢ هامش رقم ٢  
٢ / ٦٠ هامش رقم ٣  
٢ / ٦٦ هامش رقم ١  
٢ / ١١٠ هامش رقم ١  
٢ / ١٢٧ هامش رقم ١  
٢ / ١٨٠ هامش رقم ١  
٢ / ١٨١ هامش رقم ١  
وانظر هوامش:

١٦٠/٣

١٧٧/٣

١٩٢/٣

٢٢٣/٣

٢٣٠/٣

هوامش الجزء الرابع:

٢١١/٤

٢٦٧/٤

هوامش الجزء الخامس:

٧٥/٥

١١٠/٥

١٤٦/٥

١٨٢/٥

١٨٦/٥

١٩٩/٥

٢٦٧/٥

هوامش الجزء السادس:

٧٥/٦

٧٩/٦

٩٧/٦

١٠٥/٦

١١٠/٦

١٤٠/٦

١٤٦/٦

١٦٨/٦

١٧٨/٦

ونكتفى بهذا القدر الذى خصصته لتحريفات النسخة الليبية سواء كان فى القرآن الكريم أو فى الشعر أو فى النصوص والجمال الساقطة، لناخذ بيد القارئ إلى شرح الرضى من حيث منهجه، ومن حيث أسلوبه، ومن حيث تعبيراته، لنكون على بينة من أمر هذا الشرح الذى افتتن به الدارسون قديماً وحديثاً.

### سمات بارزة من منهج الرضى فى شرح الكافية

١- من منهجه أن يأتى غالباً بنصوص من الكافية قد تطول وقد تقصر، ثم يتناول هذه النصوص بالشرح والتحليل، قاعدة قاعدة، وأحياناً جملة جملة، وربما يتناولها كلمة كلمة حتى يفرغ من تحليل ما نقل من الكافية لينتقل بعد ذلك إلى مواضع أخرى.

٢- كثيراً ما يشير الرضى فى أثناء شرحه إلى ابن الحاجب بقوله:

وقال المصنف، ويعنى بذلك قوله فى شرحه لكافيته، فقد شرح ابن الحاجب كافيته كما بينا من قبل .

٣- من منهجه تذليل المسائل النحوية بتشبيهات محسوسة من الحياة كقوله: «وإن كان مركبا حذف الاسم الأخير لما أريد حذف شيء منه، وكان موضع اتصال كلمتين كالمفصل، والكلمتان كعظمين متصلين عنده فهو أقبل للفك من مفاصل المتصل بعضها ببعض ، لأنه قريب العهد بالالتام»<sup>(١)</sup> ... إلخ

وفى موضع آخر يقول: «وأما الاسمية التى جزؤها الثانى فعلية . فلا تدخل عليها إلا على قبح نحو: هل زيد خرج؟ لأنها إذا لم تجد فعلاً تسلت عنه، فإن

كان أحد جزأى الجملة التى تدخلها فعلاً تذكرت الصحبة القديمة فلا ترضى إلا بأن تعانقه فيجب أن توليه إياه<sup>(١)</sup>.

**من منهجه: عدم الاعتراف بتواتر القراءات:**

قال الرضى: وقد جاء فى السعة الفصل بالمفعول إن كان المضاف مصدراً والمضاف إليه فاعلاً له كقراءة ابن عامر «قتل أولادهم شركائهم» ثم علق على ذلك بقوله: فقراءة ابن عامر ليست بذاك، وفى صراحة تامة قال: «ولا نسلم تواتر القراءات السبع، وإن ذهب إليه بعض الأصوليين»<sup>(٢)</sup>.

- وفى موضع آخر ينكر قراءة حمزة: «تساءلون به والأرحام» بجر الأرحام، فيقول: والظاهر أن حمزة جوز ذلك بناء على مذهب الكوفيين، لأنه كوفي، وأعلنها الرضى فى صراحة، ووضح أنه ينكر هذه القراءة حيث يقول: «ولا نسلم تواتر القراءات السبع»<sup>(٣)</sup>.

**٤- من منهجه مناقشة النحويين، وتصويب سهام النقد لهم:**

نقد الكوفيين فى قوله: إن «لكن» مركبة من «لا» و«إن» المكسورة وأصله: لا كيان.

قال الرضى: ولا يخفى أثر التكلف فيما قالوا، وهو نوع من علم الغيب<sup>(٤)</sup>.

- نقد عبد القاهر فى قوله: إن أسماء الأفعال معدولة على ألفاظ الفعل شىء لا دليل لهم عليه، فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعل إلى الاسمية، وأما المبالغة فهى ثابتة فى جميع أسماء الأفعال على ما بينا قبل، لا من الوجه الذى ادعى عبد القاهر<sup>(٥)</sup>.

(١) ٤٥٨/١

(٢) ٣٣٠/٢

(٣) ٦٧/٣

(٤) ١٣٥/٦

(٥) ٣٧/٤

- نقد الزمخشري وجماعة من النحاة حينما قالوا: إن «أمس» معرب عند بني تميم مطلقاً أى فى جميع الأحوال .

وقد قال سيبويه: إن بعضهم يفتحون «أمس» بعد «مذ» فقيده هذا القول بقوله «بعضهم» وبقوله بعد «مذ» فكيف يطلق بأن كلهم يفتحون فى موضع الجر بعد أى جار كان؟<sup>(١)</sup>.

- نقد ابن بابشاذ:

يقول الرضى فى الصفة المشبهة: ومسألة منها مختلف فيها وهى الصفة مجردة عن اللام مضافة إلى معمولها المضاف إلى ضمير الموصوف نحو حسن وجهه فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها على قبح فى ضرورة الشعر فقط، والكوفيون يجوزونها بلا قبح فى السعة ثم قال:

«ومنعها ابن بابشاذ مستدلاً بنسخ العنكبوت، وهو أنه إضافته الشئ إلى نفسه»<sup>(٢)</sup> ... إلخ.

نقد السيرافى:

قال الرضى: فثبت أن كان المفيدة للماضى التى لا تعمل مجردة عن الدلالة على الحدث مطلقاً..

وقد ذكر السيرافى أن فاعلها مصدرها أى كان الكون، وهو هوس إذا لا معنى لقولك: ثبت الثبوت»<sup>(٣)</sup>.

- نقد الزجاج:

قال الرضى: فهمة أفعل على هذا للجعل كهمة: ما أحسن، والباء مزيدة فى المفعول وهو كثير كما يجىء فى حروف الجر.

وأجاز الزجاج أن تكون الهمة للصيرورة، فتكون الباء للتعدية أى اجعله ذا حسن، والأول أولى لقلة همزة الصيرورة .

(١) ١٧٥ / ٤

(٢) ٤١٧ / ٤

(٣) ٢٠٣ / ٥

ثم إن الزجاج اعتذر لبقاء «أحسن» في الأحوال على صورة واحدة بكون الخطاب لمصدر الفعل أى: يا حسن أحسن بزيد، وفيه تكلف وسماجة من حيث المعنى (١).

#### ٥- من منهجه استخدام الأساليب الأدبية في القضايا النحوية:

قال الرضى: الهمزة وهل تدخلان على الاسمى والفعلى، إلا أن الهمزة تدخل على كل اسمى سواء كان الخبر فيها اسماً أو فعلاً بخلاف «هل» فإنها لا تدخل على اسمى خبرها فعل نحو: هل زيد قام إلا على شذوذ، وذلك لأن أصلها أن تكون بمعنى قد فقل «أهل»..

ثم حذفت الهمزة لكثرة استعمالها استغناء بها عنها وإقامة لها مقامها... فلما كان أصلها قد، وهي من لوازم الأفعال، ثم تطفلت على الهمزة، فإن رأت فعلاً في حيزها تذكرت عهداً بالحمى، وحتت إلى الإلف المألوف، وعانقته وإن لم تره في حيزها تسلت عنه ذاهلة (٢).

٦- وقبل أن أنهى الخطوط العريضة لمنهج الرضى في شرحه أحب أن أشير إلى أن الرضى لم يسلم من النقد، فقد وجه إليه عبد القادر البغدادى عدة نقود متعلقة بالشواهد الشعرية التى ساقها في شرحه.

#### نقد البغدادى لبعض شواهد الرضى:

- من ذلك الشاهد الذى ذكره الرضى رقم ٥٦٢، واستشهد به فى أسماء الأصوات، ونسبه إلى جهم بن العباس وهو:

ترد بحيهل وعاج وإنما من العاج والحيهل جن جُونُها

يقول البغدادى معلقاً على هذا البيت: نسبه الشارح لجهم بن العباس ولم أره إلا فى شرحه ولا أعرف جهماً من هو؟ والله أعلم (٣).

(٢) ٢١٩/٦.

(١) ٢٥٢، ٢٥١/٥.

(٣) المصدر السابق، رقم ٤٧٤ فى الخزانة.

- ينسب إلى الأخطل شاهداً وهو الشاهد رقم ٨٧٧ بترقيمي، والموفى السبعمائة بترقيم الخزانة وهو:

وقال رائدهم أرسو نزاولها فكل حتف امرئ يجري بمقدار  
قال البغدادي: وراجعت ديوانه مراراً فلم أظفر به<sup>(١)</sup>.

- وفي الشاهد رقم ١١٣٥ ، وهو الشاهد ٨٨٨ في الخزانة استطرد وذكر بيتين قبل الشاهد.

قال البغدادي : وكان ينبغي الاكتفاء بالبيت التالي لأنه موضع الشاهد وحذف ما قبله (٢).

- وفي الشاهد رقم ٨٧٨، وهو الشاهد رقم ٧٠١-٧٠٢ وفي الخزانة ذكر البغدادي أن الشاهد تضمن شاهدين لا شاهداً واحداً، فهو ملفق من بيتين، أحدهما لعبد الله بن الحر، وثانيهما للحطيئة<sup>(٢)</sup>.

وفي الشاهد رقم ٩٠٠، وفي الخزانة رقم ٧١٨.  
وهو قول الشاعر:

غادرته جزر السباع

يذكر البغدادي أنه لم يجد من استشهد به في النحو غيره<sup>(٣)</sup>.

- وفي الشاهد رقم ٢٢١، وفي الخزانة رقم ٢٠٤

يذكر البغدادي أن هذا الشاهد انفرد به شرح الرضى على الكافية<sup>(٤)</sup>.

وأكتفى بما قدمت من نقد الخبير المحقق والعالم المدقق البغدادي صاحب الخزانة لبعض شواهد الرضى لأنقل بعد ذلك إلى عرض خطتي في تحقيق هذا

(١) ١٥٢/٦ ، والهامش .

(٢) ١٣١/٥-١٣٢ ، والهامش .

(٣) ١٨٤/٥ ، والهامش

(٤) ٨٤/٢ ، والهامش .

الشرح.

### خطتى فى التحقيق؛

١- وضع رموز للمخطوطات التى حققت فى ضوئها هذا الشرح وهى:

أ- رمز (ع) لنسخة مكتبة عارف حكمت.

ب- رمز (ل) لنسخة جامعة لندن.

ج- رمز (ظ) لنسخة الظاهرية.

د- رمز (ك) لنسخة كامبردج.

هـ - رمز (م) لنسخة المتحف البريطانى.

و- رمز (ط) للنسخة المطبوعة.

ز- رمز (ب) للنسخة الليبية.

٢- مقابلة الأصل المطبوع بالنسخ المخطوطة.

٣- إذا كان هناك تعارض بين النسخ لا يفسد المعنى أثبت من هذه النسخ ما أطمئن إليه، وجعلته فى الأصل مشيراً إلى ذلك فى الهامش.

٤- تصويب الكلمات المحرفة فى الأصل المطبوع فى ضوء النسخ المخطوطة.

٥- قد تتفق النسخ فى التحريف، وفى هذه الحالة أحاول الرجوع ما أمكن لتصويب التحريف فى ضوء الأصول أو المصادر التى نقل عنها الرضى.

٦- ضبط الشواهد الشعرية، وتكملة أنصافها ووضع جزئياتها فى أبياتها كاملة، وذلك فى هامش التحقيق.

٧- الإشارة فى الهامش إلى المراجع والدواوين التى احتوت هذه الشواهد.

٨- أعمل جاهداً على نسبة الشواهد إلى قائلها.

٩- ضبط الأوزان والصيغ ضبطاً كاملاً يضع كل صيغة فى مكانها الصحيح.

١٠- ما غمض من الألفاظ، وصعب من التراكيب.



- ١١- تخريج الآيات القرآنية، وذلك بذكر أرقامها، والإشارة إلى سورها في الهامش.
- ١٢- الاكتفاء بتراجم الأعلام غير المشهورة، في ضوء كتاب بغية الوعاة للسيوطي.
- ١٣- العناية بعلامات الترقيم، وتوزيع الفقر في البدء والانتهاء.
- ١٤- شرح ما غمض من ألفاظ الشواهد في ضوء شرح البغدادى في خزائنه بغض النظر عن الدراسات المطولة التى تعمق فيها البغدادى حتى لا يطول الكتاب، وكل ما اقتبسناه منه ملخصات توضح المشكل، وتزيل الغامض.
- ١٥- ترقيم الشواهد، فهى وإن تكررت تأخذ رقماً جديداً تيسيراً على الباحث، وتكرارها ليس عبثاً إنما جاء ليؤيد قاعدة جديدة غير القواعد السالفة، فمعظم الشواهد المكررة، موزعة على أبواب مختلفة وإلى جانب ترقيمي، التزمت بالاحتفاظ بترقيم الخزانة، مشيراً إلى ذلك فى الهامش، وقد بلغ عدد شواهد الخزانة ٩٥٧ شاهداً، «قد يكرر - كما يقول أستاذنا عبد السلام هارون فى مقدمته للخزانة - الشاهد الواحد فيها فى مواضع مختلفة من الشرح، فإذا تكرر الشاهد نبه البغدادى على ذلك ولم يدخله فى نطاق العدد»<sup>(١)</sup>.
- أما عدد الآيات فى تحقيقى فقد بلغت ١٢٤٣ شاهداً.
- ١٦- فهرسة جميع الآيات ووضعها فى ذيل كل جزء بحيث تحمل ترقيمي وترقيم الخزانة ليسهل على القارئ استخراجها.
- ١٧- ترقيم صفحات النسخة الأصل المطبوعة فى هامش التحقيق.
- ١٨- وضع عناوين لضبط الكتاب وقواعده.
- ١٩- أشرت برمز (ص) لتصوص كافية ابن الحاجب وبرمز (ش) لشرح الرضى.
- ٢٠- وضع فهرس متعددة فى جزء خاص تشمل الشواهد القرآنية والشعرية

(١) انظر مقدمة الأستاذ عبد السلام هارون للخزانة/ ٢٠-٢١.

والنثرية من حديث وأمثال وأقوال، وحكايات وصيغ وألفاظ فضلاً عن  
فهارس الأعلام، والأماكن والبلدان والمذاهب والطوائف.  
وبعد فإن الحديث عن النفس مرذول وبخاصة في مجال العلم، فمهما بذل في  
سبيله فهو قليل لما يجب أن يكون.

وكل ما أرجوه من الله تعالى أن يجعل عملي خالصاً لوجهه، بعيداً عن الرياء  
والسمعة، وأن يوفقني دائماً إلى خدمة لغة القرآن، لأكون جندياً من جنودها،  
ومجاهداً في سبيلها، ومضحياً من أجلها، لا أنفك عنها ما دام في نفس يتردد أو  
عرق ينبض، إنه سميع الدعاء، مجيب الرجاء.

ولا أنسى في ختام هذا التمهيد أن أشكر الشاب المجاهد أشرف يوسف الذي  
سار في درب أبيه رحمه الله في حبه للتراث والعمل على نشره - على جهده الرائع  
في إخراج هذا الكتاب إخراجاً علمياً من ناحية، وعلى ترحيبه بنشره في عالم  
الكتب دون تردد من ناحية أخرى.

ولا أنسى أيضاً تقديم شكري للأستاذ محمد نوار مدير عام دار جهاد والآونة  
زينب طيبي المدير المسئول والمشرقة على الكمبيوتر، والعاملين بالمكتب على حسن  
التعاون لإخراج الكتاب سليماً من التحريف، بريئاً من الأخطاء.. والله الموفق .

## عبد العال سالم مكرم

زهراء حلوان في ٦ من المحرم ١٤٢١ هـ.

الموافق ١١ من أبريل ٢٠٠٠ م.

وإبراهيم ولا إسماعيل  
مكتبة فتح الإسلام بدار الحكمت

رقم التفتيش ١٢٢

٤١٥

شرح الكافية لابن الحاجب

نظم الدين محمد بن الحسن الرضي الاسترأبادي (٠٠٠) - نحو ٦٨٦ هـ  
الحمد لله الذي وجلت الآوة على أن تحاط بعد ...

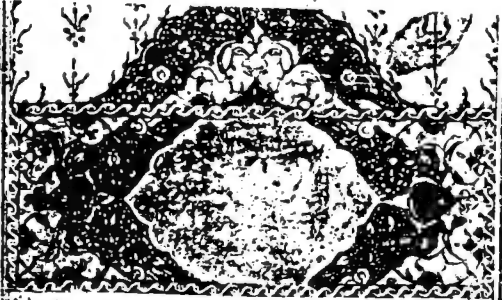
أمره وان كان متعزاً فعدة الإنكار وفق تلك الحركة ...

اسم النسخة عبد الوهاب النوسي تاريخ النسخ ١٠٣٠ هـ يوم الط ١٧

مكتبة الأحياء ٣٢٧  
مكتبة الأحياء ٣١ الح ٣٠ ١٧

نسخة من نسخة علي بن يعقوب التفتيشات من مكتبة نادرة

رقم العام ٦١٥٥



الحمد لله الذي جعل القرآن من غلاته ونقالت كبريا عن ان يشهدوا وانما  
موايهم فقه سائلة الانهاره وفريقه عارضة ساحة الاحماره كما مضى الى دوس  
الانكار ومنه الى خصية ملكيه وحيل ما تدر على ضمائر اولي البصائر وان ما ذاته  
المقدسة عليه من ثوب جبروته موصله على جابر بياضه وطلع السبله من جبروتها  
المبشره قبل يلاين. وعلى السان الاطراف من عتبه واو لان. وبعد فقد طلب اليه  
بعض من اعنى صلح حاله واشفعه باسمه من غير من غير خات ماله. وتلق ما يجرى  
بجري الشرح على مقدمة ابن الحاجب عند رعا على ما تدر له مع عتبه ما يجرى اليه العاقل  
في هذا المله. والسالك لهذا الفهم من لفظة الوقاء. والصبر القلق. بذلا  
لنوله. وحقا لما نوله من اقصى الحال بعد الشروع. والبا من ان الاصل الى الفهم  
فان جابر يتاخير كات الحجاب المقدس لقوى صلواته على شرفه لاسمائه فيه. والامن  
فصور نوله ضايقه. والله تعالى المومل الارشاد السبله وهو حسنا وبغير الوكيل  
قول في الكلمة لفظه ومن لم يدره اعلم ان الكرم من الكرم كرم و ليس الجرم من الجرم  
هذا النوع من الكرم الذي التا كرم في باب الجمع. وهو جرمه ان يقع على التكرار  
كالقصر الما كرم الكرم لستعمل الا على ما فوق اثنين بخلاف جرمه ضرب. وقيل في  
الكلمة والكلام من الفكر وهو المخرج لما يجرى من الفكر وهو اشتقاق بيانه وقد تطلق الكلمة  
بجاء على القصص والحوادث ككلمة شاعر قال تعالى تمت كلمة ربكم. واللفظ في الاصل  
مصدره اشتقاق معنى الملقب به وهو المراد به هنا كما اشتقاق القول على القول وهذا  
كاتبان القياس ضرب لا يجرى ضربه والكلام تعاضد كنه لوضع في الاصل مصدر على  
الصحيح ان ليس على صفة مصادر الافعال التي تصب على المصدر هو كلمة كذا وان كان كذا  
له هو موضع كنه ما يتكلم به سواء كان كلمة على كذا او لفظ او على كذا وكذا وسواء كان  
اولاه اما الهلا. على المفردات ككلمة كذا او على الكلمات ككلمة كذا او على الكلمات ككلمة كذا  
كرويه وبك هذا كلام غير منبذ. واما الهلا. على المفردات ككلمة كذا او على الكلمات ككلمة كذا  
فالقول في الكلام واللفظ حيثما اصل الله تعالى على كل حرف من حروف الحروف واللفظ  
منه مقيما كان اولاه بن القول اشتقاق في البنية خلاف اللفظ والكلام واستمر الكلام

هذا الكلام من الفكر وهو المخرج لما يجرى من الفكر وهو اشتقاق بيانه وقد تطلق الكلمة  
بجاء على القصص والحوادث ككلمة شاعر قال تعالى تمت كلمة ربكم. واللفظ في الاصل  
مصدره اشتقاق معنى الملقب به وهو المراد به هنا كما اشتقاق القول على القول وهذا  
كاتبان القياس ضرب لا يجرى ضربه والكلام تعاضد كنه لوضع في الاصل مصدر على  
الصحيح ان ليس على صفة مصادر الافعال التي تصب على المصدر هو كلمة كذا وان كان كذا  
له هو موضع كنه ما يتكلم به سواء كان كلمة على كذا او لفظ او على كذا وكذا وسواء كان  
اولاه اما الهلا. على المفردات ككلمة كذا او على الكلمات ككلمة كذا او على الكلمات ككلمة كذا  
كرويه وبك هذا كلام غير منبذ. واما الهلا. على المفردات ككلمة كذا او على الكلمات ككلمة كذا  
فالقول في الكلام واللفظ حيثما اصل الله تعالى على كل حرف من حروف الحروف واللفظ  
منه مقيما كان اولاه بن القول اشتقاق في البنية خلاف اللفظ والكلام واستمر الكلام





فَمَدَّ خَلْعَهُمْ إِلَى تَكَارُفِهِمْ وَالتَّضَرُّعِ وَأَيُّ قَبِيحٍ مِنْ أَفْهَامِ الْكَلَامِ  
 أَرَدَتْ بِخِلَافِ الْفِعْلِ الْمَدِّي الْمُنَادِي وَلَا يَدَّ وَجْهًا لِلْوَقْفِ  
 مِنْ هَاءِ التَّكْبِيرِ وَأَمَّا حَرْفُ التَّنْكِيرِ فَدَلَّ عَلَى كَلَامٍ قَصِصٍ هُوَ ذَلِكَ  
 أَنَّهُ إِذَا طُفَّ بِكَلِمَةٍ مِنْ شَيْءٍ دُونَ وَلَا يُرِيدُ أَنْ يَقِفَ وَيَقْطَعَ كَلِمَةً  
 وَمَلَّ أَجْرَ تِلْكَ الْكَلِمَةِ بِمَدَّةٍ تَحْتَ حَرْفِهَا إِنْ كَانَ مَجْرُومًا كَمَا يَكُونُ  
 فِي قَالَ وَسَوَاءٌ وَمِنْ الْعَامِ فَلَا فَمَدَّ فَعَلًا أَلَمْ إِذْ أَنْ يَتَذَكَّرَ مَا  
 نَبِيٍّ وَصَلَهُ بِهِ وَيَقُولُوا وَمِنْ الْعَامِ وَبَيِّنًا سَاكِنَةً إِذَا كَانَ الْأَخْرَسُ  
 صَحِيحًا يَتَوَسَّلُ أَوْ غَيْرَهُ مَوْجُودًا سَبَقَ إِذَا أَرَدَتْ سَبَقَ مِنْ قَبْلِهِ  
 كَيْتَ وَكَيْتَ وَسَوَاءٌ فِي قَدْرٍ وَفِي الْإِلْبِ وَاللَّامِ إِذَا تَذَكَّرْتَ مَجْهُو  
 الْجَاهِلِ قَدِي وَأَلَى وَإِنْ كَانَ أَخْرَجَ سَاكِنًا حَرْفَ مَدَّةٍ حَوَالَتًا حِي  
 وَالْعَصَا وَيَعْرِفُونَ مَدَّةً لِكَ الْحَرْفِ إِذَا أَنْ يَتَذَكَّرَ وَلَا يَحْتَلِكُ مَدَّةً  
 أُخْرَى وَتَحْوِينَ أَنْ يُقَالَ إِنَّهُ تَحْتَلِكُنَّهَا وَشَرَفَ أَلَا فَلَا يَفِيدُ مَدَّةً  
 أَلَا تَكَارُفَهُ وَلَا يَلِي هَذَا الْوَيْلُ يَأْتِي هَذَا التَّكْبِيرِ بِخِلَافِ سَبَابِ  
 وَتَحْوِينَ إِمَّا يَرَادُ أَرَأَيْتُمْ كَيْفَ يَأْتِي وَتَحْوِينَ وَتَحْوِينَ  
 بِالنَّوَابِ وَأَيُّهُ الْمَرْجِعُ وَالْمَلَأُ

تَمَّ الْكِتَابُ بِمِنْ الْمَلِكِ الْوَهَّابِ

فَكَرَغَ مِنْ حُزْنِهِ فِي نَوْمِ أَمْعَةِ الْمُبَارَكَةِ بِحَاسِرِ  
 مِنْ حَرَارَةِ الْأَخْرِ بِمَسْجِدِ بَيْتِهِ

وَالْمُهَرَّةَ عَلَى مَرْئِلِ نَوَالِدِهِ

عَلَى كَلَامِهِ وَأَكْمَلَهُ

مَعْدُوْلَهُ قَلَمٌ

وَلَا خَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ

[illegible]



دعاه الله ما هو من روائع  
 من روائع ما هو من روائع  
 من روائع ما هو من روائع  
 من روائع ما هو من روائع

ما في بطله به ويقولون من الغاي وبياسا كنذا الا ان كان  
 كان او غيره نحو هذا استيقني ان الزحف تيقا من صفتي حكت وكيت  
 وتقول في قد فعل في وفي الالف واللام اذا تذكرت نحو الحارث  
 قدي واني وان كان اخر ساكن حركت نحو العاصي  
 والنقص ويجزى رتبة لك الحرف التي ان بينكم ولا  
 تحتل مذكرا في نحو لان قال ان تحتلها  
 وتحتل الاولى كما في مده الكمال  
 ولا تله هذه الزيادة ما السكت  
 بخلاف زيادة الكمال  
 لان هذه انما اذا لم تقم بالوقف والله اعلم بالصواب

م الكتاب محمد بن ابي بكر الوهابي وكان الفراج من تصنيفه حتى يوم الالاف  
 له صاحب في شهر شعبان عام ١٠٧٥ هـ ما هو من روائع  
 واوضح من هذا الكتاب المبارك ما سبقه من ١٢٠٠ شهر سنه ١٠٧٥ هـ ما هو من روائع  
 ودعا على سبيل الاعلاء من روائع ما هو من روائع  
 في شهر شعبان عام ١٠٧٥ هـ ما هو من روائع  
 محمد بن ابي بكر الوهابي  
 ٥٥٥

١٠٧٥  
 A.H. 1075

الورقة الأخيرة من نسخة كامبردج

الورقة الأخيرة من نسخة كامبردج

# BRITISH MUSEUM

DEPARTMENT O.P.B. + MSS.

CATALOGUE OR. 3933.

ORDER NO. 4723.

AUTHOR —

TITLE SHARH AL-KAFIYAH ARABIC.

PLACE & DATE OF ORIGIN —

INCHES

1 2 3 4 5

1 2 3 4 5 CENTIMETRES

BRITISH MUSEUM PHOTOGRAPHIC SERVICE, LONDON

BM. 160. 9 12007 104 12/10/19 10 10 10

القسم الأول المتحف البريطاني رقم: ٣٩٣٣

الحمد لله الذي جعلنا من عباده المخلصين

[illegible]

ما من عبد من عبدين على مقربة من صاحبهما لله في الدنيا وفي الآخرة إلا أنهما يمشيان في الجنة. قالوا: يا رسول الله، فماذا يصنع العبد؟ قال: لا يملك لنفسه ولا لغيره نفعاً ولا ضرراً إلا بما شاء الله. قالوا: يا رسول الله، فماذا يصنع العبد؟ قال: لا يملك لنفسه ولا لغيره نفعاً ولا ضرراً إلا بما شاء الله. قالوا: يا رسول الله، فماذا يصنع العبد؟ قال: لا يملك لنفسه ولا لغيره نفعاً ولا ضرراً إلا بما شاء الله.

[illegible][illegible]

فذلك ليس كما ينبغي، بل الذي ذهبنا فيه، وقد اختص الكلام في اصطلاح الضمان في المصنفين  
 في قوله موقع الضمان جله، أو لا على المعاني في قصد أن يصير متوطنا عليه من قوم لا يقلل إذا استعمل  
 في الاستبعاد دفعه في المعنى الأول، أو وضعه أو ليس رجلا أو لا على وجهين المنطق الذي هو على وجهي  
 في قصد الوجهين الأول، أو وضعه أو لا حيث يزيد ولا يقلل كلفه بل من شخص لمصلحة هو  
 من وجهه أو لا في قصد التواطؤ في العوام هل هذا السمت الماخذ من وجه لعدم قصد الجواز الأول

الوقف لقصد الحكاية ومع زيادة الانكار بتوسط التنوين وبقى الهاء موقوفا عليه فلا يستكر بقاء التنوين في الوقف ومدة الانكار تقع في منتهى الكلام بعد الصفة والمطوف وغير ذلك نحو ازيدا وعمرية فمن قال ثبت زيد او عمرا وايزيدا المنويته واذا قال ضربت عمرا فثبتت ضربت عمرا قد دخل همزة الانكار على الجمة والمفرد وعلى أي قسم شئت من اقسام الكلام بخلاف الف الذببة كما مر في المنادى ولا بد في حال الوقف من هاء السكت ههنا ( واما حرف التذكير فليس في كلام فصيح وانما يكون ذلك اذا انقطع من تذكر بكلمة ولا يريد ان يقف ويقطع كلامه فيصل آخر تلك الكلمة بمدة تجالس حركاتها ان كان مفعولا كاقول في قال ويقول ومن العام قال فتمت فحة اللام الى ان تذكر مائتي وبصنه به ويقول ومن السامي ( ويصله بياء ساكنة ان كان الاخر ساكنا صحيحا تنوين كان او غيره نحو هذا سيفي اذا اردت سيف من صفته كيت وكيت وتقول في قد فعل وفي الالف واللام ٧ في نحو الحارث مثلا قدى والى وان كان آخرها ساكنا حرف مد نحو القاضى والعصا وبغز ومددت ذلك الحرف الى ان تذكر ولا تجلب مدة اخرى ويجوز ان يقال انك تجلبها وتحذف الاولى كما قيل في مدة الانكار ولا تلي هذه الزيادة هاء السكت بخلاف زيادة الانكار لان هذه انما تزداد اذا لم تقصد الوقف \* ثم الكتاب بحمد الله

وهونه وحسن توفيقه \* والله اعلم بالصواب اليه المرجع والمآب

\* باصليوب اتمام اوتجه بوكتاب دليزير \*

\* سويلدم تقربض كونه جوهرين تاريخ اكا \*

\* هروجه له اولسه ديان طبع وتنشيد اولور \*

١٢٧٥

\* كافيه شرعى رضى الدين عالمه بجا \*

١٢٧٥

لا كان شرح الكافية لجهنم الدين الرضى الاسترآبادى \* متامتين المسائل \* ووثيق الدلائل \* وماخذ الكل الشروح والخواشي \* ومكتشف المعاني اسرار التأويل التي لها القواشي \* وكان مختلف النسخ في تراكيبه زيادة ونقصانا وتقديما وتأخيرا \* تتجسمه وتبيضه مرارا \* مع تبديل بعض عباراته الوجيزة \* ونشر من تلك النسخ الكتب الكثيرة \* طبع باختيار النسخة التي قوبلت من النسخة الأخيرة فشرح ومثل في الطرفان ابرز عبارات النسختين الاولى مع تعليقات العلامة الخفص السيد الشريف اننى موضحة لبعض الفوائد \* ومبينة لمعاني الشواهد \* وتحريرات متعلقة بالشرح وما فيه من انبيات ليزداد شرفا بين الانام والاشراف \* وينشر فوائدها في كل النواحي والاكتاف \* في ظل السلطان الاعظم \* والحقان الافخم \* السلطان السلطان \* السلطان اغا زى عبد الحميد خان \* ادام الله وجوده \* واقاض على الكافة بره

وجوده \* في المطبعة ( الشركة الصحافية عثمانية ) وقد صادف

ختام طبعه في اوائل ذى الحجة الشريفة لسنة عشر

وثلاثمائة والاف من هجرة من له العز والشرف

٧ اذا تذكرت لسهه

23296

MUHAMMAD IBN

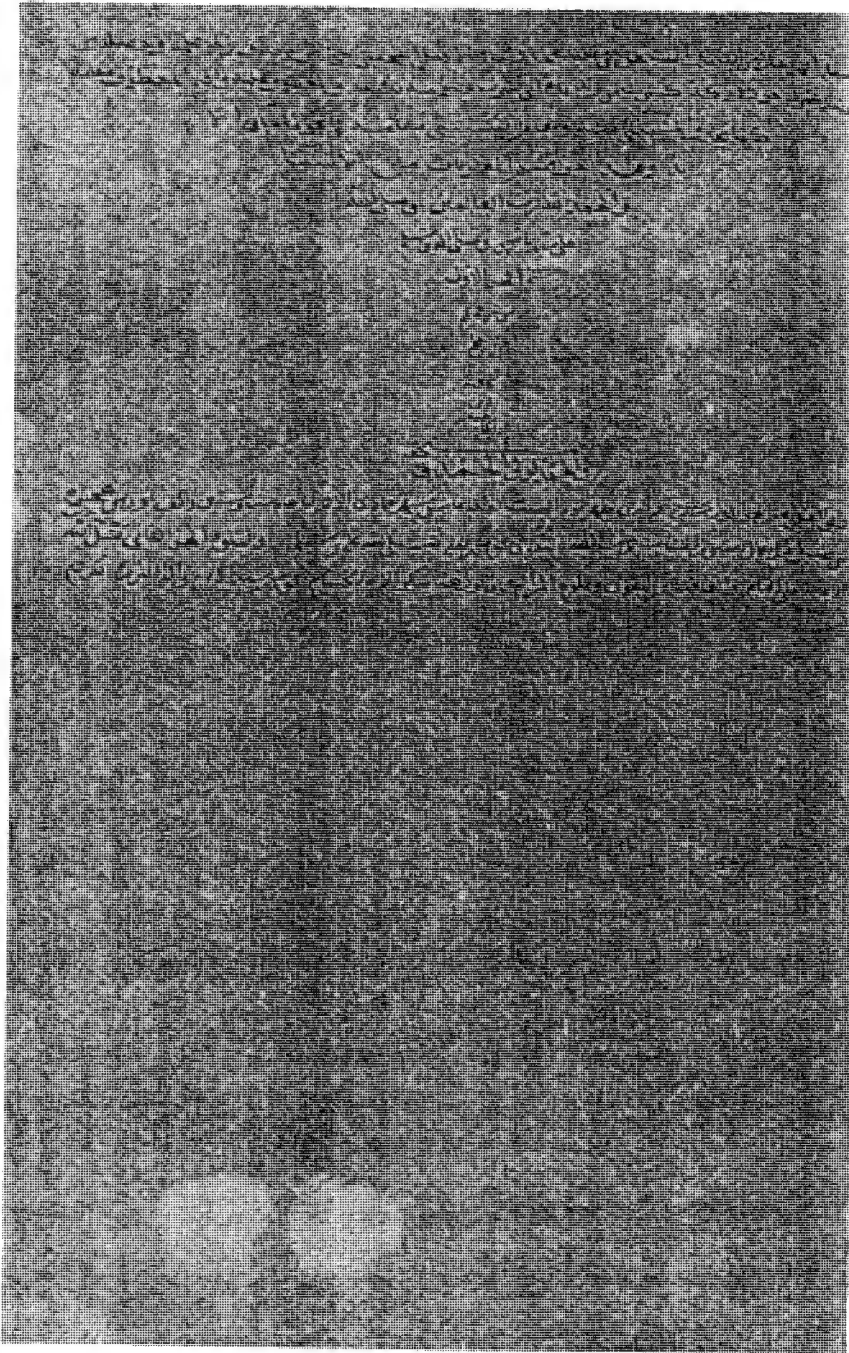
AL-HASAN

RAIDI AL-DIND

SHARH AL-KAHYAH

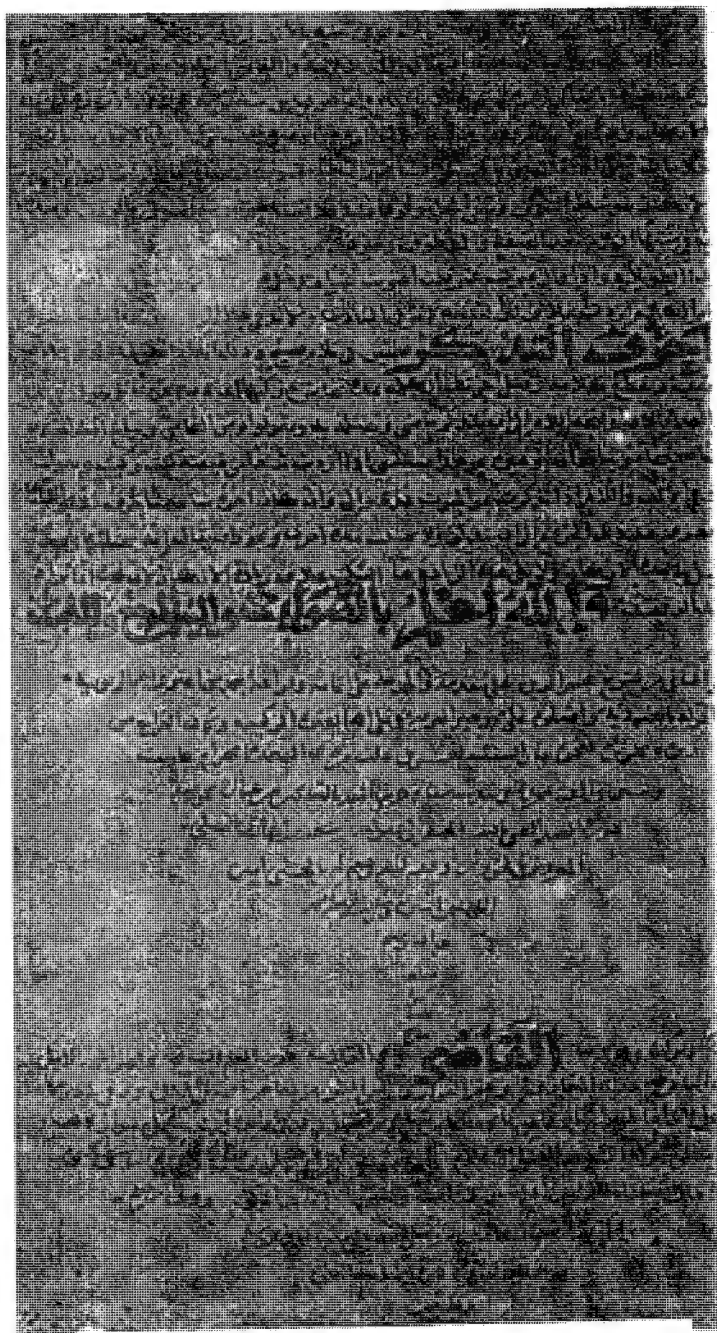
ARABIC MS.

SOAS NO. 8332



الورقة الأخيرة من القسم الأول جامعة لندن





الورقة الأخيرة من القسم الثاني جامعة لندن





# الكافي في النجوى

تأليف  
الإمام جلال الدين أبي عمر عثمان بن عمرو المعروف بابن الحاجب النجوى المالكي  
(٥٧٠هـ - ٦٤٦هـ)

شرح  
الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي النجوى  
(٦٨٦هـ)



## مَقْدَمَةُ الرِّضَى

الحمد لله الذى جَلَّتْ آلاؤُهُ عن أن تُحاطَ بعدد، وتعالَتْ كبرياؤه عن أن تُشْمَلَ (١) بحدٍّ. تاهت فى مَوَامي (٢) معرفته سابلة (٣) الأفهام، وغرقت فى بحار عزته سابعة الأوهام.

كلّ ما يخطر ببال ذوى الأفكار فبِمَعزَلٍ عن حقيقة ملكوته، وجميع ما تُعقد عليه ضمائِرُ أولى الأبصار فعلى خلاف ما ذاته المقدسة عليه من نعوت (٤) جبروته. وصلواته على خاتم أنبيائه، ومُبَلِّغ أنبائه محمّد بن عبد الله المُبشِّر به قبل ميلاده وعلى السّادة الأطهار من عترته (٥) وأولاده.

وبعد، فقد طلب إليّ بعضٌ من أعتنى بصلاح حاله، وأُسَعِفُهُ (٦) بما تسعُهُ مَقْدَرَتِي من مقترحات آماله - تعليقاً ما يجرى مجرى الشرح على مقدّمة ابن الحاجب عند قراءتها (٧) عليّ، فانتدبت (٨) له مع عَوَزٍ ما يحتاج إليه الغائص فى هذا اللّج (٩)، والسّالك لمثل هذا الفج (١٠) من الفطنة الوقّادة، والبصيرة النّقّادة بَدَلًا لسؤاله (١١)، وتحقيقاً لمأمله.

(١) فى ط فقط: تشتمل.

(٢) = الشريف: «الموامي: المفاوز، جمع مَوْمَة، وأصلها مَوْمَوَة عليّ: فعِلَّة، وهى مضاعف، قلب واوها ألفاً لتحركها، وانفتاح ما قبلها».

(٣) =: السابلة من الطرق: المسلوكة.

(٤) = فى (ع) فقط: «ثبوت» مكان: «نعوت».

(٥) عتره الرجل: نسله ورهطه الأقربون.

(٦) أسعفته: أعتته على أمره.

(٧) فى ط: «قرأتها» تحريف.

(٨) = الشريف: «ندبه لأمر فانتدب له، أى دعاه له، فأجاب».

(٩) = اللّج: معظم الماء كاللجة. (١٠) = الفج: الطريق بين الجبلين.

(١١) = السؤل: ما يسأله الإنسان، وقريء: «أوتيت سؤلَكَ يا موسى» [طه/٣٦] وفى (م): «السؤاله»، وفى ط: «المسؤل».

ثم اقتضى الحالُ بعد الشروع التَّجَاوُزَ<sup>(١)</sup> عن الأصول إلى الفروع.  
 فإن جاء مُرْضِيًّا فببركات الجناب المقدس الغروي<sup>(٢)</sup>.  
 صلوات الله على مُشْرِفِهِ لا تَفَاوَهُ فِيهِ، وإلا فَمِنْ قُصُورِ مُؤَلِّفِهِ فِيمَا يَنْتَحِيهِ.  
 والله تعالى المؤمِّل لإرشاد السبيل، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

★ ★ ★

---

(١) = الشريف: «جاوزت الشيء وتجاوزته بمعنى، وتجاوز عنه، أى عفا، وكأنه ضَمَّنَ التَّجَاوُزَ معنيَ التَّبَاعُدِ.

(٢) = الشريف: الغروي، والغري: الحسن». وفي مقدِّمة خزانة الأدب: «وقد أُملي هذا الشرح بالحضرة الشريفة الغروية في ربيع الآخر ٦٨٨ هـ، والمراد بها مشهد الإمام عليّ في النجف.

## الكلمة

(ص): «الكلمة: لفظ وضع لمعنى مفرد».

(ش): أعلم أن الكَلِمَ: جنس الكلمة مثل: ثمر وتمرّة، وليس المجرد من التاء من هذا النوع جمعاً لذى التاء - كما يجيء تحقيقه فى باب الجمع - بل هو جنس حقّه أن يقع على القليل والكثير كالعسل والماء، لكن الكلم لم يستعمل (١) إلا على ما فوق الاثنين بخلاف نحو: تمر، وضرب، وقيل: إن اشتقاق الكلمة والكلام من الكَلَم، وهو الجرح لتأثيرهما فى النفس وهو اشتقاق بعيد (٢).

وقد تطلق الكلمة / مجازاً على القصيدة والجُمْل يُقال: كلمة (٣) شاعر، قال: ٣  
الله تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحُسْنَى﴾ (٤).

واللفظ فى الأصل مصدرٌ، ثم استُعْمِلَ بمعنى الملفوظ به، وهو المراد (٥) هاهنا كما استُعْمِلَ القَوْلُ بمعنى المقول، وهذا كما يقال الدينارُ ضَرْبُ الأمير، أى مضروبه.

والكلام بمعناه (٦)، لكنه لم يوضع فى الأصل مصدرًا على الصّحيح، إذ ليس على صيغة مصادر الأفعال التى تنصبها على المصدر نحو: كَلَمْتَهُ كَلَامًا وتكَلَّم تكَلَّمَ (٧) بل هو موضوع لجنس ما يتكَلَّم به سواء كان كلمة على حرف كواو العطف أو على أكثر، أو كان أكثر من كلمة، وسواء كان مُهْمَلًا أو، لا.

(١) = أى: لم يطلق.

(٢) = الشريف: «لبعد المناسبة المعنوية التى يتوقف عليها الاشتقاق بين المشتقين هنا».

(٣) أى قصيدة شاعر. (٤) الأعراف / ١٣٧.

(٥) فى (ع)، «ط» المراد «به». بزيادة «به».

(٦) الشريف: «أى بمعنى اللفظ المستعمل بمعنى الملفوظ، فىكون معناه المتكَلَّم به».

(٧) = فى ط فقط: «كلمته كلامًا، وتكلم «كلامًا» بدون ضبط، تحريف. وفى النسخ المخطوطة: كلمته كلامًا، وتكلم تكلمًا بالضبط. وفى المعاجم اللغوية: كلمه تكليمًا، وكلامًا ككذاب، وتكلم تكلمًا وتكلامًا: تحدّث.

ولعل مراد الرضى كلامًا وتكلامًا، لأنهما ليسا مصدرين قياسيين للفعليين: كَلَم وتكَلَّم.

أما إطلاقه على المفردات فكقولك لمن تكلم بكلمة كزيد، أو بكلمات غير مركبة تركيب الإعراب كزيد، عمرو، بكر: هذا كلام غير مفيد. وأما إطلاقه على المهمل فكقولك: تكلم فلان بكلام لا معنى له.

فالقول والكلام واللفظ من حيث أصل اللغة بمعنى يُطلق على كل حرف من حروف المعجم كان، أو من حروف المعاني، وعلى أكثر منه مفيداً كان أو، لا، لكن القول اشتهر في المفيد بخلاف اللفظ والكلام.

واشتهر الكلام لغةً في المركب من حرفين فصاعداً، واللفظ خاص بما يخرج من الفم من القول، فلا يقال: لفظ الله، كما يقال: كلام الله، وقوله.

ثم قد استعمل الكلام استعمال المصدر، ف قيل: كلمته كلاماً كأعطى عطاءً، مع أنه في الأصل لما يُعطى، وهذا كما يُحكى عنهم «عجبت من دهنك لحيتك» بضم الدال بمعنى دهنك بفتحها.

وقد اختص الكلام في اصطلاح النحاة بما سيجيء.

والمقصود من قولهم: وضع اللفظ: جعله أولاً لمعنى من المعانى مع قصد أن يصير متواطئاً<sup>(١)</sup> عليه بين قوم، فلا يقال: إذا استعملت اللفظ بعد وضعه في المعنى الأول: إنك واضعه، إذ ليس جعلاً أولاً.

بل لو جعلت اللفظ الموضوع لمعنى<sup>(٢)</sup> لمعنى آخر مع قصد التواطؤ، قيل: إنك واضعه، كما إذا سميت بزيد<sup>(٣)</sup> رجلاً.

(١) = الشريف: «أى لابد من قصد التواطؤ، لأن الغرض فهم المعنى وتفهمه من اللفظ، ولا يتصور إلا بالتواطؤ بينه وبين غيره».

وإنما لم يصرحوا بذلك، لأن تعيين اللفظ بإزاء المعنى لا يخلو عنه ظاهراً.

(٢) في ط فقط: «الموضوع لمعنى آخر» بسقوط كلمة: «لمعنى» الثانية: تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة. والأسلوب.

(٣) الشريف: «أى بعد كونه مصدراً، لأنه من زاد يزيد زيداً».

ولا (١) يقال لكل لفظة بَدَرْتُ من شخص لمعني: إنها موضوعة له من دون اقتران قصد التواطؤ بها.

ومحرّفات (٢) العوام على هذا ليست ألفاظاً موضوعة لعدم قصد المحرّف الأول إلى التواطؤ.

وعلى ما فسرنا الوضع لم يكن محتاجاً إلى قوله: «لمعني»، لأن الوضع لا يكون إلا للمعني (٣)، إلا أن يفسّر الوضع بصَوْغ اللفظ مهماً كان أو، لا، ومع قصد التواطؤ أو، لا، فيحتاج إلى قوله: «لمعني»، لكن ذلك على خلاف المشهور من اصطلاحهم.

ومعنى اللفظ: ما يُعنى به، أى يراد، بمعنى المفعول.

قوله: «لمعني» (٤) مفرد يعنى به المعنى الذى لا يدلّ جزء لفظه على جزئه، سواء كان لذلك المعنى جزءٌ نحو: معنى ضَرَبَ، الدّالُّ على المصدر والزّمان أو، لا جزء له كمعنى: ضَرَبَ ونَصَرَ.

فالمعنى المركّب على هذا، هو الذى يدلّ جزء لفظه على جزئه نحو: ضَرَبَ زيدٌ وعبدالله، إذا لم يكونا عَمَمَيْن، وأمّا مع العلمية فمعناها مفرد، وكذا لفظهما، لأن اللفظ المفرد: لفظٌ لا يدلّ / جزؤه على جزء معناه، وهما كذلك، واللفظ المركّب: الذى يدلّ جزؤه على جزء معناه.

والمشهور فى اصطلاح أهل المنطق جعل المفرد والمركّب صفة اللفظ، فيقال:

(١) فى (ع) «فلا» بالفاء.

(٢) الشريف: «الظاهر أن المحرّف الأول استعمل لفظ المحرّف فى ذلك المعنى بتوهم وضعه له، لا أنه جعله له، وعينه بإزائه، وإنما فهم المعنى منه لمشابهته المحرّف منه الموضوع لذلك المعنى، فلا حاجة إذاً إلى التصريح بقصد التواطؤ لإخراج المحرّفات».

(٣) فى النسخ: «لمعني» بسقوط لام الجر ما عدا نسخة (ع).

(٤) فى (ع) «معني» بإسقاط لام الجر.

اللفظ المفرد، واللفظ المركب، ولا ينبغي أن يُخترع فى الحدود ألفاظ، بل الواجب استعمال المشهور المتعارف منها فيها، لأن الحدّ للتبيين.

وليس له (١) أن يقول: إني أردت بالمعنى المفرد: المعنى الذى لا تركيب فيه، لأن جميع الأفعال إذن تخرج عن حد الكلمة.

ولو قال: الكلمة لفظ مفرد موضوع سلم من هذا، ولم يرد عليه أيضاً الاعتراض بأن المركبات ليست بموضوعه على ما يجيء.

واحترز بقوله: «لفظ» عن نحو الخط والعقد والنسبة والإشارة فإنها ربما دلت بالوضع على معنى مفرد، وليست بكلمات.

ويجوز الاحتراز بالجنس أيضاً إذا كان أخص من الفصل بوجه، وهو ههنا كذا، لأن الموضوع للمعنى المفرد قد يكون لفظاً وقد لا يكون.

واحترز بقوله: «وضع» عن لفظ دال على معنى مفرد بالطبع لا بالوضع كـ«أح الدال على السعال ونحو ذلك، وعن المحرف، وعن المهمل (٢)، لأنه دال أيضاً على معني كـ«حياة» (٣) المتكلم به، ولكن عقلاً لا وضعاً.

وبقوله: «لمعنى» عما صيغ لا لمعنى كالمهملات «كلم» (٤) ونحوه من الهذيانات، وقد مر الكلام على هذا الاحتراز.

وبقوله: «مفرد» عن لفظ وضع للمعنى المركب نحو عبد الله، وضرب زيد، غير علمين.

(١) وليس له: أى ليس للمصنف وهو ابن الحاجب.

(٢) فى (ع) فقط: «وعن المهمل وعن الصوت» بزيادة: «وعن الصوت».

(٣) فى (ع) فقط: «كحياة».

(٤) فى (ع) فقط: «كلفم» بالفاء، ولعل المراد: «كلم» بالعين مقلوب: كلم و«لعم» مهمل.



فإن قيل: إن التاء فى لفظ الكلمة للوحدة، لأن كلمةً، وكلماً كتمرّة وتمر، أو اللام<sup>(١)</sup> فيه للجنس فيتناقضان لدلالة الجنس على الكثرة المناقضة للوحدة.

فالجواب: أن اللام فى مثله ليس للجنس ولا للعهد، كما يجيئ فى باب المعرفة، ولئن سلّمنا ذلك، قلنا: إن الجنس على ضربين.

أحدهما: استغراق الجنس، وهو الذى يحسّن فيه لفظة «كُلٌّ» كقوله تعالى: ﴿وَالْعَصْرُ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا﴾<sup>(٢)</sup> أى كلّ إنسان<sup>(٣)</sup> وإلا لم يجز الاستثناء، لأنه عند الجمهور من النحاة يُخرج ما لولاه لوجب دخوله تحت المستثنى منه، وهذا الاستغراق مفيد للكثرة فيناقض الوحدة.

والثانى: ماهية الجنس من غير دلالة اللفظ على القلة ولا الكثرة، بل ذاك احتمالٌ عقليٌّ كما فى قوله تعالى: ﴿لَنْ أَكَلَهُ الذِّبُّ﴾<sup>(٤)</sup> ولم يكن هناك ذئب معهود، ولم يرد استغراق الجنس أيضاً.

ومثله قولك: ادخل السوق، واشتر اللحم، وكُل الخبز، فهذا النوع من الجنس لا يناقض الوحدة، إذ لا دلالة فيه على الكثرة.

والمقصود فى هذا الموضع هو الثانى، أى ماهية الجنس من حيث هى هي، لأن الحدّ إنما يذكر لبيان ماهية الشيء، لا لبيان استغراقه.

إن قيل: لم لم يقل «لفظة» ليوافق الخبر المبتدأ فى التأنيث؟

فالجواب: أنه لا يجب توافقهما فيه إلا إذا كان الخبر صفةً مشتقةً غير مسببة، نحو: هند حسنة، أو حكمها، كالمسروب. أمّا فى الجوامد فيجوز، نحو: هذه الدار مكانٌ طيّب، وزيدٌ نسمةٌ عجيبة.

(١) فى النسخ المخطوطة: «واللام» بالوار، لا بـ «أو».

(٢) العصر/ ١، ٢. (٣) فى ط: «الإنسان» بـ «أل» تحريف.

(٤) يوسف . ١٤.

وقوله: «لفظ»، وهنا وإن كان بمعنى الصفة أى ملفوظٌ بها، كما ذكرنا إلا أن أصله مصدر، ويعتبر فى مثل نحو: امرأة / صَوْم، ورجلان صَوْم، ورجال صَوْم، فلا يؤنث ولا يُثني ولا يجمع.

فإن قيل: كان ينبغى أن يقول: «لفظة»<sup>(١)</sup> ليخرج عنه الكلمتان، إذ هما لفظتان، وكذا الكلمات .

قلت: لا يخرجُ مثل ذلك بقاء الواحدة، لأن مثل قولك: قالوا، كأرطى، وبرُقع<sup>(٢)</sup> لفظة واحدة، وكذا كل ما يتلفظ به مرة واحدة مع أن كل واحد من الأولين كلمتان، بخلاف الثانيين.

إن قيل: هلا استغنى بقوله: «وَضِعَ» عن قوله: «مُفْرَد» لأن الواضع لم يضع إلا المفردات، أما المركبات، فهي موكولة<sup>(٣)</sup> إلى المستعمل بعد وَضْع المفردات، لا إلى الواضع.

فالجواب: أننا لا نُسَلِّم<sup>(٤)</sup> أنَّ المركب ليس بموضوع، وبيانه أن الواضع إمّا أن يضع ألفاظاً معينة سماعية، وتلك هى التى يحتاج فى معرفتها إلى علم اللغة.

وإمّا أن يضع قانوناً كلياً يُعرف به الألفاظ فهى قياسية، وذلك القانون إمّا أن يعرف به المفردات القياسية، وذلك كما بين أن كل اسم فاعل من الثلاثى المجرد على وزن فاعل، ومن باب أفعَل على وزن مُفْعَل، وكذا حال اسم المفعول، والأمر، والآلة، والمُصَغَّر، والجمع، ونحو ذلك، وتحتاج فى معرفتها إلى علم التصريف.

(١) الشريف «قوله: فإن قيل: كان ينبغى أن يقول لفظة ليخرج عنه الكلمتان إذ هما لفظتان فيستغنى بذلك عن قيد الأفراد، وحاصل الجواب: أن جميع المركبات لا تخرج به، فاحتيج إلى قيد الأفراد، وبه يستغنى عن قيد إلحاق التاء، نعم من يدعى أن نحو: عبد الله علماً ليس كلمة واحدة يحتاج إلى التاء، لإخراج مثله، ولعله أنسب بقواعد العربية.

(٢) = فى م: «يرفع» بالياء والفاء، تحريف.

(٣) سقطت كلمة «موكولة» من جميع النسخ والتصويب من «ع».

(٤) فى ط: «نسلم» بدون «لا» تحريف.

وإمّا أن يعرف به المركبات القياسية، وذلك كما بين مثلاً أن المضاف مُقدّم على المضاف إليه ، والفعل على الفاعل، وغير ذلك من كيفية تركيب أجزاء الكلام، وتحتاج في معرفة بعضها إلى التصريف كالمنسوب، والفعل المضارع، وفي معرفة بعضها إلى غيره من علم النحو كما ذكرنا.

إن قيل: إنّ في قولك: مسلمان، ومسلمون وبصريّ، وجميع الأفعال المضارعة جزء لفظ كل واحد منها يدلّ على جزء معناه، إذ الواو تدلّ على الجمعية، والألف على التثنية، والياء على النسبة، وحروف المضارعة على معنيّ في المضارع<sup>(١)</sup>، وعلى حال في<sup>(٢)</sup> الفاعل<sup>(٣)</sup> أيضاً.

وكذا تاء التانيث في «قائمة»، والتنوين، ولام التعريف<sup>(٤)</sup>، وألفا التانيث، فيجب أن يكون لفظ كل واحد منها مُركّباً، وكذا المعنى فلا يكون كلمة، بل كلمتين.

فالجواب: أن جميع ما ذكرت كلمتان، صارتا من شدة الامتزاج ككلمة واحدة،

(١) = والمعنى هو: الحال والاستقبال.

(٢) «في» سقطت من «ط» والنسخ المخطوطة ما عدا «ع».

(٣) الشريف «من التكلم والخطاب والتوكيد مثلاً».

(٤) الشريف «لاخفاء في أن التنوين ولام التعريف من حروف المعاني، وقد عدّوها فيها، فكل واحدة

منهما كلمة على حياها، فنحو: الرجل كلمتان، لا كلمة واحدة لأنه قيد أفراد المعنى أخرجه عن حدها كما أخرج نحو: قال، وقالوا: لكن لشدة الامتزاج بينهما يطلق عليهما: اللفظة كما مرّ».

وأما ألف التثنية وواو الجمع، وياء النسبة، وتاء التانيث المتحركة، وألفا التانيث فقد قيل: إنها من حروف المباني، زيدت في الكلم، وجعل المجموع دالاً على المعنى المقصود، كألف ضارب، وميم مضروب، فإن الدال على الفاعل هو مجموع لفظ: «ضارب» إلا أن هذه الدلالة إنما حصلت بزيادة الألف، فلذلك قيل: إنها للفاعل كما قيل: سين الاستفعال للسؤال، ونون الانفعال للمطاوعة مع أن كل واحد من استفعال وانفعال كلمة حقيقة، لا كلمتان في حكمها، فكذلك نحو: بصريّ، ومسلمان، فالألفاظ المشتملة على هذه الحروف، كل واحد منها كلمة واحدة، وكذا الحال في حروف المضارعة، فالهمزة في: «أضرب» ليست كلمة، بل هي مع ما بعدها كلمة واحدة حقيقية، والضمير المستتر كلمة أخرى».

فأعرب المركّب إعراب الكلمة، وذلك لعدم استقلال الحروف المتصلة في الكلّ المذكورة، وكذلك الحركات الإعرابية.

ولعاملتها معاملة الكلمة الواحدة سَكَنَ أول أجزاء الفعل في المضارع وغير الاسم المنسوب إليه نحو: نَمَرِيّ، وَعَلَوِيّ، وَوَشَوِيّ، ونحو ذلك، فتغيّرت بالحرفين<sup>(١)</sup> بنية المنسوب إليه، والمضارع وصارتا من تمام بنية الكلمة.

وأما سكون<sup>(٢)</sup> لام الكلمة بلحوق التاء في نحو ضَرَبْتُ، فلا يُوجب تغيير البنية إذ لا تعتبر حركة اللّام وسكونها في البنية - كما يجسئ في أول التصريف<sup>(٣)</sup> إن شاء الله تعالى.

أما الفعل الماضي نحو: ضرب ففيه نظر، لأنه كلمة بلا خلاف، مع أن الحدث مدلول حروفه المرتبة، والإخبار عن حصول ذلك الحدث في الزمن الماضي مدلول وزنه الطارئ على حروفه، والوزن جزء اللفظ، إذ هو عبارة عن عدد الحروف مع مجموع الحركات والسكنات الموضوعة وضْعاً مُعَيَّناً.

والحركات مما يتلفظ به فهو إِذَنْ كلمة مركبة / من جزأين، يدلّ كلّ واحد منهما على جزء معناه، وكذا نحو: أُسَدٌ في جمع أُسَدٍ، وكذا المصغر، ونحو: رجال ومساجد، ونحو: ضارب ومضروب ومضرب، لأن الدالّ على معنى التصغير والجمع والفاعل والمفعول والآلة في الأمثلة المذكورة: هو<sup>(٤)</sup> الحركات الطارئة مع الحرف الزائد، ولا يصح أن ندعى ههنا أن الوزن الطارئ كلمة صارت بالتركيب كجزء كلمة، كما ادّعينا في الكلّ المتقدمة، وكما يصحّ أن يدعى في الحركات الإعرابية، فالاعتراض بهذه الكلّ اعتراضٌ وارد، إلا أن نقيّد تفسير اللفظ المركب، فنقول: هو ما يدلّ جزؤه على جزء معناه، وأحد الجزأين متعقّب للآخر، وفي هذه الكلمة المذكورة الجزآن مسموعان معاً.



(١) المراد بالحرفين: حرف المضارعة وياء النسب.

(٢) من قوله: «وأما سكون إلخ إلى قوله: أما الفعل الماضي سقط من «ع».

(٣) التصريف هو كتاب «شرح شافية ابن الحاجب للرّضى.

(٤) «هو» زيادة في «ع».

## [تقسيم الكلمة]

(ص): «وهي اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ».

(ش): (١) إنما قدّم الاسم على الفعل والحرف، لحصول الكلام من نوعه دون أخويه، نحو: زيد قائم. والمقصود من معرفة الكلمة: الكلام، والأحوال التي تعرض له من الإعراب وغيره، ثم قدم الفعل على الحرف، لأنه وإن لم يتأت (٢) من الفعلين كلام كما تأتى من الاسمين، لكنه يكون أحد جزأى الكلام، نحو: ضرب زيد، بخلاف الحرف فإنه لايتأتى منه ومن كلمة أخرى كلام.

فإن قيل: يجب أن تكون الكلمة هذه الثلاثة معاً، لأن الواو للجمع فيكون نحو: أَذْهَبَ زَيْدٌ؟ ونحو: مرّ بزيد (٣) كلمة لأنه اسم وفعل وحرف.

فالجواب: أنه كان يلزم ما قلّت لو كان هذا قسمة الشيء إلى أجزائه كما تقول: السّكنجيين (٤): خلٌّ وعسلٌ وماء، (٥) وما ذكره قسمة الشيء إلى جزئياته نحو قولك: الحيوان إنسان، وفرس، وبقر، وغير ذلك، ونريد (٦) بالجزئي: ما يدخل تحت كلي، ويصحّ كون الكلّي خبراً عنه نحو: الإنسان حيوان.

وقولهم: الواو للجمع، لا يريدون به أن المعطوف والمعطوف عليه يجتمعان معاً في حالة واحدة، كما يجئ في باب حروف العطف.

بل المراد أنهما يجتمعان في كونهما محكوماً عليهما، كما في: جاءني زيد وعمرو، أو في كونهما حكمين على شيء نحو: زيد قائم وقاعد، أو في حصول مضمونيهما (٧)، نحو: قام زيد، وقعد عمرو، بخلاف «أو» فإنها في الأصل

(١) = في «ع» فقط: «أقول: إنما قدّم بزيادة: «أقول».

(٢) = في ط فقط: يأت. (٣) = في «ع» فقط: «مرّ بعمر» مكان: «بزيد».

(٤) = في الفارسية: «سكنجيين»: طعام حلو.

(٥) = كلمة «وماء» سقطت من «ط» و«ع».

(٦) = في ط: «وبزيد» تحريف ظاهر.

(٧) كلمة: «مضمونيهما» سقطت من «ع». وفي «ع» أيضاً: «حصولهما» مكان: «حصول».

لحصول أحد الشئيين، فلو قال : الكلمة اسم أو فعل أو حرف لكان المعنى الكلمة أحد الثلاثة دون الباقيين، بلي، إن أريد الحصر مع «أو» قُدِّمَ «إمّا» على المعطوف عليه نحو : الكلمة : إمّا اسم أو فعل أو حرف، فتكون القضية مانعة الجمع والخُلُو كما هو المذكور في مظانّه.

وكذا كان ينبغي أن يذكره المصنف، لأن مقصوده الحصر بدليل قوله: «لأنها إمّا أن تدل».

فإن قيل: إنك حكمت على الفعل والحرف: أن كل واحد منهما كلمة، والكلمة: اسم، فيجب أن يكونا اسمين.

قلت: إن أردت بقولك: إن الكلمة اسمٌ: أن لفظهما اسم لدخول علامة الأسماء كاللام والتنوين عليها فهو مغالطة، لأن معنى كلامك، إذن أن الفعل كلمة من حيث المعنى، ولفظ الكلمة اسم، وهذا لا ينتج أن الفعل اسم، لعدم اتحاد الوسط.

وكذا إن أردت به أن لفظ (١) معنى الكلمة اسم، لأنها لفظ دالٌّ على معنى مفرد، وكل لفظ هكذا: اسم، لأنه يصح الإخبار عنه، ولو بأنه دالٌّ على معنى مفرد، كما تقول «ضَرَبَ» دالٌّ على معنى مفرد، أو تقول: «ضَرَبَ» فعل ماض، فنقول هذا أيضاً مغالطة، لأن معنى كلامك، وهو أن الفعل كلمة، وكل كلمة اسم: أن الفعل لفظٌ وضع لمعنى مفرد، إذا أريد بذلك اللفظ معناه الموضوع هو له، كما في: «ضَرَبَ زيدٌ»، وكل لفظ هكذا اسم إذا أريد به مُجَرَّد اللفظ كما في قولك: «ضَرَبَ» فعل ماض، وهذا لا يُنتج أن الفعل اسم (٢) لعدم اتحاد الوسط. ٧

فإن قيل: : فإذا كان نحو: «مِنْ» و«ضرب» في قولك: «مِنْ» حرف جر،

(١) كلمة «لفظ» سقطت من النسخ المخطوطة ما عدا «ع».

(٢) «أن الفعل اسم» سقط من «ع».

و«ضرب» فعل ماضٍ، اسمين فكيف أخبرتهما بأن الأول حرف، والثاني فعل، وهل هذا إلا تناقض؟

قلت: لم نُردْ<sup>(١)</sup> أن «مَنْ» في هذا التركيب حرف، «وضرب» فعل، بل المعنى أن «مَنْ» إذا استعمل في المعنى الذي وضع له أولاً نحو: خرجت من الكوفة حرف، وكذا «ضرب» فعل ماضٍ في نحو: ضرب زيد<sup>(٢)</sup>.

ومثله إذا قلت: مدلول الفعل لا يخبر عنه، فإنك أخبرت عن قولك: مدلول الفعل بقولك: «لا يخبر عنه»، لأن المراد مدلول الفعل إذا كان تحت لفظ الفعل لا يخبر عنه، وقولك: مدلول الفعل ليس كذا.

وكذا قولك: الفعل لا يسند إليه أى الفعل إذا كان بلفظه نحو: ضرب زيد، وقصدت معناه الموضوع هو له.

وكذا قولهم: المجهول مطلقاً لا يحكم عليه، أى الشيء الذى لا شعور به أصلاً لا يحكم عليه، ولفظ المجهول مطلقاً مشعور به وبمعناه إذ هو ما لا نعرفه.

ففى جميع ذلك مبتدآن أحدهما: محكوم عليه بشيء، وهو المذكور فى لفظك، والآخر محكوم عليه بنقيض ذلك وهو المكنى بلفظك عنه، فلا يلزم التناقض، لأن التناقض لا يكون إلا مع اتحاد الموضوعين.



(١) فى ط فقط : «يرد» بالياء.

(٢) الشريف : يعنى أن كلمة : «مَنْ» فى هذا التركيب اسم يدل على لفظة «مَنْ» المستعملة فى معنى الابتداء، والحكم بالحرفية إنما هو على ذلك المدلول لا الدال الذى هو الاسم، فلا تناقض أصلاً، وكذلك الحال فى قولك: ضرب فعل ماضٍ. والحاصل أن «مَنْ» و«ضرب» اسمان، فالمذكور فى هذا التركيب هو الاسم، والمحكوم عليه بالحرفية هو المسمى.

## [أدلة تقسيم الكلمة]

(ص): «لأنها إما أن تدلّ على معنى فى نفسها، أو ، لا ، الثاني: الحرف، والأوّل إما أن يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أو، لا، الثاني: الاسم، والأوّل: الفعل، وقد علم بذلك حدّ كلّ واحد منها».

(ش): اعلم أن اسم «أنّ» ضمير الكلمة والمضاف (١) محذوف، إمّا من الاسم أو من الخبر، أي لأنّ حالها إمّا دلالة، أو لأنها ذات دلالة.

ويجوز أن يكون «أن تدلّ» مبتدأ محذوف الخبر أي: دلالتها ثابتة، ومثله قولك: زيدٌ إمّا أن يسافر أو يقيم.

واللام فى قوله : «لأنها» متعلّق بما دلّ عليه قوله: «وهى اسم وفعل وحرف»، إذ المعنى الكلمة محصورة فى هذه الأقسام.

واستدلّ على الحصر بأن قال : هذا اللفظ الدالّ على معنى مفرد، أعنى الكلمة إما أن يدلّ على معنيّ فى نفسه أو على معنيّ لا فى نفسه، الثاني: الحرف، أعنى الكلمة الدالة إما أن يدلّ على معنيّ لا فى نفسها (٢)، والأوّل: أى الكلمة الدالة على معنى فى نفسها، إما أن تقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، أو، لا، الثاني: الاسم، أى الكلمة الدالة على معنى فى نفسها غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، والأوّل: الفعل، أى الكلمة الدالة على معنى فى نفسها مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة.

فهذه قسمة دائرة بين النّفى والإثبات فتكون حاصرة أى لا يمكن الزيادة فيها، ولا النقصان.

فتبيّن بدليل الحصر حدّ كلّ واحد من الأقسام، لأنه ذكر فيه جنس كلّ واحد، وفصله كما بيّنا، والمركّب من الجنس والفصل: هو الحد.



(١) فى «ع» فقط «أو المضاف» بـ «أو» وليس بالواو كما فى بقية النسخ.

(٢) فى ط فقط: «نفسه».



## [الكلام]

(ص): الكلام: ما تضمّن كلمتين بالإسناد، ولا يتأتى ذلك إلا فى اسمين، أو فى فعل واسم.

(ش): إنما قدّم حدّ الكلمة مع أن المقصود الأهم من علم النحو معرفة الإعراب الحاصل فى الكلام بسبب العقد والتركيب، لتوقف الكلام على الكلمة توقف المركب على جزئه.

ونعنى بتضمّنه الكلمتين: تركبُهُ منهما، وكونهما<sup>(١)</sup> جزئيه، وذلك من دلالة المركب على كل جزء من أجزائه دلالة تضمّن.

وجزاء الكلام يكونان ملفوظين، كزيد قائم، وقائم زيد، ومقدّرَيْن كنعْم فى جواب مَنْ قال: أزيد / قائم أو أقام زيد؟ أو أحدهما مقدراً<sup>(٢)</sup> دون الآخر، وهو ٨ إمّا الفعل<sup>(٣)</sup> كما فى: إن زيد قام، أو الفاعل كما فى: زيد قام، أو المبتدأ أو الخبر كما فى قوله تعالى: ﴿فَصَبِرْ جَمِيلٌ﴾<sup>(٤)</sup>.

والمراد بالإسناد: أن يُخبر فى الحال أو فى الأصل بكلمة أو أكثر عن أخرى، على أن يكون المخبر عنه أهم ما يخبر عنه بذلك الخبر فى الذكر، وأخصّ به.

فقولنا: «أن يخبر» احتراز عن النسبة الإضافية، وعن التى بين التوابع ومتبوعاتها.

وقولنا: «فى الحال» كما فى: قام زيد، وزيد قائم، وقولنا: «أو فى الأصل» ليشمّل الإسناد الذى فى الكلام الإنشائي، نحو: بعْتُ، وأنت حرٌّ، وفى الطلبيّ نحو: هل أنت قائم؟ وليتك، أو لعلك قائم، وكذا نحو: اضرب، لأنه مأخوذ من

(١) فى «ط» فقط: «أو كونهما» ب «أو».

(٢) فى «ط»: «مقدار» تحريف.

(٣) فى «ط» فقط: «فعل» بدون «أل».

(٤) يوسف / ١٨.

تَضْرِبُ بالاتِّفَاق، وقياسه: لَتَضْرِبَ بزيادة حرف الطَّلَب قياساً على سائر الجُمَلِ الطَّلِبِيَّةِ، فَخَفَّفَ بحذف (١) اللَّامِ، وَحَذَفَ حرف المضارعة لكثرة الاستعمال، بدلالة قولك فيما لم يُسمَّ فاعله منه: لَتَضْرِبَ، وفي الغائب: لَيُضْرَبُ وفي المُتَكَلِّمِ: لأضْرِبُ، وَلنَضْرِبُ، لما قلَّ استعمالها.

وقولنا: «بكلمة» كما في: زيد قائم (٢)، وقولنا: أو أكثر، ليعمَّ نحو: زيد أبوه قائم، وزيد قام أبوه، فكان على المصنّف أن يقول: كلمتين أو أكثر، وليس له أن يقول: الأصل في الخبر الإفراد، لأنه لا دليل عليه. ويجيئ فيه مزيد بحث إن شاء الله تعالى.

وقولنا: «على أن يكون المُخْبِر عنه أهمّ ما يخبر عنه» احترازٌ عن كَوْن الفعل خبراً أيضاً عن واحد من المنصوبات في نحو: ضرب زيدٌ عمراً أمامك يومَ الجمعة ضربةً، وضُرِبَ زيدٌ يومَ الجمعة أمامك ضربةً، فإن المرفوع في الموضِعَيْن أخصّ بالفعل، وأهمّ بالذِّكْر من المنصوبات - كما يجيئ في باب المصدر.

وكان على المصنّف أن يقول: بالإسناد الأصلي المقصود ما تركّب به لذاته، ليُخْرَج بالأصلي إسناد المصدر واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف، فإنها مع ما أسندت إليه ليست بكلام.

وأما نحو: أقائم الزيدان، فلكونه بمنزلة الفعل وبمعناه كما في أسماء الأفعال، وليُخْرَج بقوله: «المقصود ما تركّب به لذاته»: الإسناد الذي في خبر المبتدأ في الحال (٣) أو في الأصل (٤)، وفي الصّفة والحال، والمضاف إليه إذا كانت كلها جُملاً، والإسناد الذي في الصّلة والذي في الجملة القسميّة، لأنها لتوكيد جواب القسم،

(١) في «ط» بخلاف «مكان» «بحذف»، تحريف.

(٢) قوله: «وقولنا بكلمة في زيد قائم» سقط من «ع».

(٣) أى إذا كان جملة خبرية.

(٤) الشريف: «أى إذا كان جملة إنشائية أو طلبية»

والذى فى الشرطية، لأنها قيدٌ فى الجزاء، فجزاء الشرط وجواب القسم كلامان<sup>(١)</sup>، بخلاف الجملة الشرطية، والقسمية.

والفرق بين الجملة والكلام: أن الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي سواء كانت مقصودة لذاتها، أو لا، كالجملة التى هى خبر المبتدأ، وسائر ما ذكر من الجمل، فيخرج المصدر، واسما الفاعل والمفعول، والصفة المشبهة، والظرف مع ما أسندت إليه.

والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصوداً لذاته، فكل كلام جملة ولا ينعكس.

وإنما قال بالإسناد ولم يقل بالإخبار، لأنه أعم، إذ يشمل النسبة التى فى الكلام الخبري والطلبى والإنشائى - كما ذكرنا.

واحترز بقوله: «بالإسناد» عن بعض ما ركب من اسمين كالمضاف والمضاف إليه، والتابع ومتبوعه، وبعض المركب من الفعل والاسم نحو: ضربك، وعن جميع الأنواع الأربعة الأخر من التركيبات الثنائية الممكنة بين الكلم الثلاث<sup>(٢)</sup>، وهى: اسم مع حرف، وفعل مع فعل، أو حرف، وحرف مع حرف.

وذلك لأن أحد أجزاء الكلام هو الحكم، أى الإسناد الذى هو رابطة، ولا بد له من طرفين: مسند ومسند إليه، والاسم بحسب الوضع لا يصلح لأن يكون مسنداً ومسنداً إليه، والفعل يصلح لكونه مسنداً لا مسنداً إليه، والحرف لا يصلح

(١) الشريف: «جواب القسم كلام بلا نزاع، وأما جواب الشرط ففيه بحث، والحق أن الكلام هو المجموع المركب من الشرط والجزاء، لا الجزاء وحده، لأن الصدق والكذب، إنما تعلقا بالنسبة التى بينهما، لا بالنسبة التى بين طرفي الجزاء، يظهر ذلك بالتأمل فى قولك: إن ضربتني ضربتك، فإنه قد لا يوجد منك ضرب المخاطب أصلاً، ويكون هذا الكلام صادقاً، ولو كان الحكم المقصود متعلقاً بالجزاء لم يتصور صدقه مع انتفاء مدلوله فى الواقع بالكلية».

(٢) فى «ط»: «الثالث» مكان: «الثلاث» تحريف ظاهر.

لأحدهما والتركيب العقلي الثنائي بين الثلاثة الأشياء ، أعنى الاسم والفعل  
 ٩ والحرف لا يعدو ستة أقسام: الاسمان، والاسم مع الفعل أو الحرف، والفعل / مع  
 الفعل، أو الحرف، والحرفان، فالاسمان يكونان كلاماً لكون أحدهما مسنداً  
 والآخر مسنداً إليه، وكذا الاسم مع الفعل لكون الفعل مُسنداً والاسم مسنداً إليه.  
 والاسم مع الحرف لا يكون كلاماً، إذ لو جعلت الاسم مسنداً فلا مُسند إليه،  
 ولو جعلته مسنداً إليه فلا مسند ، وأما نحو: يا زيد، فلسدياء مسدّ «دعوت»  
 الإنشائي .

والفعل مع الفعل أو الحرف لا يكون كلاماً لعدم المسند إليه، وأما الحرف مع  
 الحرف فلا مسند فيهما ولا مسند إليه.

فظهر بهذا المعنى قوله: «ولا يتأتى» أى لا يتيسر الإسناد إلا فى اسمين أو فعل  
 واسم» .

والباء فى قوله بالإسناد للاستعانة : أى تركّب من كلمتين بهذا الرابط، أو بمعنى  
 «مع» أى مع هذا الرابط .



## [تعريف الاسم]

(ص): الاسم : «ما دلَّ على معنى في نفسه»<sup>(١)</sup> غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة». (ش): لم يقتصر على ما تقدم مع قوله : «وقد علم بذلك حد كل واحد منها» لأنه أراد أن يصرّح بحد كل واحد من الأقسام في أول مصنفه<sup>(٢)</sup>، والذي تقدّم لم يكن حداً منها مصرّحاً به، ولا المقصود منه الحدّ، بل كان المراد منه الدليل على الحصر.

قوله: «ما دلَّ» أى كلمة . دلّت، وإلا ورد عليه الخط والعقد والنسبة<sup>(٣)</sup> والإشارة، وإنما أورد لفظة «ما» مع احتمالها للكلمة وغيرها اعتماداً على ما ذكره قبل من كون الاسم أحد أقسام الكلمة في قوله: «وهي: اسم وفعل وحرف»، فكل كلمة اسم كلمة، لأن الكلمة كُليّ، والاسم جزئيّ لها.

وقوله: «في نفسه» الجار والمجرور مجرور المحلّ صفة لقوله: «معنى». والضمير البارز في «نفسه» لـ«ما» التي المراد بها الكلمة، كما أنّ الضمير في قوله قبل: «على معنى في نفسها» للكلمة.

وقال المصنف: «إن الضمير في قولهم: ما دلَّ على معنى في نفسه، وقولهم: «في غيره» راجع إلى «معنى» فإن<sup>(٤)</sup> معنى ما دلَّ على معنى في نفسه، أى لا باعتبار

(١) = الشريف : «لا ضمير في ما دلَّ على معنى في نفسه باعتباره في نفسه، وبالنظر إليه في نفسه لا باعتبار أمر خارج عنه كقول: الدار في نفسها حكمها كذا، أى لا باعتبار أمر خارج عنها، ولذلك قيل: الحرف ما دلَّ على معنى في غيره، أى باعتبار متعلّقه لا باعتباره في نفسه».

(٢) في ط: «صنفه» بسقوط الميم من أوله تحريف.

(٣) = التّصبة: في اللسان: «نصب»: النصب والنّصب: العلم المنسوب وفي التنزيل العزيز: ﴿كَأَنَّهُمْ إِلَىٰ نُصُبٍ يُوفِضُونَ﴾ [المعارج/٤٣] وقرئ: نَصَبٌ بفتح النون، وسكون الصاد.

(٤) في ط: «وإن» بالواو.

غيره ، كقولهم : الدار قيمتها في نفسها كذا، أى باعتبار نفسها لا باعتبار كونها في وسط البلد، أو غير ذلك.

وفيه نظر، لأن قولهم في حدّ الحرف على معنى في غيره نقيض قولهم على معنى في نفسه، ولا يقال في مقابلة قولك: قيمة الدار في نفسها كذا: قيمة الدار في غيرها كذا، بل يقال : لا في نفسها.

ومعنى الكلام على ما اخترنا، أعني جعل «في نفسه» صفة لمعنى، والضمير لـ «ما»: أن (١) الاسم كلمة دلّت على معنى ثابت في نفس تلك الكلمة (٢).

### [تعريف الحرف]

والحرف : كلمة دلت على معنى ثابت في لفظ غيرها ف «غير صفة» للفظ، وقد يكون اللفظ الذى فيه معنى الحرف مفرداً كالمعرّف باللام والمنكر بتنوين التّكثير، وقد يكون جملةً كما فى : هل زيد قائم، لأن الاستفهام معنى فى الجملة، إذ قيامُ زيد مُستفهمٌ عنه، وكذا النّفى فى : ما قام زيد، إذ قيام زيد منفىّ فالحرف مُوجدٌ لمعناه فى لفظ «غيره» إمّا مقدّم عليه كما فى نحو «بَصْرِيّ» (٣) أو مؤخر عنه كما فى «الرجل».

(١) كلمة : «أنّ» سقطت من «ط».

(٢) = الشّريف : «وأما اعتراض الشارح فليس بشيء، إذ ليس مقصوده أن مؤدّى لفظة: «فى» فى الموضوعين واحد، بل لا يتصوّر ذلك، لأن كون المعنى معقولاً فى نفسه، ملحوظاً فى ذاته، وكونه ملحوظاً فى غير آلة لتعرّف حالة أمر معقول.

وأما حكم الدار كحسنها مثلاً فلا يوجد إلا فيها سواء كان ناشئاً من ذاتها أو مستفاداً من غيرها، وكذلك قيمة الدار أمر منسوب إليها سواء نشأت من ذاتها أو من غيرها، بل مقصوده التشبيه بينهما بحسب اعتبار الخارج تارة، وعدم اعتباره تارة أخرى، وإن امتازا بأنه يصحّ أن يقال: المعنى ملحوظ مُعتبرٌ فى نفسه أو غيره، ولا يصحّ أن يقال : الدار حسنة فى نفسها أو غيرها، وذلك لأن ارتباط حسنها بغيرها إذا كان سبباً له ليس بحيث يصحّ كون الغير ظرفاً له، بخلاف ارتباط تعقّل المعنى بالغير فإنه ملحوظ فى ذلك الغير، ومعتبر فيه».

(٣) = حيث تقدم الاسم وتأخر الحرف وهو باء النسب.

والأكثر أن يكون معنى الحرف مضمون ذلك اللفظ فيكون متضمناً للمعنى الذى أحدث<sup>(١)</sup> فيه الحرف مع دلالاته على معناه الأصلي، إلا أن هذا تضمن معنى لم يدل عليه لفظ المتضمن، كما كان لفظ البيت متضمناً لمعنى / الجدار، ١٠ ودالاً عليه، بل الدال على المضمون فيما نحن فيه لفظ آخر مقترن بالمتضمن فرجل فى قولك: الرجل، متضمن لمعنى التعريف الذى أحدث فيه اللام المقترن به، وكذا: ضرب زيد، فى: هل ضرب زيد، متضمن لمعنى الاستفهام، إذ ضرب زيد، مستفهم عنه، ولابد فى المستفهم عنه من معنى الاستفهام، وموجد فيه «هل».

وقد يكون معنى الحرف ما دل عليه غيره مطابقةً، وذلك إذا كان ذلك الغير لازم الإضمار كما دل همزة «أضرب» ونون «نضرب» على معنى الضميرين اللازم إضمارهما<sup>(٢)</sup>.

وقد يكون الحرف دالاً على معنيين<sup>(٣)</sup> كل منهما فى كلمة، كحروف المضارعة الدالة على معنى فى الفعل، ومعنى فى الفاعل.

والأغلب فى معنى الحرف أن يكون معنى الأسماء الدالة على المعانى دون الأعيان، وقد تكون دالة على العين أيضاً كالهمزة فى «أضرب» ونون «نضرب» وتاء «تضرب» فى خطاب المذكر، فإنها تفيد معانى الفاعلين بعد الأفعال.

(١) أى أحدثه الحرف بحذف عائد الصلة.

(٢) الشريف: «إذا كانت هذه الحروف دالة على معنى الضمائر كانت هى بالاسمية والاستقلال أولى من الضمائر المقدرة، ولا معنى لجعل معانيها حاصلة فى تلك الضمائر.

واعلم أن الشارح يتبع فى هذا المقام ما وقع فى عبارة المتقدمين من النحاة، ولم يدقق النظر فيها ليطلع على مقاصدها.

(٣) الشريف: الأكثر أن يدل الحرف على معنى واحد، وفى «ع» فقط: «وقد يكون معنى الحرف دالاً» إلخ بزيادة كلمة: «معنى».

ثم نقول: إنَّ معنى «مَنْ» الابتداء فمعنى «مَنْ» ومعنى لفظ الابتداء سواء<sup>(١)</sup> إلا أنَّ الفرق بينهما: أنَّ لفظ الابتداء ليس مدلوله مضمون لفظ آخر، بل مدلوله معناه الذى فى نفسه مطابقة. ومعنى «مَنْ» مضمون لفظ آخر يضاف ذلك المضمون إلى معنى ذلك اللفظ الأصلي، فلهذا جاز الإخبار عن لفظ الابتداء نحو: الابتداءُ خيرٌ من الانتهاء، ولم يجز الإخبار عن «مَنْ» لأنَّ الابتداء الذى هو مدلولها فى لفظ آخر، فكيف يخبر عن لفظ ليس معناه فيه؟، بل فى لفظ غيره، وإنما يُخبر عن الشئ باعتبار المعنى الذى فى نفسه مطابقة، فالحرف وحده لا معنى له أصلاً، إذ هو كالعلم المنصوب بجنب شئ، ليدلَّ على أنَّ فى ذلك الشئ فائدةً ما، فإذا أُفرد عن ذلك الشئ بقی غير دال على معنى<sup>(٢)</sup> أصلاً.

فظهر بهذا: أنَّ المعنى الإفراديَّ للاسم والفعل فى أنفسهما وللحرف فى غيره.

ولا يصحَّ الاعتراض على حدَّ الحرف بالصفات، وذلك بأنَّ يقال: إنَّ معنى «طويل»<sup>(٣)</sup> مثلاً فى: جاءنى رجلٌ طويلٌ موجد لمعناه أى: الطول فى موصوفه حتى صار الموصول متضمناً له؛ وذلك أنَّ معنى «طويل»<sup>(٤)</sup>: ذو طول فهو دالٌّ على معنيين: أحدهما: قائم بالآخر، إذ الطول قائم بذو، فمعناه: الطول وصاحبه، لا مجرد الطول الذى فى «رجل» وإنما ذكر الموصوف قبله ليعين ذلك الصاحب الذى دلَّ عليه طويل وقام به الطول، لا ليقوم به الطول.

وأما قولهم: النعت دال على معنى<sup>(٥)</sup> فى متبوعه فلكون المتبوع معيناً لذلك الذى قام به المعنى ومُخصَّصاً له، وكونه إياه، بل المصدر. فى قولك: ضَرَبُ زَيْدٍ

(١) الشريف: «هذا باطل قطعاً، إذ لو كان معناهما واحداً لصحَّ الإخبار عن معنى: «مَنْ» كما صحَّ عن معنى الابتداء».

(٢) فى «م»: «على معنى فى شئ» «أصلاً» بزيادة: «فى شئ».

(٣) فى «ع»: «إنَّ معنى طول».

(٤) فى «م»: «وذلك عدم الاعتراض الجواب أن معنى». بزيادة: عدم الاعتراض، الجواب.

(٥) فى «م» النعت دال على متبوعه، بسقوط: «معنى فى».



مفيدٌ لمعنى فى لفظ غيره، أعنى ضاربيّة زيد، لكنهم احترزوا عن مثله بقولهم: «دل» أى دلّ بالوضع، ولم يُوضع المصدر ليفيد فى لفظ غيره معنى، إذ يصحّ أن تقول<sup>(١)</sup>: الضربُ شديدٌ، ولا يذكر الضارب، ولا يخرجُ/ بذلك عن الوضع. ١١  
ويصحّ أن يُعترض عليه بالأفعال، فإنّ «ضربَ» وُضِعَ ليدلّ على ضاربيّة ما ارتفع به.

ولا يندفع هذا الاعتراض إلّا بما قال بعضهم: الحرفُ: ما لا يدلّ إلّا على معنى فى غيره<sup>(٢)</sup>، فإنّ «ضربَ» مفيد فى نفسه الإخبار عن وقوع ضربٍ، وفى فاعله عن ضاربيّته، بخلاف «من» فإنه لا يفيد إلّا معنى الابتداء فى غيره.

### [تعريف الفعل]

قوله: «غير مقترن» صفة بعد صفة لقوله: «معنى» ويتبين معنى قوله: «غير مقترن» ببيان قوله فى حدّ الفعل: هو «ما دلّ على معنى فى نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة»، أى على معنى واقع فى أحد الأزمنة الثلاثة مبيّناً، بحيث يكون ذلك الزمان المعين أيضاً مدلول اللفظ الدالّ على ذلك المعنى بوضعه له أولاً، فيكون الظرف والمظروف مدلولى لفظ واحد بالوضع الأصلى، فيخرج عن حدّ الفعل نحو الضرب، والقَتْل، وإن وجب وقوعه فى أحد الأزمنة الثلاثة معيّناً فى نفس الأمر، لأن ذلك المعين لا يدلّ عليه لفظ المصدر.

ويخرج نحو: الصُّبُوح<sup>(٣)</sup> والغُبُوق<sup>(٤)</sup> والقِيلُولَة والسُّرَى<sup>(٥)</sup>، لأن اللفظ وإن

(١) فى ط: «أن يقول» بالياء.

(٢) الشريف: «أى الحرف لا يدلّ إلّا على معنى معقول فى غيره، فلم يصلح للحكم عليه، ولا به، ووجب ذكر متعلقه. والفعل يدلّ على حدث معقول فى نفسه، وعلى نسبته إلى غيره، وهى معقولة فى غيرها.

(٣) الصُّبُوح: الشُّرْبُ بالغداة، يقال: اصطبَح الرجل: شرب صَبُوحاً فهو مصطبِح وصباحن.

(٤) الغُبُوق: الشُّرْبُ بالعشى، وقد غَبِقَ فاغْتَبَقَ.

(٥) السُّرَى: السَّيْرُ ليلاً، يقال: سَرى يسرى سُرَى بالضم وأسرى أى سار ليلاً، وبالألف لغة أهل الحجاز وجاء القرآن بهم جميعاً: ﴿أَسْرَى بِعَبْدِهِ﴾ [الإسراء / ١]، ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسِرُّ﴾ [الفجر / ٤].

دلّ على زمان لكنه ليس أحد الأزمنة الثلاثة أى الماضى والحال والمستقبل، وكذلك يخرج نحو خلق السموات، وقيام الساعة، لأنه، وإن اقترن الحدثان كل واحد منهما بأحد الأزمنة معيّنًا عند السامع لكن لا بدلالة اللفظ عليه وضعًا.

ويخرج أيضًا اسما الفاعل والمفعول عند إعمالهما، لأنهما وإن كانا لا يعملان عندهم إلا مع اشتراط الحال والاستقبال، إلا أن ذلك الزمان مدلول عملهما العارض، لا مدلولهما وضعًا.

وكذا يخرجُ أسماءُ الأفعال، لأن ذلك فيها ليس بالوضع الأول، بل بالوضع الثانى - كما يجىء فى بابها.

ويدخل فيه المضارع، لأنه دالٌّ على أحد الأزمنة الثلاثة بالوضع، إن قلنا: إنه حقيقة فى الحال، مجازٌ فى الاستقبال.

وكذا إن قلنا: أيضًا باشتراكه فى الحال والاستقبال، لأن اللفظ المشترك فى معنيين حقيقةً فيهما موضوعٌ لكل واحد منهما، فهو فى أصل الوضع لأحد الأزمنة الثلاثة معيّنًا، وكذا فى الاستعمال، والتباس ذلك المعين على السامع لا يخلّ بكونه لأحدهما معيّنًا.

وكذا تدخل الأفعال الإنشائية لعروض الإنشاء، وكون الفعل لأحدها معيّنًا فى الوضع، سواء كان الإنشاء العارض لازماً<sup>(١)</sup>، كما فى «عسى» أو غير لازم كما فى «بعت»، و«اشتريت».

ولا يدخل فى هذا الحد لفظ الماضى، والمستقبل، والحال، إذا أريد به الفعل الذى مضى، والفعل الآتى، والفعل الحالى، لأن لفظ الماضى ليس موضوعًا للحدث الكائن فيما مضى من الزمان، بل لكل ماضٍ فى الزمان أو فى المكان، نحو مضى فى الأرض، وكذا المستقبل والحال.

(١) أى غير مفارق عن ذلك الفعل.

والأولى أن يقال: الفعل ما دلّ على معنىً فى نفسه مقترن بزمان من حيث الوزن حتى لا يرد مثل هذا من الأصل، ولا يرد أيضاً مثل الصَّبوح والغَبوق والسرى، ولا الاسم الموضوع دالاً بتركيبه على أحد الأزمنة الثلاثة كالغَبور مثلاً بمعنى كون الشيء فى الماضى أو فى المستقبل، فإن دلّالة على أحد الأزمنة الثلاثة بالحروف المرتبة، لا بالوزن، ومن ثَمَّة تبقى هذه الدلالة مع تغيّر الوزن كالغابر، وغبر يغبر.

والحق أنه بمعنى المضىّ أو البقاء فى المكان<sup>(١)</sup> أو فى الزمان قال الله تعالى: / ١٢ ﴿كَانَتْ مِنَ الْغَابِرِينَ﴾<sup>(٢)</sup>.

وإنما لم يُفسر قوله: الأزمنة الثلاثة لشهرتها فى الماضى والمستقبل والحال.

والحق أن مثل هذا الإهمال لا يحسنُ فى الحدود، وكذا لفظ «الاقتران» مهملاً غير ظاهر فيما ذكرنا من تفسيره، ولا يُورد فى الحدود<sup>(٣)</sup> إلا الألفاظ الصريحة المشهورة فى المعنى المقصود بها.

إن قيل: إن ضمير الغائب والأسماء الموصولة، وكاف التشبيه الاسمية، وكم الخبرية، وأسماء الشرط وأسماء الاستفهام خارجة عن حدّ الاسم بقوله: «فى نفسه».

فالجواب: أن الضمير المذكور والأسماء الموصولة، وإن احتاجا ضرورة إلى لفظ آخر، لكن لا ليفيدا معناهما الذى هو الشيء المبهم، ويُحدثاه فى ذلك اللفظ، فإن لفظة «الذى» مثلاً تفيد معناها الذى هو الشيء المبهم فى نفسها لا فى صلتها، وإنما تحتاج إلى صلتها لكشف ذلك الإبهام ورفعها منها، لا لإثبات ذلك الإبهام فى الصلة.

(١) غبر من باب دخل، وغبر الشيء بقى، وغبر أيضاً: مضى وهو من الأضداد.

(٢) الأعراف ٨٣.

(٣) الشريف: «اعتبار الحيثية مشهور فى الحدود، فالمعنى مادل على معنى مقترن من حيث هو مقترن، فيكون دالاً على الاقتران.

وكذا ضمير الغائب، فهما مبهمان<sup>(١)</sup>، لكن اشترط فيهما من حيث الوضع: أنه لابد لهما من معين مخصص، فلهذا عدّا من المعارف.

وكذا اسم الإشارة إلا أنه كثيراً ما يكتفى بقريته غير لفظية للتخصيص.

وأما الكاف الاسمية فمعناها: المثل، بخلاف الحرفية فإن معناها التشبيه الحاصل في لفظ آخر.

وكذا معنى كم كثير، لا الكثرة التي هي معنى فيما بعدها، بخلاف «رُبَّ» عند من قال بحرفيتها، فإن معناها القلة التي في مجرورها.

وإنما وجب القول بهذا «فى رُبَّ» و«كم» و«الكافين» الاسمية والحرفية صوناً لحدّى الاسم والحرف عن الاعتراض، ولولا ذلك لكان الفرق بين الكافين وبين «رُبَّ» و«كم» بما فرقنا تحكماً، لكن لما ثبت اسمية «كم» بدخول علامات الأسماء عليها، ولم يثبت مثله فى «رُبَّ» وكذا فى الكافين اضطررنا إلى الفرق بينهما من حيث المعنى ليسلم الحدان.

وأما اسم الاستفهام واسم الشرط فكل واحد منهما يدل على معنى فى نفسه وعلى معنى فى غيره، نحو قولك: أيّهم ضربت؟ وأيّهم تضرب أضرب، فإن الاستفهام متعلق بمضمون الكلام، إذ تعيين<sup>(٢)</sup> مضروب المخاطب مستفهم عنه، ومعنى الشرط موجود فى الشرط والجزاء «وأيّ» فى الموضوعين دال على ذات أيضاً، وهى ليست معنى فيما بعدها، فسلم حد الاسم.

ويجوز الجواب عنه بما قال سيبويه.. إن حرفى الاستفهام والشرط أعنى الهمزة، و«إن» حذفنا وجوباً قبل مثل هذا الاسم لكثرة الاستعمال، فكان الأصل: أيّهم ضربت، وإن أيّهم تضرب أضرب، ثم تضمّن «أيّ» معنى الاستفهام والشرط، فالمعنيان عارضان فيها<sup>(٣)</sup> وإن كانا لازمين.

(١) أى الموصول والضمير.

(٢) = فى المخطوطات: تعين.

(٣) أى فى: «أيّ».

وكذا ما سوى «أى» من أسماء الاستفهام والشرط، نحو: مَنْ تَضْرِب؟ أى  
أَمَنْ تَضْرِب؟ و«مَنْ» بمعنى: «أى» فى التعيين<sup>(١)</sup> فى الاستفهام. وكذا: مَنْ  
تَضْرِب أَضْرِب أى: إِنْ مَنْ تَضْرِبُ، فجميع أسماء الاستفهام والشرط بمعنى:  
«أى» الشرطية والاستفهامية.

هذا ولو قلنا: الحرف ما لا يدلّ إلا على معنى فى غيره لم يرد عليه الاعتراض  
بمثله، وبالكاف، ورب، وكم.

### [خواص الاسم]

(ص): «ومن خواصّه دخول اللّام، والجّر، والتّنوين، والإسناد إليه، والإضافة».

(ش): الفرق بين الحدّ والخاصّة مطرد ومنعكس، والخاصّة مطردة / غير  
منعكسة. ١٣

والمراد بالاطراد<sup>(٢)</sup>: أن تضيف لفظ كلّ إلى الحدّ فتجعله مبتدأ، وتجعل المحدود  
خبره، كقولك فى قولنا: الاسم: ما دلّ على معنى فى نفسه غير مقترن: كل ما دلّ  
على معنى فى نفسه غير مقترن فهو اسم.

وكذا تقول فى الخاصّة: كلّ ما دخله لام التعريف فهو اسم.

والمراد بالعكس عند النحاة<sup>(٣)</sup> أن تجعل مكان هذين نقيضهما، فتقول: كلّ ما  
لم يدلّ على معنى فى نفسه غير مقترن فليس باسم، ولا يصحّ أن تقول فى  
الخاصّة: كلّ ما لم يدخله لام التعريف فليس باسم.

وقد يقال: العكس بجعل<sup>(٤)</sup> المبتدأ خبراً والخبر مبتدأ مع بقاء النّفى، والإيجاب  
بحاله، وهذه عبارة المنطقيين، فتطرّد قضية الحدّ والمحدود كلىّة مع جعل المحدود

(١) فى: «ع» سقطت كلمتا: «فى التعيين».

(٢) الشّريف: الاطراد: حاصله: أن الاطراد استلزام الوجود للوجود والانعكاس استلزام العدم للعدم.

(٣) سقوط: «عند النحاة» من «ع».

(٤) فى ط فقط: «العكس أن يجعل».

موضوعاً نحو، كل اسم دالّ على معنى في نفسه غير مقترن، وتنعكس كُليّة نحو: كل دالّ على معنى في نفسه غير مقترن اسم.

وقضيّة الخاصة تنعكس كُليّة، ولا تطرد كذا، نحو: كل ما دخله اللام اسم، ولا يقال: كل اسم يدخله اللام.

قوله: «دخول اللام» أى لام التعريف الحرفيّة، بخلاف لام الموصول في نحو: الضارب والمضروب، فإنها لا تدخل إلّا على فعل في صورة الاسم - كما يجيء في الموصولات - وبخلاف سائر اللامات كلام الابتداء، ولام جواب «لو» وغير ذلك.

وإنما اختصّت لام التعريف بالاسم لكونها موضوعاً لتعيين الذات المدلول عليها مطابقةً في نفس الدالّ، والفعل لا يدلّ على الذات إلّا ضمناً، والحرف مدلوله في غيره، لا في نفسه.

وأما قول الشاعر:

= ١ = يقول الخنى وأبغض العجم ناطقاً إلى ربنا صوت الحمار اليجدع<sup>(١)</sup>

(١) هو الشاهد الأول في الخزّانة. واستشهد به البغدادى «على أن «أل» في: «اليجدع» اسم موصول دخل على صريح الفعل لمشابهته لاسم المفعول، وهو مع ذلك قبيح لا يجيء إلّا في ضرورة. وقال ابن السراج في: «الأصول»: لما احتاج إلى رفع القافية قلب الاسم فعلاً، وهو من أقبح ضرورات الشعر.

وقال البغدادى: الخنى: الفحش من الكلام، وألفه منقلبة عن ياء، ولهذا كتبت بالياء. «وأبغض» اسم تفضيل على غير قياس، لأنه بمعنى اسم المفعول. والعجم: جمع أعجم وعجماء، وهو الحيوان الذي لا ينطق، والأعجم أيضاً: الإنسان الذي في لسانه عجمّة، وإن كان بدوياً لشبهه بالحيوان.

والمغنى: أراد الشاعر تشبيهه صوته إذ يقول الخنى في بشاعته بصوت الحمار إذ تقطع أُذنه وصوت الحمار شنيع في غير تلك الحال، فما الظن به فيها؟.

وقد نسب البغدادى هذا الشاهد في خزّانته إلى ذى الحرق الطهوى.

انظر الخزّانة ١/ ٣٤ - ٤٥.

من شواهد: الإنصاف/ ١٥١، ٣١٦، ٥٢٢، وابن يعيش ٣/ ١٤٤، والعينى هامش الخزّانة ١/ ٤٨، والمغنى ١/ ٤٨، وشواهد المغنى للسيوطى ١/ ٢٦١، ونوادر أبى زيد/ ٦٧، والهمع والدرر رقم

فليست السلام فيه للتعريف، بل هي اسمٌ موصولٌ دخل على صريح الفعل لمشابهة لاسم المفعول، وهو مع ذلك شاذٌ قبيح، لا يجيء إلا في ضرورة الشعر.

وإنما اختص الجرّ بالاسم، لأنهم قصدوا أن يوفّوا الاسم - لأصلته في الإعراب - حركاته الثلاث، وينقصوا من المضارع الذي هو فرعه فيه واحداً منها، فنقصوه ما لا يكون معمول الفعل، وهو الجرّ، وأعطوه ما يكون معموله وهو الرفع والنصب.

وأما التنوين فاختص من جملة أقسامها الخمسة بالاسم ما ليس للترنم، فهي إذن أربعة أقسام.

**أحدهما:** للتكثير نحو.. صه، ومه، ودج<sup>(١)</sup> وسيويه. قيل: ويختص بالصوت واسم الفعل.

وأما التنوين في نحورُبٍّ أحمدٍ وإبراهيمٍ فليس يتمحّض<sup>(٢)</sup> للتكثير بل هو للتمكين<sup>(٣)</sup> أيضاً، لأن الاسم ينصرف.

وأنا لا أرى منعاً من أن يكون تنوينٌ واحدٌ للتمكين<sup>(٤)</sup> والتكثير معاً، فربّ حرف يفيد فائدتين كالألف والواو في: مسلمان ومسلمون، فنقول التنوين في «رجل» يفيد التكثير أيضاً، فإذا سميت بالاسم تمحّضت للتمكين<sup>(٥)</sup>، وإنما اختصّ تنوين التكثير بالأسماء لمثل ما ذكرنا في لام التعريف.

**وثانيها:** للتمكين<sup>(٦)</sup>، ومعناه: كون الاسم مُعرباً، فلا تمكّن<sup>(٧)</sup> إلا في الاسم. وإنما لم يُجعل لإعراب المضارع علامة لعروضه.

(١) = في القاموس: دَجَجَ الدّجاجة صاح بها بـ: «دَج دَج».

(٢) = «يتمحض» زيادة في «ط» فقط.

(٣) في «ط»: للتمكّن.

(٤) في «ط»: للتمكّن.

(٥) في «ط»: للتمكّن.

(٦) في «ط»: للتمكّن.

(٧) في «ط»: يمكن.

وإنما حُذِفَت علامة الإعراب من غير المنصرف مع كونه معرباً لمشابهته للفعل الذى أصله البناء.

وثالثها: للتعويض عن المضاف إليه، كحِينَئِذٍ ومررت بكل قائماً. وسيجىء أن المضاف لا يكون إلا اسماً.

ورابعها: لمقابلة نون جمع المذكر السالم فى جمع المؤنث السالم نحو: مسلمات ١٤ على الأعراف من / أقوالهم ولا معنى له إلا فى الاسم.

وإنما قالوا: إنه تنوين مقابلة، إذ لو كان (١) للتمكن لم يثبت (٢) فى نحو قوله تعالى: ﴿مِنْ عَرَفَاتٍ﴾ (٣)، ولو كان (٤) للتكثير لم يثبت (٥) فى الإعلام، وليست عوضاً عن المضاف إليه، ولا للترنم، فلم يبقَ إلا أن يُقال: هى (٦) فى جمع المؤنث فى مقابلة النون فى جمع المذكر، لأن هذا معنى مناسب، ألا ترى إلى جعلهم نصب هذا الجمع تابعاً للجبر كما فى جمع المذكر، فالنون فى جمع المذكر قائم مقام التنوين التى فى الواحد، فى المعنى الجامع لأقسام التنوين فقط، وهو كونه علامة لتمام (٧) الاسم.

وليس فى النون شىء من معانى الأقسام الخمسة المذكورة، فكذلك التنوين التى فى جمع المؤنث السالم علامة لتمام الاسم فقط، وليس فيها أيضاً شىء من تلك المعانى، لكنهم حطّوها عن النون بسقوطها مع اللام، وفى الوقف دون النون، لأن النون أقوى وأجلد بسبب حركتها (٨).

- 
- (١) فى «ط» فقط كانت بالتاء على معنى أن التنوين نون ساكنة وهى مؤنثة.  
 (٢) فى «ط» فقط تثبت بالتاء والمراد بذلك التنوين، ومراد الرضى أن التنوين لم يثبت فى عرفات لأنه غير منصرف.  
 (٣) البقرة / ١٩٨.  
 (٤) فى «ط» فقط: «كانت» بالتاء.  
 (٥) فى «ط» فقط: تثبت» بالتاء.  
 (٦) أى النون.  
 (٧) أى النون.  
 (٨) = فى «ع» حركاتها بالجمع.



وقال الربيعي<sup>(١)</sup> وجار الله<sup>(٢)</sup>: إنَّ التَّوْنينَ في نحو مسلمات للصَّرف.  
قال جار الله: وإنما لم تسقط في «عرفات»، لأنَّ التَّأْنِثَ فيها ضعيف، لأنَّ التَّاءَ التي فيها كانت لمحض التَّأْنِثِ سقطت، والتَّاءُ فيه علامة لجمع المؤنث.  
وفيما قاله نظر، لأنَّ «عرفات» مؤنث، وإن قلنا إنه لا علامة تأنيث فيها، لا متمحضة للتأنيث ولا مشتركة، لأنَّه لا يعود الضمير إليها إلا مؤنثاً، تقول: هذه عرفاتٌ مباركاً فيها، ولا يجوز مباركاً فيه إلا بتأويل بعيد كما في قوله:  
= \* ولا أرض أبقل إبقالها \* (٣)

٢=

فتأنيثها لا يقصر عن تأنيث «مصر» الذي هو بتأويل البقعة.  
والأولى عندي أن يقال: إنَّ التَّوْنينَ للصَّرف والتَّمَكَّنَ وإنما لم يسقط في نحو: «من عرفات»، لأنَّه لو سقط لتبعه الكسر<sup>(٤)</sup> في السَّقُوطِ، وتبع النَّصْبِ وهو  
(١) هو: علي بن عيسى بن الفرج بن صالح الربيعي أبو الحسن الزهري، أخذ عن السيرافي، ولازم الفارسي عشر سنين.  
انظر البغية ٢/ ١٨١ - ١٨٢، ومعجم الأدباء ١٤/ ٧٨ - ٨٥.  
(٢) جار الله: هو محمود بن عمر بن محمد أبو القاسم جار الله الزمخشري. ولد في رجب سنة ٤٩٧ هـ، ومات يوم عرفة سنة ٥٣٨ هـ انظر البغية ٢/ ٢٧٩، ٢٨٠.  
(٣) هو الشاهد الثاني في الخزانة.  
وقال البغدادي: أوله:

\* فلا مُزْنَةٌ ودَقَّتْ ودَقَّها \*

أورده نظيراً لعرفات في كونها مؤنثة لايجوز فيها التذكير إلا بتأويل بعيد، وهو إنَّ أراد بها «المكان» وذلك لأنَّه ذكر: «أبقل» وهو صفة للأرض ضرورة.  
وفي الخزانة «لا» الأولى نافية عاملة عمل ليس أو ملغاة، والثانية نافية للجنس على سبيل التنصيص. والودق: المطر. وأبقل، يقال: بقل المكان يبقل بقولاً: إذا نبت بقله، وأبقل يبقل إبقالاً.  
والشاهد كما في الخزانة لعامر بن جوين الطائفي.

من شواهد: الهمع والدرر رقم ١٧٦٨، وسيبويه ١/ ٢٤٠، والخصائص ٢/ ١١٢، وابن السجري ١/ ١٥٨، ١٦١، وابن يعيش ٥/ ٩٤ والمقرب ١/ ٣٠٣، والمغنى رقم ١١١٩، ١١٣٤، والتبصير ١/ ٢٧٨، والاشموني ٢/ ٥٣.

(٤) الشريف: لأنَّ الكسر في غير المنصرف إنما سقط تبعاً لسقوط التَّوْنين.

خلاف ما عليه الجمع السّالم، إذّ الكسر فيه متبوع لا تابع، فهو فيه كالتنوين في غير المنصرف للضرورة، لم يحذفوا مانع.

هذا، مع أنه جَوَزَ المبرّد والزّجاج ههنا مع العلميّة حذف التنوين وإبقاء الكسر، ويروى بيت امرئ القيس:

= تنوّرتها من أذرعات وأهلها      يثرب أدنى دارها نظر عال<sup>(١)</sup> = ٣

بكسر التاء بلا تنوين. وبعضهم يفتح التاء في مثله مع حذف التنوين.

ويروى: «من أذرعات» كسائر ما لا ينصرف.

فعلى هذين الوجهين التنوين للصّرف بلا خلاف، والأشهر بقاء التنوين في مثله مع العلميّة أيضاً.

وقال بعضهم: التنوين فيه عوضٌ من منع الفتحة.

وأما تنوين التّرّم فهو في الحقيقة لترك التّرّم، لأنه إنما يؤتى به إشعاراً بترك التّرّم عند بنى تميم في روى مطلق، وذلك لأن الألف والواو والياء في القوافي تصلح للتّرّم بما فيها من المدّ، فيبدل منها التنوين لمناسبتها إيّاها، إذا قصد الإشعار بترك التّرّم لخلو التنوين من المدّ.

وهذا التنوين يلحق الفعل أيضاً والمعرّف باللام، قال:

(١) هو الشاهد الثالث في الخزانة. قال البغدادى: قال الشارح: يروى بكسر التاء بلا تنوين، وبعضهم

يفتح التاء في مثله مع حذف التنوين. ويروى: من أذرعات كسائر ما لا ينصرف.. إلخ وفي الخزانة: المتنور: الذى يلتمس ما يلوح له من النار على رأى المبرّد. وخالفه أبو الوليد الوقشى بأن المتنور إنما هو الناظر إلى النار من بعد، أراد قصدها أو لم يرد.

وأذرعات: بلد في أطراف الشام، يجاور البلقاء وعمّان. ويثرب: اسم مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم. وأدنى دارها: مبتدأ، و«نظر عال» خبره بتقدير حذف المصاف أى أدنى دارها ذو نظر عال.

والبيت الشاهد من قصيدة طويلة لامرئ القيس عدتها ستة وخمسون بيتاً.

وهو من شواهد سيبويه / ٢: ١٨، والمقتضب / ٣: ٣٣٣، ٤: ٣٨، وابن يعيش ١: ٤٧، ٩: ٣٤،

والهمع والدرر رقم ١٥، والتصريح ١: ٨٣، والأشمونى ١: ٩٤.

= أَقْلَى اللُّومَ عَاذِلَ وَالْعَتَابِينَ وَقَوْلِي إِنْ أَصَبْتَ لَقَدْ أَصَابَنِي<sup>(١)</sup> ٤ =

ولم يسمع دخولها الحرف، ولا يمتنع ذلك في القياس نحو: نَعَمَن<sup>(٢)</sup> / في ١٥ القافية.

وقد يلحق عند بعضهم الروي المقيّد، فيخصّ باسم الغالى، لأن الغلوّ تجاوز الحدّ، وحدّ هذا التنوين أن يكون بدلاً من حرف الإطلاق دلالةً على ترك الترّم، فإذا دخل القافية المقيّدة فقد جاوز حدّه، ويخرج به الشعر أيضاً عن الوزن فهو غال بهذا الوجه أيضاً، وهو كقوله:

= وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِي الْمُخْتَرَقِ<sup>(٣)</sup> ٥ =

يفتح ما قبل النون تشبيهاً لها بالخفيفة، أو يكسر للساكين كما في حينئذٍ على ما يجيء في آخر الكتاب.

وإنما ألحق بالروي المقيّد تشبيهاً له بالمطلق.

(١) هو الشاهد الرابع في الخزّانة.

واستشهد به على أن تنوين الترّم يلحق الفعل والمعرف باللام، وقد اجتمع في البيت. قال البغدادي: «أَقْلَى: يقال: أَقْلَلْتُهُ وَقَلَّلْتُهُ بمعنى جعلته قليلاً. وهذا المعنى ليس بمراد، بل المقصود: اتركى اللوم. و«قولي»: فعل أمر معطوف على «أقلى». وقوله: «لقد أصابني» مقول القول. وجملة: «إن أصبت» معترضة بينهما، وجواب الشرط محذوف وجوباً يفسره جملة القول».

والشاهد مطلع قصيدة طويلة لجريز عدة أبياتها مائة وتسعة يهجو عبيد الراعى النميري والفرزدق. من شواهد: المنصف ١: ٢٢٤، ٢: ٧٩، والخصائص ١: ١٧١، ٢: ٩٦، وابن يعيش ٤: ١٥، والمغنى ١: ١٤٨، ٢: ٢٤ والهمع والدرر رقم ١٣٨٩.

(٢) في «ع» فقط: نعم، وعلق الشريف بأن التمثيل في الحرف بالقافية المطلقة نحو: «رَبَّنْ» أولى.

(٣) هو الشاهد الخامس في الخزّانة.

واستشهد به على أن تنوين الترّم قد يلحق «الروي المقيّد». فيختص باسم الغالى. قال البغدادي: البيت مطلع قصيدة مرجّزة مشهورة لرؤبة بن العجاج. وقاتم: قال الأصمعي: القُتْمَةُ: الغبرة إلى الحمرة مصدر الأقم، وفعله من بابي: ضَرَبَ وَعَلِمَ، والمخرق بفتح الراء: مكان الاختراق من الخرق بالفتح، وأصله من خرقت القميص: إذا قطعته، وقد استعمل في قطع المفازة.

من شواهد: سيبويه ٢: ٣٠١، والخصائص ٢: ٢٢٨، ٢٦٠، ٣٢٠، ٣٣٣، والمنصف ٢: ٣، ٣٠٨، وابن يعيش ٢: ١١٨، والمغنى ٢: ٢٤، والعينى ١: ٣٨ والهمع والدرر رقم ١١٤١، والأشمونى ١: ٣٣.

وإنما اختَصَّ كون الشيء مُسنداً إليه بالاسم، لأن المسند إليه مُخبرٌ عنه، إمّا في الحال أو في الأصل - كما ذكرنا.

ولا يُخبرُ إلا عن لفظ دالّ على ذات في نفسه مطابقة، والفعل لا يدلّ على الذات إلا ضمناً، والحرف لا يدلّ على معنى في نفسه، ولهذه العلة اختَصَّ التثنية والجمع والتأنيث والتصغير والنسبة والنداء بالاسم.

وأما نحو: ضربتُ وضرباً وضربوا، فالتأنيث والتثنية والجمع فيه راجع إلى الاسم، وكذا التصغير في نحو قوله:

يَا مِائِلَ غَزَلَانَا شَدَنْ لَنَا مِنْ هَوْلِيَّا تَكُنْ الضَّالَّ وَالسَّمْرُ (١) = ٦

راجع إلى المفعول المتعجب منه، أي: هنّ مليحات. والتصغير للشفقة نحو: يابني فهو شيء موضوع غير موضعه، كما أنّ التأنيث في ضربتُ في غير موضعه. وأما نحو قوله تعالى: ﴿رَبِّ ارْجِعُونِ﴾ (٢) على تأويل: ارْجِعْنِي ارْجِعْنِي، وقول الحجاج: «يا حَرَسِي» (٣): اضرباً عنقه» أي اضرب، اضرب، فليس الأول بجمع

(١) هو الشاهد السادس في الخزانة.

واستشهد به على أنّ التصغير في فعل التعجب راجع إلى المفعول المتعجب منه أي هنّ مليحات، والتصغير للشفقة.

قال البغدادى: الملاحظة: البهجة، وحسن المنظر، وفعله ملّح الشيء بالضمّ ملاحظة.

الغزلان: جمع غزال: وهو ولد الطيبة.

شَدَنْ: ماضى شَدَنَ الغزال بالفتح يشْدُن بالضمّ شُدُوناً: قوى، وطلع قرناه، واستغنى عن أمه.

والضالّ والسمر نوعان من الشجر. هَوْلِيَّا تَكُنْ: هو مصغر هَوْلَاء شُدُوذاً، والنون حرف لجمع الإناث.

وقائل هذا لشاهد اختلف فيه: فمنهم من قال: إنه لبعض الأعراب. ومنهم من قال: إنه ليدوى اسمه

كامل الثقفى. وقال العيني: إنه للعرجى. وقد روى للمجنون، ولذى الرمة، وللعسّ بن عبد الله.

وختم البغدادى بعد أن عرض في خزائنه هذا الاختلاف في النسبة بقوله: «والله أعلم». وفي

ط «هَوْلِيَّا بَيْنَ» وهى رواية الجوهرى فى الصحاح: «ملح».

والبيت من شواهد: ابن يعيش ٥: ١٣٥، والإنصاف ١٢٧، والمغنى رقم ١١٦١.

(٢) المؤمنون / ٩٩.

(٣) الشريف: الحرس: حرس السلطان، وهم الحرّاس، الواحد: حرسىّ لأنه قد صار اسم جنس، فنسب

إليه، ولا نقل: حارس إلا بقصد معنى الحراسة دون الجنس.

والثاني بتثنية، إذ التثنية ضمّ مفرد، إلى مثله في اللفظ غيره في المعنى، والجمع ضم مفرد إلى مثليه أو أكثر في اللفظ غيره في المعنى و«ارجعون» و«اضربا» بمعنى التكرير كما ذكرنا، والتكرير: ضمّ الشيء إلى مثله في اللفظ مع كونه إياه في المعنى للتأكيد والتقرير.

والغالب فيما يفيد التأكيد أن يذكر بلفظين فصاعداً، لكنهم اختصروا في بعض المواضع بإجرائه مجرى المثني والمجموع لمشابهته لهما من حيث إن التأكيد اللفظي أيضاً: ضم شيء إلى مثله في اللفظ، وإن كان إياه في المعنى.

أيضاً فقوله: اضرباً عنقه مثل: لبيك وسعديك، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾ (١) في كون اللفظ في صورة المثني وليس به.

واختص الإضافة أعنى كون الشيء مضافاً بالاسم، لأن المضاف إما متخصص كما في: غلام رجل، وإما متعرف كما في: غلام زيد، والتعرف والتخصص من خصائص الاسم، كما مرّ في لام التعريف.

وأما الإضافة في نحو: ضارب زيد، وحسن الوجه، ومؤدب الخدام، وإن لم تخصص المضاف، ولم تعرفه فهي فرع. الإضافة المحضة، فلا يكون المضاف أيضاً في مثلها إلا اسماً.

ولم يذكر المصنف من الاسم كونه مضافاً إليه، لئلا يرد عليه مثل قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ﴾ (٢) من إضافة الظروف إلى الأفعال.

وعده بعضهم من خواصه أيضاً، واعتذروا عن الإيراد المذكور بأن المضاف إليه في الحقيقة: المصدر المدلول عليه بالفعل، أي: يوم جمع الله، قيل: والدليل على

(١) الملك / ٤.

(٢) المائدة / ١١٠.

أن المضاف إليه هو المصدر: تعرّف المضاف به مع خلوّ الفعل من التعريف، نحو: أتيّك يوم قدّم<sup>(١)</sup> زيد الحار أو البارد<sup>(٢)</sup>. وأما أنا فلا أضمن صحة هذا المثال ومجئ مثله في كلامهم.

١٦ والظاهر أن المضاف إليه لفظاً في نحو: يوم قدّم زيد: الجملة الفعلية، لا الفعل/ وحده، كما أن الاسمية في قولهم: أتيّك زمن الحجاج أمير، هي المضاف إليها، وأما من حيث المعنى فالمصدر هو المضاف إليه الزمان في الجملتين.



(١) في «ع» فقط: «قدوم».

(٢) علي أن الحار أو البارد صفة لليوم الذي استفاد التعريف من المضاف إليه، وهو جملة: قدّم زيد، مع

أن الفعل - كما قال الرضي - خال من التعريف.

## المعرب والمبني

(ص): «وهو معرب ومبني، فالمعرب: المركب الذي لم يُشبه مبني الأصل» (١).

(ش): «هذا حدّ معرب (٢) الاسم، لا مطلق المعرب، لأنه في صنف الأسماء، فلا يذكر إلا أقسامها، فكأنه قال: الاسم المُعرب: هو الاسم المركب، وكذا جميع الحدود التي نذكرها في صنف الاسم.

ولفظ المركب يُطلق على شيئين: على أحد الجزأين، أو الأجزاء بالنظر إلى الجزء الآخر أو الأجزاء الأخر، كما يقال في ضرب زيد مثلاً: إن زيدا مركب إلى ضرب، وضرب مركب إلى زيد، فهما مركبان. ويطلق على المجموع فيقال: ضرب زيد مركب من «ضرب» ومن «زيد».

وهذا كما تقول مثلاً لأحد الحفّيين: هو زوج الآخر، وتقول لهما معاً: زوج (٣).

ومراد المصنف المعنى الأول، وليس بمرضى، لأن المركب في اصطلاحهم في المجموع أشهر منه في كلّ واحد من جزئيه، أو أجزائه، فتوهم أن المعرب من الأسماء لا يكون إلا مركباً من شيئين فصاعداً كخمسة عشر (٤) ونحوه، وهذا دأب المصنف يورد في حدود هذه المقدمة ألفاظاً غير مشهورة في المعنى المقصود اعتماداً منه على عنايته (٥)، وينبغي أن يختار في الحدود والرسوم أوضح الألفاظ في المعنى المراد، ويحترز عن الألفاظ المشتركة، فكيف باستعمال لفظ هو في غير المعنى المقصود أظهر؟.

(١) الشريف: «فيه مناقشة تظهر بالتأمل في الفرق بين أن يقال: هذا مبني الأصل، وهذا أصله البناء، إذ المتبادر من الأول أن المشار إليه متصف بالبناء وذلك بحسب الأصالة دون العروض المتبادر من الثاني: أن أصله أن يبنى سواء بني كما هو أصله أو عرض له الإعراب».

(٢) في «ع» «المعرب من الاسم».

(٣) الشريف: «هذا زوج في نفسه، وكل واحد زوج للآخر لا في نفسه».

(٤) الشريف: التمثيل بـ «بعليك» أظهر، وإن كان قوله: «ونحوه» شاملاً له.

(٥) أي علي رأيه وفكره ومراده.

ثم وإن نزلنا عن هذا المقام، وسلّمنا أن المركّب في الظاهر هو أحد الجزأين أو الأجزاء، فليس كل اسم مركّب إلى غيره غير مشابه لمبنى الأصل: معرباً، بل الاسم المركّب إلى عامله، ألا ترى أن المضاف اسمٌ مركّب إلى المضاف إليه، ولا يستحق بهذا التركيب إعراباً بل المضاف إليه يستحقه بالتركيب الإضافي، لأن المضاف عامله على قول، أو الحرف المقدّر على آخر<sup>(١)</sup>، كما يجي:

وكذا التابع مع متبوعه لا يستحق أحدهما بهذا التركيب إعراباً معيّناً، وكذا أسماء الحروف الموجودة في أوائل السور، نحو: حمّ، ويسّ.

قوله: «مبنى الأصل» هذا أيضاً من ذاك، لأنه اصطلاحٌ مجدّدٌ منه مرادُّ به الحرف، والفعل الماضي، والأمر على ما فسّره في الشرح.

وإن أخذنا لفظ المبني الأصل على ما يقتضيه اللفظ من المعنى المشهور دخل فيه مطلق الأفعال، وإن كانت مضارعة، إذ أصل جميع الأفعال: البناء على ما ذهب إليه البصريّة، فيردّ عليه اسم الفاعل واسم المفعول، والمصدر<sup>(٢)</sup>، وجميع باب ما لا ينصرف.

بلى، إن اختار مذهب الكوفيين في كون المضارع أصيلاً في الإعراب كالاسم، لتوارد المعاني عليه - كما يجيئ في بابهِ - لم يرد عليه ما ذكرنا.

ولا يرد على تفسيره المبني الأصل بالحرف والماضي والأمر: المصدر في نحو: أعجبنى ضرب زيدٍ عمراً أمس، وذلك/ بأن يقال: المصدر ههنا يشبه الماضي لتقديره به مع «أن» أي: أن ضرب، وإلا لم يعمل، فهو مشابه للماضي مع أنه معرب، لأن مشابهة المصدر لمطلق الفعل سبب عمله، لا مشابهته للماضي بدليل أنه يعمل وإن كان بمعنى الحال أو الاستقبال.

(١) في «ط» فقط: «الآخر» بـ «أل».

(٢) الشريف: «أي يخرج هذه الأسماء المعربة عن حدّ المعرب».



وإنما ذكر في حدّ المعرب التركيب، وكونه غير مشابه لمبنى الأصل احترازاً من قسَمَى المبنى، وذلك لأن الاسم<sup>(١)</sup> إما أن يُبنى لعدم موجب الإعراب، أعنى المعانى المتعاقبة على الاسم الواحد كالفاعلية والمفعولية والإضافة، وهو الأسماء المعدّدة تعديداً كأسماء العدد نحو: واحد اثنان ثلاثة، وأسماء حروف التهجي نحو: ألف، با، تا، ثا، ونحو زيد، بكر، عمرو، والأصوات كنخ<sup>(٢)</sup> وهذع<sup>(٣)</sup>.

والمعانى الموجبة للإعراب إنما تحدث في الاسم عند تركيبه مع العامل فالتركيب شرط حصول موجب الإعراب، فلهذا قال: المركّب، أى الاسم الذى فيه سبب الإعراب، فتخرج<sup>(٤)</sup> هذه الأسماء المجردة عن السبب، ويجئ فى التصريف فى باب النقاء الساكنين تحقيق الكلام فى الأسماء المعدّدة تعديداً - إن شاء الله تعالى.

وإنما أن يُبنى مع حصول الموجب للإعراب لوجود المانع منه، والمانع مشابهته للحرف أو للفعل - على ما يجىء فى باب المبنى، وذلك فى المضمرات والمبهلمات وأسماء الأفعال والمركّبات، وبعض الظروف - على ما يأتى. فقوله: الذى لم يُشبه مبنى الأصل يُخرج هذه الأسماء.

وإنما صحّ الاحتراز بالجنس أيضاً، لكونه أخصّ من الفصل بوجه.

### [حكم الاسم المعرب]

(ص): «وحكمه: أنه يختلف آخره لاختلاف العوامل لفظاً أو تقديرًا».

(ش): هذا الذى جعله المصنف بعد تمام حدّ المعرب حكماً من أحكامه لازماً له جعله النحاة حدّاً للمعرب، فقالوا: المعرب: ما يختلف آخره باختلاف العامل.

(١) فى «ط» لأن لا اسم. مكان: لأن الاسم، تحريف.

(٢) «نخ» قولك للبعير: إخ إخ ليترك.

(٣) «هذع» مكسورة العين: كلمة يسكن بها صغار الإبل عن نفارها.

(٤) فى «ع»: فخرج.

قال المصنف - وهو الحق - يلزم منه الدور<sup>(١)</sup>، لأن المقصود ليس بمطلق اختلاف الآخر، بل الاختلاف الذي يصح لغةً.

ومعرفة مثل هذا الاختلاف موقوفة على معرفة المعرب أولاً، فإن حددنا المعرب باختلاف العامل كان معرفة المعرب متوقفة على معرفة الاختلاف توقف كل محدود على حده، فيكون دوراً.

هذا إن قصد تعريف حقيقة المعرب، لتمييز عند المنشئ للكلام فيعطيه بعد تعقل حقيقته حقه من اختلاف الآخر.

أما إن عُرف الاختلاف الصحيح لا من معرفة المعرب بل بحصول الاختلاف في كلام صحيح موثوق به كالقرآن وغيره جاز تعريف المعرب بذلك الاختلاف لعدم توقف معرفته إذن على معرفة المعرب.

إن قيل: أي فرق بين المعرب والمبني في الحكم المذكور؟ فإن المبني أيضاً يختلفُ تقديرًا، وذلك في أحد قسميه، أعني المركب منه مع العامل: نحو جاءني هؤلاء، فهو مثل: جاءني قاضٍ.

فالجواب: أن المعرب يختلف آخره تقديرًا، أي يقدر الإعراب على حرفه الأخير، ولا يظهر، إمّا للتعذر، كما في المقصور، أو للاستثقال كما في المنقوص بخلاف المبني، فإن الإعراب لا يُقدر على حرفه الأخير، إذ المانع من الإعراب في جملته وهو مناسبتُه للمبني لا في آخره، نحو: هؤلاء وأمس، وقد يكون في آخره أيضاً كما في جملته نحو: هذا، فلهذا يقال في نحو: هؤلاء إنه في محل الرفع أي في موضع الاسم المرفوع بخلاف المقصور في: جاءني الفتى، فإنه يقال: إن الرفع مقدر في آخره/.

(١) = الدور: هو: توقف الشيء على ما يتوقف عليه، ويسمى الدور المصرح، كما يتوقف (أ) على (ب) وبالعكس أو بمراتب، كما يتوقف (أ) على (ب) و(ب) على (ج) و(ج) على (أ). انظر التعريفات / ٥٦.

قوله : «لفظاً أو تقديرًا» مصدران بمعنى المفعول، أى يختلف آخره اختلافاً ملفوظاً أو مقدراً، فهما نصبٌ على المصدرية<sup>(١)</sup>. ويجوز أن يكون المضاف مقدراً أى اختلاف لفظ أو تقدير.

### [تعريف الإعراب]

(ص): الإعراب ما يختلف آخره به.

(ش): هذا تمام الحدّ على ما يؤذن به كلامه فى الشرح<sup>(٢)</sup>.

### [لماذا أعرب الاسم؟]

(ص): «ليدلّ على المعانى المعثورة عليه»

(ش): بيان لعلّة وضع الإعراب فى الأسماء، والضمير فى قوله «آخره» للمعرب، وفى قوله: به لـ «ما». قوله : «المعثورة» أى المتعاقبة. قوله : «عليه» أى على المعرب. قوله: «ليدلّ» فيه ضمير الاختلاف ، أو ضمير «ما» ويعنى بـ «ما» الحركات والحروف، ويدخل فى عموم لفظة «ما» العامل أيضاً، لأنه الشئ الذى يختلف آخر المُعرب به، لأن الاختلاف حاصل من العامل بالآلة التى هى الإعراب، فهما فى الظاهر كالقاطع والسكين<sup>(٣)</sup>، وإن كان فاعل الاختلاف فى الحقيقة هو المتكلم بآلة الإعراب إلا أن النحاة جعلوا العامل كالعلّة المؤثرة، وإن كان علامة لا علّة، ولهذا سموه عاملاً.

ويمكن الاعتذار للمصنّف بناء على ظاهر اصطلاحهم، أعنى أن العامل كالعلّة الموجودة بأن يقال: بآلة الاستعانة دخولها فى الآلة أكثر منه فى الموجد.

ولا يعترض على الحدّ بكسر الآخر لأجل ياء الإضافة، وياء النسبة، وفتحته لأجل تاء التانيث بأن يقال: الإعراب الذى كان على الآخر انتفى، لأجل ياء

(١) فى ط : «المصدر» مكان : «المصدرية».

(٢) أى فى شرح الكافية لابن الحاجب.

(٣) الشريف : «ولا شك أن القطع إنما حصل من القاطع بهذه الآلة».

الإضافة من غير انتقال إلى شيء آخر، وانتفى لأجل ياء النسبة وتاء التأنيث، وانتقل إلى الياء والتاء بتركبهما مع الاسم، وهذا تغيير في الآخر، وكذا في ألف المثني، ويائه، وواو الجمع ويائه<sup>(١)</sup>.

وذلك لأنه قال : الإعراب : ما اختلف آخر المُعرب به، والمعرب كما ذكرناه هو المركب مع عامله، ولا يدخل العامل في المضاف إلى الياء، والمنسوب، والمؤنث بالتاء، والمثني، والمجموع إلا بعد لحاق الأحرف المذكورة بها، لأنك أخبرت مثلاً في قولك : جاءني مسلمان عن المثني، ولم تُخبر عن المفرد، ثم تثنيه. وكذا البواقي، فقبل لحاق هذه الأحرف كان الاسم مبنياً لعدم التركيب فلم يختلف آخر المعرب بهذه الأحرف.

ولا يقال: إن الحد غير جامع، لأن التغير في نحو: مسلمان ومسلمون ليس في الآخر، إذ الآخر هو السنون، وذلك لأن النون فيهما كالتنوين فكما أن التنوين لعروضه لم يخرج ما قبله عن أن يكون آخر الحروف، فكذا النونان. قال المصنف: إنما اخترت هذا الحد، وهو مختار عبد القاهر<sup>(٢)</sup> على ما نسب إليه الأندلسي<sup>(٣)</sup>، على حدّ بعض المتأخرين: الإعراب: اختلاف الآخر<sup>(٤)</sup>، لأن الاختلاف أمرٌ لا يتحقق ثبوته في الآخر حتى يسمّى إعراباً.

(١) الشريف: «يعني أن الفتح قبل الألف والياء في المثني، والضّم والكسر قبل الواو والياء في الجمع تغير في الآخر أيضاً».

(٢) الجرجاني: عبد القاهر عبد الرحمن الجرجاني، كان من كبار أئمة العربية، صنف المغني في شرح الإيضاح، والمقتصد في شرح الإيضاح، والعوامل، والعمدة في التصريف، توفي سنة إحدى، وقيل أربع وسبعين وأربعمائة.

(٣) لعله: أثير الدين: محمد بن يوسف بن علي بن حيّان الإمام أثير الدين أبو حيان الأندلسيّ الغرناطيّ، توفي في الثامن والعشرين من صفر سنة ٧٤٥هـ وله ترجمة وافية في كتابي: المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة.

(٤) = الشريف: «لم يرد أن آخر المعرب لا يتصف بالاختلاف حتى يرد عليه ما ذكره الشارح، بل أراد أن الاختلاف ليس أمراً متحققاً بل هو أمر اعتباري، وليس الموجود في آخر المعرب إلّا تلك الحركات، والحروف الدالة على المعاني المعنوية عليه فهي الإعراب لا ذلك الأمر الاعتباري الذي يتصف بها آخر المعرب، ولا استحالة في أن يكون أمر موجود في آخر المعرب سبباً لاتصافه».

ولهم أن يقولوا: إنك أيضاً أثبت الاختلاف من حيث لا تدري بقولك: ما اختلف آخره به، ولا يختلف آخر شيء بشيء إلا وهناك اختلاف، إذ الفعل منضم للمصدر.

وقال (١): لو ثبت الاختلاف أيضاً، فهو أمر واحد، ناشيء من مجموع الضم والفتح والكسر، لا من كل واحد منها، إذ لو لزم آخر الكلمة واحداً منها لم يكن هناك اختلاف، فالاختلاف شيء واحد، والإعراب بالاتفاق ثلاثة أشياء، فكيف يكون الإعراب اختلافاً؟

ولهم أن يقولوا: هذا منك بناءً على معنى الاختلاف: انقلاب حركة حركة أخرى، وانقلاب حرفٍ حرفاً آخر، والانقلاب من حيث هو هو (٢) شيء واحد.

والحق: / أن معنى قولنا: يختلف الآخر أى يتصف بصفة لم يكن عليها قبل، ١٩ فإن «زيد» مثلاً في حال الأفراد لم يستحق شيئاً من الحركات، فلما ضُمَّت الدال بعد التركيب في حال الرفع فقد اختلفت، أى انتقلت من حالة السكون إلى هذه الحركة المعينة، فقد حصل بالحركة الواحدة اختلاف في الآخر، وانتقال الآخر إلى الفتحة غير انتقاله إلى الضمة، وكذا انتقاله من السكون إلى الكسرة، فهنا ثلاثة اختلافات (٣) مغاير بعضها لبعض، بحسب تغاير الحالات المنتقل إليها، وإن كانت داخلة في مطلق الاختلاف.

فالاختلاف إذن ثلاثة كالإعراب، والإعراب أيضاً: هو الانتقالات المذكورة.

(١) وقال: أى المصنف.

(٢) «هو» الثانية سقطت من: «ع».

(٣) الشريف: «ولئن سلم أن ثمة في آخر: «زيد» أمراً زائداً فلا بد أن يكون ناشئاً عن متعدد من الضم والفتح والكسر، وإذا نشأ عن متعدد بطل تقسيم الإعراب إلى ثلاثة، يريد أن الأمر الزائد على تقدير تحقيقه هو الاختلاف الناشيء من متعدد، إذ لا يعقل اختلاف من أمر واحد، ولا شك أن الاختلاف الناشيء من هذه الثلاثة لا يكون ثلاثة بل اثنين، إذ ينشأ من الضم والفتح اختلاف، ومن هذا الفتح والكسر اختلاف ففي المثال المذكور قد استوفى «زيد» أقسام الإعراب قطعاً، ولم يوجد هناك إلا اختلافان»، ثم ختم الشريف تعليقه بقوله: «وبما قررنا صار تقرير الشارح واعتراضه هباءً منثوراً».

هذا إذا أُعْرِبَ بالحركات.

وإن أعرب بالحروف فاختلاف الآخر إذن أحد نوعين<sup>(١)</sup>: أحدهما: ردّ حرف محذوف من الكلمة فقط أو رده مع القلب، كما إذا أردت مثلاً: إعراب «أب» بالحروف رددت عليه الواو المحذوفة رفعاً، ورددتها وقلبها ألفاً في النصب وياء في الجرّ.

وثانيها: جعل العين أو الحرف الذي زيد في الآخر لغرض بعينه إعراباً أيضاً، وجعله مع القلب إعراباً، كما جعلت الألف والواو- المزيديتين علامتين للتثنية والجمع في نحو: مسلمان ومسلمون - علامتي الرفع أيضاً، وجعلتهما مع القلب علامتي النصب والجرّ. وكذا فوه، وذو مال، فقد اختلف حال الواو والألف رفعاً، لأنهما صارا لشيئين بعد ما كانا لشيء واحد.

وينبغي أن يقدر كل واحدة من الكسرتين في نحو: إن المسلمات وبالمسلمات غير الأخرى، فالاختلاف في آخره ثلاثة، فهما كضمتي «فُلُك» مفرداً، و«فُلُك» مجموعاً.

وكذا فتحنا<sup>(٢)</sup>. .. إن أحمد، وبأحمد، وياء: إن المسلمين وبالمسلمين، وإن المسلمين، وبالمسلمين، وليس كذا ألف المثني وواو المجموع إذا جعلنا إعراباً، لأن علامتي التثنية والجمع لا يجوز حذفهما.

فتبين لك بهذا أن الاختلاف في كل اسم ثلاثة كالإعراب، وهو هو.

ولو جعلنا أيضاً الاختلاف تحوّل حركة أو حرف حرقاً كما فهم المصنّف فهي. أيضاً ثلاثة<sup>(٣)</sup> اختلافات بحسب التحوّلات: تحوّل الضمة فتحةً، وتحوّل الضمة كسرةً، وتحوّل الفتحة كسرةً، وكذا في الحروف.

(١) في «ع» «فالاختلاف إذن نوعان» مكان: «فالاختلاف الآخر إذن أحد نوعين».

(٢) في «ط» «نحو إن المسلمين إلخ بزيادة: «نحو».

(٣) في جميع النسخ: «ثلاث اختلافات».

ولو جَعَلْنَا تَحَوَّلَ الضَّمَّةَ فَتَحَةً غَيْرَ تَحَوَّلَ الْفَتْحَةَ ضَمَّةً حَصَلَ سِتَّةُ (١) اخْتِلَافَاتٍ .  
والْحَقُّ أَنَّ مَعْنَى الْاِخْتِلَافِ : مَا ذَكَرْنَا أَوَّلًا وَهُوَ ثَلَاثَةٌ (٢) .

وَقَالَ أَيْضًا : لَوْ كَانَ الْإِعْرَابُ هُوَ الْاِخْتِلَافُ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ الْاسْمُ فِي أَوَّلِ تَرْكِيبِهِ  
غَيْرَ مُعْرَبٍ ، كَمَا لَوْ جَعَلَ مِثْلًا « زَيْدٌ » اسْمًا لِشَخْصٍ ، ثُمَّ رَكَّبَ مَعَ عَامِلِهِ أَوَّلَ  
تَرْكِيبٍ نَحْوُ : جَاءَنِي زَيْدٌ فَلَا اِخْتِلَافَ ، إِذَا لَمْ تَتَحَوَّلْ حَرَكَةُ إِلَى حَرَكَةٍ بَعْدَ .

وَالْجَوَابُ : أَنَّ مَعْنَى الْاِخْتِلَافِ كَمَا ذَكَرْنَا : اِنْتِقَالُ الْآخِرِ مِنَ السَّكُونِ إِلَى  
حَرَكَةٍ مَا ، فَفِيهِ إِذْنُ اِخْتِلَافٍ .

ثُمَّ نَقُولُ : وَلَوْ فَسَّرْنَا الْاِخْتِلَافَ أَيْضًا بِانْقِلَابِ حَرَكَةِ حَرَكَةٍ لَكَانَ الْإِلْزَامُ  
مُشْتَرَكًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّحَاةِ لِقَوْلِهِ : « مَا اِخْتَلَفَ آخِرُهُ بِهِ » فَمَا لَمْ تَنْقَلِبْ حَرَكَةُ حَرَكَةً لَمْ  
يَكُنْ مَا اِخْتَلَفَ آخِرُهُ بِهِ .

فَإِنْ قَالَ : أَرَدْتُ مَا يَكُونُ بِهِ الْاِخْتِلَافُ إِذَا كَانَ ، قِيلَ : الْعِبَارَةُ الصَّحِيحَةُ عَنْ  
مِثْلِ هَذَا الْمُرَادِ : مَا يَخْتَلِفُ آخِرُهُ بِهِ لَا مَا اِخْتَلَفَ .

قَوْلُهُ : « لِيَدُلَّ عَلَى الْمَعْنَى » تَعْلِيلٌ لَوْضَعِ الْإِعْرَابِ فِي الْأَسْمَاءِ .

اعْلَمْ أَنَّ مَا يَحْتَاجُ إِلَى التَّمْيِيزِ بَيْنَ مَعَانِي الْكَلِمِ عَلَى ضَرْبَيْنِ : أَحَدُهُمَا : / أَنَّ ٢٠  
يَكُونُ فِي كَلِمَةٍ مَعْنِيَانِ أَوْ أَكْثَرَ غَيْرِ طَارِئٍ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ كَمَعْنَى الْكَلِمِ  
الْمُشْتَرَكَةِ نَحْوُ : « الْقُرَاءُ » فِي الطُّهْرِ وَالْحَيْضِ (٣) ، وَضَرْبُ (٤) فِي التَّأْثِيرِ الْمَعْرُوفِ ،  
وَالسَّيْرِ . وَكَذَا جَمِيعُ الْأَفْعَالِ الْمُضَارَعَةِ عِنْدَ مَنْ قَالَ بِاشْتِرَاكِهَا ، « وَمِنْ » لِلْإِبْتِدَاءِ ،

(١) فِي جَمِيعِ النُّسخِ : « سِتُّ اِخْتِلَافَاتٍ » .

(٢) « جَمَلَةٌ وَهُوَ ثَلَاثَةٌ » سَقَطَتْ مِنْ « ع » .

(٣) فِي الْمَعَاجِمِ اللَّغَوِيَّةِ : الْقُرَاءُ جَمْعَةٌ : أَقْرَاءُ ، وَقُرُوءٌ ، وَأَثْرُؤٌ أَوْ جَمْعُ الطُّهْرِ : قُرُوءٌ ، وَجَمْعُ الْحَيْضِ :  
أَقْرَاءُ . وَأَقْرَأْتُ : حَاضَتْ ، وَطَهَرْتُ ، وَالنَّاقَةُ : اسْتَقَرَّ الْمَاءُ فِي رَحِمِهَا ، وَالرِّيَّاحُ : هَبَّتْ لَوْقَتِهَا ، وَرَجَعَ  
وَدَنًا ، وَأَخَّرَ ، وَاسْتَأَخَّرَ ، وَغَابَ ، وَانْصَرَفَ ، وَتَنَسَّكَ كَ « نَفَرًا » .

(٤) أَيْ وَكَلِمَةٌ : « ضَرْبٌ » فَإِنَّهَا تَدُلُّ عَلَى الضَّرْبِ الْمُبَاشِرِ وَهُوَ التَّأْثِيرُ أَوْ السَّيْرُ فِي الْأَرْضِ .

والتبيين ، والتبويض، فمثل هذا لا يلزمه العلامة المميزة لأحد المعنيين أو المعانى عن الآخر، لأنّ جاعله لأحد المعنيين، واضعاً كان ، أو مستعملًا<sup>(١)</sup> لم يراع فيه المعنى الآخر حتى يخاف اللبس، فيضع العلامة لأحدهما.

والثانى: أن يكون فى الكلمة معنيان أو أكثر يطرأ أحدهما أو أحدها على الآخر أو الآخر فلا بدّ للطارئ إن لم يلزم من علامة مميّزة له من المطروء<sup>(٢)</sup> عليه، ومن ثمّ احتاج كل مجاز إلى قرينة<sup>(٣)</sup> دون الحقيقة. وهذا الطارئ غير اللازم للكلمة لا يلزم أن يطلب له أخفّ العلامات، بل قد تُغيّر له صيغة الكلمة، كما فى التصغير، والجمع المكسر، والفعل المسند إلى المفعول: كرجل، ورجال، وضرب، وقد يُجْتَلَب له حرفٌ دالّ عليه صائر كأحد حروف تلك الكلمة كما فى المثني، والجمع السالم، والمنسوب، والمؤنث، والمعرف نحو مسلمان ومسلمون ومسلمات وزيدى ومُسْلِمَة والمسلم .

وقد يكون قرينة المعنى الطارئ على الكلمة كلمة أخرى مستقلة كالوصف الدالّ على معنى فى موصوفه، والمضاف إليه الدالّ على معنى فى المضاف.

وإن كان طرآن<sup>(٤)</sup> المعنى لازماً للكلمة ، فإن كان الطارئ معنى واحداً لا غير، ككون الفعل عمدةً فيما تركّب منه ومن غيره<sup>(٥)</sup>، فلا حاجة إلى العلامة، لأنها تُطلب للملتبس بغيره.

(١) الشريف: «واضعاً كان أو مستعملاً لم يراع فيه المعنى الآخر» أى الواضع فى وضعه له لم يلاحظ المعنى الآخر أصلاً، وكذا المستعمل فى استعماله فيه لم يلاحظه لعدم احتياجه إليها، وربما لاحظته فنصب قرينة». ومعنى قول الشريف: فنصب قرينة أى جعل له علامة تخرجه عن الوضع.

(٢) طرأ عليهم كمنع ، ومصدره طرأ وطرؤاً: أتاهم من مكان أو خرج عليهم فجاءةً، ومطرؤ فى قول الرضى: اسم مفعول من طرأ.

(٣) الشريف: «فإن المستعمل فى المعنى المجازى لا بد له من ملاحظة المعنى الحقيقى، فلا بد له من نصب قرينة مانعة منه بل الواضع فى تجويز الاستعمال فيه يحتاج إلى اعتبار قرينة إجمالاً.

(٤) جعل طرآن مصدر طرأ مع أن مصدره : طرأ وطرؤاً، ولعلّها طرآن بالضم، ففى القاموس : وأمر طرأتى بالضم، لا يُدرى من حيث أتى .

(٥) ط: «ومن غير» بحذف الضمير من «غير» تحريف.



وإن كان الطَّارِئُ اللازم أحد الشيئين أو الأشياء فاللَّاتِق بالحكمة أن يطلب له أخف علامة تَمَكُّن لازمةً ولا يقتصر - للتمييز - على الكلمة الأخرى التى بها طرأ ذلك المعنى (١) كما اقتصر فى المضاف والموصوف، لأن المعنى المحتاج فيهما إلى العلامة غير لازم لهما بخلاف ما نحن فيه.

فاحتاطوا فى هذا النوع أتم احتياط حتى إن بُعد ما طرأ بسببه المعنى كان (٢) هناك علامة لازمة للكلمة دالة على معناها الطَّارِئ.

ومثل هذا المعنى إنما يكون فى الاسم، لأنه بعد وقوعه فى الكلام لابد أن يعرض فيه إمّا معنى كونه عمدة الكلام، أو كونه فضلة، فجعل علامته إبعاض حروف المد التى هى أخف الحروف، أعنى الحركات، وجعلت فى بعض الأسماء حروف المد، وهى الأسماء الستة، والمثنى والمجموع بالواو والنون، لعلّ نذكرها فى كلّ واحد منها، ولم تجتلب حروف مدّ أجنبية لما قصد ذلك، بل، جعلت فى الأسماء الستة لام الكلمة أو عينها علامة، وفى المثنى والمجموع حرفا التثنية والجمع علامتين، كل ذلك لأجل التخفيف، وجعل الرفع الذى هو أقوى الحركات للعمد، وهى ثلاثة: الفاعل، والمبتدأ والخبر، وجعل النصب للفضلات سواء اقتضاها جزء الكلام بلا واسطة كغير المفعول معه من المفاعيل وكالحال والتمييز أو اقتضاها بواسطة حرف كالمفعول معه، والمستثنى غير المفرغ، والأسماء التى تلى حروف الإضافة، أعنى حروف الجرّ.

وإنما جعل للفضلات النصب الذى هو أضعف الحركات، وأخفها لكون الفضلات أضعف من العمدة وأكثر منها.

ثم أريد أن يُميّز بعلامة ما هو فضلة بواسطة حرف، ولم يكن بقى من الحركات غير الكسر، فميّز به مع كونه منصوب المحل لأنه فضلة.

(١) الشريف : «كالعامل الذى تظرأ به المعانى المعتورة على الأسماء».

(٢) فى ط «كائن» تحريف.

٢١ فصار معنى كون الاسم مضافاً إليه معنى / العمدة (١) بحرف معنى آخر منضمّاً إلى المعنيين المذكورين علامته الجرّ، فإن سقط الحرفُ ظهر الإعراب المحلّي في هذه الفضلة، نحو: الله لأفعلن، فإذا عطف على المجرور فالحملُ على الجرّ الظاهر أولى من الحمل على النصب المقدّر.

وقد يحمل على المحل كما في قوله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلُكُمْ﴾ (٢) بالنصب فإن سقط الجارّ مع الفعل لزوماً كما في الإضافة زال النصب المقدّر - كما سيجيء - ثم اعلم أن مُحَدِّث هذه المعاني في كُلِّ اسم هو المتكلّم، وكذا مُحَدِّث علاماتها، لكنه نُسِبَ أحداث هذه العلامات إلى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم فسمي عاملاً لكونه كالسبب للعلامة، كما أنه كالسبب للمعنى المُعْلَم، فقليل: العامل في الفاعل هو الفعل، لأنه به صار أحد جزئي الكلام.

وكذا: العامل في كل واحد من المبتدأ والخبر هو الآخر على مذهب الكسائي (٣) والفراء (٤). إذ كل واحد منهما صار عمدة بالآخر.

واختلف في ناصب الفضلات فقال الفراء: هو الفعل مع الفاعل، وهو مرتّب (٥) على الأصل المذكور، إذ بإسناد أحدهما إلى الآخر صار فضلة، فهما معاً سبب كونها فضلة، فيكونان أيضاً سبب علامة الفضلة.

(١) الشريف: أي أضيف إليه معنى العمدة وهو معنى الفعل بواسطة حرف.

(٢) المائدة / ٦.

(٣) الكسائي: عليّ بن حمزة بن عبد الله بن عثمان الإمام أبو الحسن الكسائي، إمام الكوفيين في النحو، مات بالرى سنة ثنتين أو ثلاث وقيل تسع وثمانين ومائة، وقيل: ثنتين وتسعين (البغية ١٦٢/٢ - ١٦٤).

(٤) الفراء: يحيى بن زياد بن عبد الله بن مروان الديلمي إمام العربية أبوزكريا الفراء. توفي سنة سبع ومائتين عن سبع وستين سنة. (البغية ٣٣٣/٢).

(٥) في ط: «قريب» مكان «مرتّب». تحريف.

وقال هشام بن معاوية<sup>(١)</sup>: هو الفاعل وليس ببيعد، لأنه جعل الفعل هو الجزء الأول بانضمامه إليه كلاماً، فصار غيره من الأسماء فضلة .

وقال البصريّون: العامل هو الفعل نظراً إلى كونه المقتضى للفضلات.

وقول الكوفيين أقرب بناءً على الأصل الممهد المذكور.

وجعل الحرف الموصّل لأحد جزأى الكلام إلى الفضلة عاملاً للجَرِّ فى ظاهر الفضلة، إذ بسببه حصل كون ذلك الاسم مضافاً إليه تلك العمدة.

ثم قد يُحذف حرف الجرّ لزوماً مع الفعل الذى أوصله الحرف إلى الفضلة لغرض التّخصيص أو التعريف فى الاسم - كما يجىء فى باب الإضافة - فيزول النّصب المحلىّ عن المجرور لفظاً لكون الناصب، أى الفعل مع الفاعل محذوفاً نسبياً منسياً مع حرف الجار الدّالّ عليه، فكان أصل: غلام زيد: «غلامٌ» حصل لزيد، فإذا حذف الجارّ قام الاسم المراد تخصيصه أو تعريفه مقام الحرف الجارّ لفظاً فلا يفصل بينهما كما لم يفصل بين الحرف ومجروره، ومعنى أيضاً لدلالته على معنى اللام فى نحو: «غلامٌ زيد» إذ هو مختصّ بالثانى، وعلى معنى «من» فى: نحو: «خاتم فضة»<sup>(٢)</sup>، إذ هو مبين بالثانى، فيحالّ عمل الجرّ على هذا الاسم كما أحيل على حرف الجرّ - كما يجىء - فأصل الجرّ أن يكون علّم الفضلة التى تكون بواسطة، ثم يخرج فى موضعين عن كونه علّم الفضلة ويبقى علماً للمضاف إليه فقط، أحدهما: فيما أضيف إليه الاسم، والثانى فى المجرور المسند إليه نحو: مرّ بزيد، والأصل فيهما أيضاً ذلك - كما بينا<sup>(٣)</sup>.

(١) هشام بن معاوية الضرير، أبو عبد الله النحوى، الكوفى أحد أعيان أصحاب الكسانى، توفى سنة ٢٠٩ هـ انظر «البغية ٢/ ٣٢٨».

(٢) فى «ط»: «فضية» مكان: «فضة» تحريف.

(٣) فى «ع» فقط: «وهما فى الأصل أيضاً فضلتان: مكان «والأصل فيهما أيضاً ذلك كما بينا» تحريف.

وكان قياس المستثنى غير المفرغ بإلاً، والمفعول معه : الجر أيضاً، إذ هما فضلتان بواسطة الحرفين، لكن لما كان الواو في الأصل للعطف، وغير مختص بأحد القبيلين، وكان «إلاً» يدخل على غير الفضلة أيضاً كالمستثنى المفرغ لم يروا إعمالهما، فبقى ما بعدهما منصوباً في اللفظ.

هذا، وأما الحروف فلا يطرأ على معانيها شيء، بل معانيها طارئة على معاني ألفاظ آخر - كما مر في حد الاسم.

وأما الأفعال فلا يلزمها إلا معنى واحد طارئ - كما مر - بلى، قد يطرأ عليها في بعض المواضع أحد معنيين ملتبسين<sup>(١)</sup> كما في قولك: ما بالله حاجة فيظلمك ٢٢ - على ما يجيء في قسم الأفعال - فاعتبر ذلك الكوفيون/ وقالوا: إعراب المضارع أصلي لا بمشابهته الاسم، خلافاً للبصريين - على ما يجيء في بابه.

فظهر بهذا التقدير أن الأصل في الإعراب: الأسماء دون الأفعال والحروف، وأن أصل كل اسم أن يكون معرباً.

فإن قيل: كيف حكم بذلك، وأصل الأسماء الأفراد، وهي في حالة الأفراد غير مستحقة للإعراب، كما تقدم في الأسماء المعدودة؟.

قلت: إنما حكم بذلك، لأن الواضع لم يضع الأسماء، إلا لتستعمل في الكلام مركبة، فاستعمالها مفردة مخالف لنظر الواضع، فبناء المفردات وإن كانت أصولاً للمركبات عارضٌ لكون استعمالها مفردة عارضاً لها غير وضعي.

وقد خرج من عموم قولهم: أصل الأسماء الإعراب صنفان منها: أحدها: أسماء الأصوات، كنخ، وجه<sup>(٢)</sup>، ودج، ودّه<sup>(٣)</sup> لأن الواضع لم

(١) في «ط» فقط: «المعنيين الملتبسين» بأداة التعريف فيهما.

(٢) «جه» في القاموس: وجاهٍ جاه، وينون ويسكن، وجوهٍ جوه: زجر للبعير، لا للناقة، ونخ للإبل، ودج

للدجاج، كما تقدم.

(٣) في القاموس: ودّه دُه بالضم: دعاء للإبل لتجيء إلى ولدها.

يضعها إلا لتستعمل مفردة، لأنها لم تكن في الأصل كلمات - كما يجيء في بابها.

والثاني: أسماء حروف التهجّي، لأنها كالحكاية: لحروف التهجّي التي ليست بكلم، ومن ثمّ كانت أوائلها تلك الحروف المحكيّة إلا لفظة «لا»، فإنهم لما لم يُمكنهم النطق بالألف الساكنة توّصلوا إليه باللام المتحرّكة، كما توّصلوا إلى النطق بلام التعريف الساكنة بالألف المتحرّكة، أعني الهمزة.

وأما «ألف» فهو اسم الهمزة، لأن أوله الهمزة، فينبغي أن تقول: «لا» ولا تقول: «لام ألف»، وأما قوله:

٧ =

تُكتَبان في الطريق لام ألف<sup>(١)</sup>

فمقصوده: اللام والهمزة، لا صورة «لا»<sup>(٢)</sup>.

(١) هو الشاهد السابع في «الخزانة».

قال البغدادي: الشاهد فيه: «على أن مقصود الشاعر اللام والهمزة لا صورة: «لا»، فيكون معناه: أنه تارة يمشى مستقيماً فتخط رجلاه خطأ شبيهاً بالألف، وتارة يمشى معوجاً، فتخط رجلاه خطأ شبيهاً باللام.

وعليه فالظاهر أن نقول: لاأما وألفاً. ووجهه أنه حذف التنوين من الأوّل من باب الوصل بنية الوقف، وحذف العاطف، ووقف على الثاني على لغة ربيعة، وليس في واحد من هذه الثلاثة ضرورة.

واستشهد به سيبويه على أنه ألقى حركة ألف على ميم لام

والشاهد لأبي النجم العجلي، وهو ثالث أبيات ثلاثة:

خرجت من عند زياد كالخرف تخطّ رجلاي بخطّ مختلف.

تكتبان في الطريق لام ألف.

من شواهد: سيبويه ٢: ٣٤، والمقتضب ١، ٢٣٧، ٣: ٣٥٧، والشافية ٤: ١٥٦، والمغني ٢: ٣٩ والهمع والدرر رقم ١٣٣٠.

وعلق الشريف على قوله «لام ألف» بقوله: «قال في الصحاح: الألف على ضربين: لينة، ومتحرّكة، فاللينة تسمّى ألفاً، والمتحرّكة تسمّى همزة، ويظهر من ذلك أن الألف يتناولهما معاً إلا أنه مميّز بين قسميهما بإطلاق الألف على أحدهما، وتسمية الآخر بالهمزة...

وبالجملة فالألف إما مختصّ بالسكنة أو متناول للمتحرّكة أيضاً، وقد حكم الشارح - أعني الرضي - بأنه اسم للهمزة فقط، لأنه مصدر بها على قياس سائر أسماء الحروف، وجعل اسم الساكنة لفظة: «لا»، وفيه تكلف لا يخفى».

(٢) الظاهر أن المراد صورة الألف الساكنة، لأن الهمزة لا صورة لها معيّنة إلا في أول الكلمة.

ولو نظر الواضع في الصنفين إلى وقوعهما مُرَكَّبَيْنِ لكانا مُعَرَّبَيْنِ في نظره، فلم يجز أن يصوغَهُمَا على أقل من ثلاثة أحرف، لأنك لا تجد مُعَرَّباً على أقل من ثلاثة أحرف، إلا وقد حُذِفَ منه شيء كـ «يد» و«دم»، وقد صاغ كثيراً منهما<sup>(١)</sup> على حرفين، كـ «نخ» و«جه» و«با» و«تا» و«ثا».

وإنما صاغ على أقل من «ثلاثة»<sup>(٢)</sup> ما كان يعرف أنه يكون في التركيب مشابهاً للحرف كـ «ما»، و«من»، وتاء الضمير، وكافه، فعلم أنه يُبنى لثبوت علته فجوز بناءه على أقل من ثلاثة.

ثم نقول: لا يلزم الكسائيّ والفراء ما أُلزِمَا في ترفع المبتدأ والخبر، من أنه يجب تقدّم كل واحد من المبتدأ والخبر على الآخر، لأنه يجب تقديم العامل على المعمول، فيلزم تقدّم الشيء على نفسه، لأن المتقدم على المتقدم على الشيء متقدّم على ذلك الشيء.

وإنما لم يلزمهما ذلك، لأن العامل النحويّ ليس مؤثراً في الحقيقة، حتى يلزم تقدّمه على أثره، بل هو علامة - كما مرّ - ولو أوجبنا أيضاً تقدّمه لكونه كالسبب - كما مرّ.

قلنا: إن كل واحد من المبتدأ والخبر متقدّم على صاحبه من وجه متأخّر عنه من وجه آخر، فإذا اختلف الجهتان فلا دور. أمّا تقدّم المبتدأ فلأنّ حق / المنسوب أن يكون تابعاً للمنسوب إليه، وفرعاً له، وأمّا تقدّم الخبر فلأنّه محطّ الفائدة، وهو المقصود من الجملة، لأنك إنما ابتدأت بالاسم لغرض الإخبار عنه، والغرض وإن كان متأخراً في الوجود إلا أنه متقدّم في القصد، وهو العلة الغائية، وهو الذي يقال فيه: أول الفكر آخر العمل، فيرفع كل منهما صاحبه بالتقدّم الذي فيه،

(١) أي من أسماء الأصوات، وحروف المعجم.

(٢) الشريف: «قال صاحب الكشف: إن أسماء الحروف تقع في التعديد كثيراً فخففت بالقصر فيما هو ممدود، وبذلك يندفع كلام الشارح.

فترافع المبتدأ والخبر، إذاً كعمل كلمة الشرط، والشرط كل منهما في الآخر، في نحو قوله تعالى: ﴿أَيُّهَا مَا تَدْعُوا﴾<sup>(١)</sup> فأداة الشرط متقدمة على الشرط، إذ هي مؤثرة لمعنى الشرط فيه، متأخرة عنه تأخر الفضلات عن العمد، فالمبتدأ<sup>(٢)</sup> والخبر، على هذا التقدير أصلان في الرفع، كالفاعل، وليس بمحمولين في الرفع عليه، وهو مذهب الأخفش<sup>(٣)</sup>، وابن السراج.

ولا دليل على ما يعزى إلى الخليل من كونهما فرعين على الفاعل، ولا على ما يعزى إلى سيبويه من كون المبتدأ أصل الفاعل في الرفع.

وعلى التقرير المذكور، التمييز، والحال، والمستثنى الفضلة أصول في النصب كالمفعول، وليست بمحمولة عليه كما هو مذهب النحاة.

ولما كان مستنكراً في ظاهر الأمر ترافع المبتدأ والخبر لما تقرر في الأذهان من تقدم المؤثر على الأثر، واستحالة تقدم الشيء على مؤثره ضعف<sup>(٤)</sup> عملهما، فنسخ عملهما كثير مما دخل عليهما مؤثراً فيهما معنى ككان، وظن، وكاد، وإن، وأخواتها، وما، ولا التبرئة، على - ما يجيء في أبوابها - فصارت العمدة في صورة الفضلة منتصبة، وهى اسم «إن» و«لا» التبرئة وخبر «كان» و«كاد» ومفعولا «ظن» ووجه مشابهتها للفضلة يجيء في أبوابها.

وإنما جاز تقدم كل أحد جزأى من الاسمى على الآخر<sup>(٥)</sup> لعمل كل واحد منهما في الآخر، والعامل متقدم<sup>(٦)</sup> الرتبة على معموله، لكن الأولى تقدم المسند

(١) الإسراء/ ١١٠.

(٢) في «ع» سقطت كلمة: «فالمبتدأ»

(٣) سعيد بن مسعدة: أبو الحسن الأخفش الأوسط. توفي سنة خمس عشرة، وقيل: إحدى وعشرين ومائتين.

(٤) الشريف: «ومن جعل العامل معنى الابتداء، واعتبر فيه التجرد عن العوامل قال: هو عامل معنوى ضعيف ينتفى بدخول العوامل اللفظية، فلذلك بطل عمله».

(٥) الشريف: «ومن قال العامل: هو الابتداء قال: لما لم يكن شيء منهما معمولاً للآخر جاز تقدم كل واحد منهما على الآخر إلا أن المحكوم عليه أولى بالتقديم».

(٦) في ط: «مقدم» مكان: متقدم.

إليه لسبق وجود المخبر عنه على الخبر، وإن كان مُتقدِّماً في الغاية، ولم يلزم على هذا جواز تقدّم الفاعل على الفعل، لأن الفاعل معمول للفعل، وليس عاملاً فيه كما كان المبتدأ عاملاً<sup>(١)</sup> في الخبر.

ولم يعتنوا بحال المفاعيل، ولم يلزموها موضعها الطبيعيّ، أعنى ما بعد العامل لكونها فضلات.

فظهر لك أن أصل الأسماء الإعراب، فما وجدت منها مبنياً فاطلب لبنائه علة، كما نذكره في المضمرات، والمبهمات، وأسماء الأفعال، والكنائيات، وبعض الظروف.

وأما أسماء الأصوات، وأسماء حروف التهجّي فبناؤهما أصليّ ولا يحتاج إلى تعليل وإعرابهما في نحو قوله:

\* تداعين باسم الشيب في مثلم \* (٢) = ٨

وقوله:

إذا اجتمعوا على ألف واو ويا هاج بينهم جدال (٣) = ٩

(١) : «عاملاً» سقطت من ط ، والأسلوب يعينها.

(٢) هو الشاهد الثامن في الخزّانة.

البغداديّ: على أن اسم الصوت إنما أعرب في هذا التركيب، وإن كان بناؤه أصلياً، يريد أن أسماء الأصوات إذا ركبت جاز إعرابها اعتباراً بالتركيب العارض بشرط إرادة اللفظ لا المعنى، كما يجوز إعراب الحروف إذا قصد ألفاظها.

والشاهد من قصيدة لذى الرمة يمدح بها إبراهيم بن هشام بن الوليد بن المغيرة. وعجز هذا المصراع:

\* جوانبه من بَصْرَةٍ وسِلَام \*

= وتداعين: أي دعا بعض القلص بعضاً.

والشيب بالكسر: حكاية أصوات مشافر الإبل عند الشرب. والصوت: شيب شيب والمتثلّم: المنكسر المتهدّم، أراد في حوض متثلّم، فحذف الموصوف لدلالة مصبّ الحوض عليه. والبصرة بفتح الباء: حجارة رخوة فيها بياض، وبه سميت البصرة. والسّلام بكسر المهملة: جمع سلمة بفتحها وكسر اللام وهي الحجارة.

من شواهد: ابن يعيش ٣: ١٤، ٧٢: ٤، والأشُموني ٣: ٢١١، واللسان: «شيب، وبصر». وانظر ديوان ذي الرمة / ٦٨٩ - المكتب الإسلامي للطباعة والنشر.

(٣) هو الشاهد التاسع في الخزّانة.

قال البغداديّ: «على أن حروف المعجم تعرب إذا ركبت، وإن كان بناؤها أصلياً، قيل: حيث كانت معربة لأجل التركيب علم أنها قبل التركيب غير معربة، وهذا حكم جميع الأسماء، سواء قلنا: إنها قبل التركيب موقوفة أم مبنية.

وقال هذا الشاهد يزيد بن الحكم.

من شواهد: ابن يعيش ٦: ٢٩.



## أنواع الإعراب

(ص)؛ وأنواعه: "رفع، ونصب، وجرّ، فالرفع علمُ الفاعلية، والنصب علم المفعولية، والجرّ علم الإضافة".

(ش)؛ اعلم أن الحركات في الحقيقة أبعاضُ حروف العلة، فضمّ الحرف في الحقيقة: إتيانٌ بعده بلا فصل ببعض الواو، وكسره: الإتيان بعده بجزء من الياء، وفتحه: الإتيان بعده بشيء من الألف، وإلاّ فالحركة والسكون من صفات الأجسام فلا تحلّ الأصوات، لكنك لما كنت تأتي عقيب الحرف بلا فصل ببعض حروف المدّ/ سَمِيَ الحرف متحرّكاً، كأنك حرّكت الحرف إلى مخرج حرف المدّ، ٢٤ وبضدّ ذلك (١) سكون الحرف، فالحركة - إذن - بعد الحرف، لكنها من فرط اتّصالها به يتوهم أنّها معه لا بعده (٢) بلا فصل، فإذا أشبعت الحركة وهي بعض حرف المدّ صارت حرف مدّ تاماً.

وإنما قيل لعلم الفاعل: رفعٌ، لأنك إذا ضَمَمْتَ الشَّفَتَيْنِ لإخراج هذه الحركة أرتفعتا عن مكانهما، فالرفع من لوازم مثل هذا الضمّ وتوابعه، فسمي حركة البناء ضمّاً وحركة الإعراب رفعاً، لأن دلالة الحركة على المعنى تابعةً لثبوت نفس الحركة أولاً.

وكذلك نصبُ الفم تابعٌ لفتحها، كأن الفم كان شيئاً ساقطاً فنصبته أي أقمته بفتحك إياه، فسمي حركة البناء فتحاً، وحركة الإعراب نصباً.

وأما جرّ الفكّ الأسفل إلى أسفل، وخفضه (٣) فهو ككسر الشيء، إذ المكسور يسقط ويهوى إلى أسفل، فسمي حركة الإعراب جرّاً، وحركة البناء كسراً لأن

(١) الشّريف: «يعنى أن سكون الحرف ألاّ يؤتى بعده بشيء من هذه الأبعاض بلا فصل.

(٢) الشّريف: «ومن فرطاً الاتصال، وشدة اللزوم تعذر أو تعسر النطق بعد النطق بالحرف ابتداء بدون الحركة.

وأما إذا تلفظ بالحرف بعد حرف آخر فلا تعسر أصلاً في ترك الحركة. فالإتيان بشيء من تلك الأبعاض لازم الحرف، إما بعده بلا فصل، وإما قبله بلا فصل أو مع فصل».

(٣) في «ط»: وحفظه بالظاء تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة .

الأولَين<sup>(١)</sup> أوضح وأظهر فى المعنى المقصود من صورة الفم من الثالث<sup>(٢)</sup>، ثم الجزم بمعنى: القطع، والوقف والسكون بمعنى واحد، والحرف الجازم كالشئ القاطع للحركة أو الحرف فسمى الإعرابى جزمًا، والبنائى وقفًا وسكونًا. وإنما سُمى المعرب معربًا، لأن الإعراب إيانة المعنى، والكشف عنه من قوله صلى الله تعالى عليه وآله: «الثَّيْبُ يُعْرَبُ عَنْهَا لِسَانُهَا»<sup>(٣)</sup>، أى يبين.

وسمى المبنى مبنياً لبقائه على حالة واحدة كالبناء المرصوص.

قوله: «فالرفع» علم الفاعلية، أى علامتها، والأولى كما بينا أن يقال: الرفع علم كون الاسم عمدة الكلام، ولا يكون فى غير العمد، والنصب علم الفضلية فى الأصل، ثم يدخل فى العمد تشبيهاً بالفضلات كما مضى.

وعلى قول المصنف: الرفع فى الأصل علم الفاعلية والنصب علم المفعولية، ثم يكونان فيما يشابههما.

وأما الجرّ فعلم الإضافة، أى كون الاسم مضافاً إليه معنى أو لفظاً كما فى: غلام زيد، وحسن الوجه.

فالرفع ثلاثة أشياء: الضم، والألف، والواو، فى نحو: جاء مسلم، مسلمان، ومسلمون، وأبوك.

والنصب أربعة: الفتح والكسر والألف والياء فى نحو: إن مسلماً، ومسلمات، وأياك، ومسلمين ومُسْلِمِينَ.

والجرّ ثلاثة أشياء: الكسر، والفتح، والياء فى نحو: بزيد، وبأحمد، وبمسلمين وبمسلمين وبأبيك.

وكل ما سوى الضم فى الرفع، والفتح فى النصب، والكسر فى الجر فروعها - كما يجىء.

وبين الضم والرفع عموم وخصوص من وجه، أما كون الرفع أعم فلوقوعه

(٢) أى الكسر.

(١) أى الجرّ والخفض.

(٣) لم يرد الحديث بهذا اللفظ فى مسلم، وإنما ورد: «الثيب أحق بنفسها من وليها» انظر الجامع المفهرس لألفاظ صحيح مسلم رقم ٢٩٢٠.

على الضّم والألف والواو، وأمّا كونه أخصّ فلأن الضّم قد يكون علم العمدة كما فى: جاء الرجلُ، وقد لا يكون كما فى حيثُ.

وكذا الكلام فى النصب والجرّ.

وإذا أطلق الضّم والفتح والكسر فى عبارات البصريّة، فهى لا تقع إلا على حركات غير إعرابيّة بنائية كانت كضمة حيث، أو، لا، كضمة قاف قُـل، ومع القرينة تُطلق على حركات الإعراب أيضاً، كقول المصنّف بالضّمة رفعاً.

والكوفيّون يُطلقون ألقاب أحد النوعين على الآخر مطلقاً.

قوله: «وأنواعه: رفعٌ ونصبٌ وجرٌّ» الرفع والنصب والجرّ عنده: الحركات كما ذكرنا أو الحروف على مذهب مَنْ قال: الإعراب الاختلاف، قال: الرفع انتقال الآخر إلى علامة العمدة، والنصب انتقاله إلى علامة الفضلة، والجرّ انتقاله إلى علامة الإضافة.

والظاهر<sup>(١)</sup> فى اصطلاحهم: أن الإعراب هو الاختلاف، ألا ترى أن البناء ضده، وهو عدم الاختلاف<sup>(٢)</sup> اتفاقاً، ولا يُطلق البناء على الحركات / ٢٥

وانما جعل الإعراب فى آخر الكلمة، لأنه دالّ على وصّف الاسم أى كونه عمدة أو فضلة، والدالّ على الوصف بعد الموصوف.



(١) الشريف: «يمكن أن يقال: الظاهر فى اصطلاحهم أن الإعراب هو الحركات والحروف، وذلك لأن الإعراب إنما سمى إعراباً، لأن فيه إبانة وكشفاً عن المعنى، والإبانة إنما هى للحركات والحروف أنفسها لأنها أعلام المعانى اتفاقاً».

(٢) الشريف: «وأمّا قوله: البناء: هو عدم الاختلاف، فيكون الإعراب هو الاختلاف لأنهما متقابلان، فنقول: إن المعرب فيه شيان: الاختلاف، وما هو سببه، والمنبىّ فليس فيه إلا عدم الاختلاف، إذ لاحاجة فيه إلى سبب يقتضيه بل يكفي عدم سبب الاختلاف».

## تعريف العامل

(ص)؛ «والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضى للإعراب» (١).

(ش)؛ انما يبين العامل لاحتياج قوله قبل: ويختلف آخره لاختلاف العامل إلى بيانه. ويعنى بالتقوم نحوه من قيام العرض بالجوهر، فإن معنى الفاعلية والمفعولية والإضافة: كون الكلمة عمدة أو فضلة أو مضافاً إليها، وهى كالأعراض القائمة بالعمدة، والفضلة والمضاف إليه بسبب توسط العامل.

فالموجد كما ذكرنا لهذه المعانى هو المتكلم، والآلة: العامل، ومحلها الاسم، وكذا الموجد لعلامات هذه المعانى هو المتكلم، لكن النحاة جعلوا الآلة كأنها هى الموجدة للمعانى ولعلاماتها، كما تقدم، فهذا سميت الآلات عوامل.

فالباء فى قوله: «به يتقوم» للاستعانة نظراً إلى أن المسمى عاملاً فى الحقيقة (٢): آلة، والمقوم هو المتكلم، وليس الباء كما فى قولك: قام هذا العرض بهذا المحل، ولا شك أن فى لفظ المصنف إبهاماً، لأن الظاهر فى نحو: قام به، وتقوم به: هذا المعنى الأخير (٣).

فإذا ثبت أن العامل فى الاسم: ما يحصل بوساطته فى ذلك الاسم المعنى المقتضى للإعراب، وذلك المعنى كون الاسم عمدة أو فضلة أو مضافاً إليه العمدة أو الفضلة، فاعلم أن بينهم خلافاً فى أن العامل فى المضاف إليه هو اللام المقدرة أو «من» أو المضاف، فمن قال: إنه الحرف المقدّر نظر إلى أن معناه فى الأصل هو الموقع (٤) للإضافة بين الفعل والمضاف إليه إذ أصل: غلام زيد غلام حصل لزيد،

(١) كلمة: «لإعراب» زيادة فى «ك».

(٢) الشريف: «لأن هذه المعانى ليست قائمة بالعامل بل بالاسم بواسطة العامل».

(٣) الشريف: «أما الظهور فى نحو: قام به فلاخفاء فيه، وأما فى نحو: تقوم به، فلا أنه تفعل منه، فمعناه بحسب اللغة راجع إليه».

(٤) فى «ط» فقط: «الموقع المقدم للإضافة» بزيادة كلمة: «المقدم».

فمعنى الإضافة قائم بالمضاف إليه لأجل الحرف. ولا ينكر ههنا عمل حرف الجر مقدراً، وإن ضَعُف مثله في نحو: «خير»<sup>(١)</sup> في قول رؤية، وذلك لقوة الدالّ عليه بالمضاف الذي هو مختص بالمضاف إليه أو متبين به، كما أن نصب «أن» المقدرة في نحو:

### \* أَحْضَرَ الْوَعْيَ \* (٢)

١٠ =

ضعيف، فإذا وقع موقعها فاء السببية أو واو الجمع - كما يجيء في باب نواصب المضارع - جاز نصبها مطّرداً. وكذا الجرّ برَبّ المقدرة بعد الواو والفاء وبَلّ ليس بضعيف.

وَمَنْ قَالَ: إِنَّ عَامِلَ الْجَرِّ هُوَ الْمُضَافُ، وَهُوَ الْأَوَّلَى قَالَ: «إِنَّ حَرْفَ الْجَرِّ شَرِيعَةٌ مِّنْسُوخَةٌ، وَالْمُضَافُ مَفِيدٌ مَعْنَاهُ، وَلَوْ كَانَ مَقْدَرًا لَّكَانَ «غَلَامٌ زَيْدٌ» نَكْرَةً، كَغَلَامٍ لِّزَيْدٍ، فَمَعْنَى كَوْنِ الثَّانِي مُضَافًا إِلَيْهِ حَاصِلٌ لَهُ بِوَاسِطَةِ (٣) الْأَوَّلِ، فَهُوَ الْجَارُ بِنَفْسِهِ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: الْعَامِلُ مَعْنَى الْإِضَافَةِ وَلَيْسَ بِشَيْءٍ، لِأَنَّهُ أَرَادَ بِالْإِضَافَةِ كَوْنَ الْأِسْمِ مُضَافًا إِلَيْهِ، فَهَذَا هُوَ الْمَعْنَى الْمَقْتَضَى، وَالْعَامِلُ: مَا بِهِ يَتَقَوَّمُ الْمَعْنَى الْمَقْتَضَى (٤).

(١) رؤية بن العجاج سئل: كيف أصبحت؟ قال: «خير» بالجرّ أى بخير، وحذف حرف الجرّ.

(٢) هو الشاهد العاشر في الخزانة.

وهو قطعة من بيت وهو:

أَلَا أَيُّهَا اللَّائِمَى أَحْضَرَ الْوَعْيَ وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلَدِي

والشاهد فيه: نصب الفعل: «أحضر» بـ«أن» المقدرة، وهذا ضعيف.

والوعى: الحرب، وقال ابن جنى كما في الخزانة: الوعى بالمهملّة: الصوت، وبالمعجمة: الحرب نفسها، والشهود: الحضور. الشاهد لطرفة بن العبد من معلقته المشهورة.

من شواهد: سيبويه ١: ٤٥٢، والمقتضب ٢: ٨٥، ١٣٦، وشرح شذور الذهب / ١٣٨، والهمع والدرر رقم ٣، ٦٨٦، ١٠٤٠.

(٣) في «ط»: بوساطة.

(٤) «والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضى» سقط من «ع».

وإن أراد بها النسبة التي بين المضاف والمضاف إليه، فينبغي أن يكون العامل في  
الفاعل والمفعول أيضاً النسبة التي بينهما وبين الفعل، كما قال: خَلَفَ<sup>(١)</sup>: العامل  
في الفاعل: هو الإسناد لا الفعل.



(١) خلف الأحمر البصري: أبو محرز بن حيّان، توفي في حدود الثمانية ومائة. انظر. البقية ١/ ٥٥٤.

## [الأسماء المعربة بالحركات وبالحروف]

[٢٥] (ص): فالمفرد/ المنصرف والجمع المكسر المنصرف بالضمّة رفعاً، والفتحة نصباً، والكسرة جراً.

جمع المؤنث السالم بالفتحة والكسرة غير المنصرف بالضمّة والفتحة.  
أخوك وأبوك وحموك وهنوك وفوك وذو مال مضاف إلى غير ياء التكلم بالواو والألف، والياء.

المثنى وكلا مضافا إلى مضمّر. واثنان بالألف والياء.

جمع المذكر السالم، وأولو، وعشرون وأخواتها بالواو والياء.

(ش): هذا تقسيم الأسماء المعربة حسب إعراباتها المختلفة، وذلك أننا بينا أن الرفع: ثلاثة أشياء. والنصب: أربعة، والجر: ثلاثة، فهو يريد بيان محال هذه الإعرابات، وأن كلّ واحد منها في أيّ معرب يكون؟  
فبدأ بمعربات إعرابها بالحركات، لأنها الأصل في الإعراب لخصتها، وقسمها ثلاثة أقسام:

أحدها: ما استوفى الحركات الثلاث، كلّ واحدة منها في محلّها، أعنى الضمّ في حالة الرفع، والفتح في النصب، والكسر في الجرّ وهو شيئان.

أحدهما: المفرد، أي الذي لا يكون مثنى ولا مجموعاً سواء كان مضافاً أو، لا. «المنصرف»<sup>(١)</sup> احتراز عن غير المنصرف.

وكان عليه أن يضم إليه قيداً آخر، وهو أن لا يكون من الأسماء الستة، ولا يجوز أن يكون قوله: «المفرد» احترازاً عن المضاف، فيخرج الأسماء الستة، إذ لو احتراز عنه لوجب أن لا يستوفى شيء من المضاف الحركات الثلاث.

(١) المنصرف: صفة «المفرد».

وثانيهما: الجامع لثلاثة قيود: الجمعية، احترازاً عن المثني، إذ إعرابه بالحروف، وعن المفرد، إذ قد مر ذكره، والتكسير<sup>(١)</sup> احترازاً عن السالم، لأن إعراب المذكر منه بالحروف، والمؤنث غير مستوف للحركات، والانصراف احترازاً عن غير المنصرف نحو، مساجد وأنبياء.

وإنما أعرب الجمع المكسر إعراب المفرد أى بجميع الحركات إذا كان منصرفاً لمشابهته للمفرد بكونه صيغة مستأنفة مغيرة عن وضع مفردة، ويكون بعضه مخالفاً لبعض فى الصيغة كالمفردات المتخالفة الصيغ، وأيضاً لم يطرد فى آخره حرف لين صالح، لأن يجعل إعراباً كما فى الجمع بالواو والنون.  
قوله: «بالضمة رفعاً»، الجار والمجرور خبر المبتدأ.

وقوله: «رفعاً» مصدرٌ بمعنى المفعول، كقولهم الفاعل رفع أى مرفوع، وانتصابه على الحال أى مرفوعين، والعامل فيه<sup>(٢)</sup> الجار والمجرور، وذو الحال الضمير المستكن فيه. والباء فى قوله: «بالضمة» بمعنى «مع». ويجوز أن يكون المعنى: مُلبَّسان بالضمة<sup>(٣)</sup>. ومعنى الكلام: هما مع هذه الحركة المعينة فى حال كونهما مرفوعين، أى مصاحبين لعلم العمدة.

وكذا قوله: «والفتحة نصباً» وأمثاله، وهذا من باب العطف على<sup>(٤)</sup> عاملين مختلفين المجوز عند المصنف قياساً نحو: إن فى الدار زيداً والحجرة عمراً - على ما يجىء.

والثانى من الثلاثة الأقسام: ما فيه الضمة رفعاً، والكسرة جرّاً، ونصباً، وهى شىء واحد، أعنى الجمع بشرطين<sup>(٥)</sup>: أحدهما: أن يكون جمع المؤنث احترازاً عن جمع المذكر الذى هو بالواو والياء.

(١) فى «ط» فقط «والتكثير» بالثاء.

(٢) «والعامل فيه» سقط من «ع».

(٣) فتكون الياء للإلصاق، وليست للمعينة.

(٤) أى على معمولى عاملين.

(٥) فى «ع» فقط: «أعنى الجمع وهو جامع لقيدين».



والثاني: أن يكون سالماً احترازاً عن المكسّر<sup>(١)</sup> المستوفى للحركات نحو: رجال، أو للضم والفتح نحو مساجد.

وإنما نقص هذا الجمع الفتح واتبع الكسر إجراءً له مجرى أصله، أعني جمع المذكر السالم - على ما يجيء بعد.

والثالث: ما فيه الضمة رفعاً، والفتحة نصباً وجراً، وهو أيضاً شيء واحد غير المنصرف، مفرداً كان أو مجموعاً مكسراً نحو: أحمد، ومساجد. وإنما نقص الكسر واتبع الفتح - لما يجيء في بابه.

ثم تنى بمعربات إعرابها بالحروف، وقسمها أيضاً ثلاثة أقسام:  
أحدها: ما استوفى الحروف الثلاثة كلاً في محلّها وهي:

★ ★ ★

(١) الشريف: «التمثيل بالمكسّر من جمع المؤنث أولى، لأن المكسّر من جمع المذكر قد خرج بالقيد الأوّل».

## [إعراب الأسماء الستة]

٢٧ الأسماء الستة بشرط إفرادها، وكونها غير / مصغرة، وإضافتها إلى غير ياء المتكلم، لأنها إذا ثنيت أو جمعت فإعرابها إعراب سائر الأسماء المثناة والمجموعة. وكذا إذا صُغِّرت، لأن المصغر منها يتحرك عينه ولا مه<sup>(١)</sup> وجوباً، ليتمَّ وزن فُعِيل، وحرف العلة المَجْعول إعراباً يجب سكونه ليشابه الحركة. وإنما اشترط إضافتها إلى غير ياء المتكلم - لما سيجيء أن المقطوع منها عن الإضافة محرَّك بالحركات - لما سنذكر، والمضاف إلى ياء المتكلم لا يتبين إعرابه - على ما سيجيء.

وتصريحه بهذه الأسماء الستة يُغْنى عن الاحتراز عن ثنيتها وجمعها وتصغيرها.

## [اختلاف النحويين في إعراب الأسماء الستة]

فلهم في إعراب هذه الأسماء أقوال:

الأقرب عندى أن اللام في أربعة منها، وهى: أبوك، وأخوك، وحموك، وهنوك أعلام للمعانى المتناوبة كالحركات، وكذا العينُ فى الباقيين منها، أعنى: فوك وذو مال، فهى فى حال الرفع لام الكلمة أو عينها، وعلم العمدة<sup>(٢)</sup>. وفى النصب والجرّ علم الفضلة والمضاف إليه، فهى مع كونها بدلاً من لام الكلمة أو عينها حرف إعراب.

وسنشيّد هذا الوجه بعد ذكر الأوجه المقولة فيها.

فعن سيويه.. أن هذه الأسماء ليست معربة بالحروف، بل بحركات مقدرة على الحروف، فإعرابها كإعراب المقصور، لكن أُتبعَت فى هذه الأسماء حركات ما قبل

(١) احتراز عن «ذو»

(٢) من قوله: «وعلم العمدة» إلى قوله: «وسنشيّد» سقط من «ع».

حروف إعرابها حركات إعرابها كما فى «امرؤ»، وابنم، ثم حذفت الضمة للاستثقال، فبقيت الواو ساكنة، وحذفت الكسرة أيضاً للاستثقال، فانقلبت الواو ياءً لكسرة ما قبلها، وقلبت الواو المفتوحة ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها.

والاعتراض عليه أنه كيف خالفت الأربعة منها أعنى المحذوفة اللام، أخواتها من «يد» و«دم» فى ردّ اللام فى الإضافة<sup>(١)</sup> وأيش<sup>(٢)</sup> الغرض من ردّها إذا لم يكن لأجل الإعراب بالحرف. وأيضاً إتباع حركة ما قبل الإعراب لحركة الإعراب أقلّ قليل. وأيضاً إتباع حركة ما قبل الإعراب لحركة الإعراب أقلّ قليل. وأيضاً يستفاد من الحروف ما يستفاد من الحركات فى الظاهر، فهلاً نجعلها مثلها فى كونها أعلاماً على المعانى.

وقال المصنف.. ظاهر مذهب سيويه أن لها إعرابين: تقديرى بالحركات، ولفظى بالحروف، قال، لأنه قدر الحركة، ثم قال فى الواو: هى علامة الرفع وهو ضعيفٌ لحصول الكفاية بأحد الإعرابين.

وقال الكوفيون: إنها معربة بالحركات على ما قبل الحروف، وبالحروف أيضاً، وهو ضعيف<sup>(٣)</sup> لمثل ما ضعّف له ما تأول به المصنف كلام سيويه.

وقال الأخفش: إنها مزيدة للإعراب كالحركات.

ويتعذّر ما قال فى: فوك وذو مال لبقاء المعرب على حرف واحد، وذلك ما لا نظير له<sup>(٤)</sup>.

وقال الرّبّعى: إنها معربةٌ بحركات منقولة من حروف العلة إلى ما قبلها،

(١) سقط من «ع» كلمتا: «فى الإضافة».

(٢) الشريف: «أيش، قيل: هى كلمة مستقلة بمعنى، أى شىء؟ وليست مخففة منه.

(٣) = لأن الإعراب لا يكون فى وسط الكلمة.

(٤) فى «ع» شىء ما لا نظير له».

وانقلبت الواو ياءً لانكسار ما قبلها، وألفاً لانفتاحة كما فى «ياجل»<sup>(١)</sup> وهو ضعيف، لأن نقل حركة الإعراب إلى ما قبل حرفها لم يثبت إلا وفقاً بشرط سكون الحرف المنقول إليه.

وقال المازنى<sup>(٢)</sup>: إنها معربة بالحركات، والحروف ناشئة من الإشباع كما فى قوله:

\* أَدُّ نُو فَانْظُورُ \*<sup>(٣)</sup> = ١١

وقوله:

\* يَبَاعُ مِنْ ذَفْرَى غَضُوبِ جَسْرَةٍ \*<sup>(٤)</sup> = ١٢

(١) لغة الحجاز: «يَوْجَل» قال تعالى: ﴿لَا تَوَجَّلْ إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغَلَامٍ عَلِيمٍ﴾ الحجر/ ٥٣، فيصح خروج الواو على القياس إذا سكنت وانفتح ما بعدها.

والذين يقولون: «ياجل» هم بنوعا مر كما قال الفراء، وذلك أن من لغتهم: أنت تيجَل، ونحن نيجَل، وأنا ايجَل، فلما رأوا الواو قد غلبتها الكسرة فى هؤلاء الأحرف توهموا أن فتحة الياء فى: «يَوْجَل» تجرّ الواو إلى الألف ففعلوا ذلك» انظر: «دقائق التصريف» لابن سعيد المؤدب/ ٢٢٤، ٢٢٥.

(٢) المازنى: «بكر بن محمد بن بقیة: أبو عثمان المازنى توفى سنة تسع أو ثمان - وأربعين ومائتين، انظر البغية ١/ ٤٦٣.

(٣) هو الشاهد الحادى عشر فى الخزنة.

البغدادى: استشهد به «على أن الواو حاصلة من إشباع الضمة وأصله: فأنظُرُ.

وهو قطعة من بيت ثان أنشدتهما الفراء، وهما:

الله يعلم أنا فى تلفتنا      يوم الفراق إلى أحبابنا صورُ  
وأنتى حوثما يثنى الهوى بصرى      من حوثما سلكوا أدنوقاً نظورُ  
والصور: جمع أصور وهو المائل من الشوق، من صور يصورُ صوراً بالتحريك: مال  
وحوث: ظرف مكان لغة فى حيث

والمعنى: أنا إذا تلفتنا إلى الأحباب عند رحيلهم فكأننا أشياح ليس فيها أرواح.

من شواهد» المحتسب ١: ٢٥٩، وابن الشجرى ٢: ٥٨، والإنصاف رقم ٦.

وابن تعيش ١٠: ١٠٦، والمغنى رقم ٦٨٥، والهمع والدور رقم ١٦٩٦.

(٤) هو الشاهد الثانى عشر فى الخزنة.

البغدادى: استشهد به «على أن الألف تولدت من إشباع الفتحة، والأصل: ينبع، وتماه:

\* زِيَاةٌ مِثْلُ الْفَنِيقِ الْمَكْدَمِ \*

والشاهد من معلّقة عنترة، والذفرى: الموضع الذى يعرق من الإبل خلف الأذن. والفضوب: =

وهو أيضاً ضعيف، لأن مثل ذلك لضرورة الشعر، ويسوغ حذفه بلا اختلال إلا في الوزن، وأيضاً يبقى: فوك : و«ذومال» على حرف.

وقال الجرّمي<sup>(١)</sup>: انقلابها هو الإعراب، وأما هي فإمّا لام أو عين، فعلى قوله: لا يكون/ في الرفع إعراب ظاهر، وهو ضعيفٌ لدلالة الواو في الظاهر على ٢٨ الفاعلية كالضمة.

وقال أبو علي<sup>(٢)</sup>: إنها حروف إعراب، وتدلّ على الإعراب، فإن أراد أنها كانت حروف إعراب يدور الإعراب عليها، ثم جعلت كالحركات، فذاك ما اخترنا<sup>(٣)</sup>. وإن أراد أن الحركات مقدرة عليها الآن مع كونها كالحركات الإعرابية فهو ما حمل المصنف كلام سيبويه عليه.

وقال المصنّف: إن الواو والألف والياء مبدلة من لام الكلمة في أربعة ومن عينها في الباقيتين، لأن دليل الإعراب لا يكون من سنخ الكلمة، فهي بدل يفيد ما لم يُفدّه المبدل منه، وهو الإعراب كالتاء في «بنت» تفيد التأنيث بخلاف الواو التي هي أصلها، ولا يبقى «ذو» و«فوك» على حرف لقيام البدل مقام المبدل منه. هذا آخر كلامه.

ويقال عليه: أيّ محذور يلزم من جعل الإعراب من سنخ الكلمة لغرض التخفيف، فيقتصر على ما يصلح للإعراب من سنخها، كما اقتصر في المثني والمجموع على ما يصلح للإعراب من سنخهما<sup>(٤)</sup> أعني علامة التثنية والجمع، إذ هي من سنخ المثني والمجموع.

= الناقصة الصعبة الشديدة المراس، والجسر: العظيم من الإبل والأثني جسرة، والفنيق: الفحل، والمكدم: الذي لا يؤذى ولا يركب لكرامته على أهله.

من شواهد: ابن الشجري ١٥٨/٢، والإنصاف/٢٦، والشافية/٤/٢٤.

(١) الجرّمي: صالح بن إسحاق أبو عمر الجرّمي البصري توفي ٥٨٦ هـ. البقية ٨/٢.

(٢) أبو عليّ الفارسي: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، توفي ٣٧٧ (البقية ١/٤٩٦).

(٣) في ط: «أحترنا» بالخاء، تحريف.

(٤) السنخ: الأصل

## [رأى الرضى]

ثم نقول: إنما جعل إعرابها بالحروف الموجودة دون الحركة على ما اخترنا توطئةً لجعل إعراب المثني والمجموع بالحروف، لأنهم علموا أنهم يُخَوِّجون<sup>(١)</sup> إلى إعرابها بها لاستيفاء المفرد للحركات. والحروف، وإن كانت فروعاً للحركات فى باب الإعراب لثقلها وخفة الحركات إلا أنها أقوى من حيث تولدها منها، فاستبد بها<sup>(٢)</sup> المفرد الأول، لأن<sup>(٣)</sup> كل حرف منها كحركتين أو أكثر، فكروها أن يستبد، المثني والمجموع مع كونهما فرعين للمفرد بالإعراب الأقوى، فاختاروا من جملة المفردات هذه الأسماء، وأعربوها بهذا الأقوى، ليثبت فى المفردات الإعراب بالحركات التى هى الأصل فى الإعراب، وبالحروف التى هى أقوى منها مع كونها فروعاً لها، وفضلوها على المثني والمجموع باستيفائها للحروف الثلاثة كلاً فى موضعه، وكل واحد من المثني والمجموع لم يستوفها، ولا كان كل حرف فيهما فى موضعه.

وإنما اختاروا هذه الاسماء بخلاف نحو: «غد» لمشابهتها للمثنى باستلزام كل واحد منها ذاتاً أخرى كالأخ للأخ والأب للابن. وخصّوا ذلك بحال الإضافة ليظهر ذلك اللازم فتقوى المشابهة، وخصّوا هذه الأسماء من بين الأسماء المفردة المشابهة للمثنى، لأن لام بعضها وعين الآخر حرف علة يصلح أن يقوم مقام الحركات، فاستراحوا من كلفة اجتلاب حروف أجنبية، مع أن اللام فى أربعة منها، كأنها مجلوبة للإعراب فقط، لكونها محذوفة قبل نسياً منسياً فهى، إذن، كالحركات المجتلبة للإعراب.

وكذا الواو فى «فوك» لأنها كانت مبدلة منها الميم فى الأفراد، فلم تردّ إلى أصلها إلا للإعراب.

(١) فى «ع»: «يخرجون» تحريف.

(٢) أى بالحركات.

(٣) فى ط: بزيادة: «لأن الحروف أقوى» وهى زيادة ليست فى النسخ المخطوطة.

وأما فى نحو «حر» فليس لأمه حرف علة، وأما نحو ابن، واسم فهمزة الوصل فيه بدلٌ من اللام بدليل معاقبتها إياها فى النسب نحو: ابنى وبنوى، فكأن لأمها ليست حرف علة. والحرف المقصود جعله كالحركات من هذه الأسماء واوٌ فاختاروها، لتكون الواو التى فيها أصلاً للرفع الذى هو أسبق الحركات <sup>(١)</sup> فمن ثم لم يجعلوا منها نحو «يد» و«دم»، إذ لأمه ياء.

ثم نقول: جعلوا الواو ياء «فى الجرّ وألفاً» فى النصب، ليكون الألف إعراباً مثل الفتح، والياء مثل الكسر لا لانفتاح <sup>(٢)</sup> ما قبلها وانكساره، وجعلت ساكنة للتخفيف فى المعرب بالحروف التى هى أثقل من الحركات، ولتناسب الحركات التى قامت مقامها، / لأن الحركات أبعاض حروف المدّ الساكنة، وجعل ما قبلها <sup>(٣)</sup> ٢٩ من الحركات من جنسها للتخفيف، وللتنبية فى الأربعة منها على أن ما قبل لام الكلمة كان حرف إعراب <sup>(٤)</sup>، وأما فى الباقيتين فطردها للباب.

ومعنى حموك: أبو زوجك أو أخوه أو ابنه، وبالجمله فالحم: نسيب <sup>(٥)</sup> زوج المرأة، والهَنُ: الشئ المنكر الذى يُستهجن ذكره من العورة، والفعل القبيح أو غير ذلك.



(١) فى «ع» و«ط»: «أسبق الإعراب» وفى «ظ» «أسبق الحركات». وهو المناسب للأسلوب فهو، أوضح.

(٢) = فى «ط» فقط: «لانفتاح» بدون «لا» النافية، تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة.

(٣) = «ما قبلها» سقط من «ع».

(٤) الشريف: «أى حال الأفراد عن الإضافة».

(٥) فى «ط» فقط: «نسب».

## [إعراب المثني]

والثاني من الثلاثة الأقسام التي إعرابها بالحروف مارفعه ألف ونصبه وجره ياء، وهو المثني وما حمل عليه، ونعني بالمثني: كل اسم كان له مفرد، ثم ألحق بآخره ألف ونون، ولبدل على أن معه مثله من جنسه - على ما يجيء في باب المثني - فلم يكن «كلا» على هذا داخلاً في المثني، إذ لم يثبت «كل» في المفرد. وأما قوله:

فِي كَلْتِ رَجُلَيْهَا سَلَامِي زَائِدُهُ (١)

= ١٣

فالألف محذوفة للضرورة - كما يجيء - وكذا اثنان، إذ لم يثبت للمفرد «اثن» ، لكن «كلا» ليس بمثنى ولا وضعه وضع المثني، لأن ألفه كألف «عصا» بخلاف «اثنان» فإنه ليس بمثنى كما ذكرنا، لكن وضعه وضع المثني، إذ هو كقولك: ابنان واسمان محذوف اللام مثلهما، لأنه من الثني. وكان عليه أن يذكر أيضاً «مذروان» (٢)، إذ لم يستعمل مفرده. فإن زعم أنه ثابت في التقدير، إذ كآته كان «مذرى»، ثم ثنى لم يمكنه مثل ذلك في «ثنايان» فكان عليه أن يذكره.

(١) هو الشاهد الثالث عشر في الخزانة.

البغدادى. استشهد به: «على أن كلت» أصلها كلتا، حذفت ألفها ضرورة، وفتحة التاء دليل عليها. ويَعْدَهُ:

كلتاها قد قرئت بواحدَه

قال البغدادي: «رأيت في حاشية الصحاح: أن هذا البيت من رجز يصف به نعمة. و(السلامي) على وزن حُبَارَى: عظم في فرسٍ البعير. والضمير في كلتاها للرجلين. والشاهد قائله مجهول.

وهو من شواهد: الإنصاف / ٣٤٩، والعيني ١/ ١٥٩، والهمع والدرر رقم ٦٠ والأشموني ٧٧/١، واللسان: «كلا».

(٢) الشريف: «المذروان: أطراف الاليتين، ولا واحد لهما، لأنه لو كان واحدهما: «مذرى» على ما يزعم أبو عبيدة لقالوا: مذريان في التثنية، لأن المقصور إذا كان على أربعة أحرف ثنى بالياء على كل حال.



وذلك أن معنى «ثنا»<sup>(١)</sup> لو استعمل: طرف الحبل، وليس في الطرف الواحد معنى الثني، كما لم يمكن أن يقال لمفرد اثنان: «اثن»، إذ ليس في المفرد معنى الثني، فالثنيان طرفا الحبل المثني، فالثني في مجموع الحبل، لا في كل واحد من طرفيه.

وكان عليه أيضاً أن يذكر ههنا: «هذان» و«اللذان» ونحوهما، لأن ظاهر مذهبه كما ذكر في شرح المفصل أنها صيغٌ موضوعة للمثني غير مبنية على الواحد، وقال: ويدل عليه جواز تشديد نون «هذان»، وأنهم لم يقولوا: «ذيان» و«اللذيان» فتحو: «ذان» واللذان عنده في المثني ينبغي أن يكون مثل عشرون في الجمع، كلاهما صيغٌ موضوعة، وإن ثبت في الظاهر ما يوهم أنه مفردهما.

وإنما أعرب المثني وجمع المذكر السالم بالحروف، لأن الحركات استوفتها الاحاد مع أن في آخرهما ما يصلح لأن يكون إعراباً من حروف المد، ومن ثم أعرب المكسر وجمع المؤنث السالم بالحركات، وإنما أعربا هذا الإعراب المعين، لأن الألف كان جلب قبل الإعراب في المثني علامة للثنية، وكذا الواو في الجمع علامة للجمع المناسبة الألف بخفته لقلة عدد المثني، والواو بثقله لكثرة عدد الجمع، وهذا حكم مطرد في جميع المثني والجمع نحو: ضربا وضربوا، وأنتما، وأنتمو، وهما، وهمو، وكُما، وكمو<sup>(٢)</sup>.

ثم أرادوا إعرابهما فإن المثني والمجموع متقدم لا محالة على إعرابهما، فجعل فيهما ما صلح لأن يكون إعراباً، وأسبق الإعراب الرفع، لأنه علامة العمد، كما ذكرنا، فجعلوا ألف المثني، وواو المجموع علامتي الرفع فيهما، ولم يبق من

(١) الشريف: «قال في الصحاح: الثناء بالمد والكسر: عقال البعير ونحوه من حبل مثني، وكل واحد من ثنيّه فهو ثناء لو أفرد، تقول: عقلت البعير بثنايين: إذا عقلت يديه جميعاً بحبل أو بطرفي حبل».

(٢) في «ط» فقط: أنتموا، وهموا، وكموا، بألف بعد الواو، تحريف.

حروف اللّين وهى التّى هى أولى بالقيام مقام الحركات إلّا الياء للجبر والنّصب فى المثني والمجموع، والجّرّ / أولى بها فقلبت ألف المثني، وواو الجمع فى الجرّ ياء ٣٠ فلم يبق للنّصب حرف، فأتبع الجرّ دون الرفع لكونهما علامتيّ الفضلات، بخلاف الرّفع، وترك فتح ما قبل الياء فى المثني إبقاءً، على الحركة الثابتة قبل إعراب المثني مع عدم استثقالها.

وأما الضّمّ قبل ياء الجمع فقلب كسراً، لاستثقاله قبل الياء الساكنة لو أبقيت، والتباس الرّفع بغيره، وبطلان السّعى (١)، لو قُلبت الياء لضمّة ما قبلها واواً، مع أن تغيير الحركة أولى من تغيير الحرف، فارتفع التباس المجموع بالمثني بسبب كسر ما قبل ياء المجموع (٢)، إن حذِف نوناها بالإضافة.

وكسر النّون فى المثني لكونه تنويناً ساكناً فى الأصل، والأصل (٣)، فى تحريك الساكن إذا اضطر إليه أن يكسر - لما يجيء فى التصريف.

وفُتح فى الجمع للفرق، فحصل الاعتدال فى المثني بخّفة الألف، وثقل الكسرة، وفى الجمع بثقل الواو، وخّفة الفتحة، وأما الياء فيهما، فطارئة للإعراب كما ذكرنا.

وقال سيبويه: حرف المد فى المثني والمجموع حروف إعراب، فقال بعض

(١) من معاني: سعى فى اللغة: قصد، وعمل، وفى هامش نسخة الظاهرية: «يعنى أن بطلانه السّعى والتباسه الرفع بغيره حاصل من قلبه الياء لضمّة ما قبلها واواً».

(٢) الشريف: «قد توهم بعضهم أن الفرق بكسر النون وفتحها لرفع الألتباس بين المثني والمجموع من المعتلّ اللام فى حالتى النصب والجّرّ، وذلك لسقوط لام الفعل، فلا يحصل الفرق بحركة ما قبل ياء الإعراب، ففرق بحركة النون».

ومثل الشريف لذلك بـ «مُصْطَفَيْنَ»، و«مُصْطَفَيْنَ».

قال: وهو سهو، لأن لام الفعل لا يحذف فى المثني، ويحذف فى الجمع، فلا اشتباه حتى يفرّق بالنون».

(٣) من قوله: «والأصل فى تحريك الساكن».. إلى قوله: «وثقل الكسرة» سقط من «ع».

أصحابه: الحركات مقدّرة عليها قياساً على مذهبه في الأسماء الستة، فالمثني والمجموع إذاً معربان بالحركات المقدرة كالمقصور.

وفهم الإعراب من هذه الحروف يُضعف<sup>(١)</sup> هذا القول.

وقال أبو علي: لا إعراب مقدّر عند سيبويه على الحروف، لأنّ التّون عنده عوضٌ من الحركة والتنوين، وقال: وإنما أُبدل من الحركة مع كون انقلاب الحرف دالاً على المعنى، لأنّ الانقلاب معنى لا لفظاً، فقصد الإعراب اللفظي.

ونقول: بأي شيء نعرف أنّ هذه الحروف كانت في الأصل حروف الإعراب؟ ولم لا يجوز، كما اخترنا - أن يجعل ما هو علامة المثني والمجموع قبل كونه حرف الإعراب علامة الإعراب أيضاً، فيكون علامة المثني والمجموع وعلامة الإعراب معاً، إذ لا تنافي بينهما؟.

ثم نقول: الدّالّ على المعنى هو الألف والواو والياء<sup>(٢)</sup> وهي لفظية.

فإن قيل: كيف يكون مُعربٌ بلا حرف إعراب؟

قلنا: ذاك إنّما يلزم إذا أعرب بالحركات، لأنها لا بدّ لها من الحروف، فأما إذا أريد الإعراب بالحروف، فإنّ الحرف لا يحتاج إلى حرف آخر يقوم به.

وقال الأخفش والمازني والمبرد: إنها دلائل الإعراب لا حروف الإعراب.

وقال الكوفيون: هي الإعراب.

ومعنى القولين سواء، فإن أرادوا أنها زيدت من أول الأمر للإعراب ففيه نظر، إذ ينبغي أن يصاغ المثني والمجموع أولاً ثم يعربا.

وإن أرادوا أنّهم جعلوا علامتيّ المثني والمجموع دلائل الإعراب فذاك ما اخترناه.

(١) الشريف: «ضعف بنفسه، وأضعفه غيره، وأما ضَعَفَه فنسبه إلى الضعف.

(٢) وليس الدّالّ هو الانقلاب.

وقال الجرّميّ: هي حروف الإعراب، وانقلابها علامة الإعراب، فعلى مذهبه يكونان في الرفع معرّين بحركة مقدرة، إذ الانقلاب لم يحصل بعد - كما ذكرنا على مذهبه في الأسماء الستة.

وقال بعضهم: الإعراب بالحركات مقدّر في متلّو الألف والواو والياء، والحروف دلائل الإعراب.

وهذا قريبٌ من قول الكوفيّين<sup>(١)</sup> في الأسماء الستة والكلام عليه ما مرّ هناك. فإن قيل: علامة الإعراب لا تكون إلا بعد تمام الكلمة، وأنتم اخترتم في الأسماء الستة وفي المثني والمجموع حصولها قبل تمام حروفها.

فالجواب: أن حق إعراب الكلمة أن يكون بعد صَوغها وحصولها بكمال حروفها، وفي آخرها، لما تقدّم من أن الإعراب دالٌّ على صفات الكلمة، فيكون بعد ثبوتها، فإن كان بالحركات فلا بدّ أن يكون على حرفها الأخير، ومحلّ الحركة بعد الحرف - كما مرّ - فتكون الحركة بعد جميع حروف الكلمة.

٣١ وأما إذا كان بالحروف التّي / هي من سنخ<sup>(٢)</sup> الكلمة فلا بدّ أن يكون الحرفُ آخرَ حروفها، ويكون الإعراب بها أيضاً بعد ثبوت جميع حروف الكلمة، لأنّها إنّما تجعل إعراباً بعد ثبوت كونها آخر حروف الكلمة.

أما نون المثني والمجموع فالذى يقوى عندي أنه كالتنوين في الواحد في معنى كونه دالاً على تمام الكلمة، وأنها غير مضافة، لكن الفرق بينهما: أن التنوين مع إفادتها<sup>(٣)</sup> هذا المعنى يكون على خمسة أقسام - كما مرّ - بخلاف النون فإنه لا يشوبها من تلك المعانى شيء.

(١) في «ط» «قول الكوفيون»، تحريف ظاهر. (٢) السنخ بالكسر: الأصل. (٣) في «ط» و«ع»: أن التنوين مع إفادتها هذا المعنى يكون على خمسة أقسام والضمير في إفادتها راجع إلى النون لأن التنوين نون ساكنة. وفي النسخ الأخرى: «أن التنوين مع كونها علامة الكمال تكون على إفادته هذا المعنى على خمسة أقسام».

وإنما يسقط التنوين، مع لام التعريف لاستكراه اجتماع حرف التعريف مع حَرْف يكون في بعض المواضع علامةً للتنكير، ولا تسقط النون معها، لأنها لا تكون للتنكير.

وكذا يسقط التنوين للبناء في نحو: «يازيد» «ولا رجل»، بخلاف النون في نحو: «يازيدان» و«يازيدون» و«لا مُسْلِمِينَ» و«لا مُسْلِمِينَ»، لأنها ليست للتمكّن كالتنوين.

وكذا يسقط التنوين رفعاً وجرّاً في الوقف بخلاف النون، لأنها متحركة وإسكان المتحرك يكفي في الوقف، وإن كان الحرف الأخير ساكناً فإن كان ذلك بعد حركة الإعراب وهو التنوين فقط حُذِفَ بعد الضم والكسر، وقُلِبَ ألفاً بعد الفتح، لأنه حرفٌ معرضٌ للحذف لعدم لزومه للكلمة. وضعفه بالسكون والوقف محلّ التخفيف والحذف، فَخَفَّفَتْ بعد الفتح بقلبها ألفاً لخفة الألف، وحُذِفَتْ بعد الضم والكسر لِثَقُلِ الواو والياء، وقلبهما حرفَ علة - لما يجيء في التصرف من المناسبة بينهما.

وإن كان الساكن حرفاً أخيراً من جوهر الكلمة، فإن كان حرفاً صحيحاً نحو: لِيَضْرِبْ، و«مَنْ» و«كَمْ» بقيت بحالها، وكذا وإن كانت ألفاً لُحِفَتْها نحو: الفتى، وَحُبْلَى، وَيَخْشَى، وإن كانت واواً أو ياءً نحو: القاضى، ويرمى، ويدعو، فالأولى الإثبات. وجاز الحذف - كما يجيء في باب الوقف.

وقال سيبويه: النون في الأصل عوضٌ من حركة الواحد وتنوينه معاً، لأنَّ حُرُوفَ المدِّ عنده حروفُ إعرابٍ امتنعت من الحركة، فجاء بالنون بعدها عوضاً من الحركة والتنوين اللذين كان المفرد يستحقهما ثمة.

والحركة وإن كانت مقدّرة على الحروف عند بعض أصحابه، لكن لما لم تظهر كانت كالعَدَم، ثم إنه رُجِحَ جانبُ الحركة مع اللام، أى جعل عوضاً منها بعد ما

كان عوضاً منهما، فثبتَ معها ثباتَ الحركة، وجانب التنوين مع الإضافة، فحُذِفَ معها حَذْفُ التنوين، فهي في نحو: جاءني رَجُلَانِ يافتى عوض منهما، وهو الأصل، وفي الرَّجُلَانِ عوض من الحركة فقط، وفي «رجلا زيد» من التنوين فقط، وفي «رجلان» وقفاً ليس عوضاً منهما ولا من أحدهما، وفي نحو: «يازيدان»، ولا «رَجُلَيْنِ» عوضٌ من حركة البناء فقط.

وفيما قال بُعد، لأن حروف العلة الدالة على ما دلّت عليه الحركة مُغْنِيَةٌ عن التعويض من الحركة.

وقال بعض الكوفيين: إنه تنوينٌ حَرَّكَتَ للساكنين، فقويت بالحركة، وهو ما اخترنا، إن أرادوا أنه كالتنوين في معنى كونه علامة التمام لا في المعاني الخمسة. وقيل: هو بدلٌ من الحركة وحدها وهو ضعيفٌ لحذفها في الإضافة.

وقال الفراء: هو للفرق بين المفرد المنصوب الموقوف عليه بالألف، والمثنى المرفوع، وثبوته مع اللام يُضَعِّفُهُ، وكذا مع الياء وواو الجمع.

وقيل: هو بدلٌ من تنوينين في المثني ومن أكثر في المجموع بناء على أن المثني كان في الأصل مفرداً مكرراً مرتين، والجمع مفرداً مكرراً أكثر منهما.

ودون تصحيح ذلك خَرَطُ (١) القتاد، ومع تسليمه نقول: إنهما مَصُوغَانِ صيغة اسم مفرد كـ«كلا»، و«رجال» و«عشرة»، فلا يستحقّان إلا تنويناً واحداً لأنه أهدر ذلك التكرير اللفظي.

### [أحكام كلا وكلتا]

وأما «كلا» فأعرب إعراب المثني، لشدة شبهه به لفظاً بكون آخره ألقاً ولا يفكّ عن الإضافة حتى يتمييز عنه بالتجرد عن النون، ومعنى بكونه مثنى المعنى. وخصّ

(١) الشريف: تقول: خرطت الورق إذا حَتَّته، وهو أن يقبض على أعلاه، ثم تمرّ يدك عليه إلى أسفله، والقتاد: شجر له شوك مثل الإبر.

ذلك بحال إضافته إلى المضممر، وهو ثلاثة أشياء، نحو: كلاهما، وكلاكما، وكلانا، لأنه إذا كان مضافاً إلى المضممر فالأغلب كونه جارياً على المثني تأكيداً له نحو: جاءني الرجلان كلاهما، وجئنا كلانا، وجئتما كلاكما.

وإن جاز أيضاً أن تقول<sup>(١)</sup>: كلاهما جاءني بعد ذكر شخصين، فلا يكون تأكيداً. وكذا: كلاكما جئتما، وكلانا جئنا، وإذا كان في الأغلب جارياً على المثني وهو موافق له معنى ولفظاً - كما مرّ.

وأصل المثني أن يكون معرباً، فالأولى جعله موافقاً لمتبوعه في الإعراب، ثم طُرد ذلك فيها<sup>(٢)</sup> إذا لم يتبع المثني المعرب نحو: جئنا كلانا، وجئتما كلاكما، وجاءا كلاهما.

وأما إذا أضيف إلى المظهر فإنه لا يجرى على المثني أصلاً، إذ لا يقال: جاءني أخواك كلا أخويك.

وكنانة يُعربونه مضافاً إلى المظهر أيضاً إعراب المثني.

وذكر صاحب المغنى<sup>(٣)</sup>: أن بعض العرب يثبت الألف في «كلا» و«كلتا» مضافين إلى المضممر في الأحوال<sup>(٤)</sup>، كما في المضافين إلى المظهر، ولا أدري ما صحته؟

وألف «كلا» بدل من الواو عند سيويه، لإبدال التاء منها في المؤنث كما في أخت وبنت. ولم تبدل التاء من الياء إلا في «اثنتين»<sup>(٥)</sup>.

(١) «أن تقول»: سقط من «ع».

(٢) في «ط» فقط: «فيما» تحريف.

(٣) صاحب المغنى هو: تقي الدين منصور بن فلاح البيمنى، له كتاب في النحو سماه: المغنى، فرغ من تصنيفه في محرم سنة ٦٧٢ هـ، وتوفي ابن فلاح سنة ٦٨٠ هـ. انظر كشف الظنون، نهر ١٧٥١. وانظر المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة للمحقق/٣٧٨.

(٤) المراد في الأحوال كلها.

(٥) قال ابن عصفور في الممتع ٣٨٨/١: «وأبدلت [أى التاء] من الياء على غير أطراد في قولهم: =

وقال السيرافي: هو بدل من الياء لسماع الإمالة فيه.

وأما الكسرة فلا تؤثر عند المصنف في إمالة الألف المنقلبة عن الواو - ويجيء الكلام عليه في باب الإمالة.

وكلتاً فعلى، والألف، للتأنيث، جعل إعراباً كما في «كلا» وإنما جيء<sup>(١)</sup> بألف<sup>(٢)</sup> التأنيث بعد التاء، ولم يكن جمعها بين علامتي تأنيث<sup>(٣)</sup>، لأن التاء لم تتمحض للتأنيث، فلهذا جاز توسطها، بل فيها رائحة منه، لكونها بدلاً من اللام في المؤنث، كأخت، وبنت وثنان، ولهذا لم يفتح ما قبلها، ولم تنقلب تاء بنت وأخت في الوقف هاء.

وأجاز يونس<sup>(٤)</sup> أختي وبنتي، ولو كانت لمحض التأنيث لم تجز هذه الأمور. والألف أيضاً لما كانت تتغير للإعراب صارت كأنها ليست للتأنيث، فجاز الجمع بينهما.

وعند الجرّمى: وزنه: فَعْتَل، ولم يثبت مثله في كلامهم.

وعند الكوفيين: الإلف في: «كلا» و«كلتا» للتثنية، ولزم حذف نونيهما للزومهما للإضافة، وقالوا: أصلهما «كُلّ» المفيد للإحاطة، فخفف بحذف إحدى اللامين، وزيد ألف التثنية حتى يعرف أن المقصود: الإحاطة في المثني، لا في

= «ثنان»، ويدل على أنها [أى التاء] من الياء أنها من «ثني» لأن «الاثني» قد ثنى أحدهما إلى صاحبه، وأصله: ثَنَى، يدل على ذلك جمعهم إياه على: «أثناء» بمنزلة: أبناء وآباء، فنقلوه من فَعَلَ إلى فَعْل، كما فعلوا ذلك في «بنت».

(١) في «ط»: «نحى» وفي «ع»: «يجاء» وفي «ك»: جىء.

(٢) في «ط» بالألف التأنيث تحريف.

(٣) في ط: علامتي التأنيث «بـألف».

(٤) يونس بن حبيب، وكنيته: أبو عبد الرحمن، ونسبته الضبّي، وهى نسبة ولاء لا نسب، توفي سنة

١٨٣ هـ.

وانظر: معجم الأدباء ٢٠/٦٤، وطبقات النحويين واللغويين ٥١/.



الجمع. قالوا: ولم يُستعمل واحد هما، إذ لا إحاطة في الواحد، فلفظهما كلفظ الاثنين سواء. وقالوا: ويجوز للضرورة استعمال الواحد، قال:

= في كَلْتِ رَجُلَيْهَا سَلامِي زائده      كَلتاها قد قَرِنتُ بواحد<sup>(١)</sup> = ١٤  
وقال:

= كَلْتِ كَفِيهِ تُوَالِي دَائِمًا      بجيوش من عِقَابٍ وَنِعَمٍ<sup>(٢)</sup> = ١٥  
والجواب: أنهما لو كانا مُثْنَيْنِ لم يجز رجوع ضمير المفرد إليهما قال:

= ١٦      \* كَلانَا إِذَا ما نال شَيْئاً أَفَاتِه \*<sup>(٣)</sup>

(١) سبق ذكره وهو الشاهد رقم ١٣.

وفي «ط» و«ك» مقرونة مكان: «قد قرنت».

(٢) هو الشاهد الرابع عشر في الخزانة.

البغدادى: «على أن «كَلْتِ» مفرد: «كَلتا» عند الكوفيين. والكلام عليه كالكلام على البيت الذى قبله».

وتُوَالِي: تابع، والى بين الأمرين موالاة وولاء: تابع، والعقاب: النكال.

قال البغدادى: «والظاهر أن مراد الشاعر: أن إحدى يديه تفيد النعم لأوليائه، والأخرى توقع النقم بأعدائه. والشاهد قائله مجهول».

(٣) هو الشاهد الخامس عشر في الخزانة.

البغدادى: «على أن: «كَلّا»، و«كَلتا» لو كانتا مُثْنَيْنِ حقيقة لم يجز عود ضمير المفرد إليهما، كما عاد ضمير «نال» المفرد إلى «كَلّا» فى هذا البيت، فلما عاد إليه ضمير المفرد علم أنها مفردة لفظاً مثناة معنى، فعاد إليها باعتبار اللفظ، وهو الكثير. ويجوز أن يثنى الضمير العائد إليها باعتبار المعنى».

والشاهد لتأبط شراً، وتماه:

\* ومن يحترث حرثى وحرثك يَهْزَلْ \*

والحرث: العمل فى كل شىء.

ومعنى الشاهد: «من يكسب كسبى وكسبك لا يستغنى، لأنه يعيش من الخَلْس، ولا يقتنى».

وقال الخطيب التبريزى معناه: من طلب منى ومنك شيئاً لم يدرك مراده».

وهو من شواهد الخزانة فقط، ونسبه أستاذنا المرحوم عبد السلام هارون فى معجم شواهد العربية إلى امرئ القيس..

ويذكر البغدادى فى الخزانة: «أن البيت من أربعة أبيات رواها الرواة لتأبط شراً، منهم الأصمعى وأبو حنيفة الدينورى، وابن قتيبة وخالفهم أبو سعيد السكرى، وزعم: أنها لامرئ القيس». وانظر شعر تأبط شراً / ١٢٨ من قصيدة مطلعها:

وقربة أقوام جعلت عصامها      على كاهل منى ذلولٍ مُرَحِّلٍ

وقال تعالى: ﴿كَلَّمَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾ (١)، ولو وجب قلبُ ألفيهما نصباً وجراً أضيفا إلى المضمَر، أو إلى المظهر كسائر التثاني (٢).

وأما البيتان فالألف حذف فيهما للضرورة بدليل فتح التاء، ولو كانت مفردة لوجب كسرُ التاء في قوله: «فِي كَلَّتْ» وضمُّه في قوله: «كَلَّتْ كَفِيهِ»، ولكن معنى المفرد مخالفاً لمعنى المثني.

واعلم أن «كلا» و«كلتا» لا يضافان إلا إلى المعارف لأن/ وضعهما للتأكيد ٣٣ ولا يؤكد التأكيد المعنوي إلا المعارف - كما يجيء في بابه.

والمضاف إليه يجب أن يكون مثني، إما لفظاً ومعنى نحو: كلا الرجلين، أو معنى نحو: كلانا.

ولا يجوز تفريق المثني إلا في الشعر نحو: كلا زيد وعمرو.

والحاق التاء بـ«كلا» مضافاً إلى مؤنث أفصح من تجريده، نحو: كلا المرأتين. ويجوز الحمل على اللفظ مرة، وعلى المعنى أخرى، قال تعالى: ﴿كَلَّمَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾ (٣) ثم قال: ﴿وَفَجَّرْنَا خِلَالَهُمَا نَهْرًا﴾ (٤).



(١) الكهف / ٣٣.

(٢) : التثاني : المراد : المثنيات.

(٣) الكهف / ٣٣

## [إعراب جمع المذكر السالم]

والقسم الثالث : ما فيه الواو والياء، قال: إنما أُفردت: «أولو» و«عشرون» وأخواتها بالذكر، لأنّ جمع المذكر السالم: كلّ اسم مثبت مفردة، ثمّ ألحق بذلك المفرد «واو» و«نون» دلالة على ما فوق الاثنين، وليس «أولو» و«عشرون» وأخواتها كذلك، لأنّ «أولو» موضوعٌ وضع جمع السّلامة، وليس به، إذ لم يأت «أول» في المفرد، وكذا عشرون وأخواته، وليس «عشر» و«ثلاث» و«أربع» أحاد «العشرون» و«ثلاثون» و«أربعون» وإن أوهم ذلك، إذ لو كان كذلك لقليل: ثلاث عشرات مع كل عشرة تزيد عليها: عشرون، لأن أقل الجمع ثلاثة، وكذا قيل: ثلاثون للتسعة مع كل ثلاثة تزيد عليها.

وأما عليّون<sup>(١)</sup> وقلون<sup>(٢)</sup> ونحوهما<sup>(٣)</sup> فإنها جمع عليّة وقلة، ونحوهما<sup>(٤)</sup>، وإن كانت على خلاف القياس، هذا قوله.

ولنا أن نحدّ المثني: بأنه اسم دالّ على مُفْرَدَيْنِ في آخره ألف أو ياء، ونون مزيدتان، فيدخل فيه: اثنان وثنايان، ومذروان واللذان، وهذان، بخلاف «كلا»، فلا تحتاج إلى أفراد هذه المثنيات بالذكر.

ونحدّ جمع المذكر السالم: بأنه اسم دالّ على أكثر من اثنين في آخره واو، أو ياء ونون مزيدتان فيدخل فيه «أولو»، وعشرون، وأخواته<sup>(٥)</sup>.

وأما ذوو<sup>(٦)</sup> فهو داخلٌ في حدّ الجمع المذكور على أيّ وجه كان، لأنّ واحده: «ذو»، قال:

\* ولكنّي أريد به الذّوين\*<sup>(٧)</sup>

١٧=

(١) عليّون: ذكر الشريف أن: «العليّة بالكسر: الغرفة»، وفي القاموس: العليّة بالكسر والضم: الغرفة، وجمعها: العلالي. (٢) في القاموس: القلة والقلا: عودان يلعب بهما الصبيان والجمع: قلون، وقلون. (٣) في ط فقط: «ونحوها» تحريف. (٤) في ط فقط: «ونحوها» تحريف.

(٥) = أي ثلاثون وأربعون الخ. (٦) = الشريف: «وأما ذوو» فيلزم فيه حذف النون بسبب لزوم الإضافة. (٧) هو الشاهد السادس عشر في الحزاة.

البغدادى: «على أن «الذوين» داخل في حدّ الجمع المذكور على أيّ وجه كان، لأنّ واحده «ذو» وصدر الشاهد

\* فلا أعني بذلك أسفلكم\*

وهذا البيت من قصيدة للكميت بن زيد هجا بها أهل اليمن تعصباً لمضر.

من شواهدك سيوبه ٢ / ٤٣، وديوان الكميت ٢ / ٢٠٩، وطبقات الشعراء لابن المعتز / ١٩٧.

## [الإعراب التقديرى]

(ص): قوله: «التقدير»، فيما تعذر كـ «عصا» (١) و«غلامى» مطلقاً، أو استثقل التقدير كـ «قاضٍ» رفعاً وجراً، ونحو: مُسْلِمٍ رفعاً. واللفظُ فيما عداه.

(ش): هذا بيان أن الإعراب المذكور فى: أىّ الأسماء المعربة يكون مقدراً، وفى أيهاً يكون ظاهراً؟ حصر الأسماء المقدرة الإعراب، لإمكان ضبطها، فبقى ما لم يذكر منها ظاهر الإعراب.

قوله: «فيما تعذر» أى فى مُعْرَبٍ تعذر إعرابه فحذف المضاف وهو «إعراب» وأقام المضاف إليه أعنى الضمير مقامه، فصار مرفوعاً، فاستتر فى الفعل. أعلم أن تقدير الإعراب لأحد شيئين: إما تعذر النطق به واستحالته، وإما تعسره واستثقاله.

فالتعذر فى باين يستحيل فى كُلِّ واحدٍ منهما على الإطلاق، أى رفعاً ونصباً وجراً.

الأول: باب «عصا» يعنى كل مُعْرَبٍ مقصور، فإنه يتعذر إعرابه لفظاً فى الأحوال الثلاث، لأنّ الألف لو حاولت تحريكه لخرج عن جوهره، وانقلب حرفاً آخر أى همزة، فلا يمكن تحريك الألف مع بقاءه ألفاً.

والثانى (٢) باب «غلامى» يعنى كُلٌّ مفرد احتراماً عن نحو غلاماى، ومُسْلِمٍ مضافاً إلى ياء المتكلم فإنه يتعذر الإعراب اللفظى فيه مطلقاً أيضاً، لأنّ إعراب المضاف متأخراً عن إضافته، وذلك لأنّ الاسم إنما يستحق الإعراب بعد تركيبه مع عامله، كما تقرر، ففى قولك: جاء غلام زيد مثلاً، لم يستحق المضاف الإعراب إلا بعد كونه مسنداً إليه، أى كونه عمدة الكلام، إذ هو المقتضى لرفع الاسماء، وكونه مسنداً إليه مسبوقٌ بثبوته أولاً فى نفسه، والمسند إليه المجىء فى مثالنا: ليس

(١) = فى ط والنسخ المخطوطة: عصى بالياء، والصواب كتابتها بالألف لأنها واوية.

(٢) = الشريف: «الاولى أن يقال: يعنى كل ما أعرب بالحركات لفظاً من المفردات، والمجموع المكسرة، وجمع المؤنث السالم إذا أضيف إلى ياء المتكلم».

٣٤

مطلق الغلام، بل الغلام المتّصف بصفة الإضافة إلى زيد، فالإعراب مسبوق بالإضافة، فالأول الإضافة / ثم كون المضاف عُمدةً أو فضلة، ثم الإعراب.

ثم نقول: إنهم لما أضافوا الاسم المفرد إلى ياء المتكلم ألزموا أن يكون حركة ما قبل الياء كسرة<sup>(١)</sup> لتوافقها، فلما أرادوا الإعراب بعد ذلك وجدوا محلّ الإعراب مُستغلاً بحركة لازمة، واحتمال الحرف لحركتين متخالفتين كانتا أو متماثلتين مستحيلٌ ضرورة.

وكذا فى نحو: قاضى فى المفرد يستحيل ظهور الإعراب فيه لوجوب إدغام حرف الإعراب.

وأما المُستثقل إعرابه فشيئان، يستثقل فى أحدهما رفعاً وجراً، وفى الآخر رفعاً.

فالأول: اسم المنقوص أى: الذى حرف إعرابه ياء قبلها كسرة، فيُستثقل الضمّ والكسر على الياء المكسور ما قبلها، وذلك محسوسٌ لضعف الياء، وثقل الحركتين مع تحرك ما قبلها بحركة ثقيلة، فإن سكن ما قبلها وما قبل الواو لم تُستثقل الحركتان عليهما، نحو ظبي، ودلو، وكرسى ومغزو. وأما الفتحة فلخفتها لا تستثقل على الياء مع كسرة ما قبلها نحو: رايت القاضى.

ويسمى هذا النوع منقوصاً، لأنه نقص حركتين. وسمى نحو: الفتى والعصا مقصوراً لكونه ضد الممدود أو لكونه ممنوعاً من مطلق الحركات. والقصر: المنع، والأول أولى، لأنه لا يسمى نحو غلامى مقصوراً، وإن كان ممنوعاً من الحركات الإعرابية أيضاً.

هذا مع أنه لا يجب اطراد الألقاب. وأيضاً مذهب النحاة: أن نحو: غلامى مبنى.

على ما يجىء - والمقصود من ألقاب المعرب.

(١) الشريف: «على الشارح أن يقول: كان الأولى أن يجعل تلك الكسرة المجتلبة للياء بعد ورود العامل علامة الإعراب أيضاً، فتكون الكسرة حينئذ مفيدة لفائدتين بعدما كانت مفيدة لفائدة واحدة على قياس ما اختاره فى علامة التثنية والجمع، فيكون إعراب: «غلامى» لفظياً فى حالة الجر كما هو الأصل».

والثانى: كل جمع مذكر سالم مضاف إلى ياء المتكلم، فإن رفعه وحده مقدّر فيه، وذلك نحو: جاءنى مُسَلَّمَى، والأصل مُسَلْمَوَى، اجتمعت الواو والياء مع تماثلهما فى اللين، وأولاهما<sup>(١)</sup> ساكنة مستعدة للإدغام فقلّب أثقلهما إلى أخفّهما، أعنى الواو إلى الياء، إذ المراد بالإدغام التخفيف، وكذا يُعمل لو كانت الثانية وأوّا نحو: سيّد، وميّت<sup>(٢)</sup>، وإن كان القياس فى إدغام المتقاربين قلب الأول إلى الثانى - كما يجىء فى التصريف إن شاء الله تعالى.

وأدغم بعد القلب أولاهما فى الأخرى، وكسرها قبل الياء لإتمام ما شرعوا فيه من التخفيف، ولكون<sup>(٣)</sup> الضمة قريبة من الطّرف، والطّرف محل التّغيير، فمن ثمّ لم يُكسر الضّم<sup>(٤)</sup> فى نحو: سَيْلٌ<sup>(٥)</sup> ومَيْلٌ<sup>(٦)</sup> أى لأنه لم يسبقه تخفيف آخر حتى يتمّ به، ولم يكن الضّم قريباً من الطّرف.

ولست الياء الساكنة المدغمة فى امتناع انضمام ما قبلها كالياء الساكنة غير المدغمة، فإنّ ذلك لا يجوز فيها، ولذا قيل فى جمع أبيض: بَيْضٌ، وفى «فُعْلَى» من الطّيب: طوبى، وأما المدغمة فى المتحرّكة فكأنها متحرّكة لصيرورتها مع المتحرّكة كحرف واحد، فنحو: سَيْلٌ كـ«هَيْامٌ»<sup>(٧)</sup>.

(١) من ط: «وأوليهما» تحريف ظاهر.

(٢) قال ابن حنّى: «اختلف الناس فى: «ميّت» وما كان نحوه فذهب أصحابنا: إلى أنه فيعلّ مكسور العين. فإنه قال: «ميّت» ثم قلبت الواو ياء لسكون الياء قبلها. وجرت الياء فى فيعل مجرى ألف فاعل، فأعلوا العين كما همزوها بعد ألف فاعل نحو: قائم وبائع، لأن الياء ساكنة وقبلها فتحة، [المنصف ١٥/٢، ١٦].

(٣) فى «ع» فقط «لكون» بدون واو.

(٤) أى لم يقلّب الضّم كسراً.

(٥) جمع سائل.

(٦) جمع مائل.

(٧) فى اللسان: «هيم»: هام بهيم هياماً فهو مستهام الفؤاد، والهيام أيضاً: داء يأخذ الابل فتهيم فى الأرض لا ترمى.

وإن كان الاسم الذي قلب واوُهُ ياءً للإدغام فى الياء على أخف الأوزان، أى ثلاثياً ساكن الوسط جَوَزُوا أيضاً بقاء الضم على حاله، فقالوا فى جمع «ألوى»: لى<sup>(١)</sup>، فثبت أن الواو الذى هو علامة الرفع مقدّر فى جاءنى مُسلمى.

وأما فى حالة الجرّ والنصب فالياء باقيةٌ إلا أنّها أدغمت، والمدغم ثابت، ولعلّه إنّما لم يُعدّ نحو: جاءنى صالحا القوم، وصالحو<sup>(٢)</sup> القوم، ورأيت صالحى القوم، ومررت بصالحى القوم من المقدّر حرفه لظهور عروض الحذف، لأنّ الكلمتين مستقلتان بخلاف نحو: مُسلمى، فإن المضاف إليه لكونه ضميراً متصلاً كجزء المضاف.

وأما لفظة «فى» فى الأحوال الثلاث فقد دخلت فى باب غلامى، فلذا لم تفرد بالذكر.

وكان عليه أن يُعدّ فى المستقل إعرابه: الموقوف عليه رفعاً وجرّاً بالسكون نحو جاءنى زيد، ومررت بزيد، وأن يُعدّ / فى قسم المتعذر إعرابه مطلقاً المحكى فى ٣٥ نحو: مَنْ زيدٌ، وَمَنْ زيداً، وَمَنْ زيدٌ لكونه مُعرباً مقدّر الإعراب وجوباً لاشتغال محله بحركة الحكاية.

وأعلّم أنّ مذهب النحاة: أن باب «غلامى» مبنيّ لإضافته إلى المبنيّ، وخالفهم المصنّف كما رأيت، لأنه عدّه من قسم المعرب المقدّر إعرابه، وهو الحقّ بدليل إعراب نحو: غلامه، وغلامك، وغلاماي.

ومن أين لهم أن الإضافة إلى المبنيّ مطلقاً سبب البناء، بل لها شَرَطٌ - كما يجىء فى الظروف المبنيّة؟.

فإذا عرفت المعرب الذى إعرابه مقدّر إما مطلقاً وفى بعض الأحوال دون بعض فما بقى من المعربات: أعرابه ظاهر، وهو قوله: «واللفظى فيما عداه».



(١) فى القاموس: «قرن الوى: معوجّ. وجمعه: لى بالضم. والقياس الكسر.

(٢) فى ط: «صالحوا» بالالف بعد الواو، تحريف.

## باب ما لا ينصرف

(ص): «غير المنصرف: ما فيه علتان من علل تسع، أو واحدة منها تقوم مقامهما وهي: عدلٌ ووصفٌ، وتأنيثٌ، ومعرفةٌ، وعجمةٌ، ثم جمعٌ، وتركيبٌ، والنون زائدة من قبلها ألفٌ، ووزنُ فَعَلَ. وهذا القول تقريبٌ مثل: عمرٌ، وأحمرٌ، وطلحةٌ، وزينبٌ، وإبراهيمٌ، ومساجدٌ، ومعدى كربٌ، وعمرانٌ، وأحمدٌ. وحُكْمَةٌ: أن لا كسر ولا تنوين».

(ش): قوله: «ما فيه علتان»، اعلم أولاً أن قول النحاة: إنَّ الشَّيءَ الفلانيُّ علَّةٌ لكذا، لا يريدون به أنه مُوجِبٌ له، بل المعنى أنه شيءٌ إذا حصل ذلك الشَّيءُ ينبغي أن يختار التكلم ذلك الحُكم، لمناسبة بين ذلك الشَّيءِ وذلك الحُكم. والحُكم في اصطلاح الأصوليين: ما توجه به العلة<sup>(١)</sup>. وإيَّاه عنى المصنّف بقوله: «وحُكْمُهُ: أن لا كسر ولا تنوين» لأن سقوط الكسر والتنوين في غير المنصرف مُقتضى العِلَّتَيْنِ.

وتسميتهن أيضاً لكل واحد من الفروع في غير المنصرف سبباً وعلّة مجازاً، لأن كل واحد منها جزء العلة لا علة تامّة، إذ باجتماع اثنتين منها يحصل الحُكم، فالعلة التامة - إذن - مجموع عِلَّتَيْنِ، أو واحدة منها تقوم مقامهما مع حصول شرط كُلِّ واحد منها - وستعرف الشروط إن شاء الله تعالى.

ويدخل في الحدّ الذي ذكره المصنّف لغير المنصرف ما دخله الكسر والتنوين للضرورة أو للتناسب، وكذا المجموع بالألف والتاء علماً، والمجموع بالواو والنون علماً للمؤنث، كمسلمات ومسلمون، وإن لم يُحذف منهما الكسر والتنوين لثبوت العِلَّتَيْنِ في جميع ذلك.

ففي قوله بعد: ويجوز صرفه للضرورة أو التناسب نظر، لأن الصرف على قوله: عبارة عن تعرّى الاسم عن السببين المُعتبرين، وعن السبب القائم مقامهما،

(١) في التعريفات للجرجاني: الحكم إسناد أمر إلى آخر إيجاباً وسلباً. انظر التعريفات / ٤٩.



وهو في حال الضرورة، وقَصْدُ التَّنَاسُبِ غير مجرد عنهما، فكان الوجه أن يقول: ويزول حُكْمُ المنصرف للضرورة أو للتناسب، لأن حكم غير المنصرف حكم قد يتخلف عن العلة بخلاف حكم المعرب أعني اختلاف الآخر باختلاف العوامل لفظاً أو تقديرًا، فإنه لا يتخلف عن علة الإعراب.

وعلى ما حدّ النحاة: غير المنصرف أعني قولهم: هو ما لا يدخله الكسر والتنوين للسببين يجوز أن يقال: يجوز صرفه للضرورة.

وكذا، على ما حدّ المصنّف: يكون ما دخله اللام أو الإضافة ممّا فيه علّتان من التسع غير منصرف.

وعند غيره هو منصرف سواء قالوا: إن الكسر سقط للتنوين أو قالوا: إن الكسر والتنوين سقطا معاً، وذلك أن أكثرهم قالوا: إن الاسم لما شابه الفعل حذف لأجل مشابته إياه علامة تمكّنه التي هي التنوين، أي علامة إعرابه، لأن أصل الاسم الإعراب، وأصل الفعل البناء، وجعلوا ترك الصّرف عبارة عن حذف التنوين، وقالوا: ثم تبعه الكسر بعد صيرورة الاسم غير منصرف، وقوّوا هذا القول بأنّه لما لم يكن مع / اللام والإضافة تنوين حتى يحذف<sup>(١)</sup> لمنع الصرف لم ٣٦ يسقط الكسر، فظهر أن سقوطه لتبعية التنوين لا بالإضافة.

فعلى قول هؤلاء نحو: الأحمر وأحمر كم منصرف<sup>(٢)</sup>، لأن التنوين لم يوجد فيحذف كما في أحمران وأجمعون.

وقال بعضهم: إنّ لما شابه الفعل حذف الكسر والتنوين معاً، لمنع الصرف، ونحو: الأحمر وأحمر كم عندهم أيضاً منصرف، لأن الكسر والتنوين لم يحذفا، ولا أحدهما مع اللام والإضافة لمنع الصرف.

(١) في ط: «تحذف» بالناء.

(٢) الشريف: «وانما مثل بالأحمر وأحمر كم، لأن دخول اللام والإضافة لاينا في وجود شيء من سببية، بخلاف ما فيه علمية مؤثرة نحو: أحمر كم، وعثماننا، إذ لا علمية مع الإضافة واللام، فيكون هذا عند المصنّف أيضاً منصرفاً، ولذلك قال: أو لا يكون ما دخله اللام والإضافة ممّا فيه علّتان من التسع غير منصرف».

والأول أقرب، أعنى أن الكسر سقط تبعاً، وذلك أنه يعود فى حال الضرورة مع التنوين تابعاً له مع أنه لا حاجة داعية إلى إعادة الكسر، إذ الوزن يستقيم بالتنوين وحده، فلو كان الكسر حُذِفَ أيضاً لمنع بالصرف كالتنوين لم يعدّ بلا ضرورة إليه، إذ مع الضرورة لا يرتكب إلا قدر الحاجة.

وإنما تبعه الكسر فى الحذف، لأن التنوين يحذف لا لمنع الصرف أيضاً، كما فى الوقف، ومع اللام والإضافة والبناء، فأرادوا النص من أول الأمر على أنه لم يسقط إلا لمشابهة الفعل، لا للإضافة ولا للبناء، ولا لشيء آخر، فحذفوا معه صورة الكسر التى لا تدخل الفعل، ولهذا يؤتى بنون العماد فى نحو: ضربنى ويضربنى.

وإنما لم يظهر أثر منع الصرف فى المشتى وجمع المذكر السالم مع اجتماع السببين نحو: أحمران ومسلمون علمين للمؤنث، لأن النون فيهما ليس للتمكن كما ذكرنا حتى يحذف فيتبعه الكسر، وأيضاً فإن النصب فيهما تابع للجّر، فلم يتبع الجر النصب، بلى، إن سمى بهما وأعربا إعراب المفرد أى جعل النون معتقبة<sup>(١)</sup> الإعراب وجب منع صرفها للعلتين، لأن فيهما - إذن - تنوين التمكن، ولا يتبع نصبهما الجر.

ثم نقول: أصل الاسم الإعراب - كما ذكرنا - ثم قد تتفق مشابته للفعل وهى على ثلاثة أضرب:

**أحدها:** - وهو أقواها - أن يصير معنى الاسم معنى الفعل<sup>(٢)</sup> سواء كما فى أسماء الأفعال، فيبنى الاسم نظراً إلى أصل الفعل الذى هو البناء ويُعطى عمله.

**وثانيها:** - وهو أوسطها - أن يوافقه من حيث تركيب الحروف الأصلية ويشابهه فى شيء من المعنى كاسم الفعل، والمفعول، والمصدر، والصفة المشبهة فيعطى عمل الأفعال التى فيه معناها، ولا يبنى لضعف أمر الفعل فى البناء بتطفل بعضه وهو المضارع على الاسم فى الإعراب، فلا يبنى منه إلا قوياً المشابهة للأفعال أى الذى معناه معنى الفعل سواء كاسم الفاعل.

(١) فى «ع»: معقبة لإعراب.

(٢) فى ط: يصير معنى الفعل سواء بسقوط «معنى الاسم» تحريف صوابه من المخطوطات.

**وثالثها:** - وهو أضعفها - أن لا يشابه لفظاً ولا يتضمّن معناه، ولكن يشابهه بوجه بعيد، ككونه فرعاً لأصل، كما أن الأفعال فرع الاسماء إفادةً واشتقاقاً، فامّا الإفادة فلا حتياج الفعل فى كونه كلاماً إلى الاسم، واستغناء الاسم فيه<sup>(١)</sup> عنه.

وأما الاشتقاق - فيجىء فى باب المصدر.

فلا يبنى بهذه المشابهة، لضعفها مع ضعف الفعل فى البناء، ولا يعطى بها عمل الفعل، لأن ذلك يتضمّن معناه الطّالب للفاعل والمفعول، وهو خلوّ منه، بل ينزع بهذه المشابهة علامة الإعراب<sup>(٢)</sup> فيكون اسماً معرباً بلا علامة إعراب، ثم يتبعه الكسر على قول، أو ينزع التنوين والكسر معاً - كما تقدّم.

وإنما احتيج فى هذا الحكم إلى كون الاسم فرعاً من جهتين. ولم يقتنع بكونه فرعاً من جهة واحدة، لأن المشابهة بالفرعية مشابهة غير ظاهرة ولا قوية، إذ الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة، بل يحتاج فى إثباتها فيه إلى تكلف - كما مضى - وكذا إثبات الفرعية فى الأسماء بسبب هذه العلل غير ظاهر - كما يجىء - فلم تكف واحدة منها إلّا إذا قامت / مقام اثنتين.

٣٧

فإن قلت: إذا شابه الاسم غير المنصرف الفعل، فقد شابهه الفعل أيضاً - فلم كان إعطاء الاسم حكمَ الفعل أولى من العكس؟

فالجواب: أن الاسم تطفّل على الفعل فيما هو من خواصّ الفعل، وليس ذلك لمطلق المناسبة بينهما، وذلك كما يصير اسم الفعل بمعنى الفعل. ويتضمّن هنا اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر معنى الفعل فتتطفّل الأسماء على الأفعال فى المعنى، فتعطى حكمَ الفعل، وذلك ببناء اسم الفاعل وعمله معاً، وعمل البواقى عمله حسب.

وهذا مطّرد فى كلّ ما يُعطى حكماً لأجل مشابته لنوع آخر كما إذا اتّفق مشابهة الحرف للفعل بتضمن معناه كإن وأخواتها، و«ما» و«لا» أعمل عمل الفعل.

(١) «فيه» أى فى الكلام.

(٢) المراد بعلامة الإعراب: التنوين.

وإذا اتفقَ مشابهة الاسم الحرف<sup>(١)</sup> باحتياجه إلى غيره كالموصلات والمضمرات والغايات، أو بتضمّن معناه كاسماء الشرط والاستفهام، ونحو ذلك - كما يجيء في باب المبنى - بنى الاسم لتطفّله على الحُرُوف فيما يخصها<sup>(٢)</sup>. وهاهنا يكفى أدنى مشابهة لأجل بناء الاسم، بخلاف مشابهته للأفعال، وذلك لتمكّن الحرف<sup>(٣)</sup> ورسوخه في البناء دون الفعل.

وإذا شابه الفعل الحرف بلزوم معنى الإنشاء الذي هو بالأصالة للحرف أعطي حكم الحرف في عدم التصرف كما في «عسى» وفعل التعجب، وإن شابه الاسم كالمضارع أعرب - كما يجيء في بابه.

فظهر أن الاسم قد يشابه الفعل والحرف. وكذلك الفعل قد يشابه الاسم والحرف، وأما الحرف فيشابه الفعل فقط.

قوله: «والنون زائدة» انتصب «زائدة» على أنها حال من النون، والعامل معنى الكلام، فإن معنى قوله: «وهي عدل ووصف» إلى آخره: أى تكون علل منع المنصرف عدلاً ووصفاً، وكذا، وكذا، والنون زائدة.

وقد ألحق بالأسباب<sup>(٤)</sup> المذكورة ما شابه ألف التأنيث المقصورة، وهو كل ألف زائدة في آخر الاسم العلم، سواء كانت للإلحاق، كما في: أرطى<sup>(٥)</sup> وذفرى<sup>(٦)</sup>، وحبَنْطى<sup>(٧)</sup>، أو، لا، كـ «قبعثرى»<sup>(٨)</sup>، لأنها بالعملية تمتنع من التاء كالألف التأنيث، فإذا عدّ الألف والنون سبباً لمشابهة ألف التأنيث بالامتناع من التاء، فعُدّ الألف المقصورة الممتنعة من التاء أولى، لمشابهتها لها لفظاً، وامتناعاً من التاء.

(١) في «ط» «وك»: مشابهة «الاسم للحرف».

(٢) في ط فقط: «على الحرف فيما يخصها».

(٣) في «ع»: «لتمكّن الاسم» تحريف واضح.

(٤) في ط: بأسباب المذكورة.

(٥) «أرطى» الأرطى: شجر من أشجار الرمل يدبغ به، وواحدته أرطاة. وألفه للإلحاق.

(٦) وذفرى: العظم الناتئ خلف الأذن، وهو الموضع الذى يعرق من البعير.

(٧) الحبَنْطى: القصير البطين، يقال: رجل حبَنْطى بالتنوين، وحبَنْطاة، أو الممتلىء غيضاً أو بطنه.

(٨) القبعثرى: العظيم الشديد.

وأما ألف الإلحاق الممدودة فلم تُلحق مع العلمية بألف التانيث الممدودة، وإن كانت أيضاً ممتنعة من التاء مثل ألف التانيث الممدودة، لاجتماع شيئين:

**أحدهما:** ضعف ما يشبهه ألف الإلحاق الممدودة أى الهمزة فى نحو حمراء فى باب التانيث دون الألف فى نحو: سكرى، لكون الهمزة فى الأصل ألفاً.

**والثانى:** كون همزة الإلحاق فى مقابلة الحرف الأصيل، ولذلك أثر الألف والنون فى نحو: سكران، لمسابتها ألف التانيث الممدودة: لأنّ النون ليست فى مقام حرف أصليّ.

وألف الإلحاق المقصورة، وإن كانت فى مقابلة حرف أصليّ، لكنّها تشبه علامة التانيث الأصليّة، أى الألف المقصورة، لا المنقلبة عن علامة التانيث، أى ألف التانيث الممدودة.

وأما فرعية هذه العلل، فإنّ العدل فرع إبقاء الاسم على حاله، والوصف فرع الموصوف، والتانيث فرع التذكير، والتعريف فرع التنكير، إذ كلّ ما نعرفه كان مجهولاً فى الأصل عندنا. والعجّة فى كلام العرب فرع العربيّة، إذ الأصل فى كلّ كلام / أن لا يخالطه لسان آخر، فتكون العربيّة - إذن - فى كلام العجم فرعاً، والجمع فرع الواحد، والتركيب فرع الإفراد، والألف والنون فرع ألفى التانيث - كما يجىء بعد - أو فرع ما يزيد عليه، ووزن الفعل فى الاسم فرع وزن الاسم، إذا كان خاصّاً بالفعل، وأوله زيادة كزيادة الفعل، لأنّ أصل كلّ نوع ألا يكون فيه الوزن المختصّ بنوع غيره.

وهنا فروع أخر لم يعتبروها، ككون الاسم مصغراً أو منسوباً أو شاذّاً، وغير ذلك (١) مما لا يحصى (٢) وذلك اختيار منهم بلا علة مخصّصة.

قوله: «وحكمه أن لا كسر» ولم يقل: أن لا جرّ، لأنّه يدخله الجرّ عند الجمهور، إذ هو عندهم مُعرب. والجرّ أنواع.

(١) الشريف: «لكونه مثنيّ، وكونه مشتقّاً، وكونه مقلوباً وكونه محذوفاً منه شيء.

(٢) فى «ع» فقط: «مالايحصر».

وجره فتح، فالفتح الذى فى «بأحمد» عندهم عمل الجار، وهو يعمل الجر<sup>(١)</sup> لا محالة.

وقال الأخفش، والمبرد، والزجاج: غير المنصرف فى حال الجر مبنى على الفتح لخفته، وذلك لأن مشابهته للمبنى، أى الفعل ضعيفة، فحذفت علامة الإعراب مطلقاً، أى التثوين، وبُنِى فى حالة واحدة فقط. واختصّ بالبناء<sup>(٢)</sup> فى حالة الجر ليكون كالفعل المشابه فى التعرّى من الجر.

### [صرف ما لا ينصرف]

(ص): ويجوز صرفه للضرورة، أو التناسب مثل: «سلاسلاً وأغلالاً»<sup>(٣)</sup> «وقواريراً»<sup>(٤)</sup>.

(ش): قال الأخفش: إن صرف ما لا ينصرف مطلقاً، أى فى الشعر وغيره: لغة الشعراء، وذلك أنهم كانوا يضطرون كثيراً لإقامة الوزن إلى صرف ما لا ينصرف فتمرّن على ذلك ألسنتهم، فصار الأمر إلى أن صرفوه فى الاختيار أيضاً، وعليه حُمل قوله تعالى: «سلاسلاً وأغلالاً»، «وقواريراً».

وقال - هو<sup>(٥)</sup> والكسائى: إن صرف ما لا ينصرف مطلقاً لغة قوم إلا «أفعل منك». وأنكره غيرهما، إذ ليس بمشهور عن أحد فى الاختيار نحو: جاءنى أحمد وإبراهيم، ونحو ذلك، وأما للضرورة فلا خلاف فى جواز صرفه فلا يصرف ما فيه الألف المقصورة لعدم الضرورة.

ومنع الكوفيون صرف «أفعل من» فى الضرورة، لأن «من» مع مجروره كالمضاف إليه، فلا يتّون ما هو كالمضاف، والأصل الجواز، لأن الكلام فى الضرورة، وفرق بين المضاف وما هو كالمضاف.

﴿١﴾ كلمة: «الجر» سقطت من ظ. (٢) فى «ع»: «البناء» بدون الباء.

(٣) الإنسان / ٤. هى قراءة نافع والكسائى وابن عامر وآخرين انظر قراءة رقم ٩٦٩٦ فى معجم القراءات.

(٤) الإنسان / ١٥. هى قراءة نافع والكسائى وآخرين انظر قراءة رقم ٩٧٠٦ فى معجم القراءات.

(٥) فى «ع» قال الكسائى بإسقاط «هو».

وجوز الكوفيون وبعض البصريين للضرورة: ترك صرف المنصرف، لا مطلقاً، بل بشرط العلمية دون غيرها من الأسباب لقوتها - كما نبين لك عند الكلام في تفصيل الأسباب - وذلك بكونها شرطاً لكثير من الأسباب مع كونها سبباً واستشهدوا بقوله:

فما كان حُضنٌ ولا حابس يفوقان مرداس في مَجْمع<sup>(١)</sup> = ١٨

ومنعه الباقون استدلالاً بأن الضرورة تجوز رد الأشياء إلى أصولها، فجاز صرف غير المنصرف، ولا تخرج لأجلها الأشياء عن أصولها.

وقريبٌ من هذا الوجه جواز قصر الممدود في الشعر دون مد المقصور إلا نادراً، ومنعوا روايتهم بأن قالوا الرواية: «يفوقان شيخي».

والإنصاف أن الرواية لو ثبتت عن ثقة لم يجز ردُّها، وإن ثبت هناك رواية أخرى.

قوله: «سلاسلاً» صُرِفَ ليناسب المنصرف الذي يليه أي «أغلالاً» فهو كقولهم: هنأني الشيءُ ومَرَّأني<sup>(٢)</sup>، والأصل: امرأني.

قوله: و«قواريراً» يعنى إذا قرىء منوناً<sup>(٣)</sup>، لا إذا وقف عليه بالألف، لأن الألف حينئذ كما تحتل أن تكون بدلاً من التنوين تحتل أن تكون للإطلاق، كما في قوله تعالى: «الظنون»<sup>(٤)</sup>، و«السبيل»<sup>(٥)</sup>، و«الرسول»<sup>(٦)</sup>، فلا يكون نصاً فيما

(١) هو الشاهد السابع عشر في الخزانة.

البغدادى: «على أن الكوفيين وبعض البصريين جوزوا للضرورة ترك صرف المنصرف بشرط العلمية. وفي الخزانة: صاحب هذا الشاهد العباس بن مرداس الصحابي رضى الله عنه، وهو من أبيات سبعة. وأصل المرداس: الحصاة التي يرمى بها في البئر لينظر هل فيها ماء أم لا؟ من شواهد: الإنصاف/ ٤٩٩، والعينى: ٣٦٥/ ٤، والهمع والدرر رقم ٤٣، والتصريح ١١٩/ ٢، والأشمونى ٢٧٤/ ٣.

(٢) الشريف: «قال في الصحاح: هنؤ الطعام، وهنىء بالضم والكسر وهنأني الطعام».

ومرؤ الطعام صار مرياً وبابه ظرؤ، ومرىء أيضاً بالكسر، ومرأه الطعام من باب: «قطع».

(٣) قراءة التنوين نسبت إلى نافع والكسائى وآخرين. انظر معجم القراءات قراءة رقم ٩٧٠٦.

(٤) = الأحزاب / ١٠. (٥) = الأحزاب / ٦٦. (٦) الأحزاب / ٦٧.

٣٩ استشهد له من صرف غير المنصرف، وإنما صُرِفَ ليناسب أواخر الآي في هذه / السّورة، لأن أواخر الآي كالقوافي يعتبر توافقها وتجانسها، وكذا كلّ كلام مسجّع، ألا ترى إلى قوله عليه الصلاة والسلام: «خير المال سكّة مأبورة، وفرَسٌ مأمورة»<sup>(١)</sup> أى مؤمّرة يعنى كثيرة النّساج، وقال تعالى: «والفَجْرُ»<sup>(٢)</sup>، ثم قال: «ويَسْرٌ» ويُمَال: «سجا»<sup>(٣)</sup> لموافقة: «قلى»<sup>(٤)</sup>.

### [ما يقوم مقام العلتين]

(ص): «وما يقوم مقامهما: الجمع وألّا التّأنيث».

(ش): اعلم أن الأكثرين على أن قيام الجمع الأقصى مقام سيبين وقوّته، لكونه لا نظير له فى الأحاد العربية.

أمّا نحو: ثَمَان، وربّاع، أى الذّى ألقى ربّاعيته، ورجل شناع<sup>(٥)</sup>، أى طويل، وحمّار حزاب<sup>(٦)</sup>، أى غليظٌ قصيرٌ فشواذٌ.

(١) السكّة: الطريقة المصطفة من النخل.

والمأبورة: الملقحة، يقال: أبرت النخلة وأبرثها فهى مأبورة ومؤبرة. أراد خير المال نتاج أوزرع.

والمأمورة: أى الفرس المكثرة، والعرب تقول: أمربنو للان: إذا كثروا.

وقال أبو عبيدة: مهرة مأمورة أنها الكثيرة النّساج والنسل وفيها لغتان، قال: أمرها الله فهى مأمورة، وأمرها الله فهى مؤمّرة.

وقال غيره: إنما هو مُهَرَّةٌ مأمورة للازدواج لأنهم اتبعوها مأبورة، فلما ازدوج اللفظان جاءوا بمأمورة على وزن مأبورة. انظر اللسان: أبر - أمر.

(٢) الفجر / ١.

(٣) الضحى / ٢ قرأها بالامالة الكسائي، ونافع وأبو عمرو.

(٤) الضحى / ٣ قرأها بالامالة الكسائي وحمزة ونافع، وأبو عمرو. انظر: الإتحاف / ٤٤٠ والحجة فى

القراءات السبع / ٣٧٣، لابن خالويه، وغيث النفع / ٣٨٩.

(٥) فى «ك» «شبايح» بالشين والجيم، وفى «ع» «شناع» بالسين والحاء. والشناع بالشين والحاء كما فى

القاموس: الجسم الطويل من الإبل. ويكرّ شناع على وزن ثمان: فتى.

(٦) حزاب: الحزائى والحزابية مخففتان: الغليظ إلى القصر.



وأما نحو الترامي والتغازي فالأصل فيه ضمُّ ما قبل الآخر، لكنه كُسِرَ لأجل الياء. وأما نحو: هوازن وشراحيل<sup>(١)</sup> عَلَمَيْنِ فمنقول عن الجمع - وسيجيء حكمه.

وأما يمان وشام، فالألف فيهما عوضٌ من إحدى ياءى النسب، فهذا الوزن عارضٌ لم يعتدَّ به، وذلك لأنهما صارا إلى هذا الوزن بسبب إحدى ياءى النسب، والألف الذى هو بدلٌ من الأخرى، وياء النسب عارضة لا يعتدُّ بها فى الوزن، نحو: جمالىّ وكمالىّ فى المنسوب إلى: جمال وكمال.

وكذا تَهَام<sup>(٢)</sup> بفتح التاء فى المنسوب إلى التَّهَمَ بمعنى «تَهامة». قال:

١٩=

أَرْقَنِي اللَّيْلَةَ بَرْقٌ بِالتَّهَمِ يَالِكَ بَرْقًا مِنْ يَشْقُهُ لَا يَلَمُ<sup>(٣)</sup>

قال سيبويه، منهم من يقول يمانيّ، وشاميّ بتشديد الياء وهو قليل - ويجيىء وجهه فى التصريف - إن شاء الله تعالى.

وإنما لم تعدَّ ياء النسب عارضة فى قمارى<sup>(٤)</sup>، وكراسيّ، وعوارى<sup>(٥)</sup>،

(١) الشریف «شراحيل: علم رجل. قال الجوهري: شراحيل: اسم رجل لا ينصرف فى معرفة ولا فى نكرة عند سيبويه، لأنه بزنة جمع الجمع، وينصرف عند الأخفش فى النكرة.

(٢) الشریف: قال الجوهري: تهامة: بلد، والنسبة إليه: تهاميّ وتهام، وإذا فتحت التاء لم تشدد كما فى يمان وشام إلا أن الألف فى تهام من لفظها.

(٣) هو الشاهد الثامن عشر فى الخزانة.

البغدادى: «تهام بفتح التاء فى المنسوب إلى التهم بمعنى تهامة. يريد أن الألف فى تهام بالفتح عوض من إحدى ياءى النسب، كما فى يمان إذ هو منسوب إلى يمن، وإنما قيد بفتح التاء، لأنك إذا كسرتها قلت: تهاميّ بتشديد الياء لأنه منسوب إلى تهامة بالكسر، فالألف من لفظها وليست بدلاً. ولم ينسب البغدادى هذا الشاهد إلى قائل معين.

من شواهد: الخصائص ١١١/٢، واللسان: تهام.

(٤) قمارى: القُمَرى منسوب إلى طَيْر قُمَر بوزن حمَر: جمع أقمر وهو الأبيض، والأثنى قُمَرية، والذكر: ساق حر والجمع قمارى غير مصروف.

(٥) فى القاموس: العاربة مشددة وقد تخفف والعارة: ما تداولوه بينهم والجمع: عوارى مشددة ومخففة. وفى هامش القاموس: قال فى الصحاح: العاربة بالتشديد كأنها منسوبة إلى العار، لأن طلبها عارٌ وعيب، وفى «البصائر» للمصنف: «قيل للعارية: أين تذهبين؟ قالت: أجليب إلى أهلى مذمة وعاراً».

وبخاتى<sup>(١)</sup>، ودباسى<sup>(٢)</sup>، ونحوها، لأنه ثبتت آحادها: وصيغت هذه الجموع على اعتبار تلك الياءات فى الأحاد، وليس ذلك، أى اعتداد الياء فى المفرد، وصوغ الجمع عليه مطّرداً، ألا ترى أنك لا تقول فى جمع عجمى: عجامى، وإن كان ياءؤه للوحدة كما فى بُخْتَى.

وقيل: إن «ثمانياً» مثل «يمان»، الألف والياء للنسب إلى الثمن الذى هو جزء من ثمانية<sup>(٣)</sup>.

وفيه نظر، إذ لا معنى للنسب فى «ثمان» فإنه بالإضافة إلى ثمن كالأربع إلى الربع، والخمس إلى الخمس، ولا معنى لنسب هذين العددين إلى جزأيهما. وتقدير النسب فى الرباعى أنسب، فيكون منسوباً إلى الرباعية، وهى السن.

ويجوز أن يقال فى الثمانى: إنه منسوب إلى الثمانية، أى مجرد العدد، لأن الثمانى لا يستعمل إلا فى المعدود، والثمانية فى الأصل: العدد لا المعدود، كما تقول فى صريح العدد: ستة ضعف ثلاثة، ولا تقول: ست ضعف ثلاث - وقد يجىء تحقيقه فى باب العدد - فالألف فيهما إذاً غير الألف المنسوب إليه تقديرًا لكونه بدلاً من إحدى ياءى النسب، وكذلك الياء غير الياء كما قيل فى، هجان<sup>(٤)</sup> وفلك<sup>(٥)</sup>.

وقد جاء «ثمان» فى الشعر غير منصرف شاذًا، قال الشاعر:

\* يحدو ثمانى مولعًا بلقاحها \*<sup>(٦)</sup>

= ٢٠

(١) بخاتى: البُخت بالضم: الإبل الخراسانية، وجمعها بخاتى، وبخاتى وبخات: مقتنيها.

(٢) دباسى: الدبس بضم الدال: طائر أذكن يقرقر.

(٣) فى «ع» «الثمانية» بآل التعريفية.

(٤) فى المعاجم اللغوية: «هجن»: هَجَنَ كَكْرَمَ هُجْنَةً بالضم وهجانةً وهُجُونَةً: غير عتيق، والهجين: اللثيم، وعربى ولد من أمة. وجمعه هُجَنٌ، وهُجَنَاءُ، وهى هجينة وجمعها: هجن وهجائن وهجان.

وهجان ككتاب، يقال: امرأة هجان أى كريمة. وقال الأصمعى فى قول على رضى الله تعالى عنه: «هذا جنائ وهجانه فيه، وكل جان يده إلى فيه» يعنى خياره.

(٥) أَلْفُلْكَ: السفينة واحد، وجمع، يذكر ويؤنث.

(٦) هو الشاهد التاسع عشر فى الخزانة.

وهو على التَّوَهُّم لما رأى فيه معنى الجمع، ولفظه يُشبه لفظ الجمع ظنه جمعاً. أما سراويل فأعجمي في الأشهر، وقد قيّدنا الأحاد بالعربية، أو عربى مفرد شاذ أو جمعٌ تقديرًا - كما يجىء.

وأما نحو: أَكْلُبُ وَأَجْمَالُ فإِنهما، وإن لم يأت لهما نظير في الأحاد إلا أن كونهما<sup>(١)</sup> جمعي قلة - وحكم جَمْع القلة حُكْمُ الأحاد بدليل تصغيره على لَفْظه: فُتَّ<sup>(٢)</sup> في عَضْدِ جمعيتهما، مع أنه نُسب لى سيبويه: أن افعالاً مفردة، ولذا قال تعالى: «مِمَّا فِي بَطُونِهِ»<sup>(٣)</sup> والضمير للأنعام.

وجاز وصف المفرد به نحو: بُرْمَةٌ أَعْشَارُ<sup>(٤)</sup>، وثوبٌ أَسْمَالُ<sup>(٥)</sup> ونظفة، أمشاج<sup>(٦)</sup>، ولم يُوصَف المفرد بغير هذا الوزن من الجُمُوع.

= البغدادى: «على أن «ثمانى» لم يصرف في الشعر شذوذاً لما توهم الشاعر أن فيه معنى الجمع، ولفظه يشبه لفظ الجمع وكان القياس أن يقول: ثمانياً». وهذا المصراع صدر، وعجزه:

\* حتى همَّمن بزيفة الإرتاج \*

من قصيدة لابن ميادة.

قال السيرافى - كما فى الخزانة: شبه ناقته بسرعتها بحمار وحشٍ قارح، يحدو ثمانى أثن، أى يسوقها مولعا بلقاحها حتى تحمل.

والمولع: من أولع بالشئ بالبناء للمفعول، فهو مولع به بفتح اللام أى أغرى به، وعلق به. واللِّقَاح كسحاب: ماء الفحل فى رحم الناقة. والزيفة: بفتح الزاى وسكون الباء وبالغين: مصدر زاع يزيع أى مال. والإرتاج بالكسر: مصدر أرتجت الناقة إذا أغلقت رحمها على ماء الفحل.

والمعنى: أن هذا الحمار عدا خلف أثنه ليلحقها ويركبها حتى تحبل فهربت منه، فكأنه ساقها سوقاً عنيفاً حتى همّت باسقاط ما أرتجت عليه أرحامها من الاجتة وإزلاقه. انظر الخزانة.

من شواهد: سيبويه ١٧/٢، والعينى ٣٥٢/٤ والأشمونى ٢٤٨/٣.

(١) فى «ع» فقط: «إلا أنهما جمعى قلة» تحريف.

(٢) فت الخبز وفتته: كسره بأصابعه حتى يتركه دقاً وهو من باب ردّ. وفى «أساس البلاغة للزمخشري»: «فت» وفى المثل. «وهذا مما يفت كبدى» فت فى عضده: إذ كسر قوته وفرّق عنه أعوانه.

(٣) النحل / ٦٦.

(٤) البرمة بالضم: قدر من حجارة جمعها: برم بالضم. وأعشار أى انكسرت قطعاً.

(٥) أسمال = السمل: الخلق من الثياب، وسمل الثوب من باب دخل وأسمل: أخلق.

(٦) = نظفة أمشاج: هى ماء الرجل المختلط بماء المرأة.

ولا بصح الاعتذار بمجىء أفعل فى الواحد نحو: «أدرج» فى اسم موضع، لكونه منقولاً عن الجمع كمداثن، ولا بأجر<sup>(١)</sup>، وأنك<sup>(٢)</sup>، لأنهما أعجميان، ولا بأبلم<sup>(٣)</sup>، لأنها لغة رديئة شاذة، والفصيح ضم الهمزة، ولا بأشد<sup>(٤)</sup> لأنه جمع شدة على غير القياس، أو هو جمع لا واحد له بدليل قوله:

\* بلغتها واجتمعت أشدي \*<sup>(٥)</sup>

= ٢١

فأنت الفعل.

وقال بعضهم: إنما قوى حتى قام مقام السبين، لكونه نهاية جمع التكسير، أى يجمع الجمع إلى أن ينتهى إلى هذا الوزن فيرتدع، ولهذا سمي بالجمع<sup>(٦)</sup> الأقصى نحو كلب وأكلب وأكالب، ونعم وأنعام وأنعيم<sup>(٧)</sup>.

وأما قوله عليه الصلاة والسلام: «إنكن صواحبات يوسف»<sup>(٨)</sup>. وقوله:

(١) = الأجر: الذى يبنى به فارسى معرب.

(٢) الأنك: كـ «قنفذ: الرصاص الأبيض كما فى هامش القاموس.

(٣) الأبلم: فى اللسان «بلم»: الأبلم: خوص المقل، وفيه ثلاث لغات: أبلم - أبلم - إبلم، والواحدة بالهاء.

والمقل: حمل الدوم، واحده: مقلّة، والدوم: شجرة تشبه النخلة فى حالاتها.

(٤) شد يشد بالضم والكسر شدًا: المصدر فيهما. والأشد: القوة وهو واحد جاء على بناء الجمع، وقيل هو جمع لا واحد له من لفظه مثل: أبابيل، وعباديد، ومذاكير.

وقال سيبويه: واحده: شدة بالكسر، ولكن لا تجمع فعلة على أفعل. وقيل: واحده: - شد مثل: كلب وأكلب، وقيل: شد مثل ذنب وأذوب، وكلاهما قياس.

(٥) هو الشاهد العشرون فى الخزانة.

واستشهد به على أن «أشد» جمع شدة على غير قياس، أو جمع لا واحد له بدليل تأنيث الفعل له. والشاهد من أرجوزة لأبى نخيلة. وبعده:

فانهل لما قمت صوب الرعد

والضمير فى: بلغتها للخلافة المعهودة ذهناً، لأن القصيدة فى مدح هشام بن عبد الملك.

وانهل بمعنى: سال إن كان «الصوب» بالباء الموحدة، وبمعنى ارتفع ان كان «الصوت» بالتاء. يريد أنك لما قمت بأمر الخلافة انفتح أبواب الخير.

(٦) سقطت كلمة: «الجمع» من «ع».

(٧) أناعيم: جمع الجمع.

(٨) صواحبات: جمعوا صواحب جمع السلامة. وقد وردت صواحبات فى أكثر من حديث شريف صحيح، ففى سنن أبى داود فى باب الأدب / ٥٥: «ومعى صواحباتى فأدخلننى بيتاً» وفى سنن ابن

ماجه فى باب النكاح / ٥٠: «فكان يسرّب إلى صواحباتى يلاعبننى».

٢٢ =

## جَذَبُ الصَّرَارِيِّينَ بِالْكُرُورِ<sup>(١)</sup>

جمع صُرَاءَ، جمع صارٍ بمعنى الملاح، فهما جمعا سلامة، ونحن قلنا: نهاية جمع التكسير.

وقيل: لما لم يكن له في الآحاد نظير أشبه الأعجمي الذي لا نظير له في كلام العرب، ففيه الجمع وشبه العُجْمَة. وعلى هذا ففيه سبيان، لا سبب كالسبيين.

وقال الجزولي<sup>(٢)</sup> فيه الجمع وعدم النظير في الآحاد. وعدم النظير فيها عنده سببٌ مستقل لا يحتاج إلى الجمعية - كما يأتي في سراويل - ففيه عنده أيضاً سبيان، والأسباب عنده أكثر من التسعة.

وقال المصنّف: مُنِعَ صَرْفُ مِثْلِ هَذَا الْجَمْعِ لِتَكَرُّرِ الْجَمْعِ حَقِيقَةً كَأَكَالِبِ، أَوْ كَوْنِهِ عَلَى وَزْنِ جَمْعِ الْجَمْعِ كَمَسَاجِدَ، فَلَا أَثَرَ عِنْدَهُ لَكَوْنِهِ أَقْصَى جَمْعٍ التَّكْسِيرِ.

= وقد وردت في البخاري: «إنكن صواحب يوسف»، ووردت صواجات أيضاً. انظر البخاري (أنبياء/ ١٩) وانظر المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي ٣/ ٢٥٨.

(١) هو الشاهد الحادي والعشرون في الخزانة.

البغدادى: «على أن الصَّرَارَى جمع «صُرَاءَ» وهو جمع «صارٍ» بمعنى الملاح، وهو السفان الذي يُجْرَى السفينة.

والصَّارَى معتل اللام بالياء، وجمعه على صوار قياس مطّرد، لأنه جمع فاعل اسماً لاوصفاً، بخلاف جمعه على صُرَاءَ، إذ جمع فاعل المعتل: اللَّام على فَعَالٍ نادر نحو: غاز وغَزَاءَ، وقار وقَرَاءَ. ولما شابه وزن المفرد، ونحو: زنار وكَلَابَ جاز جمعه على مفاعيل نحو صراري، كما تقول: زنانير، وكلاليب، ثم جمع الصَّرَارَى جمع تصحيح فقل: الصَّرَارِيُونُ.

والشاهد من أرجوزة للعجاج يصف فيها سفينة وقبله:

لَأَيَّاءَ يَنَائِيهَا مِنَ الْجُثُورِ      جَذَبُ الصَّرَارِيِّينَ بِالْكُرُورِ

واللأى: البطء والشدة، وهو منصوب على نزع الخافض أى بلأى، وبنائياً: بياعدها من النأى.

والجثور: مصدر جار إذا عدل عن القصد، وهو مصدر سماعي.

والكرور: الحبال، واحدها «كرّ» بالفتح.

ومعنى الشاهد: إذا عدلت هذه السفينة، وجارت عن القصد لم يصرفها الملاحون عن ذلك إلا بعد بَطء، ومشقة. انظر ديوان العجاج / ٢٢٨.

(٢) الجزولي: أبو موسى الجزولي من أشهر تلاميذ ابن برّى المتوفى في ذى القعدة ٥٨٢هـ.

وشهرة الجزولي في النحو كان مصدرها كتاب: «المقدمة» الذي سماه القانون، واشتهر فيما بعد بالجزولية.

انظر كشف انطون نهر ٦٠٣، ووفيان الأعيان ١٢٠ / ٢ ط بولاق.

وأما قيام ألفى التأنيث أعنى الممدودة والمقصورة مقام سبيين فللزومهما الكلمة، وبناء الكلمة عليهما بخلاف تاء التأنيث، فإن بناءها على العروض، وإن اتفق في بعض الأسماء لزومها كعنصوة<sup>(١)</sup>، وقمحدوة<sup>(٢)</sup> وحجارة<sup>(٣)</sup> وخزاية<sup>(٤)</sup>، وغيرها - كما يحىء في باب التأنيث.

### [العدل]

(ص): «فالعدل خروجُه عن صيغته الأصلية تخفيفاً [كثلاث<sup>(٥)</sup>] ومثلث وأخر وجمع، أو تقديرًا كعمر، وباب قطام في تميم».

(ش): [العدل: إخراج الاسم عن صيغته الأصلية بغير القلب ولا للتخفيف، ولا للإلحاق، ولا لمعنى، فقولنا: بغير القلب ليخرج نحو: آيس<sup>(٦)</sup> في يئس، قولنا/ «ولا للتخفيف»<sup>(٧)</sup> احترازٌ عن نحو: مقام<sup>(٨)</sup>، ومقول<sup>(٩)</sup>، وفخذ<sup>(١٠)</sup>، وعنق<sup>(١١)</sup>.

(١) = العنصوة: مثلية العين مضمومة الصاد: القليل المتفرق من التبت وغيره، والبقية من المال من النصف إلى الثلث، وقطعة من إبل أو غنم، والجمع: عناصر.

(٢) = القمحدوة: الهنة الناشئة فوق القفا، وأعلى القذال خلف الأذنين، وجمعة: كما حد.

(٣) = حجارة: الحجر جمعة في القلة: أحجار، وفي الكثرة. حجار وحجارة كجمل وجمالة، وذكر وذكاره وهو نادر. وفي «ع»: «محارة» بالميم، تحريف.

(٤) = خزى بالكسر خزاية بالفتح أى استحيا فهو خزيان وقوم خزايا وامرأة خزيا.

(٥) ما بين معقوفين سقط من «ع».

(٦) اسم الفاعل من آيس: آيس، ومن يئس: يائس. وعلق الشريف بقوله: ويمكن أن يلتزم كون آيس على وزن يابس نظراً إلى عدد الحروف، وخصوصية الحركات والسكنات، ولا يلاحظ في ذلك ترتيب الحروف بحسب المقابلة بالغاء والعين واللام، فإنه امر اعتبارى فلا خروج عن الصيغة الأصلية فلا حاجة إلى الاحتراز.

(٧) = في ط: «لا للتخفيف» بدون واو.

(٨) لأن «مقام» أصلها: «مَقوم» نقلت حركة الواو وهى الفتحة إلى القاف الساكنة قبلها، فصارت: «مَقوم» ثم قلبت الواو ألفاً لتجانس حركة الفتحة قبلها فتحولت إلى: «مقام».

(٩) = «مقول» أصلها: «مَقول» على وزن مفعول.

نقلت الضمة على الواو فنقلت. إلى الساكن الصحيح قبلها وهو القاف، فالتقى ساكنان وهما: الواو الأولى وهى عين الكلمة - وواو اسم المفعول، فحذفت واو اسم المفعول، لأنها زائدة، والزائد بالحذف أولى من الحذف الأصلي، فتحولت إلى: «مَقول».

(١٠) = فخذ: فى فخذ ثلاث لغات: فخذ بكسر الحاء مثل كتف، وفخذ بسكون الحاء مثل فأس، وفخذ يكسر الفاء مثل عرق.

(١١) = عنق: بضم النون وسكونها يذكر ويؤنث، والجمع: أعناق.

وقولنا: ولا للإلحاق ليخرج نحو: كَوُثِرَ.

وقولنا: ولا للمعنى، ليخرج نحو: رُجِلَ ورجال.

قوله: «خروجه»، أى خروج الاسم. ولو قال: إخراجُه لكان أوفق لمعنى المعدل، وهو الصِّرف، يقال: اسم معدول أى مصروف عن بنيته، والعدول: الانصراف والخروج.

قوله: «عن صيغته الأصلية» يخرج عنه: «أُخِرَ»، إن قلنا: إنه معدول عن «الآخر»، و«سحر» عند من قال: إنه معدولٌ غير منصرف، وأمس عند تميم، إذ هما معدولان عن السَّحَر والأَمْس. واللام ليست من صيغة الكلمة، لأن الكلمة لم تُصغَ عليها، إلا أن نقول: كأنها من صيغة الكلمة، وبنيتها لشدة امتزاجها بها.

قوله: «تحقيقاً»، نصب على المصدر، لأن الخروج إما خروجٌ تحقيق، أى خروجٌ محقق، كرجل سوء، بمعنى: رجلٌ سيِّء، أو خروجٌ تقدير، أى خروجٌ مقدرٌ.

ويعنى بالعدل المحقق: ما يتحقق حاله بدليل يدل عليه غير كون الاسم غير منصرف، بحيث لو وجدناه أيضاً منصرفاً لكان هناك طريق إلى معرفة كونه معدولاً، بخلاف العدل المقدّر، فإنه الذى يصار إليه لضرورة وجدان الاسم غير منصرف، وتعدّر سبب آخر غير العدل، فإن «عُمَر» مثلاً لو وجدناه منصرفاً لم نحكم قطّ بعدله، عن «عامر»<sup>(١)</sup> بل كان كـ «أُدُد»<sup>(٢)</sup>.

وأما ثلاث ومثلث فقد قام دليل على أنهما معدولان عن: «ثلاثة ثلاثة»، وذلك أنا وجدنا ثلاث، وثلاثة ثلاثة بمعنى واحد، وفائدتهما تقسيم أمر ذى أجزاء على هذا العدد المعين.

(١) الذى منع صرف عُمر وجود عَتين كما ذكر بعضهم: إحداهما: لفظية، وهى التخفيف، والأخرى معنوية، وهى تحييض العلمية، إذ لو قيل: «عامر» لتوهم أنه صفة. [انظر الأشمونى ٣/ ٢٦٤].

(٢) «أُدُد» عند سيبويه من الودّ، فهمزته عن واو، وعند غيره من «إِلَاد» وهو: العظيم فهمزته أصلية. وعلق الصبان بأن الإِدَاد بكسر الهمزة بمعنى العظيم ليس مصدرًا، يريد الصبان بذلك أنه مأخوذ من هذه المادة وليس مشتقًا منها. انظر الأشمونى والصبان ٣/ ٢٦٥.

ولفظ المقسوم عليه في غير هذا اللفظ العدد مكرراً على الاطراد في كلام العرب نحو: قرأت الكتاب جزءاً جزءاً، وجاءني القوم رجلاً رجلاً، وأبصرت العراق بلداً بلداً، فكان القياس في باب العدد أيضاً التكرير عملاً بالاستقراء، وإلحاقاً للفرد المتنازع فيه بالأعم الأغلب. فلما وجد «ثلاث» غير مكرراً لفظاً حُكم بأن أصله لفظٌ مكرراً، ولم يأت لفظ مكرراً بمعنى «ثلاث» إلا «ثلاثة ثلاثة» فقليل: إنه أصله.

وقد جاء فعال ومفعّل في باب العدد، من واحد إلى أربعة اتفاقاً، وجاء فعال من عشرة في قول الكميت:

٢٣ = ولم يستريشوك حتى رمي — ست فوق الرجال خصالاً عشرا (٢)  
والمبرّد والكوفيون يقيسون عليها إلى التسعة، نحو خماس ومخمس وسداس ومسندس، والسماع مفقود.

بلى، يستعمل على وزن فعال من واحد إلى عشرة، يائي النسب نحو: الخماسي والسداسي والسباعي والثماني والتساعي.

وعند سيبويه أن منع الصرف في هذا للعدل والوصف.

فإن قيل: الوصف في هذا المكرر عارض كعروضه في «أربع» في نحو: نسوة أربع، فكيف أثر فيه ولم يؤثر في أربع؟

قلت: هذا التركيب (٢) المعدول لم يوضع إلا وصفاً، ولم يستعمل إلا مع اعتبار معنى الوصف فيه، ووضع المعدول غير وضع المعدول عنه.

(١) هو الشاهد الثاني والعشرون في الخزانة.

البغدادى: «على أن «عشار» المعدول عن عشرة قد ورد في قول الكميت.

يسترثوك: يجدونك رائثاً من الريث وهو البطء.

ورميت: زدت، يقال: رمى على الخمسين وأرمى، أى زاد.

من شواهد: المجاز لأبى عبيدة ١١٦/١٥، والخصائص ١٨١/٣. وانظر ديوان الكميت ١٩١/١.

(٢) في «ط»: «هذا التراكيب» تحريف.



والقراء يُجيز صرفَ هذا المعدول إذا لم يَجْرَ على الموصوف، وليس بوجهٍ، إذْ الموضوع على الوصفية كأحمر يؤثر فيه الوصف، وإن لم يتبع الموصوف.

وقال ابن السراج: <sup>(١)</sup> وإنما لم ينصرف لكون مثنى مثلاً معدولاً عن لفظ اثنين، وعن معناه أيضاً، لأنه عدلٌ عن معناه مرة واحدة إلى معنى اثنين اثنين ففيه عدلٌ لفظيٌّ، وعدلٌ معنويٌّ.

وقيل: إن فيه عدلاً مكرراً من حيث اللفظ، لأن أصله كان اثنين مرتين، فجعل مرة واحدة، ثم غير لفظ اثنين إلى مثنى.

وقال الكوفيون وابن كيسان <sup>(٢)</sup>: إن فيه العدلَ والتعريف كما في «عمر»، إذ لا يدخله اللام، وإذا جرى على النكرة فمحمولٌ على البدل.

ولا دليل على / ما قالوا، ولو كان معرفةً، ولا شك أن فيه معنى الوصف لجرى ٤٢ على المعارف، وكيف يكون معرفة وهو يقع حالاً نحو جاءنى القومى مثنى؟

وأما آخر فإنه جمعُ أخرى التى هى مؤنث آخر، وهو أفعال التفضيل بشهادة الصّرف نحو: آخر: آخران، آخرون، وأواخر وأخرى: أخريان، وأخريات، وأخر، مثل: الأفضلان، الأفضلون، والأفاضل، والفضلى، والفضليان، والفضليات، والفضل. فمعنى «آخر» فى الأصل: أشدُّ تأخراً، وكان فى الأصل معنى جاءنى زيد <sup>(٣)</sup> ورجل آخر: أشدُّ تأخراً من زيد فى معنى من المعانى، ثم نُقل إلى معنى

(١) ابن السراج: هو محمد بن السرى البغدادى: أبو بكر بن السراج كان أحدث أصحاب المبرد سناً. ومن أشهر كتبه كتاب الأصول حتى قالوا ما زال النحو معجوناً حتى عقله ابن السراج بأصوله. مات شاباً سنة ٣١٦ هـ وانظر البغية ١/ ١١٠.

(٢) ابن كيسان: محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان: أبو الحسن النحوى توفى لثمان خلون من ذى القعدة سنة ٢٩٩ هـ.

(٣) الشريف: «هذا معنى ما يقال من أن «آخر» كان فى الأصل موضوعاً للاختلاف فى الصفة، فنقل إلى الاختلاف فى الذات».

«غير» فمعنى رجل آخر : رجل غير زيد<sup>(١)</sup>.

ولا يُستعمل إلا فيما هو من جنس المذكور أولاً فلا يقال: جاءنى زيد وحمار آخر، ولا امرأة أخرى.

وتُستعمل أخريات فى المعنى الأول، ولا تُستعمل إلا مع اللام أو الإضافة كما هو حقها نحو: جاءنى فلان فى أخريات الناس، أى فى الجماعات المتأخرة. وكذا الأواخر فلما خرج آخر وسائر تصاريفه عن معنى التفضيل استعملت دون لوازم أفعال التفضيل، أعنى من الإضافة واللام. وطوبى بالمجرد عن اللام والإضافة ما هو له نحو: رجلان آخران ورجال آخرون، وامرأة أخرى، وامرأتان أخريان، ونسوة أخر.

قيل الدليل على عدل «آخر» أنه لو كان مع «من» المقدرة كما فى: الله أكبر للزم أن يقال: بنسوة آخر على وزن: أفعِل، لأن أفعال التفضيل ما دام بـ«من» ظاهرة أو مقدرة لا تجوز مطابقتها لمن هو له، بل يجب افراده. ولا يجوز أن يكون بتقدير الإضافة، لأن المضاف إليه لا يحذف إلا مع بناء المضاف كما فى الغايات<sup>(٢)</sup>، أو مع ساد مسد المضاف إليه، وهو التنوين كما فى: حينئذ، ﴿وَكَلَّا آتِنَا﴾<sup>(٣)</sup>، أو مع دلالة ما أضيف إليه تابع ذلك المضاف<sup>(٤)</sup> نحو قوله:

\* إِنْ عُلَّالَةٌ أَوْ بُدَا هة سَابِح ..... \*<sup>(٥)</sup>

٢٤

(١) الشريف: «إذا قيل: جاءنى زيد وآخر يفهم منه أن المراد رجل آخر بخلاف جاءنى زيد وغيره».  
(٢) أى ما قطع عن الإضافة لفظاً لا معنى من الظروف المبهمة كقيل وبعد مثل قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الروم/٤] وانظر شرح شذور الذهب / ١٣٣  
(٣) الأنبياء/ ٧٩.

(٤) فى «ط» و«ع»: «المضاف عليه» بزيادة: «عليه» بزيادة: «عليه» وفى بعض النسخ الأخرى بإسقاطها.

(٥) هو الشاهد الثالث والعشرون فى الخزانة والشاهد بتمامه:

إِنْ عُلَّالَةٌ أَوْ بُدَا هة سَابِح نَهْدِ الْجَزَارِ

البغدادى: على أن المضاف يحذف مع دلالة ما أضيف إليه تابع ذلك المضاف عليه.

وفى الشاهد «علالة» مضاف إلى المجرور الظاهر. وبداهة فى الأصل مضاف إلى ضميره. والتقدير =

أخذاً من استقراء كلامهم، فلم يبق إلا أن يكون أصله اللام.

والمانع أن يمنع الحصر فيما ذكر من الوجوه بما ذهب إليه الخليل في «أجمع» وأخواته من كونها معرفات بتقدير الإضافة مع عريها من تلك الوجوه، فالأولى أن يقال في امتناع كون آخر بتقدير الإضافة: إن المضاف إليه لا يُحذف إلا إذا جاز إظهاره، ولا يجوز إظهاره ههنا.

ومنع أبو على من كون آخر معدولاً عن اللام استدلالاً بأنه لو كان كذا لوجب كونه معرفة كأمس وسحر المعدولين عن ذى اللام، وكان لا يقع صفة للنكرات كما في قوله تعالى: ﴿مَنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾<sup>(١)</sup>.

وأجيب بأنه معدول عن ذى اللام لفظاً ومعنى أى عدل عن التعريف إلى التنكير.

ومن أين له أنه لا يجوز تخالف المعدول والمعدول عنه تعريفاً وتنكيراً؟.

ولو كان معنى اللام في المعدول عن ذى اللام واجباً لوجب بناء سحر كما ذهب إليه بعضهم لتضمنه معنى الحرف، فتعريف سحر ليس لكونه معدولاً عن ذى اللام، بل لكونه علماً.

وذهب ابن جنى<sup>(٢)</sup> إلى أن قياس «آخر» لما تجرد عن اللام والإضافة أن يستعمل

= إلا علالة سابح أو بداهته، ثم حذف الضمير، وجعل «بداهة» بين المتضايقين.

وذكر البغدادي أن: «علالة» استثناء منقطع من بيت سابق. والعلالة بضم العين: بقية جرى الفرس.

والبداهة بضم الباء: أول جرى الفرس

والسابح: الفرس الذي يدحو الأرض بيديه في العدو.

والجزارة بضم الجيم: الرأس واليدان والرجلان، وسميت بذلك، لأن الجزار يأخذها في مقابلة ذبحها. يريد الشاعر أن في عنقه وقوائمه طولاً وارتفاعاً.

والشاهد من قصيدة للأعشى وهو من شواهد سيويه ٩١/١، ٢٩٥، والمقتضب ٢٢٨/٤،

والخصائص ٤٠٧/٢، والمقرب ١٨٠/١، والعينى ٤٥٣/٣، وديوانه ١٥٥.

(١) البقرة ١٨٤.

(٢) ابن جنى: هو عثمان بن جنى، أبو الفتح النحوى، من أحذق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو

والتصريف، توفي لليليتين بقيتا من شهر صفر سنة ٣٩٢ هـ له ترجمة وافية في «بغية الوعاة»

١٣٢/٢.

من أشهر مؤلفاته الخصائص، وله في مقدمة تحقيقه ترجمة وافية.

بـ«من» ويُفرد لفظه في جميع الأحوال، فأخر في قولك: بنسوة أخر معدول عن «آخر من»<sup>(١)</sup>. ويلزم على هذا القول أن يكون آخران، وآخرون، وأواخر، وأخرى، وأخريات معدولات أيضاً عن «آخر من» إلا أن «أخرى» و«أواخر» غنيان عن اعتبار العدل بألف التأنيث والجمعية. والمثنى والمجموع بالواو والنون لا يتبين فيهما حكم منع الصّرف في موضع نحو: أحمران وأجمعون - كما مر - .

وأما أخريات فاستعمالها باللام والإضافة كما هو الأصل، ولو لم يكن أيضاً لم يَبْين فيه أثرُ منع الصّرف لكونه كعرفات.

هذا<sup>(٢)</sup>، وفي ادعاء كون ألفاظ المؤنث والمثنىين والمجموعين معدولة عن لفظ الواحد المذكور: بُعد، فالأولى أن لا يدعى كون أخر وتصاريفه معدولة عن أحد لوازم أفعال التفضيل على التعيين، بل نقول هي معدولة عما كان حقها ولازمها في الأصل، أعني أحد الأشياء الثلاثة مطلقاً .

وإنما عدل عنه لتعريبه عن معنى أفعال التفضيل الذي هو المستلزم لأحد - كما يجيء في باب أفعال التفضيل - وذلك لأنه صار بمعنى «غير» - كما ذكرنا - فعلى هذا لا يفسر العدل بما فسر به المصنف<sup>(٣)</sup>، أعني خروجه عن صيغته الأصلية بل نقول: العدل : إخراج اللفظ - كما ذكرنا -<sup>(٤)</sup> عما الأصل أن يكون معه من الصيغة، أو استلزم كلمة أخرى، فيدخل فيه «سحر» و«أمس» ونحو: «ضحى»

(١) سقطت من نسخة «ع» كلمة «من».

(٢) سقطت من نسخة «ع» كلمة «هذا».

(٣) الشريف : إنما احتاج إلى هذا التفسير ليتصور العدل عن المضاف، فإن حذف المضاف إليه لا يخرج المضاف عن صيغته بخلاف حذف اللام، فإنها لشدة امتزاجها بمدخولها صارت من تمة صيغته بخلاف المضاف إليه، وبخلاف لفظة «من» المحذوفة عن آخر على قول.

(٤) أى عند حديثه عن تعريف «العدل» قيل ذلك.

و«عشيّة»، و«عَمّة»<sup>(١)</sup> و«مساء» و«بُكرًا»<sup>(٢)</sup> معيّنات، لأن الأصل فى تخصيص اللفظ المطلق بشيء معيّن مما كان يقع عليه وَضْعاً أَنْ يكون باللام والإضافة. ويدخل فيه الغايات أيضاً نحو: قبلُ وبعدُ لقطعهما عن المضاف إليه الذى كان يقتضيه وَضْعاً.

فعلى هذا إذا كان المعدول مُعرباً وانضم إلى عدله سبب آخر امتنع صرفه فلم يمتنع «ضُحى» وأخواته لعدم اعتبار العلمية فيها كما أُعْتُبِرَتْ فى سَحَر - على ما يجىء.

وأما جُمع ومثله أخواته من كُتِعَ<sup>(٣)</sup> وبُصِعَ<sup>(٤)</sup> وَبُتِعَ<sup>(٥)</sup> فالأكثر على أنه معدولٌ عن «جُمع» لأنه جَمَعَ جَمْعاً، وقياسُ جمع فعلاء أَفْعَل: فُعل كحمراء، وَحُمُر.

قال أبو على ليس قياسُ كُلِّ فعلاء أَنْ يُجمع على فُعل، بل قياس فعلاء مؤنث أَفْعَل المجموع على فُعل أيضاً، وأجمع مجموع<sup>(٦)</sup> على أجمعون لا جُمع، وقوله:

(١) «عَمّة» سقطت من «ط» و«ع» والعَمّة كما فى المعاجم اللغوية. وقت صلاة العشاء، وقال الخليل :

العَمّة: الثلث الأول من الليل بعد غيوبة الشفق، وقد عتم الليل من باب ضرب.

(٢) البُكرة بضم الباء: الغدوة، فى اللسان: «بكر» قال سيبويه: «من العرب من يقول: أتيتك بكرة،

نكرة فنون، وهو يريد فى يومه أو غده، ويجمع بُكراً بضم الباء وأبكاراً.

وإذا كانت بكرة مراداً بها بكرة يومك أو غدك لم تصرفها.

وفى اللسان أيضاً أن بكرأ بفتح الباء والكاف مثل بُكرة.

قال الجوهري: سير على فرسك بُكرًا وبُكرًا كما تقول: سحرًا.

(٣) كتع: جمع كتعاء فى توكيد المؤنث. ولا يقدّم كتع على جُمع، ولا يفرد، لأنه إتياع الجُمع.

وقيل: إنه مأخوذ من قولهم: أتى عليه حول كتيع أى تام.

(٤) بصع مثل كتع أيضاً. وبعضهم يقوله بالضاد المعجمة.

(٥) بُتّع مثل كتع من التأكيد بها.

(٦) فى ط: «الجموع» مكان: «المجموع» تحريف.

\* حلائل أسودين وأحمرينا \*<sup>(١)</sup>

فى باب الجمع.

ولو كان «جُمَعَ» معدولاً عن جُمَعَ، وفُعْلُ يَصْلُحُ لجمع المذكر والمؤنث لجاز جاءنى الرجال جُمَعَ.

قال: والحق أن جمعاء اسم لا صفة، وقياس جُمَعَ فعلاء اسماً: فعَالَى فى التَّكْسِيرِ، وفَعْلَاوَاتٍ فى التَّصْحِيحِ كصَحَارَى وصَحْرَوَاتٍ، فَجُمَعَ معدولٌ عن أحدهما.

وَيَرِدُ عَلَيْهِ أَنْ جَمْعَاءَ لَوْ كَانَ اسماً لَكَانَ أَجْمَعَ أَيْضاً كَذَلِكَ، فَجَمَعُهُ إِذَا عَلَى أَجْمَعُونَ شَاذٌ، إِذْ لَا يَجْمَعُ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ إِلَّا الْعِلْمُ أَوْ الْوَصْفُ - كَمَا يَجِئُ فِي بَابِ الْجَمْعِ.

وَأَمَّا السَّبَبُ الْآخَرُ فِيهِ<sup>(٢)</sup> وَفِي جَمْعِ فَعْنِ الْخَلِيلِ أَنَّهُ تَعْرِيفٌ إِضَافِيٌّ. وَكَذَا فِي أَجْمَعَ<sup>(٣)</sup> لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي: جَاءَنِي الْقَوْمُ أَجْمَعُونَ: أَجْمَعُهُمْ أَيْ جَمِيعَهُمْ، وَقَرَأْتَ الْكِتَابَ أَجْمَعَ أَيْ جَمِيعَهُ.

قِيلَ هُوَ ضَعِيفٌ، لِأَنَّ تَعْرِيفَ الْإِضَافَةِ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ فِي مَنَعَ الصَّرْفِ.

وَلَهُ أَنْ يَقُولَ: إِنَّمَا لَمْ يُعْتَبَرِ ذَلِكَ مَعَ وَجُودِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، لِأَنَّ حُكْمَ مَنَعَ الصَّرْفِ لَا يَتَبَيَّنُ فِيهِ - كَمَا يَجِئُ - وَأَمَّا مَعَ حَذْفِهِ فَمَا الْمَانِعُ مِنْ اعْتِبَارِهِ؟

(١) هُوَ الشَّاهِدُ الرَّابِعُ وَالْعِشْرُونَ فِي الْخِزَانَةِ، وَأَوَّلُهُ:

\* فَمَا وَجَدْتُ بَنَاتَ بَنَى نَزَارَ \*

الْبَغْدَادِي: عَلَى أَنَّ جَمْعَ أَسْوَدَ وَأَحْمَرَ جَمْعُ تَصْحِيحٍ - شَاذٌ.  
الْحَلَالِلُ: جَمْعُ حَلِيلٍ وَهُوَ الزَّوْجُ، وَالْحَلِيلَةُ: الزَّوْجَةُ. وَالشَّاهِدُ مِنْ قَصِيدَةِ الْحَكِيمِ الْأَعْمُورِ بْنِ عِيَّاشِ الْكَلْبِيِّ.

مِنْ شَوَاهِدِ: ابْنِ بَعِيثَ ٦٠ / ٥، وَشَرْحِ شَوَاهِدِ الشَّافِيَّةِ / ١٤٣ وَالْهَمْعِ وَالْدُّورِ رَقْمَ ٧٣، وَالْأَشْمُونِي ٨١ / ١.

(٢) فِيهِ: أَيْ فِي جَمْعٍ.

(٣) «فِي أَجْمَعَ» سَقَطَ مِنْ «كَ».

وقال بعضهم: فيه التعريف الوضعي كالأعلام، أى وُضِع تأكيداً للمعارف<sup>(١)</sup> بلا علامة التعريف والمؤكد لا يكون إلا معرفة إلا ما جاوز الكوفيون من نحو قوله:

\* قد صرّت البكرة يوماً أجمعاً \*<sup>(٢)</sup>

= ٢٦

مما كان المؤكد فيه محدوداً، ففيهما على هذا القول شبه العلمية، ويرد عليه صباحاً ومساءً وبكراً وضحىً وعمّة وضخوة<sup>(٣)</sup> إذا كانت / معيّات فإنهن<sup>(٤)</sup> إذا ٤٤ معارف بلا علامة مخصصة بعد العموم كالأعلام الغالبة نحو: النجم والصّق<sup>(٥)</sup> ففيهما<sup>(٦)</sup> العدل عن اللام مع شبه العلمية مع أن جميعها منصرفة. وأيضاً شبه العَلَم لم يثبت جمعه بالواو والنون، بل المجموع هذا الجمع، إما العَلَم وإما الوصف.

(١) الشريف: «ربما يدعى كون ألفاظ التوكيد أعلاماً جنسية لمعانيها ففيها علمية. بخلاف نحو: صباح إذ فيه شبه العلمية.

(٢) هو الشاهد الخامس والعشرون في الخزانة، وصدره عند العيني:

\* إنا إذا خطّافنا تَفَعُّعاً \*

استشهد به البغدادي في الخزانة على أن الكوفيين جَوَّزوا تأكيد النكرة المحدودة.

والبكرة بفتح الباء وسكون الكاف، إن كانت البكرة التى يستقى عليها الماء من البئر فصرت بمعنى صوتت، وإن كانت الفتية من الإبل مؤنث البكر وهو الفتى منها فصرت بالبناء للمفعول أى شد عليها الصرار وهو خيط يشد فوق الخلف لتلا يرضعها ولدها.

والخطاف بضم الخاء: حديدة معوجة تكون فى جانب البكرة فيها المحور.

والقعقة: تحريك الشيء اليابس الصلب.

قائله مجهول

من شواهد المقرب ١/ ٢٤٠، وابن يعيش ٣/ ٨، ٤٥، والعيني ٤/ ٩٥، والأشموني ٣/ ٧٨. والهمع والدرر رقم ١٥٥٩ وقد ورد الشاهد فى الدرر على النحو التالى:

قد صرّت البكرة يوماً أجمعاً حتى الضياء بالدجى تقنعا

(٣) الشريف: «قد صرح فيما بعد بأن صباحاً ومساءً وضحىً إذا أريد بها معيّات كانت معرفة منصرفة. قال: وأما «سحر» إذا أريد به سحر بعينه فأمره مشكل سواء قلنا: إنه مبنى على الفتح أو معرب غير منصرف لمخالفته لأخواته المذكورة».

(٤) فى «ط» فقط: «فإنها».

(٥) الصّق بكسر العين: صفة يقع على كل من أصابه الصّق، ولكنه غلب عليه حتى صار بمنزلة زيد وعمرو علما كالنجم والنسب إليه صّعقي على القياس، وصعقى على غير القياس..

(٦) فى «ط» و«ع» «ففيه».

وقال المصنّف فيه وفي «أجمع» مع العدل الوصف الأصلي، وإن صاراً بالغلبة في باب التأكيد، فهما عنده كأسود وأرقم<sup>(١)</sup> ونحوهما.

وهذا قريب، لكن بقي الكلام في أن «أجمع» في الأصل من أي الصفات هو؟ أمن باب أحمر حمراء أم من باب الأفضل والفضلي؟

لا يجوز أن يكون من باب أحمر لجمعه على «أجمعون»، وجمعه بالنظر إلى أصله: فُعل، وبالنظر إلى نقله إلى الأسماء بالغلبة<sup>(٢)</sup>: أفاعل كاسأود وأداهم<sup>(٣)</sup>، قال:

٢٧ = أتاني وعيدُ الحوص من آل جعفرٍ      فيا عبدَ عمرو لو نهيتَ الأحوصا<sup>(٤)</sup>  
ف«أفعلون» لا يجوز فيه لا قبل الغلبة ولا بعدها. وأيضاً أفعال فعلاء لا يجيء في الأغلب إلا في الألوان والخلق<sup>(٥)</sup>.

والأولى أن يقال: إنه في الأصل أفعال التفضيل بشهادة: أجمعون وجمع، فكأن معنى قولنا: قرأت الكتاب أجمع في الأصل: أنه أتمّ جمعاً في قراءتي من كلّ شيء فهو تفضيل لقولهم: جميع، نحو: أحمد وأشهر في المحمود والمشهور، ثم جعل بمعنى جميعه، وأنمحي عنه معنى التفضيل، فعدل في اللفظ عن لوازم أفعال

(١) الأرقم: الحية التي فيها سواد وبياض.

(٢) = في ط: «بالغبة» باسقاط اللام، تحريف.

(٣) = الأدهم: الدهمة: السواد، يقال: فرس أدهم وناقة دهماء. ويقال للقيد: الأدهم.

(٤) = من قصيدة لأعشي قيس، وهو الشاهد السادس والعشرون في الخزانة.

البغدادى: على أن الأحوص بالنظر إلى الوصفية جمع على الحوص. وبالنظر إلى نقله إلى الاسم بالغلبة جمع على الأحوص.

الوعيد: التهديد والخوف، والحوص والأحوص: أولاد الأحوص بن جعفر. والحوص: ضيق في مؤخر العين.

من شواهد: ابن يعيش ٦٢/٥، ٦٣. وانظر ديوان الأعشي / ١٠٤.

(٥) الخلق بكسر الخاء: جمع خلقة، وفي القاموس: الخلقة: الفطرة كالخلق بفتح الخاء وأفعل فعلاء مثل: أحسن وحسنا وأعور وعوراء.



التفضيل الثلاثة، أعنى اللام، والإضافة، ومن، كما ذكرنا في «آخر» - فأجمع وآخر فيهما العدل والوصف والوزن، وأخر وُجمع فيهما العدل والوصف. ويرد على جعل «أجمع» من باب الأفضل أن مؤنثه جمعاء، وحقه: جُمع كَأُخْرَى.

والجواب عنه: أنه لما انحى عنه معنى التفضيل جاز أن يُغَيَّر بعضُ تصاريفه عما هو قياسه.

ولما بقي فيه معنى الصفة مع أن وزنه أفعال صار كأخمر الذى هو على أفعال، وهو صفة، فجاز جمعاء كحمرء، وإذا جاز لك أن تقول: حَسَناء وخَسَناء وعَلِيَاء مع أن مذكراتها حَسَن، وخَسِن، وعَالٍ لكونها صفات، فكيف إذا انضم إلى الصفة وزن أفعال<sup>(١)</sup>؟

هذا، وكان على المصنّف أن يذكر «سحر» معيّنًا فى العدل المحقّق، إذ هو غير منصرف فى القول المشهور، ويذكر أيضاً أَمَسَ رفعاً على لغة بنى تميم - كما يجىء فى الظروف المبنيّة - لقيام الدليل على عدلّهما، وهو أن كلّ لفظ جنس أطلق، وأريد به فرد من أفراد معيّن فلا بدّ فيه من لام العهد، سواء صار بالغلبة علماً نحو: التَّجَمُّ والصَّعَق أو، لا، نحو: قوله تعالى: «فعصى فرعون الرسول»<sup>(٢)</sup> أخذاً من استقراء كلامهم<sup>(٣)</sup>، فثبت عدلُ سَحَرٍ وأَمَسٍ محققاً. وأما علميتُهُما فمقدّرة - كما يجىء فى الظروف المبنيّة.

قوله: «أو تقديرًا»، قد مضى التقدير.

إعلم أن ما هو على وزن فُعَلٍ من الأسماء على ثلاثة أضرب:

إما اسم جنس غير صفة وذلك على ضربين: مفرد كَصَرَد<sup>(٤)</sup> وهُدَى<sup>(٥)</sup>، وجمع كغُرْفٍ وحَجَرٍ، فهذه كلّها منصرفة وإن سُمِّيَ بها إذا كان المسمّى مذكراً.

(١) يعنى أنه إذا انضم إلى الصفة المذكر الذى على وزن أفعال مثل: أحسن وأخشن، وأعلى، فهو من باب أولى.

(٢) المزمّل / ١٦. فى «ك»: «لغتهم» مكان: «كلامهم».

(٤) صَرَد بضم الصاد، وفتح الراء: طائر ضخّم الرأس يصطاد العصافير.

(٥) فى «ع»: «هَدَل» باللام.

وإمّا صفةٌ وذلك على ثلاثة أقسام:

**أحدها:** مبالغة فاعل غير مختصة بالنداء كحُطِمَ<sup>(١)</sup> وخُتِعَ<sup>(٢)</sup> في مبالغة حاطم وخانع فهو كضروب في مبالغة ضارب.

**وثانيها:** مبالغة فاعل مختصة بالنداء نحو: يافُسَقَ وَيالْكَعَ<sup>(٣)</sup> فهو في المذكر كفعّال في المؤنث نحو: يافَساق وَيالْكَاع - كما يجيء في باب النداء - وفُعل وفعّال المختصان بالنداء معدولان عند النحاة بخلاف نحو حُطِمَ وخُتِعَ / قالوا: لم يكونا معدولين، بل كانا كحُطِمَ لم يختصا بالنداء بل ساوقاهما<sup>(٤)</sup> لمبالغته في شيوع الاستعمال، كما ساوق حُطِمَ في الاستعمال حاطماً ولم يختص بباب دون باب.

وأنا لا أرى في نقصان بعض الأسماء<sup>(٥)</sup> المشتركة في معنى عن بعض في التصرف دليلاً على أن الناقص معدولٌ عن الشائع - وسيجيء لهذا مزيد بحث في أسماء الأفعال.

ولما كان من مذهبهم أن جميع أنواع فَعَال مبنية كانت أو ممنوعة من الصّرف معدولة. وكذا فَعَلَ المختص بالنداء فرّعوا عليه أنك إذا سميت بها، ففَعَلَ لا ينصرف اتفاقاً نحو: فُسِقَ علماً للعدُل والعلمية، وكذا فَعَال عند بني تميم نحو: نزال وفجار وفَساق<sup>(٦)</sup> أعلاماً.

وهذا الذي قالوا حقٌّ، لو ثبت لهم أن جميعها معدولٌ، ولم يثبت، ودونه خرط القتاد<sup>(٧)</sup>، كما يجيء في أسماء الأفعال.

(١) الحُطِمَ الراعى الظلوم للماشية، يهشم بعضها ببعض.

(٢) خُتِعَ كصُرِدَ: الضبع، والحاذق في الدلالة.

(٣) في القاموس: لكع عليه الوسخ لكعاً: أى لصق به، ورجل لُكِعَ: أى لثم وامرأة لكاع، وهو من باب فرح، ويقال في النداء: يالكع، وللاتنين: ياذوي لُكِعَ، ولا يصرف في المعرفة لأنه معدول من الكع. ويقال للفرس الذكر: لُكِعَ، وللأنثى لكعة. وهذا ينصرف في المعرفة لأنه ليس كذلك المعدول الذي يقال للمؤنث منه: لكاع، وإنما هو كصُرِدَ ومصدر لُكِعَ: لكعاً، ولكاعة.

(٤) في «ط» و«ك»: ساوقا ماهما تحريف.

(٥) في «ط» و«ك»: الأشياء مكان: «الأسماء».

(٦) في «ط»: «الفتاد» بالفاء تحريف، والقتاد: شجر له شوك.

وثالث الأقسام جمعُ فُعلَى أَفْعَلَ التَّفْضِيل، ولا عَدَلَ فِيهَا إِلَّا فِي أُخَرٍ وَجُمَعَ وأتباعه - كما ذكرناهما.

وإِذَا عَلِمَ وَهُوَ - إِنْ جَمَعَ شَرَطَيْنِ: ثَبُوتُ فَاعِلٍ، وَعَدَمُ فَعَلٍ قَبْلَ الْعِلْمِيَّةِ فَهُوَ غَيْرُ مَنْصَرَفٍ كَقُتِّمٍ (١) وَجُحَى (٢) لِأَنَّهُ ثَبِتَ قَائِمٌ وَجَاحٌ (٣)، وَعُدِمَ قُتِّمٌ وَجُحَى قَبْلَ الْعِلْمِيَّةِ فَحَكَمْنَا بِكَوْنِهِ مَعْدُولًا عَنْ فَاعِلٍ جَنْسًا (٤)، وَقَطَعْنَا بِعَدَمِ نَقْلِهِ عَنْ فَعَلٍ (٥) الْجَنْسِيِّ، فَقُلْنَا هُوَ عَلَمٌ مُرْتَجِلٌ إِلَى غَيْرِ مَنْقُولٍ عَنْ شَيْءٍ، وَهُوَ مَعْدُولٌ. وَإِنَّمَا حَمَلْنَاهُ عَلَى كَوْنِهِ مَعْدُولًا. وَلَمْ يَجْزُ (٦) أَنْ يَكُونَ مُرْتَجِلًا غَيْرَ مَعْدُولٍ كَعِمْرَانَ وَسُعَادَ لِكَثْرَةِ كَوْنِ فَعَلٍ الْجَامِعِ لِلشَّرْطَيْنِ غَيْرِ مَنْصَرَفٍ، وَاضْطِرَارُنَا حَيْثُ نَزَلْنَا إِلَى تَقْدِيرِ الْعَدَلِ فِيهِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ لثَلَاثِ تَنْخَرُمُ الْقَاعِدَةُ الْمَهْدَّةُ، فَكُلَّ فَعَلٍ عَلَمٌ جَامِعٌ لِلشَّرْطَيْنِ يُجْهَلُ كَوْنُهُ (٧) فِي كَلَامِهِمْ مَنْصَرَفًا أَوْ غَيْرِ مَنْصَرَفٍ فَعَلِينَا أَنْ نَقْدِرَ الْعَدَلَ فِيهِ، وَنَمْنَعَهُ الصَّرْفَ إِحْقَاقًا لِلْمَشْكُوكِ فِيهِ بِالْأَغْلَبِ.

أَمَّا أَدَدٌ (٨) فَإِنَّهُ وَإِنْ جَمَعَ الشَّرْطَيْنِ لَكِنَّهُ سُمِعَ فِي كَلَامِهِمْ مَنْصَرَفًا فَلَا نَقْدِرُ الْعَدَلَ فِيهِ.

وَإِنْ اخْتَلَّ أَحَدُ الشَّرْطَيْنِ، وَذَلِكَ بِأَنْ لَا يَجِيءَ لَهُ فَاعِلٌ قَبْلَ الْعِلْمِيَّةِ، وَلَا فَعَلٌ فَهُوَ مَنْصَرَفٌ، لَوْ جَاءَ مِثْلُ ذَلِكَ فِي كَلَامِهِمْ، وَلَا أَعْرِفُ لَهُ مِثَالًا، وَكَذَا إِنْ جَاءَ لَهُ

(١) قُتِّمٌ: قُتِّمَ لَهُ مِنَ الْمَالِ: أَعْطَاهُ، وَهُوَ مِنْ بَابِ فَرَحٍ، وَكُرُمٌ قُتْمَةٌ بِالضَّمِّ، وَقُتْمًا مَحْرُكَةٌ. وَقُتِّمٌ: اسْمُ رَجُلٍ مَعْدُولٍ عَنْ قَائِمٍ، وَهُوَ الْمَعْطَى. وَقُتِّمٌ كَزُفَرٍ: ابْنُ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمَطْلُبِ: صَحَابِيٌّ.

(٢) جُحَى: جَحَاهُ كَدَعَاهُ جَحْوًا: اسْتَأْصَلَهُ كاجْتَاخَهُ. وَجُحَى كَهْدَى: لَقَبُ أَبِي الْغَضَنِينِ دُجَيْنِ بْنِ ثَابِتٍ.

(٣) فِي «ع» «حَاجٌ» تَحْرِيفٌ.

(٤) الشَّرِيفُ: «هَذَا مُخَالَفٌ لِمَا قَدْ قِيلَ مِنْ أَنَّ عَمْرًا مَنْقُولٌ عَنْ عَامِرٍ عَلَمًا».

(٥) الشَّرِيفُ: أَيْ اسْمُ الْجَنْسِ الصِّفَةِ.

(٦) «ط» لَمْ يَجُوزْ بِالْوَاوِ تَحْرِيفٌ.

(٧) فِي «ط» «بِكَوْنِهِ» بزيادة الباء.

(٨) الشَّرِيفُ: «أَدَّتِ النَّاقَةُ تَوَدُّ أَدًا: أَيْ رَجَعَتْ الْحَنِينَ فِي أَجْوَانِهَا. وَالْأَدُّ: الدَّاهِيَةُ بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ. وَالْأَدُّ اسْمُ فَاعِلٍ، وَأَدَدٌ: أَبُو فَيْبِلَةَ، يَصْرِفُهُ الْعَرَبُ وَلَمْ يَجْعَلُوهُ كَعَمْرٍ».

فاعلٌ قبل العملية مع ثبوت فعل أيضاً قبلها فهو منصرف كحُطِمَ وُخِتَ عَلِمِينَ لجواز نقله عن فعل جنساً، وأن لا يكون معدولاً عن فاعل، ولا سيما أن النقل في الإعلام أكثر، وأغلب من العدل.

أما عمر. وزُفِرَ عَلِمِينَ فكان الواجب على هذا الأصل صَرَفَهُمَا، لأنه كما جاء لهما فاعلٌ قبل العلمية جاء فعل أيضاً نحو: عُمَرُ جَمَعَ عُمَرَةَ. والزُفِرَ: السيد، قال الأعشى:

\* يَا بِي الظَّلَامَةَ مِنْهُ النُّوفَلُ الزُّفَرُ\* (١)

= ٢٨

لكنهما لما سُمِعَا غيرَ منصرفين حَكَمْنَا بأنهما حالَ العلمية غيرُ منقولين عن فعل الجنسَى، بل هما معدولان عن فاعل.

وإن اختلف الشَّرَطَانِ كلاهما فلا كلام في كونه منصرفاً أيضاً لو اتفق مجيئه. فإن قيل: هَلَا حُكِمَ في المرتَجَلَةِ التي هي نحو: مَوْهَبٌ، وَمَكُوزَةٌ، وَمَحَبَّبٌ (٢) وحيوة: أنها معدولةٌ عن موهب، ومكازةٌ ومحَبٌّ، وحية.

قلت: لأنها، وإن كانت خارجةً عن القياس إلا أن هذه التغيرات رجوعٌ إلى الأصل من وجه، فكأنها ليست بمعدولة، إذ العدلُ خروجٌ عن الأصل، وهذا رجوعٌ إليه.

أما في مَحَبَّبٍ ومَكُوزَةٍ فظاهر، وأما مَوْهَبٌ فإنه، وإن كان قياسُ معتلِّ الفاء بالواو أن يُصاغَ منه مَفْعَلٌ بكسر العين، لكن الأصل في يَفْعَلٍ مفتوح العين أن

(١) هو الشاهد السابع والعشرون في الخزنة.

وصدر الشاهد:

\* أَخُو رَغَائِبٍ يُعْطِيهَا وَيُسْأَلُهَا \*

البغدادى: على أن الزُفِرَ بمعنى السيد. والأخ هنا بمعنى الملابس والملازم للشيء. والرغائب: جمع رغبة وهي العطايا الكثيرة، ويسألها بالبناء للمجهول من السؤال. والظلامة ومثله الظليمة، والمظلمة بكسر اللام وضمها: هو ما تطلبه عند الظالم. والنوفل: البحر، والكثير العطاء. والزُفِرَ: السيد: لأنه يزدفِرُ أى يتحمل بالأموال في الحملات من دين ودية مطيقاً لها.

والبيت منسوب لأعشى باهلة.

(٢) في ط فقط: «ومحب» بالإدغام، تحريف.

يُبنى منه مفعَلٌ <sup>(١)</sup> بالفتح، فالعُدول إلى الكسر في نحو مَوْضِعٍ ومَوْجِلٍ مخالفةٌ للأصل.

وإنما خُولِفَ حملاً على الأكثر، وذلك لأن المعتل <sup>(٢)</sup> الفاء الواوى أكثر من باب يفعل بكسر العين، والموضع مبني على المضارع.

٤٦

وقد/ حكى الكوفيون "موضع" <sup>(٣)</sup> بفتح الضاد على الأصل.

وأما مَوْرَقٌ <sup>(٤)</sup> في اسم رجلٍ فإنما صُرف، إمّا بناءً على أنه فَوْعَلٌ <sup>(٥)</sup>، أو على أنه مَفْعَلٌ، لكن كونه على فوعل أكثر من مَفْعَلٌ <sup>(٦)</sup> - كما يجيء في التصريف <sup>(٧)</sup> - أو همهم أنه غير معدول عن مَفْعَلٍ بالكسر. وكذلك مَوَكَّلٌ علماً، وأما:

٢٩ =

\* شَمْسٌ بن مالك <sup>(٨)</sup>

بضم الشين، فلما لم يلزم لم يعتبر في الوزن، ولو سلمنا لزومه قلنا: إنه

- (١) الشريف: أى معتل الفاء الواوى من باب يفعل بالكسر أكثر من باب يفعل بالفتح.
- (٢) في «ط» لأن «المثل» مكان «لأن المعتل» تحريف ظاهر.
- (٣) سقطت كلمة: «موضع» من «ع».
- (٤) الشريف: «قال الجوهري: مَوْرَقٌ شاذ كمَوْحَد».
- (٥) في هامش نسخة «ط» أى لا يكون اسم موضع.
- (٦) اختلفت النسخ في هذا التعبير، ففي «ع» بعد قوله: «فوعِل» وردت العبارة كمايلي: «أو على أنه مفعِل، لكن غلبة هذا الوزن أو همهم كونه أكثر من مفعِل كما يجيء في التصريف. وفي ظ: «لكن كونه من مفعِل كما يجيء في التصريف ان شاء الله أو همهم... إلخ. وفي هامش نسخة «ع» بعد قوله: أو على أنه مفعِل» جاءت العبارة على النحو التالي: «كونه على فوعل أكثر من مفعِل كما يجيء في التصريف أو همهم».
- وفي ط: «أو على أنه مفعِل، لكن كونه أكثر من مفعِل كما يجيء في التصريف أو همهم... إلخ».
- (٧) الشريف: «أى مَفْعَلٌ بالفتح أكثر من الكلام من مَفْعَلٍ بالكسر».
- (٨) قطعة من بيت وهو الشاهد الثامن والعشرون في الخزانة، والبيت بتمامه هو:  
إني لمُهْدٍ من ثنائي وقاصدٌ به لابن عم الصدق شمس بن مالك  
البغدادى: «على أنه مصروف مع أنه معدول عن شمس بالفتح، وإنما صرف لكونه لم يلزم الضم فإنه سمع فيه الفتح، فلما لم يلزم الضم لم يعتبر عدله، ولولزم الضم لصرف أيضاً، لأنه يكون حينئذ منقولاً من جمع شمس لامعدولاً عن شمس بالفتح».

من شواهد الحماسة ١/ ٩٢. والشاهد لنايط شراً، ديوانه / ١١٥.

منقول عن جمع شمس، وإلا لزم جواز صرفه، وترك صرفه كما فى هند، لأن أمر العدل ظاهر، وليس كالعجمة فى نوح، ولوط حتى يقال: إنه لا يؤثر فى الثلاثى الساكن الأوسط.

وأما حيوة<sup>(١)</sup> فإن الصيغة لم تتغير، والعدل خروج عن الصيغة الأصلية فوزن حية وحيوة جميعاً: فعلة، فلنا<sup>(٢)</sup> أن نرتكب كونها معدولة.

قوله: «وقطام فى تميم» أى فى لغة تميم. أما فى لغة أهل الحجاز ففيها أيضاً عدلٌ مقدّر عند النحاة، لكنها مبنية وكلامه فى المعربات غير المنصرفة.

ونعنى بباب قطام ما هو على وزن فعال من أعلام الأعيان المؤنثة.

وذلك أن فعال على أربعة أقسام - كما يجىء:

اسم فعل كنزال، وبنائوه ظاهر.

وعلم للمصادر على رأى النحاة كفجار للفجرة.

وصفة للمؤنث كفساق بمعنى فاسقة، وهما أيضاً مبنيان باتفاق، قالوا لمشابهة<sup>(٣)</sup> باب نزال عدلاً ووزناً، ولم يكتفوا فى المشابهة بالوزن، لئلا يرد نحو: سحاب، وجهام<sup>(٤)</sup>، وكلام، وكهام<sup>(٥)</sup> فإنها معربة، فقالوا كما أن نزال معدول عن: انزل، ففساق، وفجار فى التقدير معدولتان عن فاسقة والفجرة.

والقسم الرابع: علم الأعيان المؤنثة، فلغة الحجازيين بنائوه كله، قيل لمشابهتها أيضاً لنزال وزناً وعدلاً مقدراً.

(١) الأصل: حية، قلبت الياء التى هى لام الفعل واوًا، فزال الإدغام لكن لم تتغير الصيغة.

(٢) فى «ط» قلنا أن نرتكب الخ بالقاف

(٣) فى «ط» و«ظ»: لمشابهته.

والمراد لمشابهة بابى علم المصادر، وصفة المؤنثات لياب نزال. ولو قال: «لمشابهتهما» لكان أوضح.

(٤) الجهام: السحاب الذى لاماء فيه.

(٥) الكهام: يقال رجل كهام كسحاب: كليل عيمى، بطيء مسن لاغناء عنده.

وبنو تميم افرقوا فرقتين: أكثرهم على أن ذات الرأ من هذا القسم مبنية على الكسر للوزن والعدل المقدر كحضرار، وإنما قدرُوا العدل فيها تحصيلًا للكسر اللازم بسبب البناء، إذ كسرُ الرأ مصححٌ للإمالة المطلوبة المستحسنة.

وغير ذات الرأ كقطام معربةٌ غير منصرفة للتأنيث والعلمية، ولم يحتاجوا في ترك الصّرف ههنا إلى تقدير العدل كما احتج إليه في عُمر، إلا أن بعض النحاة يقدرونه فيه من غير ضرورة، لأنه من باب حضار الذي وجب تقدير العدل فيه لغرض البناء الذي هو سبب الإمالة، فقدروه فيه أيضًا طردًا للباب.

وأقلهم<sup>(١)</sup> على أن جميع هذا القسم غيرُ منصرف من ذوات الرأ كان أو، لا - وسيجىء الكلام على تقدير العدل في مثله في<sup>(٢)</sup> أسماء الأفعال.

### [الوصف]

(ص): الوصف: شرطه أن يكون صفة<sup>(٣)</sup> في الأصل، فلا تضره الغلبة، فلذلك صُرف: مررت بنسوة أربع وامتنع أسود وأرقم للحية، وأدهم للقيد، وضعف منع أفعى للحية، وأجدل للصقر، وأخيل لطائر.

(ش): «الوصف»: تقدير الكلام، شرطه: أن يكون في الأصل صفة<sup>(٤)</sup> فلذلك صُرف: مررت بنسوة أربع، ولا تضره الغلبة، فلذلك امتنع أسود وأرقم. وأنا إلى الآن لم يقم لي دليل قاطع على أن الوصف العارض غير معتد به في منع الصّرف.

أما قولهم: مررت بنسوة أربع مصروفًا فيجوز أن يكن الصّرف لعدم شرط وزن

(١) أي أقل بني تميم.

(٢) سقطت كلمة «في» من ط، وهذا تحريف.

(٣) سقطت كلمة: «صفة» من ط، و«ظ».

(٤) سقطت كلمة: «صفة» من ط، وهذا تحريف.

الفعل على ما يذكّر، وهو عدم قبوله للتاء، فإنه يقبلها لقولهم: أربعة، لا لعدم شرط الوصف<sup>(١)</sup>.

وليس قولهم: إن التاء في أربعة ليست بطارئة على أربع، لأن أربعة للمذكر وأربعاً للمؤنث والمذكر في الرتبة قبل المؤنث بخلاف، «يَعْمَلُ»<sup>(٢)</sup> و«يَعْمَلَةُ» فإن «يَعْمَلَةُ» للمؤنث، فالتاء طارئة بشيء<sup>(٣)</sup>، وإن دققوا فيه النظر، لأنه إذا جاز ٤٧ أن لا يعتدّ / بالوزن الأصليّ في «يَعْمَلُ» لكونه قد يعرض له بعد<sup>(٤)</sup> ما يُخرجه عن الاعتبار، وهو التاء في المؤنث، فكيف يعتدّ بالوزن العارض في أربع مع كونه قبل على حالة خرج بها عن شرط اعتبار الوزن العارض<sup>(٥)</sup> في أربع، وهى اتصاله بالهاء؟ فإذا كان الوزن في الحال حاصلًا فيهما، والمُخرج عن اعتباره في حال أخرى، فسواء كانت تلك الحال قبل أو بعد، بل الأول ينبغي أن يكون أضعف، لأنه عارض غير لازم، إذ قد يجوز في أربع للمؤنث استعمال الأصل، أعني أربعة للمذكر. وفي الثاني أعني يعملًا وزن الفعل أصلٌ لكنّه غير لازم، لأنه يقال للمؤنث: يعمل، فالوزنان متساويان في عدم اللزوم، وأربع يزيد ضعفًا بعروض الوزن على «يعمل».

(١) في الأشباه والنظائر للسيوطي ٦٢/٣: بتحقيقى: «أن الأصل في الأسماء الصرف ولذا لم يمنع السبب الواحد اتفاقًا ما لم يعتضد بآخر يجذبه عن الأصالة إلى الفرعية. ومن فروع ذلك أنه يكفي في عوده إلى الأصل أدنى شبهة، ولذا صرف أربع من قولك: مرتت بنسوة أربع مع أن فيه الوصف والوزن اعتبارًا لأصل وصفه وهو «العدد». وفي الأسموني ٢٣٦/٣: «أربع من أسماء العدد، لكن العرب وصفت به في نحو: مرتت بنسوة أربع» ولذلك يلغى عارض الوصفية، ويصرف نظرًا إلى الأصل.

على أن الرضى ناقش ابن الحاجب في أن الصرف لأربع لفقدان شرط وزن الفعل، وهو أن الوصف يمنع من الصرف إذا كان مؤنثه لا يقبل التاء، ولفظ أربع مؤنثه يقبل التاء فتقول أربعة، ومن هنا صرف أربع لعدم تحقق هذا الشرط، وليس الصرف فيه لفقدان الوصفية. (٢) «يعمل»: الجمل السريع ومؤنثه يَعْمَلَةُ، فإنَّ يعمل يصرف لأن مؤنثه بالتاء وشرط المنع كما قال ابن مالك:

ووصف أصليّ ووزن أفعلاً في الفعل تا أنثى به لن توصلا

(٣) «شيء» خبر ليس أى وليس قولهم: أن التاء .. إلخ بشيء.

(٤) الشريف: «أى بعد كون الوزن الاصلى معتدًا به في «يعمل».

(٥) العارض في أربع «سقط من ط» و«ظ».



قوله: «فلا تضر الغلبة»، معنى الغلبة. أن يكون اللفظ في أصل الوضع عامًا في أشياء، ثم يصير بكثرة الاستعمال في أحدها أشهر به، بحيث لا يحتاج لذلك الشيء إلى قرينة بخلاف سائر ما كان واقعًا عليه كابن عباس، فإنه كان عامًا يقع على كل واحد من بنى العباس، ثم صار أشهر في عبدالله، فلا يحتاج له إلى قرينة بخلاف سائر أخواته، وكذا النجم في الثريا والبيت في الكعبة، فكذا أسود كان عامًا في كل ما فيه سواد فكثر استعماله في الحية السوداء حتى لا يحتاج فيها إلى قرينة من الموصوف أو غيره إذا عنيت به ذلك النوع من الحيات بخلاف سائر السود، فإنه لا بد لكل منها إذا قصدته من قرينة، إما الموصوف نحو: ليل أسود، أو غيره نحو: عندي أسود من الرجال.

وبهذا الشرح يتبين لك: أنه لا تخرج الأوصاف العامة بالغلبة عن معنى الوصفية، ولا سيما إذا لم تصر أعلامًا بالغلبة، فإن اعتبار الوصف مع العلمية فيه نظر - كما يجيء - وكيف يخرج عن الوصف؟

ومعنى الغلبة تخصيص اللفظ ببعض ما وضع له فلا يخرج عن مطلق الوصف، بل إنما يخرج عن الوصف العام، أي لا يطلق على كل ما وضع له بلى<sup>(١)</sup> يخرج الوصف لفظًا عن كونه وصفًا أي لا يتبع الموصوف لفظًا فلا يقال: قيد<sup>(٢)</sup> أدهم، لكن المقصود في باب مالا ينصرف الوصف من حيث المعنى، لا من حيث اللفظ، فبان بهذا ضعف قول المصنف في شرح قوله بعد:

وخالف سيبويه الأخفش، وهو قوله: ومذهب سيبويه أولى لما ثبت متقدمًا من اعتبار الوصفية الأصلية، وإن زال تحققها<sup>(٣)</sup> معنى، بل لا استدلال له في باب أحمر إذا نكر بعد العلمية بآب أسود الغالب، لأن معنى الوصف في أحمر إذا زال بالعلمية تحقيقًا لم يعد بعد التأكيد، لأن معنى: رب أحمر إذا.. رب مسمى

(١) في «ع» «بل» مكان: «بلى».

(٢) في «ط»: «فيد» بالفاء مكان: «قيد» تحريف.

(٣) في «ط» «تحقيقها».

بأحمر، كان فيه الحمرة أو، لا، حتى يجوز في السُّود أن المسمَّى كُلِّ واحد منهم باحمر: رَبَّ أَحمر لقيته، فإذا لم يُعَدَّ تحقيقاً لم يعتبر في منع الصِّرف.

ويجوز مع العلمية أيضاً بقاء معنى<sup>(١)</sup> الوصف - كما يجيء - فيجوز أن يعتبر بعدها، فليس اعتبار الوصف بعد العلمية بلازم، وهو في الوصف الغالب من دون العلمية كأسود لازماً لبقائه بحاله قطعاً.

ويعضد بقاء معنى الوصف في مثله عندهم قول أبي علي في كتاب الشعر: العلمية<sup>(٢)</sup> الأبرق والأبطح، وأن استعمالاً استعمال الأسماء وكسراً تكسيرها لم يُخلع عنهما معنى الوصف بدلالة أنهم لم يصرفوهما ولا نحوهما ٤٨ في النكرة، فعلمت أن معنى الوصف مُقرٌّ / فيهما، وإذا أقر فيهما معنى الوصف علقت الحال والظرف بهما، هذا لفظه.

ونحن نعلم أن معنى أسود: الغالب حية سوداء، ومعنى أرقم: حية فيها سوادٌ وبياضٌ، ومعنى أدهم: قَيْدٌ فيه دُهْمَةٌ<sup>(٣)</sup> أى سواد، أى قَيْدٌ من حديد، لأن الحديد أسود.

فلم يَثْبُت بنحو أسود أن الوصفية الأصلية تعتبر بعد زوالها، فلا حجة إذاً لسيبويه في منع صرف أحمر المنكر بعد العلمية كما أنه لم يَثْبُت بأربع: أن الوصفية العارضة لا تُعتبر.

وقال بعضهم: ربما لم تُعتبر الصفة الغالبة نحو أبطح<sup>(٤)</sup>، ونحوه من الغالبات فتصرف، وذلك لنقصانها عن سائر الصفات لفظاً لعدم جرئها على الموصوف، وإن كان معنى الوصف باقياً فيها.

(١) سقطت كلمة «معنى» من «ع».

(٢) كتاب الشعر: رواه تلميذه ابن جني المتوفى ٣٩٢، وهو تفسيرات لمواضع من الشعر. نشر رودجر، قطعة منه في H.J.Roediger, denominibus Verdorum arabicls Halis 1869. انظر

مقدمة تحقيق «الإيضاح» العسدي لابن علي الفارسي للدكتور حسن شاذلي فرهود.

(٣) الدُهْمَة: السَّوَاد، يقال: فرس أدهم، وبغير أدهم، وناق دهماء. وادهاً الشيء ادهاماً أى: أسود.

(٤) الأبطح: سيل واسع فيه دقاق الحصى، والجمع: الأباطح والبطح بالكسر.

قوله: «ضعف منع أفعى»، معطوف على قوله: «صرف» أى ولكون الوصف الأصلي معتبراً ضعف منع أفعى» لأنه لم يتحقق كونه وصفاً فى أصل (١) الوضع. ولا يثبت أيضاً فى الاستعمال نحو أيم (٢): أفعى، بل توهم أنها موضوعة للصفة لما رأوا (٣) أنها للحية الخبيثة الشديدة من قولهم (٤): فعوة السم أى شدته.

وكذا توهم الصفة (٥) فى الأجدل الذى هو الصقر: أنه موضع فى الأصل للوصف أى طائر ذو جدل (٦) وهو الإحكام، وقد قيل للدرع: جدلاء فكأنها مونث أجدل.

وكذا توهم فى أخيل (٧): أن معناه الأصلي طائر ذو خيلان (٨) ولم يثبت ماتوهموه تحقيقاً.

ولنا أن نقول: صرف هذه الكلمات ونحوها، لأن مستعملها لا يقصد معنى الوصف مطلقاً، لا عارضاً، ولا أصلياً، فأفعى، وإن كانت فى نفسها خبيثة، وأجدل طائراً ذا (٩) قوة، وأخيل طائراً ذا خيلان إلا أنك إذا قلت مثلاً: لقيت أجدلاً فمعناه هذا الجنس من الطير من غير أن تقصد معنى القوة كما تقول: رأيت عقاباً (١٠) لا تقصد فيها معنى الوصف بالشدّة، وإن كانت أقوى من الصقر، وليس صرفها لكونها غير موضوعة للوصف تحقيقاً - كما أشار إليها المصنف. فأما منع صرف مثله فغلطٌ ووهمٌ.

(١) فى «ع» فى الأصل «فكان:» فى أصل الوضع.

(٢) فى القاموس: أيم كـ «كيس»: الحية الأبيض اللطيف أو عام كالإيم بالكسر، وفى هامش القاموس: الصواب: أيم بالفتح مخفف أيم.

(٣) فى «ط» «رؤا» بهمزة على الواو: تحريف.

(٤) فى «ظ»: «فعوة» بالغين، تحريف وفعا الشيء: انتشر كما فى القاموس.

(٥) سقطت كلمة «الصفة» من «ع».

(٦) الأجدل = الصقر، وجمعه: أجادل.

(٧) الأخيل: طائر مشثوم وهو الصرد.

(٨) الحال من معانيه الكبير، وجمعه: خيلان.

(٩) فى «ع» طائر بالرفع فى كليهما، ووجه النصب خبر كان المحذوفة الدالة عليها كان السابقة.

(١٠) العقاب بالضم: طائر جمعه: أعقب، وعقبان وجمع الجمع: عقا بين.

## [شُرُوط التَّأْنِيثِ الْمَانِعِ مِنَ الصَّرْفِ]

(ص): «التَّأْنِيثُ بِالتَّاءِ شَرْطُهُ الْعِلْمِيَّةُ. وَالْمَعْنَى كَذَلِكَ. وَشَرْطُ تَحْتَمُّ تَأْثِيرِهِ زِيَادَةُ عَلَى الثَّلَاثَةِ، أَوْ تَحَرُّكُ الْوَسْطِ<sup>(١)</sup> أَوْ الْعُجْمَةُ، فَهَذَا يَجُوزُ صَرْفُهُ، وَزَيْنَبُ، وَسَقَرُ وَمَاهُ وَوَجُورٌ مَمْتَنَعٌ، فَإِنْ سُمِّيَ بِهِ مَذْكَرٌ فَشَرْطُهُ الزِّيَادَةُ عَلَى الثَّلَاثَةِ<sup>(٢)</sup>. فـ «قَدَمٌ» مِنْصَرَفٌ، وَعَقْرَبٌ مَمْتَنَعٌ».

(ش): «أَعْلَمُ أَنَّ التَّأْنِيثَ عَلَى ضَرْبَيْنِ: تَأْنِيثٌ بِالْأَلْفِ، وَتَأْنِيثٌ بِالتَّاءِ فَمَا هُوَ بِالْأَلْفِ مَتَحْتَمٌّ التَّأْثِيرُ بِلا شَرْطٍ لِلزُّومِ الْأَلْفِ وَضَعًا - عَلَى مَا مَرَّ - وَلِذَا قَامَ مَقَامُ سَبَبِينَ».

ونريد ببناء التَّأْنِيثِ تَاءً زَائِدَةً فِي آخِرِ الْأِسْمِ مَفْتُوحًا مَا قَبْلَهَا، تَنْقَلِبُ هَاءُ فِي الْوَقْفِ، فَنَحْوُ: أُخْتُ وَبِنْتُ، لَيْسَ مُؤَنَّثًا بِالتَّاءِ، بَلِ التَّاءُ بَدَلٌ مِنَ اللَّامِ، لَكِنَّهُ اخْتَصَّ هَذَا الْإِبْدَالُ بِالْمُؤَنَّثِ دُونَ الْمَذْكَرِ لِمُنَاسِبَةِ التَّاءِ لِلتَّأْنِيثِ، فَعَلَى هَذَا لَوْ سُمِّيَتْ: بِنْتُ<sup>(٣)</sup> وَأُخْتُ وَهَنْتَ<sup>(٤)</sup> مَذْكَرًا لَصَرَفَتْهَا.

والتَّأْنِيثُ بِالتَّاءِ عَلَى ضَرْبَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ التَّاءُ فِيهِ ظَاهِرًا، فَشَرْطُهُ الْعِلْمِيَّةُ سِوَاكَ كَانَ مَذْكَرًا حَقِيقِيًّا كَحَمْزَةٍ، أَوْ مُؤَنَّثًا حَقِيقِيًّا كَعَزَةٍ، أَوْ لَا هَذَا وَلَا ذَاكَ كَغُرَّةٍ<sup>(٥)</sup> فَالْعِلْمِيَّةُ شَرْطُ تَأْثِيرِهِ مُتَحْتَمًّا، فَلَا يُوْثِّرُ مِنْ دُونَ الْعِلْمِيَّةِ بِدَلِيلٍ نَحْوُ: امْرَأَةٌ قَائِمَةٌ، وَفِي «قَائِمَةٍ» الْوَصْفُ الْأَصْلِيُّ وَالتَّأْنِيثُ بِالتَّاءِ، فَالْخَلَلُ لَمْ يَجِءْ إِلَّا مِنَ التَّأْنِيثِ، لِأَنَّ شَرْطَ الْوَصْفِ وَهُوَ كَوْنُهُ وَضْعِيًّا - عَلَى مَا ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ - حَاصِلٌ،

(١) فِي «ط»: الْأَوْسَطُ.

(٢) «عَلَى الثَّلَاثَةِ» سَقَطَ مِنْ «ط».

(٣) فِي «ط»: «بِنْتُ» بِدُونِ الْبَاءِ الْجَارَةِ، تَحْرِيفٌ.

(٤) فِي الْقَامُوسِ: «هَنْ كَأَخٍ مَعْنَاهُ: شَيْءٌ، تَقُولُ: هَذَا هُنَاكَ أَيْ شَيْئَكَ.

وَهِيَ الْمَرْأَةُ: فَرَجَهَا. يَرِيدُ الرِّضَى أَنْ التَّاءُ فِي هَذِهِ الْكَلِمَاتِ الثَّلَاثِ بَدَلٌ مِنَ الْوَاوِ الَّتِي هِيَ لَامُ الْكَلِمَةِ. وَهَنْتَ بَفَتْحِ الْهَاءِ لُغَةً جَمَعَهَا: هَنَاتٌ، وَهَنَاتٌ.

(٥) فِي «ع» كَعَزَةٍ بِالزَّايِ، تَحْرِيفٌ وَالْغُرَّةُ مِنَ الْهَلَالِ: طَلْعَتُهُ، وَمِنَ الشَّهْرِ: لَيْلَةُ اسْتِهْلَالِ الْقَمَرِ، وَمِنَ الْأَسْنَانِ: بَيَاضُهَا، وَمِنَ الْمَتَاعِ: خِيَارُهُ، وَمِنَ الْقَوْمِ: شَرِيفُهُمْ.

وذلك الخلل أن وضع تاء التأنيث في الأصل على العروض، وعدم الثبات، تقول في قائمة قائم، فلم يُعتدّ بالعارض<sup>(١)</sup>.

وإنما قلنا: «في الأصل»، لأن أصل وضعها للفرق بين المذكر والمؤنث، ولا تجيء<sup>(٢)</sup> لهذا المعنى في الصفات والأسماء إلا غير لازمة / للكلمة كضاربة وضروبة وحسنة وامرأة ورجلة. وحمارة.

وأما في غير هذا المعنى فقد تكون لازمة كما في حجارة وغرفة - كما يجيء في باب التأنيث.

ثم إن العلمية حيث كانت الكلمة من الكلمات العربية صيرتها مصنونة عن النقصان فتلزم التاء بسببها، فناء عائشة كراء جعفر صارت لازمة لا تحذف إلا في الترخيم كما يحذف الحرف الأصلي.

وإنما ذلك، لأن التسمية باللفظ وضع له، وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة، فقولك: عائشة في الجنس ليس موضوعاً مع التاء، فإذا سميت به فقد وضعته وضعاً ثانياً مع التاء، فصار التاء كلام الكلمة في هذا الوضع.

وأما إن كانت العلمية في غير الكلم العربية فربما تصرف العرب فيها بالنقص، وتغيير الحركة، وقلب الحرف إن استثقلوها كما في جبرائيل<sup>(٣)</sup> وميكائيل وأرسطاطا ليس، فقالوا جبريل وجبرال وجبرين، وميكال وأرسطو، وأرسطا ليس، ونحو ذلك، وذلك لورودها على غير أوزان كلمهم الخفيفة، وتركيب حروفها المناسبة مع عدم مبالاتهم بما ليس من أوضاعهم، ولذلك قالوا: أعجمي، فالعَبُّ به ما شئت.

(١) في «ع» به «مكان»: «العارض».

(٢) في «ط»: «ولا يجيء» بالياء.

(٣) جبرائيل معناه: عبدالله، وفيه لغات متعددة منها: جبرعيل - جبرعل - جبراعل... إلخ انظر القاموس «جبر».

وأما الزيادة في الأعلام فنقول: إن كان الحرف الزائد لا يُفيد معنى كألف التأنيث في نحو: «بُشْرَى، وذَكَرَى، وتاء التأنيث في نحو: غُرْفَةٌ، وألف الإلحاق في نحو معزَى»<sup>(١)</sup> لم يَجْزُ زيادته، لأنّ مثل ذلك لا يكون إلّا حالَ الوضع، وكلامنا فيما يزداد على العلم بعد وضعه إذا استعمل على وضعه العَلَمِيّ.

وكذا الحكم إن لم تُفد الزيادة إلّا ما أفاد العلم كناء الوحدة ولام التعريف من غير اشتراك العلم.

وإن أفادت الزيادة معنى آخر، فإن لم يقع لفظ العلم بذلك المعنى على ما وضع له أولاً لم يَجْزُ لزوال الوضع العَلَمِيّ، فلا تزيد عليه التاء المفيدة لمعنى التأنيث.

وإن بقي لفظ العلم مع تلك الزيادة واقعاً على ما كان موضوعاً له جازت مطلقاً إن لم يخرج العلم بها عن التعيين كياء النسبة، وياء التصغير، وتنوين التمكن نحو: هاشميّ وطليحة، وإن خرج بها عن التعيين جازت بشرط جبران التعيين بعلامته كما في الزيدان والزيدون - على ما يجيء في باب الأعلام.

فإن قيل: فإذا صار التاء بالعلمية لازماً فهلاً قيل في نحو حمزة: إنه قائم مقام سببين كالألف، فتكون العلمية شرط قيامه مقام سببين ولا تكون سبباً.

قلت: لما ذكرنا من أن وضع التاء في الأصل على العروض فلزومه عارضٌ، فلم يبلغ مبلغ الألف التي وضعها على اللزوم.

وثانيهما: أن يكون التاء مقدراً، وهو الذي سمّاه المصنّف: بالمعنويّ سواء كان حقيقياً كهند وزينب أو غير حقيقى كحلب ومصر.

والألف لا تُقدّر كالتاء إذ الألف للزومها لا تحذف حتى تُقدّر، ولا تؤثر التاء مقدرةً أيضاً إلا مع العلمية.

ولا يصح الاستدلال على كون التأنيث المعنويّ أيضاً مشروطاً بالعلمية<sup>(٢)</sup>

(١) معزَى: المعزى خلاف الضّان من الغنم، ويمدّ.

(٢) في «ع»: «بالعلمية أيضاً» بزيادة: «أيضاً».

بانصراف نحو: حائض، وامرأة جريح، كما فعل المصنف في شرحه<sup>(١)</sup> لأن المراد بالمؤنث المعنوي ما كان التاء فيه مقدراً - كما مر - لا المؤنث الحقيقي، وفي نحو حائض لا تاءً مقدراً، إذ لو كان كذلك لكان غير منصرف مع كونه علماً للمذكر كعقرب، وليس كذلك، لأنك<sup>(٢)</sup> تقول في تصغيره تصغير الترخيم: حَيْضَة، كما تقول في سماء<sup>(٣)</sup> سُمِيَة، وليس كذلك لأنك تقول فيه: حَيْض، ألا ترى إلى نحو: حائض منصرفاً مع التأنيث والوصف، ومثله مع العلمية أيضاً منصرف - كما يجيء.

وإنما شرط فيه العلميّة أيضاً، لأن / المقدّر عندهم أضعف من الظاهر، وشرط ٥٠ الظاهر العلميّة.

والفرق بينهما: أنّ العلميّة تصيّر التاء الظاهرة متحتمة التأثير مطلقاً، وإن كانت الكلمة على ثلاثة ساكنة الأوسط كشاة علماً، لأن العلامة ظاهرة، وأمّا التاء المقدّر فضعيف، فإن سدّ مسده في اللفظ حرف آخر أثر وجوباً، وإلا ففيه الخلاف - كما يجيء - وما يسدّ مسده الحرف الأخير في الزائد على الثلاثة، لأن موضع التاء في كلامهم فوق الثلاثة، ولا تزداد ثلاثة.

وأمّا نحو ثبة<sup>(٤)</sup> وشاة، فمحذوف اللام، ودليل سدّ مسدّ التاء تصغيرهم عقرباً على: عقرب من دون التاء بخلاف «قدر» فإن تصغيره: قُدَيْرَة، فالمؤنث بالتاء المقدرة حقيقياً كان أو، لا، إذا زاد على الثلاثة وسميت به لم ينصرف سواء سميت به مذكراً حقيقياً أو مؤنثاً حقيقياً أو، لا، هذا ولا ذاك، وذلك لأن فيه تاء مقدرة، وحرّفاً ساداً مسدّها فهو بمنزلة حمزة.

(١) المراد: شرح الكافية لابن الحاجب، لأن ابن الحاجب رأى في مقدمة الكافية بعض الصعوبات التي يجب أن تذلل فآلف لها شرحاً. انظر كشف الظنون مجلد ٣ نهر ١٣٧ وما بعده. والمدرسة النحوية في مصر والشام للمحقق / ٦٠، ٦١.

(٢) في «ط» «لكن» مكان: «لأنك».

(٣) في «ع» «أسماء» مكان: «سمية» تحريف.

(٤) الشريف: «الثبة»: الجماعة، وأصلها: ثبي، والجمع: ثبات وثيون وأثابي.

والثبة أيضاً: وسط الحوض الذي يثوب إليه الماء. والهاء هاهنا عوض عن الواو الذاهبة من وسطه، لأن أصله ثوب كما قالوا: إقامة قعوضوا الهاء من الواو الذاهبة من الوسط.

وإن كان ثلاثياً فإما أن يكون متحرك الأوسط أو، لا.

والأول: إن سمّيته مؤنثاً حقيقياً كـ «قَدَم» في اسم امرأة أو غير حقيقياً كـ «سقر» لجهنم فجميع النحويين على منع صَرَفه للتاء المقدرة، ولقيام تحرك الوسط مقام الحرف الرابع القائم مقام التاء.

والدليل على قيام حركة الوسط مقام الحرف الرابع: أنك تقول في حُبْلَى: حُبْلَى وَحُبْلَوَى، ولا تقول في جَمَزَى إِلَّا جَمَزَى<sup>(١)</sup>، كما لا تقول في جمادى إلا جُمَادَى.

خالفهم ابن الأنباري<sup>(٢)</sup> فجعل سقر كهند في جواز الأمرين نظراً إلى ضعف السّاد مسد التاء.

وإن سمّيت به مذكراً حقيقياً أو غير حقيقياً فلا خلاف عندهم في وجوب صَرَفه، لعدم تقدير تاء التأنيث، وذلك كرجل سمّيته بسقر، وكتاب سمّيته بقَدَم. وإنما لم يُقدّر لطرآن<sup>(٣)</sup> التذكير في الوضع الثاني على ما ضَعُف تأنيثه في الوضع الأول، فعلى هذا تقول في تصغير سقر اسم رجل: سُقِير، وأما أُذَيْنَة وَعَيْنَة لِرَجُلَيْنِ فَسُمِّيَ بهما بعد التصغير.

وإن لم يَسُدَّ مسدّ التاء، ولا مسدّ السّاد مسده شيء، وذلك إذا كان ثلاثياً ساكن الأوسط، فلا يخلو، إما أن يكون فيه عَجْمَةٌ أو، لا، فإن لم يكن، فإن سمّيت به مذكراً، سواء كان حقيقياً أو لا كهند إذا جعلته اسم رجل أو أسم سيف مثلاً فلا خلاف في صَرَفه، وإن سمّيت به مؤنثاً حقيقياً أو غيره فالزّجاج<sup>(٤)</sup>

(١) الشريف: «حمار جمزى: أى سريع.

(٢) ابن الأنباري. عبدالرحمن بن محمد بن عبدالله بن أي سعيد الإمام أبو البركات كمال الدين الأنباري المتوفى ليلة الجمعة تاسع شعبان سنة ٥٧٧هـ.

(٣) في «ط» و«ظ» رسمت الكلمة هكذا: «طرءان» وفي النسخ الأخرى «طريان» بالياء. وفي المعاجم اللغوية مصدر طرأ: طرءاً وطروءاً، والرّضي يستعمل هذه الكلمة كثيراً، ولعله قاسها على الجولان والغليان.

(٤) الزّجاج: إبراهيم بن السّريّ بن سهل أبو إسحاق الزّجاج توفى سنة ٣١١هـ.



وسيبيويه والمبرد<sup>(١)</sup> جزموا بامتناعه من الصّرف لكونه مؤنثاً بالوضعين: اللّغوى والعلمى فظهر فيه أمر التأنيث.

وغيرهم خيروا فيه بين الصّرف وتركه لفوات السّادّ مسدّ حرف التأنيث، وما يسدّ مسدّ السّادّ. وكذا الخلاف فيما سكن حشوه للإعلال، لاوضّعاً كدار ونار. وفي الثنائى كـ«يد» اسم امرأة.

وإن كان فيه العجمة كماه<sup>(٢)</sup> وجور<sup>(٣)</sup> فإن سميت به مذكراً حقيقياً أو، لا فالصّرف لا غير إذ هما كنوح ولوط - كما يجىء.

وإن سميت به مؤنثاً حقيقياً أو، لا، فترك الصرف لا غير، لأن العجمة، وإن لم تكن سبباً فى الثلاثى الساكن الأوسط - كما يجىء - لكن مع سقوطها عن السببية لا تقصّر<sup>(٤)</sup> عن تقوية السببين حتى يصبر الاسم بهما متحتم المنع.

فظهر بهذا التفصيل أنّ المؤنث إذا سُمى به مذكراً حقيقياً أو غير حقيقى يُعتبر فى منع صرفه: زيادة على ثلاثة أحرف، ولا يعتبر تحرك الأوسط ولا العجمة. وههنا شروط آخر لمنع صرف المؤنث إذا سُمى به مذكراً تركها المصنّف.

أحدها: أن لا يكون ذاك المؤنث منقولاً عن مذكّر، فإن ربابا اسم امرأة لكن إذا سميت به مذكراً انصرف، لأن الرّباب قبل تسميته المؤنث به / كان مذكراً بمعنى الغيم<sup>(٥)</sup>، وكذا لو سميت بنحو: حائض، وطالق مذكراً انصرف، لأنه فى الأصل لفظٌ مذكّر وُصف به المؤنث، إذ معناه فى الأصل: شخص حائض، لأن الأصل المطرّد فى الصّفات أن يكون المجرد من التّاء منها صيغة المذكر، وذو التّاء موضوعاً للمؤنث، فكلّ نعت لمؤنث بغير التّاء فهو صيغة موضوعة للمذكر استعملت للمؤنث.

(١) المبرد: محمد بن يزيد بن عبدالكبر الأردى البصرى: أبو العباس المبرد توفى سنة ٢٨٥هـ.

(٢) ماه: اسم بلد.

(٣) جور: اسم بلد انظر فيهما الأشمونى وحاشية الصبان ٢٥٣/٣.

(٤) قصر عن الشئ: عجز عنه ولم يبلغه، وباب «دخل».

(٥) فى القاموس. الرّباب: السحاب الأبيض واحدته بهاء: «ربابة».

وثانيها: أن لا يكون تأنيث المؤنث الذي سُمي به المذكر تأنيثاً يحتاج إلى تأويل غير لازم، فإن نساءً ورجالاً، وكل جَمْعٍ مُكسّر خال من علامة التأنيث لو سُميت به<sup>(١)</sup> مذكراً انصرفت، لأن تأنيثها لأجل تأويلها بجماعة، ولا يلزم هذا التأويل، بل لنا أن نؤولها بالجمع فيكون مذكراً، ولم يبق التأنيث الحقيقي الذي كان في المفرد، ولا التذكير الحقيقي في نحو: نساء ورجال، بل تأنيثهما باعتبار التأويل بالجماعة، وهو غير لازم - كما ذكرنا.

وثالثها: أن لا يغلب استعماله في تسمية المذكر به<sup>(٢)</sup> وذلك لأن الأسماء المؤنثة السماعية كذراع وعناق<sup>(٣)</sup>، وشمال<sup>(٤)</sup> وجنوب على أربعة أضرب: قسمة عقلية: إما أن يتساوى استعمالها مذكراً ومؤنثاً، فإذا سُمي بها مذكراً جاز فيها الصِّرف وتركه.

أو يغلب<sup>(٥)</sup> استعمالها مذكراً فلا يجوز بعد تسمية المذكر بها إلا الصِّرف. أو يغلب استعمالها مؤنثاً<sup>(٦)</sup> فالوجه ترك الصِّرف إذا سُمي بها مذكراً وجاز الصِّرف أيضاً.

أو لا تُستعمل إلا المؤنثة فليس فيها بعد تسمية المذكر بها إلا منع الصِّرف. أما إن عكست الأمر، أعني سُميت المؤنث باسم المذكر حَقِيقَتَيْنِ<sup>(٧)</sup> كانا أو، لا،

(١) في «ط» «بها» مكان: «به».

(٢) في «ع» وردت العبارة على النحو التالي: «أن لا يغلب استعماله في المذكر قبل تسمية المذكر به».

(٣) العناق: الأنثى من أولاد المعز، وتجمع على أعنق، وعُنوق وفي المثل: العُنوق مثل النوق يضرب في الضيق بعد السعة. وفي «ع» «عائق».

(٤) الشمال بكسر الشين: خلاف اليمين، وبفتحها: الريح التي تهب من ناحية القطب، وفيها لغات: شمل، وشمال وشَمَال، والجمع: شمالات وشمائل.

(٥) سقط من «ع» الضرب الثاني وهو: «أويغلب استعمالها مذكراً إلى قوله: «إلا الصِّرف».

(٦) وذلك كذراع، وفرس.

(٧) في «ط» «حققن» بقاءين، تحريف، وفي «ع» حَقِيقَتَيْنِ.

فإن كان الاسم ثلاثياً متحرك الأوسط كجَبَل وحَسَن، أو زائداً على الثلاثة كجَعْفَر فلا كلام في منع صَرَفهما لظهور أمر التأنيث بالطرآن<sup>(١)</sup> مع ساد مسد التاء أو ساد مسد السّاد.

وإن كان ثلاثياً ساكن الأوسط كزَيْد ويحْر يسمّى بمثلهما امرأة، فالخليل وسيبويه وأبو عمرو<sup>(٢)</sup> يمنعونه الصّرف متحتّمًا كماه وجور لظهور أمر التأنيث بالطرآن.

وأبوزيد<sup>(٣)</sup> وعيسى<sup>(٤)</sup> والجَرْمِيّ يجعلونه مثل هند في جواز الأمرين، ويرجعون صَرفه على صَرف هند نظراً إلى أصله.

قوله: «وشرط تحتّم تأثيره» أى تأثير المعنوى، والمراد به: تأنيث ما التاء فيه مقدرة سواء كان حقيقياً كزَيْنَب أو لا كعَقْرَب.

قوله: «زيادة على الثلاثة أو تحرك الأوسط أو العجمة»، أى إذا سمّى به<sup>(٥)</sup> المؤنث، وذلك لما ذكرنا أن آخر حروف الزائد على الثلاثة يقوم مقام التاء، وتحرك الأوسط يقوم مقام الزائد السّاد مسدّ التاء.

وأما العُجْمة فإنّها وإن لم تَسدّ مسدّ التاء ولا مسدّ الزائد المذكور، وليست

(١) فى «ع» بالطريان بالياء، وقد أشرت إلى هذه الصيغة التى يكثر الرّضى من استعمالها آنفاً. وعلق الشّريف على هذه العبارة بقوله: «فإن الطارىء له جدة وطراوة وظهور، وليس ذلك للأمر الأصلي، بل هو بمنزلة أمر بال».

(٢) أبوعمر بن العلاء: اختلف فى اسمه وكُنيتيه على أحد وعشرين قولاً. ولد بمكة سنة ثمان أو خمس وستين من الهجرة. وتوفى سنة ١٥٤هـ فى طريق الشام. انظر ترجمة فى: غاية النهاية ٢٨٩/١، وطبقات النحويين واللغويين ٣٥/١، ومعجم الأدباء ١٥٦/١١ وقمت بدراسته دراسة وافية فى كتابي: الحلقة المفقودة فى تاريخ النحو العربى.

(٣) أبوزيد: سعيد بن أوس بن ثابت نبه بشير.. من الخزرج أبوزيد الأنصارى. الإمام المشهور. توفى ٢١٥هـ، وقيل غير ذلك.

(٤) عيسى: عيسى بن عمر، كُنيتيه أبو سليمان، ويقال: أبوعمر وقد توفى عيسى فى سنة ١٤٩هـ. وانظر نزّهة الألباء، ١٣ - ١٤ ولة ترجمة وافية فى الحلقة المفقودة فى تاريخ النحو العربى من تأليفى.

(٥) فى «ع» «بها».

أيضاً سبباً في الثلاثي الساكن الأوسط - كما يجيء - لكنها مقويةٌ للتأنيث الضعيف تأثيره، لكون علامته مقدرةً بلا نائب، فالضعف من قبله لا من قبل العلمية، فهو المحتاج إلى التقوية لا العلمية، فلذا قال: «وشرط تحتم تأثيره» أي تأثير التأنيث المعنوي<sup>(١)</sup>.

قوله "فهندُ يجوز صرْفُه" لخلوه من جميع شرائط التحتم الثلاث، وزينب ممتنع للزيادة، وسقر لتحرك الأوسط، وماه، وجور للعجمة.

قوله: «فإن سُمِّيَ به مذكر»، أي بال مؤنث المقدّر تاؤه الذي عبر عنه بالمعنوي.

قوله: «فشرطه الزيادة»، أي الزيادة على الثلاثة ولا يفيد<sup>(٢)</sup> تحرك الأوسط ولا العجمة لضعف أمر التأنيث في الأصل بسبب تقدير علامته، فيزيل التذكير ٥٢ الطاريء في الوضع العلميّ ذلك / الأمر الضعيف<sup>(٣)</sup> إلا إذا سدّ مسدّ علامته حرفٌ، ولا تقاومه الحركة القائمة مقام الساد، ويكون ماه وجور إذا كنوح ولوط، لأن الجميع علمُ المذكر<sup>(٤)</sup> فلا تكون التاء مقدرةً. وسيجيء أن العجمة لا تأثير لها في الثلاثي الساكن الأوسط بالسببية، بل إنما تؤثر بالشرطية بعد ثبوت سببين دونها، فقدّم وجور منصرفان لعدم الحرف الزائد، وعقرب ممتنع، لأن الباء قام مقام تاء التأنيث.

### [أسماء القبائل والبلدان]

وأما أسماء القبائل والبلدان فإن كان فيها مع العلمية سبب ظاهر بشروطه فلا كلام في منع صرفها كباهلة وتغلب ويغداد وخراسان، ونحو ذلك.

وإن لم يكن فالأصل فيها الاستقراء، فإن وجدتهم سلكوا في صرفها أو ترك

(١) في «ط»: «المعنوي به» يزيادة: «به».

(٢) في «ع»: «ولا يقيد» بالقاف تحريف.

(٣) في «ط»: «ضعيف» بدون «ال» تحريف.

(٤) «المذكر» سقط من «ع».

صَرَفَهَا طَرِيقَةً وَاحِدَةً فَلَا تَخَالِفُهُمْ كَصَرَفُهُمْ ثَقِيفًا وَمَعْدًا وَحَنِينًا وَدَابِقًا<sup>(١)</sup>، وَتَرَكَ صَرَفُهُمْ سَدُوسَ، وَخَنْدَفَ، وَهَجَرَ، وَعُمَانَ<sup>(٢)</sup>، فَالْصَّرْفُ فِي الْقَبَائِلِ بِتَأْوِيلِ الْأَبِ إِنْ كَانَ اسْمُهُ كـ «ثَقِيفٍ»، أَوْ الْحَيِّ، وَفِي الْأَمَاكِنِ بِتَأْوِيلِ الْمَكَانِ وَالْمَوْضُوعِ وَنَحْوَهُمَا، وَتَرَكَ الصَّرْفُ فِي الْقَبَائِلِ بِتَأْوِيلِ الْأُمِّ إِنْ كَانَ فِي الْأَصْلِ كَخَنْدَفٍ<sup>(٣)</sup> أَوْ الْقَبِيلَةِ وَفِي الْأَمَاكِنِ بِتَأْوِيلِ الْبَقْعَةِ وَالْبَلَدَةِ وَنَحْوَهُمَا.

وَإِنْ جَوَزُوا صَرَفَهَا، وَتَرَكَ صَرَفَهَا كَمَا فِي ثَمُودَ وَوَاسِطَ وَقَرِيشَ<sup>(٤)</sup> فَجَوَزَهُمَا أَيْضًا عَلَى التَّأْوِيلِ الْمَذْكُورِ.

وَإِنْ جَهِلْتَ كَيْفِيَّةَ اسْتِعْمَالِهِمْ لَهَا فَلِكَ فِيهَا الْوَجْهَانِ.

هَذَا وَرُبَّمَا جَعَلُوا الْأَبَ مُؤَوَّلًا بِالْقَبِيلَةِ، فَمَنْعُوهُ الصَّرْفَ قَالَ:

وَهُمْ قَرِيشُ الْأَكْرَمُونَ إِذَا أَنْتَمُوا طَابُوا فَرُوعًا فِي الْعُلَا وَعُرُوقًا<sup>(٥)</sup> = ٣٠

(١) الشريف: قال الجوهري: حنين: موضع يذكر ويؤنث. فإن قصدت البلد والموضع ذكرته وصرفته كقوله تعالى: «ويوم حنين» [التوبة/ ٢٥].

وإن قصدت البقعة والبلدة أنثته.

ودابق: اسم موضع، والأغلب عليه التذكير والصرف، لأنه في الأصل اسم نهر، وقد يؤنث ولا يصرف.

(٢) الشريف: «سدوس بالفتح: أبو قبيلة، وخندف: اسم امرأة الياس بن مضر، ونسب ولد إلياس إليها. وهجر: اسم بلد مذكر مصروف، وفي المثل: «كمبضع عمر إلى هجر»، والنسبة إليه: هاجري على غير قياس.

وعمن بالمكان: أقام، وعُمان بالتخفيف: بلد وأما الذي بالشام فهو عمان بالفتح والتشديد.

(٣) في «ع» كخندق بالقاف، تحريف.

(٤) قريش: «القرش: الكسب والجمع، وقد قرش يقرشُه: قطعه وجمعه من ههنا وههنا، ومنه قريش لتجمعهم إلى الحرم.

قال الشريف: «قال الفراء: وبه سميت قريش، وهي قبيلة وأبوهم النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر، فكل من كان من ولد النضر فهو قريش دون ولد كنانة ومن فوقه، فإن أردت بقريش الحي صرفته، وإن أردت به القبيلة لم تصرفه.

(٥) هو الشاهد التاسع والعشرون في الخزانة.

البغدادى «على أن: «الأب» ربما جعله مؤوَّلًا بِالْقَبِيلَةِ فَمَنْعَ الصَّرْفِ، كَمَا مَنْعَ قَرِيشَ الصَّرْفَ لِتَأْوِيلِهِ بِالْقَبِيلَةِ. وَالْأَكْرَمُونَ صِفَةٌ لِقَرِيشَ.

قاتله مجهول. وهو من الشواهد التي انفرد بها الرضى.

ويصفونه بينت نحو: تميم بنت مرّ، وقيس بنت عيلان<sup>(١)</sup>.

وكذا قد يؤولون اسم الأم بالحيّ فيصفونه بابن نحو: باهلة بن أعصر<sup>(٢)</sup> وباهلة<sup>(٣)</sup> امرأة.

وقد يؤنث ما أسند إلى اسم الأب مع صرفه بتأويل حذف مضاف مؤنث نحو جاءتني قريش مصروفًا أي أولاد قريش، قال الله تعالى: «كذبت ثمود المرسلين»<sup>(٤)</sup> بصرف ثمود على ما قرئ به<sup>(٥)</sup>.

فيُعتبر المضاف المحذوف كما في قوله تعالى: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾<sup>(٦)</sup>.

ويجوز أن يكون صرف مثله لتأويله بالحيّ، وتأنيث المسند لتأويله بالقبيلة فهو مؤول بالمذكر والمؤنث باعتبار شيئين: الإسناد والصرف ولا منع فيه.

وأما نحو قولهم: قرأت هودًا فإن جعلته اسم النّبي صلّى الله تعالى عليه وسلّم على حذف المضاف، أي سورة هود فالصرف، وإن جعلته اسم السّورة فترك الصرف، لأنه كماه وجور.

وأما أسماء الكلم المبنية في الأصل نحو: إنّ تنصب وترفع، وضرب فعل ماض فالأكثر الحكاية، وإن أعربت فلك الصرف بتأويل اللفظ، وتركه بتأويل الكلمة واللفظة.

(١) العيلان: الذكر من الضباع، وبلا لام: أبوقيس أو الصواب قيس عيلان مضافًا، وليس له سميّ، وهو في الأصل اسم فرسه.

(٢) يعصر كينصر أو أعصر: أبوقيلة منها باهلة.

(٣) باهلة: اسم امرأة من همدان كانت تحت معن بن أعصر بن سعد بن قيس بن عيلان، نسب ولده إليها.

(٤) الشعراء/ ١٤١.

(٥) «به» سقطت من «ط»: القاريء مجهول وانظر مسلسل رقم ٢٥٨٦، ٣٦٠٣، ٦١٩٣ من معجم القراءات.

(٦) الأعراف / ٤.

ويجىء بسط القول فيها، وفى أسماء حروف التَّهْجَى إذا سُمِّيتَ بها السُّورُ  
أو غيرها فى باب الأعلام - إن شاء الله تعالى.

### [شرط المعرفة]

(ص): «المعرفة شرطها: أن تكون علمية».

(ش): وذلك لأن المعارف خمس:

المضمرات، والمبهمات، وهما / مَبْنِيَانِ فلا مدخل لهما فى غير المنصرف إذ هو ٥٣  
مُعْرَبٌ.

أما ذو الَّلَام والمضاف فلا يمكن فيهما منع الصَّرْف عند من قال: «غَيْرُ  
الْمُنْصَرَفِ: ما حُذِفَ منه التَّنْوِينُ والكسر تَبَعاً للتَّنْوِينِ»<sup>(١)</sup>. وإذا لم يدخلهما  
التَّنْوِينُ لم يحذف<sup>(٢)</sup>، فكيف تَبَعَهُ الكسر؟. وكذا عند من قال: هو ما حُذِفَ  
منه<sup>(٣)</sup> الكسر والتَّنْوِينُ معاً.

وأما عند المصنف فيمكن منع صرفهما، لأنه قال: هو ما فيه عِلْتَانِ أو واحدةٌ  
قائمةٌ مقامهما لَكِنَّهُ لا يظهر فيهما عنده حُكْمُ منع الصَّرْف وهو أن لا كسرَ ولا  
تَّنْوِينَ لمُشَابَهَتِهِ الفِعْلَ، فلم يبق من جملة المعارف إلا العِلْمُ.

وإنما اعتبر الخليل فى «أجمع» وأخواته تعريف الإضافة لسُقُوطِ المضاف إليه  
منها، وتعرض المضاف لدخول التَّنْوِينِ، فيظهر أثر منع الصَّرْفِ.

### [شرط العجمة]

(ص): «العجمة شرطها علمية فى العجمية، وتحرك الأوسط، أو زيادة على

(١) فى نسخة «ع» بعد قوله: للتَّنْوِينِ زيادة جاءت على النحو التالى: «للسبيين، وفيهما لم يحذف  
التَّنْوِينُ للسبيين فكيف تبعه الكسر؟».

وفى هامش «ط» أشار إلى هذه الزيادة عندما أورد العبارة وذيلها بقوله: «نسخة» أى نسخة أخرى  
غير النسخة المطبوعة. ولعله يريد نسخة «ع».

(٢) فى «ط» ليحذف باللام.

(٣) سقط: «منه» من «ع».

الثلاثة، ف «نوح» منصرف، وشتر<sup>(١)</sup> وإبراهيم ممتنع.

(ش) قوله: «علمية في العُجْمة»<sup>(٢)</sup> أى كون الاسم علماً في اللّغة العجميّة، أى يكون قبل استعمال العرب له علماً، وليس هذا الشرط بلازم، بل الواجب أن لا يُستعمل في كلام العرب أولاً إلاّ مع العلميّة، سواء كان قبل استعماله فيه أيضاً علماً كإبراهيم وإسماعيل أو، لا، كقالون، فإنه الجيد بلسان الرّوم، سمى نافع<sup>(٣)</sup> به راويه عيسى<sup>(٤)</sup> لجودة قراءته<sup>(٥)</sup>.

وإنما اشترط استعمال العرب له أولاً مع العلميّة، لأن العجمة في الأعجمي تقتضى أن لا يتصرّف فيه تصرّف كلام العرب، ووقوعه في كلامهم يقتضى أن يتصرّف فيه تصرّف كلامهم، فإذا وقع أولاً فيه مع العلميّة وهى مُنافية للّام والإضافة، فامتنع معها جاز أن يمتنع ما يعاقبهما أيضاً، أعنى التّنوين رعايةً لحقّ العُجْمة حين أمكنت، فيتبع الكسر التّنوين على ما هو عادته، وبقي الاسم بعد ذلك قابلاً لسائر تصرّفات كلامهم على ما يقتضيه<sup>(٦)</sup> وقوعه فيه، لما تقرر أن الطّاريء يزِيل حُكْمَ المطروء عليه، فيقبلُ الإعراب، وياء النّسبة، وياء التّصغير، ويخفّف ما يستثقل فيه بحذف بعض الحروف، وقَلب بعضها نحو: جُرْجان وأدريجان في «كُرْكان» و«آذربايجان»، ونحو ذلك.

وأما إذا لم يقع الأعجمي في كلام العرب أولاً مع العلميّة قَبْلَ اللام والإضافة - إذ لا مانع - فيقبل التّنوين أيضاً مع الجرّ مع سائر التصرّفات كاللّجام

(١) «شتر»: في القاموس: شتر: قلعة بأرآن بين بردعة وكنجة.

(٢) في «ط»: «العجميّة».

(٣) نافع: هو نافع بن عبد الرحمن بن أبى نعيم إمام دار الهجرة، يكنى أبارؤيم. أصله من أصبهان، ولد سنة سبعين وتوفى سنة ١٦٩ هـ: انظر. لطائف الإشارات ١/ ٩٤.

(٤) عيسى: هو أبو موسى. قالون بن مينا المدني النحوى.

ولد سنة عشرين ومائة، وتوفى سنة خمسين ومائتين. انظر: لطائف الإشارات ١/ ١٠٠.

(٥) في «ط» قرأته: «تحريف».

(٦) في «ع»: «يقتضى» مكان: «يقتضيه».



والفرند<sup>(١)</sup> والبرق<sup>(٢)</sup> والبذح<sup>(٣)</sup>، فيصير كالكلمة العربية، فإن جعل بعد ذلك علماً كان كأنه جعلت الكلمة العربية علماً، فينظر إن كان فيه مع العلمية سبب آخر غير العجمة منع الصرف كنرجس وبقم<sup>(٤)</sup> ففيهما الوزن وكذا آجر مخففاً، وإن لم يكن صرفت كلجام علماً.

ففى العجمة على ما قال المصنف مجموع الشرطين واجب: العلمية فى العجمة<sup>(٥)</sup> مع أحد الشرطين الباقيين، وهما إما الزيادة أو تحرك الأوسط.

وعند سيويه وأكثر النحاة تحرك الأوسط لا تأثير له فى العجمة فنحو: لَمَك<sup>(٦)</sup> عندهم منصرف متحتماً كنوح ولوط، فهم يعتبرون الشرطين المعينين.. كون الأعجمي علماً فى أول استعمال العرب له، والزيادة على الثلاثة.

وهو أولى، وذلك أن تحرك الأوسط فى المؤنث نحو: «سقر» إنما أثر لقيامه مقام الساد مسدّ علامة التأنيث.

وأما العجمة فلا علامة لها حتى يسد مسدّها شيء، بل الأعجمي بمجرد كونه ثلاثياً سكن وسطه أو تحرك يشابه كلام العرب، ويصير كأنه خارج عن وضع كلام العجم، لأن أكثر كلامهم على الطول، ولا يراعون الأوزان الخفيفة بخلاف كلام العرب/.

٥٤

(١) الفرند: السيف.

(٢) فى اللسان البرق: بتحريك الراء وفتحها: الحَمَلْ معرب برة، وجمعه: أبراق وبرقان بالضم والكسر.

(٣) فى النسخ المخطوطة وط: «البذح» بالذال والحاء، ولم أجد فى المعاجم «بذح» أو «بدح» أو بذخ أنها كلمات أعجمية بل هى كلمات عربية.

وربما تكون الكلمة محرّفة عن: «برخ» والبرخ كما فى اللسان قيل: هى بالعبرانية أو السريانية، ويراد بها السعر الرخيص على أنه فى هامش «ظ» المخطوطة فسر البذح بأنه ولد الشاة، وجمعة بُذحان، ولم أجد هذا المعنى فى اللسان وفى القاموس.

(٤) بقم: قال فى اللسان: شجر يصبغ به: دخيل معرب.

(٥) فى «ط»: وردت العبارة على النحو التالى: «فى العجمة على ما قال المصنف مجموع الشرطين واجب:

وفى «ع» فى العجمة على ما قال المصنف الشرطان معا واجبان».

(٦) لك: فى القاموس: لك محرك وكهاجر أبونوح النبى ﷺ.

والزمخشري<sup>(١)</sup> تجاوز عما ذهب إليه المصنف بأن جعل الأعجمي إذا كان ثلاثياً ساكن الأوسط جائزاً صرفه، وترك صرفه، مع ترجيح الصرف، فقد جاوز تأثير العجمة مع سكون الوسط أيضاً، فكيف لا يؤثر مع تحركه؟ وليس بشيء، لأنه لم يسمع نحو: لوط غير منصرف في شيء من الكلام، والقياس المذكور أيضاً يمنعه.

والذي غره تحتّم منع صرف: ماه وجور، ولولا العجمة لكان مثل هند ودعد يجوز صرفه وترك صرفه، وذهل عن أن تأثير الشيء على ضربين: إما لكونه شرطاً كالزيادة على الثلاثة في التأنيث المعنوي، وإما لكونه سبباً كالعدل في ثلاث، والعجمة في: ماه وجور من القسم الأول، إذ لو كانت سبباً في الثلاثي الساكن الأوسط لسمع نحو: لوط غير منصرف في كلام فيصيح أو غير فصيح.

ويتبين بما تقدم علّة وجوب صرف نحو: لوط، وجواز منع نحو: هند مع أن كلّ واحد منهما ثلاثي ساكن الأوسط، وذلك أن خفة الأول ألحقته بالعربي، وأيضاً فالتأنيث له معنى ثبوتي في الأصل<sup>(٢)</sup>، وله علامة مقدّرة، تظهر في بعض التصرفات، وهو «التصغر، بخلاف العجمة، فإنه لا معنى لها ثبوتي، بل معناها أمر عديمي، وهو أن الكلمة ليست من أوضاع العرب، ولا علامة لها مقدّرة، فالتأنيث أقوى منها.

قوله: «وشر» وهو حصن بـ«أرآن». ويجوز أن يقال: إن امتناعه من الصرف لأجل تأويله بالبقعة أو القلعة إلا أن يقول: إنه لا يستعمل إلا مذكراً، فلا يرجع إليه إلا ضمير المذكر، لكن ذلك مما لم يثبت، فالمثال الصحيح «لَمَك» لأنه اسم أبي نوح النبي عليه السلام.

(١) الزمخشري: محمود بن عمر بن محمد.. أبو القاسم الزمخشري، جار الله، ولد في رجب سنة

٤٦٧هـ، وتوفي يوم عرفة ٥٣٨هـ.

(٢) «في الأصل» سقط من «ع».

## [صيغة منتهى الجموع]

(ص): «الجمع شرطه صيغة منتهى الجموع بغير هاء كمساجد ومصابيح. وأما نحو: فرازنة فمنصرف، وحضاجر علماً للضبع غير منصرف، لأنه منقول عن الجمع. وسراويل إذا لم يُصْرَف، وهو الأكثر فقد قيل: أعجمي حُمِلَ على مُوازَنه، وقيل: عربى جمع سرّوالة تقديرًا. وإذا صرف فلا إشكال. ونحو: جوارٍ رفعاً وجرّاً كقاضٍ».

(ش): قوله: «صيغة منتهى الجموع» أى وزن غاية جموع التكسير، لأنه يُجمع الاسمُ جَمْعَ التَّكْسِيرِ جمعاً بعد جَمْعٍ، فإذا وصل إلى هذا الوزن امتنع جمعه جمع التكسير كجمع: كَلْب: على أَكْلُب، وجمع أَكْلَب: على أَكَالِب، وكجمع نَعَم على أُنَعَام، وجمع أُنَعَام على أُنَاعِم.

وإنما قيّدنا بغاية جُموع التَّكْسِيرِ، لأنه لا يمتنع جمعه جمع السلامة، وإن لم يكن قياساً مطرّداً - على ما يجيء فى التصريف فى باب الجمع - نحو قوله صلى الله عليه سلم: «إنكن صواحبات يوسف» وقوله:

\* جَذَبَ الصَّرَارِيْنَ بِالْكَرُورِ \* (١)

وقوله:

وإذا الرجالُ رأوا يزيدَ رأيتهم خضعَ الرّقابُ نواكسى الأبصار (٢)

(١) البغدادى: «على أن جمع التكسير لا يمتنع جمعه جمع سلامة، فإن الصّرارى جمع: صرّاء، وهو جمع تكسير، وقد جمع على الصراريين جمع سلامة». هذا وتقدم ذكر هذا الشاهد، والحديث عنه فى الشاهد رقم ٢٢. (٢) هو الشاهد الثلاثون فى الخزانة.

البغدادى: «على أن جمع التكسير نحو: نواكسى لا يمتنع جمعه جمع سلامة كـ«نواكسين» كما ذكره أبو علي فى الحجة». هذا، ونواكس مفردة. ناكس، وهو صفة لمذكر عاقل، لا يجمع على فواعل، وجمع فى بيت الشاعر على فواعل جمعاً شاذاً.

والشاهد من قصيدة للفرزدق يمدح بها آل الملهب، وخصّ من بينهم ابنه يزيد. من شواهد: سيبويه ٢/٢٠٧، والمقتضب ١/١٢١، وابن يعيش ٥/٥٦، هذا وقد روى الشاهد بالياء فى نواكس، وبدونها. وانظر ديوانه ١/٣٠٤.

= ٣١

= ٣٢

كما ذكره أبو عليّ في الحجة.

وضابط هذه الصيغة: أن يكون أولها مفتوحاً، وثالثها ألفاً، وبعدها حرفان أدغم أحدهما في الآخر أو، لا، كمساجد ودواب، أو ثلاثة ساكن الوسط كمصاييح.

فلوفات هذه الصيغة لم تؤثر الجمعية كما في حمر وحسان، مع أن في كل واحد منهما الجمعية والصفة.

وإنما شرط في هذه الصيغة أن تكون بغيره احترازاً من نحو: «ملائكة» لأن التاء تقرب اللفظ من وزن المفرد نحو: كراهية وطواعية وعلانية فتكسر من قوة جمعيتها، فلا يقوم مقام السببين، ولا سيما على مذهب من قال: إن قيامه مقامهما لكونه لا نظير له في الأحاد - كما ذكرنا قبل.

ولا يلزم منع ثمان ورباع وخراب<sup>(١)</sup> وإن حصلت فيها صيغة منتهى الجموع، ٥٥ لأن هذه الصيغة شرط السبب / والمؤثر هو المشروط مع الشرط.

قوله: «وحضاجر<sup>(٢)</sup> علماً للضبع غير منصرف»، أي لا ينصرف في حال كونه علماً للضبع، والضبع لا يطلق إلا على الأنثى. والذكر ضبعان.

وذلك لأنه لا يبقى فيه إذا<sup>(٣)</sup> معنى الجمع، إذ يقع على كل واحدة منها، وهي علم للجنس، لا لواحدة معينة، فهي كأسامة للأسد - على ما يجيء في باب الاعلام.

ففيه إذا الشرط وحده وهو الصيغة من دون معنى الجمع، فكان ينبغي أن يكون منصرفاً كثمان ورباع.

والجواب عنه عند المصنف: أن الجمع الأقصى إذا سُمي به لا ينصرف، لأن

(١) في «ط» و«خراب» بالخاء والزاي، وفي القاموس هي جمع حزب وحزباء بكسرهما، وهي الأرض الغليظة وفي «ك» و«خراب» بالخاء والزاي، وفي ظ: و«خراب» بالخاء والراء.

(٢) الحضّر بكسر الحاء، وفتح الضاد: العظيم البطن الواسع وجمعه: حضاجر. والحضاجر: اسم للضبع أو لولدها معرفة لا ينصرف، لأنه اسم لواحد على بنية الجمع. انظر القاموس.

(٣) في «ط»: لا يبقى اذن فيه.

المُعْتَبَرُ فِي الْجَمْعِ عِنْدَهُ أَنْ يَكُونَ فِي الْأَصْلِ - كَمَا ذَكَرْنَا فِي الْوَصْفِ - فَلَا يَضُرُّ زَوَالُ الْجَمْعِ بِالْعِلْمِيَّةِ لِعَرُوضِ الزَّوَالِ، فَلَا أَثَرَ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ لِلْعِلْمِيَّةِ فِي مَنَعَ مَسَاجِدَ عِلْمًا، بَلِ الْمُؤَثِّرُ الْجَمْعِيَّةُ الْأَصْلِيَّةُ الْقَائِمَةُ مَقَامَ سَبَبِينَ.

فَإِنْ قِيلَ: أَلَيْسَ بَيْنَ الْجَمْعِيَّةِ وَالْعِلْمِيَّةِ تَضَادٌ<sup>(١)</sup> كَمَا يَذْكُرُ الْمُصَنِّفُ بَعْدُ مِنْ تَضَادِّ الْوَصْفِ وَالْعِلْمِيَّةِ؟

فَالْجَوَابُ لَيْسَتْا بَمُتَضَادَّتَيْنِ، وَيَصِحَّ اعْتِبَارُ حَقِيقَةِ الْجَمْعِيَّةِ مَعَ الْعِلْمِيَّةِ كَمَا تُسَمَّى جَمَاعَةً مَعِينَةً مِنَ الرِّجَالِ بِكِرَامٍ مِثْلًا، فَيَكُونُ مَعْنَاهُ هَذِهِ الْجَمَاعَةُ الْمُسَمَّاةُ بِهَذَا اللَّفْظِ، فَيَكُونُ مَعْنَى الْجَمْعِيَّةِ بَاقِيًا، وَهَذَا كَمَا سَمِيَ «أَبَانِينَ» جَبْلَانِ، فَرُوعَى مَعَ الْعِلْمِيَّةِ مَعْنَى الثَّنِيَّةِ، فَهَمَا، وَإِنْ جُعِلَا كَشَىءٍ وَاحِدٍ مَسْمًى بِلَفْظِ الْمَثْنَى، لَكِنَّهُ يُفْهَمُ مَعْنَى الثَّنِيَّةِ مِنْ لَفْظِ «أَبَانِينَ»<sup>(٢)</sup>، إِذْ مَعْنَاهُ: هَذَانِ الْجَبْلَانِ الْمَعِينَانِ، فَلَا تَنَافًى بَيْنَ الْعِلْمِيَّةِ وَالْجَمْعِيَّةِ وَالثَّنِيَّةِ.

وَالأَوَّلَى عِنْدِي أَنْ لَا تَنَافًى أَيْضًا بَيْنَ الْوَصْفِ وَالْعِلْمِيَّةِ.

وَأَمَّا قَوْلُ الْمُصَنِّفِ بَعْدُ فِي الشَّرْحِ: إِنْ الْعِلْمِيَّةُ تَفِيدُ الْخُصُوصَ وَالصِّفَةَ تَفِيدُ الْعُمُومَ فَتَنَافِيَا، فَنَقُولُ: الْإِطْلَاقُ لَا يَنَافِي الْخُصُوصَ إِلَّا إِذَا كَانَ الْإِطْلَاقُ قِيدًا كَمَا يَقَالُ: الْوَصْفُ لَا بُدَّ فِيهِ أَنْ لَا يَكُونَ لَا عَامًّا وَلَا خَاصًّا، بَلِ لَا بُدَّ فِيهِ مِنَ الْإِطْلَاقِ، وَلَا نَسَلِّمُ أَنَّ هَذَا الْقَيْدَ<sup>(٣)</sup> شَرْطٌ فِي الصِّفَةِ، لِأَنَّكَ تَقُولُ: هَذَا الْعَالَمُ، وَكُلُّ عَالَمٍ، وَالأَوَّلُ خَاصٌّ، وَالثَّانِي عَامٌّ وَكِلَاهُمَا وَصْفَانِ.

(١) الشَّرِيفُ: «لَمْ يَقْصِدْ بِهَذَا السُّؤَالِ أَنْ اعْتِبَارَ الْجَمْعِيَّةُ الْأَصْلِيَّةُ بَعْدَ زَوَالِهَا يَتَوَقَّفُ عَلَى عَدَمِ التَّنَافِي بَيْنَ الْجَمْعِيَّةِ وَالْعِلْمِيَّةِ، فَلَا يَصِحُّ اعْتِبَارُهَا فِي مَسَاجِدَ بَعْدَ الْعِلْمِيَّةِ فَإِنَّهُ ظَاهِرُ الْفُسَادِ، بَلِ ارْتَادَ فِي هَذَا الْمَقَامِ أَنْ تَحْقُقَ: أَنَّ الْجَمْعِيَّةَ يُمْكِنُ أَنْ تَجَامَعَ الْعِلْمِيَّةُ، وَأَنَّهَا لَا تَعْتَبَرُ فِي مَنَعَ الصَّرْفِ، فَكَيْفَ تَعْتَبَرُ إِذَا زَالَتْ بِالْكَلِّيَّةِ، لِتَحْقُقَ أَنَّ الْعِلْمِيَّةَ مَعْتَبَرَةً فِي مَنَعَ صَرْفِ مَسَاجِدَ دُونَ الْجَمْعِيَّةِ عَلَى خِلَافِ مَا اخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ؟»

(٢) وَرَدَتِ الْعِبَارَةُ فِي «ط» فَقَطْ: «لَكِنَّهُ يُفْهَمُ مِنْ مَعْنَى أَبَانِينَ مَعْنَى الثَّنِيَّةِ»، وَالْعِبَارَةُ مُضْطَرِبَةٌ، صَوَابُهَا مِنْ النُّسخِ الْمَخْطُوطَةِ.

(٣) وَهُوَ «الْإِطْلَاقُ».

وإن أراد المصنف بالإطلاق العموم قلنا: لا نُسلّم أن ما هية الوصف لابدّ فيها  
 ٥٦ من معنى العموم، بل الصفة المرادة في باب منع / الصّرف أن يكون الاسم وُضع  
 دالاً على معنى غير الشمول، وصاحبه صحيح التبعيّة لما تخصّص ذلك الصّاحب  
 - كما يجيء في باب الوصف - فإذا ثبت في اسم إن دلّالته على ما ذكرنا، وصحة  
 تبعيته لذلك المخصّص وضعيتان فلا يضرّه في منع الصرف عرّوض ما يمنع جريّه  
 على ذلك المخصّص وتبعيته له.

ألا ترى أن نحو: أسود وأرقم عرض فيه ما يمنع الجري وهو الغلبة، لكن لما  
 كان المعنى الموضوع له الوصف وهو العرض، وصاحبه باقياً لم يضرّه ذلك  
 العارض.

على أن لى في اعتبار كون دلالة الاسم على المعنى وصاحبه وضعيّة في باب  
 منع الصّرف نظراً كما ذكرنا في «أربع» فنقول: يمكن أن يعتبر في حاتم<sup>(١)</sup> معنى  
 الختم فيكون دالاً على معنى وصاحبه، لكن عرض له المانع من الجري وهو  
 العلميّة، كما عرض في نحو أسود وأرقم الغلبة المانعة<sup>(٢)</sup> من الجري.

فالعلميّة<sup>(٣)</sup> ههنا كالغلبة هناك لا فرق بينهما إلا أن الكلمة بالعلميّة تصوير  
 أخص منها بالغلبة وحدها، لأن العلميّة تخصّصها بذات واحدة، والغلبة بنوع  
 واحد، بل الفرق بين العلميّة والغلبة مطلقاً: أن الغلبة لا تنفك عن مراعاة معنى  
 الوصف كما في أسود وأرقم، والأكثر في العلميّة عدم مراعاته، والدليل على  
 إمكان لمّح الوصف كما في أسود وأرقم، والأكثر في العلميّة عدم مراعاته،  
 والدليل على إمكان لمّح الوصف مع العلميّة قولهم: إنما سُميت هائناً لتهنأ، وقول  
 حسان:

٣٣ = وشقّ له من اسمِهِ لِيُجِلِّه فذُو العرش محمودٌ، وهذا محمّد<sup>(٤)</sup>

(١) في «ع» فقط: «خاتم معنى الختم» بالخاء والتاء فيهما.

(٢) في «ط» «المانعة» بالياء، تحريف.

(٣) في ط: «فالعلميّة» مكان «فالعلميّة» تحريف.

(٤) هو الشاهد الحادي والثلاثون في الخزنة. البغدادى. «على أنه يمكن لمّح الوصف مع العلميّة» أى =

وأيضاً فنحن نعلم أن اللقب كالمظفر وقفّة من الأعلام.  
واللقب<sup>(١)</sup> هو الذى يعتبر فيه المدح أو الذم، فيمكن فيه معنى الوصف  
الأصلي.

ويؤكد هذا قول النحاة: إنّما تدخل اللام على الأعلام التى أصلها المصادر  
والصفات كالفضل والعباس للمح الوصفية الأصلية، فلو لم يجتمع الوصف مع  
العلمية كيف كانت تلمح<sup>(٢)</sup>؟.

[ولو كانت<sup>(٣)</sup> الصفة من حيث هى تقتضى العموم، وتنافى الخصوص لم يجز  
نحو: هذا العالم، فإنه خاص بالضرورة مع اعتبار معنى الوصف فيه].

فإن قلت: فإذا لم يكن بينهما تناف فلم<sup>(٤)</sup> لم يمتنع هانىء ومحمد فى المثل  
والبيت المذكورين<sup>(٥)</sup>، وكذا كل علم ملموح فيه الوصف الأصلي؟

قلت: كذا كان يجب إلا أن المقصود الأهم الأعم فى وضع الأعلام لما كان  
تخصيص المسمى بها سواء لُمح فيها المعنى الأصلي كما فى اللقب، أو لم يلمح  
كتسميتهم الأحمر بالأسود وبالعكس، وكان المعنى الأصلي إنّما يلمح لمحا خفياً  
ويوماً إليه إيماءً مختلساً فى بعض الأعلام لم يعتدّ بذلك الوصف الأصلي لكونه  
كالمنسوخ مع لمحه.

وكذا نقول فى الجمعية فى نحو: مساجد علماً إنّما لم تعتبر، وإن لم تنافها  
العلمية، وأمكن لمحاها فى بعض الأعلام، لأن المقصود الأهم فى وضع العلم غير  
معنى الجمعية.

= يمكن أن يلاحظ بعد العلمية الوصف الذى كان قبلها، وبملاحظته يوضع علماً، فإن محمداً وضع  
علماً لنبيّنا صلى الله عليه وسلم بملاحظة معناه.

من شواهد: التصريح ١/ ١١، وانظر ديوانه/ ٣٠٦.

(١) فى ط: «واللقب» تحريف ظاهر.

(٢) فى «ع»: «و«ط»: «كيف لمح».

(٣) ما بين معقوفين سقط من «ع».

(٤) فى «ع»: «فلم لا يمنع».

(٥) أى من الصّرف، لأن «هانىء»، و«محمد» مصروفان.

فإذا ثبت أن معنى الوصف والجمعية لا يعتبران في الموضع الذى يصح<sup>(١)</sup> لمحمّهما فيه فكيف بالاعتبار في نحو مساجد اسم رجل الذى لم يلمح فيه معنى الجمع، وفي حاتم<sup>(٢)</sup> إذا / لم يلمح فيه معنى الوصف؟.

فالأولى إذا في منع الصّرف مساجد علماً ما قال أبو عليّ: وهو أن فيه العلمية وشبه العجمة حيث لم يكن له في الأحاد نظير كما<sup>(٣)</sup> أن الأعجميّ ليس يشبه العربيّ، فيزيد عنده في الأسباب شبه العجمة.

وعند الجزولى في بيان تامان غير مبنيّ أحدهما على سبب آخر كما قال أبو عليّ: إن فيه شبه العجمة، وذلك أن الجزولى يعدّ عدم النظير في الأحاد سبباً من الأسباب كالعلمية والوصفية وغيرهما، ولم يعدّه شرط السبب كما فعل غيره. وكان سعيد بن مسعدة الأخفش<sup>(٤)</sup> يصرف نحو: مساجد علماً لزوال السبب وهو الجمع، وهو خلاف المستعمل عندهم.

قوله: «وسراويل» الأكثرون على أنه غير منصرف قال:

\* فتى فارسيّ فى سراويل راح \*<sup>(٥)</sup>

= ٣٤

(١) كلمة: «يصح» سقطت من «ع».

(٢) فى «ك» و«ع»: «حاتم» بالحاء، وفى «ط»، و«ظ». خاتم بالتاء والأرجح، فى «ك» و«ع».

(٣) فى «ع» «لما» باللام مكان «كما» بالكاف.

(٤) فى «ط»، و«ع» و«ظ» سعيد بن الأخفش، والتصويب من ك، وقد تقدمت ترجمته.

(٥) هو الشاهد الثانى والثلاثون فى الخزانة، وصدره:

\* أتى دونها ذب الرياد كأنه \*

البغدادى: «على أن «سراويل» غير منصرف عند الأكثرين.

من قصيدة لتمييم بن مقبل يصف الثور الوحشى، وضمير دونها لأنثاء، ودون بمعنى: قدام.

والذب: هو الثور الوحشى، ويقال له: ذب الرياد، لأنه يروى، أى يذهب ويحجى.

شبه الشاعر ما على قوائم الثور الوحشى من الشعر بالسراويل، وهو من لباس الفرس، وشبه قرنه بالرمح، ولهذا قال: راح أى ذو رمح.

من شواهد: الجمهرة ٢٧/١، واللسان: «ذب، رود، وابن يعيش ٦٤/١، وأما لى القالى ١٦٤/٢، ديوانه ٤١.



واختلف في تعليله: فعند سيبويه وتبعه أبو علي أنه اسم أعجمي مفرد عربّ كما عربّ الآجر، ولكنه أشبه من كلامهم ما لا ينصرف قطعاً نحو: قناديل، فحمل على ما يناسبه، فمنع الصّرف، ولم يمنع الآجر مخففاً، لأنّ جمع ما وازنه ليس ممنوعاً من الصّرف، ألا ترى إلى نحو أكلب وأبحر.

فعلى قوله ليس فيه من الأسباب شيء، لأن العجمة شرطها العلميّة وفيه التأنيث المعنوي، وشرطه أيضاً العلميّة. وأما الصّيغة فليست سبباً بل هي شرط لسبب الجمعيّة إلا عند الجزولي.

فسيبويه يمنعه الصّرف لا لسبب بل لموازنة غير المنصرف.

وقال الجزوليّ فيه عدم النّظير والعجمة الجنسية، وعدم النّظير عنده سبب - كما مرّ - لكن الكلام في العجمة الجنسيّة. ويجوز له أن يعتبرها في هذا الوزن خاصّة لا في غيره لا طراد منع صرف جميع ما على هذا الوزن.

وقال المبرد: هو عربيّ جمع: سروالة، والسروالة: قطعة خرقه، قال:

عليه من اللّوم سروالة فليس يرق لمستعطف<sup>(١)</sup>

ويشكل عليه بأنّ إطلاق لفظ الجمع على الواحد لم يجيء في الأجناس فلا يقال لرجل: رجال، بلى<sup>(٢)</sup> جاء ذلك في الأعلام كمداثن في مدينة معينة.

وجوابه: أنّ الجمع فيه مقدّر لا محقق كعدّل عمر، وذلك أنّ لنا قاعدة مهمّدة أن

(١) هو الشاهد الثالث والثلاثون في الخزنة.

والشاهد مجهول، وقيل: إنه مصنوع.

البغدادى على أن السراويل عند المبرد عربيّ وهو جمع سروالة، والسروالة: قطعة خرقه، وكيف تكون سروالة بمعنى قطعة خرقه مع الحكم بأنّها واحدة السراويل؟ هذا لا يكون من شواهد المقتضب: ٣/ ٣٤٦، وابن يعيش ١/ ٦٤، والشافعية / ١٠٠ وهامش العيني على الخزنة ٤/ ٣٥٤، والتصريح ٢: ٢١٢، والهمع والدرر رقم / ٢٣، والأشمونى ٣/ ٢٤٧، واللسان: «سرل».

(٢) في المخطوطات: «بل» مكان: «بلى».

ما على هذا الوزن لا ينصرف إلا للجمعية، ولم تتحقق فيه لكونه لآلة مفردة<sup>(١)</sup> فقد رُناها لثلاث تنخرم القاعدة، وأيضاً إذا اشتمل الشيء على الأقطاع<sup>(٢)</sup> جاز لك أن تطلق اسم تلك الأقطاع على المجتمع منها كبرمة أعشار<sup>(٣)</sup>.  
وليس للخصم أن يقول: إن مثل هذا مختصّ بوزن أفعال لأنه قد جاء نحو قوله:

٣٦ = جاء الشتاء وقميصي أخلاق شراذم يعجب منه التّواق<sup>(٤)</sup>

وشراذم: لفظ جمع بالاتفاق. والتّواق ابنه.

وقد نسب إلى سيبويه أن أفعالاً مفرد.

وقال أبو الحسن<sup>(٥)</sup>: إن من العرب من يصرف سراويل لكونه مفرداً.

ونسب بعضهم إلى سيبويه: أنه يقول بانصرافه أيضاً نظراً إلى قوله: «عرب كما عربّ الآجر» وهو غلط لأن تشبيه سيبويه له بالآجر لأجل التعريب فقط، لا لكونه منصرفاً مثله، ألا ترى قوله بعد: «إلا أنه أشبه من كلامهم ما لا ينصرف».

قوله: «إذا صرف فلا إشكال» لأن السبب أعني الجمعية غير حاصل فلا يفيد الشرط وحده.

(١) المراد: اللباس المعين، وهو السروال.

(٢) الأقطاع: المراد بها الأجزاء، والقطعة من الشيء: الطائفة منه. والجمع: أقطاع، وأقاطيع، وقطعان.

(٣) البرمة بضم الباء: قدر من حجارة جمعها: برم بالضم وك «صرد» وجيل.

وأعشار: أى مكسرة على عشر قطع، أو عزيمة لا يحملها إلا عشرة.

(٤) هو الشاهد الرابع والثلاثون فى الخزنة.

= نسب أبو حنيفة الدينورى فى كتاب النبات هذا البيت إلى بعض الأعراب:

البغدادى: «على أن شراذم لفظه جمع بالاتفاق.

= الأخلاق: يقال: خلق الثوب بالضم خلوة، أى بلى، وثوب أخلاق إذا كانت الخلوة فيه - كله.

= والشراذم: جمع شرذمة، والشرذمة: الطائفة من الناس، والقطعة من الشيء، وثوب شراذم أى قطع.

والتّواق: اسم ابن الشاعر، وأصله مبالغة: تائق من تاق نفسه إلى الشيء بمعنى: اشتاقت.

(٥) أبو الحسن: كنية الأخفش.

هذا ويمكن تقدير الجمع فى «سراويل» مطلقاً صُرِفَ أو لم يُصَرَفَ، وذلك لاختصاص هذا الوزن بالجمع، فمن لم يَصْرِفْهُ فنظر إلى ذلك المقدّر، ومن صرف فلزواله بوقوعه على الواحدة. وكذا يجوز فى نحو حمار حزاب أن يقدر الجمع، وذلك لتجويز بعضهم فيه الصّرف وتركه نحو: رأيت حماراً حَزَابِيَّ وحَزَابِيَّ، فنقول/ : هو جمع حَزَبَاءِ أى الأرض الغليظة والجمع الحَزَابِي كالصَّحَارِي ٥٨ بالتخفيف.

قوله: «ونحو: جوارٍ رفعاً وجراً»<sup>(١)</sup> أى المنقوص من هذا الجمع.

اعلم أن الأكثر على أن «جوار» فى اللفظ كقاضٍ رفعاً وجراً، وقد جاء عن بعض العرب فى الجرّ جوارى، قال الفرزدق:

فلو كان عبدالله مولى هجوته ولكنَّ عبدالله مولى مواليا<sup>(٢)</sup> ٣٧=

وقال آخر:

\* سماءُ الله فوق سبعِ سمائيا\*<sup>(٣)</sup> ٣٨=

(١) «رفعاً وجراً» سقط من ط.

(٢) هو الشاهد الخامس والثلاثون فى الخزّانة.

البغدادى: «على أن بعض العرب يجرّ نحو: جوارٍ بالفتحة فيقول: مررت بجوارى كما قال الفرزدق: مولى مواليا بإضافة موالى إلى مولى.

والمولى: الحليف، وعبدالله هو عبدالله بن أبى إسحاق. له ترجمة وافية، ودراسة فى كتابى: الحلقة المفقودة فى تاريخ النحر العربى» من ص ١٠٧ - ١٣٣.

من شواهد: سيبويه ٥٨/٢ - ٥٩، والمقتضب ١٤٣/١ وابن يعيش ٦٤/١، وطبقات الزبيديّ ٣٢ والهمع والدرر «رقم/ ٣٩، والتصريح ٢/ ٢٢٩، والأشمونى ٢/ ٢٧٣، واللسان: «ولى»، والموشح/ ١٦٥ - ١٦٦.

(٣) هو الشاهد السادس والثلاثون فى الخزّانة، وصدره:

\* له ما رأت عين البصير وفوقه \*

استشهد به على أن بعض العرب جرّ بالفتحة «سمائيا» والوجه الجرّ وقد خرج على أنه جمع سماء على فعائل تشبيهاً بشمال وشمائل، والجمع المعروف إنما هو: سمى على فعول. ونظيره: عناق وعنوق.

والشاهد من قصيدة لأمية بن أبى الصلت مطلعها.

ألا كلُّ شيءٍ هالكٌ غيرَ ربّنا ولله ميراث الذى كان فانيا =

وهي قليلة، واختارها الكسائي وأبو زيد، وعيسى بن عمر.  
ولا خلاف في النصب أنه جوارى، وأنه غير منصرف.

ثم اختلفوا في كون جوار رفعاً وجراً منصرفاً أو غير منصرف: فقال الزجاج: إن تنوينه للصرّف، وذلك أن الإعلال مُقدّم على منع الصّرف، لأن الإعلال سببه قوى وهو الاستثقال الظاهر المحسوس في الكلمة.

وأما منع الصّرف فسببه ضعيف، إذ هو مشابهة غير ظاهرة بين الاسم والفعل على ما تبين قبل، قالوا: فسقط الاسم بعد الإعلال عن وزن<sup>(١)</sup> أقصى الجموع الذي هو الشرط، فصار منصرفاً.

والاعتراض عليه أن الياء الساقطة<sup>(٢)</sup> في حُكم الثابت بدليل كسرة الرّاء في جاءتنى<sup>(٣)</sup> جوار، وكسر الرّاء حكم لفظي كمنع الصّرف، فاعتبار أحدهما دون الآخر تحكّم، وكلّ ما حُذف لإعلال مُوجب فهو بمنزلة الباقي كـ «عم» و«شج»، وإلا كان كالمعدوم كيدودم، ومن ثمّ صرّف جنّدل<sup>(٤)</sup> وكذلك<sup>(٥)</sup> مقصوري<sup>(٦)</sup> جنادل ودلاذل.

وقال المبرد: التّوين عوضٌ من حركة الياء، ومنع الصّرف مقدّم على الإعلال،

= من شواهد: سبويه ٥٩/٢، والمقتضب ١٤٤/١ والخصائص ٢١١/١، ٣٤٨/٢، والمنصف ٦٦٢، ٦٨، واللسان: «سما»، والإشباه والنظائر رقم ٢٣٤، وانظر ديوان أمية بن أبي الصلت/ ٨٨ وهو مطلع القصيدة

(١) وزن: مصدر وازن.

(٢) في «ط» «الساقط».

(٣) في «ع» في «نحو: جوار» مكان: جاءتنى.

(٤) جنّدل بفتح الجيم والنون وكسر الدال، ويقال كذلك بضم الجيم فيما حكاه كراع: هو الموضع الكثير الحجارة.

(٥) في القاموس: الدلاذل، والدلّذل، والدلّذلة بفتح ذالهما الأولى ولامهما، وكعلبط، وعُلبطة، وهدهد وزبرج وزبرجه: أسافل القميص الطويل.

(٦) في المخطوطات: «مقصور» بدون ياء الثينة.

وأصله: جَوَارِيٌّ بالتَّنوين، ثم جَوَارِيٌّ بحذفها: ثم جَوَارِيٌّ بحذف الحركة، ثم جَوَارٍ بتعويض التَّنوين من الحركة، ليخفف الثقل بحذف الياء للساكنين.

وقال سيبويه والخليل: إن التَّنوين عوضٌ من الياء ففسر بعضهم هذا القول بأن منع الصَّرف مقدّم على الإعلال، فأصله: جَوَارِيٌّ بالتَّنوين، ثم جَوَارِيٌّ بحذفها، ثم جَوَارِيٌّ بحذف الحركة للاستثقال، ثم جَوَارٍ بحذف الياء لاستثقال الياء المكسور ما قبلها في غير المنصرف الثقيل بسبب الفرعية:

وإنما أُبدل التَّنوين من الياء ليقطع التَّنوين الحاصل طمع الياء الساقط في الرجوع إذ<sup>(١)</sup> يلزم اجتماع الساكنين لو رجعت.

والاعتراض عليه وعلى مذهب المبرد: أنه لو كان منع الصَّرف مقدّمًا على الإعلال لوجب الفتح في قوله مررت بجواري كما في اللغة القليلة الخبيثة، وذلك لأن منع الصَّرف يقتضى شيئين: حذف التَّنوين، وتبعية الكسر له في السقوط، وصيرورته فتحًا.

وأيضاً يلزم أن يقال: جاءني الجوار، ومررت بالجوار عند سيبويه بحذف الياء، لأن الكلمة لاتخف بالألف واللام، وثقل الفرعية باقٍ معهما.

وفسر السيرا في وهو الحق قول سيبويه بأن أصله: جَوَارِيٌّ بالتَّنوين، والإعلال مقدّم على منع الصَّرف - لما ذكرنا - فحذف الياء لالتقاء الساكنين، ثم وُجد بعد الإعلال صيغة الجمع الأقصى حاصلةً تقديرًا، لأن المحذوف للإعلال كالثابت، بخلاف المحذوف نسيًا - كما ذكرنا - فحذف تنوين الصَّرف، ثم خافوا رجوع الياء لزوال الساكنين في غير المنصرف المُستثقل لفظاً بكونه منقوصاً ومعنىً بالفرعية فعوض التَّنوين من الياء/ بخلاف نحو: أحوى وأشقى فإنه قدّم ٥٩ الإعلال في مثلهما أيضاً، ووجد علة منع الصَّرف بعد الإعلال حاصلة، لأن الف «أحوى» المنون ثابت تقديرًا فهو على وزن أفعل، فحذف تنوين الصَّرف، لكن لم

(١) في «ط»: «أى» مكان: «إذ».

يعوّض التنوين من الألف المحذوفة، ولا من حركة اللام كما فعل في جوار، لأن «أحوى» بالألف أخف منه بالتنوين.

وأما «جوار» فهو بالتنوين أخف منه بالياء، والخفة اللفظية مقصودة في غير المنصرف بقدر ما يكون تنبيهاً بذلك على ثقله المعنوي بكونه متصفاً بالفرعين<sup>(١)</sup>، ألا ترى أنك تقول: خطايا، وبرايا، وأداوى<sup>(٢)</sup> بلا تنوين اتفاقاً لما انقلبت الياء ألفاً في الجمع الأقصى.

وكل غير منصرف منقوص، حكمه حكم جوار - فيما ذكرنا -، ويجيء فيه الخلاف المذكور نحو: قاضٍ اسم امرأة، وأُعِيلَ: تصغير أعلى.

وإذا جعل هذا النوع أعنى جوار وأُعِيلَ علماً فيونس يجعل حاله مخالفاً لحاله في التنكير، وذلك بأنه يقدم منع الصّرف على الإعلال، فتبقى الياء ساكنة في الرفع، ومفتوحة في النصب والجر نحو: جاءتنى جوارى، وقاضى وأُعِيلَى بياء ساكنة، ورأيت جوارى وقاضى وأُعِيلَى ومررت بجوارى وقاضى وأُعِيلَى بياء مفتوحة في الحالين.

وإنما قدم منع الصرف لأن العلميّة سبب قويّ في باب منع الصّرف حتى منع الكوفيّون الصرف لها وحدها في نحو قوله:

\* يفوقان مرداس في مَجْمَع \*<sup>(٣)</sup>

= ٣٩

كما تقدم. وأما عند سيبويه والخليل فحال نحو: جوارٍ وأُعِيلَ علماً كان أو نكرة سواءً.

(١) في «ع»: «الفرعتين».

(٢) أدأوى: مفردهما: أداة وهي المطهرة. قال ابن سيده وغيره: الإداوة للماء، وجمعها أدأوى مثل المطايا... وكان قياسه: أدأى مثل رسالة ورسائل، فتجنبوه وفعلوا به ما فعلوا بالمطايا والخطايا، فجعلوا فعائل: فعالٍ، وأبدلوا هنا الواو ليدل على أنه قد كانت في الواحدة واواً ظاهرة، فقالوا: أدأوى، فهذه الواو بدل من الألف الزائدة في إداوة، والألف التي في آخر الأدأوى بدل من الواو التي في إداوة، وألزموا الواو هاهنا لما ألزموا الياء في المطايا. انظر اللسان: «أدا».

(٣) تقدم الكلام عيه في الشاهد رقم ١٨.

واعلم أنك إذا صغرت نحو: أُحْوَى قلت: أُحَىَّ بحذف الياء الأخيرة نسيًا لكونها متطرفةً بعد ياء مكسورة مشددة في غير فعل أو جار مجراه كأحْيَى والمُحَى، وقياس مثلها الحذف نسيًا كما يجيء في التصريف - إن شاء الله تعالى - فسيبويه بعد حذف الياء<sup>(١)</sup> نسيًا يمنع الصرف، لأنه بقي في أوله زيادة دالة على وزن الفعل.

وعيسى بن عمر يصرفه لنقصانه عن الوزن بحذف الياء نسيًا، بخلاف نحو جوار فإن الياء كالثابت بدليل كسرة الراء - كما ذكرنا - فلم يسقط عن وزن أقصى الجموع.

والأولى قول سيبويه، ألا ترى أنك لا تصرف نحو: يَعد ويضع علمًا، وإن كان قد سقط حرف من وزن الفعل.

وأبو عمرو بن العلاء لا يحذف الياء الثالثة من نحو: أُحَىَّ نسيًا بل يُعَلِّهِ إعلال أُعِيلَ، وذلك لأن في أول الكلمة الزيادة التي في الفعل، وهي الهمزة بخلاف عُطِيَ تصغير عطاء، لجعله<sup>(٢)</sup> كالجارى مجرى الفعل، أعنى المحيى في الإعلال فأحى عنده كأُعِيل سواء في الإعلال، ومنع الصرف وتعويض التنوين من الياء - كما ذكرنا.

وبعضهم يقول: أُحْيَو في تصغير أحوى كأُسَيِّد في تصغير أسود.

- كما يجيء في التصريف.

ويكون في الصرف وتركه كأُعِيل على الخلاف المذكور.



(١) في «ع»: «حذفها» مكان: «حذف الياء».

(٢) «ط»: فجعله بالفاء.

## شروط التركيب

(ص): «التركيب شرطه العلمية وألا يكون بإضافة ولا إسناد مثل بعلبك».

(ش): إنما كان شرط التركيب العلمية، لأن الكلمتين معاً تدخلان في وضع<sup>(١)</sup> العلم، فيؤمن حذف أحدهما، إذ العلمية - كما قلنا - تؤمن من النقصان، ولولاها لكان التركيب عرضة للانفكاك والزوال.

قوله: «وأن لا يكون بإضافة ولا إسناد»، لأنه لو كان بأحدهما وجب إبقاء الجزأين على حالهما قبل العلمية - كما يجيء في باء المبنيات وكان عليه أن يقول: ولا معرباً جزؤه الأخير قبل العلمية ليُخرج نحو: «إن زيدا» علماً. وكذلك نحو: «ما زيد».

٦٠ ويقول أيضاً: وأن لا يكون الثاني / مما يُبنى قبل العلمية ليُخرج نحو: سبويه وخمسة عشرة علماً، فإن الأفصح إذاً مراعاة البناء الأول على ما يجيء في باب المبنيات.

## [شروط المختوم بالالف والنون]

(ص): «ما فيه ألف ونون<sup>(٢)</sup> إن كان اسماً فشرطه العلمية كعمران، أو وصفه» فانتفاء فعلائة. وقيل: وجود فعلى، ومن ثم اختلف في «رحمن» دون سكران وندمان».

(ش): اعلم أن الألف والنون إنما تؤثران لمشابهتهما ألف التأنيث الممدودة من

(١) في «ع» موضع «بالميم».

(٢) في «ع» «الألف والنون إن كانتا».



جهة امتناع دخول تاء التأنيث عليهما معاً<sup>(١)</sup>، وبفوات هذه الجهة يسقط الألف والنون عن التأثير.

وتشابهها أيضاً بوجوه آخر لا يضره فواتها نحو: تساوى الصّدرين وزناً، فسكّر من سكران كحمر من حمراء، وكون الزائدين فى نحو: سكران مُختصّن بالمدكر كما أن الزائدين فى نحو: حمراء مختصّان بالمؤنث وكون المؤنث فى نحو: سكران صيغة أخرى مخالفة للمذكر، كما أن المذكر فى نحو حمراء كذلك. وهذه الأوجه الثلاثة موجودة فى فعْلان فعلى غير حاصلة فى عمران وعُثمان وغُطفان ونحوها. وتشابهها أيضاً بوجهين آخرين لا يفيدان من دون الامتناع من التاء، وهما زيادة الألف والنون كزيادة زائدى حمراء معاً، وكون الزائد الأول فى الموضعين ألفاً، فإنه اجتمع الوجهان فى ندّمان وعُريان مع انصرافهما، فالأصل على هذا هو الامتناع من تاء التأنيث.

وقال المبرد: جهة الشبه أن النون كانت فى الأصل همزة بدليل قلبها إليه فى صنعانى وبهرانى فى النسب إلى صنعاء وبهراء<sup>(٢)</sup>.

وليس بوجه، إذ لامناسبة بين الهمزة والنون حتى يقال: إن النون أبدل منها. وأما صنعانى وبهرانى فالقياس: صنعاوى وبهراوى كحمراوى، فأبدلوا النون من الواوى شاذاً، وذلك للمناسبة التى بينهما، ألا ترى إلى إدغام النون فى الواوى، وجراهم على هذا الإبدال قولهم فى النسب إلى اللّحية والرقبة: لحيانى، ورقبانى بزيادة النون من غير أن تبدل من حرف، فزيادتها مع كونها مبدلة من حرف يناسبها أولى.

ثم إنهم بعد اتفاقهم على أن تأثير الألف والنون لأجل مشابهة ألف التأنيث اختلفوا:

(١) «معاً» سقطت من «ع».

(٢) بهراء: قبيلة من قضاة.

فقال الأكثرون تحتاج إلى سبب آخر، ولا تقوم بنفسها مقام سببين كالألف لنقصان المشبه عن المشبه به، وذلك الآخر إما العلمية كعمران، وأما الصفة كما في سكران.

وذهب بعضهم: إلى أنها كالألف غير محتاجة إلى سبب آخر، فالعلمية عنده في نحو عمران ليست: سبباً بل شرط الألف والنون، إذ بها يمتنع عن زيادة التاء. وهذا الانتفاء هو شرطها سواء كانت مع العلمية أو الوصف، والوصف عنده في نحو: سكران لا سبب ولا شرط.

والأول أولى لضعفها فلا تقوم مقام علتين.

قوله: إن كان اسماً أى غير صفة، وإنما شرط فيه العلمية ليؤمن بها عن دخول التاء - كما ذكرنا في التأنيث بالتاء.

قوله: «أو صفة، فانتفاء فعْلانة» عطف بأو على عاملين مختلفين، عطف «صفة» على كان<sup>(١)</sup>.

وقوله: فانتفاء على إن<sup>(٢)</sup> لأن التقدير: أو إن كان صفة فشرطه انتفاء فعْلانة.

وليس هذا مما جور المصنف مثله - كما يجىء في باب العطف.

وقوله: «وقيل وجود فعلى» والأول أولى، لأن وجود «فعلى» ليس مقصوداً لذاته<sup>(٣)</sup>، بل المطلوب منه انتفاء التاء، لأن كل ما يجىء منه فعلى لا يجىء منه فعْلانة فى لغتهم إلا عند بعض بنى أسد، فإنهم يقولون فى كُلّ فعْلان جاء منه فعلى: فعْلانة أيضاً نحو: غضبانه وسكرانه، فيصرفون إذاً فعْلان فعلى، وهذا دليل قوي على أنه المعتبر فى تأثير الألف والنون انتفاء التاء لا وجود فعلى. فإذا كان المقصود من وجود فعلى انتفاء التاء، وقد حصل هذا المقصود فى «رَحْمَن» لا بواسطة وجود رَحْمى، بل لأنهم خصّصوا هذه اللفظة بالبارى تعالى، فلم

(١) فى هامش ط: أى مع خبر كان.

(٣) فى ظ: «بذاته بالباء».

(٣) فى هامش «ك» علق بقوله: «أى على جزاء إن».

يطلقوه على غيره، ولم يضعوا منه مؤنثاً لا من لفظه أعنى بالتاء، ولا من غيره لفظه أعنى فعلى، فيجب أن يكون غير منصرف.

فإن قلت: لانسلم أن وجود فعلى مطلوب ليتطرق به إلى انتفاء فعلانة، بل هو مقصود لذاته<sup>(١)</sup> لأنه يحصل بوجودها مشابهة بين الألف والتون، وبين ألف التأنيث لكون مؤنث «هذا» على غير لفظه كما أن مذكر «ذاك» على غير لفظه.

قلت: هذا الوجه وإن كان يحصل به بينهما مشابهة إلا أنه ليس وجهاً للمشابهة ضرورياً بحيث لا يؤثر الألف والتون بدونه، بل الوجه الضروري - كما ذكرنا - في التأثير انتفاء التاء ألا ترى إلى عدم انصراف مروان وعثمان بمجرد انتفاء التاء من دون وجود فعلى.

ثم نقول: منع الصرف في رَحْمَنٍ أولى، لأن الممنوع من الصرف مما هو على هذا الوزن وصفاً في كلام العرب أكثر من المصروف، فيثبت بهذا أيضاً أن اشتراط التاء انتفاء التاء أولى من اشتراط وجود فعلى.

وللخصم أن يقول: بل الصرف فيما يشك فيه، هل صرفته العرب، أو لا، أو لا<sup>(٢)</sup>، لأنه الأصل.

وهكذا الخلاف بينهم قائم في فعْلان صفة، هل انتفى منه فعلانة أو لا؟ وهل وجد له فعلى أو لا؟، فبعضهم يصرفه، لأن الصرف هو الأصل، وبعضهم يمنعه الصرف، لأنه الغالب في فعْلان.

وقد جاء عريان في ضرورة الشعر ممنوع الصرف تشبيهاً بباب سكران قال:

كَمْ دُونَ مِئَةٍ مِنْ خَرَقٍ وَمَنْ عِلْمٍ كَأَنَّهُ لَامِعٌ عُرْيَانٌ مَسْلُوبٌ<sup>(٣)</sup> = ٤٠

وقد جاءت ألفاظ تحمل نونها الأصالة، فتكون مصروفة إذا سُميت بها،

(١) في ط: «بذاته» بالباء.

(٢) في ط أولاً أولى صوابه من المخطوطات.

(٣) هو الشاهد السابع والثلاثون في الخزانة.

وتَحْتَمِل الزيادة فلا تنصرف نحو: حَسَّانَ وَقَبَّانَ، فهما أَمَّا من الحُسْنِ والقَبْنِ (١) فيصرفان وإِما من الحسِّ والقَبِّ (٢) فلا يصرفان. وكذا نحو: شيطان (٣) ورُمَّان (٤). وقال الأَخفش: إِذا سَمِيتَ بـ «أَصِيلال» منعت الصِّرف، لأنَّ اللَّامَ بدلٌ من النون، كما لا تنصرف إِذا سَمِيتَ بِهَرَّاق (٥) إِذ الهاء بدل من الهمزة.

قوله: «ومن ثمَّ اختلف في رحمن» يعنى ومن أَجل الاختلاف في الشرط، فمن قال: الشرط انتفاء فعْلانة لم يصرفه فى قولك: الله رحمنٌ رحيمٌ (٦) لحصول الشرط، إِذ لم يجىء رحمانه (٧).

ومن قال: الشرط وجود فعلى صرفه إِذ لم يجىء رَحْمَى. ولم يُخْتَلَف فى منع سَكَران لحصول الشرط على المذهبيين، ولا فى صرف ندمان لانتهاء الشرط على المذهبيين.

= البغدادى: «على أن عريان جاء فى ضرورة الشعر ممنوع الصرف تشبيها بباب سكران. وهذا الشاهد من قصيدة لذى الرِّمة.

= والخرق بسكون الراء: الأرض الواسعة التى تتخرق فيها الرياح.

= واللامع: من لمع الرجل بيده إِذا أشار.

هذا وفى النسخ المخطوطة والنسخة المطبوعة: «بيشة» مكان «امية» وقد أشار إلى ذلك البغدادى وبين أنه من خطأ، وتحريف الكتاب وبیشه: واد عظيم من أودية نجد.

والمعنى: أنه شَبَّهه برجل عريان سلب ثوبه فهو يشير إلى القوم، والموصوف محذوف أى رجل لامع. انظر ديوان ذى الرِّمة / ٥١.

(١) القبان: القسطاس (معرب)، وقَبْنٌ يَقْبَنُ قُبُوناً: ذهب فى الأرض، وأَقْبَن: انهزم من العدو.

(٢) قَبَّ القوم يَقْبُونُ قُبُوباً: صخبوا فى الخصومة.

(٣) شطن عنه أى بعد، وشاط يشيط أى هلك.

(٤) الشريف: «قيل: فعال كتفاج، وإن لم يكن تركيب «رمن» مستعملاً، وقيل: فُعْلان من رَمَ.

(٥) فى المُمْتَع ١/ ١٧١: هَرَقْتُ، وَهَرَقْتُ أَصْلُهَا أَرَقْتُ وَأَرَحْتُ والهاء بدل من الهمزة، وهذه أشياء شَدَّتْ ولم تَطْرُدْ بابها».

(٦) فى «ط» «الرحيم» بـ «ال» تحريف.

(٧) فى «ط» «الرحمانية» بـ «ال» تحريف.

## [شروط وزن الفعل]

(ص): «وزن الفعل شرطه: أن يختص بالفعل كشمّر وضرب أو يكون أوله زيادة كزيادته غير قابل للتاء، ومن ثم امتنع أحمر، وانصرف يَعْمَلُ<sup>(١)</sup>، لمجىء يَعْمَلُ بالتاء»<sup>(٢)</sup>.

(ش): قوله: «يختصّ بالفعل نحو: شمّر، فإن هذا الوزن لم يأت في الأسماء إلا عجمياً نحو «بَقَم» ونحو «شَلَم»<sup>(٣)</sup> لبيت المقدس - وكلامنا في كلام العرب - أو منقولاً عن الفعل نحو «شمّر» لفرس، و«بذّر» لماء، و«عثر» لموضع، و«خَضَم»<sup>(٤)</sup> لرجل، فأصل هذه الكلمات كلها أفعال. ونحو: يزيد، ويشكر، ونرجس، خواصّ لعدم هذه الأوزان في أجناس أسماء العربية، فيزيد ويشكر في الأسماء منقولان، ونرجس أعجمي، ونحو: تَنْضُبُ<sup>(٥)</sup>، ويرمع<sup>(٦)</sup>، وأعصر<sup>(٧)</sup> وأصْبَع، وتُدْرَأُ<sup>(٨)</sup>، وإثمد<sup>(٩)</sup> من الغالبة في الفعل.

وأما فُعِلَ فمن الخواصّ إذ لم يأت / فُعِلَ في أسماء الأجناس إلا «دُئِلَ»<sup>٦٢</sup> لدويّة.

وقيل: إن العرب قد تنقلّ الفعل إلى أسماء الأجناس، وإن كان قليلاً كقوله صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى نَهَاكُم عَنْ قِيلٍ وَقَالَ»، وقولهم لطائر: تُبَشِّرْ، ولآخر: تُنَوِّطُ لتَنَوِّطِهِ عُسَّةً، فيجوز في دُئِلَ بمعنى دويّة أن يكون منقولاً من فُعِلَ ما لم يُسَمَّ فاعله من قولهم دُئِلَ فيه أَيْ أُسْرِعَ، والدَّاءُ لان: مَشَى سَرِيع.

(١) في «ع»: «انصرف يعمل، وامتنع أحمر» المعنى نفسه مع اختلاف في الترتيب.

(٢) لمجىء بعمله بالتاء زيادة في ط ليست في المخطوطات.

(٣) في القاموس: شَلَمَ كـ «بَقَم»، وكـ «كَنَف» وجبل: اسم بيت المقدس ممنوع للعجمة وهو بالعبرانية: أوشليم.

(٤) الشريف: «هو اسم العنبر بن عمر بن تميم، وقد غلب على القبيلة. قيل: سمّوا بذلك لكثرة خضمتهم.

(٥) تنضب: شجر تتخذ منه السهام، والتاء زائدة.

(٦) يرمع: حجارة بيض رقاق تلمع.

(٧) أعصر: أبوقبيلة منها باهلة.

(٨) يقال: رجل ذو تُدْرَأٍ وتُدْرَأٍ: مدافع ذو عزة ومنعة.

(٩) أثمد: حجر يكتحل به.

وأما دُئلَ عِلْمًا فيجوز أن يكون من ذلك. ويجوز أن يكون منقولاً من دأل، والتّغيير دلالة النّقل إلى العِلْم كما قيل: شُمس بن مالك، فيكون في دئلَ علماً: الوزن، والعدل مع العلميّة.

وإن صحّ ما نُفِلَ أن الوُعِلَ لغة في الوَعِل، والرُّثْم بمعنى الاست فهما شاذّان.

قوله: «أو يكون أوله زيادة كزيادته»، أى أول وزن الفعل الذى فى الاسم زيادة كزيادة الفعل من حروف «أتين» وغيرها، «فأولق»<sup>(١)</sup> المشتق منه مألوق إذا سمى به انصرف، لأن الهمزة أصلية وكذا «أيقق»<sup>(٢)</sup> علماً لكونه ملحقاً بجعفر كـ «مهدد» فالهمزة أصلية، ولو كان أفعل لوجب الإدغام كـ «أشد» وأحب.

وأما ألب علماً فممنوع من الصرف لكونه منقولاً من جمع «لب»، والفكّ شاذّه ولم يأت فى الكلام فعُلّ حتى يكون ملحقاً به. ونون نهشل<sup>(٣)</sup> أصلية لصرفه مع العلميّة.

والنّحاة قالوا فى موضع قول المصنّف: «أو يكون أوله زيادة كزيادته أو يغلب عليه» أى يكون ذلك الوزن فى الأفعال أكثر منه فى الأسماء حتى يصحّ أن يقال: وزن الفعل، فيضاف إلى الفعل إذ لو غلب الوزن فى الأسماء، وتساوى<sup>(٤)</sup> فيه الفعل والاسم لم يُقُل: أو وزن الفعل.

والذى حمل المصنّف على مخالفتهم شيان.

أحدهما: أنه رأى «فاعل» فى الأفعال أغلب.

ولو سميت بخاتم لانصرف اتفاقاً، فلو كانت الغلبة فى الأفعال معتبرة لم ينصرف. والدليل على غلبته فى الأفعال أن باب المفاعلة أكثر من أن يُحصى،

(١) أولق: الأولق: الجنون وشبهه.

(٢) فى اللسان: الأيق: الوظيف، وقيل: عظمه. وقيل: هو المرّبط بين الثّنته. وأم القردان من باطن الرّسغ،

وقال أبو عبيد: الأيقان: موضع القيد.

(٤) «ظ» «تساوى» بدون واو العطف، تحريف.

(٣) النهشل: الذئب والصّقر وهو مثل جعفر.

والماضى منه فاعل. وفاعل الاسمي أقل قليل كخاتم وعالم وساسم<sup>(١)</sup>.

والثاني: أنه رأى أن نحو أحمد وأحمر لا ينصرف، وعنده أن هذا الوزن في الاسم أكثر منه في الفعل قال: لأن كل فعل ثلاثي ليس من الألوان والعيوب يجيء منه أفعل التفضيل، ومنهما يجيء أفعل فعلاء كأحمر وأحمر، وكلاهما اسمان.

وأما أفعل الفعلى فلم يجيء منه إلا ماضياً للأفعال من بعض الأفعال الثلاثية كأخرج وأذهب، لامن كلها، فلم يُسمع نحو: أقتل وأنصر، ولذا ردّ على الأخفش قياس أحسب وأخال وأظن وأوجد وأزعم على أعلم وأرى.

قال: ويجيء أفعل ماضياً للأفعال من غير ما جاء منه فعل ثلاثي قليلاً كأشحم وألحم وأتمر.

ويقابله في الأسماء من<sup>(٢)</sup> غير الفعل الثلاثي أيضاً في القلة نحو: أيدع<sup>(٣)</sup> وأفكل<sup>(٤)</sup> وأرنب.

ولقائل أن يقول على قوله: أفعل فعلاء لم يجيء من جميع الأفعال الثلاثة بل<sup>(٥)</sup> جاء على ما اخترت أنت من مذهب البصر بين، وهو أن أفعل التعجب فعل. ومن كل ما يجيء منه أفعل التفضيل الاسمي يجيء منه أفعل التعجب الفعلى، والذي جاء في فعل يفعل مفتوح العين، وفي فعل يفعل بكسر العين في الماضى وفتحها في المضارع من حكاية النفس<sup>(٦)</sup> في المضارع نحو: أذهب وأحمد يزيد على أفعل فعلاء، إذ لا يجيء من غير باب فعل يفعل إلا<sup>(٧)</sup> قليلاً

(١) ساسم بفتح السين: شجر أسود، وفي «ع» «ساهم» بالهاء، تحريف.

(٢) في «ط» و«من» بزيادة الواو، وفي «ع»: «في غير الفعل».

(٣) الأيدع: الزعفران، ودم الأخوين، وصمغ أحمر.

(٤) الأفكل: الرعدة، والجماعة، وقد جاءوا بأفكلهم، وأبو بطن. انظر القاموس.

(٥) في «ط» «بلى».

(٦) أى الحديث عن النفس.

(٧) علق الشريف بقوله: «وربما يقال: باب الأفعال ليس بقليل فإذا قوبل أفعل التعجب بأفعل التفضيل بقى هناك في الأسماء: أفعل فعلاء، وأفعل الاسمي من غير فعل كأرنب وأخواته، وبقي في الأفعال =

كأشيب<sup>(١)</sup> - على ما يجيء في التصريف، إن شاء الله تعالى.

لكن الإنصاف أن الغلبة في أفعال الفعلية ليست بظاهرة، إذ كون الوزن غالباً في أحد القبيلين لا يمكن الحكم به إلا بعد الإحاطة بجميع أوزان القبيلين، وهو إما متعذر أو متعسر، ولا سيما على المبتدئ، فلا يصح أن تجعل الغلبة شرط وزن الفعل.

وفيه نظر، إذ ربما يمكن معرفة ذلك بمجرد كون ذلك الوزن قياساً في أحدهما دون الآخر كما يُعرف مثلاً أن أفعل في الفعل مثلاً قياساً في الأمر من يفعل الكثير الغالب كأذهب، وأحمد، وليس في الاسم قياساً في شيء كـ «أصبغ» وأيضاً كون الوزن خاصاً بأحد القبيلين، وهو القائل به في نحو: شمر وضرب لا يمكن إلا بالإحاطة بجميع أوزان القبيل الآخر، وهو متعذر أو متعسر.

وانما اشترط في وزن الفعل تصديره بالزيادة المذكورة، لكون هذه الزيادة قياسية في جميع الأفعال المتصرفّة دون الأسماء، إذ لا فعل متصرف إلا وله مضارع، ولا يخلو المضارع من الزيادة في أوله.

وأما غير المتصرف كنعم وبئس وعسى فأقل قليل، فصارت هذه الزيادة لا طرادها في جميع الأفعال دون الأسماء أشدّ اختصاصاً بالفعل، فجزّت الوزن، وإن كان مشتركاً كأفعل إلى جانب الفعل حتى صحّ أن يقال: هو وزن الفعل، وأيضاً فإن هذه الزوائد في الفعل لا تكون إلا لمعنى، وأما في الأسماء فقد تكون

= ماضى الإفعال، ومضارع تفعل من فَعَلَ ومن فَعِلَ وهذه الثلاثة تزيد على أفعل فعلاء، وأفعل الاسمي زيادة ظاهرة.

(١) أشيب وصف للمذكر ولا فعلاء له: وفي هامش القاموس. أنه وصفٌ على غير قياس، لأن الوصف على أفعل إنما يكون من فَعَلَ كفَرَح، وشرطه الدلالة على العيوب أو الألوان. ورأيت بخط شيخ شيوينا الشهاب الحفاجي أنه على وزن الوصف من المعايب الخلقية، فعدّوه من العيوب. ولأبى الحسن الزوزني:

كفى الشيب عيباً أن صاحبه إذا أردت به وصفاً له قلت أشيبُ  
وكان قياس الأصل - لو قلت - شائباً ولكن في جملة العيب يُحسبُ



لمعنى كأحمر وأفضل منك، وقد لا تكون كأرنب وأفكل وأيدع، فكأنها لم تُردّ فيها فصارت بالفعل أشهر وأخص، لأن أصل الزيادات أن تكون لمعنى.

وإنما اشترط مع هذا الشرط أن لا يكون الوزن مما يلحقه تاء التأنيث، ولا يكون عُرْضةً له، لأن الوزن بهذه التاء يَخْرُج من أوزان الفعل، إذ الفعل لا تلحقه هذه التاء، فكما تجرّ الزيادة المصدرة الوزن إلى جانب الفعل تجرّ التاء إلى جانب الاسم باختصاصها<sup>(١)</sup> بالاسم.

وتترجّع التاء في الجرّ، إذ الوزن في الاسم<sup>(٢)</sup>، [فانصرف «أرمل»، و«يعمل» مع الوصف الأصليّ السليم من الخلل والوزن المشروط بتصدّر الزيادة] لجواز إلحاق التاء نحو: أرملة ويعملة.

أما إلحاق التاء بأسودة في الحية فلا يضرّ، لأن هذا اللحاق عارضٌ بسبب غلبة هذا اللفظ في الأسماء، والأصل أن يقال في مؤنثه: سوداء.

هذا والأوزان الخاصة بالفعل كثيرة نحو استَفْعَلَ واستُفْعِل واستَفْعِل واستبرق أعجمى. ومنها تفاعل وتُفَوَعِل<sup>(٣)</sup>، ودُحْرَج ودَحْرَجَ وافْتَعَلَ وافْتُعِل وكذا انْفَعَلَ وانْفُعِل وانْفَعِل، وغير ذلك.

وإذا سَمِيت بنرجس بكسر النون، وترتب بضم التاء الأولى<sup>(٤)</sup> فالصرف واجب لعدم الوزن، والزيادة المذكورة شرط الوزن، فلا تؤثر من دون المشروط.

ولم يصرفهما<sup>(٥)</sup> الزجّاج نظراً إلى وزنيهما المشهورين أعني نَرْجِس على وزن: نَضْرَب، وترتب على وزن تَقْتُل.

(١) في «ط»: «لاختصاصه»، تحريف.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ط والتصويب من النسخ المخطوطة.

(٣) بعد: «تفوعل» في «ط» زيادة: «تفاعل» وهي تكرار لصيغة تفاعل السابقة.

(٤) الشريف: «وبضم التاء الثانية أيضاً». وأما ترتب بضم التاء الأولى وفتح الثانية على ما في الصحاح ففيه وزن الفعل.

(٥) في «ط» اضطرب الكلام، واختل الأسلوب، فبعد: «ولم يصرفهما» جاء الأسلوب على النحو التالي: ولم يصرفهما فانصرف أرمل وتعمل مع الوصف الأصليّ السليم من الخلل والوزن =

وإذا غُيِّرَ وزن الفعل عَمَّا كان عليه، فإن كان بإبدال الزيادة المعتبرة في أول الوزن حرفاً آخر كَهَرَاقَ وَهَرَقَ فإنه لا يضرّ ذلك بوزن الفعل، وإن كان الهاء لا اختصاص له بالفعل كالهزمة وذلك لعدم لزوم ذلك الإبدال، لأن الأكثر في الاستعمال أراق وأرق.

وإن كان التغيّر بغير ذلك فإن كان بعد التغيّر الزيادة المصدّرة المعتبرة حاصلةً فلا يضرّ بذلك التغيّر أيضاً، لأنها تُحرز<sup>(١)</sup> وزن الفعل وتدلّ عليه نحو: يعد وَيَهَبُ وكذا المحذوف اللّام نحو: يَخْشَى، وَيَرْمِ، وَيَغْزُو. كذا اخش، وارم، واغز، ٦٤ لأن همزة الوصل بالفعل / أيضاً أخص لأنها مطّردة في الفعل، إذ لا فعل ثلاثيّ مُتَصَرِّفٌ إلا وقياس أمره أن يكون بهزمة الوصل نحو: عد، وقُل، أصله الهزمة لو لم يتحرّك في المضارع ما بعد حرف المضارعة.

فإذا سميت بفعل محذوف العين أو اللّام لأجل الجزم أو الوقف رددت المحذوف، لأن سقوطه إنما كان للجزم، والوقف الجارى مجراه، والجزم لا يكون في الأسماء، فنقول في المسمّى بـ «تَقُلُّ»، واخش: جاءنى تقول واخشى، وكذا في المسمّى بقلّ وبيع جاءنى قول وبيع.

وإن لم يكن في المغيّر الزيادة المعتبرة المصدّرة، وكان التغيّر لازماً كالمسمى بقلّ وبيع وعدا، وبقلّ وبيع لم يعتبر الوزن الغائب الأصليّ تقول: جاءنى قيل وبيع وفى قل وبع وخف جاءنى قول وبيع وخاف.

وإن لم يكن التغيّر لازماً كما يقال فى عِلْم: عِلْمٌ فهو عند سيبويه يضرّ أيضاً بالوزن كما فى ردّ وبيع.

وقال المبرد: إن كان التغيّر قبل النقل أخلّ بالوزن، لأنه لا يجمع إذاً العلميّة.

= المشروط بتصدر الزجاج نظراً إلى وزنيهما المشهورين أعنى نَرَجَسَ على وزن نَضْرَبَ وترتّب على وزن تَقْتُلُ وهذه العبارة سقطت من قبل من ط ثم حشرها هنا الناسخ بدون ترتيب.  
(١) فى «ع» و«ك» تجرّ مكان: «تحرز».

وأما إن كان بعد النقل والتسمية كما إذا سُمي بـعلم، ثم خفف فالوزن معتبر، لأنه جامع مع<sup>(١)</sup> الوزن العلمية، وزوال الوزن فيه يَكُون عارضاً غير لازم. وأما التغيير في الأول فهو في العلمية لازم، إذ لم يصادفه الوزن العلمى إلا مخففاً.

هذا، واعلم أن الوزن المشترك فيه بين الاسم والفعل الذى لا اختصاص له بالفعل بوجه لا يؤثر مطلقاً خلافاً ليونس، فإنه اعتبر وزن الفعل مطلقاً سواء غلب على الفعل أو لم يغلب فمَنع الصَّرف فى نحو جَبَل، وَعَضْدُ وَكَتِفٌ وَجَعْفَرٌ، وحاتم أعلاماً.

واعتبره عيسى بن عمر بشرط كونه منقولاً عن الفعل نحو كَعَسَب<sup>(٢)</sup>، واستدل بقوله:

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا متى أضع العمامة تعرفونى<sup>(٣)</sup> ٤١ =  
والجواب: أنه إن كان علماً فمحكى لكون الفعل سُمى به مع الضمير فيكون جملة كيزيد فى قوله:

نُبئتُ أخوالى بنى يزيدٍ ظُلماً علينا لهم فديدٌ<sup>(٤)</sup> ٤٢ =

(١) «مع» سقطت من «ط».

(٢) كعسب: عدا، وهرب، ومشى سريعاً أو مشى مشية السكران، وكعسب: اسم.

(٣) البغدادى: «على أن جلا» منصرف عند عيسى بن عمر، لأنه منقول من الفعل، ولم يشترط غلبة الوزن بالفعل.

الخلا بالقصر: انحسار مقدم الرأس من الشعر أو نصف الرأس، وهو دون الصلغ، جلى كرضى جلاً.

الثنايا: جمع ثنية، وهى الطريق فى الجبل، والطريق فى الرمل، وإنما أراد أنه جلد يطلع الثنايا فى ارتفاعها وصعوبتها.

والشاهد لسحيم بن وثيل، وهو الشاهد الثامن والثلاثون فى الخزانة.

من شواهد: سيبويه ٧/٢، ومجالس ثعلب/ ١٧٦، وأمالى القالى ٢٤٦/١، وابن يعش ٦١/١، ٥٩/٣، ٦٢، ١٠٥/٤، والمغنى ١/١٣٨، ٢/٢١، ١٦٦، والعينى ٤/٣٥٦، وهمع الهوامع والدرر رقم ٣٧، والأشمونى ٣/٢٦٠، والتصريح ٢/٢٢١، وحاشية يسن ٢/١١٢، والأصمعيات/ ١٧.

(٤) هو الشاهد التاسع والثلاثون فى الخزانة.

وإن لم يكن علماً فهو صفة موصوف مقدر، أى أنا ابنُ رجل جلا أمره أى انكشف، أو جلا الأمور أى كشفها، وفيه ضعف، لأن الموصوف بالجمل لا يقدر إلا بشرط نذكره فى باب الصفة. وأما بغير ذلك فقليل نادر، ولا سيما إذا لزم منه إضافة غير الظرف إلى الجملة.

### [المنوع من الصرف فى مجال التكرار]

(ص): «وما فيه علمية مؤثرة، إذ نكر صرف» لما تبين من أنها لا تجماع مؤثرة إلا ما هى شرط فيه إلا العدل، ووزن الفعل، وهما متضادان، فلا يكون إلا أحدهما. فإذا نكر بقى بلا سبب أو على سبب واحد».

(ش): يعنى بكون العلمية مؤثرة: أن يكون منع صرف الاسم موقوفاً عليها، وذلك على ثلاثة اضرب: لأنها إما أن تكون سبباً لاغير، أو شرطاً لاغير، أو شرطاً وسبباً معاً.

فالأول فى موضعين اتفاقاً:

أحدهما: أن تكون مع العدل فى اسم لم يوضع إلا علماً كعمر وقطام فى تميم<sup>(١)</sup>.

والثانى: أن يكون مع الوزن سواء كان الاسم ممنوع الصرف قبل العلمية كأحمر أو، لا، كأصبع وإئمد، ويزيد، ويشكر.

= البغدادى: «على أن «يزيد» علم «محكى، لكونه سمي بالفعل مع ضميره المستتر من قولك: المال يزيد ولو كان من قولك: يزيد المال لوجب منعه من الصرف. وكان هنا مجروراً بالفتحة». ومفعول بُنِيتُ ضمير المتكلم النائب عن الفاعل، والمفعول التالى: أخوالى، والمفعول الثالث جملة لهم فديد.

والفديد الصوت، وهو مصدر فدى يَفِدُّ.

والشاهد نسب إلى رؤية، وذكر البغدادى أنه فتش عنه فى ديوان رؤية قلم يجده.

من شواهد: ابن يعيش ٢٨/١، والمغنى ٦٩٣/٢، والعينى ٣٨٨/١، ٣٧٠/٤، والتصريح ١١٧/١، ٢٢١/٢، والأشمونى ١٣٢/١، ٢٦٠/٣، واللسان: فدد، «وملحق ديوان رؤية / ١٧٢.

(١) أى قبيلة تميم.

وفى موضعين على الخلاف.

الأول: باب مساجد علماء، فإن العلمية سببٌ فيه عند أبي عليّ والجزولى.  
والسبب الثانى عند أبى عليّ: شبه العجمة، وعند الجزولى عدم النظر فى الأحاد.

ولست سبباً عند المصنّف لاعتباره الجمع الأصلى، فيكون إذاً نحو ثمان، ورباع علمين منصرفاً عند المصنّف، غير منصرف عند غيره.  
وأما سراويل علماء فعند سيويه فيه العلمية والتأنيث المعنوى، وقد يذكر لكن التأنيث أغلب، فلذلك اعتبر - كما مر فى التأنيث.

فقال: سراويل كعقرب / إذا سمى به. وعند الجزولى فيه العلمية والتأنيث ٦٥ والعجمة، وعدم النظر.

وكان القياس يقتضى أن لا تؤثر العلمية عنده لحصول الاكتفاء بالعجمة الجنسية عنده، وعدم النظر، لكن عادته أن لا يلغى سبباً فيقول فى حمراء علماء سبيان.

الثانى من الموضعين: كلّ عدل كان قبل العلمية ممنوع الصّرف نحو: مثنى وثلاث، فالأخفش وأبو عليّ وأكثر النحاة يصرفونه لزوال الوصف بالعلمية وزوال العدل ببطلان معنى العدد.

وذهب الجرّمى وابن بابشاذ<sup>(١)</sup> إلى منع صرفه اعتباراً للعدل الأصلى مع العلمية، وهو قياس قول سيويه فى أحمر المنكر بعد العلمية، ولا تنافى بين العدل والعلمية بدليل عمر.

وأما آخر وجمع علمين فغير منصرفين عند سيويه اعتباراً للعدل الأصلى مع العلمية، وكذا لكع، لأن فيه العدل كما ذكرنا عندهم.

(١) طاهر بن أحمد بن باب شاذ. وباب شاذ معناه: الفرح والسرور، أبو الحسن النحوى المصرى. توفى سنة تسع وستين، وقبل: أربع وخمسين وأربعمئة. انظر البغية ١٧/٣.

وَأَمَّا إِنْ سَمَّيْتُ بِـ «فُضِّلَ» مِنْ قَوْلِكَ: «الْفُضِّلَ» فَإِنَّهُ يَنْصَرِفُ إِذْ لَا عَدَلَ فِي الْأَصْلِ.

والاخفش والكوفيون يصرفون آخرَ وَجَمَعَ وَلُكِعَ أَعْلَامًا، إِذِ الْعِلْمِيَّةُ وَضَعٌ آخِرٌ.

وقول سيبويه أقرب لأن العدل أمر لفظي، وبالعلمية لم يتغير اللفظ.

وعكس سيبويه الأمر في سَحَرَ إِذَا سُمِّيَ بِهِ غَيْرَ مَا وَضَعَ لَهُ أَوَّلًا مِنْ ظَرْفِ زَمَانٍ، أَوْ ظَرْفِ مَكَانٍ، أَوْ رَجُلٍ أَوْ غَيْرِهِ فَجَعَلَهُ مُنْصَرَفًا، وَلَعَلَّ ذَلِكَ لظهور فَعَلَ فِي بَابِ الْعَدَلِ نَحْوَ "عُمِرَ وَزُفِرَ وَلُكِعَ عِنْدَهُمْ بِخِلَافِ فَعَلَ.

والثاني: أعني كون العلمية شرطًا لا غير ففي موضع واحد على الخلاف وهو الألف والنون مع العلمية [فإنه<sup>(١)</sup> سبب مقام سببين عند بعضهم، والعلمية شرطه.

وفي الحقيقة الشرط انتفاء التاء وهو معلل<sup>(٢)</sup> بأحد ثلاثة أشياء: العلمية كما في عمران، ووجود فَعَلَى كما في سَكْرَانٍ، واختصاص اللفظ كما في رحمن.

وعند الباقيين الألف والنون سببٌ، والعلمية سبب آخر - كما مر [فإن العلمية شرطُهما عند بعضهم في الاسم نحو: عِمْرَانُ وَعِثْمَانُ، لأنه يمتنع بها من التاء فتشابه ألف التانيث فيقوم مثلها مقام سببين.

وعند الباقيين العلمية سبب معها - كما مر.

والثالث: أعني أن تكون العلمية شرطًا وسببًا معًا في أربعة مواضع اتفاقًا.

في المؤنث بالتاء لفظًا أو تقديرًا، وفي الأعجمي، وفي المركب، وفي ذى الألف الزائدة المقصورة.

(١) ما بين معقوفين سقط من «ع».

(٢) في ط: «معطل» بالطاء، تحريف.

وحال العلمية غير المؤثرة على ضريبن.

إمّا أن لا تجماع السبب، وذلك مع الوصف على ما ذكره المصنّف - وقد ذكرنا أنّها تجماعه - لكن الوصف لا يُعتبر معها.

وإمّا أن<sup>(١)</sup> تجماع ولا تؤثر، وهو إذا كان مع ألف التانيث نحو صحراء وبُشرى خلافاً للجزولي، فإنه لا يلغى سبباً.

فهذا حال العلمية في جميع باب ما لا ينصرف.

رجعنا إلى شرح كلام المصنّف فنقول: إنما انصرف كلّ ما فيه علمية مؤثرة إذا نكّر، لأن جميع ما العلمية المؤثرة شرطٌ فيه فقط أو شرطٌ وسببٌ معاً خمسة أشياء: التانيث بالتاء، والعُجمة، والتركيب، والألف المقصورة الزائدة، والألف والنون في الاسم.

فلو فرضنا اجتماعها في اسم مع استحالة مجامعة الألف المقصورة للألف والنون، وأقصى ما يمكن اجتماعه من هذه العلمية والتانيث والعُجمة والتركيب والألف والنون كما في «أذربيجان» لكان<sup>(٢)</sup> يزول تأثير الجمع بزوال العلمية، لأنّ المشروط لا يؤثر بدون الشرط.

وجميع ما العلمية المؤثرة سبب فيه ثلاثة أشياء.

العدل، والوزن، وشبه العُجمة أو عدم التنظير في الأحاد في باب مساجد على الخلاف المذكور.

ولا يجتمع اثنان منها مع العلمية المؤثرة لوجهين:

الأول: أن كلّ واحد منها يضادّ الآخرين / لأن أوزان العدل إما فُعال، أو ٦٦ مَفْعَل، أو فَعْل، أو فَعَلَ أو فَعُل أو فَعَالَ كَثَلات، ومثَلث، وأُخَر وَسَحَر، وأَمَس عند تميم، وقَطَام عندهم أيضاً، وليس شيء منها وزن الفعل، ولا أوزان الجمع الأقصى وليس الجمع أيضاً من أوزان الفعل.

(١) في «ع» أن لا تجماع «بزيادة» لا «النافية».

(٢) «لکان» جواب «لو» الشرطية.

الثانى: أنه لو لم يتضاد الثلاثة أيضاً لم يجتمع مع العلمية المؤثرة اثنان منها، إذ العلم يكون إذاً منقولاً مما اجتمع فيه اثنان منها، فلم تكن العلمية الطارئة مؤثرة لاستقلالهما بمنع الصّرف قبل ورود العلمية.

فإذا ثبت أنه لا يجتمع مع العلمية المؤثرة<sup>(١)</sup> اثنان منها ثبت أنه لا يكون معها إلا أحدها، فإذا نكّر ذلك الاسم بقى على سبب واحد فيصرف أيضاً<sup>(٢)</sup>.  
هذا غاية ما يمكن أن ينمحل لتمشية قول المصنّف.

ويمكن أن يرتكب عدم التضاد بين العدل والوزن كما قلنا فى «دئل»، وكما يمكن أن يقال فى «إصمت» علم المكان القفر، إذ أصله «أصمّت» بضمّتين، فعُدل إلى إصمت فى حال العلمية، ولم تطرأ العلمية فيه على وزن الفعل والعدل حتى يقال: ليست بمؤثرة لاستقلالهما بالتأثير دونها، لأنه إنما عدل علماً كما قلنا فى «شمس بن مالك»، فإذا نكر مثله بقى فيه الوزن والعدل فلا ينصرف، لأن العدل وإن حصل فيه لأجل العلمية، لكنه لا يخرج العلم إذا نكّر عن صيغته، ومن أين له أن صيغة العدل محصورة فيما ذكر من الأوزان؟

هذا كله إن قلنا: إن العلم بعد التنكير لا يُعتبر أصله - كما هو مذهب الاخفش - وإن اعتبرنا - كما هو مذهب سيبويه - السبب الأصلي الذى ألغيناه لأجل العلمية قلنا فى ثلاث ومثلث وبأبهما أنها لا تنصرف لاعتبار الوصف الأصلي مع العدل كما فى أحمر.

وفرق بعضهم بين هذا الباب وبين باب أحمر بأن قال: الوصف ههنا لا يثبت من دون العدد، وقد زال العدد بالتسمية ولا يرجع بعد التنكير، إذ معنى.. ربّ ثلاث: ربّ مسمّى بهذا اللفظ، بخلاف أحمر المنكّر فإنه لا مَنع أن يكون معنى ربّ أحمر: رب مسمّى بهذا اللفظ فيه الحمرة.

(١) «المؤثرة» سقطت من «ع».

(٢) «فيصرف أيضاً» سقط من «ع».



والذى يَقْوَى عندى أن الزَّائِل بالكلىة لا يُعْتَبَر وصفًا كان أو غيره، فى باب أحمر كان أو فى غيره - وسِيأتى تمام الكلام عليه فى موضعه.

وقياس قول سيبويه فى أحمر أن ينصرف أخر وجمع بعد التنكير، لأنهما من باب أفعال التفضيل - كما ذكرنا - وسِيأتى أن أفعال التفضيل لا يُعْتَبَر فيه الوصف بعد التنكير.

وإذا نُكِّر «سَحَر» بعد التسمية به فالواجب الصِّرف، لأنه لا علمية فيه إذا ولا عدل، إذ العدل إنما ثبت له قبل التسمية به لكون المراد به: سَحَر يومك، وكذا أمس رفعًا عند بنى تميم.

وإذا نَكَّرت نحو: مساجد بعد التسمية به فهو غير منصرف عند الأكثرين. أما عند المصنِّف فلأنه يعتبر الجمع الأصلى مع العلمية التى ظاهرها مناقض له فكيف لا يعتبره بعد التنكير؟

وأما عند الجزولى فلسبب واحد، وهو عدم النظير فى الآحاد، وشبه سبب آخر يعنى الجمع، إذ لفظه لفظه.

ونسب أبو علي إلى الأخفش أنه لا يصرفه بعد التنكير أيضًا، ويفرق بينه وبين أحمر بأن علامة الجمع باقية فيه بعد التنكير، بخلاف نحو: أحمر إذ مثل هذا الوزن قد يكون غير صفة كأرنب وأفكل.

وقال العبدى<sup>(١)</sup>: لا فرق بينه وبين أحمر، ولا نص للأخفش فى ترك صرفه، وقول الجزولى أولى.

وإذا نَكَّرت سراويل بعد التسمية فهو عند المبرد كمساجد، إذ هو جمع سرّوالة. وقياس قول سيبويه أيضًا ترك الصِّرف، إذ هو أعجمى حُمِل على موازنه، كما

(١) العبدى: أحمد بن بكر بن أحمد بن بقية العبدى أبو طالب. مات يوم الخميس العاشر من شهر رمضان سنة ٤٠٦ هـ.

وفى بقية الوعاة ٩٨/١، بتحقيق المرحوم الأستاذ أبى الفضل. «العبدى» بالياء، تحريف صوابه من معجم الأدباء ٢/٢٣٦.

٦٧ كان قبل التسمية. وكذا قياس / قول الجزوليّ يعتبر فيه عدم التّظير والعُجْمة الجنسيّة كما اعتبرها قبل العلميّة.

ومنّ صرفه قبل التسمية يصرفه أيضاً بعدها.

وأما الكلام في أحمر بعد التّكثير - فسيجيء - ومثله فعَلاَن الصّفة إذا سُمّي به، ثمّ نكر سواء. يصرفه الأخفش خلافاً لسيبويه.

وقال الأخفش: لو<sup>(١)</sup> سميت باسم مركّب، آخرُ جُزئية ذو ألف التّأنيث أو الجمع الأقصى نحو: معدى صحراء أو معدى مساجد، ثم نكرته صرفته، لأن الاسم الأخير بعد التسمية صار جزء الكلمة، فليس مجموع الكلمة - إذاً - ذا ألف التّأنيث ولا الجمع الأقصى حتى يمتنع عن الصّرف بعد التّكثير.

والآخرون لم يصرفوهما بعد التّكثير نظراً إلى إفرادهما.

وقول الأخفش<sup>(٢)</sup>: [إن مجموع الكلمة ليس ذا ألف التّأنيث مع جعل الجزء الأخير كجزء الكلمة ممنوعٌ، وأما قوله: مجموع الكلمة ليس الجمع الأقصى فمسلّم].

قوله: «مؤثرة» حال، ومفعول «تجامع» «ما» ويعنى بما هي شرط فيه: التّأنيث بالتّاء والعجْمة والتركيب والألف والنون في الموضوع اسماً.

قوله: «إلا العدل» مستثنى مما بقى من المستثنى منه المقدّر الذي استثنى منه لفظه «ما» بعد استثنائها، أي لا تجامع سبباً غير السبب الذي هي شرطٌ فيه إلا العدل، فكلا المستثنيين من ذلك المقدّر نحو قولك: ما ضربتُ إلا زياداً إلا عمراً، أي ما ضربت أحداً غير زيد إلا عمراً، فالعلميّة المؤثرة تجامع الأربعة الأشياء، وهي شرط فيها، وتجامع العدل والوزن، وليست شرطاً فيهما، بل هي سببٌ معهما.

فإن كانت في اسم واحد مع الأربعة الأول كإذربيجان، فإذا نكر بقى بلا سببٍ

(١) في «ع»: «إن» مكان: «لو».

(٢) ما بين معقوفين سقط من «ع».

لزوال شرط الأربعة الأسباب. وكذا إن كانت مع الاثنين أو ثلاثة من الأربعة وأن كانت مع العدل أو الوزن.

قال: ولا يُمكن أن تكون معهما معاً لتضادهما، فلا يكون إلا مع أحدهما كما فى نحو: عمر وأحمد، فإذا نكر الاسم بقى على سبب واحد.

قال: وإنما قلت: هما<sup>(١)</sup> متضادان ليصح حكمى الكلّى بكون كلّ ما فيه علميّة مؤثّرة منصرفاً بعد التّكثير، إذ لو لم يتضادّا، وجاز اجتماعهما مع العلميّة المؤثّرة فى اسم لكان ذلك الاسم غير منصرف بعد التّكثير، لبقاء السّببين المُستغْنَيْن عن العلميّة المؤثّرة، وأمّا بيان تضادهما فما<sup>(٢)</sup> تقدّم.

واعترض على قوله: «بأن قيل»: لم يكن محتاجاً إلى هذا الاحتراز، لأنّ كلامه فى العلميّة المؤثّرة، ولو اتّفق اجتماعها لم تكن العلميّة مؤثّرة، لأنّ مثل هذا العلم لو وقع لكان منقولاً عن اسم فيه العدل ووزن الفعل، فلا تؤثّر فيه العلميّة الطارئة كما فى حمراء وسعدى علمين، بلى لو كانت الأسباب الثلاثة مجتمعة بحيث لم يطرأ بعضها على بعض لجاز أن يقال: إن حكم منع الصّرف منسوب إلى اثنين منها غير مُعيّن، فيكون للعلميّة تأثيرها بكونها أحد الثلاثة المؤثّرة اثنان منها.

ويمكن أن يجوز اجتماعها، ويمنع طرآن العلميّة إذا على الوزن والعدل كما فى نحو «اصمّت» - على ما مر - إذ لو لم يتضادّا أيضاً، واجتمعا فى اسم لم تكن العلميّة مؤثّرة معهما إذا كانت العلميّة إذاً طارئة عليهما بعد استقلالهما بالتأثير.

والجواب عن الاعتراض: منع وجوب طرآن العلميّة على الوزن والعدل إذاً كما ذكرنا فى «إصمّت».

والاعتراض الحقّ أن يُمنع التّضاد بينهما وذلك بمنع حصر أوزان العدل فيما ذكرنا قبل على ما بيّنا.

(١) فى «ط» فقط: «وهما بزيادة الواو.

(٢) أى فالذى تقدم، فـ«ما» اسم موصول

## [تنكير ما كان على مثل أحمر علما]

(ص): «وخالف سيبويه» الأخفش في مثل أحمر علماً، ثم ينكر اعتباراً للصفة بعد التنكير. ولا يلزمه باب حاتم<sup>(١)</sup> / لما يلزم من إيهام اعتبار متضادين في حكم واحد».

(ش): «قوله: «اعتباراً» منصوب على أنه حال من سيبويه أى خالف سيبويه معتبراً، أو مصدر لقوله: خالف سيبويه، إذ معناه: اعتبر سيبويه دون الأخفش. قوله: «ولا يلزمه باب حاتم»<sup>(٢)</sup>، هذا جوابٌ عن الزام الأخفش لسيبويه في اعتبار الصفة بعد زوالها، وتقريره: أن الوصف الأصلي لو جاز اعتبار بعد زواله لكان باب حاتم غير منصرف للعلمية الحالية والوصف الأصلي.

فأجاب المصنف عن سيبويه: بأن هذا الإلزام لا يلزمه، لأن في حاتم ما يمنع من اعتبار ذلك الوصف الزائل بخلاف أحمر المنكر، وذلك المانع اجتماع المتضادين وهما الوصف والعلمية، إذ الوصف يقتضى العموم والعلمية الخصوص، وبين العموم والخصوص تناف،

قوله: «فى حكم واحد» يعنى فى الحُكْم بمنع الصّرف، لأنك تحتاج فى هذا الحكم إلى اجتماع سببين، فتكون قد جمعت المتضادين فى حالة واحدة.

[ولو لم<sup>(٣)</sup> يكن اعتبار المتضادين فى حكم واحد جاز، إذ لا يلزم اجتماعهما فى حالة واحدة] كما إذا حكّمنا بجمع أحمر على: حُمُر، لأن أصله صفة، وعلى: أحامر لأجل العلمية، فقد حصل فى هذه اللفظة متضادان، لكن بحُكْمَيْن، فلم يجتمعا فى حالة.

فإذا نكر أحمر فإنه يصح اعتبار الوصف.

وليس معنى الاعتبار أنه يُرجّح معنى الصفة الأصلية، حتى يكون معنى: رَبّ

(٢) فى «ط»: «خاتم» بالخاء.

(١) فى «ط»: «خاتم» بالخاء.

(٣) ما بين معقوفين سقط من «ع».

أحمر: رُبَّ شخص فيه معنى الحُمْرة، بل معنى: رُبَّ أحمر: رُبَّ شخص مسمّى بهذا اللفظ، سواء كان أسود، أو أبيض، أو أحمر، فمعنى اعتبار الوصف الأصلي بعد التنكير أنه كالثابت مع زواله، لكونه أصلياً، وزوال ما يُضادّه وهو العلمية، فصار اللفظ بحيث لو أراد مُريدٌ إثبات معنى الوصف الأصليّ فيه لجاز بالنظر إلى اللفظ (١) لزوال المانع.

هذا والحقّ أنّ اعتبار ما زال بالكلية لم يَتَّقَ منه شيء بائٍ تأويل [كان (٢)] الاعتبار [خلاف الأصل، إذ المعدوم من كلّ وجه لا يُؤثّر بمجرد تقدير كونه موجوداً].

فالأولى أن يقال: إن اعتبر معنى الوصف الأصليّ في حال التسمية كما لو سمّى مثلاً بأحمر من فيه حُمْرة، وقُصد ذلك، ثم نُكرّ جاز اعتبار الوصف بعد التنكير لبقائه في حال العلمية أيضاً لکنّه لم يعتبر فيها، لأن المقصود الأهم في وضع الأعلام المنقولة غير ما وضعت (٣) له لغة، ولذلك تراها في الأغلب مجردة عن المعنى الأصلي كزيد وعمرو، وقليل ما يلحق ذلك.

وإن كان لم يُعتبر في وضع العلم الوصف الأصليّ بل قطع النظر عنه بالكلية، كما لو سمّى بأحمر أسود أو أشقر لم يعتبر بعد التنكير أيضاً.

وقال الأخفش في كتاب الأوسط: إن خلافة في نحو: أحمر إنما هو في مقتضى القياس، وأما السماع فهو على معنى الصرف.

هذا كله في أفعل فعلاء وكذا فعْلان فعلى.

وأما أفعل التفضيل نحو: أعلم فإنك إذا سميت به ثم نكرته فإن كان مجرداً من «من» التفضيلية انصرف إجماعاً، ولا يعتبر فيه سيويه الوصف الأصلي كما اعتبر في نحو: أحمر.

(١) كلمة: «اللفظ» سقطت من «ع».

(٢) ما بين معقوفين سقط من ط، صوابه من النسخ المخطوطة.

وفى «ع» بائٍ تأويل كان خلاف بسقوط كلمة: «الاعتبار».

(٣) في «ع» وضع مكان: «وضعت».

وإن كان مع «مِنْ» لم يُصَرَّف إجماعاً بلا خلاف من الأخفش، كما كان في أحمر.

أما الأول فلضعف أفعال التفضيل في معنى الوصف، ولذا لا يعمل في الظاهر كما يعمل أفعال فعلاء، فإذا تجرد مِنْ «مِنْ» التبس بأفعال الأسمى الذي لا معنى للوصف فيه كأفكل، وأيدع، ولا يظهر فيه معنى الوصف.

وأما أفعال فعلاء فلثبوت عمله في الظاهر قبل العلمية وإشعار لفظه بالألوان ٦٩ والخلق الظاهرة في الوصف يكفي / في بيان كونه موضوعاً صفة.

فإذا اتصل «أفعل» بـ «مِنْ» فقد تميز عن نحو: أفكل، وظهر فيه معنى التفضيل الذي هو وصف.

وأما الثاني فإنما وافق الأخفش سيبويه في منع الصَّرَف مع «مِنْ» لظهور وصفه إذا - كما ذكرنا - [ولكون<sup>(١)</sup> «مِنْ» مع مجروره كالمضاف إليه، ومن تمام أفعال التفضيل من حيث المعنى الوضعي، فلو نُونَ لكان الثاني متصلاً منفصلاً، لأن التّونين يشعر الانفصال] بسبب وجود علامته للوصف، أعني «مِنْ» بخلاف باب أحمر لعُريّة<sup>(٢)</sup> عن العلامة الدّالة على الوصف.

ولو سميت رجلاً بأجمع الذي يؤكد به، ثم نكرته صرفته البتة إجماعاً لكونه في معنى الوصف أخفى من أفعال التفضيل، لأنه صار<sup>(٣)</sup> بمعنى «كل» قبل العلمية وانمحي عنه الوصف على ما تقدم في جمع.

هذا حكم جميع ما لا ينصرف في حال العلمية وبعدها.

### [التصغير والجمع]

ثم اعلم أن التصغير يخلّ من أسباب منع الصرف بالعدل عن وزن إلى آخر، لأنه يزول الوزن المعدول إليه بالتصغير، وذلك الوزن مراعى في العدل، إذ العدل

(١) ما بين معقوفين سقط من «ع».

(٢) عرى من ثيابه يعرى عرياً، وفرس عرى ليس عليه سرج وجمعه: أعراء.

(٣) في «ط» «كان» «مكان» «صار».

أمر لفظي. وكذا الجمع الأقصى يَخْتَلِّ بالتصغير، لوجوب رده إلى واحده، فيقال في رباع<sup>(١)</sup> ومساجد: ربَّيع ومُسيَّجد.

ولو سميت بالجمع المذكّر، ثم صغرته انصرف أيضاً، لزوال علامة الجمع، ووزنه المعتبر.

وإذا صغرت «سراويل» علماً لم ينصرف، لأنّ التصغير لا يذهب بالتأنيث المعنوي الذي يكون فيه، فيكون كعناق إذا صغّر بعد التسمية به.

ويختلّ بالتصغير وزن الفعل أيضاً إن لم يكن أوله زيادة كزيادة الفعل كخُضِضِم ودُحِجِر في خَضَم ودَحَرَج.

وأما إن كان أوله زيادة كزيادته فإنّ التصغير لا يزيله كما تقول في تصغير أحمد ونرجس، ويشكر، وتغلب: أُحِمِد، ونُرِجِس، ويُشِكِر، وتُغَلِب: لأنه على وزن مضارع فيعل نحو: يبيطر<sup>(٢)</sup>.

وأما إن عرض الوزن في المصغر ولم يكن في المكبر كما تقول في تضارب علماً: تُضَيِّر، وفي تحلىء<sup>(٣)</sup>: تُحَيِّلِيء، فبعضهم لا يعتبره<sup>(٤)</sup> لعروضه، والأكثرون يعتبرونه، لأنّ التصغير وضع مُستأنف.

قال بعضهم: يُعتبر الوصف العارض في التصغير لكونه بناءً مستأنفاً كما اعتدّ بالوصف العارض في نحو: مثني وثلاث، لكونه وضعاً مستأنفاً، فلا ينصرف أُدِير تصغير أدور<sup>(٥)</sup> للوزن والوصف العارض في التصغير.

والدليل على عروض الوصف في التصغير قولهم: غليمون، ورَجِيلون في جمع مصغر غلام ورَجُل.

(١) الربيع: الدار بعينها حيث كانت وجمعها: رِباع، وربوع وأرباع، وأربُع.

(٢) «بيطر يبيطر» سقط من «ع».

(٣) التَحْلِيء: شعر وجه الأديم، وما أفسده السكين من الجلد إذا قشر.

(٤) في «ط» لا يعتبره، تحريف.

(٥) أدور: جمع دار، وهو جمع قلّة، ويمكن أن يهمز فيكون: «أدور» والكثير: ديار، ودور.

قال: فكان القياس أن ينصرف العَلَمُ في نحو: حُمَيْزَة، تصغير: حمزة، لعروض الوصف المنافي للعلمية إلا أنه لما لم يكن ظاهراً في التصغير لم يعتدوا به. والدليل على خفاء معنى الوصف في المصغر عدم جريه<sup>(١)</sup> فلا يقال: شخصٌ رجيلٌ.

وفيما قال نظر، إذ لو لم يكن ظاهراً لم يعتد به في أُدير.

والأولى أن يقال: لا تنافى بين الوصف والعلمية - كما ذكرنا - لأن الوصف المعتبر في باب منع الصِّرف هو الذى وضع صحيح التَّبعية لما يُخصَّصُ الذَّاتُ المبهمة المدلول عليها - كما ذكرنا قبل.

وذلك لأن الفرعية إنما تتبين في مثل هذا الوصف، وهى المطلوبة في غير المنصرف. وأما التنافى بين الوصف والعلمية فقد ذكرنا ما عليه.

وأما الألف والنون فنقول: إن بَقِيَ الألف في التصغير كما كان فلا يُخِلُّ<sup>(٢)</sup> التصغير بهما نحو: سَكِرَان عَثِمَان / فى: سكران وعثمان.

وإن انقلب ياء كما تقول فى سلطان علماً: سَلِيطِين، فإنه يُخِلُّ بهما.

ومعرفة ما تُقَلِّب ألفه ممَّا لا تُقَلِّب تتبين فى التصريف فى باب التصغير، فعلى هذا التصغير يُخِلُّ بِالْعَدْلِ عن وزن، وبالجَمْع مطلقاً، وبالألف والنون، والوزن من وجه دون وجه، ولا يُخِلُّ بالوصف والعلمية والتأنيث والتركيب والعُجْمَة.

### [جَرَّ الْمَنْعُوعِ مِنَ الصَّرْفِ الْقُرُونُ بِأَلٍ، وَالْمُضَافُ بِالْكَسْرِ]

(ص): «وجميع الباب باللام أو بالاضافة ينجرّ بالكسرة» أى<sup>(٣)</sup> كان بدونهما ينجرّ بالفتحة فصار بسببهما ينجرّ بالكسر.

(١) المراد: عدم تبعيته للموصوف.

(٢) فى ط: «فلا يحل» بالخاء، تحريف.

(٣) «أى»: سقطت من «ع».



(ش): أعلم أن من ذهب في منع غير المنصرف الكسر إلى أنه لأجل تبعية التنوين المحذوف لمنع الصّرف.

قال: لم يُحذف الكسر مع اللّام والإضافة، لأنه لم يُحذف التنوين معهما لمنع الصّرف حتى يتبعها الكسر، بل حُذفت (١)، لأنها لا تجامعهما، إذ التنوين دليل تمام الاسم، وإضافته مُشعرةٌ بعدم تمامه فتنافرا.

وأما تنافر اللّام والتنوين فقد مر في بيان نونى المثنى والمجموع.

ويجوز أن يقال: لما عاقبت اللّام والإضافة التنوين صارتا كالعوض منه فكأنه ثابتٌ فلم يُحذف الكسر.

ومن لم يقل بتبعية الكسر للتنوين قال: لم يُحذف الكسر (٢) مع اللّام والإضافة لأنهما من خواصّ الأسماء فترجّح بهما جانب الاسميّة، فضعف شبه الفعل (٣)، [فكأنه ليس فيه علتان من تسع، فدخله الكسر. فعلى هذا صار الاسم بهما منصرفاً، وعلى الوجه الأول هو باق على حالة من عدم الانصراف] لاسبب (٤) في الاسم. وقد ذكرنا هل يكون الاسم بهما منصرفاً أو باقياً على عدم الانصراف؟ في أول باب ما لا ينصرف.

ويرد على الثانى أن كون الاسم فاعلاً ومفعولاً ومضافاً إليه بحرف جرّ ظاهر أو مقدّر من خواصّ الاسم أيضاً، ولا يعود الكسر، فالأول أولى (٥).



(١) التأييث هنا. لأن التنوين نون ساكنة.

(٢) «الكسر» زيادة في «ع».

(٣) ما بين معقوفين سقط من «ع» و«ظ».

(٤) في كل النسخ هكذا: «لا سبب» ولعله: «لا بسبب» بزيادة الباء.

(٥) وهو القول بالتبعية.

## المرفوعات

(ص): المرفوعات: هو ما اشتمل على عَلمِ الفاعلية.

(ش): قدّم المرفوعات على المنصوبات والمجرورات، لأنّ المرفوع عمدة الكلام كالفاعل والمبتدأ والخبر، والبواقى محمولة عليها. والمنصوب فى الأصل فضلة، لكنّ مشبه<sup>(١)</sup> بها بعض العُمد كاسم إن، وخبر كان وأخواتها، وخبر «ما» و«لا» والمجرور فى الأصل منصوب المحل كما تقدّم تحقيقه.

قوله: «هو ما اشتمل» ذكّر الضمير مع رجوعه إلى المؤنث، أى المرفوعات نظراً إلى خبر الضمير أعنى «ما» لأنّ المبتدأ هو الخبر، فيجوز مطابقة المبتدأ له كمطابقته للمعود إليه.

ومثله قولهم: «من كانت أمك»<sup>(٢)</sup>.

ويعنى باشماله على عَلمِ<sup>(٣)</sup> الفاعلية: تضمّنه إياه بحيث يكون علمُ الفاعلية أحدَ أجزائه.

ويعنى بعلمِ الفاعلية الضمّ والألف والواو إذا دلّ كلّ واحد منها على كون الاسم الذى هو فى آخر عمدة الكلام، فكلّ ما فيه أحد هذه الأشياء مرفوع.

والأولى على ما اخترناه قبل أن يقال: المرفوعات: ما اشتمل على عَلمِ العمدة، لأنّ الرفع فى المبتدأ والخبر وغيرهما من العُمد ليس بمحمول على رفع الفاعل - كما بيّنا - بل هو أصل فى جميع العمد على ما تقرّر قبل.



(١) فى «ط»: «يشبه» بالياء.

(٢) اسم كانت ضمير مستتر وهو «هى» راجع إلى «من» الان الخبر وهو «أمك» مؤنث.

(٣) «العَلم» المقصود به العلامة.

## الفاعل

(ص): «فمنه الفاعل، وهو ما أسند إليه الفعل أو شبهه، وقدم عليه على جهة قيامه به مثل: قام زيد، وزيد قائم أبوه».

(ش): قوله «فمنه الفاعل» أى وما اشتمل على علم الفاعلية، وقال بعد: ومنها المبتدأ والخبر حملاً على معنى «ما» / وإنما قدم الفاعل على سائر المرفوعات بناءً ٧١ منه على أنه أصل المرفوعات، ولهذا سُمي الرفع علم الفاعلية - وقد ذكرنا ما عليه.

قوله: «ما أسند إليه» قد عرفت فى حدّ الكلام معنى الإسناد، ولم يقل: ما أخبر بالفعل عنه ليدخل فيه فاعل الفعل الإنشائي نحو: بعت، وهل ضرب زيد؟ ونحوه.

قوله: «أو شبهه» يعنى به اسمى الفاعل والمفعول، والصفة المشبهة، والمصدر، واسم الفعل.

ولم يقل: أو معناه، فدخل فيه الظرف، والجارّ والمجرور، والمرتفع بهما الضمير فى نحو: زيد قدامك، أو فى الدار، أو الظاهر نحو زيد أمامك غلامه لكون الرفع فى الحقيقة عنده الفعل أو اسم الفاعل المقدّر خلافاً لمن قال: إنه الظرف والجارّ - على ما يجىء فى باب المبتدأ.

قوله: «وقدّم عليه»<sup>(١)</sup> الضمير فيه للفعل أو شبهه وفى «عليه» لـ «ما».

واحترز بقوله: «وقدّم عليه» من المبتدأ، لأن نحو: «زيد» فى قوله: زيد قام مسندٌ إليه «قام»، لأن قام خبر عنه، والمسند إليه هو المخبر عنه فى الحال أو الأصل - كما مرّ فى حدّ الكلام - فكلّ خبر يرفع ضمير المبتدأ يجوز أن يقال: [هو<sup>(٢)</sup>] مسندٌ إلى المبتدأ، وأن يقال: هو مسند إلى ذلك الضمير، والمجموع مسندٌ إلى

(١) سقطت «عليه» من «ظ».

(٢) ما بين معقوفين سقط من «ع».

المبتدأ، وكلّ خبر رافعٌ لغير ضمير المبتدأ فهو<sup>(١)</sup> مع مرفوعه مسندٌ إلى المبتدأ، وكلّ خبر غير رافع لشيء كالجوامد فهو وحده مسندٌ إلى المبتدأ نحو: أنت زيد.

إن قيل: فالمبتدأ فى قولك: قائم زيدٌ يدخل فى حدّ الفاعل، لأن المسند قدّم عليه، قلت: هو مؤخر تقديراً وتقديمه كلا تقديم.

قوله: «على جهة قيامه به» أى قيام الفعل أو شبهه. والضمير فى «به» لـ«ما» أى على طريقة قيامه به وشكله، سواءً كان قائماً أو، لا، يقال: «عملتُ هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته أى على طَرزِهِ وطريقته.

والجارّ فى قوله: «على جهة» متعلّق بأسند أو صفة لمصدره أى إسناداً على طريقة إسناد القيام.

ويعنى بتلك الجهة أن لا يغيّر صيغة الفعل إلى فعلٍ ويُفعلٍ وأشباههما، وذلك أن طريقة إسناد الفعل القائم مصدره بالفاعل حقيقة نحو: ظرّف زيد عدم التّغيير، فكلّ ما أسند الفعل إليه على هذا النمط من الإسناد فاعل عند النّحاة، وإن لم يكن الفعل قائماً به على الحقيقة كالأمور النسبية نحو: قُربٌ وبعُدٌ زيد، وكذا الأفعال المتعدية نحو، ضَرَبَ وقتل، لأن الضرب نسبة بين الضارب والمضروب، لا يقوم بأحدهما دون الآخر، بل بهما لصدوره عن أحدهما، ووقوعه على الآخر.

وبقوله: «على جهة قيامه به» يُخرج مفعول ما لم يُسم فاعله، وهو عند عبد القاهر<sup>(٢)</sup> والرّمخسرى فاعلٌ اصطلاحاً، فلا يحترزان عنه، ليدخل فى الحدّ.

وعند من حدّ بهذا الحدّ ليس بفاعل، وخلافهم لفظى راجع إلى أنه: هل<sup>(٣)</sup> يقال له فى اصطلاح النّحاة: فاعلٌ أولاً؟ وليس خلافاً معنوياً.

(١) فى «ع»: فهو مرفوع مسندٌ إلخ.

(٢) عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني النّحوى أبوبكر، توفى سنة إحدى، وقيل أربع وسبعين وأربعمائة انظر البغية ١٠٦/٢.

(٣) فى ط: «أهل» تحريف.

وتمثيله بـ «زيد قائم أبوه»، لرفع شبه الفعل للفاعل ليس نصاً فيما قصد لاحتمال كون «قائم» خبراً مقدماً على (أبوه) ولو قال: أبواه لكان نصاً.

والعامل في الفاعل المسند خلافاً لخلف، فإنه قال: هو الإسناد. [وقد ذكرنا في حدّ العامل أن الموجد للإعراب إنما هو المتكلم، لكن النحويين جرت عادتهم بأن ينسبوا العمل إلى الكلمة التي بسببها يحصل المعنى المقتضى في المعرب، لا إلى المعنى المقتضى، كما قالوا في المضاف أنه العامل لا الإضافة]<sup>(١)</sup> وقد ذكرنا في حدّ الإعراب علة وجوب تقديم الفعل على الفاعل.

### [الأصل تقديم الفعل على الفاعل]

(ص): «والأصل أن يلي فعله، فلذلك جاز: ضرب غلامه زيد، وامتنع: ضرب غلامه زيداً».

(ش): قوله: يلي فعله، أي يكون بعده بلا فصل من قولهم: وليك الشيء، أي قرب منك.

قوله: «فلذلك جاز» أي جواز هذه المسألة معلل بكون الأصل في الفاعل أن يلي الفعل، وذلك أن يقال: إنما جاز ضرب غلامه زيد مع أن ما يرجع إليه الضمير مؤخر عنه، لأن «زيد» فاعل. وأصله أن يلي / الفعل فهو متقدم على الضمير ٧٢ تقديرًا، وكذلك عدم جواز: ضرب غلامه زيداً معلل بما ذكر، وذلك أن يقال: إنما لم يجز: ضرب غلامه زيداً، لأن «غلامه» فاعل، وأصل الفاعل أن يلي الفعل فهو مقدّم على زيد<sup>(٢)</sup> لفظاً وأصلاً، فيكون الضمير قبل الذكر، ولا يجوز ذكر ضمير مفسره بعده إلا في ضمير الشأن لغرض تفخيم الشأن بذكره مبهماً، ثم مفسراً، ليكون أوقع في النفس - كما يجيء.

وليس هذا الغرض مقصوداً فيما نحن فيه، أو في الضمير الذي يجيء مفسره

(١) ما بين معقوتين سقط من «ط»، و«ظ» و«ع». صوابه من م، ك.

(٢) في «ط»: «زيداً» تحريف إلا إذا قصد الحكاية.

فيما بعده منصوباً على التمييز، لأنّ ذلك المنصوب لا يجاء<sup>(١)</sup> به إلا لغرض رفع الإبهام عن الضمير، فلا يلبس بخلاف زيداً في مسألتنا فإن مجيئه لكونه<sup>(٢)</sup> مفعولاً لا لكونه للتمييز فقط.

وأنت إذا جئت بعد المبهم بشيء: الغرض من مجئك به تفسيره فقط لم يبق الإبهام.

وأما إذا جئت بعده بشيء: الغرض الأصليّ منه غير التفسير كالمفعول ههنا فلا يكفي في التفسير، لأنه يُحمّل على ما هو المراد الأصليّ منه ويبقى الإبهام بحاله. فمن ثمّ منع الفراء والكسائيّ في باب التنازع إعمال الثاني إذا توجه الأول إلى المتنازع فيه بالفاعلية - كما يجيء - خلافاً للبصريّة.

وقد جوز الأخفش وتبعه ابن جنّي نحو: ضرب غلامه زيداً، أي اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدّم الفاعل لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كإقتضائه للفاعل، واستشهد بقوله:

٤٣ = جزى ربّه عنيّ عدّيّ بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل<sup>(٣)</sup>

(١) في «ط»: «لا يجيء».

(٢) في ط: «ليكون» مكان: «لكونه».

(٣) هو الشاهد الأربعون في الخزنة.

البغدادى: «على أن الأخفش وابن جنّي قد أجازا اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدّم الفاعل لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كإقتضائه للفاعل».

الجزء: المكافأة، و«عن» للبدل.

جزاء العاويات: مصدر تشبيهى أى جزاء كجزاء الكلاب العاويات، وهو الضرب والإهانة. قال البغدادى: وهذا ليس بشيء، وإنما أراد الكلاب التى تنداعى للسفاد، يقال: عاوت الكلبة الكلاب فهى معاوية أى دعتهم للسفاد، وإنما العواء للسباع، والنباح للكلاب.

وقائل الشاهد: أبو الأسود الدؤلى يهجو به عدى بن حاتم. وانظر ديوان أبى الأسود / ١٦٢.

من شواهد شرح شذور الذهب ١٣٧، وأوضح المسالك رقم ٢٢٠، والهمع والدرر رقم ١٧٧، والعينى ٤٨٧/٢ وابن يعيش ٧٦/١، وأمالى ابن السجى ١٠٢/١ والخصائص ٢٩٤/١.

وبقوله:

لَمَّا عَصَى أَصْحَابُهُ مُصْعَبًا أَدَّى إِلَيْهِ الْكِيلَ صَاعًا بِصَاعٍ<sup>(١)</sup> = ٤٤  
ويجوز التأويل: برب الجزاء، وأصحاب العصيان.

وبقوله:

أَلَا لَيْتَ شَعْرَى هَلْ يَلُومَنَّ قَوْمَهُ زَهِيرًا عَلَى مَا جَرَّ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ<sup>(٢)</sup> = ٤٥  
والأولى تجويز ما ذهبنا إليه، لكن على قلة، وليس للبصريّة منعه مع قولهم في باب التنازع بما قالوا.

وكذا<sup>(٣)</sup> نقول: يَحْسُنُ: أعطيت درهمه زيدا، لأن مرتبة المفعول الأول قبل الثاني، وإن تأخر عنه، لكونه فاعلاً معنياً - كما يجيء في باب مفعول ما لم يسم فاعله.

ويقلّ نحو: أعطيت صاحبه الدرهم قلة: ضرب غلامه زيدا.

وكذا إذا كان للفاعل مفعول يتعدى إليه الفعل بنفسه فمرتبة أقدم مما يتعدى إليه الفعل بحرف الجرّ ظاهراً نحو: قتلْتُ بأخيه زيدا، أو مُقَدِّراً نحو: اخترت قَوْمَهُ زيدا، أى من قومه. فَمِنْ ثَمَّةَ حَسَنَ رَجُوعُ الضَّمِيرِ إِلَى المتأخر عنه في المسألتين.

(١) هو الشاهد الحادى والأربعون فى الخزانة.

البغدادى: «قال حفيد السعد فى حاشية المطوك: أفرد ضمير «إليه» مع أنه راجع إلى الأصحاب، قصداً إلى كل واحد منهم.

قوله: «صاعاً» قال الحفيد: هو فى موضع الحال مثل بايعته يداً بيد والشاهد من قصيدة للسفاح بن بكير بن معدان اليربوعى رثى بها يحيى بن شداد بن ثعلبة».

(٢) هو الشاهد الثانى والأربعون فى الخزانة.

البغدادى: قال فى الفتاوى إنما لم يجر هنا رجوع الضمير إلى المصدر المدلول عليه وهو اللوم أو إلى الشاعر على سَنَنِ الالتفات، لأن مقصود الشاعر قوم زهير، فإن الذوق السليم يفهم من هذا البيت تحريض أقربائه على لومه، ولومهم على ترك لومه».

والشاهد من شعر أبى جندب بن مرة القرذى نسبة إلى قرد وهو بطن من هذيل. وانظر شرح أشعار الهذليين ٣٥١/١.

(٣) فى «ع»: «ولذا».

## [وجوب تقديم الفاعل]

(ص): «وإذا انتفى الإعراب لفظاً فيهما والقرينة، أو كان مضمراً متصلاً أو وقع مفعوله بعد إلا، أو معناها وجب تقديمه».

(ش): «هذا بيان لما يعرض فيوجب تقديم الفاعل على المفعول بعد أن كان جائز التأخير عنه».

قوله: «لفظاً» منصوب على التمييز أى انتفى لفظ الإعراب لا تقديره.

قوله: «فيهما»، أى فى الفاعل والمفعول به الذى دلّ عليه سياق الكلام، أى إذا انتفى الإعراب اللفظى فى الفاعل والمفعول معاً مع انتفاء<sup>(١)</sup> القرينة الدالة على تمييز أحدهما عن الآخر وجب تقديم الفاعل، لأنه إذا انتفت العلامة الموضوعية للتمييز بينهما أى الإعراب لمانع، والقرائن اللفظية والمعنوية التى قد توجد فى بعض المواضع دالة على تعيين أحدهما مع الآخر - كما يجىء - فليلزم كل واحد مركزه ليعرفا بالمكان الأصلي.

والقرينة اللفظية كالإعراب الظاهر فى تابع أحدهما أو كليهما نحو: ضرب موسى عيسى الظريف، واتصال علامة الفاعل بالفعل نحو: ضربت موسى جبلى، أو اتصال ضمير الثانى بالأول نحو: ضرب فتاه موسى، ونحوه.

٧٣ والمعنوية نحو: اكل / الكمثرى موسى. واستخلف المرتضى<sup>(٢)</sup> المصطفى صلى الله تعالى عليه وسلم، ونحو ذلك.

وكذا إن كان الفاعل ضميراً متصلاً وجب تقديمه على المفعول سواء كان المفعول اسماً ظاهراً كضربت زيداً، أو مضمراً منفصلاً كما: ضربت إلا إياك، أو مضمراً متصلاً كـ «ضربتك»، لئلا يصير المتصل منفصلاً.

(١) كلمة: «انتفاء» سقطت من «ع».

(٢) المرتضى: هو على كرم الله وجهه كما تنص عليه عقيدة الشيعة. وهذا يدل على تشيع الرضى.



فإن قيل: ففي المثال الذّي أوردته أخيراً، أعني «ضربتكَ» صار الذّي هو ضمير متصل منفصلاً عن عامله (١).

قلت: لما كان التّاء فاعلاً وضميراً متّصلاً، وكلا الأمرين موجباً للاتّصال بالعامل صار بهما كبعض حروف الفعل، ألا ترى إلى إسكان لامٍ ضربت (٢) بخلاف ضربكَ، وذلك أنهم لا يُجيزون توالي أربع حركات في كلمة واحدة، فلما صار هذا المركّب كالكلمة الواحدة عاملوه معاملتها فصار ضمير المفعول في «ضربتكَ» كأنه اتّصل بالعامل.

أمّا لو تقدّم المفعول على الفاعل مع اتّصالهما لكان الفاعل المتّصل غير متصل بعامله ولا بما هو كالجزء من عامله، لأنّ المفعول، وإن كان من حيث كونه ضميراً متّصلاً كالجزء لكنّه من حيث كونه مفعولاً فضله.

قوله: «أو وقع مفعوله بعد إلّا» أى مفعول الفاعل نحو قولك: ما ضرب زيد إلّا عمراً.

وينبغي أن تعرف أولاً أنك إذا ذكرت قبل أداة الاستثناء معمولاً خاصّاً للعامل فيما بعدها وجب أن يكون ما لذلك المتقدّم من الفاعلية أو المفعولية أو الحالية أو غير ذلك محصوراً في المتأخّر، وما لذلك المتأخّر من تلك المعانى باقياً على الاحتمال لم يدخله الخصوص ولا العموم، كما إذا قلت مثلاً: ما ضرب زيد إلّا عمراً فضارية زيد محصورة في عمرو، أى ليس ضارباً لأحد إلّا لعمرو، وأمّا مضروبة عمرو (٣) فعلى الاحتمال أى يجوز أن يكون مضروباً لغير زيد أيضاً، وبالعكس لو قلت: ما ضرب عمراً إلّا زيد، مضروبة عمرو مقصورة على زيد، أى لم يضربه إلّا زيد (٤)، وضارية زيد باقية على الاحتمال، أى يصحّ أن يكون ضارباً لغير عمرو أيضاً.

(١) «عن عامله» سقط من «ع».

(٢) أى لام الفعل.

(٣) فى ط: مضروبة عمراً، تحريف إلّا إذا قصد الحكاية.

(٤) فى «ع» «هو» مكان: «زيد».

وكذا فى نحو: ما جاء زيدٌ إلا ركباً، يجوز أن تكون حالة الركب لغير زيدٍ أيضاً، بخلاف ما جاء ركباً إلا زيد.

فإذا تقرر هذا تبين أن ضاربية<sup>(١)</sup> زيد فى قولك ما ضرب زيدٌ إلا عمراً مقصورة على عمرو، ومضروبية عمرو على الاحتمال.

فلو قدمت عمراً على زيد، فإما أن تقدمه عليه من دون إلا نحو: ما ضرب عمراً إلا زيد، وفيه انعكاس المعنى، إذ تصير المضروبية خاصة، والضاربية باقية على الاحتمال، فلا يجوز.

وإما أن تقدمه عليه مع إلا نحو: ما ضرب إلا عمراً زيدٌ فعند هذا نقول: إن أردت «أن عمراً» و«زيد»<sup>(٢)</sup> مستثيان معاً، والمراد: ما ضرب أحداً أحدٌ إلا عمراً زيدٌ اختل أيضاً، لأن مضروبية عمر وفى أصل المسألة، أعنى فى: ما ضرب زيدٌ إلا عمراً كانت على الاحتمال.

وبالتقدير المذكور الآن صارت<sup>(٣)</sup> مضروبيته مختصةً بزيد، لأن الاحتمال المذكور فيما بعد إلا إنما يكون فى الفاعل إذا ذكرت مفعولاً خاصاً نحو: ما ضربنى إلا زيد، وكذا يكون فى المفعول إذا ذكرت فاعلاً خاصاً نحو: ما ضربت إلا زيداً، أما إذا لم تذكرهما أو ذكرتهما عامين فليس فيما بعد إلا إلا الاحتمال المذكور ٧٤ فاعلاً كان أو مفعولاً نحو: ما ضرب إلا زيد، وما ضرب أحدًا<sup>(٤)</sup> / إلا زيد فى الفاعل وما ضرب إلا زيداً، وما ضرب أحدٌ إلا زيداً فى المفعول. وكذا<sup>(٥)</sup> إذا

(١) فى «ط» و«ظ»: «ضرب» مكان: ضاربية.

(٢) فى «ط» و«ظ»: «زيداً» بالنصب على العطف، وفى النسخ الأخرى: «زيد» بالرفع على الحكاية من المثال المذكور.

(٣) فى «ع»، «ظ»، «ك» بعد قوله: الآن: زيادة وهى: «لاضارب إلا زيد، ولا مضروب إلا عمرو، فصار ضاربية هذا مقصورة على هذا ومضروبية هنا مقصورة على هذا، هذا بل صارت إلخ وما بين معقوفين سقط من «ع» ومن «ظ» والساقط أربعة عشر سطرًا.

(٤) فى «ط» «أحدٌ» بالرفع.

(٥) فى «ك» «فإذا» مكان: «وكذا».

ذكرت فاعلاً ومفعولاً عامين نحو: ماضرب أحدٌ أحداً إلا زيدٌ عمرًا، أو قدرتهما عامين ولم تذكرهما نحو: ما ضرب إلا زيدٌ عمرًا [أى أحدٌ أحداً إلا زيدٌ عمرًا] (١) بقى المستثنيان غير محتملين.

وإنما كان كذا إذ ليس هناك غير ذلك المفعول العام شيء يتعلق به الفاعل المستثنى، وكذا ليس غير ذلك الفاعل العام شيء يتعلق به المفعول (٢) المستثنى، كما كان حين ذكرتهما خاصين، فيكون فى: ما ضرب إلا عمرًا زيدٌ المضربوية المطلقة مقصورة على عمرو، والضاربة المطلقة مقصورة على زيد، وتختص مضروبية عمرو بزيد، وهو عكس المعنى.

هذا، مع أن استثناء شيئين بأداة واحدة بلا عطف غير جائز مطلقاً عند الأكثرين لضعف أداة الاستثناء، إذ الأصل فيه إلا، وهى حرفٌ فلا يُستثنى بها شيان، لا على وجه البدل ولا على غيره، فلا تقول فى البدل: ما سخا أحدٌ بشيء إلا عمرو بدرهم، ولا تقول فى غير البدل: ما سخا أحدٌ بشيء إلا عمرًا الدينار. ويجوز مطلقاً عند جماعة.

وبعضهم فصلوا، فقالوا: إن كان المستثنى منهما مذكورين، والمستثنيان بدلين منهما (٣) جاز نحو: ما ضرب أحدٌ أحداً إلا زيدٌ عمرًا، وذلك لأن الاسمين يكونهما بدلين مما قبل إلا كأنهما واقعان موقع ما أبداً لا منهما، أى كأنهما وقعا قبل «إلا»، وليسا بمستثنين، فكأنك قلت: ضرب زيدٌ عمرًا، ومثل هذا عند الأولين: بدل (٤) ومعمول عامل مضمَر من جنس الأول، لا بدلاً، والتقدير: ماضرب أحدٌ أحداً إلا زيدٌ ضرب عمرًا.

وإن كان المستثنى منهما مقدَّرين نحو: ما ضرب إلا زيدٌ عمرًا، أو كأن أحدهما مذكوراً دون الآخر نحو: ما ضرب القوم إلا بعضهم بعضاً، أو كلاهما مذكورين،

(١) ما بين معقوفين سقط من ط.

(٢) فى «ط»: «المفعو بسقوط اللام تحريف ظاهر.

(٣) فى «ع»: «مما قبل إلا» مكان: «منهما».

(٤) الأولان: هما البدل، ومعمول العامل المضمَر.

لكن المستثنَيْن لم يبدلا منهما نحو: ما ضرب أحدُ بشيءٍ إلا زيدا، أو إلا زيدا  
السُّوط لم يَجْزْ، لأن المستثنَيْن إذا لسا كالواقعين قبل إلا وهى تضعف عن  
استثناء شيئين إلا على الوجه المذكور.

فإن استدللَّ مَنْ أجاز مطلقاً بقوله تعالى: ﴿وَمَا نَرَاكَ اتَّبَعَكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَادُوا  
بَادِيَ الرَّأْيِ﴾ (١) فإنه لم يذكر المستثنى منهما، والتقدير: ما نراك اتبعك أحدٌ فى  
حالة إلا أرادنا فى بادى الرأى، أى بلا روية، فلغيرهم أن يعتذروا بأنه منصوب  
بفعل مقدر أى اتبعوا فى بادى الرأى، أو بأن الظرف يكفيه راحة الفعل، فيجوز  
فيه ما لا يجوز فى غيره.

وإن أردت فى أصل المسألة أعنى: ما ضرب إلا عمراً زيداً: أن «زيد» مقدم  
معنى، وليس بمستثنى، وأن المراد: ما ضرب زيداً إلا عمراً فالمعنى لا ينعكس، ولا  
يلزم استثناء شيئين بأداة «إلا» إلا أن أكثر النحاة منعوا أن يعمل ما قبل إلا فيما  
بعد المستثنى بها إلا أن يكون معموله الواقع بعد المستثنى هو المستثنى منه نحو: ما  
جاءنى إلا زيدا أحد، أو تابعا للمستثنى نحو: ما جاءنى إلا زيد الظريف، أو  
معمولاً لغير العامل فى المستثنى نحو قولك: «رأيتك إذ لم يبق إلا الموت  
ضاحكاً».

وذلك أن ما بعد إلا من حيث المعنى من جملة مستأنفة غير الجملة الأولى، لأن  
قولك: ما جاءنى إلا زيد بمعنى: ما جاءنى غير زيد، وجاءنى زيد فاختصر الكلام،  
وجعلت الجملتان واحدة، فالأولى أن لا يتوغل معمول فى الحيز الأجنبى عن  
عامله، أما المستثنى فإنه على طرف (٢) ذلك الحيز غير متوغل فيه.

وإنما جاز وقوع المستثنى منه، وتابع المستثنى بعد المستثنى لأن المستثنى له تعلق  
بهما من وجه، فكأنه وكل واحد منهما كالشئ الواحد.

(١) هود / ٢٧.

(٢) فى «ع» «طريق» مكان «طرف»، تحريف.

وَأَمَّا نَحْو «ضاحكا» فليس في الحيز الأجنبيّ / من عامله، إذ قولك: «إذ لم يبقَ إلا الموت» معمول «رأيتك» و«ضاحكا» معموله الآخر.

فإذا ثبت هذا، فإن وقع معمول آخر لما قبل إلا بعد المستثنى غير الثلاثة<sup>(١)</sup> المذكورة، إما مرفوع أو منصوب، ولا يكون إلا في الشعر كقوله:

كأن لم يمت حي سواك ولم تقم على أحدٍ إلا عليك النوائح<sup>(٢)</sup> = ٤٦  
وكقوله:

لا أشتهي يا قوم إلا كارهاً باب الأمير ولادفاع الحاجب<sup>(٣)</sup> = ٤٧  
أضمروا له عاملاً آخر من جنس الأول أى: قامت النوائح، وأشتهى باب الأمير كارهاً<sup>(٤)</sup>.

والكسائي جوز مطلقاً عمل ما قبل إلا فيما بعد المستثنى بها سواء كان العمل رفعاً أو نصباً صريحاً كان النصب كما ذكرنا أولاً كما فى قولك: ما مررت<sup>(٥)</sup> إلا راكباً بزيد فى الشعر، وفى غيره بلا تقدير ناصب ولا رافع.

(١) فى ط: «غير ثلاثة المذكورة» تحريف.

(٢) هو الشاهد الثالث والأربعون فى الخزانة.

البغدادى على أنه إذا وقع مرفوع بعد المستثنى فى الشعر أضمروا له عاملاً من جنسه الأول، أى: قامت النوائح.

والشاهد من قصيدة مذكورة فى الحماسة لأشجع السلمى.

وانظر: شرح الحماسة للمرزوقى ٨٥٦ - ٨٦٠، وأمالى القالى ١١٨/٢، وزهر الآداب / ٧٩٤، والعقد الفريد ٢/ ٢٨٧.

(٣) هو الشاهد الرابع والأربعون فى الخزانة.

البغدادى: «على أن باب الأمير منصوب بلا اشتهى مقدراً.

قال أمين الدين الطيرسى فى شرح الحماسة: «كارها» حال.

ويقول: لا أعلق شهوتى بورود باب الأمير ومدافعة الحاجب إلا على كره» والحال هنا ليست من «أشتهى» لأنه لا يكون كارها للشيء مُشتهياً له فى حال، ولكنه حال من فعل مقدّر، وهو: لا آتبه إلا كارهاً.

والشاهد من أبيات ثلاثة مذكورة فى الحماسة لموسى بن جابر الحنفى. وانظر حماسة المرزوقى / ٣٦٣.

(٤) انظر التعليق رقم ٣ فى جعل «كارهاً» حال من اشتهى لأن فيه تناقضاً.

(٥) فى «ع»: «مررت» بدون «ما»، تحريف.

وابن الأنبارى جوز رفع ما بعد المستثنى فقط دون النصب.

فتبين لك على هذا: أن ما قبل إلا لا يعمل فيما بعد المستثنى على الأصح، سواء كان ذلك أيضاً مستثنى أو، لا، كما مضى - فلا يجوز فى: ما ضرب زيد إلا عمراً: ما ضرب إلا عمراً زيد.

وإنما قلت فى أول بيان المسألة: «معمولاً خاصاً» لأنه إذا كان المعمول عاماً نحو: ما ضرب أحد إلا زيداً فلا يقال: إن مضروبية زيد باقية على الاحتمال، لأنه لم يبق بعد «أحد» شىء يمكن أن يضرب زيداً، كما كان فى: ما ضرب زيد إلا عمراً أمكن أن يضرب عمراً غير زيد أيضاً.

قوله: «أو معناها» يعنى ما فى «إنما» من معنى الحصر، وذلك أن المشهور عند النحاة والأصوليين: أن معنى إنما ضرب زيد عمراً: ما ضرب زيد إلا عمراً، فإن قدّمت المفعول على هذا انعكس الحصر - كما ذكرناه فى: ما ضرب زيد إلا عمراً.

وقد خالف بعض الأصوليين فى إفادته الحصر استدلالاً لا بنحو قوله صلى الله تعالى عليه وسلم: «إنما الأعمال بالنيات»<sup>(١)</sup>، و«إنما الولاء للمعتق»<sup>(٢)</sup>.

وأجيب بأن المراد فى الخبرين بالتأكيد، فكأنه: ليس عمل إلا بالنية، وليس الولاء إلا بالمعتق كقوله صلى الله تعالى عليه وسلم: «لا صلاة لجار المسجد إلا فى المسجد».

### [وجوب تأخير الفاعل]

(ص): «وإذا اتصل به ضمير مفعول أو وقع بعد إلا أو معناها، أو اتصل مفعوله، وهو غير متصل وجب تأخيره».

(١) ذكره البخارى فى باب «بدء الوحي».

(٢) ذكره البخارى فى «باب الصلاة» بلفظ: «فإنما الولاء لمن أعتق».

ومسلم باللفظ نفسه. انظر رقم ١٣٩٨٦ مسلسل الجامع المفهرس لالفاظ صحيح مسلم.

(ش): بيان لما يعرض، فيوجب مخالفة الأصل، أى تأخير الفاعل عن المفعول.  
قوله: «أتصل به» أى بالفاعل ضمير مفعول، أى ضمير راجع إلى مفعول  
وجب تأخير الفاعل عند الأكثرين، ومثاله: ضرب زيداً غلامه، إذ لو قدمته لكان  
إضماماً قبل الذكر لفظاً وأصلاً - كما مرّ - وينبغى أن يجوز عند ألا خفش وابن  
جنّى - كما تقدم.

وكذا الحكم لو اتّصل ضمير المفعول بصلة الفاعل، أو صفته نحو: ضرب زيداً  
الذى ضرب غلامه، وأكرم هنداً رجلٌ ضربها.  
هكذا قيل.

ولو قيل: بجواز أكرم رجلٌ هنداً ضربها جاز، لأن الفصل بين الوصف  
والموصوف بالأجنبى غير ممتنع، بخلاف الصلة والموصول، إذ الاتّصال الذى بين  
الأولّين أقلّ مما بين الأخيرين.

قوله: «أو وقع بعد إلا»، أى وقع الفاعل نحو: ما ضرب عمراً إلا زيداً. أو ما  
فى (١) معناها نحو: إنّما ضرب عمراً زيداً.

وإنّما وجب تأخير الفاعل ههنا، لما ذكرنا بعينه فى وجوب تقديمه فى: ما ضرب  
زيداً إلا عمراً، فإنّ مضرورية ما قبل إلا محصورة فيما بعدها، والضاربية محتملة،  
فلو قدمت الفاعل بلا «إلا» انعكس المعنى، ولو قدمته معها لجاء المحذور المذكور.

### [جواز حذف الفعل ووجوبه]

(ص): وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازاً فى مثل: «زيد» لمن قال: من قام، و

٧٦

\* لبيك يزيد ضارعٌ لخصومة \*

ووجوباً فى مثل ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ (٢)

(١) «أو ما فى» سقط من ط، تحريف.

(٢) التوبة / ٦.

وقد يحذفان معاً مثل «نعم» لمن قال: أقام زيد؟

(ش): قوله: «القيام قرينة جوازاً»، لا يحذف شيء من الأشياء إلا لقيام قرينة سواء كان الحذف جائزاً أو واجباً.

قوله: «زيد لمن قال: من قام»، الظاهر أن زيدا مبتدأ لفاعل، لأن مطابقة الجواب للسؤال أولى، ومن ثم قالوا في جواب ماذا إذا كان ذا بمعنى الذى: أنه رفع، لأن السؤال بجملة اسمية بخلاف ما إذا كان ذا زائداً فإن الأولى نصب الجواب - كما يجيء في باب الموصولات.

وأيضاً فالسؤال عن القائم، لا عن الفعل. والأهم تقديم المسئول عنه، فالأولى أن يقدر: زيد قام.

بلى قولهم: «إلا حظية فلا ألية»<sup>(١)</sup> برفع «حظية» من باب حذف الفعل بلا خلاف أى إن لا يتفق لك حظية من النساء فأنا لا ألية أى غير مقصرة فيما تحظى به النسوان عند أزواجهن من الخدمة والتصنع.

وروى النصب<sup>(٢)</sup> فيهما على تقدير إن لا أكن حظية فلا أكون ألية.

قوله:

\* لِيَكْ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِحُصُومَةٍ \*<sup>(٣)</sup>

= ٤٨

هذا أيضاً من جنس الأول، أى مما القرينة فيه السؤال إلا أن السؤال أيضاً ههنا مقدر مدلول عليه بلفظ الفعل المبني للمفعول، لأنه يكتسب الفاعل إذاً على السامع

(١) فى اللسان: «حطى» معناه: «إلا تكن ممن يحظى عنده فإني غير ألية». تقول: إن أخطأتك الخطوة فيما تطلب فلا تأل أن تتوعد إلى الناس لعلك تدرك بعض ما تريد. وأصله فى المرأة تصلف عند زوجها، يقال: صلفت المرأة إذا لم تحظ عند زوجها وأبغضها فهى صلفة، وبابه طرب.

(٢) فى اللسان: «قال سيويه: «ولو عنت بالخطية نفسها لم يكن، إلا نصباً، إذا جعلت الخطية على التفسير الأول».

(٣) هو الشاهد الخامس والأربعون فى الخزانة. البغدادي: «على أن الفعل المسند إلى «ضارع» حذف جوازاً أى يكيه ضارع، وهذا على رواية: ليك بالبناء للمفعول، ويزيد نائب فاعل. وأما على روايته بالبناء للفاعل، فقا عله «ضارع»، و«يزيد» مفعوله، ولا حذف ولا شاهد.



فيسأل عنه، فكأنه لما قال: لُبَيْكُ يزيد، سأل سائل مَنْ يَبْكِيهِ؟ فقيل: ضارع أى يبكيه ضارعٌ. والسؤال فى الأول مصرّح به، والبيت للحارث<sup>(١)</sup> بن نهيك، وعجزه:

### \* وَمُخْتَبَطٌ مَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ \*

يقال: بَكَتُهُ أى بَكَتُ عَلَيْهِ بحذف حرف الجر، لكثرة الاستعمال، وليس بقياس - كما يجىء فى باب المتعدّى<sup>(٢)</sup> وغير المتعدّى من قسم الأفعال. والضارع: الدليل من قولهم ضَرَعَ ضَرَاعَةً.

قوله: «الخصومة» متعلق بضارع وإن لم يعتمد على شىء، لأن الجارّ والمجرور يكتفى برائحة الفعل، أى يبكيه من يضرع ويذلّ لأجل الخصومة، فإن «يزيد كان ملجأ وظهراً للأذلاء والضعفاء».

والمُخْتَبَطُ: الذى يَأْتِيكَ للمعروف من غير وسيلة، يقال: اخْتَبَطْنِي فلانٌ. وأصله من خَبَطْتُ الشَّجَرَةَ: إِذَا ضَرَبْتَهَا بالعصا، ليسقط ورقها. مَّا تُطِيحُ: أى تذهب وتهلك.

والطَّوَائِحُ بمعنى المَطِيحَاتِ، يقال طَوَّحَتْهُ الطَّوَائِحُ وأطاحتها الطَّوَائِحُ، أى ذهبت به، ورمت به ولا يقال: المَطَوَّحَاتُ ولا المَطِيحَاتُ.

= الضارع: الدليل من قولهم: ضَرَعَ ضَرَاعَةً، ودورد فى لغة من باب تَعَب. ويقال أيضاً ضَرَعَ كَشَرَفَ.

واللام فى «الخصومة» لام التعليل. وتكملة البيت:

### \* وَمُخْتَبَطٌ مَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ \*

والمختبط: الذى يَأْتِيكَ للمعروف من غير وسيلة. والطَّوَائِحُ: جمع على غير قياس لأن فعله رباعى، يقال: أطاحتها الطَّوَائِحُ وطَوَّحَتْه فقياس، الجمع أن يكون المَطِيحَاتُ والمَطَوَّحُ.

والشاهد من مرثية لنهشل بن حرّى كما حقق البغدادى.

وهو من شواهد: سيبويه ١/١٤٥، ١٨٣، والإيضاح للفارسي ٧٤/٢، والعينى ٢/٤٥٤ وانين يعيش ١/٨٠، والهمع والدرر رقم ٦٣٢، والخصائص ٢/٣٥٣، ٤٢٤، والشعر والشعراء لابن قتيبة / ١٠٦، والأشمونى ٢/٤٩.

(١) البغدادى فى الخزانة - ذكر أن أن الأصح أن البيت لنهشل بن حرّى وليس للحارث بن نهيك.

(٢) فى ط: «المتعدّى» مكان «المتعدّى» تحريف.

وهو إمّا على حذف الزوائد مثل أَوْرس<sup>(١)</sup> فهو وارس، وأعشب فهو عاشب، أو على النسب مثل ماء دافق أى ذو دَفَق.

يقال، طاح يطوح مثل قال يقول، وطاح يَطِيح وهو واوى من باب فَعَلَ يَفْعَل بكسر العين فيهما عند الخليل.

وقوله: «مما تطيح» متعلق بمخبط أى يسأل من أجل إذهاب الوقائع ماله و«ما» مصدرية.

أو يبيكى المقدّر أى يبكى لأجل إهلاك المنيا يزيد.

ويجوز أن تكون «ما» بمعنى التى أى لأجل خلال الكرم التى طوّحتها الطوائح.

وتطيح على كل تقدير حكاية حال ماضية، يُورد الماضى بصورة الحال إذا كان الأمر هائلاً لتصويره للمخاطب نحو: لقيت الأسد فأضر به فأقتله.

قوله: «ووجوباً» فى مثل: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾<sup>(٢)</sup> إنما كان الحذف واجباً مع وجود المفسّر نحو: «استجارك» الظاهر، لأن الغرض بالإتيان بهذا الظاهر تفسير المقدّر، فلو أظهرته لم تحتج إلى مفسّر، لأن الإبهام المحجوج إلى التفسير إنما كان لأجل التقدير ومع الإظهار لا إبهام.

والغرض من الإبهام ثم التفسير إحداث وقع فى النفوس لذلك المُبهم، لأن ٧٧ النفوس / تتشوق إذا سمعت المُبهم إلى العلم المقصود منه، وأيضاً فى ذكر الشيء مرتين مُبهماً ثم مفسراً تأكيداً ليس فى ذكره مرة.

وإنّما لم يحكم بكون «أحد» مبتدأ و«استجارك» خبره لعلمهم بالاستقراء باختصاص حرف الشرط بالفعلية.

(١) الشريف: الورس: نبت أصفر يكون باليمن، تقول منه. أورش المكان، وأورش الرمس أى أصفر ورقة بعد الإدراك فهو وارس، ولا يقال: مورس، وهو من النوادر.

(٢) التوبة / ٦.

على أنه نسب إلى الأخفش جواز وقوع الاسمية بعدها بشرط كون الخبر فعلاً  
فمثالنا على مذهبه إذاً ليس من قبيل ما نحن فيه.

ويبطل ما نسب إليه بوجوب النصب في: إن زیداً ضربتُ إلا على ما أجاز  
بعض الكوفيين من نحو:

\* لا تجزعى إن منفسٌ أهلكته \* (١)

= ٩٤

ومع ذلك ما أولوه إلا باضمار فعل رافع لمنفس، أى إن أهلك منفسٌ، وهو مع  
ذلك مردود على - ما يجيء الكلام عليه بعد.

وجميع ما ذكرنا من الوفاق (٢) والخلاف يطرد في نحو: «لو ذات سوار  
لطمتنى» (٣)، وهلا زید قام، أعنى كل حرف لا يليه إلا الفعل.

ومفسر الفعل المقدر إما فعلٌ صريح - كما مر - أو حرفٌ يؤدى معنى الفعل  
مثل «أن الموضوع للثبوت والتحقيق فهى إذا دالة على ثبوت، وتحقيق، والتزم أن  
يكون خبرها فعلاً» (٤) - كما يجيء فى قسم الحروف - ليكون «أن» مشعراً بمعنى  
الفعل المقدر، وخبرها فى صورة ذلك الفعل، أعنى الفعل الماضى، فيكونان معاً

(١) هو الشاهد السادس والأربعون فى الخزانة.  
غامّة:

\* وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعى \*

البغدادى: على أن الكوفيين أضمرُوا فعلاً واقعاً «لنفس»، أى إن هلك منفس أو أهلك منفس.  
والشاهد هو آخر قصيدة للنمر بن تولب يصف نفسه فيها بالكرم ويعاتب زوجته على لومها فيه.  
وذكر السيوطى فى الأشباه والنظائر ١٥١/٢ بتحقيقى: أن أياً على الفارسي ذكر فى البغداديات «أن  
الفعل المحذوف والفعل المذكور مجزومان فى التقدير، وأن الجزم الثانى ليس على البدلية إذ لم يثبت  
حذف المبدل منه بل على تكرير إن أى إن أهلكت منفساً إن أهلكته.

من شواهد: سيبويه ٦٧/١، والمقتضب ٢٤/٢، وابن الشجرى ٣٣٢/١، وابن يعيش ٣٨/٢،  
والمغنى رقم ٣٠١، ٧٥٢، والعينى ٣٣٥/٢، والأشمونى ٧٥/٢.

(٢) فى «ط» من «الوقاف» مكان «الوفاق»، تحريف.

(٣) انظر المثل فى: كتاب: الأمثال لأبى عبيد القاسم بن سلام/ ٢٦٨ ومعناه: لو كان هذا الذى لطمنى  
نداً لى، وكان له شرف وقدر احتملته، ولكنه ليس بكفء فهو أشد على.

(٤) فى ط: أن يكون خبرها فعل «رفع: «فعل»، تحريف.

كالفعل الصريح المُفسَّر<sup>(١)</sup> وذلك بعد «لو» خاصة نحو قوله تعالى: ﴿لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي﴾<sup>(٢)</sup> أى، لو ثبت وتحقق أن الله هدانى، فأنّ مع ما فى حيزه فاعلُ ذلك المقدّر.

قوله: «يحذفان معاً مثل نعم»، أى يحذف الفعل والفاعل. أما حذف الفاعل وحده فلم يثبت إلاّ عند الكسائى - كما يجىء فى التنازع.

وانما حُكِمَ بعد نَعَمَ بحذف الفعل والفاعل معاً، لأن «نَعَمَ» حرف لا يفيد معناها الإفرادى أيضاً إلاّ بانضمامه إلى غيره كما سبق فى حدّ الاسم، وههنا أفاد المعنى الكلامى فلا بُدَّ من تقدير الكلام المدلول عليه بقرينة الكلام الذى صدّقه لفظة «نَعَمَ»، وذلك الكلام فى مثالنا جملة «فعليّة»، فيقدّر بعد نَعَمَ جملة فعليّة.

وإذا كان السؤال بجملة اسميّة كان المقدّر بعد نعم اسميّة يقال: أزيد قائم؟ فتقول: نَعَم، أى نعم زيد قائمٌ وحذف الجملتين بعد حرف التصديق جائز، لا واجب ولذا قال: وقد يحذفان.

### [الفاعل فى مجال التنازع]

(ص): وإذا تنازع الفعلان ظاهراً بعدهما، فقد يكون فى الفاعليّة مثل: ضربنى وأكرمنى زيدٌ، وفى المفعولية مثل: ضربت وأكرمت زيداً وفى الفاعلية والمفعولية مختلفين.

(ش): أعلم أنه لو قال: الفعلان فصاعداً أو شبههما ليشمل اسمَ الفاعل والمفعول، والصفة المشبهة نحو: أنا قاتلٌ وضاربٌ زيداً، وليشمل أيضاً أكثر من عاملين نحو: ضربت وأهنت وأكرمت زيداً لكان أعم، لكنه اقتصر على الأصل وهو الفعل وعلى أول المتعدّات وهو الاثنان.

قوله: «ظاهراً بعدهما» إنما قال ذلك، لأنّ بعض المضمرات لا يصحّ تنازعه، وذلك لأنّ المضمّر المتنازع لا يخلو من أن يكون متصلاً أو منفصلاً، ويستحيل

(١) كلمة: المُفسَّر سقطت من «ع».

(٢) الزمر / ٥٧.

التنازع فى المضمر المتصل بالعامل الأخير مرفوعاً ومنصوباً، لأن التنازع إنّما يكون حيث يُمكن أن يَعْمَلَ فى التنازع فيه - وهو فى مكانه - كلُّ واحد من المتنازعين لو خلاه الآخر. والعامل الأوّل يستحيل عمله فى المضمر المتصل بالعامل الأخير، لأن المتصل يجب اتصّاله بعامله، أو بما هو كجزؤه ولا يتصل بعامل آخر.

وأما المنفصل فإن كان مرفوعاً نحو: ما ضَرَبَ وما أَكْرَمَ إلّا أنا. وكذا الظاهر الواقع هذا الموقع نحو: ما قام وما قعد إلّا زيد فلا يجوز / أن يكون أيضاً من باب ٧٨ التنازع على الوجه الذى التزمه البصريّون، وهو أن الأوّل إذا توجه إلى التنازع بالفاعليّة، ألغيتُهُ فلا بد أن يكون فى العامل المُلغى ضميرٌ موافقٌ للمتنازع.

[سواء كان المُلغى هو الأوّل أو الثانى] (١) فإذا (٢) كان المُلغى ههنا هو الأوّل، وأضمرت فيه ضميراً مطابقاً للمتنازع، فإن كان بدون إلّا صار هكذا: ما ضربتُ وما أَكْرَمَ إلّا أنا، وما قام أى هو أعنى زيداً، وما قعد إلّا زيد، فيكون إلّا أنا مستثنى من المتعدّد المقدّر فى: ما أَكْرَم. وكذا (٣) إلّا زيد مستثنى من المتعدّد المقدّر فى: ما قعد، ولا يجوز أن يكونا مستثنيين من: ما ضربتُ وما قام لأنه لا متعدّد فيهما لا ظاهراً ولا مقدّراً، فيصير الضرب والقيام منفيين عن المتنازع بعد ما كانا مُثبتين له. وشرط باب التنازع أن لا يختلف المعنى بالإضمار فى المُلغى.

وإن كان الإضمار فى المُلغى مع إلّا قلت فى الأوّل: ما ضرب إلّا أنا، وما أَكْرَم إلّا أنا، إذ لا يمكن اتّصال الضمير مع الفصل بإلّا، فلا يكون من باب التنازع، لأن

(١) فى «ط» فقط بعد قوله: «ضمير موافق للمتنازع» وردت عبارة: «وان لم يجز أن يكون منه» إذ لو كان المُلغى.

وفى النسخ الأخرى بعد قوله، ضمير موافق للمتنازع» وردت العبارة التالية: «سواء كان المُلغى هو الأوّل أو الثانى، فإذا كان المُلغى هاهنا هو الأوّل إلخ وفى «ع» بعد قوله موافق للمتنازع» سقطت العبارة السابقة إلى قوله «فإن كان بدون إلّا صار» إلخ.

(٢) فى «ك» «إذا» مكان: «فإذا».

(٣) «وكذا» سقطت من «ط».

الملغى فى باب التنازع إمّا أن يكون خالياً من العمل فى المتنازع، وفى نائبه أعنى الضمير: كضربت وأكرمتى زيد. وكذا، ضرب وأكرمت هندٌ عند الكسائى<sup>(١)</sup>، أو يكون فيه نائبٌ عن المتنازع أعنى الضمير فى نحو: ضرباً وأكرمت الزيدى، ليظهر كونه ملغى، وكون الآخر هو العمل، ولا يظهر فى «إلا أنا» الذى بعد ما ضرب نيابة عن «إلا أنا» الذى بعد ما أكرم، كما ظهرت فى ألف ضرباً نيابة عن الزيدى فى قولك: ضرباً وأكرمت الزيدى، فلا يظهر كَوْنُ ما ضرب ملغى، وكون ما أكرم مُعمَلاً، إذ لكل منهما من الفاعل مثل للآخر على السواء.

وكان يجب أن تقول فى الثانى: ما قام إلا هو وما قعد إلا زيد، ولا يستعمل مثله فى كلامهم، بل المستعمل ما قام وما قعد إلا زيد.

ويجوز أن يكون هذا من باب التنازع عند الكسائى، ويكون الفاعل محذوفاً من الأول مع إعماله للثانى كما هو مذهبه - على ما يجىء.

ويلزم البصريين أيضاً فى هذا المقام متابعة الكسائى فى مذهبه، لأنهم يوافقونه ههنا فى أن هذا من باب الحذف، لا الإضمار، لأنهم<sup>(٢)</sup> حذفوا الفاعل مع إلا لدلالة الثانى عليه، لأنه هو.

وكل ما ذكرنا على إعمال الأول فى المنفصل المرفوع يجئ مثله فى إعمال الثانى فيه.

وإن كان المتنازع فيه منفصلاً منصوباً نحو ما ضربت وما أكرمت إلا إياك جاز أن يكون من باب التنازع، ويكون قد حذفت المفعول مع إلا من الأول مع إعمال الثانى، أو من الثانى مع إعمال الأول، إذ المفعول يجوز حذفه بخلاف الفاعل، وكذا المجرور المنصوب المحلّ نحو: قمت وقعدت بك.

(١) على معنى حذف الفاعل من ضرب، وعدم إضماره فى الفعل الثانى أكرم.

(٢) فى «ع» «فإنهم».

فعلى هذا يجوز التنازع فى المضمَر المنفصل<sup>(١)</sup> والمجرور، ولا سيما إذا تقدّم ذلك الضمير على العاملَيْن نحو: إياك ضربتُ وأكرمتُ.

فقول المصنّف: [«ظاهراً غير وارد مورده»<sup>(٢)</sup>]. وكذا قوله: «بعدهما» لا حاجة إليه، إذ قد يتنازعان فى ما هو قبلهما إذا كان منصوباً نحو زيداً ضربتُ وقتلتُ، وبك قمتُ وقعدتُ، وإياك ضربتُ وأكرمتُ.

قوله: «فقد يكون الفاعلية»<sup>(٣)</sup> أى يكون التنازع.

أعلم أن العاملين فى التنازع على ضربَيْن، إذ هما إما متفقان أو مختلفان.

والمتفقان على ثلاثة أضرب: لأنهما إما أن<sup>(٤)</sup> يتفقا فى التنازع فى الفاعلية حسب، نحو: ضربنى وأكرمنى زيد<sup>(٥)</sup> أو فى المفعولية حسب، نحو: ضربتُ وأكرمتُ زيداً، أو فى الفاعلية والمفعولية معاً، نحو: ضرب وأكرم زيداً عمرأ.

ولم يذكر / المصنّف هذا الثالث، لأنه يتبيّن بالقسمين الأولَيْن، لأنهما إذا تنازعا فى الفاعلية والمفعولية معاً فقد تنازعا فى الفاعلية وتنازعا أيضاً فى المفعولية.

والمختلفان على ضربَيْن: لأنه إما أن يطلب الأول الفاعلية والثانى المفعولية، نحو: ضربنى وأكرمتُ زيداً أو بالعكس نحو: ضربتُ وأكرمنى زيداً.

فقوله: «مختلفين» حالٌ من الفعلين، لأن معنى قوله: فقد يكون أى التنازع، فقد يتنازعان أى فقد يتنازع الفعلان فى الفاعلية والمفعولية مختلفين.

واحترز بقوله: «مختلفين» عن القسم الثالث من أقسام المتفقين، لأنهما تنازعا فى ذلك القسم فى الفاعلية والمفعولية أيضاً، لكن متفقين فى التنازع، وإنما احترز

(١) وهو المنصوب والمجرور.

(٢) ما بين معقوفين سقط من «ع».

(٣) فى الفاعلية سقط من «ع».

(٤) فى «ط»: «إما يتفقا» تحريف. صوابه من المخطوطات والأسلوب.

(٥) فى «ط»: «زيداً» بالنصب تحريف، صوابه من المخطوطات، وسياق الكلام.

عنه، لأن هذا القسم كما ذكرنا تبيين من القسمين الأولين حتى لا يتكرر بعض الأقسام.

### [الاختلافات بين البصريين والكوفيين في الاختيار]

(ص): ويختار البصريون إعمال الثاني، والكوفيون الأول.

(ش): أي البصريون يقولون: المختار إعمال الثاني مع تجويز إعمال الأول أيضاً وكذا الكوفيون يختارون إعمال الأول مع تجويز إعمال الثاني.

وإنما اختار البصريون إعمال الثاني، لأنه أقرب الطالبين إلى المطلوب، فالأولى أن يستبد به دون الأبعد، وأيضاً لو أعملت الأول في العطف في نحو: قام وقعد زيد لفصلت بين العامل ومعموله بأجنبي بلا ضرورة، ولعطفت على الشيء وقد بقيت منه بقية، وكلاهما خلاف الأصل.

ولا تحيء هذه العلة في غير العطف نحو: جاءني لأكرمه زيد، وكاد يخرج زيد. وقال الكوفيون: إعمال الأول أولى، لأنه أول الطالبين، واحتياجه إلى ذلك المطلوب أقدم من احتياج الثاني. ولا شك مع الاستقراء أن إعمال الثاني أكثر في كلامهم.

قوله: «الأول» أي إعمال الأول.

### [ما يترتب على إعمال الثاني]

(ص): فإن أعملت الثاني أضمرت الفاعل في الأول على وفق الظاهر دون الحذف خلافاً للكسائي، وجاز خلافاً للفرء مثل: [ضربني وضربت زيداً<sup>(١)</sup>]، وحذفت المفعول إن استغنيت عنه وإلا أظهرت.

(ش): هذا بيان أنه إذا أعملت الثاني على ما هو اختيار البصريين فكيف يكون حال الأول؟

(١) ما بين معقوفين سقط من «ع».



فقال: الأول إذاً إما أن يطلب المتنازع للفاعلية أو للمفعولية، فإن كان الأول نحو: ضربني وأكرمت زيداً فالبصريون يضمنون في الأول فاعلاً مطابقاً للاسم المتنازع في الأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، فتقول: ضربني وأكرمت زيداً، ضرباني وأكرمت الزيدَين، ضربوني وأكرمت الزيدَين، ضربتني وأكرمت هنداً، ضربتاني وأكرمت الهندَين، ضربتني وأكرمت الهندات.

والكسائي يحذف الفاعل من الأول حذراً من الإضممار قبل الذكر - كما ذكرنا قبل - فحاله كما قيل:

فَكُنْتُ كَالسَّاعِي إِلَى مَتْعَبٍ مُوَاتِلًا مِنْ سَبَلِ الرَّاعِدِ<sup>(١)</sup> = ٥٠

وذلك، لأنَّ حذف الفاعل أشنع من الإضممار قبل الذكر، لأنه قد جاء بعده ما يفسره في الجملة، وإن لم يجيء لمحض التفسير كما جاء في نحو: رَبُّهُ رَجُلًا فَهُوَ يقول: ضربني وأكرمت زيداً أو الزيدَين، أو الزيدَين، أو هنداً أو الهندَين أو الهندات.

ونقل المصنّف عن الفراء مَنَع<sup>(٢)</sup> هذه المسألة أى إعمال الثانى إذا طلب الأول للفاعلية، وقال: إنه يُوجب إعمال الأول فى مثل هذا.

والتنقل الصحيح عن الفراء فى مثل هذا: أن الثانى إن طلب أيضاً الفاعلية<sup>(٣)</sup>

(١) البغداديّ «على أن الكسائي وقع فى أشنع مما فرّ منه من حذف الفاعل مضمراً، لتلا يلزم الإضممار قبل الذكر فى نحو: ضرباني وضربت الزيدَين، مع أن الإضممار قبل الذكر قد ورد، وحذف الفاعل فى غير المسائل المحصورة لم يرد.

والساعي: الذاهب، والمتعب: هو واحد مئاعب الحياض، والتعب بالتحريك: سيل الماء فى الوادي، والمواتل: اسم فاعل من واءل فيه على وزن فاعل أى طلب النجاة وهرب، والسبيل: المطر، والراعد: سحب ذو رعد.

يقول: أنا فى التجائى إليه كالهارب من السحاب ملتجئاً إلى الميزاب، وفى القاموس: «وزب»: وزب الماء يزب وزوباً: مال، ومنه الميزاب، أو هو فارس معرب.

والشاهد منسوب إلى سعيد بن حسّان، وهو الشاهد السابع والأربعون فى الخزانة. عن شواهد شرح الشافعية/ ١١١.

(٢) فى «ط» «مع» تحريف.

(٣) فى «ط» «للفاعلية» بحرف الجرّ.

نحو: ضَرَبَ وأكرم زيدٌ جاز أن تُعْمَلَ العاملين في المتنازع، فيكون الاسم الواحد فاعلاً للفعليْن، لكن اجتماعُ المؤثِّرَيْن التَّامِّين على أثر واحد مدلولٌ/ على فساده ٨٠ في الأصول، وهم يُجْرُونَ عوامل النَّحو كالمؤثِّرات الحقيقية.

وقال : جاز أن تأتي بفاعل الأول ضميراً بعد المتنازع نحو: ضربني وأكرمني زيدٌ هو ، جئت بالمنفصل لتعذر المتصل بلزوم الإضمار قبل الذكر.

وإن طلب الثاني المفعولية<sup>(١)</sup> مع طلب الفعل<sup>(٢)</sup> الأول له لأجل الفاعلية نحو ضربني وأكرمت زيداً هو تعيّن عنده الإتيان بالضمير بعد المتنازع، كما رأيت.

كُلّ هذا حذراً ممّا لزم البصريّين والكسائي من الإضمار قبل الذكر وحذف الفاعل.

قوله: «وَحَذَفْتُ المفعول إن استغنيت عنه وإلاّ أظهرت»، يعنى إذا أعملت الثاني وطلب الأول المفعولية<sup>(٣)</sup> فالواجب حذف المفعول .

وافق البصريّون ههنا الكسائيّ في حذف المفعول بخلاف الفاعل، لأن الحذف هناك أيضاً كان الوجه للزوم الإضمار قبل الذكر إلاّ أنه تعذر، لأن الفاعل لا يُحذف، وفي المفعول هذا المانع مرتفعٌ، لأنّه فضلة يحذف في السّعة، فكيف مع مثل هذا المُحَوِّج، أعنى الإضمار قبل الذكر؟.

قوله : «إن استغنيت عنه»، في مثل : ضربت وأكرمني زيدٌ، لا تقول : ضربته وأكرمني زيدٌ.

وقال المالكي: يجوز ذلك على قلة.

قوله: «وإلاّ أظهرت» يعنى إن لم تستغن عن المفعول أظهرت ذلك لكونه أحدَ مفعوليّ باب علمت، مع ذكر الآخر، فإنه لا يجوز حذفه على ما هو المشهور عندهم، وذلك لكون مضمون المفعوليّْن هو المفعول الحقيقي، لأن المعلوم في

(١) في «ط» «للمفعولين» بحرف الجرّ.

(٢) في «ع»: «مع طلب الأول الفاعلية» مكان «مع طلب الفعل الأول له لأجل الفاعلية».

(٣) في «ط» «للمفعولين».

قولك : علمت زيدا قائماً مصدر المفعول الثاني مضافاً إلى الأول، أي : علمت قيام زيد بخلاف مفعولي أعطيت، فإن كل واحد منهما مفعول به، إذ «زيد» في قولك : «أعطيت زيدا درهماً» : مُعْطَى، وكذلك الدرهم. ولا يجوز أيضاً إضماره لكونه إضماراً قبل الذكر في المفعول، لا في الفاعل، فلم يبق بعد تعذر الحذف والإضمار إلا الإظهار.

واعترض على هذا بأنه يجوز في السّعة - وإن كان قليلاً - حذف أحد مفعولي باب «علمت» عند قيام القرينة لأن كل واحد منهما في الظاهر منصوب برأسه ظاهر في المفعولية كمفعولي أعطيت.

وقد جاء ذلك في القرآن والشعر، قال الله تعالى : ﴿وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾<sup>(١)</sup> أي بخُلّهم هو خيراً فحذف أولهما، وقال الشاعر :

لا تَخْلُنَا عَلَى غَرَاتِكَ إِنَّا طالما قد وشى بنا الأعداء<sup>(٢)</sup> = ٥١  
أي لا تَخْلُنَا أَذْلَاءً<sup>(٣)</sup> فحذف ثانيهما.

سلمنا أنه امتنع الحذف، لم امتنع الإضمار نحو: حَسْبِيهِ وَحَسْبْتُ زِيداً قَائِماً؟

(١) آل عمران / ١٨٠.

(٢) البغدادي: «على أن بعضهم جوز في السّعة حذف أحد مفعولي باب علمت للقرينة مستدلاً بهذا البيت أي لا تَخْلُنَا أَذْلَاءً، وهو الشاهد الثامن والأربعون في الخزانة. والغرّة بالفتح والقصر : اسم بمعنى الإغراء، ويقال: أغرّيته به إغراءً فأغرى به بالبناء للمفعول. وهذا الشاهد من المعلقة المشهورة لابن حلّزة - وفي رواية ابن الأنباري : «غرائك» بالهمزة.

لا تَخْلُنَا عَلَى غَرَاتِكَ إِنَّا قبل ما قد وشى بنا الأعداء

انظر شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات / ٤٥٤. واستدل بهذا الشاهد أبو زيد الأنصاري على أنه يقال : أغريت فلاناً بصاحبه إغراء، وروايته على غرائك بالتاء لا على غرائك، ورواية: غرائك تتفق مع رواية الرضي: انظر نوادر أبي زيد / ٥١٧.

(٣) قال البغدادي: الأولى هالكين أو جازعين والقرينة البيت الذي بعده:

فبقينا على الشّناء تنمينا — لنا حدودٌ وعزّة قعساء

أي فبقينا على بغض الأعداء لنا ولم يضرنا بغضهم. وتنمينا : ترفعنا.

قوله: «لكونه إضماراً قبل الذكر في المفعول».

قلنا: إن جاز الحذف في هذا المفعول فاحذف، وإن لم يَجْزْ فهو كالفاعل فَلْيَجْزْ فيه أيضاً الإضمارُ قبل الذكر لمشاركته الفاعل في علة جواز الإضمار قبل الذكر وهي امتناعُ جواز حذفه.

سَلَّمْنَا أنه يمتنع الإضمار قبل الذكر في مُطلق المفعول لِمَ لا يجوز إضماره بعد الذكر؟ كما هو مذهب الفراء في: ضربني وأكرمت زيدا هو؟ فيقول ههنا: حَسِبْنِي وَحَسِبْتُ زيدا قائماً إياه كما ذكر السيرافي هذا.

والحق أن يقال في هذا الأخير: إن الفصل بين المبتدأ والخبر بالأجنبي قبيحٌ ولا سِيما إذا صاراً في تقدير اسم مفرد بسبب كون مضمونهما مفعولاً حقيقياً لعلمت وبابه.

### [ما يترتب على إعمال الثاني]

(ص): «وإن أعملت الأول أضمرت الفاعل في الثاني، والمفعول على المختار إلا أن يمنع مانع، فيظهر».

(ش): «هذا بيان أنه إذا أعملت الأول على ما هو المختار عند الكوفيين<sup>(١)</sup> فكيف يكون حال الثاني؟ فقال: لا يخلو إما أن يطلبه / للفاعلية أو للمفعولية، فتقول في الأول: ضربت وضربني زيدا، وضربت وضرباني الزيدَين، وضربت وضربوني الزيدَين، وضربت وضربتني هنداً<sup>(٢)</sup> وضربتني الهندَين، وضربت وضربتني الهندات، تُضمَرُ الفاعل الثاني على وَفْق الظاهر بلا خلاف من أحد، لأنه ليس إضماراً قبل الذكر، لكون المتنازع من حيث كونه معمولاً للأول مقدماً على العامل الثاني تقديراً وإن كان مؤخراً لفظاً.

قوله: «والمفعول على المختار» أي وأضمرت المفعول أيضاً في الثاني كالفاعل

(١) في «ط» «عند الكوفيين» تحريف ظاهر.

(٢) في ع: «هند» بالرفع تحريف.

على الوجه المختار فيكون ضميراً بارزاً، ولا تحذفه نحو: ضربني وضربته زيدٌ، ويجوز حذفه أيضاً لكونه فضلة.

أما اختيار الإضمار فلأن الثاني أقرب الطالبين، فالأولى إذا لم يحظ بمطلوبه مع الإمكان أن يشغل بما يقوم مقام المطلوب، ويخلفه، حتى يترك ذلك المطلوب للأبعد الذي حقه ألا يعمل مع وجود الأقرب، وحتى لا يظن بسبب عدم تأثيره فيه مع القرب أنه ليس مطلوبه وأنه موجه<sup>(١)</sup> إلى غيره.

فلما اتفق البصريون والكوفيون في مثل هذه المسألة أعنى عند إعمال الأول وطلب الثاني للمفعول على أن<sup>(٢)</sup> المختار إضمار المفعول في الثاني كان خلو الثاني عن الضمير في قوله تعالى: ﴿هَآؤُمْ أَقْرَأُوا كِتَابِيَهٗ﴾<sup>(٣)</sup> وقوله تعالى: ﴿آتُونِي أَفْرَغَ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾<sup>(٤)</sup> دليلاً للبصرية على أن المختار إعمال الثاني، وإلا كان أفصح الكلام أى القرآن على غير المختار، أى حذف المفعول من الثاني عند إعمال الأول.

قوله: «إلا أن يمنع مانع من الإضمار»<sup>(٥)</sup>، فيظهر<sup>(٦)</sup>، وذلك إذا كان ذلك المفعول أحد مفعولي باب «علمت» ويلزم من إضماره مطابقاً للمعود إليه مخالفة بينه وبين المفعول الأول في الأفراد أو التثنية أو الجمع أو التذكير أو التأنيث نحو: «حَسْبَنِي وَحَسْبَتْهُمَا مَنْطَلِقَيْنِ الزَّيْدَانِ مَنْطَلَقًا».

قال المصنّف: لم يَجْزُ<sup>(٧)</sup> حذف «مَنْطَلِقَيْنِ» لكونه ثانى مفعول حسبت، ولا إضماره، لأنك لو أضمرته مثنى ليطابق المفعول الأول، إذ هما مبتدأ وخبر في

(١) في «ط»: «موجه» مكان «موجه» تحريف.

(٢) كلمة «أن» سقطت من «ع»

(٣) الحاقة / ١٩.

(٤) الكهف / ٩٦.

(٥) «من الإضمار» سقط من «ط» و«ع».

(٦) بعد «فيظهر» زادت «ط» كلمتي: «على المختار».

(٧) في «ع» «لا يجوز».

الأصل، وتطابقهما في الإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث واجبٌ لخالف المعود إليه، وهو «منطلقاً» ولو أضمرته مفرداً ليطابق المرجوع إليه لخالف المفعول الأول، فلما امتنع الحذف والإضمار وجب إظهاره هذا كلامه .

والكلام على عدم جواز حذف أحد مفعولي «حسبت» قد سبق.  
ولو سلّم له لم يُسلّم وجوب المطابقة بين الضمير والمعود إليه إذا لم تُلبس المخالفة بينهما قال تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً﴾<sup>(١)</sup> وقبله: ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً﴾<sup>(٢)</sup> والضمير للأولاد.

فالإضمار قد يأتي على المعنى المقصود فيجوز: «حَسَبَنِي وَحَسَبْتُهُمَا إِيَّاهُمَا الزَّيْدَانِ مَنْطِقًا، وَإِنْ كَانَ الْمَعُودُ إِلَيْهِ مَفْرَدًا مِرَاعَاةً لِلْمَسْنَدِ إِلَيْهِ.

وكذا تقول: حَسَبْتُ وَحَسَبَانِي إِيَّاهُ الزَّيْدَيْنِ قَائِمِينَ، وَحَسَبْتُ وَحَسَبْتَنِي إِيَّاهُ هَذَا قَائِمَةً، وَحَسَبْتَنِي إِيَّاهُ هَذَا قَائِمَةً، وَحَسَبْتَنِي وَحَسَبْتَهَا إِيَّاهَا هَذَا قَائِمًا .

وفي كُلِّ هَذَا الْقَبْحُ حَاصِلٌ لِفَصْلِ الْأَجْنَبِيِّ بَيْنَ الْعَامِلِ وَالْمَعْمُولِ، وَفِي بَعْضِهَا بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ فِي الْأَصْلِ

### [شاهد ليس من التنازع]

(ص): قوله: «وقول امرئ القيس»

\* كفاني ولم أطلب قليل من المال \*

ليس منه لفساد المعنى.

(ش): هذا جواب عن استدلال الكوفيّة بهذا البيت في كون إعمال الأوّل هو المختار، وذلك أنهم قالوا: الشّاعر فصيح، وقد أعمل الأوّل بلا ضرورة، إذ لو أعمل الثاني لم ينكسر عليه الوزن ولا غيره.

وأيضاً لو أعمل الثاني لم يلزمه محذورٌ، إذ كان<sup>(٣)</sup> يكون الفاعل مضمراً في

(١) النساء / ١١ في «ط» فإن كانت «بالفاء» تحريف.

(٢) النساء / ١١ سقطت «كان» من «ع»

(٣) سقطت «كان» من «ع»

«كفاني» فاختار إعمال الأوّل مع أنّه لزمه شيءٌ غير مختار / بالاتفاق، وهو حذف ٨٢  
المفعول من الثّاني - كما مر - وفيه دليلٌ على أن إعمال الأوّل مختار عند  
الفصحاء، إذ العاقل لا يختار أحدَ الأمرين مع لزوم مشقة مكروه له <sup>(١)</sup> في ذلك  
الأمر دون الأمر الآخر إلا لزيادة ذلك الذي اختاره في الحُسْن على الآخر.

وأجاب البصريّة بأنّ هذا الاستدلال إنما يصحّ إذا كان هذا البيت من باب  
التّنازع، وليس منه لفساد المعنى.

وبيّأنّه مبنيٌّ على مقدّمة، وهي أنّ «لو» تنفي شرطها وجزاءها سواء كانا مُثَبِّتَيْنِ  
أو مُنْفِيَيْنِ، فإن كانا مُثَبِّتَيْنِ وجب انتفاءُهما نحو: لو كان لى مال لَحَجَجْتُ،  
فالحجّ ووجود المال منفيّان، وإن كانا منفيّين وجب ثبوتهما، لأن نفي النفي  
إثبات، نحو: لو لم تزرني لم أكرمك، فالزيارة والإكرام مُثَبَّتَانِ.

وإن كان أحدهما مُثَبَّتًا دون الآخر وجب ثبوت المنفيّ، وانتفاء المُثَبَّت نحو: لو  
لم تشمتني أكرمتك، ولو شتمتني لم أكرمك .

رجعنا إلى بيان فساد معنى البيت. لو كان من باب التنازع، فنقول : أوله

٥٢= \* فلو أنّ ما أسعى لأدنى معيشة\* <sup>(٢)</sup>

وقوله : [أن <sup>(٣)</sup> ما أسعى لأدنى معيشة شرطاً لو، أى لو ثبت أن سعّي لأدنى  
معيشة] فيكون المعنى : لم يثبت أن سعّي لأدنى معيشة أى أنّ طلبى لقليل من  
المال.

(١) كلمة «له» سقطت من «ع»

(٢) هو الشاهد التاسع والأربعون في الخزانة.

البغدادى : «على أنه ليس من التنازع» وقد بيّنه الشارح المحقق، وأصله من إيضاح ابن الحاجب، وقد  
تكلم عليه ابن هشام في معنى اللبيب في «لو» وفي الأشياء التي تحتاج إلى رابط من الباب الرابع،  
وبتحقيق لا مزيد علي.

وهو من شواهد: سيبويه ٤١/١ ، والخصائص ٣٨٧/٢ ، وابن يعيش ٧٨/١ ، وشرح شذور  
الذهب ٢٠٢/٢ ، والمغنى رقم ٤٥٩ - ٤٨٣ - ٨٩٨ ، والعينى ٣٥/٣ والهمع والدرر رقم ١٥٢٦ ،  
والأشمونى ٩٨/٢ ، ٤٠/٤ .

والشاهد لامرئ القيس ، ديوانه ١٨٨ .

(٣) ما بين معقوفين سقط من «ع».

وقوله : «كفاني» جزاء «لو»، وقوله : «لم أطلب قليل من المال» عطف عليه، فيكون حكمه حكم الجواب، فيكون عدم طلب قليل من المال منتفياً أى ثبت أن طلبى لقليل من المال، وهو إثبات لما نفاه بعينه فى المصراع الأول، فيكون تناقضاً فيفسد المعنى.

فإن قال الكوفى : إن التناقض إنما جاء لجعلك «الواو» فى «ولم أطلب» للعطف، ونحن نقول : إن الواو للحال.

فالجواب: أنك تكون إذن مستشهداً بما يحتمل العطف الراجح، والحال المرجوح، إذ واو العطف أكثر من واو الحال، والاستشهاد ينبغى أن يكون بالراجح أو بما هو نص فى المقصود، لا بما يحتمله وغيره على السواء، فكيف إذا كان غير المقصود راجحاً والمقصود مرجوحاً؟

فإن قلت: فإلام توجه قوله: ولم «أطلب» إذا لم يكن موجهاً إلى قليل؟

قلنا: قيل إلى المجد المحذوف المدلول عليه بقوله بعد:

ولكما أسعى لمجد مؤثر وقد يدرك المجد المؤثر أمثالى

والمعنى: لو كان سعىي لتحقيق أقل ما يعاش به من المال لكنت أكتفى بذلك، لأنه قد حصل لى ذلك، ولم أكن أطلب المجد.

والأظهر أن مفعول «لم أطلب» محذوف نسياً كما فى قوله تعالى: ﴿يَقْبِضُ وَيَبْصُطُ﴾<sup>(١)</sup> أى له القبض، وله البسط.

وكذا ههنا معنى البيت: لو كان سعىي لقليل من المال لمنعنى ما وجدته منه عن السعى، ولم يكن منى طلب مع ذلك الوجدان، بل كنت أستقر وأطمئن ولكنى



أَسْعَى لِتَحْصِيلِ مَجْدٍ مُؤْتَلٍ، أَيْ مُؤَصَّلٍ، مُدْخَرٌ لِنَفْسِي وَلِعَقْبِي يَرْجِعُ إِلَيْهِ عِنْدَ التَّفَاخُرِ.

وَأَعْلَمَ أَنَّهُ قَدْ يَتَنَازَعُ الْفَعْلَانِ الْمُتَعَدِّيَّانِ إِلَى ثَلَاثَةِ خِلَافًا لِلجَرْمِي نَحْوُ : أَعْلَمْتُ وَأَعْلَمَنِي زَيْدٌ عَمْرًا قَائِمًا عَلَى إِعْمَالِ الثَّانِي ، وَحَذَفَ مَفَاعِيلَ الْأَوَّلِ ، وَأَعْلَمَنِي وَأَعْلَمْتَهُ إِيَّاهُ زَيْدٌ عَمْرًا قَائِمًا عَلَى إِعْمَالِ الْأَوَّلِ ، وَإِضْمَارَ مَفَاعِيلِ الثَّانِي.

وَالأَوَّلَى أَنْ يَقَالَ : أَعْلَمْتَهُ ذَلِكَ قَصْدًا لِلِاخْتِصَارِ ، إِذْ مَفْعُولُ عَلِمْتُ فِي الْحَقِيقَةِ - كَمَا ذَكَرْنَا - هُوَ مَضمُونُ الْفَعْلَيْنِ ، فَيَكُونُ ذَلِكَ إِشَارَةً إِلَيْهِ ، وَإِنَّمَا مَنَعَهُ الْجَرْمِي لِعَدَمِ السَّمَاعِ.

وَكَذَا يَتَنَازَعُ فَعْلًا تَعَجَّبَ خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ نَظْرًا إِلَى قَلَّةِ تَصَرُّفِ فِعْلِ التَّعَجُّبِ <sup>(١)</sup> ، تَقُولُ : مَا أَحْسَنَ وَمَا أَكْرَمَ زَيْدًا عَلَى إِعْمَالِ الثَّانِي ، وَحَذَفَ مَفْعُولَ الْأَوَّلِ ، وَمَا أَحْسَنَ وَمَا أَكْرَمَهُ <sup>(٢)</sup> زَيْدًا عَلَى إِعْمَالِ الْأَوَّلِ.



(١) فِي ط : «فَعْلٌ تَعَجَّبَ «بِدُونِ» أَل».

(٢) «وَمَا أَكْرَمَهُ» سَقَطَ مِنْ «ط».

## [نائب الفاعل]

(ص): «قوله» مفعول مالم يُسمّ فاعله، هو<sup>(١)</sup> كل مفعول حذف فاعله، وأقيم هو مقامه. وشرطه إن تغير صيغة الفعل إلى فُعِلَ وَيُفْعَلُ [ولا يقع<sup>(٢)</sup> المفعول الثاني من باب علمت، ولا الثالث من باب أعلمت. والمفعول له، والمفعول معه كذلك.

وإذا وجد المفعول به تعيّن له، تقول: ضُرب زيد يوم الجمعة أمام الأمير ضرباً شديداً في داره، فتعيّن «زيد» فإن لم يكن فالجميع سواءً، والأول من باب أعطيت أولى من الثاني»[.

(ش): قوله: «مفعولٌ ما لم يُسمّ فاعله» أى مفعول الفعل الذى لم يُسمّ فاعله، وقولهم: فُعِلَ مالم يُسمّ فاعله أى فعل المفعول الذى لم يُسمّ فاعله، أضيف الفعل إلى المفعول، لأنه صيغ له.

قوله: «إلى فُعِلَ وَيُفْعَلُ»، أى إلى فُعِلَ وَيُفْعَلُ ونظائرهما مما يُضَمّ أوله فى الماضى ويكسر ما قبل آخره حتى يعمّ نحو: أُنْفِلَ وافتعل واستفعل وفُوعِل وفُعِّل.. وتُفَعِّل وأمثالها.

ويضمّ أوله فى المضارع ويفتح ما قبل آخره حتى يعمّ يَفْتَعِل وَيُسْتَفْعَل وَيُفَعِّل وأمثالها، لكنه اقتصر على الثلاثى لكونه أصلاً للرباعي وذى الزيادة.

قوله: «ولا يقع المفعول الثانى من باب علمت ولا الثالث من باب أعلمت».

أعلم أن الثالث من باب أعلمت هو الثانى من باب علمت، - كما يجىء فى بابه - والذى زاد بسبب الهمزة هو المفعول الأول، إذ معنى أعلمت زيدا عمراً فاضلاً: صيرت زيدا يعلم عمراً فاضلاً، والثانى<sup>(٣)</sup> والثالث

(٢) = ما بين معقوفين سقط من ع.

(١) = «هو» سقطت من «ط».

(٣) «والثانى» سقطت من ط.

مفعولاً عَلِمْتُ، فكلّ ما ثبت للمفعول الثّاني من باب علمت ثبت لثالث مفاعيل أعلمت.

فنقول: إذا كان ثاني مفعوليّ علمت ظرفاً غير متصرّف أو جاراً ومجروراً أو جملة نحو: علمت زيداً عندك أو أبوه منطلق، أو في الدّار لم يقيم مقام الفاعل، إذ معنى الظّرف الذي لا يتصرّف لزوم نصبه على الظرفيّة أو انجراره بمن نحو: من قبلك، والجار لا ينوب مع المفعول به الصّريح - كما يجيء - والجملة كما لا تقع فاعلاً لا تقع موقعه أيضاً.

بلى، إذا كانت محكيّة جاز قيامها مقامه لكونها بمعنى المفرد، أي اللفظ نحو ﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكَ﴾<sup>(١)</sup> أي قيل هذا القول وهذا اللفظ.

وكذا قد تجيء الجملة في مقام الفاعل ومفعول مالم يسم فاعله وهي في الحقيقة مؤوّلّة بالاسم الذي تضمّنته كقوله تعالى: ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُم كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾<sup>(٢)</sup> وقوله تعالى: ﴿أَوْ لَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾<sup>(٣)</sup> أي تبين لكم فعلنا بهم، وأو لم يهد لهم إهلاكنا، فيصحّ نحو: بين لكم كيف فعلنا<sup>(٤)</sup>.

وما أجازته الكسائيّ والفراء من قيام الجملة التي هي خبر لكان وجعل مقام الفاعل نحو كين يقام، وجعل يفعل فبعيد لوجهين:

أحدهما: أن هذين الفعلين من عوامل المبتدأ والخبر، وما حذف في هذا الباب من الفاعل فليس بمنويّ، ولا يحذف المبتدأ إلاّ مع كونه منويّاً، فلا ينوب على هذا خبر كان المفرد أيضاً عن الفاعل نحو كين قائم، وقد أجازته الفراء دون الكسائيّ.

والثاني: أن الجملة لا تقوم مقام الفاعل إلا محكيّة أو مؤوّلّة بالمصدر المضمون، ولا معنى لكين القيام.

(١) هود / ٤٤.

(٢) إبراهيم / ٤٥.

(٣) السجدة / ٢٦.

(٤) في «ع» زيادة «بهم» بعد «فعلنا».

والمتقدمون منعوا من قيام ثانى مفعولى علمت مطلقاً مقام الفاعل، قالوا: لأنه مسندٌ أسند إلى المفعول الأول، فلو قام مقام الفاعل، والفاعل مسندٌ إليه صار فى حالة واحدة مسنداً ومسنداً إليه فلا يجوز.

وفيما قالوا نظراً، لأن كَوْن الشئ مسنداً إلى شئ، ومسنداً إليه شئ آخر فى حالة واحدة لا يضر، كما فى قولنا: أعجبنى ضربُ زيد عمرًا، فاعجبنى مسند / إلى ضرب، وضرب مسند إلى زيد، ولو كان لفظُ مسنداً إلى شئ أسند أى ذلك الشئ إلى ذلك اللفظ بعينه لم يجز، وهذا كما يكون الشئ مضافاً ومضافاً إليه بالنسبة إلى شيئين كغلام فى قولك: فرَس غلام زيد.

وأما المتأخرون فقالوا: يجوز نيابته عن الفاعل إذا لم يلبس كما إذا كان نكرة، وأول المفعولين معرفة نحو: ظنَّ زيداً قائم، لأن التنكير يرشد إلى أنه هو الخبر فى الأصل.

والذى أرى أنه يجوز قياساً نيابته عن الفاعل معرفة كان أو نكرة، واللبس مرتفع مع إلزام كلٍّ من المفعولين مركزه، وذلك بأن يكون ما كان خبراً فى الأصل بعد ما كان مبتدأ، فلا يجوز فى نحو: علمت زيداً أباك مع اللبس تقديم الثانى على الأول، وهذا كما قلنا فى نحو: ضربَ موسى عيسى، وكذا فى نحو أعلمتك زيداً أباك، فإذا الزم كل واحد مركزه لم يلبس إذا قام مقام الفاعل، وهو فى مكانه.

وليس معنى قيام المفعول مقام الفاعل أن يلى الفعل بلا فصل بل معناه: أن يرتفع بالفعل ارتفاع الفاعل، فتقول: علمَ زيداً أبوك، والمرفوع ثانى المفعولين، وأعلمك زيداً أبوك المرفوع ثالث المفاعيل.

وكذا يجب حفظُ المراتب فى باب أعطيت إذا التبست مخالفته نحو: أعطيت زيداً أخاك، فإن لم يلبس لقريته جاز العدول كقوله تعالى: ﴿ أَفَرَأَيْتَ مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ ﴾ (١). هذا الذى قلنا من حيث القياس، ولا شك أن السماع

لم يأت إلا بقيام أول مفعولي علمت، لكون مرتبته بعد الفاعل بلا فصل «والجار أحق بصقه»<sup>(١)</sup>.

وكذا لم يُسمع إلا قيام أول مفاعيل أعلمت، كقوله:

٥٣= \* نُبْتُ عَمراً غَيْرَ شَاكِرٍ نِعْمَتِي \*<sup>(٢)</sup>

لأنه في الحقيقة فاعل علم، إذ معنى أعلم زيدٌ عمراً منطلقاً: علم زيدٌ عمراً منطلقاً.

وقيام ثاني مفاعيل أعلمت مقام الفاعل أولى من حيث القياس من قيام ثالثها كما كان قيام أول مفعولي علمت أولى، فنقول: أعلمك زيدٌ أباك<sup>(٣)</sup>، ولا يلبس مع لزوم كل مركزه.

قوله: «والمفعول له والمفعول معه كذلك».

إنما لا يقومان مقام الفاعل، لأن النائب منابه ينبغي أن يكون مثله في كونه من ضروريات الفعل من حيث المعنى، وإن جاز ألا يذكر لفظاً، كما أن الفاعل من ضروريات الفعل.

ولا شك أن الفعل لابد له من مصدر، إذ هو جزؤه، وكذا لابد له من زمان ومكان يقع فيهما.

ولابد للمتعدّي من مفعول به يقع عليه، وكذا المجرور مفعول به لكن بواسطة

(١) في القاموس: «صقب»: «الجار أحق بصقه» أي بما يليه ويقرب منه.

(٢) عجزه:

\* والكفر مَخْبِئَةٌ لِنَفْسِ الْمُتَنِمِّ \*

البغدادى: «على أن أعلم وآخواتها مما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل إذا بنيت للمفعول، لا ينوب عن الفاعل إلا المفعول الأول، وضمير المتكلم هو المفعول الأول، «وعمراً» هو المفعول الثاني و«غير» هو المفعول الثالث، وأصلهما المبتدأ والخبر.

والشاهد من معلقة عنترة بين شداد العبسى.

وهو الشاهد الخمسون في الخزنة.

(٣) في «ط» «زيداً» بالنصب، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والأسلوب.

حرف الجرّ، ولهذا كان كلّ مجرور وليس من ضروريّات الفعل لم يقم مقام الفاعل كالمجرور بلام التعليل نحو: جئتكَ للسّمن، فلا يقال: جىء للسّمن، إذ ربّ فعل بلا غرض لكونه عبثاً، فمن ثمّ لم يقم المفعول له مقام الفاعل.

وإنّما لم يقم المفعول معه مقامه، إذ هو مصاحب وربّ فعل يُفعل بلا مصاحب، مع أن معه الواو التي أصلها العطف، وهى دليل الانفصال، والفاعل كجزء الفعل ولو حذفها لم يعرف كونه مفعولاً معه.

وكذا التّمييز والمستثنى ليسا من ضروريّاته.

وأجاز الكسائيّ نيابة التّمييز لكونه فى الأصل فاعلاً، فقال فى طاب زيد نفساً: طيّت نفسُ زيد.

وأما الحال فإنّها وإن كانت من ضروريّات الفعل لكن قلة مجيئها فى الكلام منعتها من النيابة عن الفاعل الذى لا بدّ لكلّ فعل منه.

قوله: «وإذا وُجد المفعول به تعيّن له»<sup>(١)</sup> أى للقيام مقام الفاعل، وذلك لكون طلب الفعل للمفعول به بعد الفاعل أشدّ منه لسائر المنصوبات.

هذا مذهب البصريين.

٨٥ وأما الكوفيّون ووافقهم بعض / المتأخّرين: فذهبوا إلى أن قيام المفعول به المجرور مقام الفاعل أولى، لا أنّه واجب استدلالاً بالقراءة الشاذة: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ

الْقُرْآنُ﴾<sup>(٢)</sup> بالنصب، ويقول الشّاعر:

٥٤ = وَلَوْ وَلَدَتْ قُفَيْرَةَ جَرَوْ كَلْبٍ لَسَبَّ بِذَلِكَ الْجَرُّ الْكَلَابَا<sup>(٣)</sup>

(١) بعد قوله: «تعيّن له» زيادة فى «ع» ليست فى النسخ الأخرى وهى: «تقول: ضُرب زيد يوم الجمعة أمام الأمير ضرباً شديداً فى داره، فتعيّن زيد وإن لم يكن فى الجميع سواء، والأول من باب أعطيت أولى من الثانى».

(٢) الفرقان/ ٣٢. وقد قرأ بها ابن كثير. انظر انحاف فضلاء البشر/ ٣٣٩، ومعجم القراءات قراءة رقم ٦٠١٧.

=

(٣) هو الشاهد الحادى والخمسون «فى الخزانه»:

وأمثاله:

ومنع الجزولي نيابة المنصوب لسقوط الجار مع وجود المفعول به المنصوب من غير حذف الجار كما في:

== ٥٥

\* أمـرـتـك الخـير \* (١)

والوجه الجواز لالتحاقه بالمفعول به الصريح.

والأخفش أجاز نيابة الظرف والمصدر مع وجود المفعول به بشرط تقدمهما على المفعول به، ووصفهما، والشرط في المفعول المطلق القائم مقام الفاعل أن يكون ملفوظاً به.

وقد أجاز سيويه إضمار المجهود فيقال لمن ينتظر القعود: قد قعد، أو الخروج: قد خرج بناءً على قرينة التوقع، أي قعد القعود المتوقع.

ويجوز نيابة المصدر المدلول عليه بغير لفظ العامل إذا كان المصدر مفعولاً به نحو: قولك: قمت فاستحسن، أي استحسن قيامي.

ويشترط في المفعول المطلق أيضاً ألا يكون مجرد التوكيد، إذ النائب عن الفاعل يجب أن يكون مثله في إفادة ما لم يفذه الفعل حتى يتبين احتياج الفعل إليه ليصيرامعاً كلاماً. فلو قلت: ضرب ضرب لم يجز، لأن «ضرب» مستغن بدلالته

= البغدادي: «على أن الكوفيين وبعض التأخرين أجازوا نيابة الجار والجرور عن الفاعل مع وجود المفعول الصريح».

= وقفيرة: اسم أم الفرزدق.

والشاهد من قصيدة لجرير يهجو بها الفرزدق.

من شواهد: الخصائص ٣٩٧/١، الحجة لابن خالويه، ٢٥٠ طبعة ثانية، وابن الشجري، ٢/٢١٥،

وابن يعيش ٧/٧٥، والهمع والدرر رقم ٦٣٩.

(١) قطعة من بيت وهو الشاهد الثاني والخمسون في الخزانة، والبيت بتمامه:

أمرتـك الخـير فافـعل ما أمرت به      فقد تركتك ذامال وذائـب

البغدادي: «على أن الجزولي منع نيابة المنصوب بسقوط الجار مع وجود المفعول به المنصوب من غير حذف الجار وأصله: أمرتك بالخبر، لأن أمر يتعدى بنفسه إلى مفعول واحد وهو الكاف. وبحرف الجر إلى أمر». وقد نسب الشاهد إلى عمرو بن سعد يكرم.

من شواهد: سيويه ١٧/١، والمقتضب ٣٢٠/٢، والخصائص ٢٤٧/٣، وابن يعيش ٦٣/٧،

٥١/٨، وشرح شذور الذهب ٣٣١، والعيني ٢٢٦/٣، والهمع والدرر رقم ١٤٠٠، والتصريح

٣٩٤/١.

على ضَرْبٍ من قولك: ضَرْبٌ، بل يقال: ضَرْبٌ ضربةٌ أو الضَرْبُ الفلاني، ولذلك قال المصنف: ضرباً شديداً، وكذا تُشترط الفائدة المتجددة في كُلِّ ما ينوب عن الفاعل، فلا يقال: ضَرْبُ شَيْءٍ، وجُلُسُ مكانٍ أو زمانٍ أو في موضعٍ، لأن هذه الأشياء معلومةٌ من الفعل ولا فائدة متجددة في ذكرها.

ويشترط في الظرف النائب أن يكون مُتَصَرِّفاً ملفوظاً به، وقد أجاز بعضهم في غيرا المُتَصَرِّفِ نحو: قُعدَ عندك، وليس بوجه. وأجاز بعضهم في غير الملفوظ به مع القرينة نحو: أنت في الدَّارِ ضَرْبُ أي: ضَرْبِ فيها.

وقوله تعالى: ﴿كُلُّ أَوْلِيكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولاً﴾<sup>(١)</sup>، «عنه» مرفوع المحلّ: (مسئولاً) المقدّر المفسّر بـ «مسئولاً»، الظاهر كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾<sup>(٢)</sup> لكن ليس في «مسئولاً» المفسّر ضمير كما كان في استجاركَ المفسّر، وذلك لأصالة الفعل في رَفَعَ المسند إليه، فلا يجوز خلوه منه بخلاف اسمي الفاعل والمفعول.

والأكثر على أنه إذا فقد المفعول به تساوت البواقي في النيابة ولم يُفَضَّلَ بعضها بعضاً، ورجَّح بعضهم الجارَّ والمجرور منها، لأنه مفعول به لكن بواسطة حَرَفٍ. ورجَّح بعضهم الظرفين والمصدر، لأنها مفاعيل بلا واسطة، وبعضهم المفعول المطلق، لأن دلالة الفعل عليه أكثر.

والأولى أن يقال: كُلِّ ما كان أدخل في عناية المتكلم، واهتمامه بذكره، وتخصيص الفعل به فهو أولى بالنيابة وذلك إذن اختياره.

قوله: «من باب أعطيت»، أي تمّا له مفعولان أولهما ليس بمبتدأ، وإنما كان أولى لأن فيه معنى الفاعلية دون الثاني، ففي أعطيت زيدا درهماً و«زيد» عاط، أي أخذ والدّرهَمَ معطوً، وفي كسوت عمر أجبةً «عمر» مكتس، والجبة مُكْتَسَاةٌ، وكذا في غيره.





## [المبتدأ والخبر]

(ص): «ومنها المبتدأ والخبر، فالمبتدأ: هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسنداً إليه، أو الصفة الواقعة بعد حرف النفي وألف الاستفهام رافعةً لظاهر مثل: «زيدٌ قائمٌ، وما قائم الزيد ان، وأقائم الزيدان، فإن طابقت مفرداً/ جاز الأمران. ٨٦ والخبر: هو المجرد المسند به<sup>(١)</sup> المغاير للصفة المذكورة».

(ش): أعلم أن المبتدأ: اسم مشترك بين ماهيتين فلا يمكن جمعهما في حدٍّ، لأن الحدّ مبين للماهية بجميع أجزائها، فإذا اختلف الشيئان في الماهية لم تجتمعا في حدٍّ، فأفرد المصنّف لكلّ منهما حدّاً، وقدمّ منهما ما هو الأكثر في كلامهم.

وفسر الزمخشري والمصنّف العوامل اللفظية في حدّ المبتدأ بنواسخ المبتدأ، وهي كان، وإنّ، وظن، وأخواتها، وما، ولا.

والأولى أن نطلق ولا نخصّ عاملاً دون عاملٍ صوناً للحدّ عن اللفظ المجمل.

ونحيب عن قولهم: بحسبك زيدٌ، وما في الدار من أحد بزيادة «الباء» «ومن» فكأنهما معدومان، وعن قولهم في نحو: إنّ زيدا منطلقاً وعمرو: إنّ «عمرو»<sup>(٢)</sup> معطوفٌ على محل اسم إنّ، لكونه مرفوع المحلّ بالابتداء، بجواب قريب من الأول<sup>(٣)</sup> وذلك أن لفظة «إنّ» لعدم تغييرها معنى الجملة صارت كالحروف الزائدة التي لا فائدة فيها إلا التأكيد.

لكنّه يشكل بقولهم: لا رجلَ طربواسطة حرف جرّ. ومطلق لفظ المفعول به

(١) «به» زائدة في «ط» فقط. وقد تنبه إلى ذلك الشريف في تعليقاته فقال: «لم يوجد في نسخة المتن عند الشارح لفظة به».

(٢) في «ع» «إن عمرواً» بالإعراب، وفي «ط» والنسخ: «عمرو» بالرفع على الحكاية.

(٣) وهو زيادة الباء في «بحسبك» وزيادة «من» في: «من أحد».

الاسم الذّي هو المبتدأ، إن اخترنا مذهب الأخفش والمبردّ وهو: أن «لا هذه عاملةٌ، وخبرها مرفوعٌ بها، واسمها منصوبٌ محلّ.

ووجه الإشكال هو أن «لا» ليس زائداً ولا جارياً مجرى الزائد، فاسمها إذاً اسمٌ ليس بمجرد عن العامل اللفظي، وهو مبتدأ، وإلا لم يجرُ الحمل على موضعه بالرفع، ولا يُشكل إن اخترنا مذهب سيبويه وهو: أن «لا» هذه ليست بعاملة والخبر مرفوعٌ لكونه خبر المبتدأ.

فإن قيل: نحن لا نحمل الصفة المرفوعة على اسمها وحده، بل على محلّ المركب الذي هو «لا» مع اسمها، وهذا المركب مجرد عن العوامل.

فالجواب: أنه قد خرج إذاً هذا المركب عن حدّ المبتدأ بقولهم: هو الاسم المجرد، وليس هذا المركب باسم، بل هو حرف مع اسم، إلا أن يقال: إنه بالتركيب صار كاسم واحد، لكنّ الاعتراض واردٌ على كل حال على مذهب من أجاز رفع صفة اسم «لا»<sup>(١)</sup> التبرئة<sup>(٢)</sup> إذا كان مضافاً نحو: لا غلام رجلٍ ظريفٌ في الدار، لأنه لا يصحّ فيه دعوى التركيب وصيرورتهما<sup>(٣)</sup> كاسم واحد.

قوله: «الاسم المجرد»، لا يردُّ عليه نحو: تسمع بالمعيديّ خيرٌ من أن تراه»<sup>(٤)</sup>

(١) في ط: «الاسم» «أل» تحريف.

(٢) «لا» النافية للجنس المراد بها نفى الخبر عن الجنس الواقع بعدها نصّاً، ونفيه عن الجنس يستلزم نفيه عن جميع أفرادها.

وتسمى «لا» التبرئة بإضافة الدال إلى المدلول، لتبرئة المتكلم، وتنزيهه الجنس عن الخبر. انظر حاشية الصبان ٣/٢.

(٣) في «ع» «صيرورتها» بدون تثنية، تحريف.

(٤) في «ط» «لا أن تراه» مكان: «خير من أن تراه».

وهذا مثل مشهور ذكره أبو عبيد القاسم بن سلام في كتابه: «الأمثال»/ ٩٧ وقال: كان الكسائي يرى التشديد في الدال فيقول: المعيدى. وقال: انما هو تصغير رجل منسوب إلى معدّ. قال أبو عبيد: ولم أسمع هذا من غيره.

وحكى المفضل أنه قال: المثل للمنذر بن ماء السماء قاله لشقة بن ضمرة التميمي.... وكان سمع بذكره، فلما رآه افتحمت عينه فقال: أن نسمع بالمعيدى خير من أن تراه. فأرسلها مثلاً فقال شقة: أبيت اللعين: إن الرجال ليسوا يجرّز، تراد منها الأجسام.

وقوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ﴾ (١) عند من قال: «أُنذِرْتَهُمْ» مبتدأ لتأويلهما بالاسم، أى: سماعك بالمُعَيِّدِ، وسواء عليهم إنذارك وتركه.

ولو قال: المبتدأ: الاسم المسند إليه لدخل فيه الفاعل، ولو اقتصر على قوله: الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لدخل فيه الأسماء التى لا تُركَّب مع عاملها نحو: واحد، اثنان، والخبر، والمبتدأ الثانى، فبقوله: «مسنداً إليه» خرجت الثلاثة. قوله: «أو الصفة الواقعة إلى آخره» هذا هو حدّ المبتدأ الثانى.

والنّحاة تكلفوا إدخال هذا أيضاً فى حدّ المبتدأ الأوّل، فقالوا: إن خبره محذوف لسدّ فاعله مسدّ الخبر، وليس بشىء، بل لم يكن لهذا المبتدأ أصلاً من خبر، حتى يحذف ويسدّ غيره مسدّه. ولو تكلفت له تقدير خبر لم يتأت، إذ هو فى المعنى كالفاعل، والفعل لا خبر له، فمن ثمّ تمّ بفاعله كلاماً من بين جميع اسم الفاعل، والمفعول، والصفة المشبهة، ولهذا أيضاً لا يُصغّر ولا يُوصف، ولا يُعرّف، ولا يُثنى، ولا يُجمع إلا على لغة: أكلونى البراغيث.

ويعنى بالصفة اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة.

قوله: «رافعة لظاهر» احتراز عن نحو: أقائم الزيدان، وأقائمون الزيدون، فإنه خبرٌ.

ويريد بالظاهر: ما كان بارزاً غير مُستكنّ، سواء كان مُظهراً/ نحو: أقائم الزيدان، أو مضمراً كقولك بعد ذكر الزيدين: أقائم هما (٢) فإن قولك: هما فاعل مع كونه مضمراً.

قوله: «بعد حرف النفي، وألف الاستفهام»، وكذا بعد «هل» الاستفهامية نحو: ما قائم الزيدان، وأقائم الزيدون، وهل حسنّ الزيدان؟.

والأخفّس والكوفيون جوزوا رفع الصّفة للظاهر على أنه فاعل لها من غير

(١) البقرة/٦.

(٢) فى هامش ط: الصواب: أقائم هما.

اعتماد على الاستفهام أو النفي نحو: قائم الزيدان، كما يجيزون في نحو: في الدار زيدان، بَعْمَلٍ<sup>(١)</sup> الظرف بلا اعتماد، وأجرى نحو: غير قائم الزيدان مُجْرَى: ما قائم لكونه بمعناه قال:

٥٦ = غير مأسوف على زمن ينقضي بالهم والحزن<sup>(٢)</sup>

ومثل ذلك «أقل رجل يقول ذلك إلا زيد<sup>(٣)</sup>» عند أبي علي - كما يجيء في باب الاستثناء - وكذا قولهم: «خطيئة يوم لا أصيد فيه»<sup>(٤)</sup> أى قل رجل يقول ذلك، ويخطئ يوم لا أصيد فيه، أى يقل ويندر، فهذه كلها مبتدآت لا أخبار لها لما فيها من معنى الفعل.

ولا تدخل نواسخ المبتدأ عليها لما فيها من معنى النفي فيلزم الصدر. ورب عند أبي عمرو مبتدأ لا خبر له كأقل رجل لما فيه من معنى التقليل الذى هو قريب من النفي - كما يجيء في باب حروف الجر. ويجوز عند الأخفش والقراء: إن قائماً الزيدان،

(١) في «ط» «يعمل» بالياء.

(٢) = البغدادى: «أورده مثلاً لإجراء «غير» قائم الزيدان مُجْرَى: «ما» قائم الزيدان لكونه بمعناه. وهو الشاهد الثالث والخمسون في الخزانة.

= و«مأسوف»: اسم مفعول من الأسف، وهو شدة الحزن، وباب فعله فَرَح، و«على زمن» متعلق به على أنه نائب فاعل، وجمله «ينقضي» صفة لـ «زمن»، و«بالهم» حال من ضميره أى مشوباً بالهم. والشاهد لأبي نواس، وهو ليس ممن يستشهد بكلامه، وإنما أورده الشارح مثلاً للمسألة، ولم يقل: كقوله: وقد ذكر هذا البيت فى: ابن عقيل ٨٩/١، والأشمونى ١٩١/١ والأشباه والنظائر للسيوطى بتحقيقى رقم ٣٠٥، ٥٦٣، ٦١١، ٦٧٨، والهمع والدرر رقم ٣١٢.

(٣) فى هامش سيبويه ٣١٤/٢ بتحقيق أستاذنا المرحوم عبد السلام هارون ما نصه: «السيرافى: لا يصح البدل من لفظه، لأننا إن أبدلنا زيداً من: «أقل رجل» اطرحناه فى التقدير، فبقى: «يقول ذاك إلا زيد» وهذا لا يصح، ولكننا نردّه إلى معناه، ونفصله بما يصح معه البدل. و«أقل» ينصرف على معنيين: أحدهما: النفى العام، والآخر: ضد الكثرة، فإذا أريد النفى العام جعل تقديره: ما رجل يقول ذاك إلا زيد كما تقول: ما أحد يقول ذاك إلا زيد.

وإن أريد به ضد الكثرة، فتقديره: ما يقول: ذاك كثير إلا زيد، ومعناها يؤول إلى شئ واحد.

(٤) من أمثلة سيبويه ٨٤/١، وفى اللسان: «خطأ» يقال: خطيئة يوم يمرى أن لا أرى فلاناً، وخطيئة ليلة تمر أن لا أرى فلاناً فى النوم لقوله: طيل ليلة، وطيل يوم.

وسوغ الكوفيون هذا الاستعمال في «ظن» أيضاً نحو: ظننت قائماً الزيدان.  
وكلاهما بعيدٌ عن القياس، لأن الصفة لاتصير مع فاعلها جملةً كالفعل إلا مع دخول معنى يناسب الفعل عليها كمعنى النفي والاستفهام، أو دخول ما لأبد من تقديرها فعلاً بعده كاللām الموصولة.

وأما إنَّ وظنَّ فليسا من دَينِكَ في شيء، بل هما يطلبان الاسمِية، فلا يصحَّ تقديرُها فعلاً بعدهما.

وأما العامل في المبتدأ فقال البصريون: هو الابتداء وفسرّوه بتجريد الاسم عن العوامل للإسناد إليه، ويكون معنى الابتداء في المبتدأ<sup>(١)</sup> الثاني تجريد الاسم عن العوامل لإسناده إلى شيء.

واعترض بأن التجريد أمرٌ عديمٌ فلا يؤثّر.

وأجيب: بأن العوامل في كلام العرب علاماتٌ في الحقيقة لا مؤثّرات، والعدمُ المخصوص أعنى عدم الشيء المعين يصحّ أن يكون علامةً لشيءٍ لخصوصيته.

وفسرّ الجزولي الابتداء بجعل الاسم في صدر الكلام لفظاً تحقيقاً أو تقديرًا للإسناد إليه أو لإسناده حتى يسلم من الاعتراض بأن التجريد أمرٌ عديمٌ فلا يؤثّر.

ثم قال المتأخرون كالزمخشري والجزولي: هذا الابتداء هو العامل في الخبر أيضاً لطلبه لهما على السواء.

ونقل الأندلسي<sup>(٢)</sup> عن سيبويه: أنّ العامل في الخبر هو المبتدأ، ويحكى هذا عن

(١) المراد به القسم الثاني من قسمي المبتدأ.

(٢) لعله أبو حيان الأندلسي: وهو أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان. ولد في أواخر شوال سنة ٦٥٤ هـ، وتوفي سنة ٧٤٥ هـ انظر: نفح الطيب ٣/ ٢٩٢ بتحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد، وشذرات الذهب لابن العماد الحنبلي ١٤٥/ ٦.

أبى علي<sup>(١)</sup> وأبى الفتح<sup>(٢)</sup>.

وقال الكسائي والفرّاء: هما يترافعان وقد قَوَّينا هذا فى حدّ العامل  
وقال بعضهم: المبتدأ الأول يرتفع بإسناد الخبر إليه كما قال خَلَفَ فى ارتفع  
الفاعل.

وقال الكوفيّون: المبتدأ الأول يرتفع بالضّمير العائد من الخبر إليه لاشتراطهم  
الضّمير فى الخبر الجامد أيضاً - كما يجىء.

قوله: «فإن طابقت مفرداً جاز الأمران»: أى إن كانت الصّفة المذكورة مطابقةً  
للمرفوع بعدها فى الأفراد جاز الأمران: كونها مبتدأ ما بعدها فاعلها، أو كونها  
خبراً عما بعدها.

فنقول: الصّفة الواقعة بعد حرف الاستفهام، وحرف النّفى إمّا أن تكون مفردةً  
أو، لا، فإن كانت مفردة فالمسند إليه بعدها، إمّا مفردٌ أولاً، والمفردة المفرد ما بعدها  
يحتمل وجهين - كما ذكرنا الآن.

والمفردة التى ما بعدها ليس بمفرد مبتدأ لا غير، ما بعدها فاعلها، والتى ليست  
بمفردة فلا بد من مطابقة ما بعدها نحو: أقائم الزّيدان، وأقائمون الزّيدون  
٨٨ والأظهر/ أنها خبرٌ عما بعدها، وتَحْتَمِلُ أن تكون مبتدأ ما بعدها فاعلها على لغة  
«يتعاقبون فيكم ملائكة» .

والعامل فى المبتدأ الثّانى تجرّده عن العوامل لإسناده إلى شىء آخر.  
وعلى ما اخترنا فى حدّ العامل يترافع هو وفاعله كالمبتدأ الأوّل وخبره، لأنّ  
كون كلّ واحدٍ منهما عمدة يقوم بالآخر كالمبتدأ والخبر.

(١) أبى عليّ: هو أبى على الفارسيّ، وتقدم ذكره.

(٢) أبى الفتح هو ابن جنى وسبق ذكره.

(٣) أخرجه البخارى فى باب: «المواقيت»، وباب التوحيد، ومسلم فى باب المساجد، والنسائى فى باب  
الصلاة، ومسند ابن حنبل ٢٩١/٦، ٣٠٦ وانظر المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوى ٢٩٠/٤.

قوله: «والخبر هو المجرد» دخل فيه المبتدأ الأول والثاني، والأسماء المعدودة.

قوله: «المسند» أخرج منه المبتدأ الأول والأسماء المعدودة.

قوله: «المغاير للصفة المذكورة» أخرج منه المبتدأ الثاني.

### [أصل المبتدأ التقديم]

(ص): وأصل المبتدأ التقديم، ومن ثمّ جاز: في داره زيد، وامتنع: صاحبها في الدار.

(ش): إنما كان أصل المبتدأ التقديم، لأنه محكوم عليه، ولا بدّ من وجوده قبل الحكم فقصد في اللفظ أيضاً أن يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه. وأما تقديم الحكم في الجملة الفعلية فلكونه<sup>(١)</sup> عاملاً في المحكوم عليه، ومرتبة العامل قبل المعمول.

وإنما أُعْتَبِرَ هذا الأمر اللفظي - أعنى العمل - وألغى الأمر المعنوي أعنى تقدّم المحكوم عليه على الحكم، لأن العمل طارئ - والاعتبار بالطارئ دون المطرؤ عليه.

وأما وجوب تقديم الحكم في نحو: أقائم الزيدان مع أن كلّ واحد عامل في الآخر على الصحيح فلكون الصفة فرعاً على الفعل في العمل.

وقيل: إنما قدّم الفعل في الفعلية لكون الفعل محتاجاً إلى الاسم، واستغناء الاسم عنه، فأرادوا في الجملة المركبة منهما تتميم الناقص بالكامل، وقصدوا أيضاً الإيذان من أول الأمر أنها فعلية.

فلو قدّم الفاعل لم يتعيّن للفعلية من أول الأمر إذ<sup>(٢)</sup> أمكن صيرورته كلاماً باسم آخر.

(١) «ط» «فلكون» بدون الضمير، تحريف.

(٢) في «ط» إذا.

قوله: «ومن ثمَّ» أى ومن وجهة كون أصل المبتدأ التقديم جازت هذه المسألة،  
يعنى إن قيل لم جازت وفيها إضمارٌ قبل الذكر؟

قلنا: لأن أصل المبتدأ التقديم، فالتقدير زيد فى داره، فالمعُود إليه بعد الضمير  
لفظاً وقبلة تقديرًا.

قوله: «وامتنع صاحبها فى الدار» امتناع هذه أيضاً معلَّلٌ بكون أصل المبتدأ  
التقديم، فيكون الضمير فى «صاحبها» راجعاً إلى الدار المؤخر عن صاحبها لفظاً  
وأصلاً، فيكون ضميراً قبل الذكر فلا يجوز.

ومن ثمَّ جَوَزَ<sup>(١)</sup>: ضَرَبَ غلامه زيداً ينبغى أن يجوز هذا، لأن طلب المبتدأ خبره  
كطلب الفعل للمفعول بل أشد.

وكان ترتيب الكلام يقتضى أن يذكر المصنّف ههنا المواضع التى يجب فيها  
تقديم المبتدأ، والمواضع التى يجب فيها تاخيرها، ثم يذكر المواضع التى يصح فيها  
تنكير المبتدأ.

### [مسوغات المبتدأ النكرة]

(ص): وقد يكون المبتدأ نكرة اذا تخصصت بوجه ما مثل: «ولَعَبْدُ مؤمنٍ خيرٌ  
منَّ مُشركٍ»<sup>(٢)</sup> وأرجل فى الدار أم امرأة؟ وما أحدٌ خيرٌ منك، وشراًهر ذاناب،  
وفى الدار رجلٌ، وسلامٌ عليك.

(ش): أعلم إن جمهور النحاة على أنه يجب كون المبتدأ معرفة أو نكرةً فيها  
تخصيصٌ ما. قال المصنف: لأنه محكومٌ عليه، والحكم على الشئ لا يكون إلا بعد  
معرفة.

وهذه العلة تطرد فى الفاعل مع أنهم لا يشترطون فيه التعريف ولا التخصيص.

(١): «جَوَزَ» سقطت من «ع». وفى «ط»: «ومن جَوَزَ ثمة».

(٢): البقرة/ ٢٢١.



وأما قول المصنّف: إنّ الفاعل يختصّ بالحكم المتقدّم عليه فوهمٌ، لأنّه إذا حصل تخصّيصه بالحكم فقط كان بغير الحكم غير مُخصّص، فتكون قد حكمت على الشئ قبل معرفته، وقد قال: إنّ الحكم على الشئ لا يكون إلّا بعد معرفته.

وقال ابن الدّهان<sup>(١)</sup>: - وما أحسن ما قال -: إذا حصلت الفائدة فأخبر عن أيّ نكرة شئت، وذلك، لأنّ الغرض من الكلام إفادة المخاطب، فإذا حصلت جاز الحكم سواءً تخصّص / المحكوم عليه بشئ أو، لا.

٨٩

فضابط تجويز الإخبار عن المبتدأ، وعن الفاعل سواء كانا معرفتين أو نكرتين مختصّتين بوجه، أو نكرتين غير مختصّتين شئ<sup>(٢)</sup> واحد، وهو عدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه.

فلو علم في المعرفة ذلك كما لو علم قيام زيد مثلاً فقلت: زيد قائم عدّ لغواً.

ولو لم يعلم كون رجل ما من الرجال قائماً في الدار جاز لك أن تقول: رجل قائم في الدار، وإن لم تتخصّص النكرة بوجه.

وكذا تقول: كوئب انقضى السّاعة، قال الله تعالى: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ﴾<sup>(٣)</sup> وكذا في الفاعل لا يجوز مع علم المخاطب بقيام زيد أن تقول: قام زيد، ويجوز مع عدم علمه بقيام رجل في الدار أن تقول: قام في الدار رجل.

ولا أنكر أن وقوع المبتدأ معرفة أكثر من وقوعه نكرة لاشتباه الخبر بالصفة في

(١) ابن الدّهان: سعيد بن المبارك بن عليّ بن عبد الله الإمام ناصح الدين بن الدّهان النحوي.

ولد ليلة الجمعة حادي عشر رجب سنة أربع، - وقيل ثلاث - وتسعين وأربعمئة.

وتوفى بالموصل ليلة عيد الفطر سنة ٥٦٩ هـ. انظر البغية ١/ ٥٨٧.

(٢) في «ط فقط» «بشيء» بزيادة الباء.

(٣) القيامة/ ٢٢.

كثير من المواضع بخلاف الفاعل، فإن فعله لتقدمه عليه وجوباً لا يلتبس بصفته، ثم نقول: يقع المبتدأ نكرة من غير تخصيص في كثير من المواضع:

أحدها: (ما) التعجيبة على مذهب سيويه - كما يجيء في بابه

والثاني: المبتدأ الذي هو فاعل في المعنى نحو: «شراًهر ذاناب»<sup>(١)</sup>، «وأمر أقعده عن الحرب» «وشر ما ألجأك إلى مخّة عرقوب»<sup>(٢)</sup>.

الثالث: المبتدأ الذي خبره ظرف أو جار ومجرور.

الرابع: كلمات الاستفهام نحو: من عندك؟ وما حدث؟ أو ما يقع بعد حرف الاستفهام نحو: أرجل في الدار؟ وهل رجل في الدار؟ وأرجل في الدار أم امرأة؟

الخامس: ما بعد واو الحال نحو: ما أراك إلا وشخص يضربك.

السادس: بعد أمّا: نحو: أمّا غلام فليس عندك، وأمّا جارية فلا أملكها.

السابع: الجواب نحو: قولك: رجل في جواب من جاءك؟ أي رجل جاني، لأن السؤال بالاسمية فالجواب بمثلها أولى.

وغير ذلك ممّا لا يحصى ولا ضابط له كقولهم:

(١) قال في مجمع الأمثال ١/ ٢٧٠: أهرة: إذا حمّله على الهرير. وابتدءوا بالنكرة ههنا من غير صفة

وإنما جاز ذلك لأن المعنى: ما أهر ذاناب إلا شر، وذو الناب: السبع.

ويضرب المثل في ظهور أمارات الشر ومخايله والهرير للكلب: صوته دون نياحه من قلة صبره على البرد (كما في القاموس).

(٢) في «ط» والنسخ المخطوطة: «الجأك» وفي «فصل المقال في شرح كتاب الأمثال/ ٤٣٤. ورد المثل على النحو التالي:

«شر ما أجاءك إلى مخّة عرقوب».

قال يحيى بن زياد: طرح الباء من جاء بك، وأوصل الفعل بالهمزة فقال: أجاءك كما قال الله سبحانه: فأجاءها المخاض إلى جذع النخلة [مريم/ ٢٣]، وإنما خص العرقوب لأنه لامخ فيه، وإنما هو شيء رقيق كالإهالة فليس يحتاج إليه إلا من لا يقدر على شيء.

ويضرب هذا المثل لكل مضطر إلى ما لاخير فيه، ولا يقع عنده موقعاً مثل بخيل تسألة، أو طعام سوء تأكله، وأنظر كتاب: «الأمثال» لأبي عبيد / ٣١٢.

«شَهْرٌ تَرَى، وشَهْرٌ تَرَى، وشَهْرٌ مَرعى»<sup>(١)</sup>، وقولهم: «أُمْتُ»<sup>(٢)</sup> في حَجَرٍ لَا فِيكَ وقوله تعالى: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ﴾<sup>(٣)</sup>.

أما قول المصنّف في (ما) التعجّبية وفي نحو: «شَرَّ أَهْرَ ذَانَابٍ» إن ذلك لما كان في المعنى فاعلاً، والفاعل يختصّ بالحُكْمِ المتقدّم عليه فكذا يختصّ هذا أيضاً فقد ذكرنا ما عليه، وهو أن المحكوم عليه إذا اختصّ بعين الحكم فأنت حاكمٌ على غير المختصّ فلا يتمّ قولهم إذاً في تعليل كون المبتدأ معرفة أو مختصّاً: إن الحكم ينبغي أن يكون على مختصّ.

ولو كفى الاختصاص الحاصل من الخبر لجاز الابتداء بأيّ نكرة كانت سواء تقدّم الخبر عليها أو تأخّر، لأنّ المخصّص في الصورتين [حاصل] <sup>(٤)</sup> على الجُمْلِ. فظهر بما ذكرنا أن قول المصنّف في نحو: في الدّار رجل: إن المبتدأ يختصّ بالحُكْمِ المتقدّم ليس بشيء.

وأما قوله في نحو: أرجلٌ في الدّار أم امرأة: إن التّخصيصَ [حاصل] <sup>(٥)</sup> عند المتكلّم، لأنه يعلم كون أحدهما في الدّار، فنقول: لو كفى الاختصاص الحاصل عند المتكلّم في جواز تنكير المبتدأ لجاز الابتداء بأيّ نكرة كانت إذا كانت مخصوصة عند المتكلّم، بل إنّما يُطلب الاختصاص في المبتدأ عند المخاطب على ما ذكرنا.

(١) الشريف: الثرى: التراب النّدي.. قال الأصمعيّ: العرب تقول: شهرٌ ثرى، وشهرٌ ثرى، وشهرٌ ترعى، أى تُمطر أو لا، ثم يطلع النبات فتراه، ثم يطول فترعاه النّعم.

(٢) في اللسان: الأُمْتُ: العوج: قال سيّويه: «وقالوا: «أُمْتُ في الحَجَرِ لافيك» أى ليكن الأُمْتُ في الحجر لافيك، ومعناه: أبقاك الله بعد فناء الحجارة وهي مما يوصف بالخلود والبقاء.

ورفعوه وإن كان فيه معنى الدعاء، لأنه ليس بجار على الفعل، وصار كقولك: التراب له. وحسن الابتداء بالنكرة لأنه في قوة الدعاء.

(٣) القيامة/ ٢٢

(٤) ما بين المعقوفين سقط من النسخ المخطوطة.

(٥) في ط: «خاصل» بالخاء، تحريف ظاهر.

ولو كان المجوز للتنكير فى: أرجل فى الدار أم امرأة معرفة المتكلم بكون أحدهما فى الدار للزم امتناع أرجل فى الدار؟ وهل رجل فى الدار؟ وأرجل فى الدار أو امرأة؟ لعدم لفظة «أم» الدالة على حصول الخبر عند المتكلم، وعدم شئ ٩. آخر يتخصّص / به المبتدأ:

قوله فى: «ما أحدٌ خيرٌ منك»<sup>(١)</sup> أن وجه التخصيص فيه أن النكرة فى سياق النفى تفيد العموم<sup>(٢)</sup> فقولك: «أحدٌ» عمّ جنس الإنس حيث لم يبق أحد منهم.

وفيه نظر، وذلك أن التخصيص: أن يجعل لبعض من الجملة شئ ليس لسائر أمثاله، وأنت إذا قلت: ما أحدٌ خيرٌ منك فالتقصّد أن هذا الحكم وهو عدم الخيرية<sup>(٣)</sup> ثابت لكل فرد فرد، فلم يتخصّص بعض الأفراد لأجل العموم بشئ، وكيف<sup>(٤)</sup> ذلك والخصوص ضدّ العموم؟ بل الحق أن يقال: إنما جاز ذلك لأنك عيّنت المحكوم عليه، وهو كل فرد فرد.

ولو حكمت بعدم الخيرية<sup>(٥)</sup> على واحد غير معين لم يحصل للمخاطب فائدة لعدم تعيين المحكوم عليه.

أما إذا بينت أن حكمى على الواحد حكمى على كل فرد فرد فقد تعين المحكوم عليه، وهو كل فرد فرد، وكذلك كلمات الشرط نحو: «مَنْ صَمَتَ نَجَا» تحصل الفائدة فيها بسبب التعيين الحاصل من العموم لا بسبب تخصّصها بشئ.

وقد اضطرب أقوالهم فيها فاختر الأندلسى أن الخبر هو الشرط دون الجزاء لجواز خلوة من الضمير [إذا ارتفعت]<sup>(٦)</sup> كلمة الشرط بالابتداء دون الشرط [فإنه

(١) فى ط: «فى أحد خير منك» بسقوط «ما».

(٢) فى ط: «فى سياق العموم».

(٣) فى ط: «الخبرة» بالباء تحريف.

(٤) «ذلك» سقطت من «ع».

(٥) فى ط: «الخبرة» بالباء تحريف.

إذا أرتفع كلمة الشرط على الابتداء فلا بد للشرط من ضمير نحو: مَنْ قام قمت، وفي الدعاء: مَنْ كان الناسُ ثقتَهُ ورجاءهُ فَأَنْتَ ثقتي ورجائي.

وقيل: الخبر هو الشرط والجزء معاً لصيرورتهما بسبب كلمة الشرط كالجمله الواحدة.

وقيل: كلمة الشرط مبتدأ لا خبر له. هذا ما قيل فيها.

ويمكن أن يقال على مذهب سيبويه: إنّ كلمات الشرط والاستفهام كانت مع حرف الشرط<sup>(١)</sup> وحرف<sup>(٢)</sup> الاستفهام فحذفتا لكثرة الاستعمال - على ما ذكرنا في حدّ الاسم أنّ كلمات الشرط إمّا فاعلة لفعل مقدّر، أو مفعولة له، أو للظاهر، فقولك: مَنْ قام قمت، أي، أنّ مَنْ قام، أي إنّ إنسان قام كقوله تعالى: ﴿إِنْ أَمُرُّ هَلَكُ﴾<sup>(٣)</sup>، وقولك: مَنْ ضربتَ ضربتهُ أي مَنْ ضربتَ أي إنّ انساناً ضربتَ، فهو مفعول للفعل الظاهر، وقولك: مَنْ ضربتَ ضربتهُ أي مَنْ ضربته فهو مفعول للمقدّر المفسّر بالظاهر. وكذا في نحو: «ما كان فليكن كذا» هو فاعلٌ، وفي: [ما فعلتُ]<sup>(٤)</sup> أفعِل هو مفعول للفعل الظاهر بعده، وفي: ما فعلتهُ أفعِل مفعول للفعل المقدّر] وما تفعل أفعِل، وما تفعله أفعله، وكذا في كلمات الاستفهام.

وقوله: «في سلام عليك» إنه مختصّ بنسبته إلى المسلم لأن أصله: سلّمتُ سلاماً، فسلاماً المنصوب منسوبٌ إلى المتكلّم، فإذا رفعته فهو باقٍ على ما كان عليه في حال النصب غير مطّرد في جميع الدعاء، إذ ليس معنى، «ويَلِّ لك»: ويَلِّ لك، لأن معنى ويَلِّ: الهلاك.

(١) في «ط»: «حروف الشرط» وكذلك في «ك» وفي «ع» «حرف الشرط».

(٢) في «ك» «حروف الاستفهام فحذفت».

(٣) النساء / ١٧٦.

(٤) ما بين معقوفين سقط من «ع».

ولو قَدَرْتُ أيضاً: وَيَلَكْ، لكان خَلْفاً<sup>(١)</sup> من القول، بل المراد: مطلق الهلاك لك، فالأولى أن يقال: تنكيره لرعاية أصله حين كان مصدراً منصوباً، ولا تخصيص فيه، إذ تخصيصه بالنظر إلى المخاطب إنما كان بذكر الفعل النَّاصِب، والمسند إليه.

وإنما تاخر الخبر عنه مع كونه جاراً ومجروراً لتقديم الأهم، وللتبادر إلى ما هو المراد، إذ لو قَدِمَت الخبر، وقلت: عليك، فَقَبِلَ<sup>(٢)</sup> أن تقول: «سلام» ربّما يذهب الوهم إلى اللَّعْنَة، فيظن أن المراد: عليك اللَّعْنَة، ولهذا انخزل أبو تمام وترك الإنشاد على ما يحكى لما ابتدأ القصيدة، وقال:

\* على مثلها من أربع وملاعب<sup>(٣)</sup> \*

= ٥٧

فعارضه شخص كان حاضراً، وقال: لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، وبعد المصراع:

\* تَذال / مصونات الدّموع السّواكب \*

٩١

(١) = الخَلْف بفتح الخاء وسكون اللام: الرديء من القول يقال: سكت ألفاً، ونطق خلفاً.

(٢) في ط: «فقبل» بالياء، تحريف.

(٣) هو الشاهد الرابع والخمسون في الخزنة.

البغدادي: «على أنه لما أنشد المصراع الأول عارضه شخص فقال: «لعنة الله والملائكة والناس أجمعين

فانخزل منه وترك الإنشاد، لأن تقديم الخبر في مثله يوهم الدعاء باللعة».

وذكر البغدادي أن ابن أبي الأصبع في «تحرير التحرير» يسمي هذا النوع: التوليد..

فأبو تمام ولد من الكلامين كلاماً ينافي غرض أبي تمام من وجهين:

أحدهما: خروج الكلام عن التشبيب إلى الهجاء بسبب ما انضم إليه من الدعاء.

والثاني: خروج الكلام عن أن يكون بيتاً من الشعر إلى أن صار قطعة من نثر.

= وضمير «مثلها» مفسر بالتمييز المجرور بـ «من».

= والأربع: جمع رُبْع بالفتح وهو محلّة القوم ومنزلهم.

= تَذال: مضارع: أذال له بمعنى: أهانه وهو متعدّي ذال الشيء ذِلاً: هان.

= والمصونات من الصون، وهو خلاف الابتذال.

= والسواكب: المنصبّة، فإن سكب يأتي لازماً، يقال: سكب الماء سكباً وسكوباً: - انصب، ويأتي

متعدّياً، يقال: سكب زيد الماء: انظر الخزنة حول هذا الشاهد وانظر ديوان أبي تمام / ٣٦.

هذا مع أن «سلام» لا يجوز أن يكون بمعنى مصدر سَلَّمْتُ، لأن سَلَّمْتُ مشتقٌّ من: سلام عليك كلبيت من لَبَّيْكَ، وَسَبَّحْتُ<sup>(١)</sup> من: سبحان الله، فمعنى سَلَّمْتُ: قلت: سلامٌ عليك، كما أن لَبَّيْتُ، وَسَبَّحْتُ بمعنى قلت: لَبَّيْكَ، وسبحان الله، فمعنى «سلام» الذي هو بمعنى مصدر سَلَّمْتُ قول: سلامٌ عليك.

فعلى ما فسر المصنّف ينبغي أن يكون معنى سلام عليك قولي<sup>(٢)</sup> للفظ: سلام عليك، وليس كذا، بل «سلامٌ» في قولك: سلامٌ عليك بمعنى المصدر: سَلَّمَكَ الله، أى جعلك سالماً، فالأصل: سَلَّمَكَ الله سالماً، ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال، فبقي المصدر منصوباً، وكان النصب يدل على الفعل، والفعل على الحدث، فلما قصدوا دوام نزول سلام الله عليه واستمراره أزالوا النصب الدالّ على الحدث فرفعوا. «سلام».

وكذا أصل: «ويلٌ لك»: هلكت وبلاً أى هلاكاً، فرفعوه بعد حذف الفعل نقضاً لغير<sup>(٣)</sup> معنى الحدث.

### [الجملة الخبرية وشروطها]

(ص): «والخبر قد يكون جملةً نحو: زيد أبوه قائم، وزيد قام أبوه: فلا بدّ من عائد وقد يحذف».

(ش): أعلم أن خبر المبتدأ قد يكون جملة اسمية أو فعلية كما مثل به المصنّف، وإنما جاز أن يكون جملةً لتضمّنها للحُكم المطلوب من الخبر كتضمّن المفرد له.

وقال ابن الأنباري وبعض الكوفيين: لا يصحّ أن تكون طلبية، لأنّ الخبر

(١) في ط فقط: «سبحلت».

(٢) في «ع» فقط: «قول» مكان «قولي».

(٣) في ط فقط: «لغير» بالباء، تحريف.

وفي القاموس: «غايه: باده» فهو مصدر: غاير. كقاتل قتالاً، وفي القاموس أيضاً: «الغيار» الكسر: البديل وعلامة أهل الذمّة.

ما يَحْتَمِلُ الصِّدْقَ وَالْكَذْبَ، وهو وَهْمٌ، وَإِنَّمَا أُتُوا مِنْ قَبْلِ إِيْهِامِ لَفْظِ خَيْرِ الْمَبْتَدَأِ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِخَيْرِ الْمَبْتَدَأِ عِنْدَ النَّحَاةِ مَا يَحْتَمِلُ الصِّدْقَ وَالْكَذْبَ كَمَا أَنَّ الْفَاعِلَ عَنْدهُمْ لَيْسَ مِنْ فَعَلَ شَيْئًا، فَفِي قَوْلِكَ: أَزِيدُ عِنْدَكَ؟ يُسَمُّونَ الظَّرْفَ خَيْرًا مَعَ أَنَّهُ لَا يَحْتَمِلُ الصِّدْقَ وَالْكَذْبَ، بَلِ الْخَيْرُ عَنْدهُمْ مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ، وَهُوَ الْمَجْرَدُ الْمُسْنَدُ الْمَغَايِرُ لِلصِّفَةِ الْمَذْكُورَةِ.

وَيَدُلُّ عَلَى جَوَازِ كَوْنِهَا <sup>(١)</sup> طَلِبِيَّةٌ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿بَلْ أَنْتُمْ لَا مَرْحَبًا بِكُمْ﴾ <sup>(٢)</sup>، وَأَيْضًا اتَّفَقُوا عَلَى جَوَازِ الرَّفْعِ فِي نَحْوِ قَوْلِهِمْ: أَمَّا زَيْدٌ فَاضْرِبْهُ.

وَقَالَ ثَعْلَبٌ: لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ قَسَمِيَّةٌ نَحْوُ: مَا زَيْدٌ وَاللَّهُ لَأُضْرِبَنَّ، وَالْأَوَّلَى الْجَوَازُ، إِذْ لَا مَنَعَ.

قَوْلُهُ: «فَلَا بَدْ مِنْ عَائِدٍ».

لَا تَخْلُو الْجُمْلَةُ الْوَاقِعَةُ خَيْرًا مِنْ أَنْ تَكُونَ هِيَ الْمَبْتَدَأُ مَعْنَى أَوْ، لَا. فَإِنْ كَانَتْ لَمْ تَحْتَاجْ إِلَى الضَّمِيرِ كَمَا فِي ضَمِيرِ الشَّانِ نَحْوُ: هُوَ زَيْدٌ قَائِمٌ، وَكَمَا فِي قَوْلِكَ: مَقُولِي زَيْدٌ قَائِمٌ، لَارْتِبَاطِهَا بِهِ بِلا ضَمِيرٍ، لِأَنَّهَا هُوَ. وَإِنْ لَمْ تَكُنْ إِيَّاهُ فَلَا بَدْ مِنْ ضَمِيرِ ظَاهِرٍ أَوْ مَقْدَرٍ. وَقَدْ يَقَامُ الظَّاهِرُ مَقَامَ الضَّمِيرِ.

وَإِنَّمَا احْتِاجَتْ إِلَى الضَّمِيرِ، لِأَنَّ الْجُمْلَةَ فِي الْأَصْلِ كَلَامٌ مُسْتَقِلٌّ، فَإِذَا قَصِدَتْ جَعْلُهَا جُزْءَ الْكَلَامِ، فَلَا بَدْ مِنْ رَابِطَةٍ تَرْبِطُهَا بِالْجُزْءِ الْآخِرِ، وَتِلْكَ الرَّابِطَةُ هِيَ الضَّمِيرُ، إِذْ هُوَ الْمَوْضُوعُ لِمِثْلِ هَذَا الْغَرَضِ، فَمِنْ ثَمَّةٍ قِيلَ فِي بَعْضِ الْأَخْبَارِ: - كَمَا يَجِيءُ - إِنْ الظَّاهِرُ قَائِمٌ مَقَامَ الضَّمِيرِ.

وَهَذَا الضَّمِيرُ الرَّابِطُ يَجُوزُ حَذْفُهُ قِيَاسًا وَسَمَاعًا، فَالْقِيَاسُ فِي مَوْضِعٍ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ مَجْرُورًا بِـ «مِنْ»، وَالْجُمْلَةُ الْخَبَرِيَّةُ ابْتِدَائِيَّةٌ، وَالْمَبْتَدَأُ فِيهَا جُزْءٌ مِنْ

(١) فِي ط: «كُونَهُ».

(٢) ص ٦٠.



المبتدأ الأول نحو البر: الكر<sup>(١)</sup> منه بستان أى الكر منه، لأن جزئيته تشعر بالضمير، فيحذف الجار والمجرور معاً.

فإن كان المبتدأ الثاني نكرة فالجار والمجرور صفة، له نحو: السمن منوان بدرهم.

وكذا إذا كان معرفاً باللام، كما فى: البر الكر منه بستان، لأن التعريف غير مقصود قصده فهو كقوله:

٥٨= \* ولقد أمر على اللثيم يسبنى \* (٢)

ويجوز أن يكون حالاً من الضمير الذى فى الخبر، والعامل فيه الخبر، أى البر: الكر كائن بستان كائناً منه.

قال الفراء: ويحذف أيضاً قياساً، إذا كان الضمير منصوباً مفعولاً به والمبتدأ/ ٩٢ «كل»، قال:

(١) الكر: فى القاموس: الكر بالضم: مكيال للعراق وستة أوقار حمار أو هو ستون قفيزاً أو أربعون أردباً.

(٢) هو الشاهد الخامس والخمسون فى الخزانة: تمامه:

\* فمضيت نمت قلت لايعنيني \*

البغدادى: «على أن التعريف غير مقصود قصده، فإن تعريف «أل.. الجنسية لفظي، لايفيد التعيين وإن كان فى اللفظ معرفة»..

وجملة «يسبنى» وصف اللثيم فى المعنى، وحال منه باعتبار اللفظ، والأول أظهر للمقصود وهو التمدح بالوقار، والتحمل. لأنه المعنى: أمر على اللثيم الذى عادته سبى، ولاشك أنه لم يرد كل لثيم. ولا لثيماً معيناً.

والواو للقسم، و«لقد» أمر جوابه، والمقسم به محذوف.

وهذا الشاهد لرجل من بنى سلول.

وهو من شواهد: سيبويه ٤١٦/١، وشواهد المغنى للسيوطى ٣١٠/١، والخزانة ١٧٣/١، ٥٢٨،

٢/١٦١، ١٦٦، ٢٩٣، ٤٩٧، ٣/٢٣٢، ٤/١٠٤، والخصائص ٣/٢٣٠، ٢٣٢، والتصريح

٢/٢١١، والأشمونى ١/١٨٠، ٣/٦٠، ٦٣.

٥٩ = قد أَصْبَحَتْ أَمْ الْخِيَارِ تَدْعَى عَلَى ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ<sup>(١)</sup>

وقال:

٦٠ = ثلاثٌ كُلُّهُنَّ قَتَلْتَ عَمْدًا فَأَخْزَى اللَّهَ رَابِعَةً تَعُودُ<sup>(٢)</sup>

قال: لأنَّ «كلَّهم ضربت» بمعنى الجَحْد، أى ما منهم أحد إلا ضربت.

وقال السيرافى: ليس هذا بحجة، إذ كُلّ موجب يتهياً رده إلى الجَحْد، كما تقول فى زيدٌ ضربت: ما زيدٌ إلا مضروب، ثم يقال له: لا تأثير للجَحْد فى جواز حذف الضمير معه، والسماع فى غير ذلك.

أما فى المجرور فنحو قوله تعالى: ﴿وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾<sup>(٣)</sup> أى أن ذلك منه.

وأما فى المنصوب فيشترط كونه منصوباً بفعل لفظاً، قال:

٦١ = \* فثوبٌ نَسِيتُ وَثوبٌ أَجَرْتُ<sup>(٤)</sup> \*

(١) هو الشاهد السادس والخمسون فى الخزانة.

البغدادى: على أن الضمير العائد على المتبدا من جملة الخبر يجوز حذفه قياساً عندا الفراء إذا كان منصوباً مفعولاً به، والمتبداً: لفظ: «كل».. وصاحب هذا الشاهد: أبو النجم، وهو من شواهد: سيبويه ٤٤/١، ٦٩، والخصائص ٢٩٢/١، ٦١/٣، والمغنى ١٧٠/١، ١٠٦/٢، ١٥٩، ١٦٩، والخزانة ١٧٣/١.

(٢) هو الشاهد السابع والخمسون فى الخزانة.

البغدادى: «لما تقدم فى البيت قبله، وهو أنه حذف عائد المتبدا الذى هو «كلهن» من جملة الخبر، حذفاً قياسياً عند الفراء.

= وتقود: من القود، وهو القصاص فى رواية أخرى وجملة: «فأخزى الله» جملة انشائية دعائية،

= «وتعود» من العود وهو الرجوع، وصلته محذوفة أى تعود إلى.

والثلاث اللواتى قتلتهنَّ عمداً إما أن يراد بهن ثلاث نسوة تزوجهن، وإما أن يريد ثلاث نسوة هوينه فقلتهن هواه وجعل مجىء. الرابعة عوداً وإن لم تكن جاءت قبل. لأنه جعل فعل صوابها الماضيات كأنه فعلها. قائله مجهول.

من شواهد: سيبويه ٤٤/١، وابن الشجرى ٣٢٦/١.

(٣) الشورى/ ٤٣.

=

(٤) هو الشاهد الثامن والخمسون فى الخزانة:

أو بصفة محلاً نحو: أنا زيد ضاربٌ، ولا يخصّ مع كونه سماعاً بالشعر خلافاً للكوفيين.

وأما المرفوع فلا يُحذف لكونه عمدةً، وقد يحذف في الصلة في بعض الأحوال لكونها أشدّ ارتباطاً بالموصول من المبتدأ - كما يجيء في باب الموصولات - وجواز حذف الضمير في الصلة أحسن منه في الصفة لكون اتصالها بالموصول أشدّ، إذ لا غنى للموصول عنها، وهما بتقدير مفرد نحو قوله تعالى: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾<sup>(١)</sup> ثم الحذف بعدها في الصفة أحسن منه في خبر المبتدأ نحو: جاءني رجل ضربت، لأنها مع الموصوف جزء الجملة بخلاف الخبر، فإنه مع المبتدأ جملة، فالتخفيف فيما هو مع غيره ككلمة واحدة أولى.

وإنما كان الحذف في الصفة أنقص حسناً منه في الصلة، إذ ليس الصفة من ضروريات الموصوف كما كانت الصلة من لوازم الموصول وضرورياته. فالحذف في الجملة إذا كانت خبراً للمبتدأ على ما قال سيويه يجوز في الشعر بلا ضعف<sup>(٢)</sup> وهو في غيره ضعيف.

وأما وضع الظاهر، مقام الضمير<sup>(٣)</sup> فإن كان في معرض التفخيم جاز قياساً

= صدره:

\* فَأَقْبَلْتُ زَحْفًا عَلَى الرُّكْبَيْنِ \*

= من قصيدة لامرئ القيس.

= البغدادى: «على أن حذف الضمري المنصوب بالفعل من الخبر سماعي، أي ثوب لبسته، وثوب أجره.

وقال ابن عقيل في شرح الألفية: وجاز الابتداء بثوب، وهو نكرة، لأنه قصد به التنويع. ورواية الديوان/ ١٠٠.

فلما دنوت منها تسديتها فتوباً نسيته وثوباً أجراً

وهو من شواهد: سيويه ٤٤/١، والمحتسب ١٢٤/٢ وابن السجري ٩٣/١، ٣٢٦، والخزانة ١٨٠/١، والمغنى ٥٢٤/٢، ٧٠٤، والعيني ٥٤٥/١، والأشباه والنظائر رقم ٣١٢.

(١) الفرقان/ ٤١.

(٢) في «ط»: «بلا وصف ضعف» تحريف.

(٣) في «ع» فقط: «موضع المعتمد» مكان: «مقام الضمير».

كقوله تعالى: ﴿الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ﴾<sup>(١)</sup> أى ما هى؟ وإن لم يكن فعند سبويه يجوز فى الشعر بشرط أن يكون بلفظ الأول قال:

٦٢ = لعمرُك ما معن بتاركِ حقّه ولا منسىءٍ معن ولا متيسر<sup>(٢)</sup>

بجر منسىء، فإذا رفعته فهو خبر مقدم على المبتدأ، وقال:

٦٣ = \* لا أرى الموت يسبق الموت شيء<sup>(٣)</sup> \*

وإن لم يكن بلفظ الأول لم يجز عنده.

وقال الأخفش: يجوز، وإن لم يكن بلفظ الأول فى الشعر كان أو فى غيره، قال:

٦٤ = إذا المرء لم يغش الكريهة أو شكت حبال الهوينى بالفتى أن تقطعا<sup>(٤)</sup>

(١) الحاقّة / ٢، ١.

(٢) هو الشاهد التاسع والخمسون فى الخزانة.

= البغدادى: على أن وضع الظاهر مقام الضمير إن لم يكن فى معرض التفخيم فعند سبويه، يجوز فى الشعر بشرط أن يكون بلفظ الأول كهذا البيت. والشاهد للفرزدق.

والعمر كما فى الخزانة فتحاً وضماً واحداً، غير أنه متى اتصل بلام الابتداء مقسماً به وجب فتح عينه، والإجاز الأمران. وجملته: ما معن «جواب القسم، وما» فيه، تميمية.

= ولا منسىء: اسم فاعل من أنسات الشيء: أخرته. والرواية بجر منسىء، وإذا رفعته فهو خبر مقدم على المبتدأ.

من شواهد: سبويه ١ / ٣١، و«الهمع والدر» / رقم ٤٥٧.

(٣) هو الشاهد الستون فى الخزانة.

تمامه:

\* نغص الموت ذا الغنى والفقير \*

البغدادى: «لما تقدم فى البيت قبله، أى لا أرى الموت يسبقه شيء، أى لا يفوته.

قوله: «نغص الموت» يريد: نغص عيش ذا الغنى والفقير. يعنى أن خوف الغنى من الموت ينغص عليه الالتئاذ بالغنى والسرور به، وخوف الفقير من الموت ينقص عليه السعى فى التماس الغنى، لأنه لا يعلم أنه - إذا وصل إليه الغنى - هل يبقى حتى ينتفع به أو يقتطعه الموت عن الانتفاع؟

قائله: عدى بن زيد.

= وهو من شواهد سبويه ١ / ٣٠، والخصائص ٣ / ٥٣ وابن الشجرى ١ / ٢٤٣، ٢٨٨، والمغنى ٢ / ٥٥٤، وحاشية بس ١ / ١٦٥.

(٤) هو الشاهد الحادى والستون فى الخزانة.

البغدادى: «على أن الاسم إن أعيد ثانياً، ولم يكن بلفظ الأول لم يجز عند سبويه، ويجوز =

وليس هذا فى خبر المبتدأ

قال: ويجوز: زيد قام أبو طاهر<sup>(١)</sup> إذا كان زيد يكتنى بأبى طاهر قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾<sup>(٢)</sup>.

ومنع بعضهم فى غير التفخم مطلقاً ولا وجه له مع وروده.

### [الخبر الواقع ظرفاً]

(ص): «وما وقع ظرفاً أو جاراً فالأكثر أنه مقدّر بجمله».

(ش): أى ظرفاً أو جاراً، ولم يذكره لجريه مجراه فى جميع أحكامه حتى سماه بعضهم ظرفاً اصطلاحاً.

وانتصاب الظرف خبراً للمبتدأ عند الكوفيين على الخلاف، يعنون الخبر لما كان هو المبتدأ فى نحو: زيد قائم، أو كأنه هو فى نحو: ﴿وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾<sup>(٣)</sup> ارتفع ارتفاعه.

ولمّا كان مخالفاً له بحيث لا يطلق اسم الخبر على المبتدأ فلا يقال فى نحو: زيد عندك: إن زيدا عنده خالفه<sup>(٤)</sup> فى الإعراب، فىكون العامل عندهم معنوياً، وهو معنى المخالفة التى اتصف بها الخبر، ولا يحتاج عندهم إلى تقدير شيء يتعلّق به الخبر.

وأما البصريون فقالوا: لا بد للظرف من محذوف يتعلّق به/ لفظي، إذ مخالفة ٩٣ الشيء للشيء لا تؤجّب نصبه.

= عند الأخفش سواء كان فى شعر أم فى غيره كهذا البيت.

= والهوئى مصغّر: الهونى، والهوئى تأنث الأهون. وعدّه ابن دريد فى الجمهرة من الكلمات التى وردت مصغرة لا غير، والهوئى: الرقق والراحة. والشاهد لكلّجة العرينى.

(١) فى «ع» أبوه «مكان»: «أبو» تحريف.

(٢) الكهف/ ٣٠.

(٣) الأحزاب/ ٦.

(٤) «خالفه» جواب لـ «لمّا».

وقال بعض النحاة: العامل فيه المبتدأ.

وقال البصريون: الظرف منصوب على أنه مفعول فيه كما أنه كذلك اتفاقاً في نحو: جلست أمامك، وخرجت يوم الجمعة.

والجار والمجرور منصوب المحل على أنه مفعول به كما أنه كذلك اتفاقاً في نحو: مررت بزيد إلا أن العامل ههنا مقدر.

وينبغي أن يكون ذلك العامل من الأفعال العامة، أي مما لا يخلو منه فعل نحو: كائن وحاصل، ليكون الظرف دالاً عليه.

ولو كان خاصاً كآكلٌ وشاربٌ وضاربٌ وناصرٌ لم يجز، لعدم الدليل عليه. وقد يحذف خاصٌ لقيام الدليل، نحو: «مَنْ لك بالمهذب؟» أي مَنْ يضمن.

ولا يجوز عند الجمهور إظهاراً هذا العامل أصلاً، لقيام القرينة على تعيينه، وسدّ الظرف مسدّه - كما يجيء في: لولا زيدٌ لكان كذا، فلا يقال: زيد كائنٌ في الدار.

وقال ابن جني بجوازه ولا شاهد له.

وأما قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَهُ مُسْتَقَرًّا عِنْدَهُ﴾<sup>(١)</sup> فمعناه: ساكنًا غير متحرك، وليس بمعنى كائنًا.

وكذا حال الظرف في ثلاثة مواضع أخر: الصفة، والصلة، والحال، وفيما عدا المواضع الأربعة لا يتعلّق الظرف والجار والمجرور إلا بمفوض موجود.

وأكثرهم على أن المحذوف المتعلّق به فعل، لأننا نحتاج إلى ذلك المحذوف للتعلّق، وإنما يتعلّق الظرف باسم الفاعل في نحو: أنا مارٌّ بزيد، لمشابهته للفعل، فإذا احتجنا إلى المتعلّق به، فالأصل أولى، وأيضاً للقياس على: «الذي في الدار

زيد» و«كل رجلٍ في الدارِ فله درهم، والمتعلّق في الموضعين فعلٌ لا غير - كما يأتي.

وذهب ابن السّراج وأبو الفتح: إلى أنه اسم لكونه مفرداً، والأصل في خبر المبتدأ أن يكون مفرداً.

ولمانع أن يمنع.

قالوا: إنما كان أصله الإفراد لأنه القول المقتضي نسبة أمر إلى آخر فينبغي أن يكون المنسوب شيئاً واحداً كالمنسوب إليه، وإلاّ لكانت هناك نسبتان أو أكثر، فيكون خبران أو أكثر لا خبرٌ واحدٌ، فالتقدير في: زيدٌ ضَرَبَ غَلامَهُ: زيد مالِكٌ لَغلام ضارب.

والجواب: أن المنسوب يكون شيئاً واحداً كما قلتم، لكنّه ذو نسبة في نفسه، فلا نقدّره بالمفرد، فالمنسوب إلى زيد في الصّورة المذكورة ضَرَبَ غَلامَهُ الذي تَضَمَّنَتْه الجملة.

قالوا: إنه يفصل بالظرف بين أمّا وجوابها، ولا يفضل بينهما إلاّ بالمفرد - كما يجيئ.

والجواب: أن الظرف في مثله ليس بمستقرٍّ أيّ بمتعلّق بمحذوف، بل هو منصوب بالملفوظ بعد الفاء نحو: أمّا قُدَّامَكَ فزيدٌ قائمٌ، فهو كالمفعول به في نحو أمّا زيداً فأنا ضاربٌ - كما يجيئ في حُرُوف الشرط.

واعلم أن صيرورة الجملة ذات محلّ من الإعراب بعد أن لم تكن لا يدلّ على كونها بتقدير المفرد، بل يكفي في صيرورتها ذات محلّ وقوعها موقع المفرد.

وإن كان بعد الظرف معمول نحو: زيد خَلَفَكَ واقفاً فعند أبي علي هو (١) معمول الظرف لقيامه مقام العامل، ومن ثَمّة وجب حذفه.

(١) في ط فعند أبي علي معمول الظرف «بسقوط: هو» تحريف.

وقال غيره: هو للعامل المقدّر، لأن الظرف جامدٌ لا يلاقى الفعل فى تركيبه ملاقة اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر له.

وكذا الخلاف فى أن الخبر أيهما هو؟

ثم ذهب السيرافى<sup>(١)</sup>: إلى أن الضمير حذف مع المتعلق.

وذهب أبو علي ومن تابعه: إلى أنه انتقل إلى الظرف، لأنه يؤكّد كقوله:

\* فَإِنْ فَوَادَى عِنْدَكَ الدَّهْرَ أَجْمَعُ<sup>(٢)</sup> \* = ٦٥

ويعطف عليه كقوله:

أَلَا يَنْخَلَةُ مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ/ <sup>(٣)</sup> = ٦٦

٩٤

(١) السيرافى: الحسن بن عبد الله بن المرزبان القاضى أبو سعيد السيرافى.

له من التصانيف المشهورة: شرح كتاب سيبويه لم يسبق إلى مثله.

ولد بسيراف قبل ٢٧٠هـ، ومات ببغداد ٣٦٨هـ.

(٢) هو الشاهد الثانى والستون فى الخزنة.

صدره:

\* فَإِنْ بَكَ جُثْمَانِي بِأَرْضِ سِوَاكُم \*

البغدادى: «على أن الضمير انتقل من متعلق الظرف وهو «عندك».

ووجه الدلالة أنه ليس قبل «أجمع» ما يصح أن يحمل عليه إلا اسم «إن»، والضمير الذى فى الظرف والدهر.

فاسم إن والدهر منصوبان، فىبقى حمله على المضمر فى «عندك».

وفى الخزنة: عندك بكسر الكاف، فإنه خطاب لامرأة. فإن قلت: فكيف قال «سواكم»؟ قلت: قد

تخاطب المرأة بخطاب جماعة الذكور مبالغة فى سترها، ومنه قوله تعالى: ﴿فَقَالَ لِأَهْلِهِ امْكُثُوا﴾ [طه/ ١٠].

والبيت من قصيدة لجميل بن معمر.

من شواهد: ابن الشجرى ٥/ ١، ٣٣٠، والمغنى ٧٩/ ٢، والتصريح ١٦٦/ ١، والعينى ٥٢٥/ ١

والهمع والدرر رقم ٣٢٢.

(٣) = البغدادى: «لما تقدم فى البيت قبله بدليل العطف عليه فإن قوله: «ورحمة الله» عطف على الضمير

المستكن فى «عليك» الراجع إلى «السلام»، لأنه فى التقدير: السلام حصل عليك»، فحذف حصل

ونقل ضميره إلى «عليك» واستتر فيه. ولو كان الفعل محذوفاً مع الضمير لزم العطف بدون

المعطوف عليه».

قال البغدادى: «بيت الشاهد لا يعرف قائله، وقيل: هو لـ «الأحوص» والله أعلم، وهو الشاهد الثالث

=

والستون فى الخزنة.



ويُنْتَصَبُ عَنْهُ الْحَالُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا﴾<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: وادّعى بعضهم: أنه مُجْمَعٌ عَلَيَّ<sup>(٢)</sup> أن الظرف إذا اعتمد على موصول أو موصوف أو ذى حال أو حرف استفهام أو حرف نفى فإنه يجوز أن يرفع الظاهر لتقويّه بالاعتماد كاسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة. وكذا قال: إذا وقعت بعده أن المصدرية كقوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْكَ تَرَى الْأَرْضَ

خَاشِعَةً﴾<sup>(٣)</sup> لا صريح المصدر، أما قوله:

أَحَقًّا بَنَى أَبْنَاءَ سَلْمَى بْنِ جَنْدَلٍ تَهْدُدُكُمْ إِيَّايَ وَسَطَ الْمَجَالِسِ<sup>(٤)</sup> ٦٧ =  
فلا اعتماد الظرف

قيل: إنما عمل في «أن» بلا اعتماد، لشبهها بالمضمر في أنها لا توصف مثله.

ويجوز أن يقال في جميع ذلك: إن الظرف خبر قد تقدّم على مبتدئه.

أما في غير المواضع المذكورة نحو: في الدار رجل فالرفوع مبتدأ مقدّم الخبر.

وعند الكوفيّين والأخفش في أحد قوليه: هو فاعل للظرف لتضمّنه معنى

الفعل، كما قالوا في نحو: قائم زيد.

وإنما قال الكوفيّون ذلك لاعتقادهم أن الخبر لا يتقدّم على المبتدأ مفرداً كان أو

جملة، فيوجبون ارتفاع «زيد» في نحو: في الدار زيد، وقائم زيد على الفاعلية لئلا يتقدّم الضمير على مفسّره.

= من شواهد: الخصائص ٣٨٦/٢، وابن الشجري ١٨٠/١، والمغنى ٣٢/٢، ١٨١، والهمع والدرر رقم ٦٦٦، والتصريح ٣٤٤/١، ٣٧٦.

(١) هود/١٠٨.

(٢) في «ط» و«ع» وغيرهما: مجمع عليه أن الظرف. والتصويب من «ك».

(٣) فصلت/٣٩.

(٤) هو الشاهد الرابع والستون في الخزانة.

البغدادى: «على أن تهددكم فاعل الظرف أعنى قوله: «حقاً» لاعتماده على الاستفهام، والتقدير: أفى حقّ تهددكم إياي؟ والشاهد للأسود بن يعفر.

من شواهد: سيبويه ٤٦٨/١.

وليس بشئ، لأنَّ حقَّ المبتدأ التقدّم، فالضمير متاخرٌ تقديراً كما في ضرب غلامه زيدٌ.

وأما الأخفش فلا يوجب ذلك، بل يجوز ارتفاعه بالابتداء أيضاً، إذ هو يجوز تقدّم الخبر على المبتدأ، لكنّه لمّا أجاز عمل الصّفة بلا اعتماد أجاز كون زيدٌ في: قائم زيد فاعلاً أيضاً.

وله في جواز عمل الظرف بلا اعتماد قولان، وذلك لأن الظرف أضعفُ في عمل الفعل من الصّفة، وثبوت الإجماع على جواز: في داره زيدٌ يصحح تقدّم الخبر، ويمنع كون زيد فاعلاً، وإلا لزم الإضمار قبل الذكر. وكذا قولهم: إن في الدار زيداً دلّ على أن زيداً كان مبتدأ وإلا لم ينتصب.

ومنع بعض البصريّين من نحو: في داره قيام زيد، وفي دارها عبدٌ هند، وذلك لأن المبتدأ حقّه التقدّم فجاز عود الضمير من الخبر إليه نحو: في داره زيدٌ.

فأما ما<sup>(١)</sup> أضيف إليه المبتدأ فليس له التقدّم الأصلي.

والأولى جواز ذلك كما ذهب إليه الأخفش، وذلك لأنه عرض للمضاف إليه بسبب التركيب الإضافي الحاصل بينه وبين المبتدأ، وصيرورته معه كاسم واحد مرتبة التقديم تبعاً للمبتدأ وإن لم يكن له ذلك في الأصل.

وقد ورد في كلامهم: «في أكفانه درج الميت»<sup>(٢)</sup>.

### [عدم وقوع ظرف الزمان خبراً عن اسم عين]

واعلم أن ظرف الزمان لا يكون خبراً عن اسم عين، ولا حالاً منه، ولا صفة له لعدم الفائدة إلا في موضعين:

أحدهما: أن تشبه العين المعنى في حدوثها وقتاً دون وقت نحو: الليلة الهلالُ.

(١) في «ط» فأما أضيف إليه بإسقاط «ما»، تحريف.

(٢) ومنه قولهم: أنفذته في درج كتابي بسكون الراء أى في طيه.

الثانى: أن يُعلم إضافةً معنىً إليه تقديرًا نحو: قول امرئ القيس: «اليوم خمرٌ وغدا أمرٌ» أى شرب خمرٍ.

وقوله:

٦٨=

\* أَكَلْ عامٍ نَعَمْ تَحَوَّنَهٗ <sup>(١)</sup> \*

أى حوايته.

ولو قلت: الأرض يوم الجمعة، وزيد يوم السبت لم يجز، لأنه لا فائدة لتخصيص حصول شيء بزمان هو فى غيره حاصلٌ مثله.

ويكون ظرف الزمان خبراً عن اسم معنى بشرط حدوثه، ثم يُنظر، فإن استغرق ذلك المعنى جميع الزمان أو أكثره، وكان الزمان نكرةً رُفِعَ غالباً نحو: الصومُ يومٌ، والسيرُ شهرٌ إذا كان السيرُ فى أكثره، لأنه باستغراقه إيّاه كأنه هو، ولا سيما مع التنكير المناسب للخبرية.

ويجوز نصبُ هذا الزمان / المنكر وجره بـفى نحو: الصوم فى يومٍ أو يوماً ٩٥ خلافاً للكوفيّين، ذلك أن «فى» عندهم يوجب التبويض، فلا يُجيزون: صمت فى يوم الجمعة بل يوجبون النصب.

والأولى جوازه كما هو مذهب البصريّين، ولا تعلم إفادة «فى» للتبويض.

وإن كان الزمان معرفةً نحو: الصوم يوم الجمعة لم يكن الرفع غالباً كما فى

(١) هو الشاهد الخامس والستون فى الخزانة.

البغدادى: «على أنه بتقدير» حواية نعم ليصح الإخبار عن اسم العين باسم الزمان، فإن قوله: أكل عام منصوب على الظرف فى موضع خبر لقوله: نعم فوجب تقدير مضاف.

ونسب الرجز إلى رجل من ضبة، وقال شراح أبيات سيويه: هو قيس بن حصين بن يزيد الحارثى.

من شواهد: سيويه ٦٥/١، والإنصاف ٦٢/١ والعينى ٥٢٨/١، والأشباه والنظائر رقم ٦٥، واللسان: «نعم».

وبعده:

أربابه نوكى فلا يَحْمُونَهٗ

يُلْقِهُ قَوْمٌ وَتَنْتَجُونَهٗ

الإول<sup>(١)</sup> عند البصريين.

وأوجب الكوفيون النصب كما أوجبوهما في المنكر للعللة المذكورة.  
فإن وقع الفعل لا في أكثر الزمان سواء كان الزمان معرّفًا أو منكرًا فالأغلب  
نصبه أو جرّه بـ «في» اتفاقًا بين الفريقين نحو: الخروج يومًا أو في يوم، والسير  
يوم الجمعة أو في يوم الجمعة.

وأما قوله تعالى: ﴿الْحَجَّ أَشْهَرُ مَعْلُومَاتٍ﴾<sup>(٢)</sup> فلتأكيد أمر الحج، ودعاء الناس  
إلى الاستعداد له حتى كأن أفعال الحج مستغرقة لجميع الأشهر الثلاثة.

### [وقوع ظرف المكان خبراً عن اسم العين]

وإذا كان ظرف المكان خبراً عن اسم عين سواء كان اسم مكان أو، لا، فإن كان  
غير متصرف نحو: زيد عندك فلا كلام في امتناع رفعه.

وإن كان متصرفاً وهو نكرة فالرفع راجح نحو: أنت منى مكان قريب  
ودارك<sup>(٣)</sup> منى يمين أو شمال، وهو باق على الظرفية عند البصريين، والمضاف  
محذوف إما من المبتدأ، أى مكانك منى مكان قريب أو من الخبر أى أنت منى ذو  
مكان قريب.

ومثله عند الكوفيين بمعنى اسم الفاعل، فيجب رفعه، وليس بظرف - كما يجىء  
عن قريب.

وإن كان معرفة فالرفع مرجوح نحو: زيد خلفك، ودارى أمامك وذلك لأن  
أصل الخبر التنكير، ومع ذلك فرفع المعرفة لا يختص بالشعر نحو قوله:

\* إِنْ جَبْرِئِلُ أَمَامُهَا<sup>(٤)</sup> \*

= ٦٩

(١) في «ط» «إلا» مكان الأول تحريف.

(٢) البقرة/ ١٩٧.

(٣) في ط: «وأدراك» مكان: «ودارك» تحريف.

(٤) هو الشاهد السادس والستون في الخزانة:

خلافًا للجَرْمِيِّ والكُوفِيِّينَ.

وإذا كان المكان في موضع الخبر عن عَيْنٍ، والمراد تعيين المنزلة من قُرْبٍ أو بُعْدٍ قال سيبويه: لا يُسْتَعْمَلُ منه إلا ما استعملته العرب، فلا تَقُلْ: هو مني مَجْلِسُكَ، ومُتَكًّا<sup>(١)</sup>، زيد، ومَرْبُطُ<sup>(٢)</sup> الفَرَسِ، قال: ولو أظهرت المكان في هذه الأشياء جاز نحو: هو مني مَكَانُ مَجْلِسِكَ، ومكان مُتَكَّا زيد، وذلك أن المكان يستعمل قياسًا في تعيين القُرْبِ أو البُعْدِ.

ومما استعملته العرب «مَقْعَدٌ» قولهم: هو مني مَزَجِرُ الكلبِ أي مُهَانٌ ومَقْعَدُ القابلة، أي قريبٌ، وكذا مَعْقَدُ الإزار، ومَقْعَدُ الخاتن<sup>(٣)</sup> وهو مني مناط الثريا أي بعيدٌ، قال أبو ذؤيب:

فَوَرَدَنَ وَالْعَيُوقُ مَقْعَدُ رَابِيِ الْـ ضُرْبَاءِ خَلْفَ النِّجْمِ لَا يَتَلَعُ<sup>(٤)</sup> ٧٠ =

= قطعة من بيت وهو:

شهدنا فما تلقى لنا من كتيبة يد الدهر إلا جبرئيل أمامها  
البغدادي: «على أن الظرف الواقع خبراً إذا كان معرفة يجوز رفعه بمرجوحية، والراجح نصبه، وهذا لا يختص بالشعر خلافًا للجَرْمِيِّ والكُوفِيِّينَ.  
و«جبرائيل» مبتدأ، و«أمامها» بالرفع خيره، والجملة صفة للكتيبة، و«من» زائدة.  
وفي الخزانة نسبة هذا البيت إلى حسان غير صحيحة. لأنه غير موجود في ديوانه والصواب هو لكعب بن مالك.

(١) في ط: «ومتكأ»، تحريف.

(٢) اسم الموضع: «مربط» بكسر الباء أو مربط بفتحها فهو من باب ضرب، ونصر.

(٣) في ط «الخاتن» بالحاء، تحريف.

(٤) البغدادي: «على أن «مقعد» ظرف منصوب وقع خبراً عن اسم عين، وهو العيوق. وهو الشاهد السابع والستون في الخزانة.

والشاهد من القصيدة العينية المشهورة لأبي دؤيب والعيوق: كوكب أحمر يطلع حيال الثريا وفوق الجوزاء.

والرأبي: مهموز الآخر اسم فاعل من: ربأهم من باب: «منع» بمعنى علا وارتفع، ورفع وأشرف.  
ورأبي الضرباء: هو الذي يقعد خلف ضارب قدامح الميسر، يرتبى لهم فيما يخرج من القداح فيخبرهم به، ويعتمدون على قوله فيه، وهو مأخوذ من ربتية القوم، وهو طليعتهم.

والضرباء: جمع ضريب ككريم وكرماء، وهو الذي يضرب بالقداح وهو المؤكل بها.  
وبتَلَع: يتقدم ويرتفع، مأخوذ من التلعة. يقول: وردت الآن الماء، والعيوق من النجم مقعد رأبي =

أي عال مشرف كالأمين<sup>(١)</sup> على الياسريين<sup>(٢)</sup>، فإنه أعلى منهم ليشرف عليهم  
كيلاً يخونوا.  
[ويقال<sup>(٣)</sup>]:

\* هم درج<sup>(٤)</sup> \*

= ٧١

أي مسرعون مساعدون، فالدرج: الطريق الذي يدرج بالسيول<sup>(٥)</sup>، أي يطوى.

= الضرباء من الضرباء.

- وفي رواية البغدادى: «خلف النجم»، قال البغدادى: وإنما قال: خلف النجم لأنك في الصيف ترى  
الحجرة عند الإسحار كأنها ملوثة، فتري العبوق متخلف. عن الثريا. وهذا الوقت الذي أشار إليه هو  
وقت ورود الوحش الماء، ولذلك يكمن الصيادون فيه عند المشارع ونواحيها.  
من شواهد: سيبويه ٢٠٥ / ١، وانظر ابن يعيش ٤١ / ١، والمفضليات / ٨٦٤.  
(١) في «ط» «الأمين» بالنون، وكذلك بعض النسخ المخطوطة وبعضها الآخر: «الأمير» بالراء.  
(٢) كالباسريين: «اللاعبون بالميسر».  
(٣) ما بين معقوفين سقط من ط، و«ع» صوابه من النسخ الأخرى المخطوطة.  
(٤) هو الشاهد الثامن والستون في الخزانة.  
= قال البغدادى:

\* هم درج السيول \*

قطعة من بيت وهو:

أُنْصِبَ لِلْمَنِيَةِ يَعْتَرِبُهُمْ  
رجالى أم هم درج السيول

على أن درجاً ظرف منصوب وقع خبراً لقوله: هم.  
وصاحب الشاهد: إبراهيم بن هرمة يبكى به قومه لكثرة من فقد منهم.  
والنصب: الشئ المنسوب، والشر والبلاء ودرج السيول: الموضع الذي يمر به السيل، فينزل من موضع  
إلى موضع حتى يستقر.

يقول: قومي كانوا غرضاً للمنية فأهلكتهم أم كانوا في تمر السيل فاجترفهم؟  
فرجالي مبتدأ ونصب خبره، وجملة يعتربهم بالياء صفة لنصب، وبالتالي حال من المنبة. أي تنزل  
بهم.

(٥) في «ك»: بالشلول مكان: السيول، والشلول موضع بنواحي المدينة.

والشاهد من ثلاثة أبيات لم يذكرها البغدادى كعادته في الإتيان بالشاهد، وشرحه وشرح بعض  
أبيات القصيدة التي ورد فيها وهي:

أَتَذْكُرُ عَهْدَ ذِي الْعَهْدِ الْمُحِيلِ  
وعصرك بالأعارف والشلول  
وتعرج المطية يوم شوطى  
على العرصات والدمن الحلول

أُنْصِبَ لِلْمَنِيَةِ..... إلخ

وفي مجاز القرآن لأبي عبيدة جاء برواية أخرى هي:

أَرْجَمًا لِلْمَنُونِ يَكُونُ قَوْمِي  
لربب الدهر أم درج السيول

انظر مجاز القرآن ١٠٧ / ١ وديوان ابن هرمة / ١٨٠ - ١٨١.

قال بعضهم: ما كان من هذه الظروف بمعنى القرب نحو: مقعد الإزار، فجعله ظرفاً أولياً من رفعه.

وما كان منها في معنى البعد كمناط الثياب فرفعه أولى، قال: لأن الظرف حاو للمظروف، فقربه من المظروف يحقق له الاحتواء.

وفيه نظر، وذلك، لأن الظرف في قولك: أنت منى مناط الثياب ليس بعيداً من المظروف، بل هو محتو عليه، لكنهما بعيدان عن المتكلم.

ويجب رفع كل واحد من ظرفي الزمان والمكان إذا كان متصرفاً، وموقتاً محدوداً وأخبرت به عن اسم عيّن لإرادة تقدير المسافة القريبة، أو البعيدة نحو: دارك منى فرسخ، وأنت منى بريد، ومنزلك منى ليلة، أي ذات مسافة فرسخ على حذف مضاف بعد مضاف، وكذا ذو مسافة سرى ليلة، ومنى متعلق بمبدول الخبر، أي بعيدة منى هذا القدر.

وكذا قولهم: هو منى فوت اليد، أي إذا مددت إليه يدي لم أنله، وهو منى دعوة الرجل، أي إذا صاح الرجل لم تبلغه صيحته، والتقدير: ذو مكان فوت اليد وذو مكان بلوغ دعوة الرجل.

وأما / انتصاب نحو قولك: دارى خلف دارك فرسخين وميلاً وبريداً أو يوماً ٩٦ وليلة، فلأن الخبر هو «خلف دارك» ونصبها على الحال عند المبرد من الضمير في الخبر أي ذات مسافة فرسخين.

وعلى التمييز عند الجمهور، وهو تمييز عن النسبة أي تباعدت فرسخين، فالفرسخان مبعدان لها كما أن الماء في امتلاء الإناء ماء مالى.

ويجوز أن ينتصب على المصدر كقولك: دنوت أنملة<sup>(١)</sup> أي دنو أنملة كما قيل

(١) «الأنملة بالفتح: واحدة الأنامل وهي رءوس الأصابع.... وقد يضم أولها؛ ذكره ثعلب في باب المفتوح أوله من الأسماء.

وأما ضم الميم فلا أعرف أحداً ذكره غير المطرزي في المغرب.

وفى القاموس: الأنملة تنثنيث الميم والهمزة تسع لغات التي فيها: الظفر، جمعها: أنامل وأنملات. وانظر التعليق على ذلك في هامش القاموس طبع مؤسسة الرسالة بيروت.

فى قوله تعالى: ﴿وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ﴾ (١).

ويجوز رفعها «وخلّف» ظرف للخبر أى ذات مسافة فرسخين خلف دارك، أو هما خبران.

وكذا قولهم: دارى من خلّف دارك فرسخين أو فرسخان، لأن دخول «من» فى مثله وخروجها على السواء كما فى قولك: جئت قبلك، ومن قبلك.

قال أبو عمرو: إذا دخلت «من» وجب الرفع فى الظروف التى بعد المجرور، لأن التمييز فضلة، وبدخول «من» خرج الكلام عن التمام.

وليس بشىء، إذ يقال: دارى من خلّف دارك. ويسكت عليه.

ويجوز أيضاً: أنت متى فرسخين بالنصب على أن «متى» خبراً لمبتدأ أى من أشياعى، وفرسخين حال، أى ذوى سير فرسخين، أو على الظرف أى فى فرسخين، أى أنت من أشياعى ما سرنا فرسخين كقوله ﷺ: «سلمان منا».

وأعلم أن نحو: خلّف، وقُدّام من الظروف ظروفٌ عند البصريّة أضيفت أو لم تُضَفْ، وترك الإضافة قليلٌ عندهم (٢).

وهى عند الكوفيّة لا تكون ظرفاً إلا مع الإضافة، أمّا عند الإفراد فهى بمعنى اسم الفاعل فمعنى: جلسْتُ خلفاً عندهم، أى متأخراً نصب على الحال، وقام مكاناً طيباً أى مغتبطاً، فإذا وقعت خبراً عن المبتدأ وجب عندهم رفعها، نحو: أنت خلّفٌ وقُدّامٌ أى متأخر ومتقدّم.

والبصريّة تجوز نصبها على قلّة - كما ذكرنا.

(١) الزخرف/٣٢.

(٢) «عندهم» سقطت من «ع».



وأما رفعها عندهم فعلى حذف المضاف - كما مر - وهى باقية على الظرفية، وهو الأولى، إذ خروج الشيء عن معناه خلاف الأصل، فلا يُرتكب ما أمكن حملُه على عدم خروجه عنه، قوله:

وساغ لى الشراب وكنت قبلاً أكاد أغص بالماء الحميم<sup>(١)</sup> ٧٢=  
أي قبل ذلك يقوى مذهب البصرية.

وأعلم أن اليوم إذا وقع خبراً عن لفظي الجمعة والسبت جاز نصبه على ضعفه لكونهما في الأصل مصدرين، فمعنى اليوم الجمعة أو السبت أى الاجتماع أو السكون. والأولى رفعه لغلبة الجمعة والسبت في معنى اليومين.

ولا يجوز نصب «اليوم» خبراً عن الأحد والاثنين، إذ هما بمعنى: اليومين، واليوم لا يكون في اليوم.

وأجازه الفراء وهشام وذلك لتأويلهما اليوم بالآن كما يقال: أنا اليوم أفعل كذا أى الآن فمعنى اليوم الأحد أي الآن الأحد، والآن أعم من الأحد فيصح أن يكون ظرفه.

### [خبر المبتدأ المنفرد]

هذا ولندكر طرفاً مما يتعلّق بخبر المبتدأ إذا كان مفرداً، فنقول: هو إما مشتق أو جامد وكلاهما، إما أن يغير المبتدأ لفظاً أو، لا.

(١) البغدادي: «على أن أصله: «قبل هذا» فحذف المضاف إليه، ولم ينو لفظه، ولا معناه، وهو الشاهد التاسع والستون في الخزانة.

والبيت ليزيد بن الصيعق «وعند العيني: عبد الله بن يعرب بن معاوية. ويرى البغدادي أن روايته «فساغ» بالفاء خطأ -

= والحميم: الماء الحار، وليس بمراد، وإنما أوردته للقافية وهو من الأضداد، يطلق على الماء البارد أيضاً وفي المصادر النحوية الأخرى قافيته تاء مكسورة، وهى «الفرات» مكان: «الحميم».

من شواهد: ابن يعيش ٨٨/٤، وشرح شذور الذهب / ١٠٤ والعيني ٤٣٥/٣، وشرح التصريح ٥٠/٢ والهمع والدرر رقم ٨١٣.

والأوّل إمّا أن يتّحد به معنى: زيد أخوك، وزيد قائم، أو يغيّره معنى أيضاً، والمغاير يقع خبراً عنه، إمّا لمساواته فى معنى كقوله تعالى: ﴿وَأَزَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾<sup>(١)</sup> أو لحذف المضاف من المبتدأ أو الخبر نحو: دارى منك فرسخان، أى بُعد دارى فرسخان، أو دارى منك ذات مسافة فرسخين، أو لكون واحد من المبتدأ والخبر معنى والآخر عيّنًا، ولزوم ذلك المعنى لتلك العين حتّى صار كأنه هى كقول الخنساء:

٧٣ = ترتع ما رتعت حتى إذا أدكرت  
فإنما هى إقبال وإدبار<sup>(٢)</sup>  
وقوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ﴾<sup>(٣)</sup>.

٩٧ وإن قدرنا المضاف فى مثله فى المبتدأ، أى لكن ذا / البرّ من آمن، وحالها إقبال، أو فى الخبر: نحو: برّ من آمن، وذات إقبال، أو جعلنا المصدر بمعنى الصّفة، نحو: ولكنّ البارّ، وهى مقبلة جاز، لكنه يخلو من معنى المبالغة.  
والثانى: أى الذى لا يغيّر المبتدأ لفظاً يُذكر للدلالة على الشهرة أو عدم التغيّر كقوله:

٧٤ = أنا أبو النجم وشعرى شعرى<sup>(٤)</sup>

(١) الأحزاب/٦

(٢) هو الشاهد السبعون فى الخزانة.

البغدادى: «على أن اسم المعنى يصح وقوعه خبراً عن اسم العين؛ إذا لزم ذلك المعنى لتلك العين حتى صار كأنه هى. هذا من قبيل: زيد عدل».

= رتعت الإبل: إذا رعت، وأرتعتها: تركتها ترعى.

= وادكرت: تذكرت ولدها، وأصله: إذ نكرت.

من شواهد: سبويه ١ / ١٦٩ والمقتضب ٣ / ٢٣٠، ٤ / ٣٠٥، والخصائص، ٢ / ٢٠٣، ٣ / ١٨٩، والمنصف ١ / ١٩٧، والمحتسب ٢ / ٤٣، وابن السجى ١ / ٧١، وابن بيش ١ / ١١٥، والتصريح ١ / ٣٣٢، والأشباه والنظائر رقم ٤٥ بتحقيقى. وانظر ديوان الخنساء / ٥٠.

(٣) البقرة/ ١٧٧.

(٤) هو الشاهد الحادى والسبعون فى الخزانة.

البغدادى: «على أن عدم مغابرة الخبر للمبتدأ إنما هو للدلالة على الشهرة، أى شعرى الآن هو شعرى المشهور المعروف بنفسه لاشئ آخر.

أى هو المشهور المعروف بنفسه، لا بشئ آخر، كما يقال مثلاً: شعري مليح،  
وتقول: أنا أنا أى ما تغيرت عما كنت، قال:

رَفَوْنِي وَقَالُوا يَا خُوَيْلِدُ لَا تُرْعَ فَقُلْتُ - وَأَنْكَرْتُ الْوَجُوهَ - هُمْ هُمْ<sup>(١)</sup> = ٧٥  
وأما الجامد فإن كان مؤولاً بالمشتق نحو قولك: «هذا القاع عَرَفَجُ»<sup>(٢)</sup> كله، أي  
غليظ تحمّل الضمير، فكله ههنا تأكيد للضمير.

ويجوز أن يكون مبتدأ مؤخرًا عن الخبر،

وإن لم يكن مؤولاً به لم يتحمّله خلافاً للكسائي، فكأنه نظر إلى أن معنى: زيد  
أخوك: متّصف بالأخوة، وهذا زيد، أى متّصف بالزَيْدِيَّة، أو محكوم عليه بكذا.  
وذلك، لأن الخبر عَرَضَ فيه معنى الإسناد بعد أن لم يكن، فلا بُدَّ من رابط، وهو  
الذى يقدره أهل المنطق بين المبتدأ والخبر.

فالجامد كله على هذا متحمّل للضمير عند الكسائي، لكنه لما لم يشابه الفعل  
لم يرفع الظاهر كالمشتق.. وكذا لم يجز على ذلك الضمير تابعٌ لحفائه.

وأما المشتق فهو متحمّل للضمير اتفاقاً، إن لم يرفع الظاهر خبراً كان أو نعتاً أو  
حالاً، فيستكنّ فيه إن جرى على مَنْ هوله، نحو: زيد قائم.

وإن جرى على غير مَنْ هوله أكّد المستكنّ به بمنفصل خبراً كان المتحمّل<sup>(٣)</sup>

= من شواهد: الخصائص ٣/٣٣٧، والمتصف ١/١٠، وابن الشجرى ١/٢٤٤، وابن يعيش  
٩٨/١، ٨٣/٩، والهمع والدرر رقم ١٤١.

وانظر الأغاني ٢٢/٣٧١ (الثقافة).

(١) هو الشاهد الثانى والسبعون فى الخزنة.

البغدادى: «لما تقدم فى البيت قبله، أى هم الذين يطردوننى، وبطلبون دى.  
وصاحب البيت أبو خراش الهذلى.

= رفونى: رفوت الرجل: إذا سكنته، ويقال: رافيت فلاناً: إذا وافقته.

من شواهد: الخصائص ١/٢٤٧، ٣/٣٣٧. وشرح أشعار الهذليين/١٢١٧.

(٢) = القاع: الأرض المستوية، والعرفج: شجر ينبت فى السهل، الواحدة: عرّفة.

(٣) فى ط: «المحتمل» مكان: «المتحمّل».

للضمير، نحو: أنا زيد ضاربه أنا، أو نعتاً نحو: لقيت رجلاً ضاربه أنا، أو حالاً نحو: لقيك زيدٌ مكرِّمه أنت، أو صلة نحو الضَّارِبُ أنا: زيد.

وإن أَمِنَ اللِّبْسَ جاز ترك الضمير المنفصل في هذه الصُّور عند الكوفية.

وأما البصريَّة فأوجبوه طَرْدًا، نحو: هُنْدُ زيد صارِبته هي.

وتمام البحث فيه يجيء في باب الإضمار - إن شاء الله تعالى.

### [مواضع تقديم المبتدأ وجوباً]

(ص): «وإذا كان المبتدأ مشتملاً على ماله صَدْرُ الكلام مثل: مَنْ أبوك؟ أو كانا معرفتين، أو متساويين مثل: أفضلُ منك أفضلُ منِّي، أو كان الخبر فعلاً له مثل: زيد قام وجب تقديمه».

(ش): قوله: «من أبوك؟» مبني على مذهب سيبويه، وذلك لأنه يُخبر عنده بمعرفة عن نكرة مضمَّنة استفهاماً، أو نكرة هي أَفْعَلُ تفضيل مقدَّم على خبره، والجملة صفة لما قبلها، نحو: مررت برجل أفضلَ منه أبوه.

وغير سبويه على أن مثل هذين خبران مقدَّمان.

والمثال المتفق عليه في مثل هذا المقام: من قام؟ وما جاء بك؟ وأيَّهم قام؟ ومن قام قمت.

وإنما كان للشرط والاستفهام والعرض والتَّمني، ونحو ذلك ممَّا يغيِّر معنى الكلام مرتبة التَّصدر، لأن السَّامع يبني الكلام الَّذي لم يصدر بالمغيِّر على أصله، فلو جَوَز أن يجيء بعده ما يغيِّره لم يَدْر السَّامع إذا سمع بذلك المغيِّر أهو راجع إلى ما قبله بالتَّغيير أو مغيِّر لما سيَجِيء بعده من الكلام فيتشوش لذلك ذهنه؟.

وكذلك حُكِم المضاف إلى أداة الشرط أو الاستفهام يجب تصدِّره نحو: غلام مَنْ قام؟ وغلامٌ مَنْ يَقْمُ أقم؟ لأن معنى الشرط أو الاستفهام يَسْرِي إلى المضاف، وإلا لم يجز تقدُّمه على ماله الصِّدْر.

قوله: «أو كانا معرفتين أو متساويين» ليس على الإطلاق، بل يجوز تأخر المبتدأ عن الخبر معرفتين أو متساويين من قيام القرينة المعنوية الدالة على تعيين المبتدأ كما في قوله:

٧٦= بَنَوْنَا بَنُو أَبْنَائِنَا وَبَنَاتِنَا      بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الْأَبَا عِدْ<sup>(١)</sup>  
وذلك، لأننا نعرف أن الخبر محط الفائدة، فما يكون فيه التشبيه الذي تُذكر الجملة لأجله فهو الخبر، كقولك: أبو يوسف أبو حنيفة، أي مثل أبي حنيفة.

ولو أردت تشبيهه أبي حنيفة بأبي يوسف فأبو يوسف هو الخبر، ومثله قول / ٩٨  
أبي تمام:

٧٧= لُعَابُ الْأَفَاعِي الْقَاتِلَاتِ لُعَابُهُ      وَأَرَى الْجَنَى اشْتَارَتْهُ أَيْدٍ عَوَاسِلُ<sup>(٢)</sup>  
أي بنو أبنائنا مثل بنينا، ولعابه مثل لعاب الأفاعي.

(١) هو الشاهد الثالث والسبعون في الخزانة.

البغدادى: «على أن المبتدأ والخبر إذا تساويا تعريفاً وتخصيصاً يجوز تأخير المبتدأ إذا كان هناك قرينة معنوية على تعيين المبتدأ فإنه قدم الخبر هنا على المبتدأ لوجود القرينة من حيث المعنى: وفي الخزانة: هذا البيت لا يعرف قائله مع شهرته في كتب النحو، ورأيت في شرح الكرماني في شواهد شرح الكافية للخبصي أن قائله أبو فراس همّام الفرزدق بن غالب. من شواهد: الإنصاف ١/ ٦٦، وأوضح المسالك رقم ٧١، وابن عقيل ١/ ١٠١، والتصريح ١/ ١٧٣، والأشمونى ١/ ٢١٠، والهمع والدرر رقم ٣٢٧.

(٢) هو الشاهد الرابع والسبعون في الخزانة.

البغدادى: «لما تقدم في البيت قبله، أي لعابه مثل لعاب الأفاعي.

= والأرى: مالزق من العسل في جوف الخلية،

= والجنى: العسل، والإضافة للتخصيص.

= واشتارته: «استخرجته، يقال: شار فلان العسل شوراً وشياراً، وشيارة: إذا استخرجه.

= والعواسل: جمع عاسلة أي مستخرجة العسل. والعاسل: مشتار العسل من موضعه.

والمصرع الأول بالنسبة إلى الأعداء سم قاتل، والمصرع الثاني بالنسبة إلى الأولياء شفاء عاجل.

= ولعابه: مبتدأ مؤخر، ولعاب الأفاعي: خير مقدم وأرى معطوف على الخير.

والشاهد أحد أبيات عشرة في وصف القلم لأبي تمام.

وانظر الحيوان ١/ ٦٧، وأمالى المرتضى ١/ ٥٣٦.

قوله: «أو كان الخبر فعلاً له» أي فعلاً مسنداً إلى ضمير المبتدأ نحو: زيدٌ قام فإنه لو قدم اشتبه المبتدأ بالفاعل.

فإن قيل: فَلْيَجْزُ إن كان الضمير بارزاً نحو: الزيدان قاما، والزيدون قاموا.

قلت: يشبه المبتدأ بالبدل من الضمير أو بالفاعل على لغة: «يتعاقبون فيكم ملائكة»<sup>(١)</sup> أو تقول: منع ذلك حملاً على المفرد.

مع أنه قيل في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾<sup>(٢)</sup> وقوله تعالى: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾<sup>(٣)</sup>: إن «كثير» و«الذين» مبتدآن مقدما الخبرين.

ويجب أيضاً تأخير الخبر إذا اقترن بالفاء نحو: الذي يأتيني فله درهم نظراً إلى أصل الفاء الذي هو التعقيب، وأيضاً لكونه فاء الجزاء، وهو عقب الشرط، لاستحقاق أداته صدر الكلام.

ويجب أيضاً تأخير الخبر إذا جاء بعد «إلا» لفظاً أو معنى نحو: ما زيدٌ إلا قائم وإنما زيد قائم، لأنك إن قدمته من غير إلا انعكس المعنى - كما ذكرنا في تقديم الفاعل وتأخير.

ولا يجوز التقديم مع إلا لما يجيء في باب الاستثناء.

ويجب أيضاً تأخير الخبر إذا اقترن المبتدأ بلام الابتداء نحو: لزيد قائمٌ أو كان ضمير الشأن للزوم تصدّرها.

### [مواضع تقديم الخبر وجوباً]

(ص): «وإذا تضمن الخبر المفرد ماله صدر الكلام مثل أين زيد أو كان مُصَحَّحاً»<sup>(٤)</sup>

(١) حديث شريف رواه مسلم رقم ١٥١٨٩ في الجامع المفهرس لألفاظ حديث مسلم.

(٢) المائدة/ ٧١.

(٣) الأنبياء/ ٣.

(٤) علق الشريف على هذه الكلمة بقوله: «ليس في المقروءة على ابن الحاجب».

مثل: في الدار رجل أو لمتعلّقه ضمير في المبتدأ مثل: «على التّمرّة مثلاً زيداً» أو عن أن<sup>(١)</sup> مثل: عندي أنّك قائمٌ وجب تقديمه.

(ش) هذا بيان لموجبات تقديم الخبر، وإنما قال: الخبر المفرد، لأنه إن كان الخبر جملة متضمّنة لما يقتضى صدر الكلام لم يجب تقديمه نحو: زيدٌ من أبوه؟ إذ الاستفهام وسائر ما يقتضى صدر الكلام يكفيها أن تقع صدر جملة من الجمل بحيث لا يتقدّم عليها أحد ركني تلك الجملة، ولا ما صار من تمامها من الكلم المغيرة لمعناها وإنّ وأخواتها وسائر ما يحدث معنى من المعاني في الجملة التي يدخلها، فلا يقال: إنّ من يأتيني أشكره.

وأما قولهم: علمتُ أيّهم في الدار فإنّ الفعل لِمَا كان من أفعال القلوب، وليس أثرها المعنويّ بظاهر كأفعال العلاج، فإنّها محسوسة الآثار كالضرب والمشى جُوز تقديمه على الكلام المصدر بأداة الاستفهام والتّفي ولام الابتداء مع تأثيره فيه معنى، مع أن تقدّمه كلاً تقدّم، إذ معنى: ظننت زيداً قائماً: زيدٌ قائمٌ في ظنّي. ومنع من العمل فيه ظاهراً احتراماً للفظ المقتضى للمصدر.

وأما قولهم: الذي ما يضرب، والذي إن تضربه يضربك فإنّ الموصول وإن كان مع الصلّة ككلمة واحدة إلا أنه لا يؤثر في صلته معنى.

ونحو قولهم: زيدٌ من أبوه؟، وعمروٌ في دار من هو؟ أولى بالجواز، لأن المبتدأ كما أنه لا يؤثر معنى من المعاني في الخبر ليس هو معه أيضاً كالمفرد كما كان الموصول مع صلته كذلك.

فإن قيل: كيف الجمع بين قوله ههنا: «أين» مفرد<sup>(٢)</sup> وقوله قبل: وما وقع ظرفاً فالكثير أنه مقدّر بجملة؟

(١) أي: أو يكون خبراً عن «أن».

(٢) في: أين زيد؟

قلت: لاشك أن لفظ «أين» اسم مفرد في الوضع سواءً قدّر بالجملة أو بالمفرد، فـ«أين» في: أين زيد؟ مفرد واقع موقع الجملة على الأصح فيصح أن يقال: إنه خبرٌ مفردٌ.

وإن كان الاستفهام ظرفاً متعلقاً بالخبر المفرد الملفوظ به وجب تقديمه على المتبدأ، إمّا مع الخبر نحو غلامٌ راكبٌ زيدٌ أو بدونه، نحو: غلامٌ زيدٌ راكبٌ. قوله: «وإذا تضمن الخبر المفرد».

٩٩ أعلم أنه لا يقع من جملة مقتضيات الصدر خبراً مفرداً إلا كلمة / الاستفهام نحو: مَنْ زيدٌ؟ أو مضاف إليها نحو: غلامٌ مَنْ زيدٌ؟.

قوله: «أو كان مصححاً» أي كان الخبر أي تقدمه مصححاً لمجئ المتبدأ نكرة على ما ذكر قبل في جواز تنكير المتبدأ: إن تقدم حكم النكرة عليها خصصها حتى جاز وقوعها مبتدأ، وقد قلنا عليه ما فيه كفاية.

والأولى أن يقال في إيجاب تقديم الظرف خبراً عن المتبدأ المنكر في الأغلب ممّا لا يتضمّن معنى الدّعاء: إن العلة فيه خوف لبس الخبر بالصفة مع كثرة استعمال الظرف خبراً.

فلو قلّ وقوع الظرف خبراً عن المنكر اغتفر ذلك اللبس القليل كما في قوله تعالى: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ﴾ (١) ﴿وَوُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ بَاسِرَةٌ﴾ (٢).

وتقديم الخبر غير الظرف على المتبدأ لا يرفع اللبس ولا يعينه للخبرة، إذ لو قلت في رجل قائم: قائمٌ رجلٌ احتمال كون رجلٍ خبراً عن قائمٍ أو بدلاً منه. وأما الظرف فإنه إذا تقدّم تعيّن للخبرة بسبب انتصابه لفظاً أو محلاً.

هذا كله على مذهب سيوييه.

(١) القيامة/ ٢٢.

(٢) القيامة/ ٢٤.



وأما على مذهب الأخفش والكوفيّين فالظرف عامل في الاسم الذي بعده  
فليس إذاً من هذا الباب.

قولنا: في «الأغلب» احترازٌ عن قولهم: «أمتٌ في حجرٍ لافيك»<sup>(١)</sup>.  
وقولنا: «مّا لا يتضمّن معنى الدعاء» احترازٌ عن نحو: سلامٌ عليك، ووَيْلٌ  
لك، فإن الأغلب تأخير الخبر لما ذكرنا قَبْلُ.

قوله: «أو المتعلقة»، أى متعلّق الخبر بكسر اللام، ونعنى بالمتعلّق: جزء الخبر  
فقولك: «على التّمرة» خبر، والمجرور جزؤه.

[ويجوز<sup>(٢)</sup> أن يريد بالخبر ذلك المقدّر، لأن الجارّ والمجرور متعلّق به، والمجرور  
وحده يتعلّق بعامله، لأن الجارّ ليس بمتعلّق في الحقيقة بل بسبب تعلّق المجرور  
بالعامل<sup>(٣)</sup> القاصر].

يعنى إذا اتّصل بالمبتدأ ضميرٌ يرجع إلى جزء الخبر وجب تقديم الخبر حتّى  
لا يلزم ضمير قبل الذّكر.

فلو قلت: مثلها زيداً على التّمرة لكان مثل: صاحبها في الدار - وقد تقدّم  
امتناعه.

وإذا كان الضمير في صفة المبتدأ نحو: على التمرة زيدٌ مثلها جاز تأخير الخبر  
عن المبتدأ بان يتوسّط بينه وبين صِفته نحو: زُبدٌ على التّمرة مثلها، إذ الفصل بين  
الصفة والموصوف جائز.

(١) في اللسان: أمت: «الأمّ: العوج، قال سيبويه: «وقالوا: أمتٌ في الحجر لافيك».

وانظر سيبويه ٣٢٩/١. هارون.

وفي اللسان، أى ليكن الأمّ في الحجارة لافيك، ومعناه: أبقاك الله بعد فناء الحجارة، وهى مّا  
يوصف بالخلود والبقاء، الاثراه كيف قال:

ما أنعم العيش لو أن الفتى حجرٌ تنبو الحوادث عنسه وهو ملمومٌ

(٢) ما بين معقوفين سقط من «ع».

(٣) في «ط» فقط: «ما بعامله القاصر»، تحريف.

فإن تقدّم المفسّر المتعلّق بالخبر على المبتدأ ذى الضمير، وتأخّر الخبر عنه نحو:  
في الدار مالکُها نائم جاز عند البصريّين، وعند هشام من الكوفيّين خلافاً للباقيين،  
وكان المانع نظر إلى أن المفسّر مرتبته التأخّر، لتعلّقه بالخبر، وليس بشيء، لأن  
التّقدم اللفظي كاف في صحة عود الضمير.

ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾<sup>(١)</sup>.

ووافق الكسائي البصريّين في جواز نحو: زيداً غلامه ضاربٌ، لا في نحو زيداً  
غلامه ضرب، وكأنه نظر إلى شدة طلب الفعل لمفعوله فكأن مفعوله متأخّر  
بخلاف اسم الفاعل فإن طلبه له بالمشابهة.

والأولى الجواز في الكلّ لما ذكرنا من الاكتفاء بالتّقدم اللفظي.

قوله: «أو عن أنّ» يعني أو كان الخبر عن أنّ مع اسمها وخبرها، يريد: إذا كان  
أنّ مع صلتها مبتدأ وجب تقديم خبرها عليها، وقد تقدّم أنّها مع صلتها فاعل عند  
أبي علي إذا كان الخبر ظرفاً.

وإنّما تعيّن تقديم الخبر لئلاّ يلتبس بـ «إنّ» المكسورة، لأنك لو جئت بالخبر بعد  
خبر أنّ المفتوحة إمّا ظرفاً نحو: أنّ زيداً قائم عندي، أو غير ظرف نحو: أنّ زيداً  
قائم حقّ لاشتبهت المفتوحة بالمكسورة، ولم ترفع<sup>(٢)</sup> الفتحة الخفية اللبس لكون  
الموقع موقع المكسورة، لأنّ لها صدر الكلام بخلاف / المفتوحة - كما يجيء في باب  
الحروف المشبهة بالفعل.

ولا يرفع مجيء خبر المبتدأ بعد خبر أنّ اللبس أيضاً، إذ ربّما يظن أنه خبرٌ بعد  
خبر، لـ «إنّ» المكسورة أو يظن في الظرف تعلّقه بخبر أنّ.

وإذا تقدّم الخبر على «أنّ» عُرِف أنه خبر المبتدأ، وأنه ليس في حيز أنّ المفتوحة،  
إذ هي حرف موصولة - ويجيء في باب الموصول أنّ ما في حيز الصلّة لا يتقدّم

(١) البقرة/ ١٢٤.

(٢) في «ط» «تدفع»، بالذال. تحريف

على الموصول ولا فى حيز خبر المكسورة، لأن لها الصدر.

فإذا تعيّن أن المقدّم خبر، والمكسورة مع اسمها وخبرها لا يصحّ أن يكون مبتدأ، لأنها جملة، والمبتدأ مفردٌ تعيّن أن ما يعد الخبر هى أن المفتوحة لاغير.

وإذا كان «أنّ» المفتوحة مع صلتها بعد أمّا نحو: أمّا أنّك خارجٌ فلا أصدقه، فإنّها تتقدّم على خبرها لما يذكر فى حروف الشرط أنّ الجملة التامة لاتتوسط بين «أمّا» وفائها فلا تلتبس المفتوحة بالمكسورة.

ويجب أيضاً تأخير المبتدأ الذى بعد «إلا» لفظاً نحو: ما قائم إلا زيد، أو معنىً نحو: إنّما قائم زيد، لأنّك إنّ قدّمته من دون إلا انعكس الحصر، وإن قدّمته مع إلا لم يجز، لتقدّم أداة الاستثناء على الحكم فى الاستثناء المفرغ، ولا يجوز ذلك - كما يجىء فى باب الاستثناء.

وإذا كان تقديم الخبر يفهم منه معنى لا يفهم بتأخيرهِ وجب التقديم نحو قولك: «تميمى أنا»، إذا كان المراد التفاخر بتميم أو غير ذلك مما يقدم له الخبر.

### [تعدد الخبر]

(ص): «وقد يتعدّد الخبر مثل: زيد عالم عاقل».

(ش): اعلم أن تعدّد الخبر إما أن يكون بعطف أو بغيره، فالأول نحو: زيد عالم وعاقل. وليس قولك: هما عالم وجاهل من هذا، لأنّ كلامنا فيما تعدّد فيه الخبر عن شىء واحد، وههنا المخبر عنه بالعالم غير المخبر عنه بالجاهل.

والثانى: على ضربين، لأنّ الأخبار المتعدّدة إمّا أن تكون متضادة أو، لا.

وليس ما تعدّد لفظاً دون معنى من هذا فى الحقيقة نحو: زيد جائع ناعم، لأنهما بمعنى واحد، والثانى فى الحقيقة تأكيد للأوّل.

(١) فى القاموس: «وجائع ناعم: إنباع، أونائع: متمایل جوعاً.

فَإِنْ لَمْ تَكُنْ مُتَضَادَّةً كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ﴾ \* ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ \* فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١﴾ ففى كلِّ واحدٍ ضمير يرجع إلى المتبدأ إن كان مشتقاً ولا إشكال فيه. وإن كانت متضادة فهي على ضربين، إمّا أن يتصف جزء المتبدأ ببعض تلك الأخبار، والجزء الآخر بالخبر الآخر، أو يتصف المجموع بكلِّ واحدٍ منهما. فالأول: نحو قولك للأبلق: هذا أبيض وأسود.

وليس هو فى الحقيقة مما تعدّد فيه الخبر، لأنه مثل قوله: هما عالم وجاهل، إلا أن الفرق بينهما أن الضمير فى كلِّ واحدٍ من عالم وجاهل لا يرجع إلى مجموع المتبدأ، بل المعنى: هما رجل عالم ورجل جاهل.

وأما الضمير فى كلِّ واحدٍ من أبيض وأسود فإنه يرجع إلى مجموع المتبدأ بدليل مطابقتها له أفراداً وتثنيةً وجمعاً كقولك: هما أبيضان أسودان، وهُم بَيضٌ سَوْدٌ.

وإنما جاز ذلك مع أن المراد بعضه أبيض وبعضه أسود، كما أن المراد بالأول أحدهما عالمٌ والآخر جاهل، لاتّصال البعضين بخلاف جزئى الأول، فإن كلَّ واحدٍ منهما منفردٌ عن الآخر.

وإذا جاز إسناد الشئ إلى الشئ مع أن المسند إليه فى الحقيقة متعلّقه<sup>(٢)</sup> الخارج منه مع قيام القرينة نحو: هذا حسن الغلام، بنصب الغلام وجره، فلأن يجوز إسناد الشئ إلى الشئ مع أن المسند إليه فى الحقيقة جزء المسند إليه فى الظاهر أولى.

وهذا كما تقول: النارج أحمرٌ أى ظاهرٌ قشره، ومنه قولهم: زيد حسن الوجه ١٠١ وحسن وجهه/ وحسن وجهاً نصباً وجرّاً.

(١) البروج / ١٤ - ١٥ - ١٦.

(١) فى «ط»: «متعلقة» بالتاء، تحريف.

وأما الثاني، أعنى ما اتّصف فيه المجموع بكُلّ واحد منهما نحو: هذا حلٌّ حامضٌ فلا إشكال فيه، لأنّ الضمير يرجع من كُلّ واحد من الخبرين إلى مجموع المبتدأ، إذ المعنى: فى جميع أجزائه حلاوة، وفيها كلها حموضة، لأنه امتزج الطعمان فى جميع أجزائه، وانكسر أحدهما بالآخر، وحصل بالانكسار كيفية متوسطة بينهما.

وأعلم أنه يجوز أن يعطف أحد الخبرين على الآخر بالواو مع اتّصاف مجموع المبتدأ بكُلّ واحد من الخبرين، تقول: زيد كريمٌ شجاعٌ، وزيدٌ كريمٌ وشجاعٌ، كما يعطف بعض الأوصاف على بعض نحو قوله:

إلى الملكِ القرمِ وابنِ الهمامِ وليثُ الكتيبةِ فى المزدحمِ<sup>(١)</sup>  
 وكذا ما هو بمنزلة فى رجوع الضمير من كُلّ واحد من الخبرين إلى مجموع المبتدأ، نحو: هذا أبيضٌ وأسودٌ وهذا حلٌّ وحامضٌ.

وأما إذا لم يرجع ضمير كُلّ واحد إلى مجموع المبتدأ نحو: هما عالمٌ وجاهلٌ، فلا بدّ من الواو لأنّ المبتدأ مفكوكٌ تقديراً. أى أحدهما عالمٌ والآخر جاهلٌ.

### [اقتران خبر المبتدأ بالفاء]

(ص): قوله: وقد يتضمّن المبتدأ معنى الشرط فيصحّ دخول الفاء فى الخبر، وذلك الاسم الموصول بفعل وظرف، والنكرة الموصوفة بهما، مثل: الذى يأتينى أوفى الدار فله درهم، وكلّ رجل يأتينى أو فى الدار فله درهم،

(١) هو الشاهد الخامس والسبعون فى الخزانة.

البغدادى: «على أنه يجوز عطف أحد الخبرين على الآخر كما يجوز عطف بعض الأوصاف على بعضها كما هنا.

= الهمام: الملك العظيم الهمة. والكتيبة: الجيش. والمزدحم: محلّ الازدحام. والقرم: هو فى الأصل: الجمل المكرم الذى أعدّ للضراب، ثم أطلق على الرجل العظيم وقائله مجهول.

من شواهد: الإنصاف/ ٤٦٩.

وليت ولعل مانعان باتفاق، والحق بعضهم «أن» بهما.

(ش): أعلم أن الفاء تدخل على خبر المبتدأ الواقع بعد «أما وجوباً» نحو: أما زيد فقائم، ولا تحذف إلا لضرورة كقوله:

\* فَأَمَّا الْقِتَالُ لِقِتَالِ لَدَيْكُمْ <sup>(١)</sup> \*

= ٧٩

أو لإضمار القول كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ <sup>(٢)</sup>﴾ أي، فيقال لهم: أكفرتم.

وتجئ علة الإتيان بالفاء في خبر مثل هذا المبتدأ في حروف الشرط.

وتدخل جوازاً في خبر مبتدأ مذكور ههنا، وهو شيئان.

أحدهما: الاسم الموصول إما بفعل أو ظرف. ويدخل في قولنا الموصول: اللام الموصولة أيضاً في نحو: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا <sup>(٣)</sup>﴾. وصلتها لا تكون إلا

(١) هو الشاهد السادس والسبعون في الخزانة.

تمامه:

= \* ولكن سيراً في عراض الموابك \*

البغدادى: «على أن حذف الفاء الداخلة على خبر المبتدأ الواقع بعد «أما» ضرورة، فإن «القتال» مبتدأ، وجملة «لاقتال لديكم» خبره، والرباط العموم الذى فى اسم لا. ولكن: اسمها محذوف، وسيراً «مفعول مطلق عامله محذوف، وهو خبر لكن. ويجوز أن يكون «سيراً». اسم «لكن» والخبر محذوف، أى ولكن لكم سيراً.

= عراض: جمع عرض بضم العين يمضى الناحية والبيت للحارث بن خالد المخزومى.

من شواهد. المقتضب ٧١/٢، والمنصف ١١٨/٣، وابن السجري ٢٨٥/١، ٢٩٠، ٣٤٨/٢، وابن بعيش ١٣٤/٧، ١٢/٩، والمغنى ٥٣/١، والعينى ٥٧٧/١، ٤٧٤/٤، والتصريح ٢٦٢/٢، والأشمونى ١٩٦/١، ٢٢٤، ٤٥/٤، والهمع والدرر رقم ١٣٢٨.

وانظر شعر الحارث بن خالد المخزومى/ ٤٥ وقبله.

فضحتم قريشاً بالفرار وأنتم قُمدون سودان عظام المناكب

وفى هامش الديوان: «القُمد» بضم القاف وتشديد الدال: القوى الشديد وقيل: الضخم الطويل العنق.

(٢) = آل عمران/ ١٠٦.

(٣) = النور/ ٢.

فعلاً في صورة اسم الفاعل أو المفعول - لما يجيء في الأسماء الموصولة.

والأغلب الأعم في الموصول الذي يدخل في خبره الفاء أن يكون عاماً، وصلته مستقبلة، كما في أسماء الشرط، وفعل الشرط نحو: مَنْ تَضْرِبُ أَضْرِبُ، وقد يكون خاصاً وصلته ماضية كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾<sup>(١)</sup> الآية، لأن الآية مسوقة للحكاية عن جماعة مخصوصين حصل منهم الفتن أي الإحراق، وكذا قوله تعالى: ﴿وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ﴾<sup>(٢)</sup>،

وقد يكون الموصول خاصاً وصلته مستقبلة كقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ أَمُوتَ الَّذِي تَفْرُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾<sup>(٣)</sup>، إذ لا يريد كل موت تفرّون منه يلقاكم، إذ ربّ موت فرّ منه الشخص فما لاقاه ذلك النوع كموت بالقتل بالسيف مثلاً، ولواقاه نوع آخر منه.

فالمعنى هذه الماهية التي تفرّون منها تلاقيكم.

وجاز دخول الفاء في خبر المبتدأ ههنا وإن لم يكن موصولاً، لأنه موصوف بالموصول.

وقد يقع الماضي بعد الموصول المذكور وهو بمعنى المستقبل، لتضمّنه معنى الشرط كقولك: الذي أتاني فله درهم، والموصول بالظرف / نحو الذي قدّامك أو ١٠٢ في الدار فله درهم.

وإنما وصل المبتدأ الذي في خبره الفاء أو وُصف بالفعل أو الظرف فقط لكون الموصول والموصوف ككلمة الشرط، والخبر كالجاء الذي يدخله الفاء، وأمّا الصلة والصفة فيكونان كالشرط.

(١) البروج / ١٠.

(٢) الحشر / ٦.

(٣) الجمعة / ٨.

وكان حق الموصول على هذا ألا يكون إلا مبهماً كأسماء الشرط، نحو: مَنْ وما الشرطيتين.

وإنما جاز أن لا يكون مبهماً كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فُتِنُوا﴾، لأنه دخيل في معنى الشرط<sup>(١)</sup>.

وكذا<sup>(٢)</sup> كان حق الصلة أن لا تكون إلا فعلاً مستقبل المعنى كشرط: مَنْ وما، إلا أنه لما لم يكن شرطاً في الحقيقة جاز أن لا يكون صريحاً في الفعلية، بل يكون مما يقدر معه الفعل كالظرف، والجار والمجرور، وألا يكون مستقبل المعنى كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فُتِنُوا﴾.

وكذا كان حق الخبر أن تلزمه الفاء لكونه كالجزاء، فمن حيث أنه ليس جزاء الشرط حقيقةً جاز تجريده منها، مع قصد السببية نحو: الذي يأتيه له درهم.

ولا يلزم مع الفاء أن يكون الأول سبباً للثاني، بل اللازم أن يكون ما بعد الفاء لازماً لمضمون ما قبلها كما في جميع الشرط والجزاء.

ففي قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ﴾ الآية - الملاقة لازمة للفرار، وليس الفرار سبباً للملاقة.

وكذا في قوله تعالى: ﴿وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾<sup>(٣)</sup> كون النعمة منه تعالى لازماً لحصولها معنى.

فلا يغرتك قول بعضهم: إن الشرط سبب للجزاء - ويجيء تحقيقه في حروف الشرط إن شاء الله تعالى.

والثاني: النكرة العامة الموصوفة بالفعل أو الظرف أو الجار نحو: كُلُّ رجلٍ يأتيه أو أمامك أو في الدار فله درهم.

(١) في ط: «الشر مكان: الشرط، تحريف ظاهر.

(٢) في «ع»: «ولذا».

(٣) النحل/٥٣.



وقد يجئ صفتها أيضاً ماضياً مستقبلاً المعنى نحو: كلّ رجل أتاكَ غداً فله درهم - لما ذكرنا في الموصول.

وقد تدخل الفاء على خبر كلّ، وإن كان مضافاً إلى غير موصوف نحو: كلّ رجل فله درهم لمضارعة لكلمات الشرط في الإبهام.

وكذا إن كان مضافاً إلى<sup>(١)</sup> موصوفٍ بغير الثلاثة المذكورة، نحو: كلّ رجل عالم فله درهم.

وعند سيبويه لا تدخل الفاء على خبر غير ما ذكرنا من المبتدآت.

والأخفش يجيز زيادتها في جميع خبر المبتدأ نحو:

زيدٌ فوجِد، وأنشد:

وقائلةٌ خولانٌ فانكحَ فئاتهم وأكرومةُ الحيينَ خلَوْ كما هيا<sup>(٢)</sup> = ٨٠

وسيبويه يوؤل مثله بنحو: هذه خولان فانكح.

قوله: «وليت ولعل مانعان باتفاق».

جميع نواسخ المبتدأ تمنع دخول الفاء في خبر المبتدأ المذكور إلا ما نذكره، وذلك لأنه إنما دخله الفاء لمشابهة المبتدأ لكلمة الشرط، ويلزمها التصدر، ولا يدخلها نواسخ الابتداء، لأن تلك النواسخ تؤثر معنى في الجملة - وقد تقدم أن

(١) في «ط» «مضافاً إلى غير موصوف بغير الثلاثة» بزيادة «غير» الأولى، تحريف.

(٢) هو الشاهد السابع والسبعون في الخزانة.

البغدادى: «على أن الفاء في «فانكح» زائدة عند الأخفش. «وخولان» مبتدأ و«انكح» خبره».

= من أبيات سيبويه التي لا يعرف لها قائل.

= والأكرومة: فعل الكرم، مصدر بمعنى اسم المفعول أى: ومكرمة الحيين. وأراد بالحيين: حى أبيها وحي أمها.

= والخلو: التي لازوج لها. والجملة حالية.

من شواهد: سيبويه ٧٠/١، ٧٢، وابن يعيش ١٠٠/١، ٩٥/٨، وأوضح المسالك رقم ٢٣٣ والخزانة ٢١٨/١، ٣٩٥/٣، ٤٢١/٤ - ٥٥٢، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ٤٦٨، والعينى

٥٢٩/٢، والهمع والدرر رقم ٣٤٢، والأشمونى ٧٧/٢.

ما يؤثر في الجملة لا يدخل على جملة مصدرية بلازم التصدر إلا أن هذا المبتدأ لكونه غير راسخ العرق في الشرطية جاز أن يدخله ما لا يؤثر في الجملة المتأخرة معنى ظاهراً وهو أن نحو: قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فُتِنُوا بِالْمُؤْمِنِينَ﴾ الآية.

وألحق المالكي بها أن المفتوحة ولكن من غير سماع، لكنه لما رأى أنه يجوز العطف بالرفع على محل اسم لكن، كما يجوز على محل اسم إن - كما يجيء في الحروف المشبهة بالفعل. وكذا أجرى بعضهم أن المفتوحة في جواز رفع المعطوف على اسمها مجرى المكسورة على ما يجيء في الموضع المشار إليه أجراهما<sup>(١)</sup> مجرى إن المكسورة.

١٠٣ وأما كلمات الشرط الجازمة الثابتة الأقدام في الشرطية فلا يدخلها شيء / من نواسخ الابتداء إلا في الضرورة، فيُضمَرُ مع ذلك بعدها ضمير الشأن حتى لاتخرج كلمات الشرط في التقدير عن التصدر في جملتها وذلك نحو قوله:

٨١ = إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَ فِيهَا جَاذِرًا وَظَبَاءً<sup>(١)</sup>  
قوله: «وألحق بعضهم أن بهما»

أي ألحق أن في المنع من دخول الفاء بليت ولعل.

قال المصنف اتباعاً لعبد القاهر: إن هذا الملحق سيبويه خلافاً للأخفش.

(١) أجواب «لما» في قوله: «لما رأى أنه....»

(٢) هو الشاهد الثامن والسبعون في الخزانة.

البغدادي: «على أن اسم «إن» ضمير شأن والجملة الشرطية بعدها خيرها، وإنما لم يجعل «من» إسمها، لأنها شرطية بدليل جزمها الفعلية، والشرط له الصدر في جملته، فلا يعمل فيه ما قبله».  
= والشاهد للأخفش، وكان نصرانياً فلذلك ذكر الكنيسة. والكنيسة: متعبد النصارى معرب: «كُنُسْتُ» بالفارسية.

وفى هامش الخزانة بتحقيق أستاذنا المرحوم هارون: معناه في الفارسية: معبد النار Afire - temple. والجاذر: جمع جؤذر، وهو ولد البقرة.

والمعنى: أن من يدخل الكنيسة يلق فيها أشباه الجاذر من أولاد النصارى، وأشباه الظباء، ومن نسائهم فكنتي عن الصبيان بالجاذر، وعن النساء بالظباء.

من شواهد: الحمل في النحو للزجاجي / ٢١٥، والمقرب / ١ / ١٠٩، ٢٧٧، وابن السجري / ٢٩٥ / ١، والمغنى / ٣٥ / ١، ونسب البيت للأخفش وليس في ديوانه نشر دار الثقافة - بيروت.

ونقل العبدى<sup>(١)</sup>، وأبو البقاء<sup>(٢)</sup>، وابن يعيش<sup>(٣)</sup>: أن المجوزّ لدخول الفاء<sup>(٤)</sup> مع أن سيبويه خلافاً للأخفش.

قوله: «وليت ولعلّ مانعان بالاتفاق»

لا وجه لتخصيصهما بل كلّ ناسخ للابتداء هكذا سوى ما استثنى.

وما ذكره المصنّف من أن امتناع دخول الفاء فى خبر ليت ولعلّ للزوم التناقض، وذلك لأن ما بعد الفاء الجزائية لا يكون إلا خبراً أي محتملاً للصدق والكذب، وخبر ليت ولعلّ لا يحتملان ذلك ليس بشىء، لصحة قوله: إن جاءك زيد فاضربه، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾<sup>(٥)</sup>.

### [حذف المبتدأ والخبر جوازاً ووجوباً]

(ص): «وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة جوازاً كقول المستهلّ: الهلال والله، والخبر جوازاً نحو: خرجت فإذا السبع.

ووجوباً فيما التزم فى موضعه غيره نحو: لولا علي لهلك عمر، وضربى زيدا قائماً، وكل رجل وضيعته، ولعمرك لأفعلنّ كذا».

(١) أحمد بن بكر بن أحمد بن بقرية العبدى أبو طالب قال ياقوت: كان نحوياً لغوياً قيماً بالقياس قرأ على السيرافى والرمّانى والفارسى.

وله شرح الإيضاح، توفى يوم الخميس العاشر من شهر رمضان سنة ٤٠٦ هـ.

البغية ٢٩٨/١، ومعجم الأدياء ٢٣٦/٢.

(٢) أبو البقاء: محب الدين أبو البقاء العكبرى البغدادي الضرير النحوى أصله من «عكبرا».

ولد فى أوائل سنة ٥٣٨ ببغداد، وتوفى سنة ٦١٠. (البغية ٣٨/٢).

(٣) ابن يعيش: يعيش بن على بن يعيش بن محمد ابن أبى السرايا. النحوى الحلبيّ: موفق الدين أبو البقاء وكان يعرف بأبن الصانع.

ولد فى ثالث رمضان سنة ٥٥٣. من أكابر أئمة العربية. وله كتابه المشهور: شرح المفصل.

انظر البغية ٣٥١/٢.

(٥) = آل عمران / ٢١

(٤) = «الفاء» سقطت من «ع».

(ش) المستهل: المبصر للهِلال، وقد ذكرنا أنه لا يحذف شيء «لا وجوباً ولا جوازاً إلا مع قرينة دالة على تعيينه.

اعلم أنه قد يُحذف المتبدأ وجوباً إذا قُطِع النَّعْتُ بالرفع - كما يجيء في بابه نحو: الْحَمْدُ لِلَّهِ أَهْلُ الْحَمْدِ أَي: هو أهل الحمد.

وإنما وجب حذفه ليعلم أنه كان في الأصل صفة فقطع لقصد المدح أو الذم أو الترحم - كما يجيء - فلو ظهر المتبدأ لم يتبين ذلك.

ويُحذف وجوباً أيضاً عند من قال في نحو: نِعَمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ - إن تقديره: هو زيد، وفيه نظر - على ما يجيء في بابه.

قوله: جوازاً ووجوباً، نصبٌ على المَصْدَرِ أى حذفاً واجباً أو جائزاً. و«إذا» في قوله: إذا السبع للمفاجأة.

واختلف فيها، فنقل عن المبرد: أنها ظرف مكان، فعلى قوله يجوز أن تكون خبر المتبدأ الذي بعدها، أي فبالمكان السبع، فنقول على هذا: مررت فإذا زيد قائماً، و«إذا» عنده متعلق بكائن وشبهه من متعلقات الظروف العامة. ولا يجوز على قوله أن يكون إذا مضافاً إلى الجملة الاسمية المحذوفة الخبر، إذ لا يضاف من ظروف المكان إلى الجمل إلا «حيث» على ما يجيء في الظروف المبنية.

وما ذكره<sup>(١)</sup> لا يطرّد في جميع مواضع إذا المفاجأة، إذ لا معنى لقولك: فبالمكان السبع بالباب في تأويل قولهم: خرجت فإذا السبع بالباب.

وقال الزجاج: إن إذا المفاجأة ظرف زمان، فعلى قوله يجوز أن تكون في قولهم: خرجت<sup>(٢)</sup> فإذا السبع خبراً عما بعدها بتقدير مضاف، أي فإذا حصول السبع أي ففي ذلك الوقت حصوله، لأن ظرف الزمان لا يكون خبراً عن الجثة - كما مرّ ويجوز أن يكون الخبر محذوفاً، و«إذا» ظرفٌ لذلك الخبر غير سادٍّ مسدّد أي، ففي ذلك الوقت السبع بالباب، فحذف «بالباب» لدلالة قرينة «خرجت» عليه.

(١) في «ع»: «وما ذهب إليه». (٢) «خرجت» سقطت من ط.

ويجوز أن يكون ظرفُ الزمان مضافاً إلى الجملة الاسمية وعامله محذوف على ما قال المصنّف، أى ففاجأت وقت وجود السَّعِّ بالباب، إلا أنه إخراج لـ «إذا» عن الظرفيّة، إذ هو إذاً مفعول به لفاجأت، ولا حاجة إلى هذه الكلفة، فإن/ إذا الظرفيّة غير متصرّفة على الصحيح.

١٠٤

ونقل عن ابن برّى<sup>(١)</sup>: أن إذا المفاجأة حرفٌ، فعلى هذا خبر المبتدأ فى نحو: فإذا السَّعِّ محذوفٌ بلا خلاف.

وأما الفاء الداخلة على إذا المفاجأة فنقل عن الزيادى<sup>(٢)</sup>: أنها جواب شرط مقدّر، ولعله أراد أنها فاء السببيّة التى المراد منها لزوم ما بعدها لما قبلها - كما تقدم، أى مفاجأة السَّعِّ لازمة للخروج.

وقال المازنى: هى زائدة، وليس بشئ، إذ لا يجوز حذفها.

وقال أبو بكر مبرّمان<sup>(٣)</sup>: هى للعطف حملاً على المعنى، أى خرجت ففاجأت كذا وهو قريبٌ.

قوله «التزم فى موضعه».

يقال ألزمته الشئ فالتزمه أى قبل ملازمته، أى فى خبر التزم<sup>(٤)</sup> العربُ ذكر غير الخبر المقدّر فى موضعه، فيحذف الخبر وجوباً فى موضع يكون فيه مع القرينة الدّالة على تعيين الخبر المقدّر من بين سائر الأخبار لفظٌ سادّ مسدّد ذلك الخبر، وهو فى أربعة أبواب على ما ذكره المصنّف.

(١): ابن برّى: عبد الله بن برّى عبد الجبار أبو محمد المقدسى المصرى النحوى اللغوى.

ومن أشهر كتبه: حواش على الصحاح، واللباب فى الرد علي ابن الخشاب فى ردّه على الحريرى فى «درة الغواص». توفي فى ليلة السبت السابعة والعشرين من شوال سنة ٥٨٢ هـ.

(٢) الزيادى: إبراهيم بن سفيان بن سليمان بن أبى بكر بن عبد الرحمن بن زياد بن أبيه أبو إسحاق الزيادى. من مؤلفاته: شرح نكت سيويه، والنقط والشكل، أسماء السحاب والرياح والأمطار. توفي ٢٤٩ هـ.

(٣) مبرمان: محمد بن على بن إسماعيل أبو بكر العسكري .

من تصانيفه: شرح كتاب سيويه، شرح شواهد، النحو المجموع على العلل. توفي ٣٤٥ هـ.

(٤) فى «ع»: ألزم «مكان» التزم.

أولها: المبتدأ الذي بعد لولا، هذا على مذهب البصريين.

وقال الفراء: لولا هي الرافعة للاسم الذي بعدها لاختصاصها بالأسماء كسائر العوامل.

وقال الكسائي: الاسم بعدها فاعل لفعل مقدر كما في قوله: «لو ذات سوار لَطَمْتَنِي»<sup>(١)</sup> وهو قريب من وجه، وذلك أن الظاهر منها أنها «لو» التي تفيد امتناع الأول لامتناع الثاني - كما يجيء في حروف الشرط - دخلت على «لا» وكانت لازمة للفعل لكونها حرف شرط، فتبقى مع دخولها على «لا» على ذلك الاقتضاء، ومعناها مع «لا» أيضاً باق على ما كان، كما تبقى مع غير «لا» من حروف النفي، فمعنى «لولا عليّ لهلك عمر»: لو لم يوجد عليّ لهلك عمر، ينتفى الأول أى انتفاء<sup>(٢)</sup> وجود عليّ لانتفاء هلاك عمر، وانتفاء الانتفاء ثبوت، فمن ثم كان «لولا» مفيدة ثبوت الأول وانتفاء الثاني كإفادة «لو» في قوله: لو لم تأتني شمتك - كما مر في بيان قوله:

٨٢ = ولو أن ما أسعى لإدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليل من المال<sup>(٣)</sup>

لكن منع البصريون<sup>(٤)</sup> من هذا التقدير، وحملهم على أن قالوا: «لولا» كملة بنفسها، وليست «لو» الداخلة على «لا» لأن الفعل بعد «لو» إذا أضمر وجوباً فلا بد من الإتيان بمفسر - كما مر في باب الفاعل - وليس بعد «لولا» مفسر، وأيضاً لفظ «لا» لا يدخل على الماضي في غير الدعاء وجواب القسم إلا مكرراً في الأغلب - كما يجيء في قسم الحروف ولا تكرير بعد «لولا».

فقال البصريون الاسم المرفوع بعده مبتدأ، ولا يجوز أن يكون جواب لولا

(١) هذا مثل ذكره أبو عبيد القاسم في كتابه «الأمثال»/ ٢٦٨. ومعناه: لو كان هذا الذي كلمني ندألي. وكان له شرف وقدر احتملته ولكن ليس بكفء فهو أشدّ على.

(٢) في «ط» فقط أى انتفى أنتفاء «بزيادة كلمة: انتفى».

(٣) انظر الشاهد رقم ٥٢ فقد ذكر من قبل وفي النسخ المخطوطة ذكر الشطر الأول فقط.

(٤) في «ط» منع البصريين «تحريف واضح».

خبره - كما مرّ في أمّا زيد فقائم - لكونه جملةً خاليةً عن العائد إلى المبتدأ في الأغلب - كما في: لولا على لهلك عمر - فخبره محذوف وجوباً لحصول شرطي وجوب الحذف.

أحدهما: القرينة الدالة على الخبر المعين، وهي لفظة «لولا» إذ هي موضوعة، لتدلّ على انتفاء المزوم، ف«لولا» دالة على أن خبر المبتدأ الذي بعدها موجود، لا قائم ولا قاعد ولا غير ذلك من أنواع الخبر، والثاني: اللفظ السادّ مسدّد الخبر وهو جواب «لولا».

وربّما دخلت «لولا» هذه على الفعلية قال:

قالتُ أُمّامةٌ لما جئتُ زائرَها      هلا رَميتَ ببعضِ الأسْهُمِ السُّودِ (١) = ٨٣  
لا درِ درك! إنّي قد رميتُهُم      لولا حُدِدتُ ولا عُذِرِي لِمَحْدُودِ  
[أى لولا الحدّ وهو الحرمان] (٢).

وثانيها: كل مبتدأ يكون مصدرأ صريحاً، أو بمعنى المصدر، وهو أفعل التّفضيل مضافاً إلى المصدر لأنه بعض ما يضاف إليه - كما يجيء في بابه - نحو أخطبُ ما يكون (٣) أي كون، وأكثر شربي / السويق (٤).

١٠٥

(١) هو الشاهد التاسع والسبعون في الخزانة.

البغدادي: «على أنه ربما دخلت «لولا» على الفعلية كما هنا، أى لولا الحدّ وهو الحرمان.

وهذا الشعر للجموح أحد بنى ظَفَر من سليم بن منصور.

= وأُمّامة زوجته.

= ولا درِ درك؛ أى لاكان فيك خير، ولا أتيت بخير.

= حُدِدتُ بالبناء للمفعول: حرمت، يقال: حددته حدّاً: إذا منعته.

يقول: قد رميت واجتهدتُ في قتالهم، ولكنني حرّمتُ النصر عليهم ولايقبل عذر المحروم.

= والعذري: اسم بمعنى المَعذرة.

من شواهد: ابن يعيش ٩٥ / ١، والإنصاف / ٧٣، وابن الشجري ٢ / ٢١١، واللسان: «عذر».

(٢) ما بين معقوفين سقط من ط.

(٣) المثال بتمامه كما في كتب في النحو: أخطب ما يكون الأمير قائماً.

(٤) المثال بتمامه كما في كتب النحو: أكثر شربي السويق ملتوتاً.

ويكون المصدر مضافاً إلي الفاعل نحو: ضَرَبَ زَيْدًا، أو إلى المفعول نحو: ضَرَبَ زَيْدٌ، أو اليهما نحو: تَضَارَبْنَا، وبعد ذلك حال منهما معاً في المعنى، نحو: ضَرَبَنِي زَيْدًا قَائِمِينَ أو تَصَارَبْنَا قَائِمِينَ، أو من أحدهما نحو: ضَرَبِي هَذَا قَائِمًا أو قَائِمَةً.

ويقع هذا الحال فعلاً أيضاً خلافاً للفراء نحو: علمي يزيد كان ذا مال.  
ويقال: «سَمِعُ أَذْنِي زَيْدًا يَقُولُ ذَاكَ» أي سَمِعُ أَذْنِي كَلَامَ زَيْدٍ عَلَى حَذْفِ المضاف.

وإن كانت الحال المذكورة جملة اسمية فعند غير الكسائي يجب معها واو الحال، نحو: ضَرَبَ زَيْدًا وَغَلَامُهُ قَائِمٌ، قال النبي ﷺ: «أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ»<sup>(١)</sup>، إذ الحال فضلة، وقد وقعت موقع العُمدة فيجب معها علامة الحالية، إذ كُلُّ وَاقِعٍ غَيْرِ مَوْقَعِهِ يُنْكَرُ.

وجَوَزَ الكسائي تَجَرَّدَهَا عَنِ الْوَائِ لَوْ قَوَّعَهَا مَوْقِعَ خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ، فتقول: ضَرَبَ زَيْدًا أَبُوهُ قَائِمٌ كَمَا فِي قَوْلِهِ: كَلِمَتُهُ فَوَهَ إِلَى فِي<sup>(٢)</sup>.

ويجوز عند الكسائي إِتْبَاعُ الْمَصْدَرِ الْمَذْكُورِ بِالتَّوَابِعِ نَحْوُ: ضَرَبَ زَيْدًا كُلَّهُ أَوْ ضَرَبَ زَيْدًا الشَّدِيدُ قَائِمًا.

ومنعه غيره لغلبة معنى الفعل عليه، ولهذا ذهب ابن درستويه<sup>(٣)</sup>: إِلَى أَنَّ هَذَا الْمَبْتَدَأَ لَا خَبَرَ لَهُ لِكَوْنِهِ بِمَعْنَى الْفِعْلِ، إِذِ الْمَعْنَى: مَا أَضْرَبَ زَيْدًا إِلَّا قَائِمًا، وَلَمْ يَسْمَعْ الْإِتْبَاعَ مَعَ الْاسْتِقْرَاءِ.

وفى خبر مثل هذا المبتدأ أقوال:

(١) انظر مسلم باب الصلاة، وانظر الجامع المفهرس لألفاظ صحيح مسلم رقم ٨٤١٣.  
(٢) ورد في الحديث: «أَقْرَبُهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاهَ إِلَيَّ فِي بَنْصَبٍ» «فاه» الأولى، وانظر التخريج: حول هذا الحديث في همع الهوامع ١٠/٤ بتحقيقى.

(٣) ابن درستويه بضم الدال والراء: عبد الله بن جعفر بن المرزبان النحوى أبو محمد = من مصنفاته: شرح الفصيح - الرد على المفضل فى الرد على الخليل. توفى ٣٤٧هـ.



ذهب ابن درُستويه وابن باب شاذ: إلى أنه لا خبر له لكونه بمعنى الفعل - كما قلنا - فمعنى ضَرَبِي زِيدًا قائمًا: أضربه قائمًا، وهو نحو: أقائم الزيدان عندهما.

وذهب الكوفيون: إلى أن نحو: «قائمًا» حالٌ من معمول المصدر لفظًا ومعنى، والعامل فيه المصدر الذي هو مبتدأ، وخبر المبتدأ مقدر بعد الحال وجوبًا أي ضربي زِيدًا قائمًا حاصلٌ.

وذهب الأخفش: إلى أن الخبر الذي سدّت الحالُ مسدّة مصدرٌ مضاف إلى صاحب الحال، أي ضربي زِيدًا ضربه قائمًا، أي ما ضربي إياه إلا هذا الضرب المقيّد. وكذا أكثر شُرْبِي السّويق شُرْبِهِ مَلْتَوًّا<sup>(١)</sup>.

وذهب البصريون: إلى أنه حال<sup>(٢)</sup> من معمول المصدر معنى لا لفظًا، والعامل في الحال محذوفٌ، أي ضَرَبِي زِيدًا حاصلٌ إذا كان قائمًا.

والدليل على بُطلان مذهب الكوفية: أن كُلَّهُمْ متفقون على أن معنى ضربي زِيدًا قائمًا: ما أضرب زِيدًا إلا قائمًا، وهذا المعنى المتفق عليه لا يستفاد إلا من تقدير البصرية والأخفش.

وبيانه مبني على مقدّمة، وهي أن اسم الجنس أعني الذي يقع على القليل والكثير بلفظ الواحد إذا استعمل، ولم تقم قرينة تُخصّصه ببعض ما يقع عليه فهو في الظاهر لاستغراق الجنس أخذًا من استقراء كلامهم، فمعنى: التراب يابس، والماء باردٌ أن كُلَّ ما فيه هاتان الماهيتان حاله كذا.

فلو قلت مع قولهم: النوم ينقض الطّهارة: إن النّوم مع الجلوس لا يَنْقُضُهَا لكان مناقضًا لظاهر ذلك اللفظ، وإذا قامت قرينة الخصوص فهو للخصوص، نحو: اشترِ اللحم، واشرب الماء، لأنّ شَرَى الجميع، وشَرَبَ الجميع ممتنعان.

(١) في القاموس: اللَّت: الدَّق والشَّد، والفت والسَّحْق والخمر.

(٢) في «ط»: «خال» بالخاء، تحريف واضح.

فإذا تقرر هذا قلنا: إن الجنس الذى هو مصدرٌ غير مقيّد عند البصريّة بحال تخصّصه، بل الحال عندهم قيّد فى الخبر، فيبقى الجنس على العموم، فيكون المعنى: كُلٌّ ضَرَبَ مَنّى واقع على زيد حاصلٌ فى حال القيام، وهذا المعنى مطابق للمعنى المتفق عليه أعنى: ما أضرب زيدا إلا قائماً.

١٠٦ وأما عند الكوفيّة فالجنس عندهم مقيّد بالحال المخصّص، له/ فيكون المعنى: ضَرَبَ زيدا المختصّ بحال القيام<sup>(١)</sup> حاصل، وهو غير مطابق للمعنى المتفق عليه، لأنه لا يمتنع من حصول الضرب المقيّد بالقيام حصول الضرب المقيّد بالقعود أيضاً فى وقت آخر، فليس فى تقديرهم إذاً معنى الحصر المراد المتفق عليه. وبهذا يُبطل مذهب ابن درُستويه أيضاً لانه لاحصر فى قولك: أضرب زيدا قائماً.

وما يُفسد مذهب الكوفيّة خاصّة زيادةً على ما تقدّم من جهة اللفظ: أنه ليس فى تقديرهم ما يسدّ مسدّ الخبر، لأنّ مقام الخبر عندهم بعدّ الحال، وليس بعدها لفظٌ واقع موقع الخبر.

وقد تقدّم أن الخبر لا يحذف وجوباً إلا إذا سدّ مسدّه لفظٌ.

وكذا نقول فى قولهم: أكثر شُرْبى السويق ملتوتاً: أن معناه أن «شُرْبى» له ملتوتاً أكثر من شُرْبِه غير ملتوت.

فلو قدرناه على مذهب الكوفيّة: أكثر شُرْبى السويق ملتوتاً حاصلٌ لم يحصل هذا المعنى المتفق عليه، إذ يجوز أن نقول هذا اللفظ، أو تريد إذاً من شُرْبِه ملتوتاً عشر مرّات مثلاً، وغير ملتوت ألف مرّة، وتريد بأكثر شُرْبى السويق ملتوتاً تسع مرّات مثلاً، فإنه أكثر شُرْبِه ملتوتاً<sup>(٢)</sup>.

(١) فى «ط» «القام» مكان: «القيام» تحريف ظاهر.

(٢) تناول السيوطى قضية أكثر شُرْبى السويق ملتوتاً فى الأشباه والنظائر باستيعاب واستطراد وتحليل.

انظر ٢٤٩/٦ بتحقيقى.

وَيُرَدُّ عَلَى مَذْهَبِ الْأَخْفَشِ حَذْفُ الْمَصْدَرِ مَعَ بَقَاءِ مَعْمُولِهِ، وَذَلِكَ عَنْهُمْ مَمْتَنَعٌ، إِذْ هُوَ بِتَقْدِيرِ «أَنْ» الْمَوْصُولَةِ مَعَ الْفِعْلِ، وَالْمَوْصُولُ لَا يَحْذَفُ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِذَا قَامَتْ قَرِينَةٌ قَوِيَّةٌ دَالَّةٌ عَلَيْهِ فَلَا بَأْسَ بِحَذْفِهِ، كَمَا قَالَ سَبْيُوهُ فِي بَابِ الْمَفْعُولِ مَعَهُ: إِنَّ تَقْدِيرَ: مَالِكٌ وَزَيْدًا: مَالِكٌ وَمُلَابِسَتُكَ زَيْدًا.

هَذَا وَالْقَرِينَةُ الدَّالَّةُ عَلَى تَعْيِينِ الْخَبَرِ الَّذِي هُوَ «حَاصِلٌ» عِنْدَ الْبَصَرِيَّةِ هُوَ الْإِخْبَارُ عَنِ الضَّرْبِ بِكَوْنِهِ مَقِيدًا بِالْقِيَامِ، لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ تَقْيِيدُهُ بِقَيْدٍ إِلَّا بَعْدَ حَصُولِهِ، وَاللَّفْظُ السَّادُّ مَسَدَ الْخَبَرِ هُوَ الْحَالُ، فَقَدْ حَصَلَ شَرْطًا وَجُوبَ الْحَذْفِ. وَأَصْلُهُ عَنْهُمْ: ضَرَبَنِي زَيْدًا حَاصِلًا إِذَا كَانَ قَائِمًا.

وَلَيْسَ إِذَا لِلْاِسْتِقْبَالِ هَهْنَا، بَلْ هُوَ لِلْاِسْتِمْرَارِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾ (١)، وَقَوْلِهِ: ﴿وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ﴾ (٢) وَمِثْلَهُ كَثِيرٌ.

حَذْفُ «حَاصِلٍ» كَمَا يَحْذَفُ مَتَعَلِّقَاتُ الظَّرُوفِ الْعَامَّةِ نَحْوُ: زَيْدٌ عِنْدَكَ، وَالرَّكْضُ فِي الْمَيْدَانِ، فَبَقِيَ «إِذَا كَانَ قَائِمًا»، ثُمَّ حَذْفُ «إِذَا» مَعَ شَرْطِهِ الْعَامِلِ فِي الْحَالِ، وَأَقِيمَ الْحَالُ مَقَامَ الظَّرْفِ، لِأَنَّهُ فِي الْحَالِ مَعْنَى الظَّرْفِيَّةِ، إِذْ مَعْنَى جَاءَنِي زَيْدٌ رَاكِبًا، أَيْ فِي وَقْتِ الرِّكْبِ، فَالْحَالُ قَائِمٌ مَقَامَ الظَّرْفِ، الْقَائِمُ مَقَامَ الْخَبَرِ، [فَيَكُونُ (٣) الْحَالُ قَائِمًا مَقَامَ الْخَبَرِ].

فَإِنْ قِيلَ: لِمَ لَا تَكُونُ «كَانَ» الْمَقْدَرَةُ نَاقِصَةً، وَقَائِمًا خَبَرَهَا؟

قِيلَ: لِأَنَّ مِثْلَ هَذَا الْمَنْصُوبِ أَيْ الَّذِي يَجِيءُ بَعْدَ الْمَصْدَرِ الْمَضْبُوطِ بِالضَّوَابِطِ الْمَذْكُورَةِ لَا يَكُونُ إِلَّا نَكْرَةً لَمْ يُسْمَعْ مَعَ كَثْرَتِهِ إِلَّا كَذَا، فَلَوْ كَانَ خَبَرُ كَانَ لَجَازَ تَعْرِيفِهِ، وَلَسْمَعَ ذَلِكَ مَعَ طَوْلِ الْاِسْتِقْرَاءِ (٤) هَذَا مَا قِيلَ فِيهِ.

(٢) الشورى/ ٣٧.

(١) البقرة/ ١١.

(٣) ما بين معقوفين سقط من «ع».

(٤) ط: «الابتداء» مكان «الاستقراء» تحريف.

والذى يظهر<sup>(١)</sup> لى أن تقديره بنحو: ضَرَبَ زيدا يَلْبُسُه قائماً إذا أردت الحال عن المفعول فى المعنى، وضربى زيداً يَلْبُسُه قائماً إذا كان عن الفاعل فى المعنى أولى.

ثم نقول: حذف المفعول الذى هو ذو الحال، فبقى: ضربى زيداً يلبس قائماً. ويجوز حذف ذى الحال على ما أورد مع قيام القرينة تقول: الذى ضربت قائماً زيد، أى ضربته، ثم حذف يلبس الذى هو خبر المبتدأ، والعامل فى الحال، وقام الحال مقامه، كما تقول: راشداً مهدياً أى سر راشداً مهدياً، فنكون على هذا ١٠٧ مُستريحين من حذف «إذا» مع شرطه الذى هو العامل، ولم يثبت مثله / فى كلامهم، ولا يحتاج إلى الاستدلال على أن كان تامة لا ناقصة.

وعلى مذهب من جوز أن يعمل فى الحال غير العامل فى صاحبها يجوز أن يكون التقدير: ضربى زيداً حاصلٌ قائماً، فيكون العامل حاصلًا، وذو الحال معمول ضربى<sup>(٢)</sup>.

وفيه تكلفات كثيرة من حذف «إذا» مع الجملة المضاف إليها، ولم يثبت فى غير هذا المكان، ومن العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة إلى معنى التامة، وذلك لأن معنى قوله: «حاصل» إذا كان قائماً ظاهر فى معنى الناقصة، ومن قيام الحال<sup>(٢)</sup> مقام الظرف، ولا نظير له.

والذى أوقعهم فى هذا، وأوقع غيرهم فيما لزمهم التزامهم اتحاد العامل فى الحال وصاحبها بلا دليل دلهم عليه، ولا ضرورة ألبأتهم إليه. والحق أنه يجوز اختلاف العاملين على ما ذهب إليه المالكي.

فنقول: تقديره: ضربى زيداً حاصلٌ قائماً، والعامل فى الحال «حاصل»، وفى صاحبها «ضربى» وهو الياء، أو «زيداً»، فنقول: حذفنا «كائن» أو «حاصل»

(١) العبارات التي بين معقوفين، من قوله: «والذى يظهر».. إلى قوله: «معمول ضربى» زيادة فى ط، لم ترد فى «ظ».

(٢) أُنْتَهَاء النَّصِّ الذى لم يرد فى «ظ».

العامل في الحال لكونه عامًّا شاملاً لجميع الأفعال، كما حذفناه في نحو: زيد عندك، أو في الدار، لمشابهة الحال للظرف، والحذف في كليهما واجبٌ لقيام الحال والظرف مقام العامل - كما تقدّم بيانه.

وأعلم أنه يجوز رفع الحال السّاد مسدّد الخبر عن أفعل المضاف إلى «ما» المصدرية الموصولة بكان أو يكون نحو: أخطب ما يكون الأمير قائم، هذا عند الاخفش والمبرد.

ومنه سيبويه، والأولى جوازُه لأنك جعلت ذلك الكون أخطب مجازاً فجاز جعله قائماً أيضاً.

ولا يجوز مثل ذلك بعد مصدر صريح إلا في الضرورة فلا تقول: ضربني زيداً قائمٌ إذ لا مجاز في أول الكلام، ولا شك أن المجاز يؤنس بالمجاز.

ويجوز أن يقدر في أفعل المذكور زمان مضاف إلى «ما يكون» بخلاف نحو: أكثر شربى السّويق، وضربى زيداً، وذلك لكثرة وقوع «ما» المصدرية مقام الظرف، نحو قولك: «ما ذر شارق»<sup>(١)</sup> فيكون التقدير: أخطبُ أوقات ما يكون الأمير قائمٌ أى أوقات كون الأمير، فتكون قد جعلت الوقت أخطبَ وقائماً، كما يقال: نهاره صائم، وليله قائم، ويرجع هذا التقدير أنه سُمع: «أخطبُ ما يكون الأمير يوم الجمعة»، برفع يوم الجمعة، وأيضاً كثرة وقوع «ما» المصدرية زماناً، وكثرة وقوع الزمان مسنداً إليه الواقع فيه كقوله.

### \* وما ليل المطى بنائم<sup>(٢)</sup> \*

٨٤ =

(١) الشارق: الشمس حين تشرق.

(٢) هو الشاعر الثمانون في الخزانة: وهو قطعة من بيت وهو بتمامه:

لقد لُمْتُنا يا أم غيلان بالسرى ونمت وما ليل المطى بنائم

البغدادى: علي أن الزمان يسند إليه كثيراً ما يقع فيه، فإن النوم يقع في الليل، وقد اسند إليه مجازاً عقلياً، وأم غيلان: هي بنت جرير. والمطى: جمع مطيئة، وهي الراحلة التي يمتطي ظهرها أي راكب. والسرى: سرى الليل.

والشاهد لجرير من قصيدة يرثي بها علي الفرزدق.

من شواهد: سيبويه ١ / ٨٠، وابن السجري ١ / ٣٦، ٣٠١، والإنصاف / ٢٤٣.

ومنع المبرّد من نحو قولك: أحسن ما يكون زيد القيام، وذلك لأنّ أحسنَ في الحقيقة زيدٌ فلا، يخبر عنه بنفس القيام.

وأجازه الزّجاج، وهو الأوّل، لأنك جعلت أحسن - وإن كان في الحقيقة زيداً - مصدرًا وذلك بإضافته إلى ما المصدرية.

قوله: «وكلّ رجلٍ وضيعته».

الضيعة في اللغة: العقار وهي هنا كناية عن الصّنع.

وضابط هذا كل مبتدأ عطف عليه بالواو التي بمعنى مع، وفيه مذهبان:

قال الكوفيون: وضيعته خبر المبتدأ، لأن الواو بمعنى «مع»، فكأنك قلت: كلّ رجلٍ مع ضيعته، فإذا صرحت بـ «مع» لم تحتج إلى تقدير الخبر، فكذا مع الواو التي بمعناه، فلا يكون هذا المثال إذاً مما نحن فيه، أي مما حذف خبره،

وفيه نظر، لأن الواو وإن كانت بمعنى «مع» تكون في اللفظ للعطف في غير المفعول معه، فإذا كان «وضيعته» عطفًا على المبتدأ لم يكن خبراً.

فإن قيل: يجوز أن يكون رفع ما بعد الواو منقولاً عن الواو، لكونها خبر المبتدأ، كما هو مذهب السيّراني في نصب المفعول معه - على ما يجيء في بابه.

١٠٨ [وذلك<sup>(١)</sup> أنه يقول: النّصب الذي على المفعول معه / هو الذي كان في الأصل على «مع»، فلمّا قام الواو مقامه لم يمكن أن يكون عليها، لكونها في الأصل حرفاً، فانتقل إلى ما بعدها].

فالجواب: أن «مع» إذا وقع خبراً عن المبتدأ لا يستحقّ الرفع لفظاً حتى يُنقل إلى ما بعده، بل يكون منصوباً لفظاً على الظرفية مرفوعاً محلاً لقيامه مقام الخبر، نحو: زيدٌ معك، كما تقول: زيدٌ عندك.

وقال البصريون: الخبر محذوف، أي كلّ رجلٍ وضيعتهُ مقرونان.

(١) ما بين معقوفين سقط من «ع».

وفيه أيضاً إشكال، إذ ليس في تقديرهم لفظٌ يسدّ مسدّ الخبر، فكيف حذف وجوباً؟ وإنما قلنا ذلك، لأن الخبر مثني، فمحله بعد المعطوف، وليس بعد المعطوف لفظٌ يسدّ مسدّ الخبر.

ولو جاز أن نقول: إن المعطوف سادّ مسدّ الخبر المحذوف بعده لم يصحّ الاعتراض على تقدير الكوفيين في قوله: ضربني زيداً قائماً حاصل بأنه ليس هناك ما يسدّ مسدّ الخبر، إذ لهم أن يقولوا أيضاً: تأخر الحال عن محله فسدّ مسدّ الخبر. ولو تكلفنا، وقلنا: التقدير: كلّ رجل مقرونٌ وضيعته، أي هو مقرونٌ بضيعته وضيعته مقرونة به، كما تقول: زيد قائم وعمرو، ثم حذف «مقرون» وأقيم المعطوف مقامه لبقّي البحث في حذف خبر المعطوف وجوباً من غير سادّ مسدّه. ويجوز أن يقال عند ذلك: إن المعطوف أُجري مجرى المعطوف عليه في وجوب حذف خبره.

هذا، والظاهر أن حذف الخبر في مثله غالبٌ لا واجبٌ، وفي نهج البلاغة: «وأنتم والساعة في قرن»<sup>(١)</sup> واحدٌ فلا يكون إذاً من هذا الباب، فلا يرد إشكالٌ. وقال الكوفيون: إن ولي معطوفاً على مبتدأ فعلٌ لأحدهما واقعٌ على الآخر جاز أن يكون ذلك الفعل خبراً عنهما، سواء دلّ ذلك الفعل على التفاعل أو لا. فالأول نحو: زيدٌ والريحُ يباريها<sup>(٢)</sup>، فيباريها خبرٌ عنهما لكونه بمعنى: متباريان.

والثاني: نحو: زيدٌ وعمرو يضربه.

وقريبٌ منه قول أمير المؤمنين علي رضي الله عنه: «فهم والجنة كمن قدرآها» وإنما جاز ذلك لتضمّن الخبر ضميريهما.

(١) في القاموس: القرن بالتحريك: جبلٌ يجمع به البعيران، والبعير المقرون بآخر كالقرين.

وانظر هذا المثل في نهج البلاغة، ٨٢/٢ طبع الحلبي بتحقيق أبي الفضل.

(٢) الشريف: «فلان يباري فلاناً أي بعارضة، ويفعل مثل فعله، وهما يتباريان».

والبصريون يمنعون مثل هذه على أن يكون الفعل خبراً إذ الفعل فى ذلك كالصفة فلا يقال: زيد وعمرو ضار به بالاتفاق.

ويجوزونها على أن يكون الفعل حالاً لا غير، فزيد والريح عندهم مثل: «كُلَّ رجل وضيعته»، و«بياريها» حالٌ.

وأعلم أنه قد يغنى ما أضيف إليه المبتدأ عن المعطوف، فيطابقهما الخبر، كما يقال: «راكب الناقة طليحان»<sup>(١)</sup> وقولك: مقاتل زيد قويان أى زيدٌ ومَن يقاومه قويان.

قوله: «لعمرك لأفعلن» ضابطه كل مبتدأ فى الجملة القسَمية متعين للقسَم نحو: لعمرك وأيمن الله - كما يجئ فى باب القسم، فإن تعيينه للقسَم دال على: الخبر المحذوف، أى: لعمرك، ما أقسم به.

وجواب القسم سادُّ مسدَّ الخبر المحذوف، والعمر والعمر بمعنى، ولا يُستعمل مع اللام إلا المفتوحة، لأن القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله. وقد يُستعمل لعمرك فى قَسَم السؤال أيضاً: لعمرك لتفعلن.

وقد ترك المصنّف قسماً آخر مما يجب فيه حذف الخبر، وهو إذا كان الخبر ظرفاً متعلقاً بالمتعلّق العام، نحو زيد: قدأمك، أو فى الدار - على ما ذكرنا قبل.

وتجوز ابن جنّي إظهار ذلك المتعلّق ليس بوجه، لأن الأمرين أى الدلالة على تعيين الخبر، والسدّ بشئ آخر مسدّه حاصلان فوجب الحذف.

ولعلّ المصنّف إنما ترك ذكره، لكون هذا السادّ مسدّ الخبر<sup>(٢)</sup> مرفوع المحلّ بكونه خبراً دون سائر ما تقدّم مما سدّ مسدّ الخبر.

(١): «راكب الناقة طليحان» ذكره السيوطى فى الأشباه والنظائر ١١٦/٣، وبين أن فيه ثلاثة أقوال.

قيل: تقديره: أحد طليحين، حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقام المحذوف. وقيل التقدير: راکب

الناقة والناقة طليحان. وقيل: التقدير: راکب الناقة طليح وفيه حذف خبر، وحذف مبتدأ.

وطلح البعير، أى تعب فهو طليح وناقة طليح أسفار: إذا تعبت وأجهدت من السير.

(٢) فى ط: «الخبر» بالحاء، تحريف ظاهر.



ثم أعلم أن الأغلب في الاستعمال تعريف المبتدأ، لأن الأصل كون المسند إليه معلوماً. وكذا الأصل تنكير الخبر، لأنه مُسندٌ، فشابه الفعل / والفعل خال من ١٠٩ التعريف والتنكير - كما ذكرنا في أول الكتاب - ولا يصح تجريد الاسم عنهما فجردناه مما يطرأ، ويحتاج إلى العلامة، وهو التعريف وبقيناه<sup>(١)</sup> على الأصل فكان نكرة.

وإنما كان الأصل في الإسناد الفعل دون الاسم، لأن الاسم يصلح لكونه مسنداً ومسنداً إليه، والفعل مختص بكونه مسنداً لا غير، فصار الإسناد لازماً له دون الاسم.

وأما قوله النحاة: أصل الخبر التنكير، لأن المسند ينبغي أن يكون مجهولاً فليس بشيء، لأن المسند ينبغي أن يكون معلوماً كالمسند إليه.

وإنما الذي ينبغي أن يكون مجهولاً هو انتساب ذلك المسند إلى المسند إليه، فالمجهول في قولك: زيداً أخوك، هو انتساب أخوة المخاطب إلى زيد، وإسناده إليه لا أخوته.

وإذا تعددت المبتدآت نحو: زيدٌ أبوه أخوه عمه خاله ابنه بنته صهرها جاريتها سيدها صديقه قادم فالمبتدأ الأخير مع خبره خبرٌ عما قبله بلا فصل، فصديقه قادمٌ خبر عن سيدها. وهكذا إلى المبتدأ الأول، فتكون الجملة التي بعد الأول وهي مركبة من جمل خبراً عن الأول، ويضاف كل واحد من المبتدآت إلى ضمير متلوه إلا المبتدأ الأول.

وإن لم تُصَف المبتدآت كُلٌّ واحد منها إلى ضمير ما قبله فإنك تأتي بالعوائد بعد خبر المبتدأ الأخير، فيكون آخر العوائد لأول المبتدآت، وما قبل الآخر لما بعد أول المبتدآت وهكذا على الترتيب.

(١) بقي يبقى بقاء، وبقي بقاءً: ضد: فنى وبقاه، وتبقاه، واستبقاه، والاسم: البقوى كدغوى، ويضم، والبقبا بالضم. انظر القاموس.

وذلك نحو: هندٌ زيدٌ عمروٌ بكرٌ خالدٌ قائمٌ عنده في داره بأمره معها، فكأنك قلت: بكرٌ خالدٌ قائمٌ عنده، ومعناه، بكرٌ مع خالد، ثم جعلت هذه الجملة، أي بكر مع خالد خبراً عن عمرو مع رابطة «في داره» فكأنك قلت: عمروٌ بكرٌ مع خالد في داره أي عمروٌ داره مشتملةٌ على بكر وخالد، ثم تجعل هذه الجملة خبراً عن زيد مع رابطة بأمره، فكأنك قلت: زيدٌ عمروٌ داره مشتملةٌ على بكر وخالد بأمره، أي بأمر زيد، أي زيدٌ أمرٌ عمرٌاً بجمع بكر وخالد؛ ثم تجعل هذه الجملة خبراً عن هند مع رابطة معها فكأنك قلت: هندٌ زيدٌ أمرٌ عمرٌاً بجمع بكر وخالد معها، وعلى هذا القياس إن كانت المبتدآت أكثر.



## [خبر إن وأخواتها]

(ص): خبر إن وأخواتها هو المسند بعد دخول هذه الحروف نحو: إنَّ زيداً قائم، وأمره كأمر خبر المبتدأ إلا في تقديمه إلا إذا كان ظرفاً.

(ش): أعلم أنه لما كان مذهبه أن الأصل في رفع الأسماء الفاعل، وفي نصبها المفعول لم يكن بد من أن يدعي أن كل مرفوع أو منصوب غيرهما فهما مُشَبَّهَان بهما من وجه، كما يقال: إن المبتدأ يُشَبِّهُ الفاعل لكونه، مسنداً إليه، والخبر يُشَبِّهُ، لكونه ثاني جزئي الجملة.

وخبر إن وأخواتها<sup>(١)</sup> يُشَبِّهُ لكون عامله، أي إن وأخواتها مشابهاً للمفعول المتعدي إلا أنه قدم منصوبه على مرفوعه تنبيهاً بفرعية العمل على فرعية العامل.

وخبر لا التبرئة مشبّه بخبر إن المُشَبِّه للفاعل.

واسم ما الحجازية مشبّه لاسم ليس الذي هو فاعل.

وقد تبين بهذا وجه مشابهة اسم إن واسم لا التبرئة وخبر ما الحجازية للمفعول.

وكذا نقول: إن الحال والتمييز والمستثنى المنصوب مشابهة للمفعول بكونها فضلات.

وأما من قال: وهو الحق - إنَّ الرقع علامة العمد فاعلة كانت أو، لا، والنصب علامة الفضلات مفعولة كانت أو، لا، فلا يحتاج إلى تشبيه هذه المفعولات بالفاعل، بل يحتاج في نصب بعض العمد وهي اسم إن، وأخواتها، واسم لا التبرئة، وخبر كان وأخواتها/، وخبر ما الحجازية إلى تشبيهها بالفضلة فيقول: إن ١١٠

(١) في ط: «وأخواته».

«إنّ» وأخواتها لما شابهت الفعل المتعدّي - كما يجيء في بابها - عملت<sup>(١)</sup> رفعاً ونصباً مثله.

ولم يقدم الرفع على النصب كما قدم في «ما» الحجازية، لأن معنى «ما» ومعنى الفعل الذي يعمل عمله - أعني ليس - شيء<sup>(٢)</sup> واحد فكان ترتيب معمولها كترتيب معمولي ليس، أعني تقديم المرفوع على المنصوب تطبيقاً للفظ بالمعنى.

وأما إنّ فليست بمعنى الفعل المتعدّي علي السواء، بل معناها يشبه معناه من وجه، وكذا لفظها لفظه، والمشابهة قوية - كما يجيء في بابها - فأعطيت عمل الفعل في حال قوّته وهو إذا تُصرّف في معموله بتقديم النصب على الرفع.

وعند الكوفيّين أن خبر إنّ وأخواتها. وكذا خبر لا التبرئة مرفوعٌ بما ارتفع به حين كان خبر المبتدأ، لا بالحروف لضعفها عن عمليّن.

ومذهب البصريّين أولى، لأن اقتضاءها للجزأين على السواء، فالأولى أن تعمل فيهما، ولا سيما مع مشابهة قويّة بالفعل المتعدّي.

قوله: «بعد دخول هذه الحروف».

يُخرج خبر المبتدأ، وكل ما كان أصله ذلك سوى خبر هذه الحروف، لكن دخل فيه غير المحدود، فإنّ نحو «حسنًا» في قولك: إن رجلاً حسنًا غلامه في الدار مسندٌ إلى «غلامه» بعد دخول إنّ وليس بخبرها.

وكذا يردّ على حدّ خبر لا التبرية نحو: لا رجلٌ حسنًا غلامه في الدار.

وكذا يردّ على حدّ اسم «ما» «ولا» المشبّهتين بـ «ليس» نحو: ما زيدٌ الظريف غلامه في الدار، فإنّ «غلامه» مسندٌ إليه مع أنه ليس باسم «ما».

(١) في ط: «علمت» تحريف ظاهر.

(٢) شيء واحد خبر أن.

وكذا يرد على حدّه خبر المبتدأ بقوله: المجرد المسند إلى آخره صفة المبتدأ في نحو قوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ﴾<sup>(١)</sup>.

ولو قال هناك: المغاير للصفة المذكورة، ولتابع المبتدأ، وقال ههنا: المسند بعد دخولها الذي كان في الأصل خبر المبتدأ، وفي اسم «ما» هو المسند إليه الذي كان في الأصل مبتدأ لسلم من الاعتراض.

قوله: «وأمره» أى حاله وشأنه كأمر خبر المبتدأ أى في أقسامه من كونه مفرداً وجُملةً، وفي أحكامه من كونه متّحداً ومتعددًا، ومثبِتاً<sup>(٢)</sup> ومُحذوفًا، وغير ذلك، وفي شرائطه من أنه إذا كان جُملةً فلا بدّ من الضمير، ولا يحذف إلا إذا علم.

قوله: «إلا في تقديمه».

أى ليس أمره كأمر خبر المبتدأ في تقديمه، فإنه لا يجوز تقديمه على اسم إنّ، وقد جاز تقديم الخبر على المبتدأ، وإنّما كان<sup>(٣)</sup> كذلك لأن هذه الحروف فروعٌ على الفعل في العمل، [كما<sup>(٤)</sup> يجرى في بابها - فأريد أن يكون عملها فرعياً أيضاً، والعمل الفرعى للفعل أن يتقدم المنصوب على المرفوع، والأصل أن يتقدم المرفوع على المنصوب - كما عرفت في باب الفاعل عند قوله: والأصل أن يلي فعله، فلمّا أعملت العمل الفرعى<sup>(٥)</sup> لفرعيتها.] لم يُتصرّف في معموليّها بتقديم ثانيهما على الأول، كما تُتصرّف في معموليّ الفعل، لنقصانها<sup>(٦)</sup> عن درجة الفعل.

(١) البقرة/ ٢٢١.

(٢) «مثبتاً» مقابل لـ «محذوفاً» أى يكون مذكوراً، وليس المراد الإثبات المقابل للنفي.

(٣) في ط فقط: «وإنّما ذلك».

(٤) ما بين معقوفين سقط من «ع» من قوله: «كما يجرى في بابها» إلى قوله: «أعملت العمل الفرعى لفرعيتها».

(٥) «الفرعى» سقطت من ط، والتصويب من النسخ المخطوطة.

(٦) «لنقصانها عن درجة الفعل» سقط من «ع».

وقد يخالف خبرها خبر المبتدأ في غير ما ذكر أيضاً<sup>(١)</sup>، وذلك أن خبرها لا يكون مفرداً متصمناً ما له صدر الكلام - كما يجيء في قسم الحروف. قوله: «إلا أن يكون ظرفاً».

استثناء من قوله: «في تقديمه» الذي كان منفيًا لكونه مستثنى من الموجب، فيكون المستثنى الثاني موجبًا لكونه من منفي، أي ليس أمره كأمر خبر المبتدأ في تقديمه إلا إذا كان ظرفًا، فإن حكمه إذا حكمه في جواز التقديم إذا كان الاسم معرفةً نحو قوله تعالى: ﴿إِن إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ \* ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ﴾<sup>(٢)</sup> وفي وجوبه إذا كان الاسم نكرةً نحو: «إن من البيان لسحراً».

١١١ وإنما جاز تقديم الخبر ظرفًا / لتوسّعهم في الظروف ما لا يتوسّع في غيرها، لأن كل شيء من المحدثات، فلا بد أن يكون في زمان أو مكان فصارت مع كل شيء كقريبة، ولم تكن أجنبية منه، فدخلت حيث لا يدخل غيرها كالمحارم يدخلون حيث لا يدخل الأجنبي، وأجرى الجار مجراه، لمناسبة بينهما، إذ كل ظرف في التقدير جار ومجرور، والجار محتاج إلى الفعل أو معناه كاحتياج الظرف.



(١) «في غير ما ذكر أيضاً» سقط من «ع».

(٢) الغاشية / ٢٦، ٢٥.

## [خبر لا النافية للجنس]

(ص): خبر لا التي لنفى الجنس هو المُسند بعد دخولها، نحو: لا غلام رجل ظريف فيها، ويحذف كثيراً. وبنو تميم لا يُثبتونه.

(ش): [وجه مشابهته للفاعل مشابهته لخبر إن المشابهة للفاعل، فهو مشبه بالمشبه] (١).

[ووجه مشابهة «لا». التبرئة (٢) «إن» أن «لا» للمبالغة في النفي لكونها لنفى الجنس كما أن «إن» للمبالغة في الإثبات.

وقيل: حُمِلَتْ عليها حَمْلُ النقيض على النقيض.

وارتفاع خبر «لا» بها، إن لم يكن اسمها مبنياً عند جميع النحاة.

وإن كان اسمها مبنياً نحو لا رجل ظريف، قال سيويه: ارتفاعه بكونه خبر المبتدأ، ولا رَجُلٌ مرفوع المحلّ بالابتداء، وذلك، لأنه لما صار (٣) الاسم الذي كان معرباً بسببها (٤) مبنياً، وصار (٥). دخولها عليه سبب بنائه مع قربه منها استبعد أن يكون الخبر البعيد منها يستحق بسببها إعراباً، فبقى على أصله من الرفع بالابتداء.

وهو عند غيره مرفوع بـ «لا»، كما كان مع اسمها المنصوب بها،

قال المصنف: ليس هنا تمثيل النحاة لارتفاع خبر «لا» بنحو: لا رجل ظريف بحسن، لأنه في الظاهر صفة لاسم «لا»، والمثال ينبغي أن يكون ظاهراً فيما يمثل له.

ويستقبح إذا كان فيه احتمال ما مثل له، واحتمال غيره على السواء.

(١) ما بين معقوفين سقط من «ع».

(٢): «التبرئة» سقطت من «ط».

(٣) في «ط» «صادر» مكان «صار» تحريف ظاهر.

(٤) في «ع» «وسببها» مكان: «بسببها» تحريف.

(٥) «وصار» سقطت من «ع».

وأقبح منه إذا كان غير ما مثل له أظهر، ومثاله كذا، لأن خبر «لا» يُحذفُ كثيراً فظريف في: «لا رجل ظريف» في الصفة أظهر.

وقال في مثالن. لا يحتمل «ظريف» إلا الخبر، لأن المضاف المنفي بـ «لا» لا يوصف إلا بالمنصوب.

والذي ذهب إليه من امتناع وصف المضاف المنفي بـ «لا» بالمرفوع مذهب جماعة من النحاة، وقد خولفوا فيه، وجوزوا رفعه حملاً على المحل.

وذلك لأن «لا» هذه مشبهة بـ «إن» فكما يجوز في توابع اسم «إن» - وإن كان معرباً - الحمل على المحل، فكذا في توابع اسم «لا» معرباً كان أو مبنياً.

وللأولين أن يفرقوا بين «لا» و«إن» في هذا الباب بأن «إن» لا تُزيل معنى الابتداء، بل معناها تأكيد مضمون الجملة، فكأن المبتدأ باق على حاله، فجاز الحمل على المحل بخلاف «لا»، فإن معنى الجملة يتغير بها عما كانت عليه، فلا يجوز أن تقدّر كالعدم، ويجعل الاسم بعده كالمبتدأ به كما فعل مع إن.

وكان مقتضى ذلك أن «لا» يجوز الحمل على محل اسمها إلا أنهم جوزوا ذلك إذا كان اسمها مبنياً، لأنه إذا كان معرباً فالحمل على الإعراب الظاهر، أى النصب أولى من الرفع البعيد الذى إن اعتبر، فلكونه أصلاً فى هذا الاسم مع مشابهة «لا» بـ «إن» التى الابتداء معها كالباقى.

أمّا إذا كان مبنياً فنصبه بعيد كرفعه، لأن النصب فيه صار بسبب البناء فتحاً، فصار نصبٌ تابعه حملاً على فتحه المشابه للنصب بعروضة بلا زواله وبزاولها مساوياً لرفع تابعه حملاً على رفعه الذى كان له فى الأصل، لأن كل واحدٍ منهما بعيد.

قوله: «ظريف فيها».



لا فائدة في إيراد هذا الظرف بعد الخبر، ولا معنى له إن علقناه بالخبر، إذ يكون المعنى: ليس لغلام رجلٍ ظرافةٌ في الدار، وهذا معنى سَمَج<sup>(١)</sup>.

ومثاله أيضاً ظاهر بسبب هذا الظرف في كون / ظريف صفة لغلام رجل، ١١٢ والظرف خبر «لا»، والمعنى: ليس في الدار غلامٌ رجلٍ ظريف.

ولو قال: لا غلامَ رجلٍ قائمٌ لكان أظهر من جهة المعنى في كون «فيها» متعلقاً بالخبر.

قوله: «وبنو تميم لا يُثبتونه إلا إذا كان ظرفاً».

اقتدى فيه بجار الله<sup>(٢)</sup>. [قال الجزولي<sup>(٣)</sup>: بنو تميم لا يلفظون به إلا أن يكون ظرفاً<sup>(٤)</sup>].

قال الأندلسي: لا أدري من أين نقله؟ ولعله قاسه، قال: والحق أن بنى تميم يحذفونه وجوباً إذا كان جواباً أو قامت قرينة غير السؤال دالة عليه، وإذا لم تقم فلا يجوز حذفه رأساً<sup>(٤)</sup>، إذ لا دليل عليه بل بنو تميم إذا كآهل الحجاز في إيجاب الإتيان.

فعلى هذا القول يجب إثباته مع عدم القرينة عند بنى تميم وغيرهم، ومع وجودها يكثر الحذف عند أهل الحجاز، ويجب عند بنى تميم.



(١) سَمَج: قَبَح، وبابه ظَرْفٌ فهو سَمَجٌ «بالسكون مثل ضَخَمٌ فهو ضَخَمٌ»، وقوم سماج بالكسر مثل ضَخَم.

(٢) جَارُ الله: لقب أطلق على الزمخشري، وقد سبق ذكره.

(٣) ما بين معقوفين سقط من «ع».

(٤) في «ع» «وأيضاً» مكان «رأساً».

## [اسم ما ولا المشبهتين بليس]

(ص): «اسم ما ولا المشبهتين بليس هو المسند بعد دخولهما نحو: ما زيد قائماً ولا رجلٌ أفضل منك، وهو في «لا» شاذٌّ».

(ش): اسم ما وخبرها قد يكونان معرفتين، أو أحدهما نحو: ما زيد قائماً وما زيدٌ هو الظريف.

وأما الجملة الاسمية التي تدخلها «لا» فيما أن يكون المبتدأ فيها معرفةً مع تكرير لا نحو: لا زيدٌ فيها ولا عمرو، أو يكون جزأها نكرتين نحو: لا رجلٌ قائمٌ. قوله: «وهو في لا شاذٌّ».

أي عمل ليس في «لا» شاذ، قالوا يجيء في الشعر فقط نحو قوله:

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا = ٨٥  
فأنا ابن قيسٍ لا براح<sup>(١)</sup>

والظاهر أنه لا تعمل «لا» عمل ليس لا شاذاً ولا قياساً، ولم يوجد في شيء من كلامهم خبر «لا» منصوباً كخبر ما وليس.

وهي في نحو لا براح ولا مستصرخ<sup>(٢)</sup>. والأولى أن يقال: هي التي في نحو:

(١) هو الشاهد الحادي والثمانون في الخزانة.

= البغدادى: على أن «لا» تعمل عمل «ليس»: شذوذاً.

فبراح اسمها، والخير محذوف أى «لي»

والبيت لسعد بن مالك من أبيات الحماسة.

من شواهد: سيبويه ٢٨/١، والمغنى ١/١٩٥، وأوضح المسالك رقم ١٠٧، وابن الشجرى ٣٢٣/١، والهمع والدرر رقم ٤٣٥، والأشياء والنظائر رقم/٨١٧.

(٢) قافية لبیت من الرجز مشهور وهو قول العجاج:

والله لولا أن تُحش الطبخُ بى الجحيم حين لا مُستصرخُ

من شواهد سيبويه ١/٣٧٥، وابن الشجرى ١/٢٨٢، والإنصاف ١/٣٦٨، وشرح ديوان الحماسة

للمرزوقى ٥٠٦، والأشياء والنظائر للسيوطى رقم ٨١٨، وقد نسب السيوطى في الأشباه إلى رؤية.

والصواب إلى العجاج بن رؤية. وانظر ديوان العجاج/٤٥٩، واللسان: «طبخ» وفات البغدادى =

« لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ<sup>(١)</sup> » أى « لا » التبرئة إلا أنه يجوز لها أن تُهمل مكررة نحو: « لا حول ولا قوة. »

ويجب ذلك مع الفصل بين اسمها وبينها، ومع المعرفة. ويشذ فى غير ذلك نحو لا براح، وذلك لضعفها فى العمل - كما يجئ فى المنصوبات عند ذكر اسمها.

والظاهر فيها الاستغراق مع ارتفاع المبتدأ المنكر بعدها، لأن النكرة فى سياق غير الموجب للعموم على الظاهر سواء كانت مع « لا »، أو ليس، أو غيرهما من حروف النفى أو النهى أو الاستفهام.

ويحتمل أن تكون لغير الاستغراق مع القرينة، فيجوز لا رجلٌ فى الدار، بل رجالان.

وأما إذا انتصب اسمها أو انفتح فهى نصٌ فى الاستغراق، كما أن « ما جاءنى رجل » ظاهر فى الاستغراق.

ويجوز العدول عنه للقرينة، نحو: ما جاءنى رجل بل رجالان، وما جاءنى من رجلٍ نصٌ فى الاستغراق فلا يجوز: ما جاءنى من رجلٍ بل رجالان.



= أن يجعله من شواهد الخزانة مع أنه إذا وردت جملة من بيت جعله شاهداً وعلق عليه.  
وفى ط: « مستصرخ » بدون « لا » تحريف.  
(١) « إلا الله » سقطت من « ط ».

## [المنصوبات]

(ص): «المنصوبات: هو ما اشتمل على علم المفعولية».

(ش): فدَتَبَيَّن شرحه بما ذكرنا في حدّ المرفوعات.

وعلم الفضلة كما تقدّم في أول الكتاب أربعة: الفتحة، والكسرة، والألف، والياء، نحو: رأيت زيدا ومسلمات وأباك ومسلمين ومُسْلِمِينَ.

وقد قسم النحاة المنصوبات قسمين: أصلاً في النصب يعنون به المفعولات الخمسة، ومحمولاً عليه وهو غير المفعولات من الحال والتمييز وغير ذلك.

والذي جعلوه غير المفعولات يمكن أن يدخل بعضها في حيز المفاعيل فيقال للحال هو مفعول مع قيد مضمونه، إذ المجيء في جاءني زيد راكباً<sup>(١)</sup>: فعلٌ مع قيد الركوب الذي هو مضمون راكباً.

ويقال للمستثنى: هو المفعول بشرط إخراجهم، وكأنهم آثروا التخفيف في التسمية.

والمفعول بلا قيد شيء آخر هو المفعول المطلق - كما يجيء - ففي جعل المفعول معه والمفعول له أصلاً في النصب لكونهما مفعولين، وجعل المستثنى والحال فرعين مع أنهما أيضاً مفعولان لكن مع قيد كالأولين نظرٌ / ١١٣

وإن كان الأصلة في النصب بسبب كون الشيء من ضروريات معنى الفعل، فالحال كذلك دون المفعول معه والمفعول له، إذ رُبَّ فعلٍ بلا علة ولا مصاحب ولا فعلٍ إلا وهو واقعٌ على حالة من الموقَّع والموقَّع عليه.

والحق أن يقال: النصب علامة الفضلات في الأصل، فيدخل فيها المفاعيل الخمسة والحال والتمييز والمستثنى، وأما سائر المنصوبات فعمدٌ شَبَّهت بالفضلات كاسم إن، واسم لا التبرئة، وخبر ما الحجازية، وخبر كان وأخواتها.

(١) في «ط» بابكاً صوابه من المخطوطات والأسلوب حيث تحدّث عن الركوب لا البكاء.

## [المفعول المطلق]

(ص): فمنه المفعول المطلق، وهو اسم ما فعله فاعل فعلٍ مذكور بمعناه.

(ش): قدّم المفعول المطلق، لأنه المفعول الحقيقي الذي أوجده فاعل الفعل المذكور وفعله، ولأجل قيام هذا المفعول به صار فاعلاً، لأنّ ضاربيّة زيد في قولك: ضرب زيدٌ ضرباً لأجل حصول هذا المصدر منه.

أمّا المفعول به نحو: ضربت زيداً، والمفعول فيه نحو: ضربت قدّامك يوم الجمعة فليسا ممّا فعله فاعل الفعل المذكور وأوجده، وكذا المفعول معه.

وأما المفعول له، وإن كان مفعولاً للفاعل وصادراً منه إلا أن فاعليته ليست لقيام هذا المفعول به، ألا ترى أن كون المتكلم زائراً في قولك: زرتك طمعاً ليس لأجل قيام الطمع به بل لأجل الزيارة.

فبان أن المفعول المطلق أخصّ بالفاعل من المفعول له فهو أحقّ بتقديم ذكره. وأيضاً لا فعل إلاّ وله مفعول مطلق ذكر أولم يذكر بخلاف المفعول له، فربّ فعل بلا علة.

وقدم المفعول به بعد المفعول المطلق، لأن طلب الفعل الرافع للفاعل له أشدّ من طلبه لغيره، ألا ترى أنّه كما يقع على فاعله بصوغه على صورة اسم فاعل منه يقع على المفعول به بصوغه على صورة اسم مفعول منه بلا قيد آخر ففي قولك: ضرب زيدٌ عمرًا يوم الجمعة وخالدًا إكرامًا لك: زيدٌ ضارب، وعمرٌ مضروبٌ، وأمّا يوم الجمعة فهو مضروب فيه، وخالدٌ مضروب معه، وإكرامًا مضروب له، فتعليق ذلك الفعل بالمفعول به بتغيير صيغته من غير قيد آخر نحو: ضرب زيد، وأمّا إلي غيره فبحرف جرّ نحو: ضرب في يوم الجمعة.

وأما قوله: سير فرسخان، وصيد يومٌ كذا فمجازٌ قليل، وكذا فرسخٌ مسيرٌ،

ويومٌ مَّصِيدٌ، وهو على حذف حرف الجر للاتّساع، كما فى نحو: استغفرت الله ذنباً.

قال سيبويه فى قولهم: جئتُك خفوقَ النجم: أصله حين خُفوق النجم، فاتّسع فى الكلام واختصر، قال: وليس هذا فى سعة الكلام بأبعدَ من قولهم: صيد عليه يومان، ووُلد له ستون عاماً، وسير عليه فرسخان، يعنى أنك جعلت المفعول فيه كالمفعول اتّساعاً واختصاراً فجعلته كما ترى فى غاية البعد.

وقدّم المفعول فيه على المفعول له والمفعول معه، لأن احتياج الفعل منّا إلى الزمان والمكان ضروريّ بخلاف العلة والمصاحب.

وقدّم المفعول له على المفعول معه، إذ الفعل الذى لا علة له، ولا غرض قليلٌ بخلاف الفعل بلا مصاحب، فإنه أكثر منه مع المصاحب، وأيضاً يصل الفعل إليه بواسطة الواو بخلاف سائر المفاعيل.

ولولا مراعاة التسمية كما قلنا لكان تقديم الحال على المفعول له والمفعول معه أولى، إذ الفعل لا يخلو من حال من حيث المعنى.

وإنما سُمي ما نحن فيه مفعولاً مطلقاً لأنه ليس مقيداً لكونه مفعولاً حقيقياً بحرف جرّ كالمفعول به والمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه.

قوله: «هو اسم ما فعله».

١١٤ قال: إنما قلت: ههنا اسمٌ / بخلاف سائر الحدود، ليخرج نحو: ضربتُ الثانى فى قولك: ضربتُ ضربتُ، فإنه شىء فعله المتكلّم الذى هو فاعل الفعل<sup>(١)</sup> المذكور.

قلت: إن أراد بقوله «فعله» المتكلّم أوجده بالقول أى قاله، فالمقول فى الحقيقة وإن كان مفعولاً إلا أن الفعل فى ظاهر اصطلاحهم يُطلق على غير القول، فيقال:

(١) «فعل» يدون «ال» فى «ط».

هذا مفعول، وهذا مفعول، فلم يكن إذاً داخلاً في قوله: «ما فعله» حتى يخرج بقوله اسم.

وأيضاً ضربت باعتبار أنه مفعول ليس بفعل، بل هو اسم، لأن المراد هذا اللفظ المفعول، فلا يخرج بقوله: «اسم ما فعله»، لكونه اسماً، وتأويله باللفظ يدخل في الحدّ جميع المفاعيل، فإن لفظ «زيداً» «يوم الجمعة» «وأمامك» لفظٌ أوجده الفاعل بالقول في قولك: ضربت زيداً يوم الجمعة أمامك.

وإن أراد وهو الظاهر بقوله: فعَلَهُ أنه فعلٌ مضمونه الذي هو الضرب، فلم يكن داخلاً حتى يخرج، لأنه إذاً فعلٌ مضمونه ولم يفعله.

هذا، ويعنى «باسم ما فعله» اسم الحدث الذي فعله.

ويخرج عن هذا الحدّ نحو: ضرباً في: ما ضربت ضرباً، لأنه لم يفعل فاعل الفعل المذكور ههنا فعلاً إلا أن يقول: النقي فرع الإثبات، فجرى مجراه، وألحق به. وكذا نحو مات موتاً، وفنى فناءً جار مجرى ما فعله الفاعل.

واحترز بقوله: «فاعل فعل مذكور» عن نحو: أعجبني الضربُ فإن الضرب فاعله فاعل، فعل ما، لكن لم يفعله فاعل الذي هو «أعجب»<sup>(١)</sup> لأن فاعله الضرب وهو لا يفعل نفسه، وكذا استحسن الضرب.

قوله: «مذكور».

صفة فعل، وكذا قوله: «بمعناه» والضمير في «معناه» عائد إلى اسم، أو إلى «ما».

قوله: «بمعناه».

احتراز عن نحو كرهتُ قيامي، فإن قيامي اسمٌ لما فعله المتكلم، وهو فاعل الفعل المذكور، لكن ليس كرهت بمعنى قيامي.

ويبطل هذا الحدّ بنحو: كرهت كراهتي، وأحببت حبي، وأبغضت بغضي على أن المنصوبات مفعولٌ بها.

(١) في «ع» لكن لم يفعله فاعل أعجب لأن فاعله إلخ.

## [أقسام المفعول المطلق]

(ص): «ويكون للتأكيد، والنوع، والعدد، نحو جلست جلوساً وجلسة وجلسةً فالأول لا يثنى ولا يجمع بخلاف أخويه».

(ش): المراد بالتأكيد المصدر الذي هو مضمون. الفعل بلا زيادة شيء عليه من وصف أو عدد، وهو في الحقيقة تأكيدٌ لذلك المصدر المضمون، لكنهم سموه تأكيداً للفعل توسعاً، فقولك: ضربت بمعنى: أحدثت ضرباً. فلما ذكرت بعده ضرباً صار بمنزلة قولك: أحدثت ضرباً ضرباً، فظهر أنه تأكيد للمصدر المضمون<sup>(١)</sup> وحده لا للإخبار والزمان اللذين<sup>(٢)</sup> تضمّنهما الفعل.

ويعنى بالتنوع المصدر الموصوف، ويعنى بالنوع المصدر الموصوف، وذلك على ضروب لأنه إما أن يكون موضوعاً على معنى الوصف كالقَهْقَرَى<sup>(٣)</sup>، والقُرْفُصَاء<sup>(٤)</sup> وكالجلسة<sup>(٥)</sup> والركبة<sup>(٦)</sup>، لأن الفعل للصدر المختص بصفة من الصفات كصفة الحُسْن أو القُبْح أو الشَّدة أو الضَّعْف أو غير ذلك، فالجلسة ليست مُطلق الجلوس.

(١) في «ع» سقطت كلمة: «المضمون».

(٢) في «ع» «الذى» مكان: «اللذين» تحريف.

(٣): القهقري: الرجوع إلى الخلف، وتثنيته: قهقران، بحذف الياء.

(٤) فعد القرفصاء: بضم القاف وسكون الراء أو بضمهما على الإتيان: أن يجلس على أليته، ويلصق فخذه ببطنه، ويحتبى يديه بضعهما على ساقيه أو يجلس على ركبتيه مُنكباً، ويلصق بطنه بفخذه ويتباط كفيه.

ومقصوده: القُرْفُصَى، مثلته الفاء والقاف. انظر القاموس.

(٥) الجلسة بكسر الجيم: الحالة التي يكون عليها الجالس.

(٦) الركبة: رَكْبُهُ كسمعه ركوباً ومركباً: علاه كارتكبه والاسم: الركبة بالكسر.



وربما يذكر بعدها ما يعين ذلك الوصف نحو: «جلسة حسنة»، وربما يترك نحو: جلست جلسة.

وإما أن يكون موصوفاً بصفة مع ثبوت الموصوف نحو جلست جلوساً حسناً أو مع حذفه نحو: عمل صالحاً، أى عملاً صالحاً.

ومنه ضربت ضرب / الأمير، لأنك حذف الموصوف، ثم حذف المضاف من ١١٥ الصفة، والأصل ضربته ضرباً مثل ضرب الأمير، وذلك لأنك لا تفعل فعل غيرك.

وإما أن يكون اسماً صريحاً مبيناً<sup>(١)</sup> كونه بمعنى المصدر إما بـ «من» نحو: ضربته أنواعاً من الضرب، وإما بالإضافة، وذلك إما فى «أى»، نحو: ضربته أى ضرب وإما فى أفعال التفضيل<sup>(٢)</sup> نحو: ضربته أشد ضرب، وقدمت خير مقدم، لأن «أياً» وأفعال التفضيل بعض ما يضافان إليه كما يجىء فى باب الإضافة.

ويجوز أن يكون هذا مما حذف موصوفه أى ضرباً أى ضرب وضرباً أشد ضرب.

وإما فى «بعض» و«كل» نحو ضربته بعض الضرب، أو كل الضرب، أو غير مبين فى اللفظ نحو: ضربته أنواعاً وأجناساً.

وإما أن يكون مصدراً مثنى أو مجموعاً لبيان اختلاف الأنواع نحو: ضربته ضربين، أى: مختلفين قال تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا﴾<sup>(٣)</sup> أو معرفاً بلام العهد، كما إذا أشرت إلى ضرب معهود شديد أو خفيف أو غير ذلك<sup>(٤)</sup>، فتقول ضربته ذلك الضرب ونحو: القرفصاء فى: قعد القرفصاء والقهقري فى: رجع القهقري مصدر بنفسه - كما ذكرنا عند سيبويه.

(١) فى «ط» «مبنيًا» تحريف.

(٢): كلمة: «التفضيل» سقطت من «ع».

(٣) الأحزاب / ١٠.

(٤) كلمة: «ذلك» سقطت من «ع».

وقال المبرد: هو في الأصل صفة المصدر، أي القعدة القرفصاء، والرجوع القهقري.

وعند بعض الكوفيين: هو منصوب بفعل مشتق من لفظه، وإن لم يستعمل، فكأنه قيل: تقهقر القهقري وتقرص القرفصاء، ونحوه.

وعدم سماع وقوع هذه الأسماء وصفًا لشيء وعدم سماع أفعالها يُضعف المذهبين، إذ هو إثبات حكم بلا دليل.

ويعنى بالعدد ما يدل على عدد المرات معينًا كان أو، لا، وهو إما مصدر موضوع له نحو ضربتُ ضربةً، وضربتَين، وضربات، أو مصدر موصوف بما يدل عليه نحو: ضربته ضرباً كثيراً، وإما عدد صريح مميز بالمصدر نحو: ضربته ثلاث ضربات، قال الله تعالى: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ (١) أو مجرد عن التمييز نحو ضربته ألفاً.

ويجوز أن يكون المجرد صفة لمصدر محذوف، أي ضرباً ألفاً.

وإما آلة موضوعة موضع المصدر نحو ضربته سوطاً وسوطين وأسواطاً، والأصل: ضربته ضربة بسوط، فحُذِفَ المصدر المراد به العدد، وأقيم الآلة مقامه دالة على العدد بإفرادها.

وكذا في ضربت ضربتين بسوط أو ضربات بسوط، وضعت الآلة مقام المثني والمجموع مثناة: أو مجموعة، فقل: ضربت سوطين وأسواطاً، وتثنيتها وجمعها تثنية المصدر وجمعه لاتنية الآلة وجمعها، لأنك ربما قلت: ضربته سوطين، وأسواطاً مع أنك لم تضربه العدد المذكور إلا بسوط واحد، لكنك تثنيت الآلة وجمعتها لقيامها مقام المصدر المثني والمجموع.

ويجوز أن يكون أصل: ضربته سوطاً: ضربته ضربة سوط، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه.

وقد اجتمع في هذا القسم أى فيما قام فيه الآلة مقام المصدر النوع، والعدد كما اجتماعاً في نحو قولك: ضربته ضربين وضروباً قاصداً اختلاف الأنواع. قوله: «فالأول لا يثنى ولا يجمع».

إذ المراد بالتأكيد ما تضمنه الفعل بلا زيادة عليه، ولم يتضمن الفعل<sup>(١)</sup> إلا الماهية من حيث هى. هى والقصد إلى الماهية من حيث هى هى يكون مع قطع النظر عن قلتها وكثرتها، والثنية والجمع لا يكونان إلا مع النظر إلى كثرتها فتناقضا.

قوله: «بخلاف أخويه». ١١٦

يعنى النوع والعدد، وذلك، لأن النوع قد يكون نوعين فصاعداً، وكذا قد يكون العدد اثنين فصاعداً.

### [المفعول المطلق الواقع من غير لفظ فعله]

(ص): «وقد يكون بغير لفظه نحو: قعدت جلوساً».

(ش): أى قد يكون المصدر بغير لفظ الفعل، وذلك إما مصدر أو غير مصدر، والمصدر على ضربين.

إما أن يلاقى الفعل فى الاشتقاق نحو قوله تعالى: ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾<sup>(٢)</sup> ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾<sup>(٣)</sup>.

وإما ألا يلاقى فيه نحو: قعدت جلوساً.

(١) كلمة: «الفعل» سقطت من «ع».

(٢) المزمّل/٨.

(٣) نوح/٣.

ومذهب سيبويه في كليهما: أن المصدر منصوبٌ بفعله المقدّر، أى تبّتل إليه،  
وتبّتل نفسك تبتيلاً، وأنبّتكم من الأرض فنبتم نباتاً، وقعدت وجلست جلوساً.  
ومذهب المازني والمبردّ والسيرافي: أنه منصوب بالفعل الظاهر، وهو أولى،  
لأن الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة إليه.

وأما غير المصدر فقد ذكرنا طرقاً منه، ومن جملته (١) الضمير الراجع إلى  
مضمون عامله نحو قوله:

٨٦ = هذا سرّاقة للفرّان يدرسه والمرء عند الرّشا إن يلقها ذيب (٢)

(١) في «ط» «جملة» مكان: «جملة» تحريف.

(٢) هو الشاهد الثالث والثمانون في الخزانة.

= البغدادى «على أن الضمير فى «يدرسه» راجع إلى مضمون يدرس، أى يدرس الدرس، فيكون  
راجعاً للمصدر المؤول عليه بالفعل، وإنما لم يجز عوده للقرآن لتلا يلزم تعدى العامل إلى الضمير  
وظاهره معاً.

وهذا البيت من الأبيات الخمسين التى لا يعرف قائلها فى كتاب سيبويه.

ونقد البغدادى الدمامينى فى هذا البيت بقوله:

«وزعم الدمامينى فى الحاشية الهندية: أن هذا البيت من المدح، لامن الهجاء، وظن أن سرّاقة هو  
سرّاقة ابن جُعْشُم الصّحَابِيّ - مع أنه فى البيت غير معلوم من هو؟ وحرف فيه تحريفات ثلاثة:  
الأول: أن الرّشا بضم الرّاء والقصر جمع رشوة، فقال: هو بكسر الرّاء مع المدّ: الحبل، وقصره  
للضرورة وأثّنه على معنى الآلة، وكلامه هذا على حدّ: «زناه وحده» [أى اتهمه بالزنى، ثم أقام عليه  
الحد].

والثانى: أن قوله: يلقها بفتح الياء من اللقى، وهو ضبطه بضم الياء من الإلقاء.

والثالث: أن قوله: ذيب بكسر الذال، وبالهزمة المبدلة ياء وهو الحيوان المعروف وهو صحفه ذنباً بفتح  
الذال والنون، وقال: قوله: عند الرّشا متعلق بذنب لما فيه من معنى التأخر؛

والمعنى: إن يلق إنسان الرّشا فهو متأخر عند إلقتها، يريد أن سرّاقة درس القرآن فتقدم والمرء متأخر  
عند اشتغاله بما لا يهتم كمن امتنن نفسه فى السقى وإلقاء الأرشية فى الآبار.

هذا كلامه، وتبعه فيه الشمنى فاعتبروا يا أولى الأبصار». اهـ.

والمعنى الصحيح هو ما ذكره الأعلام حيث قال: هجا هذا الشاعر رجلاً من القراء نسب إليهم الرّياء،  
وقبول الرّشا والحرص عليها.

من شواهد: سيبويه ٤٣٧/١، وتكرر ذكره فى الخزانة ٢/٢٨٣، ٣/٥٧٢، ٤/١٧٠ والهمع  
والدرر رقم ١١١٩، وابن الشجرى ٣٣٩/١.

أى يدرسُ الدرس.

أو إلى غير مضمون عامله نحو: أعجبنى الضرب الذى ضربتهُ.

أو اسم الإشارة المشار به إلى غير مضمون عامله نحو: أعجبنى ضربى فضربتُ ذلكَ.

ومن غير المصدر نحو: أعطيته عطاءً، وكلمته كلاماً، فإنهما ليسا بمصدرين لشيء من الأفعال.

### [حذف عامل المفعول المطلق جوازاً ووجوباً]

(ص): «وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازاً كقولك لمن قدم: خيرَ مقدّم، ووجوباً سماعاً مثل: سقيّاً ورعيّاً، وخبيّةً، وجدّعاً، وحمدّاً، وشكراً وعجباً».

(ش): أعلم أنّه لأبدّ في الواجب الحذف والجائز من القرينة.

قوله: «جوازاً ووجوباً»<sup>(١)</sup>.

نصبُ على المصدر بفعل محذوف أي بعضه يُسمع حذفه وجوباً سماعاً ولا يقاس عليه في وجوب الحذف قياساً.

وأقول الذى أرى أن هذه المصادر وأمثالها: إن لم يأت بعدها ما يبينها ويعين ما تعلقت به من فاعل أو مفعول إما بحرف جرّ، أو بإضافة المصدر إليه فليست مما يجب حذف فعله، بل يجوز نحو: سقاك الله سقيّاً، ورعاك الله رعيّاً، وجدّعك جدّعاً، وشكّرتُ شكراً، وحمدتُ حمداً.

(١) فى ط والنسخ المخطوطة: «جوازاً ووجوباً».

وعلق الشريف بقوله: «الصواب» قوله: «سماعاً وقياساً» نصب على المصدر بفعل محذوف. وما فى

الكتاب سهو من القلم كما لا يخفى.

وفى هامش ك: القول نفسه.

وفى نهج البلاغة<sup>(١)</sup> فى الخطبة البكالية<sup>(٢)</sup>: «نحمد على عظيم إحسانه، ونبرّ برهانه، ونوامى فضله، وامتنانه حمداً يكون لحقه أداء».

وأما ما بين فاعله بالإضافة نحو: «كتاب الله»<sup>(٣)</sup> و«صبغة الله»<sup>(٤)</sup> وسنة «الله»<sup>(٥)</sup> و«وعد الله»<sup>(٦)</sup>، و«حنانيك» و«دواليك»<sup>(٧)</sup>.

أوبين مفعوله بالإضافة نحو: «ضرب الرقاب»<sup>(٨)</sup>، و«سبحان الله»<sup>(٩)</sup> ولبيك وسعديك<sup>(١٠)</sup> ومعاذ الله.

أوبين فاعله بحرف جر نحو بؤساً لك أى شدة، وسُحْقاً<sup>(١١)</sup> لك أى بعداً، وكذا بُعداً لك.

أوبين مفعوله بحرف جر نحو: عَقراً لك أى جرحاً، وجَدْعاً لك، والجدع قطع الأنف أو الأذن أو الشفة أو اليد، وشكراً لك، وحمداً لك، وعجباً منك، فيجب حذف الفعل فى جميع هذا قياساً.

والمرد بالقياس أن يكون هناك ضابطٌ كُلِّى يحذف الفعل حيث حصل ذلك الضابط، والضابط ههنا: ما ذكرنا من ذكر الفاعل أو المفعول بعد المصدر

(١) نهج البلاغة ١/ ٤٢٩ طبع الحلبي.

(٢) فى هامش «ك» «بكال» ككتاب: بطن من حمير منهم توف بين فضالة التابعى. وانظر القاموس.

(٣) = البقرة / ١٠١ .

(٤) البقرة / ١٣٨ .

(٥) = الأحزاب / ٣٨ ، وغيرها.

(٦) = النساء / ١٢٢ ، وغيرها .

(٧) دواليك: أى مداولة على الأمر أو تداول بعد تداول. وقد تدخله أل فيجعل اسماً مع الكاف، يقال: الدواليك.

(٨) محمد / ٤: «فضرِب الرقاب»

(٩) = يوسف / ١٠٨، و«الصفات» / ١٥٩ .

(١٠) سعديك: أى إسعاداً بعد إسعاد.

(١١) سحق الشيء فانسحق أى سهكه، ويابه قطع والسحق بالضم: البعد، يقال: سُحْقُله والسحقُ بضمين مثله.

مضافاً إليه أو بحرف الجر، لا لبيان النوع احترازاً عن نحو قوله تعالى: ﴿وَقَدْ مَكَرُوا مَكْرَهُمْ﴾<sup>(١)</sup>، ﴿وَسَعَىٰ لَهَا سَعْيَهَا﴾<sup>(٢)</sup>.

وإنما وجب حذف الفعل مع هذا الضابط، لأن حق الفاعل والمفعول به أن يَعْمَلَ فيهما الفعل، ويتصلاً به، فاستحسن<sup>(٣)</sup> حذف الفعل<sup>(٤)</sup> في بعض المواضع، إما إبانةً لقصد الدوام واللزوم بحذف ما هو موضوع للحدوث والتجدد، أى الفعل فى نحو: حمداً لك، وشكراً لك، وعجباً / منك، ومعاذ الله، وسبحانه الله. ١١٧

وإما لتقدم<sup>(٥)</sup> ما يدل عليه كما فى قوله تعالى: ﴿كَتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾<sup>(٦)</sup> و﴿صِبْغَةَ اللَّهِ﴾<sup>(٧)</sup> و﴿وَعَدَ اللَّهُ﴾<sup>(٨)</sup> أو لكون الكلام مما يُسْتَحْسَنُ الفراغ منه بالسرعة<sup>(٩)</sup> نحو لبيك وسعديك ودوايك<sup>(١٠)</sup> وهذا ذيك<sup>(١١)</sup> وهَجَاجِيكَ<sup>(١٢)</sup>، فبقى المصدر مبهماً لا يدرى ما تعلق به، من فاعل أو مفعول، فذكر ما هو مقصود المتكلم من أحدهما بعد المصدر ليختص به، فلما بينتهما بعد المصدر بالإضافة أو بحرف الجر قُبِحَ إظهار الفعل، بل لم يجر فلا يقال: كتب كتاب الله، ووعد وعد الله، واضربوا ضرب الرقاب، وأسبح سبحان الله، وأحمد حمداً لك: وغفر الله غفراً لك<sup>(١٣)</sup>، وذلك لما ذكرنا من أن حق الفاعل والمفعول أن يتصلاً بالفعل معمولين له، فلما حذف الفعل لأحد الدواعى المذكورة، وبيّن

<sup>(١)</sup> إبراهيم / ٤٦، وفى ط وع بإسقاط: «وقد»، تحريف.

<sup>(٢)</sup> الإسراء / ١٩. <sup>(٣)</sup> فى ع: فاستحب.

<sup>(٤)</sup> «الفعل» سقط من ع. <sup>(٥)</sup> فى ط: «وإما التقدم» تحريف.

<sup>(٦)</sup> النساء / ٢٤. <sup>(٧)</sup> البقرة / ١٣٨.

<sup>(٨)</sup> الروم / ٦. <sup>(٩)</sup> «بالسرعة» سقطت من ع.

<sup>(١٠)</sup> أى مداولة على الأمر أو تداول بعد تداول بعد تداول «القاموس».

<sup>(١١)</sup> أى قطعاً بعد قطع.

<sup>(١٢)</sup> يقال: عن يريد كف الناس عن شىء. وفى ع: «وعجاجيك» بالعين، تحريف وانظر القاموس:

«هجع».

<sup>(١٣)</sup> فى ط: وعقر الله عقراً لك بالقاف، تحريف واضح.

لمصدر المبهم إمّا بالإضافة أو بحرف الجر، فلو ظهر الفعل رجع الفاعل، أو المفعول إلى مكانه ومركزه بعد الفعل مُتَّصِلًا بالفعل ومعمولاً له، فوزانه وزان نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ أَمْرٌ هَلَكٌ﴾<sup>(١)</sup>.

وأما قولهم حَرَدْتُ حَرْدَهُ<sup>(٢)</sup> وحمدتُ حَمْدَهُ وقصدتُ قَصْدَهُ ونحوتُ نَحْوَهُ، ونحو ذلك فليس انتصاب الاسماء في ذلك على المصدر، بل هو مفعول به على جعل المصدر بمعنى المفعول، كقوله:

= ٨٧ \* دار لسعدى إذْه منْ هواكا<sup>(٣)</sup> \*

والمعنى قصدت به جهته التي ينبغي أن يقصدها من يطلبه.

ويجوز أن يكون المعنى حردته حَرْدَهُ الذي يليق به، وحمدته حَمْدَهُ الذي ينبغي، فيكون مضافاً لبيان النوع كما في قوله تعالى: ﴿وَقَدْ مَكَرُوا مَكْرَهُمْ﴾<sup>(٤)</sup>. ﴿وَفَعَلْتَ فَعَلَتَكَ﴾<sup>(٥)</sup> وقوله تعالى: ﴿وَسَعَى لَهَا سَعِيهَا﴾<sup>(٦)</sup>.

(١) النساء/ ١٧٦.

(٢) حردت حرده: أى قصدت قصده.

(٣) هو الشاهد رقم/ ٨٣ فى الخزنة.

واستشهد به على أن المصدر بمعنى اسم المفعول، أى من مهويك.

وبهذا المعنى أورده أيضاً فى باب المصدر، فإن الهوى بالقصر مصدر: هويته من باب تعب: إذا أحببته وعلقت به.

ومعنى، الشاهد كما فى الخزنة: أن الشاعر وصف داراً خلت من سعدى: هذه المرأة وبعدها عهداً به فتغيرت بعدها، وذكراتها كانت لها داراً ومستقراً إذ كانت مقيمة بها، فكان يهواها بإقامتها فيها. والشاهد قائله مجهولة. وقبله.

هل تعرف الدارَ على تبراكا

و«تبراكا»: موضع فى ديار بنى فقعس.

من شواهد: سيبويه ٩/ ١، والإنصاف ٦٨٠/ ٢، وابن الشجرى ٢٠٨/ ٢، وشواهد الشافية من ٤/ ٢٩٠، والهمع والدرر رقم/ ١٤٥.

(٤) إبراهيم ٤٦، وفى م: «ومكروا مكرهم» بإسقاط قد تحريف.

(٥) الشعراء/ ١٩. (٦) الإسراء/ ١٩.



والجَارَ والمجرورُ بعد هذه المصادر في محل الرفع على أنه خبر المبتدأ الواجب حذفه، ليلى الفاعلُ أو المفعولُ المصدرَ الذي صار بعد حذف الفعل كأنه قائم مقام الفعل كما كان ولي<sup>(١)</sup> الفعل، والمعنى هو لك أي هذا الدعاء لك.

وكذا كل ما فيه من التَّبَيِّنَةِ المَبِينَةِ للمعارف نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا بِكُمْ مِّنْ نَّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾<sup>(٢)</sup>، إن جعلنا (ما) بمعنى الذي، وأما المَبِينَةُ<sup>(٣)</sup> للنكرة فهي صفة لها كما لو جعلنا (ما) في الآية نكرة.

وقد يَبَيِّنُ أيضاً بعض أنواع المفعول به اللازم إضمار فعله بحرف الجر نحو: مرحباً بك، وأهلاً بفلان، أي هذا الدعاء مختص بك، هذا إن فسرت مرحباً بموضع الرَّحْبِ أي أتيت موضعاً رحيباً، وإن فسرت بالمصدر، أي رَحْبُ موضعك مَرَحَباً أي رَحْباً، فهو من هذا الباب، والجملة المفسرة المحذوفة المبتدأ لا محل لها، لأنها مستأنفة.

ثم اعلم أن هذه المصادر مع الحال المذكورة من استحسان حذف فعلها للدواعي المذكورة، إما أن يتوغل في حذف فعلها بحيث لا ينوي قبلها تقديرًا بل يصير المصدر عوضاً منه وقائماً مقامه كالمصادر الصائرة أسماء أفعال - كما يجيء في بابها نحو: هيهات ورؤيد، وشتان فتبني لقيامها مقام المبني، ولا يكون لها إذاً محل من الإعراب: كما لم يكن للفعل الذي قامت هي مقامه.

وبناؤها على الفتح أكثر إذاً<sup>(٤)</sup> لتبقى مبنية على الإعراب الذي استحقته حال المصدرية، فيرجع إذاً في استعمال الفاعل والمفعول بعدها إلى الوجه الذي كانا يستعملان عليه مع الفعل لصيرورة المصدر كالفعل، فيقال هيهات زيد.

ويجوز أن يراعي أصلها في المصدرية مع كونها أسماء أفعال، فيستعمل الفاعل والمفعول بعدها استعمالها مع المصادر وقال الله تعالى: ﴿هِيَاهُ هِيَاهُ لِمَا

(١) «ولي» سقطت من ع، و ط.

(٢) النحل / ٥٣.

(٣) «المبينة» تحريف.

(٤) في «ط» بزيادة: «إن زادت على حرفين».

تُوعَدُونَ ﴿١﴾ فهو بمنزلة بُعداً لما توعدون استعمالاً، وأما في المعنى فهيهات اسم ١١٨ فعل / وإلا لم يُبَيَّن.

وإما ألا يتوغل في حذف فعلها بل يكون فعلها مقدراً قبلها لينصبها كالمصادر المذكورة ههنا، وهذه المصادر كأنها قائمة مقام الفعل كالمصادر الأولى من حيث لم تستعمل الأفعال قبلها لكنها ليست قائمة مقام أفعالها، إذ لو قامت مقامها لم تقدّر قبلها، فلم تكن تنتصب، فبانتصابها عرفنا أن الفعل مقدر قبلها، وبناء الأولى عرفنا قيامها مقام أفعالها.

وقد يجوز في بعض المصادر أن يستعمل الاستعمالين أعني أن يكون مصدراً واسم فعل نحو رويد زيد، ورويد زيداً وبله زيد، وبله زيداً.

ويجوز أن يكون «حاشى» من هذا الباب فيكون حاشي زيد مصدراً مضافاً كرويد زيد بدليل القراءة الشاذة ﴿حَاشًا لِلَّهِ﴾ ﴿٢﴾ منوناً، ويكون حاشي لزيد اسم فعل مستعملاً استعمال المصادر كما ذكرنا في هيهات لزيد.

ومن جملة المصادر القياسية المضبوطة بالضابط المذكور مصادر لم توضع أفعالها نحو: دَفراً له أي تنتأ، وبهراً أي تعساً، أمّا بهراً بمعنى غلبة فله ﴿٣﴾ فعل مستعمل، فهما مثل القهقري والقرفصاء أعني أن جميعها مصادر لا فعل لها على مذهب سيويه إلا أن الفرق بينهما: أن دَفراً وبهراً لم يستعمل ناصبهما وبيننا بحرف جر بخلاف نحو القرفصاء فإنه استعمل ناصبه من غير لفظه.

والناصب المقدر لدَفراً وبهراً أيضاً فعل من غير لفظهما، والتقدير: أنتنت دَفراً وتعتت بهراً.

(١) المؤمنون / ٣٦.

(٢) يوسف / ٣١ وهي قراءة أبي السمال كما في البحر ٣٠٣/٥، والكشاف ٣١٧/٢. وفي هامش ط / ١١٨. «أبو السماك» بالكاف تحريف.

(٣) في ط: «فعله فعل مستعمل» صوابه ما في النسخ الأخرى.

## [المصادر الواقعة أسماء أعيان]

ومنها أسماء أعيان هي آلة مقامة مقام المصادر نحو: تُرَبًّا لك، وجَنَدَلَا أي رَمِيت رَمِيًّا بترَب وجَنَدَلٍ فهذا مثل ضَرَبْتُهُ سَوْطًا، والفرق بينهما مثل الفرق بين بهراً والقَهْقري.

ومنها صفات قائمة مقام المصدر نحو: هنيئًا لك أي هناءةً، وعائذًا بك أي عيادًا، وهي مثل قم قائمًا أي قيامًا، وتعال جائئًا، والفرق بينهما ما ذكرنا في القسمين المذكورين. وقد قيل في هذا القسم: إنه نصب على الحال المؤكدة كما قيل في قم قائمًا.

## [أسماء الأصوات القائمة مقام المصدر]

ومنها أسماء أصوات قامت مقام المصادر كآهًا منك أي توجعًا، وواهاً لك أي طيبًا<sup>(١)</sup>، وآفا وآفة لك، أي كراهةً، فيقدر لجميعها أفعالٌ بمعناها. ويلزم إضمار ناصب ما كان في الأصل صوتًا وإن لم يبين بالجار نحو: أيها أي كفاً، ووبهاً أي زيادةً.

وذلك لأن الأصوات بعيدة من الاشتقاق والتصرف والمصدر أصل في باب التصرف والاشتقاق، إذ جميع أنواع الأفعال والأسماء المتصلة بها صادرة عنه على الصحيح من المذهب، فلما صار ما لا يشتق منه قائمًا مقام المشتق منه قطع عنه الفعل الناصب له نصب المفعول المطلق، لأنه في الأغلب يكون مشتقًا من مفعوله المطلق.

والأصوات القائمة مقام المصادر يجوز إعرابها نصبًا إلا أن يكون على حرفين، ثانيهما حرف مدّ نحو وَيّ لزيد، وذلك نحو: آهًا وواهاً ووبهاً، ويجوز إبقاؤها على البناء الأصلي نحو: ﴿أَفِ لَكُمْ﴾<sup>(٢)</sup> واوّه على إخواني، وآه من ذنوبي.

(١) علق السيد الشريف بقوله: «وواها لك أي طيبًا» إذا تعجبت من طيب شيء قلت: واهها له ما

أطيبه هامش ط / ١١٨.

(٢) الأنبياء / ٦٧.

والظاهر أن ويلك وويحك وويك وويك من هذا الباب.

وأصل كلُّها : وَي على ما قال الفراء جِيء بلام الجر بعدها مفتوحة مع المضمر نحو : وَيْ لَكَ وويْ له ، ثم خلط اللام بوي حتى صارت لام الكلمة كما خلط اللام بها في قوله :

٨٨ = فخير نحن عند البأس منكم إذا الداعي المثوب قال يالا<sup>(١)</sup>

فصار معرباً بإتمامه ثلاثياً فجاز أن يدخل بعدها لاماً آخر نحو : ويلاً لك لصيرورة الأولى لام الكلمة ، ثم نُقل إلى باب المتبدأ، فقليل : ويلٌ لك - كما مر ١١٩ في سلام عليك/ .

ثم جعل ويح وويب<sup>(٢)</sup> وويس<sup>(٣)</sup> كنايةات عن «ويل»، وهذا كما قالوا : قاتله الله بمعنى قتله، ثم استشنعوها فكنوا عنها بقاتعة وكاتعة<sup>(٤)</sup>، ثم صار بعض الأصوات القائمة مقام المصادر قائماً مقام الفعل، فصار اسم فعل نحو : صه،

(١) هو الشاهد رقم ٨٤ في الخزنة. قال البغدادي : استشهد به على أن اللام خلطت بـ «يا» أراد أنه خلطت لام الاستغاثة الجارة بـ «يا» حرف النداء، وجعلنا كالكلمة الواحدة، وحكي كما تحكي الأصوات، وصار المجموع شعاراً للاستغاثة

وفي ط والنسخ المخطوطة، فخير نحن عند الناس منكم « وفي الخزنة فقط «البأس» بالباء، ونص على أنه بالباء الموحدة لا بالنون، وهو الشدة والقوة وشرحه بقوله : «المثوب: اسم فاعل من ثوب قال أبو زيد: وهو الذي يدعو الناس يستنصرهم. ونسب البغدادي الشاهد إلى زهير بن مسعود الضبي. وفي م، ع : «منهم» مكان منكم.

من شواهد العيني ١/ ٥٢٠، والخصائص ١/ ٢٧٦، ٢/ ٢٧٥، ٣/ ٢٢٨، وابن عقيل ١/ ٩٠، والمغني ١/ ١٨٣ والهمع والدرر رقم ٧٠٨،

وفي ط: «فخير نحو» بوضع : نحو «مكان» : «نحن» تحريف.

(٢) في القاموس : «ويب» كويل، تقول : ويك، وويبٌ لك، وويبٌ لزيد، وويباً له، وويب له وويبه، وويب غيره، ومعنى الكل : ألزمه الله ويلاً، وويباً لهذا أي عجباً . وفي ط فقط : ويت بالياء تحريف .

(٣) في القاموس : «ويس» كلمة تستعمل في موضع رأفة واستملاح للضبي، والويس : الفقر، وما يريد الإنسان : ضد ، وقد لقي ويساً أي لقي ما يريد.

(٤) في القاموس : «كتع» المكاتعة : المقاتلة. وفي القاموس : قَتَعَ : المقاتعة : المقاتلة .

ومه، وإيه، وغير ذلك مما سنذكره في أسماء الأفعال، كما يقوم المصدر الأصلي مقام الفعل فيصير اسم فعل على ما مرّ قبل.

ويجوز في كلّ صوت يدعى صيرورته اسم فعل أن يقال ببقائه على مصدريته ويكون بناؤه نظراً إلى أصله حتى كان صوتاً، لا لكونه اسم فعل، فـ «أنت وزيد» نحو: ضرباً أنت وزيد، وذلك لأننا علمنا صيرورة المصادر أسماء أفعال بكونها مبنية - كما ذكرنا، فإذا كان لنا طريق إلى بناء هذه الأسماء غير كونها أسماء أفعال وهو النظر إلى أصله فلا ضرورة تلجئنا إلى كونها أسماء أفعال.

ومن المصادر المضبوطة بالضابط المذكور قولهم: عمرك الله، وقعدك الله بفتح القاف، قال المازني سمعت كسرهما ممن لا أثق به.

وهما عند سيبويه منصوبان على المصدر، وقد استعمل فعل عمرك بخلاف قعدك قال :

عَمَرْتُكَ اللَّهَ إِلَّا مَا ذَكَرْتُ لَنَا      هَلْ كُنْتُ جَارَتَنَا أَيَّامَ ذِي سَلَمٍ<sup>(١)</sup> = ٨٩  
ولا يقال : قَعَدْتُكَ اللَّهَ

وأكثر ما يستعملان في قسَم السؤال فيكون جوابهما ما فيه الطلب كالأمر والنهي، قال :

(١) هو الشاهد الخامس والثمانون في الخزانة .

نسبه في الخزانة إلى الأحوص الأنصاري وذكر أن «عمرتك الله» إلى آخره في محل نصب على أنها مفعولة لقوله في البيت السابق وهو :

إِذْ كَذْتُ أَنْكَرَ مِنْ سَلَمِي فَقُلْتُ لَهَا      لَمَّا التَقِينَا وَبِالْعَهْدِ مِنْ قَدَمٍ  
واستشهد به في الخزانة على أن قولهم : «عمرتك الله ، وعمرتك بتشديد الميم وضم التاء وكسر الكاف له فعل .

من شواهد سيبويه ١/ ١٦٣ ، والمقتضب ٢/ ٢٣٩ وأمالى بن الشجري ١/ ٣٤٩ ، والهمع والدرر ١٢٠٥ ، واللسان : «عمر»

وانظر ديوان الأحوص ١٩٩ من قصيدة عدتها عشرة أبيات .

٩٠ = قَعِيدَكَ أَنْ لَا تُسْمِعِنِي مَلَامَةً وَلَا تَنْكِي قُرْحَ الْفُؤَادِ فَيَجْعَا<sup>(١)</sup>

وَأَنْ زَائِدَةٌ وَقَالَ:

٩١ = أَيُّهَا الْمُنْكَحُ الثَّرِيَّاسُ هَيَلًا عَمَرَكَ اللَّهُ كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ<sup>(٢)</sup>

هِيَ شَامِيَّةٌ إِذَا مَا اسْتَقَلَّتْ وَسَهِيلٌ إِذَا اسْتَقَلَّ يَمَانِي

وقد ذكر الجوهري استعمال قَعْدَكَ وَعَمَرَكَ فِي الْقِسْمِ الَّذِي لَا سَوَالُ فِيهِ ، قَالَ :  
يُقَالُ : قَعْدَكَ لَا آتِيكَ ، وَكَذَا قَعِيدُكَ ، وَقَعْدُكَ اللَّهُ لَا آتِيكَ ، وَقَعِيدُكَ اللَّهُ لَا آتِيكَ ،  
وَعَمَرَ اللَّهُ مَا فَعَلْتَ كَذَا ، وَعَمَرَكَ اللَّهُ مَا فَعَلْتَ كَذَا . قَالَ ابْنُ يَعِيشَ لَا يَسْتَعْمَلَانِ  
إِلَّا فِي الْقِسْمِ .

قَالَ الْجَوْهَرِيُّ : وَقَدْ جَاءَ «عَمَرَكَ اللَّهُ» فِي غَيْرِ الْقِسْمِ وَاسْتَشْهَدَ بِقَوْلِهِ :

\* عَمَرَكَ اللَّهُ كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ \*

(١) هُوَ الشَّاهِدُ السَّادِسُ وَالثَّمَانُونَ ، قَالَ فِي الْخَزَانَةِ : وَاسْتَشْهَدَ بِهِ عَلَى أَنْ قَعِيدُكَ اللَّهُ ، وَعَمَرَكَ اللَّهُ أَكْثَرَ  
مَا يَسْتَعْمَلَانِ لَهُ فِي الْقِسْمِ السَّوَالِيِّ فَيَكُونُ جَوَابُهُمَا مَا فِيهِ الطَّلَبُ وَالْأَمْرُ وَالنَّهْيُ ، وَ«أَنْ» هُنَا زَائِدَةٌ .  
وَالْبَيْتُ مَنْسُوبٌ لِمَتَمِّ بْنِ نُورِيَةِ الصَّحَابِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . مِنْ قَصِيدَةٍ مَشْرُوحَةٍ فِي الْمَفْضَلِيَّاتِ . وَقَبْلُ  
هَذَا الْبَيْتِ ثَمَانِيَةُ آيَاتٍ مُتَّصِلَةٌ بِهِ أُولَاهَا :

تَقُولُ ابْنَةُ الْعَمَرِيِّ مَالِكٌ بَعْدَمَا أَرَاكَ حَدِيثًا نَاعِمَ الْبَالِ أَفْرَعَا .

وَفِي الْخَزَانَةِ : نَكَأَتِ الْقَرْحَةَ : إِذَا قَشَرْتَهَا .

وَقَوْلُهُ : فَيَجْعَا مُتَّصُوبٌ بِأَنْ مَضْمُومَةٌ بَعْدَ الْفَاءِ فِي جَوَابِ النَّهْيِ الثَّانِي ، وَقَوْلُهُ : «أَفْرَعَا» أَيُّ كَثِيرِ  
شَعْرِ الرَّأْسِ .

قَالَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ : أَهْلُ الْحِجَازِ يَقُولُونَ : وَجِعَ يَوْجَعُ ، وَوَجِلَ يَوْجَلُ ، يَقْرَوْنَ الْوَاوَ عَلَى حَالَتِهَا إِذَا  
سَكَتَتْ وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا .

مِنْ شَوَاهِدَ : الْمُتَصَفِّ ٢٠٦/١ ، وَالْهَمْعُ وَالْدَّرَرُ رَقْمُ ١٢١٠ وَشَرْحُ الْمَفْضَلِيَّاتِ / ٥٤١ .

(٢) فِي الْخَزَانَةِ - الشَّاهِدُ السَّابِعُ وَالثَّمَانُونَ - اسْتَشْهَدَ بِهِ عَلَى أَنْ : «عَمَرَكَ اللَّهُ» يَسْتَعْمَلُ فِي الْقِسْمِ  
السَّوَالِيِّ ، وَيَكُونُ جَوَابُهُ مَا فِيهِ الطَّلَبُ ، وَهُوَ هُنَا جُمْلَةٌ «كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ» .

«الْمُنْكَحُ» اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ أَنْكَحَهُ : «إِذَا زَوَّجَهُ» ، وَ«اسْتَقَلَّ» ارْتَفَعَ وَ«الثَّرِيَّا» هِيَ بِنْتُ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ  
بْنِ الْحَارِثِ .

وَأَمَّا سَهِيلٌ فَهُوَ سَهِيلُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ الزَّهْرِيِّ وَالبَيْتَانِ نَسَبًا إِلَى عَمْرِ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ كَمَا  
فِي الْخَزَانَةِ فِي قِصَّةِ ذِكْرِهَا : وَانْظُرْ دِيوَانَ عَمْرِ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ / ٤٣٨ .

مِنْ شَوَاهِدَ : ابْنُ الشَّجَرِيِّ ٣٤٩/١ ، وَابْنُ يَعِيشَ ٩١/٩ .

وقال: المعنى سألت الله أن يُطيل عُمرَكَ، ولم يُرد القسم، وقد ذكرنا أنه في البيت قَسَمَ السؤال.

والأصل عند سيبويه: عمّرتك الله تعميراً فحذف الزوائد من المصدر، وأقيم مقام الفعل مضافاً إلى المفعول به الأول، وكذا قعدك الله تقديرًا. ومعنى عمّرتك: أعطيتك عُمرًا بأن سألت الله أن يعمرّك، فلما ضمّن عمّر معنى السؤال تعدّى إلى المفعول الثاني، أعنى «الله». وكذا قعدتك الله، وإن لم يستعمل، أي<sup>(١)</sup> جعلتك قاعدًا متمكنًا بالسؤال من الله تعالى.

وأجاز الأخفش رفعَ (الله) في عمّرك الله ليكون فاعلاً أي عمّرك الله تعميراً. ويجوز أن لا يكون انتصابهما على المصدر، ويكون التقدير: أسأل الله عمرَكَ، أي أسأل الله تعميرَكَ، وأسأل الله قعدَكَ أي تقعيدَكَ وتمكينَكَ، على حذف الزوائد، و«أسأل» متعدّ إلى مفعولين، أو يكون المعنى أسأل بحقّ تعميرِكَ الله أي اعتقادَكَ بقاءه وأبديته، وبتقعيدِكَ الله أي نسبتِكَ إياه إلى القعود أي الدوام والتمكّن، فيكون انتصابهما بحذف حرف القسم نحو: الله لأفعلنّ وهما مصدران محذوفان الزوائد مضافان إلى الفاعل، و(الله) مفعول به للمصدرين.

ويجوز أن يكون معنى قعدَكَ الله بكسر القاف: بحقّ قعدَكَ أي قعيدِكَ، أي ملازمَكَ العالم بأحوالك وهو الله، فالله عطف بيان لقعدَكَ. ويؤيد هذا التأويل قولهم: قعيدَكَ الله بمعناه، فالقعد والقعيد بمعنى المقاعد كالحلف والحليف.

فعلى هذا مذهب / سيبويه وهو أن نصبهما على المصدر وعلى تأويلهما بأسأل ١٢٠ تعميرَكَ وتقعيدَكَ ليس معنى القسم ظاهراً فيهما مع أنهما لا يستعملان إلا في القسم - كما ذكرنا - إلا أن يقال: لما كانا للدعاء للمخاطب جرياً مجرى قَسَمَ<sup>(٢)</sup> السؤال لأنه قد يبدأ السؤال بالدعاء كأنه قيل: طوّل الله عمرَكَ، افعل لى كذا وكذا.

(١) في «ط» أن جعلتك «بوضع» أن «مكان» أي تحريف.

(٢) في «ب» سقطت كلمة «قسم».

## [وجوب حذف عامل المصدر المكرّر أو المحصور]

(ص): «وقياساً فى مواضع: منها ما وقع مثبتاً بعد نفى أو معنى نفى داخل على اسم لا يكون خبراً عنه، أو وقع مكرراً مثل ما زيد إلا سيراً، وما أنت إلا سير البريد، وإنما أنت سيراً، وزيد سيراً سيراً» .

(ش): قوله: «ما وقع مثبتاً إلى آخره»

هنا مصدر يجب حذف فعله باجتماع شيئين: أحدهما: أن يكون ناصبه خبراً عن شيء لو جعلت هذا المصدر خبراً عنه لم يكن إلا مجازاً لكونه صاحب<sup>(١)</sup> ذلك المصدر.

والثاني: أن يكون المصدر مكرراً أو بعد إلا أو معناها نحو ما زيد إلا سيراً وما الدهر إلا تقلباً، وإنما أنت سيراً، وزيد سيراً سيراً والمتون تفريقاً تفريقاً<sup>(٢)</sup>.

وكذا إن دخل على المبتدأ نواسخه نحو: إن زيدا سيراً سيراً. ويجوز أن يكون نحو: ما كان زيد إلا سيراً من هذا.

وإنما وجب حذف الفعل لأن المقصود من مثل هذا الحصر أو التكرير وصف الشيء بدوام حصول الفعل منه، ولزومه له، ووضع الفعل على الحدوث والتجدد، وإن كان يستعمل المضارع فى بعض المواضع للدوام أيضاً نحو قولك: زيد يؤوي<sup>(٣)</sup> الطريد، ويؤمن الخائف، «والله يقبض ويبسط»<sup>(٤)</sup>، وذلك أيضاً لمشابهته لاسم الفاعل الذى لا دلالة فيه وضعاً على الزمان.

فلما كان المراد التنصيص على الدوام واللزوم لم يستعمل العامل أصلاً لكونه إما فعلاً، وهو موضوع على التجدد أو اسم فاعل وهو مع العمل كالفعل بمشابهته فصار العامل لازم الحذف.

(١) فى «ب» سقطت كلمة «صاحب»

(٢) فى ط، وع «تقريباً تقريباً» بالقاف والعين وفى النسخ المخطوطة الأخرى تفريقاً تقريباً بالفاء والقاف.

(٣) فى ط: «يؤدي» بالذال، تحريف ظاهر.

(٤) البقرة / ٢٤٥.



فإن أرادوا زيادة المبالغة جعلوا المصدر نفسه خبراً عنه نحو: زيد سيرٌ سيرٌ وما زيد إلا سيرٌ كما ذكرنا في المبتدأ في قولنا :

٩٢ = \* فإنما هي إقبال وإدبار \* (١)

فينمحي إذن عن الكلام معنى الحدث أصلاً لعدم صريح الفعل وعدم المفعول المطلق الدالّ عليه.

ولمثل هذا المعنى أعنى زيادة المبالغة في الدوام رفعوا بعض المصادر المنصوبة التي قدّمنا أنّ فاعلها أو مفعولها يبين بالإضافة أو حرف الجر بعد حذف الفعل لزوماً تبييناً لمعنى الدوام، قال:

٩٣ = عَجَبٌ لَتِلْكَ قَضِيَّةٍ وإقامتي فيكم علي تلك القضية أعجب (٢)

قال سيوييه سمعنا بعض من يوثق به وقد قيل له: كيف أصبحت؟ قال حمدٌ لله (٣) وثناءً عليه. ومنه سلامٌ عليك وويلٌ لك.

(١) الشاهد السبعون في الخزانة وسبق ذكره رقم ٧٣ وصدّره:

\* ترتع ما ترتعت حتى إذا اذكرت \*

قال البغدادي: استشهد به على أن اسم المعنى يصح وقوعه خبراً عن اسم العين إذا لزم ذلك المعنى لتلك العين حتى صار كأنه هي.

وشرحه بقوله: يقال: ترتعت الإبل: إذا رعت وأترعتها: تركتها ترعى.

من شواهد: سيوييه ١/١٦٩، والمقتضب ٣/٢٣٠، ٤/٣٠٥، والخصائص ٢/٢٠٣، ٣/١٨٩ والمنصف ١/١٩٧، والمحتسب ٢/٤٣، وأمالى ابن الشجرى ١/٧١، وابن يعيش ١/١١٥، والتصريح ١/٢٣٢، والأشباه والنظائر بتحقيقى رقم ٤٥. وانظر ديوان الخنساء ٢٦.

(٢) الشاهد الثامن والثمانون في الخزانة :

قال البغدادي استشهد على أنهم يرفعون بعض المصادر المنصوبة بعد حذف عاملها لزيادة المبالغة في الدوام.

وقد نسب البغدادي هذا الشاهد لضمر بن ضمرة.

وبيت الشاهد من أبيات سبعة أولها:

يا جندب أخبرني ولست بمُخْبِرِي وأخوك ناصحك الذي لا يكذب

من شواهد سيوييه ١/١٦١، وابن يعيش ١/١١٤، والتصريح ٢/٨٧ والهمع والدرر رقم ٧٤٥، والأشمونى ١/٢١٦.

وفى حاشية الصبان: يجوز في «قضية» النصب على الحال أو تمييز المفرد، والجر على البدلية من تلك، والرفع على الخبرية لمحدوف (حاشية الصبان) هامش الأشمونى.

(٣) فى ط: حمد الله بالإضافة.

قوله : «مُثَبَّتًا» بعد نفى، إنما شرطهما، لأنه لو كان منفيًا نحو: ما زيد سيرًا، أو لم يكن بعد نفى نحو: زيد سيرًا لم يكن فيه معنى الحصر المفيد للدوام فلم يجب حذف الفعل إذ قصده هو الموجب لحذف الفعل كما ذكرنا.

قوله: «داخل على اسم»<sup>(١)</sup> صفة لنفى، وليس دخول النفي على الاسم المذكور شرطاً<sup>(٢)</sup> وذلك لأنه يجوز كما قلنا<sup>(٣)</sup> فى نحو: ما كان زيد إلا سيرًا، وما وجدتكَ إلا سير البريد أن يكون انتصاب المصدر على أنه مفعول مطلق كما يجوز أن يكون لكونه خبر الفعلين مجازًا، فالشرط إذًا ما ذكرنا أعنى كون ناصبه خبرًا عن شيء لا يكون هو أى المصدر خبرًا عنه إلا مجازًا.

قوله: «أو معنى نفى» يريد به ما فى إنما من معنى الحصر نحو إنما زيد سيرًا، ١٢١ واعلم أن هذا المصدر الذى / بعد إلا أو معناها قد يكون منكرًا - كما ذكرنا - ومُعَرَّفًا إما بالإضافة نحو: ما زيد إلا سير البريد، أو باللام نحو ما زيد إلا السير. وكذا يجيء مكرّرًا نحو: ما زيد إلا سيرًا سيرًا، قالوا فحينئذ حذف الفعل أوجب لقيام الأول مقامه.

قوله: «أو وقع مكرّرًا» فيه نوع إخلال، لأن مراده أو وقع مكرّرًا بعد اسم لا يكون خبرًا عنه حتى لا يرد عليه نحو قوله تعالى: ﴿دَكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا﴾<sup>(٤)</sup> ولا يعطى لفظ هذه الفائدة إلا بتكلف.

### [حذف أفعال المصادر الواقعة تفصيلًا لأثر مضمون جملة متقدمة]

(ص): «ومنها ما وقع تفصيلًا لأثر مضمون جملة متقدمة مثل قوله تعالى: ﴿فَشَدُّوا لِرَبِّكَ الْوَتَاقَ فَإِذَا مَا مَنَا بَعْدُ وَإِذَا مَا فِدَاءً﴾<sup>(٥)</sup>».

(٢) ط: «شرط» بالرفع تحريف .

(٤) الفجر / ٢١ .

(١) فى ط : على الاسم بزيادة «أل»

(٣) فى النسخ : كما ذكرنا .

(٥) محمد / ٤ .

(ش): يعنى بمضمون الجملة مصدرها مضافاً إلى الفاعل أو المفعول، فمضمون: «شدوا الوثاق»: شد الوثاق<sup>(١)</sup>. يعنى بأثر ذلك المضمون فائدته ومقصوده، وغرضه المطلوب منه، وسمّاه أثراً، لأن الغرض من الشيء يحصل بعد حصول ذلك الشيء كالأثر الذى يكون بعد المؤثر.

ويعنى بتفصيل ذلك الغرض بيان أنواعه المحتملة.

وأعلم أن ضابط هذا القسم أن يذكر جملة طلبية أو خبرية تتضمن مصدرًا يُطلب منه فوائد وأغراض. فإذا ذكرت تلك الفوائد والأغراض بالفاظ مصادر منصوبة على أنها مفعولة مطلقة عقيب تلك الجملة وجب حذف أفعالها، وذلك لأن تلك الأغراض تحصل من ذلك المصدر المضمون، فيصح أن يقوم ما تضمن ذلك المصدر أعنى الجملة المتقدمة مقام ما يتضمن تلك الأغراض، أى أفعالها الناصبة لها.

فلما صحّ ذلك وتكررت تلك الفوائد استثقل ذكر أفعالها قبلها فألزم قيام متضمن المصدر الذى هى أغراضه مقام متضمناته، فوجب حذفها، فقوله تعالى «فشدوا الوثاق»<sup>(٢)</sup> جملة تتضمن: شد الوثاق. والمطلوب من شد الوثاق إما قتل أو استرقاق أو من أو فداء فقد فصل الله تعالى هذا المطلوب بقوله: «فإما متاً بعد وإما فداء».

وتقول فى الخبرية زيد: يكتب فقراءة بعد أوبيعاً<sup>(٣)</sup>. وعمرى يشتري طعاماً وإما بيعاً وإما أكلاً، ونحو ذلك.

(١) «شد الوثاق» سقط من أ.

(٢) فى ط: «شدوا الوثاق» بدون الفاء، تحريف.

(٣) ط فقط: فقرأه بعد أوبيعاً وبيعاً صوابه من النسخ المخطوطة.

## [حذف عامل المصدر التشبيهي]

(ص): ومنها ما وقع للتشبيه علاجاً بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه مثل: مررت بزيد فإذا له صوت صوت حمار، وصراخ صراخ الثكلى<sup>(١)</sup>.

(ش): يعنى أن قوله: صوت حمار مصدر فائدته التشبيه، إذ المعنى مثل صوت حمار.

قوله: «بعد جملة» يعنى بها نحو: له صوت، وهذه الجملة مشتملة على اسم بمعنى هذا المصدر المنصوب، وهو المبتدأ المرفوع وهى مشتملة أيضاً على صاحب ذلك الأسم، أى الذى قام به ذلك الحدث، وهو الضمير المجرور باللام فى مسألتنا. وكان ينبغى أن يضم إليه شرطاً آخر، وهو أن يكون معنى ذلك الاسم المضمون للجملة الذى هو بمعنى المصدر المنصوب عارضاً لصاحبه غير لازم حتى يخرج نحو قولهم: له علم علم الفقهاء، وله هدى هدى الصلحاء، فإن الثانى إذاً يكون مرفوعاً لا غير، لأن الجملة المتقدمة لا تدل إذاً على معنى الفعل أعنى على الحدث.

وأكثر النحاة على أن هذا المصدر منصوب بفعل مقدّر بين الجملة المتقدمة وبين المصدر تدلّ عليه<sup>(٢)</sup> الجملة المتقدمة دلالة تامة، مغنية عنه، فلهذا وجب حذفه، فالأصل: له صوت يصوته صوت حمار أى تصويت حمار فأقيم الاسم مقام المصدر كما فى أعطى عطاء، وكلم كلاماً.

وظاهر كلام سيبويه أن المصدر منصوب بقوله: له صوت لا بفعل مقدّر.

١٢٢ قال سيبويه<sup>(٢)</sup>: وانما انتصب لأنك مررت به فى حال تصويت / ومعالجة، يعنى أن هذه الجملة الاسمية بمعنى الفعل والفاعل فهو بمعنى: يصوت، لأنها تدل على المصدر الحادث وعلى ما قام به ذلك المصدر، وقد اقترن<sup>(٣)</sup> بالجملة ما دل على

(١) فى ط، وع: «منصوب بفعل مقدّر بين الجملة المتقدمة والمصدر يدل عليه.. إلخ والأوضح ما فى

النسخ الأخرى.

(٢) فى ظ «وقد وجد» مكان: «وقد اقترن».

(٣) انظر الكتاب ١/ ١٧٨.

زمان ذلك المصدر الحادث أى الحال الماضية وهو لفظ «مررت» فى مسألتنا فالمجموع كالفعل والفاعل. وهذا وجهٌ قوىٌ.

وقد قيل: إنَّ العامل فى المصدر المنصوب الاسم الذى بمعناه فى الجملة المتقدمة، لأن المعنى: فإذا له تصويت، والتصويت مصدرٌ يعمل عمله إذا لم يكن مفعولاً مطلقاً - كما يجىء فى باب المصدر - فهو كما تقول: عجبت من ضربك ضَرْبَ الأمير أى من أن ضربت ضرب الأمير، وكقولك: ضربك ضَرْبَ زيد خيرٌ من ضرب عمرو ضَرْبَهُ.

وفى هذا تردّد لأن المصدر عندهم لا يعمل عمل الفعل إلا إذا صح تقديره بـ«أن وفعل منه. ويسمج لو قلت: مررت فإذا له أن يصرخ صراخ الثكلى بمعنى: له صراخ حاصل<sup>(١)</sup>. [لأن معنى له أن يفعل أى يصح وقوع الفعل منه، ولا يمتنع، وليس قطعاً بوقوع الفعل بخلاف: له صراخ]<sup>(٢)</sup>. فإنه قَطَعَ بحصول الفعل.

وعلى الوجهين الأخيرين لا يكون من هذا الباب لأنَّ عامله ظاهر.

وبجوز أن يدعى القول الثانى من هذه الأقوال الثلاثة فى نحو قوله تعالى: ﴿صُنِعَ اللَّهُ﴾<sup>(٣)</sup>. و﴿وَعَدَ اللَّهُ﴾<sup>(٤)</sup> و﴿كَتَابَ اللَّهُ﴾<sup>(٥)</sup> و﴿صَبَّغَهُ اللَّهُ﴾<sup>(٦)</sup>، لأن قبلها ما يؤدى معنى أفعالها، فيقال: هذه المصادر منصوبة بالمذكورة قبلها لقيامها مقام أفعالها.

وأجاز غير سيبويه رفع هذا المصدر المنصوب أعنى نحو: صوتُ حمار، وصراخُ الثكلى إما على البدل وإما على الوصف وذلك على أحد وجهين:

(١) سقطت من ط كلمة: «حاصل».

(٢) ما بين المعقوفين من ب.

(٣) النمل / ٨٨.

(٤) النساء / ١٢٢ وغيرها.

(٥) النساء / ٢٤. (٦) البقرة / ١٣٨.

قال الخليل: على حذف المضاف أى مثل صوت حمار، فيجيز إذاً تعريفه مع كون الموصوف غير معرفة<sup>(١)</sup>، لأن «مثل» لا يتعرف بالإضافة. وبني عليه أنه يجوز هذا رجل أخو زيد على الوصف أى مثل أخى زيد.

ورد عليه سيبويه وقال: لو جاز هذا لجاز هذا قصير الطويل أى مثل الطويل. وقال غير الخليل هو جامد مؤول بالمشتق، أى له صوت مُتَكَرِّر كما تقول: مررت برجل أسد أى جريء. ومثله قليل - كما يجىء فى باب الوصف - فإذا تعرف فهو عند هؤلاء بدلٌ لا غير.

فإذا انتصب المصدر أعنى نحو صوتاً حسناً جاز أن يكون حالاً على أحد التأويلين المذكورين فى الوصف. وذو الحال الضمير المستكن فى «له».

وأما إذا لم يكن المصدر للتشبيه، وجاء موصوفاً نحو: فإذا له صوت صوت حسن، فقال سيبويه: يجب رفعه على أحد وجهين:

إما على أنه بدل من الأول أو وصفٌ له. وإنما حكم فيه بالبدل لا التوكيد اللفظى كما فى جاء زيدٌ زيدٌ، لأن الثانى مع وصفه صار كاسم واحد مفيدٌ مالم يُقَدْهِ الأول، ولو لم يكن معه الصفة لكان تأكيداً لا غير.

ومن جعله وصفاً، مع أن معنى الوصف ليس فيه، فلكونه مع وصفه كاسم واحد ألا ترى أنهم جعلوا الحال الموطئة حالاً، لأن فى وصفه معنى الحالية كما فى قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾<sup>(١)</sup>.

وهذا كما قال سيبويه فى نحو لا ماء ماءً بارداً: فإن كررت فصار وصفاً فأنت فيه بالخيار إن شئت نَوَّنت وإن شئت لم تنوّن، جُعِلَ الثانى لكونه تكريراً للأول موصوفاً بشيء كالوصف للأول. ومن جعله بدلاً فإن معنى الوصف فى تابعه فى الظاهر لا فيه.

(١) فى «ع»: «نكرة» مكان: «غير معرفة».

(٢) يوسف / ٢.

ولا منع عندى أن يكون الثانى أعنى «صوت حسن» توكيداً لفظياً - كما يجيء فى باب النداء،

وأجاز / الخليل فى هذا المصدر الموصوف.. النصب أيضاً إمّا على المصدر أو ١٢٣ على الحال.

وإنما اختار سيبويه الإتيان فى الثانى دون النصب على المصدر لكونه بلفظ الأول ومعناه، فالأولى أن تجعل الثانى مع تابعه تابعاً للأول حتى يكون تابع الثانى كتابع الأول.

وإذا جاء بعد الجملة المذكورة صفة للمصدر المضمون من غير تكرير المصدر فالأولى الإتيان. ويجوز النصب على حذف المصدر الموصوف نحو: له صوت حسن ويجوز حسناً أى صوتاً حسناً، وكذا إن خلت الجملة المتقدمة من صاحب الاسم الذى بمعنى المصدر، فالأولى إتيان المصدر وإن كان للتشبيه وصفاً وبدلاً - كما ذكرنا - نحو: مررت فإذا فى الدار صوت حمار.

وإنما ضعف نصبه لأن الجملة المتقدمة ليست إذاً كالفعل لخلوها مما أسند إليه الحدث معنى.

ولابد للفعل من مسند إليه وقد أجازوا النصب فيه على المصدر أو الحال - كما مر - وروى فى بيت رؤية:

فيها ازدهافٌ أيماً ازدهاف (١)

= ٩٤

(١) الشاهد التاسع والثمانون فى الخزانة.

قال البغدادي: استشهد به على أنه نصب: «أيماً» على المصدر أو الحال، مع أنه لم يذكر صاحب الاسم ولا الموصوف، وهو فى غاية الضعف، والوجه الاتباع فى مثله، وهو رفعه صفة لازدهاف، لكنه حملة على المعنى، لأنه إذا قال: فيها ازدهاف، فكأنه قال: تزدهف أيماً ازدهاف: وهذا البيت من أرجوزة طويلة تزيد على ثمانين بيتاً لرؤية بن العجاج و«الازدهاف»: الصدود. من شواهد سيبويه ١/ ١٨٢، واللسان: «زهف» وانظر ديوان رؤية / ١٠٠ وقبله: قولك أقوالاً مع التحلاف

وروايته: «فيه ازدهاف».

نصب أيما مع أنه لم يذكر صاحب الاسم ولا الموصوف وهو في غاية الضعف فالوجه الإتيان في مثله.

### [حذف عامل المصدر المؤكد لمضمون الجملة]

(ص): ومنها ما وقع مضمون جملة لا محتمل لها غيره مثل: له على ألف درهم اعترافاً، ويسمى تأكيداً لنفسه.

(ش): يعنى يكون المصدر مضموناً لجملة لا تحتمل تلك الجملة من جميع المصادر إلا ذاك المصدر، فلا محتمل لها إذاً من المصادر إلا ذاك المصدر، ولهذا قيل: إن المصدر الظاهر يؤكد نفسه، ف«اعترافاً» فى: له على ألف درهم اعترافاً يؤكد الاعتراف الذى تضمنته الجملة المذكورة كما أن المصدر مؤكد لنفسه فى نحو ضربت ضرباً إلا أن المؤكد ههنا مضمون المفرد، أى الفعل من دون الفاعل، لأن الفعل يدلّ وحده على الضرب والزمان.

وأما فى مسألتنا فالاعتراف مضمون الجملة الاسمية بكمالها لا مضمون أحد جزئها.

ومنه قولهم: «الله أكبر دعوة - الحق»، لأن «الله أكبر» أول الأذان<sup>(١)</sup> الذى هو الدعاء الحق، إذ هو دعاء إلى الصلاة فدعوة الحق كرجل صدق وحمار سوء ومنه قوله:

٩٥ = إني لأمنحك الصدود وإننى قسماً إليك مع الصدود لأميل<sup>(٢)</sup>

(١) فى ط فقط: «أول أذان».

(٢) الشاهد التسعون فى الخزانة.

قال البغدادى: استشهد به على أن «قسماً» تأكيد للحاصل من الكلام السابق بسبب إن واللام، يعنى أن «قسماً» تأكيد لما فى قوله: «وإننى مع الصدود لأميل اليك: من معنى القسم لما فيه من التحقيق والتأكيد من إن ولام التأكيد، فلما كان فى الجملة فيهما تحقيق، والقسم أيضاً تحقيق صار كأنه قال: أقسم قسماً.

من شواهد: سيويه ١/١٩٠، وابن يعيش ١/١١٦.



لأن قسماً بمعنى التأكيد وهو الحاصل فى الكلام السابق بسبب إن واللام.  
فالمصدر المؤكد لنفسه هو الذى يؤكد جملة تدلّ على ذلك المصدر نصّاً ومنه  
﴿صَبَّغَهُ اللَّهُ﴾ (١) ﴿صُنِعَ اللَّهُ﴾ (٢) و﴿كَتَبَ اللَّهُ﴾ (٣) ونحوها، لأن ما تقدّمها من  
الكلام نصّ على معانى هذه المصادر.

[وجىء بالمصادر مضافة إلى الفاعل، لأنه حصل اليأس من إظهار فعلها كما  
تقدّم (٤).]

ففى مثل هذه المصادر ضابطان، لوجوب حذف أفعالها: الإضافة المذكورة،  
وكونها تأكيداً لأنفسها.

ولا يمتنع فى كل ما هو تأكيد لنفسه من المصادر أن يقال: الجملة المتقدمة عاملة  
فيه (٥) لنبايتها عن الأفعال الناصبة وتأديتها معناها، كما قلنا فى نحو: لزيد صوت  
صوت حمار، فلا يكون من المنصوب بلازم إضماره.

### [المصدر المؤكد لغيره]

(ص): ومنها ما وقع مضمون جملة لها محتمل غيره نحو زيد قائم حقّاً  
ويسمى تأكيداً لغيره.

(ش): أعلم (٦) أن قولك: زيد قائم حقّاً مثل: رجع زيد القهقرى فى أن المصدر  
فى كليهما مؤكّد لما يحتمل غيره إلا أن المحتمل فى الأول جملة وفى الثانى مفرد  
أعنى مجرد الفعل من دون الفاعل.

(١) البقرة / ١٣٨. (٢) النمل / ٨٨.

(٣) النساء / ٢٤.

(٤) ما بين معقوفين سقط من «ع».

(٥) فى ع: عاملة فيها.

(٦) فى ع: أقول: أعلم. بزيادة «أقول».

ثم (١) أعلم أن المؤكد لغيره في الحقيقة مؤكد لنفسه وإلا فليس بمؤكد، لأن معنى التأكيد تقوية الثابت بأن تكرره، وإذا لم يكن الشيء ثابتاً فكيف يقوي؟ وإذا كان ثابتاً فمكرره إنما يؤكد نفسه.

١٢٤ وبيان كونه مؤكداً لنفسه / أن جميع الامثلة الموردة للمؤكد لغيره إما صريح القول أو ما هو في معنى القول قال تعالى: ﴿ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ﴾ (٢)، وقولهم: هذا القول لا قولك، أي هذا هو القول الحق، لا أقول مثل قولك إنه باطل، وهذا زيد غير ما تقول، «ما» فيه مصدرية أي قولاً غير ذلك - ومعنى هذا زيد كمعنى قوله:

= ٩٦ \* أنا أبو النجم \* (٣)

أي هذا هو ذلك المشهور المدح لا كما تقول في حقه من ضد ذلك، وقولك «هذا زيد قائم حقاً»، أي قولاً حقاً.

وكذا، هذا عبدالله حقاً، والحق لا الباطل، وكذا قول أبي طالب:

= ٩٧ إذا لا تبغناه على كل حالة من الدهر جداً غير قول التهازل (٤)

(١) في نسخة ب: «واعلم» بالواو.  
(٢) مريم / ٣٤.  
(٣) في نسخة ب بزيادة: «وشعري شعري». وهذه الزيادة ليست في النسخة المطبوعة أو في النسخ المخطوطة، ولم يذكره البغدادى في الخزانة. كشاهد شعري في هذا الموضع.  
وهو جزء من بيت من بحر الرجز لأبي النجم والبيت بتمامه هو:  
أنا أبو النجم وشعري شعري  
وبعده:

لله درى ما أجنّ صدري.

من شواهد: الأغاني ٢٢ / ٣٧١ (الثقافة) والخصائص ٣ / ٣٣٧ والمنصف ١ / ١٠، وأمالى ابن الشجرى ١ / ٢٤٤، وابن يعيش ١ / ٩٨، ٩ / ٨٣.

(٤) الشاهد الحادى والتسعون في الخزانة.

استشهد به على أن المصدر المؤكد لغيره يكون في الحقيقة مؤكداً لنفسه، فإن قوله: «جداً» مصدر مؤكد لما يحتمل غيره، فإن قوله: «اتبغناه» يحتمل أن يكون قاله على سبيل الجد، وهو المفهوم من اللفظ، وأن يكون قاله على طريق الهزل وهو احتمال عقلي. فأكد المعنى الأول. بما هو في معنى القول، لأنه أراد به قولاً جداً، والقريضة عليه ما بعده، فإن قول «التهازل» يقابل قول الجد.

أى قولاً جداً.

وكذا قولك: لأفعلنه البتة أى قطعت بالفعل وجزمت به قطعة واحدة.

والمعنى: أنه ليس فيه تردد بحيث أجزم به، ثم يبدو لى ثم أجزم به مرة أخرى فيكون قطعتان أو أكثر بل هو قطعة واحدة لا يثنى فيها النظر.

وكذا قولهم: أفعله البتة أى جزمت بأن تفعله وقطعت به قطعة، فالبتة بمعنى القول المقطوع به، وكان اللام فيها فى الأصل للعهد أى القطعة المعلومة منى التى لا تردد فيها.

فنقول التقدير الأصلى فى مثل هذا المصدر: أن تجعل الجملة المتقدمة<sup>(١)</sup> مفعولاً بها لـ«قلت». وهذا المصدر مفعولاً مطلقاً لقلت بياناً للنوع، فالقول الناصب مدلول الجملة المتقدمة، لأن المتكلم إذا تكلم بالجملة فهى مقولة، فمعنى جميع هذه المصادر إن كانت بعد الجملة الخبرية قولاً حقاً مطابقاً للخارج.

وهذا المعنى تدل<sup>(٢)</sup> عليه الجملة السابقة نصاً بحيث لا احتمال فيها<sup>(٣)</sup> لغيره من حيث مدلول اللفظ، إذ جميع الأخبار من حيث اللفظ لا تدل<sup>(٤)</sup> إلا على الصدق.

وأما الكذب فليس بمدلول اللفظ بل هو نقيض مدلوله.

وأما قولهم: «الخبر يحتمل الصدق والكذب» فليس مرادهم أن الكذب

= وقوله: «إذا لا تبعناه» جواب قسم فى بيت قبله وهو:

فوالله لولاً أن أجيئ بسببة تجر على أشياخنا فى القبائل.

والشاهد لأبى طالب عم النبى ﷺ: انظر ديوانه / ١٣٠.

من قصيدة مطلعها.

خليلى ما أذنى لأول عاذل بصغواء فى حق ولا عند باطل.

(١) فى ط: «الجملة المتقدم» تحريف ظاهر.

(٢) فى ط: «يدل» بالياء.

(٣) كلمة: «فيها» سقطت من النسخة ب: انظر ٣٢٦/١.

(٤) فى ط: «لا يدل» بالياء تحريف.

مدلول لفظ الخبر كالصدق، بل المراد أنه يحتمل الكذب من حيث العقل، أى لا يمتنع عقلاً أن لا يكون مدلول اللفظ ثابتاً.

وكذا ما يجيء بعد الأمر والنهى من المؤكد لغيره كالبتة يدلان عليه دلالة نص لأن الأمر قاطع بطلب الفعل، والنأهى قاطع بطلب تركه.

وأما قولهم: «أجدك لا تفعل كذا»، قال:

\* أجدكُما لا تقضيان كراكما \* (١)

= ٩٨

ولا يستعمل الا مع النفى فليس مؤكداً للفعل المذكور بعده كما توهم بعضهم إذ لو أكد قوله «أجدكُما» قوله: «لا تقضيان كراكما» لكان مؤكداً لمضمون المفرد أعنى الفعل بلا فاعل، فيكون نحو: رجع زيد القهقري، لأن عدم القضاء يكون إذاً هو المحتمل للجد وغيره فيكون كالرجوع المحتمل للقهقري وغيرها.

فإن قلت: «جدكما» مضمون عدم قضاء المخاطبين، لأن ذلك قد يكون جداً، وقد يكون هزلاً، فيكون مؤكداً للجملة لا للمفرد.

قلت: عدم القضاء هو المحتمل للجد والهزل سواء أسندته إلى المخاطبين أو غيرهما.

ويعارض بنحو: زيد رجع القهقري، فإن القهقري فى هذا المثال بيان لرجوع زيد لا للرجوع المطلق، فثبت أن «جدكما» مبين لمضمون المفرد. ونحن إنما جعلنا المصدر مؤكداً لغيره إذا أكد معنى القول الذى هو مضمون الجملة لكونها مقولة.

(١) الشاهد الثانى والتسعون فى الخزانة.

البغدادى: استشهد به على أن: أجدكما ليس مصدراً مؤكداً لقوله: «لاتقضيان» بل هو إما منصوب بنزع الخافض، وإما حال وإما مصدر حذف عامله وجوباً.  
ونسبه لقس بن ساعدة، وصدره:

\* خليلي هباً طالما قد رقدتُما \*

وبعده:

ألم تعلمنا أنى بسمعان مفرداً ومالى فيه من خليل سواكما

من شواهد: ابن يعيش ١١٦/١، وشرح الحماسة للمرزوقى / ٨٧٥.

ولا يجوز أن يقدر: أجدكما: أقول لا تقضيان، كما قدرنا في بيت أبي طالب:  
أقول: اتبعناه على كل حالة جداً لفساد المعنى، فنُصب أجدك إذا بطرح الباء  
والمعنى أبجد منك كما قال الأصمعي، ومثله قوله:

أحقاً بنى أبناء سلمى بن جندل      تهْدُدُكم إِيَّاي وَسَطُ المجالس (١)  
أى أفى حقّ. ومعنى حقاً وجدك متقاربان.

أو نقول انتصابه/ على الحال كما فى: فعلته جهْدَك على الخلاف الذى يجىء ١٢٥  
فيه.

والعامل فى «أجدكما الفعل الذى بعده إذا لم يكن مصدراً بـ«ما»، لأن لها  
صدر الكلام.

ويجوز أن يقال: هو بتقدير أجدّ أن جداً، ثم بين ما يسأل عن الجدّ فيه وهو: لا  
تقضيان، فيكون إذاً مما يجب حذف فعله بضابط إضافته إلى الفاعل.

فقد تبين لك بما قدمنا أن جميع المصادر [المؤكدة (٢)] لغيرها ينبغى أن تكون  
مدلولة الجملة المتقدمة بحيث لا يحتمل من حيث اللفظ سواها كما فى [المؤكدة  
لنفسها، ويقوى ذلك أنه لا يجوز لك أن تقول: زيد قائم غير حق، أو هو عبد الله  
قولاً باطلاً لأن اللفظ السابق لا يدلّ عليه، فظهر أن قولهم فى نحو: متى زيد قائم  
ظنك: إن ظنك مصدر مؤكد لغيره كـ«حقاً» فى قولك: زيد قائم حقاً ليس  
بشئء، إذ ليس قولك زيد قائم دالاً على ظنّ المخاطب نصّاً، فانتصابه بنزع  
الخافض، كما قيل فى أجدك، أو على المصدر، لكنه غير مؤكد، ولا يجوز إظهار  
ناصبه لكونه مضافاً إلى فاعله.

(١) البغدادى ذكر أنه استشهد به على أن «حقاً» ظرف منصوب بتقدير: «فى»: وهو الشاهد الرابع  
والستون وسبق ذكره رقم ٦٧ واستشهد به فى باب المبتدأ والخبر على أن: «تهددكم» فاعل الظرف  
أعنى قوله: حقاً:

وهو من شواهد: سيبويه ١/ ٤٦٨.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ع.

فإذا ثبت هذا قلنا: إنما قيل لمثل هذه المصادر: مؤكّد لغيره مع أن اللفظ السابق دالّ عليه نصّاً، لأنك إنما تؤكّد بمثل هذا التأكيد إذا توهم المخاطب ثبوت نقيض الجملة السابقة في نفس الأمر، وغلب في ذهنه كذب مدلولها، فكانك أكّدت باللفظ النصّ في معنيّ لفظاً محتملاً لذلك المعنى ولنقيضه، والنصّ غير المحتمل فلذلك قيل: مؤكّد لغيره.

وأما المؤكّد لنفسه فلا يُذكر لمثل (١) هذا الغرض فيسمى توكيداً لنفسه، وهذه عبارة المتأخرين.

وسيويه يسمّى المؤكّد لنفسه التأكيد الخاصّ والمؤكّد لغيره التأكيد العام.

وقال المصنف: معنى التوكيد لغيره أى التوكيد لدفع احتمال غيره وليس بشيء لأنه فى مقابلة التوكيد لنفسه، فينبغى أن يكون الغير مؤكّداً كالنفس.

وإنما وجب حذف الفعل الناصب فى المؤكّد لنفسه ولغيره لكون الجملتين كالتائبتين عن الناصب من حيث الدلالة عليه، وقائمتين مقامه، أعنى قبل المصدر، فلا يجوز تقدم المصدرين على الجملتين، لكونهما كالعامل الضعيف.

قال الزجاج: ولا يمتنع التّوسط نحو: زيد حقّاً أخوك.

وأنا لا أرى بأساً بارتكاب كون الجملتين بأنفسهما عاملتين فى المصدرين لإفادتهما معنى الفعل كما ذكرنا فلا يتقدم المصدران عليهما لضعف العامل فلا يكونان إذاً من هذا الباب.

[بالإضافة (٢) إلى الفاعل فى نحو: «صبغة الله»، و«وعد الله» للأمن من إظهار الفعل مع حصول النائب] عنه.

(١) فى ط: «فلا يذكر المثل» بزيادة الألف صوابه من المخطوطات.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ب، انظر ٣٢٩/١.

## [حذف عامل المصادر المشتقة]

(ص): «ومنها ما وقع مثني نحو: لبيك وسعديك».

(ش): ليس وقوعه مثني من الضوابط التي يعرف بها وجوب حذفه فعله سواء كان المراد بالتثنية التكرير كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾<sup>(١)</sup> أى رجعاً مكرراً، أو كان لغير التكرير نحو ضربته ضربتين أى مختلفتين<sup>(٢)</sup> بل الضابط لوجوب الحذف في هذا وأمثاله إضافته إلى الفاعل أو المفعول كما ذكرنا قبل.

«ولبيك» مثني عند سيويه. مفرد كلدى عند يونس قلب ألفها ياء لما أضيف إلى المضمير كالف لدى.

وليس بوجه لبقاء يائه مضافاً إلى الظاهر قال:

دعوتُ لما نابني مسوراً      فلبى فلبى يدي مسور<sup>(٣)</sup>

١٠٠=

قال أبو علي معتذراً ليونس: يجوز أن يقال أجرى الشاعر الوصل مجرى الوقف على لغة من وقف على أفعى أفعى بالياء.

وأصل لبيك ألبُّ لك إلّابين أى أقيم لخدمتك، وامتنال مأمورك، ولا أبرح عن/ مكاني كالمقيم في موضع، والتثنية للتكرير كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾ والمعنى إلّاباً كثيراً متتالياً، فحذف الفعل وأقيم المصدر مقامه.

(١) الملك / ٤. (٢) في ط: ضربين مختلفين.

(٣) قال البغدادي: استشهد به على أن «لبيك» مثني عند سيويه لا مفرد كلدى، فُلبت ألفها ياء لما أضيف إلى المضمير خلافاً ليونس بدليل بقائها مضافة إلى الظاهر كما في هذا البيت، وهو الشاهد الثالث والتسعون.. وذكر البغدادي أن هذا البيت من الأبيات الخمسين التي لا يعرف قائلها.

من شواهد: سيويه ١٧٦/١، والعيني ٣/٣٨١، والمغني رقم ٥٨٦ واللسان (لب)

ملحوظة: الشاهد الرابع والتسعون في الخزانة أغفل في ط والنسخ المخطوطة و«ب» وهو:

إذا شق بُردُ شقٍّ بالبرد مثله      دواليكَ حتى كُنَّا غير لابس.

واستشهد به على أن «دواليك» منصوب بعامل محذوف، يقال: دواليك أى يتداول الأمر دوالين.

وحذف زوائده، وردَّ إلى الثلاثي، ثم حذف حرف الجر من المفعول وأضيف إليه.  
كل ذلك ليفرغ المجيب بالسرعة من التلبية فيتفرغ لاستماع المأمور به حتى يمثله.  
ويجوز أن يكون من لبّ بالمكان بمعنى ألبّ، فلا يكون محذوف الزوائد.  
وأما قولهم لبّي يلبي فهو مشتق من لبيك، لأن معنى لبّي قال : لبيك كما أن  
معنى سبّح وسلّم وبسمل قال: سبحان الله، وسلامٌ عليك، وبسم الله .  
وأما سبّح بمعنى نزّه، وسلّم بمعنى جعله سالماً فلم يشتقّا من: سبحان الله،  
وسلام عليك.

وسعديك مثل لبيك أى أسعدك أى أعينك بإسعادين إلا أن أسعد يتعدى  
بنفسه بخلاف ألبّ فإنه يتعدى باللام.

وقولهم دواليك أى تداول الأمر دوالين، وهذا ذيك أى أسرع إسرعين، قال:

\* ضَرْبًا هَذَاذِيكَ وَطَعْنًا وَخَضًا\*<sup>(١)</sup>

= ١٠١

أى ضَرْبًا يقال فيه هذا ذيك كقوله:

(١) الشاهد الخامس والتسعون فى الخزانة.

قال البغدادي: استشهد به على أن : «هذاذيك» بمعنى: أسرع إسرعين، أى ضَرْبًا يقال فيه هذاذيك،  
أراد أن هذا ذيك بمعنى أسرع وأنه بدل من فعل الأمر، وهو فى جميع تصرفاته فإنه معناه: السرعة  
فى انقطع لا السرعة مطلقًا.

وهذا البيت من أرجوزة للعجاج مدح بها الحجاج بن يوسف الثقفى وقبلة:

حَتَّى تُقْضَى الْأَجَلُ الْمُتَقَضَّى

من شواهد سيويه : ١٧٥/١، والعينى ٣٩٩/٣، وابن يعيش ١١٩/١، ومجالس ثعلب ١٣٠/١،  
وأمالى الزجاجي/ ١٣٢ والهمع والدرر رقم ٧٣٧، واللسان : «هذذ». وانظر ديوان العجاج / ٩٢  
من أرجوزة مطلعها:

أَلَمْ يَكُنْ أَشَدَّ قَوْمَ رَحْضًا

وقبلة:

حَتَّى تُقْضَى الْقَدَرُ الْمُقْضَى



١٠٢=

\* جاءوا بمذقٍ هل رأيت الذئبَ قطُ\*<sup>(١)</sup>

و«هجاجيك» أى كَفَّ كَفَيْن. كلها مصادر لم تستعمل إلا للتكرير بخلاف «حنانيك» ومثلها «حواليك» وإن كان<sup>(٢)</sup> ظرفاً فإنه يستعمل: حنان وحوال، قال:

١٠٣=

فقال حنان: ما أتى بك ها هنا أذو نسبٍ أم أنت بالحي عارف<sup>(٣)</sup>

ومعنى حنانيك أى تحنن تحنناً بعد تحنن

(١) الشاهد السادس والتسعون .

قال البغدادي: استشهد به على أن قولهم: «هل رأيت ... إلخ» وقعت صفة لـ «مذق» بتقدير القول، يعنى أن الجملة التى تقع صفة شرطها أن تكون خبرية .. لأنها فى المعنى كالخبر عن الموصوف. والتحقيق أنها معمولة للصفة المحذوفة أى بمذق مقول فيه: هل رأيت. وذكر البغدادي: أن هذا الرجز لم ينسبه أحد من الرواة إلى قائله وقيل: قائله العجاج، والله أعلم: وقبله:

حتى إذا كاد الظلام يختلط.

و«المزق» اللبن الممزوج بالماء، وهو يشبه لون الذئب، لأن فيه غبرة وكدورة، وأصله مصدر: مزقت اللبن، إذا مزجته بالماء .

من شواهد: المحتسب ١٦٥/٢، وابن الشجرى ١٤٩/٢ وابن يعيش ٥٣/٣، والمغنى رقم ٤٤٩، ٩٩٨ والهمع والدرر رقم ١٥٣٦، والتصريح ١٢٢/٢.

(٢) فى ط فقط: وإن كان ظرفاً فإنه يستعمل حنان وحوال.

وفى النسخ الأخرى: وإن كان يستعمل ظرفاً أى تحن تحنناً فإنه يستعمل «حنان» و«حوال».

(٣) الشاهد السابع والتسعون فى الخزانة:

قال البغدادي: إن لبيك ودواليك ونحوهما مصادر لم تستعمل إلا للتكرير بخلاف: «حنانيك» فإنه يستعمل حنان، يريد أن حنانيك لا يلزم أن يكون للتكرير، بل قد يكون له، وقد لا يكون، بل قد استعمل مفرداً كما فى هذا البيت، والحنان: الرحمة، وهو مصدر حن يحن بالكسر حناناً، وتحنن عليه: ترحم.

ونسب البغدادي الشاهد للمنذر بن درهم الكلبي، وهو من جملة أبيات مطلعها:

سقي روضةً المثرى عناً وأهلها ركامٌ سرى من آخر الليل رادف

من شواهد: سيبويه ١٦١/١، ١٧٥، والعينى ٥٣٩/١، والتصريح ١٧٧/١، والأشمونى ٢٢١/١، والهمع والدرر رقم ٧٣٧.

## [مصادر متنوعة يحذف فعلها وجوباً]

ومن المصادر الواجب حذف فعلها قياساً أيضاً كلّ ما كان توبيخاً مع استفهام كان<sup>(١)</sup> أو، لا نحو: قوله:

\* أَرْضاً وَذُوبَانُ الْخُطُوبِ تَنْوُشْنِي \*<sup>(٢)</sup>

= ١٠٤

وأَمْكراً وَأَنْتَ فِي الْحَدِيدِ؟ وَأَقِيماً قَدْ عَلِمَ اللَّهُ؟ وَأَقِيماً وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ؟  
وإنما وجب حذف الفعل فيه حرصاً عليّ انزجار المويخ عما أنكر عليه .

وقد استعملت الصفات مقام المصادر في التوبيخ نحو : أَقَائِمًا وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ؟ وَأَقَائِمًا قَدْ عَلِمَ اللَّهُ وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ؟ وكذا قولهم أَتَمِّمًا مَرَّةً وَقَيْسِيًّا أُخْرَى؟ وَقَدْ قِيلَ : إِنَّهَا أَحْوَالٌ كَمَا يَجِيءُ فِي بَابِ الْحَالِ .

وتما يشبه أن يكون قياساً كلّ مصدر عطف على جملة بالواو، والمراد بالعطف تأكيد المعطوف عليه وتبيينه كما يقول المجيب للطالب: نَعَمْ وَنِعْمَةٌ عَيْنُ أَيْ أَفْعَل<sup>(٣)</sup>، وَأَنْعَمَ عَيْنُكَ إِنْعَامًا أَيْ أَقْرَاهَا فَحَذَفَ الزَّوَائِدَ، وَأُضِيفَ إِلَى الْمَفْعُولِ أَوْ نَعِمْتَ عَلَيْنِكَ نِعْمَةٌ أَيْ قُرَّةٌ. وهذا مضبوط بضابط الإضافة أيضاً كما تقدم.

ويقول الرَّادُّ: لَا أَفْعَلُ ذَلِكَ، وَلَا كِيدًا وَلَا هَمًّا، وَهُوَ مُصَدَّرٌ كَادَ أَيْ قَرَّبَ، وَيُقَالُ أَيْضًا: وَلَا كُودًا وَلَا مَكَادَةً.

ويقول الراد على الناهي: لَأَفْعَلَنَّ ذَلِكَ وَرَغْمًا وَهَوَانًا وتقول: اغتديت ولا

(١) في ب « مع استفهام كأن » تحريف انظر ١ / ٣٣١.

(٢) الشاهد الثامن والتسعون في الخزانة استشهد به على أن « رَضًا » مصدر حذف فعله وجوباً للتوبيخ والأصل : أَرْضَى رَضًا، فالهمزة للإنكار التوبيخي.  
قال البغدادي: و« تنوشني » مضارع ناشه نوشًا أي تناله وتُصِيبُهُ. وجملة تنوشني خبر المبتدأ الذي هو ذُوبَانُ، والجملة الاسمية حال من فاعل الفعل المحذوف.  
وفي هامش الخزانة المحققة علق أستاذنا المرحوم عبد السلام هارون على الشاهد بقوله : لم أجد له مرجعاً.

(٣) كلمة « أفعل » سقطت من النسخة ب . انظر ١ / ٢٣٢.

غنداء الغراب واهتديت ولا اهتداء القطا

أى : ولا اغتديت اغتداء الغراب بل أسرع من ذلك.  
وإنما وجب حذف الفعل فى هذه المصادر لدلالة المعطوف عليه على الفعل المقدر وإغناؤه عنه.  
ومن القياسات نحو<sup>(١)</sup> : ﴿وَتَبَلَّ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾<sup>(٢)</sup> عند سيبويه وهذا آخر القياسات.

### [جملة قائمة مقام المصدر]

وقد جاءت الجملة قائمة مقام المصدر، وهى : «فاهاً لفيك». أى «فا» الداهية. والمعنى ذهبت ديهًا. والأصل فوهاً لفيك أى إلى فيك، واللام بمعنى إلى كما تقول فى الحال: كلمته فاه إلى فيّ، أى مشافهًا.  
[ويجوز<sup>(٣)</sup> أن تكون هذه أيضاً بمعنى المصدر أى كلمته مشافهة إلا أنه لا يجب<sup>(٤)</sup> حذف ناصبه. كما وجب ذلك فى :

\* فاها لفيك \*<sup>(٥)</sup>

= ١٠٥

(٢) المزمل / ٨.

(١) كلمة: «نحو» سقطت من «ب»

(٣) ما بين معقوفين سقطت من ع.

(٤) فى ظ: «لا يجب حذف فعله بخلاف فاها لفيك، فلما انمحق عنها معنى المبتدأ والخبر صار معنى فاها لفيك: إصابة داهية. ومعنى «فاه إلى فى» مشافهة أو مشافهًا من غير أن يفهم من المضاف والمضاف إليه، ومن الجار والمجرور معنى آخر كما كان فى الأصل أعرب من الجملتين ما قيل الإعراب وهو الجزء الأول بإعراب المصدر أو الحال. أى فاه وفاها، فلما صارت الجملة بمعنى المفرد ... إلخ وعبارة نسخة ظ أوضح.

(٥) الشاهد التاسع والتسعون، وهو قطعة من بيت - وهو :

فقلت له : فاها لفيك فإنها قلوصُ امرئ قاريك ما أنت حاذره

وقد نسب إلى أبي سدره الأعرابي أو لرجل من بني الهجيم.

من شواهد: سيبويه ١/ ١٥٩، والنوادر لأبى زيد/ ٥٠٥-٥٠٦ وابن يعيش ١/ ١٢٢، والسمط/ ٥٣٩.

ثم جعلت الجملة التي هي فوهاً لفيك بمعنى المصدر أي إصابة داهلية فأنمحي عنها معنى المبتدأ والخبر.

١٢٧ وكذا صار معنى فاه/ إلى فَي، أي مشافهة أو مُشافهاً من غير أن يفهم من المضاف والمضاف إليه معنى، ومن الجار والمجرور معنى آخر، فلما صارت الجملة بمعنى المفرد أعرب منها ما قَبِل الإعراب، وهو الجزء الأول بإعراب المفرد الذي صارت بمعناه وهو المصدر أو الحال، ف قيل في «فوهاً» و«فوه»: فاهاً وفاه، وترك المضاف إليه والجار والمجرور على ما كانا عليه.

وقيل: انتصاب فاهاً على أنه مفعول به أي جعل الله «فا» الداهية إلى فيك أي جعلها مشافهتك.



## المفعول به وأنواعه

(ص) : «المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل نحو : ضربت زيداً وأعطيت عمراً درهما».

(ش) : ما وقع عليه فعل الفاعل : لفظ «جار الله» يريد : ما وقع عليه أو جرى مجرى الواقع ليدخل فيه المنصوب في : ما ضربت زيداً، وأوجدت ضرباً، وأحدثت قتلاً، فكأنك أوقعت عدم الضرب على زيد، وكأن الضرب كان شيئاً أوقعت عليه الإيجاد.

وفسر المصنّف وقوع الفعل بتعلقه بما لا يُعقل إلا به ، فعلى تفسيره ينبغي أن تكون المجرورات في مررت بزيد، وقربت من عمرو، وبعدت من بكر، وسرت من البصرة إلى الكوفة: مفعولاً بها. ولا شك أنه يقال (١) : إنها مفعول بها لكن بواسطة حرف جرّ. ومطلق لفظ المفعول به لا يقع على هذه الأشياء في اصطلاحهم (٢)، وكلامنا في المطلق.

رأبضاً فإن معنى اشترك (٣) في قولهم اشترك زيد وعمرو لا يفهم بعد إسنادك إياها إلى زيد إلا بشيء آخر وهو «عمرو» أو غيره، وليس بمفعول في الاصطلاح. والأقرب في رسم المفعول به أن يقال: هو ما يصح أن يعبر عنه باسم مفعول غير مقيد مصوغ من عامله المثبت أو المجعول مثبتاً.

فبقولنا اسم مفعول غير مقيد مصوغ من عامله يخرج عنه جميع المعمولات ، أما المفعول المطلق فلأن الضرب في قولك: ضربت ضرباً وأحدثت ضرباً وإن كان مفعولاً للمتكلم في المثالين إلا أنه لا يقال في الأول: إن ضرباً مضروب، ويقال في الثاني: إنه محدث.

(١) في ط : يقول مكان : «يقال»

(٢) في ط : الاصطلاحهم، تحريف.

(٣) علق الشريف في هامش ط بقوله : «قد يقال : هو مسند إلى زيد وعمرو معاً بحسب المعنى المقصود، والإسناد لا يسمى تعلقاً ، ولو سلم فالمراد التعلق بغير الفاعل كما لا يخفى وعمرو فاعل حقيقة وقصدًا وإن لم يسم فاعل لفظاً .

وأما سائر المفاعيل فيطلق عليها اسم المفعول المصوغ من عامله، لكن مقيداً بحرف الجر كما يقال في سرت اليوم فرسخاً، وجئت زيداً إكراماً لك: إنَّ اليوم مسير فيه وكذا فرسخاً وزيداً مفعول معه، وإكراماً مفعول له.

وكذا في قولك: مررت بزید وقمت إلى زيد، زيد ممرور به ومقوم إليه.

وزيداً في: قربت زيداً، وجئت زيداً، وبعثت زيداً مالا، وكلت زيداً طعاماً، وبغيت زيداً شراً وأمثالها ملحق بالمفعول به بحذف حرف الجر، لأنه مقروب منه، ومجيء إليه، ومبيع منه، ومكيل له، ومبغى له.

وقولنا: [المثبت<sup>(١)</sup>] أو المفعول مثبتاً ليعم زيداً في نحو ضربت زيداً<sup>(٢)</sup> وما ضربت زيداً].

وأفعال القلوب في الحقيقة لا تتعدى إلا إلى مفعول واحد وهو مضمون الجزء الثاني مضافاً إلى الأول، فالمعلوم في علمت زيداً قائماً: قيام زيد، لكن نصبهما معاً لتعلقه بمضمونهما معاً، ولذا قلَّ حذف أحدهما من دون الآخر مع أنهما في الأصل مبتدأ وخبر، لأنك لو حذفتهما لكنت كالحاذف بعض الكلمة.

وباب كسوت وأعطيت متعدّ إلى مفعولين حقيقة لكن أولهما مفعول هذا الفعل الظاهر، إذ زيد في قولك: كسوت زيداً جبةً، وأعطيت زيداً جبةً: مكسوٌّ مُعطى. وثانيهما مفعول مطاوع هذا الفعل إذ الجبة مكساة<sup>(٣)</sup> ومعطوة أي مأخوذة.

وكذا نحو: أحفرت زيداً النهر «زيداً» محفرٌ والنهر محفور، فالمعنى: حملت زيداً على أن يكتسي الجبة ويعطوها، ويحفر النهر.

وليس انتصاب الثاني في مثله بالمطاوع المقدر كما قال بعضهم، أي أحفرته

(١) ما بين المعقوفين سقط من ب انظر ١ / ٣٣٤.

(٢) في ط: «ضربت زيداً بالرفع، تحريف.

(٣) في ط: «مكتساة».

فحفر النهر، لأنك تقول أحفرته النهر فلم يحفره، بل انتصاب المفعولين بالفعل الظاهر، لأنه متضمنٌ لمعنى الحمل على ذلك الفعل المطاوع، أي حملته على أن يحفر النهر كما مرّ.

وباب أعلمتك زيداً قائماً في الحقيقة متعدّ إلى مفعولين، فإن المَعْلَم هو المخاطب، وقيام زيد هو المعلوم - كما قلنا في كسوت وأعطيت<sup>(١)</sup> - فنصب الثاني والثالث لكونهما معاً متضمنين لمفعوله الثاني كما قلنا في علمت.

وقولهم: المفعول به الضمير يرجع إلى الألف واللام أي الذي يفعل به فعل، أي يعامل بالفعل ويوقع عليه، يقال: فعلت به فعلاً، قال تعالى: ﴿وَمَا أَدْرِ مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>. وكذا الضمير في المفعول فيه وله<sup>(٣)</sup> ومعه.

وأما ناصب المفعول فالفعل عند البصريين أو شبهه بناء على أنه به يتقوم المعنى المقتضي للرفع أي الفاعلية، والمعنى المقتضي للنصب أي المفعولية. وقال الفراء: هو الفعل والفاعل.

وقال هشام بن معاوية من الكوفيين هو الفاعل، وقد ذكرنا في حدّ العامل أن هذين القولين أولى بناء على أن النصب علامة الفضلة لا علامة المفعولية.

وقال خلف من الكوفيين: إن عامله كونه مفعولاً كما قال في الفاعل: إن عامله الإسناد على ما تقدّم<sup>(٤)</sup>.

(١) في ظ: كسوت زيداً وأعطيت درهمًا.

(٢) الأحقاف / ٩.

(٣) «وله» سقطت من ط.

(٤) ظ: «كما تقدم».

## [تقديم المفعول على الفعل]

(ص): «وقد يتقدّم على الفعل».

(ش): هذا الحكم ليس مختصاً بالمفعول به بل المفعولات الخمسة فيه سواء إلا المفعول معه، وذلك لمراعاة أصل الواو، إذ هي في الأصل للعطف فوضعها أثناء الكلام.

ويجب تأخير منصوب الفعل عنه إن كان الفعل بنون تأكيد مشددة أو مخففة فلا يقال: زيداً اضربن، ولعل ذلك لكون تقديم المنصوب على الفعل دليلاً في ظاهر الأمر على أن الفعل غير مهم، وإلاّ لم يؤخّر عن مرتبته<sup>(١)</sup> أى الصدر، وتوكيد الفعل مؤذن بكونه مهماً فيتناfran في الظاهر.

وكذا يجب تأخيره عنه لو اشتبه المنصوب بغيره بسبب التقديم كما في: ضرب موسى عيسى، إذ لو قلت فيه عيسى ضرب موسى لظن أن المقدم مبتدأ. وكذا لو كان الناصب فعل التعجب نحو: ما أحسن زيداً، لأنه لا يتصرّف في معمولة، - كما يجيئ.

وكذا لو كان الفعل صلة للحرف نحو: عجبت من أن ضربت زيداً، لأنه لا يفصل بين الحروف الموصولة وصلتها، كما يجيئ في باب الموصولات.

ويجب تقديم منصوب الفعل عليه إن تضمّن المنصوب معنى الاستفهام أو الشرط أو أضيف إلى ما تضمّن أحدهما نحو: أيّهم ضربت، وأىّ حين تركب أركب، وغلام أيّهم ضربت، وغلام من لقيت فاكرمه.

وكذا إن كان المنصوب معمولاً لما يلي الفاء التي في جواب «أمّا» إذا لم يكن

(١) في ط: «مرتبة» تحريف.



له منصوب سواه، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾<sup>(١)</sup> وذلك لما يجيء في حروف الشرط من أنه لابد من نائب مناب الشرط المحذوف بعد أما.

ولو كان له منصوب آخر جاز أن تقدم أيهما شئت، وتخلي الآخر بعد عامله نحو: أما يوم الجمعة فاضرب زيداً.

وكذا إن سد شرط آخر مسد شرط «أما» نحو: إن لقيت زيداً فاضرب خالداً لم يجب تقديم المنصوب.

ومنع الكوفيون نحو: زيداً غلامه ضرب، لأن زيداً متأخر في التقدير من وجوه: أحدها: بالنظر إلى غلامه لأنه من تمام خبره.

والثاني: بالنظر إلى ضرب، لأنه معمول.

١٢٩ / والثالث: بالنظر إلى فاعل ضرب لأنه مفعوله، فيبقى الضمير المتصل بـ«غلامه» كأنه لا مفسر له قبله بخلاف قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾<sup>(٢)</sup> لأن المنصوب متأخر من جهة المفعولية فقط، وبخلاف: زيداً ضرب غلامه فإنه متأخر من جهة المعمولية والمفعولية، وأجازه البصرية وهو الحق اكتفاءً بالتقدم اللفظي.

وكذا منع الكوفيون نحو: غلامه أو غلام أخيه ضرب زيد، وأي شيء أراد أخذ زيد، على أن في «أراد» ضمير زيد، وذلك لأن المفسر في هذه الصور هو الفاعل،

ولا يجوز أن تقدّره قبل المفعول المقدم على الفعل، لأن الفاعل لا يتقدم على الفعل، فكيف يفسر ما هو متقدم لفظاً وليس بمقدم تقديرًا؟ وهذا بخلاف ضرب غلامه زيد فإن مرتبة المفسر قبل الضمير، ويجوز تقديمه عليه.

وأجازه البصريون وهو الحق نظراً إلى أن مرتبة المفعول بعد الفاعل، فإذا لم يجز تقديم المفسر وحده أي الفاعل آخرنا ما اتصل به المفسر، فنقول: إن تقدير غلامه ضرب زيد: ضرب زيد غلامه.

وكذا منعوا نحو: ما طعامك أكلٍ إلا زيدٌ، لأنك حذف الفاعل الذى هو الأصل والعمدة، واغتنيت بالمفعول الذى هو فضلة، وذلك بأن قدمته على الفعل. وإجازه البصريون وهو أولى لأن المستثنى سد مسد الفاعل. واعلم أنه لا يوقع فعل فاعله ضمير متصل على مفسره الظاهر أى لا ينصبه، فلا يقال: زيدا ضرب كما يجىء فى المنصوب على شريطة التفسير.

### [حذف العامل جواراً ووجوباً]

(ص): «وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازاً كقولك: زيدا لمن قال: من أضرب؟ ووجوباً فى أربعة مواضع:

الأول: سماعى نحو: «امراً ونفسه»، و﴿انتهوا خيراً لكم﴾<sup>(١)</sup>، وأهلاً وسهلاً.

(ش): القرينة الدالة على تعيين المحذوف قد تكون لفظية كما إذا قال شخص: من أضرب؟ فتقول: زيدا، وقد تكون حالية كما إذا رأيت شخصاً فى يده خشبة قاصداً لضرب شخص فتقول: زيدا.

قوله: «امراً ونفسه» أى دع امراً، والواو بمعنى مع، أو للعطف.

وعلة وجوب الحذف فى السماعيات كثرة الاستعمال، وإنما كانت سماعية لعدم ضابط يعرف به ثبوت علة وجوب الحذف، أى كثرة الاستعمال بخلاف المنادى فإن الضابط كونه منادى.

قوله تعالى: ﴿انتهوا خيراً لكم﴾<sup>(٢)</sup> تفسير سيويوه: انتهوا عن التلث واثتوا خيراً لكم.

وقال الكسائى: التقدير: انتهوا يكن خيراً لكم، وليس بوجه لأن «كان» لا يقدر قياساً فلا يقال: عبد الله المقتول أى كن ذلك.

وقال الفراء: لو كان على إضمار «كان» لجاز: اتق الله محسناً، أى تكن محسناً، وهو عنده بتقدير: انتهوا انتهاءً خيراً لكم.

وقولهم: «حسبك خيراً لك و«وراءك أوسع لك» بتقدير حسبك، وائت خيراً لك، ووراءك وائت مكاناً أوسع لك.

يقوى مذهب سيبويه أى تقدير: ائت فى الآية، وكذا قوله:

فواعديه سرحتي مالكِ      أو الربابينهما أسهلاً<sup>(١)</sup>  
أى قولى: ائت مكاناً أسهل<sup>(٢)</sup>.

وكذا قولهم: ائت أمراً قاصداً، أى ائت عن هذا، وائت أمراً قاصداً.

وقرينة ائت فى هذه المواضع: أنك نهيت فى الأول عن شىء، ثم جئت بعده بما لا تنهى عنه، بل هو مما يؤمر به، فيجب أن يتتصب بئى أو اقصد، أو ما يفيد هذا المعنى.

وليس قولهم: أمراً قاصداً مما يجب حذف فعله على ما ذكر سيبويه، وأورده الزمخشري فى ذلك وأورد سيبويه<sup>(٣)</sup> و﴿انتهوا خيراً لكم﴾<sup>(٤)</sup>، وحسبك خيراً

(١) الشاهد الموفى المائة.

استشهد به على أن: «أسهل» مفعول لفعل محذوف، وهو صفة، وموصوفه محذوف أيضاً، أى قولى:

ائت مكاناً أسهل، ونسبه فى الخزنة إلى عمر بن أبى ربيعة.

من شواهد: سيبويه ١/ ١٤٣، وابن الشجرى ١/ ٣٤٤.

وانظر ديوان عمر بن أبى ربيعة / ٣٠٦ وروايته:

\* أو الربا دونهما منزلاً \*

من قصيدة مطلعها:

أرسلت لما عيل صبرى إلى      أسماء والصبب بأن يرسل

(٢) «أى قولى ائت مكاناً أسهل» سقط من «ب» ١/ ٣٤٠.

(٣) الكتاب ١/ ١٤٣.

(٤) النساء / ١٧١.

١٣. لك، فيما وجب إضمار فعله/ <sup>(١)</sup> ولعله سمع: انته وائت امرأً قاصداً بإظهار ناصب «أمرأ»، ولم يسمع إظهار ناصب «خيراً لكم» و«خيراً لك»، وإلا فالثلاثة متقاربة المعنى.

ومعنى أمرأ قاصداً: ذا قصد <sup>(٢)</sup>، والقصد فى الأمر: خلاف القصور والإفراط، قال:

\* كَلَا طَرَفِي قَصْدِ الْأُمُورِ ذَمِيمٌ \* = ١٠٧

قوله: «أهلاً» أى أتيت أهلاً، لا أجنب، وسَهْلاً أى وطئت مكاناً سهلاً عليك لا وعراً.

وقال المبرد: هى منصوبة على المصدر، أى رحبت بلادك مرحباً أى رُحْباً وأَهْلَتْ أهلاً أى تأهلت تأهلاً، فَقَدَّرْ له فعلاً، وإن لم يكن له، كما قيل فى نحو: القهقرى - على نحو ما ذكرناه.

وسَهْلٌ موضعك سَهْلاً على وضع «سَهْلاً» موضع سُهولة.

(١) بعد كلمة: «فعله» فى ظ، وك، ول زيدت العبارة التالية:

«ولا أرى فرقاً بين: انته أمرأ قاصداً، وانتهوا خيراً لكم من حيث المعنى، فلا أدرى لم صار أحدهما مما وجب حذف فعله دون الآخر، وإن ادعى أن نحو: «انتهوا خيراً، وحسبك خيراً صار كالمثل فى كثرة الاستعمال ولم يسمع إلخ.

وفى م وط، ع سقطت هذه العبارة.

(٢) فى ط: «إذا قصد»، صوابه من النسخ المخطوطة.

(٣) فى الخزنة الشاهد الحادى بعد المائة.

واستشهد به على أن «القصد» فى الأمر خلاف القصور والإفراط فإنه يقال: قصد فى الأمر قصداً: توسط.

وهذا المصراع عجز بيت وقبله:

طريق إلى نهج الصواب قديم	عليك بأوساط الأمور فإنها
كلا طرفي قصد الأمور ذميم	ولانك فيها مفرطاً أو مفرطاً

وقال البغدادى: لا أعلم قائل هذين البيتين ولا رأيتهما إلا فى كتاب: «العباب فى شرح أبيات الأداب» لابن سناء الملك بن شمس الخلافة.

ومن الواجب إضمار فعلها سماعاً قولهم: «هذا ولا زعماتك» كأن المخاطب كان يزعم زعمات كاذبة، فلما ظهر ما يخالف ذلك من قول عليه سيماء الصديق صادر من غيره قيل له: هذا ولا زعماتك، أى هذا الحق، ولا أتوهم زعماتك. ويجوز أن يكون التقدير: أزعم هذا ولا أزعم زعماتك، أو أزعم هذا ولا تزعم زعماتك.

ومنها قولهم: «من أنت زيداً»، وأصله: أن رجلاً غير معروف بفضله تسمى<sup>(١)</sup> بزيد، وكان اسم رجل مشهور فأنكر ذلك عليه أى: من أنت ذاكرًا زيداً، أو تذكر زيداً، وانتصاب «ذاكرًا» على الحال من معنى: من أنت أى من تكون؟ كما قيل فى كيف أنت وقصة من تريد؟ أى كيف تكون؟.

ويقال هذا أيضاً فيمن ذكر عظيمًا بسوء أى من أنت تذكر زيداً؟، ويروى زيد بالرفع أى: كلامك زيد، نحو: كلمته فوه إلى فى، والتصب أقوى وأشهر.

ومنها قولهم: «عذيرك من فلان»، والعذير إمّا بمعنى العاذر كالسميع أو المَعذر كالأليم بمعنى المؤلم. وأعذر وعذر بمعنى. ويجوز أن يكون العذير بمعنى العذر إلا أن الفعل فى مصدر: غير الأصوات قليل كالنكير. وأمّا فى الأصوات كالصهيل والنسيم<sup>(٢)</sup> فكثير والعذير أيضاً: الحال يحاولها المرء يُعذر عليها، قال:

جَارِي لَا تَسْتَكْرِى عَذِيرِي      سِيرِي وَاشْفَاقِي عَلَيَّ بَعِيرِي<sup>(٣)</sup>

= ١٠٨

(١) فى ط: يسمى بالياء.

(٢) فى هامش ط: علق الشريف بقوله: «النسيم»: صوت ضعيف كالأنين، يقال: نأمت القوس، وسمعت نسيم الأسد.

(٣) فى الخزانة الشاهد الثانى بعد المائة:

قال البغدادى: استشهد به على أن «العزير» هنا بمعنى الحال التى يحاولها المرء يُعذر عليها. وقد بين بقوله: سيري واشفاقي الحال التى ينبغى أن يُعذر فيها ولا يلام عليها. وقوله: سيري: هو مصدر سار يسير، يكون بالليل وبالنهَار، ويستعمل لازماً ومتعدياً، يقال: سار البعير وسرته. ومعنى الشعر: يا جارية سيري ولا تستكري عذيري وإشفاقي. وهذا البيتان من رجز للعجاج: وهما مطلع أرجوزة بلغت أبياتها ١٧٤ بيتاً

يَبِّينُ بقوله: سَيَرَى وإشفاقى الحال التى ينبغى أن يعذر فيها ولا يُلام عليها، يقال: هذا إذا أساء شخصٌ الصَّنِيعَ إلى المخاطب أى أحضر<sup>(١)</sup> عاذرك أو عذرك أو الحال التى تُعذر فيها ولا تلام، وهى فعل المكروه به<sup>(٢)</sup> إلى ذلك الشخص، أى لك العُذر فيما تجازيه لسوء صنيعه إليك.

ومعنى «من فلان»<sup>(٣)</sup> أى من أجل الإساءة إليه وإيذائه، أى أنت ذو عُدْر فيما تعامله به من المكروه.

ومنه ما يروى عن النبىِّ ﷺ أنه قال لأبى بكر: «اعذرني من عائشة»<sup>(٤)</sup> أى من جهة تأديبها وتعريكها. وفى الخبر: «لن يَهْلِكَ النَّاسُ حَتَّى يُعْذَرُوا مِنْ أَنْفُسِهِمْ»<sup>(٥)</sup> أى يقيموا العذر بسبب كثرة ذنوبهم لمعذبتهم ومهلكم، فمعنى من أنفسهم: أى من جهة أنفسهم وإهلاكها.

ويقال: من يعذرني من فلان أى من أجل إيذائى آياه أى: لى عذر فى إيذائه فهل ههنا مَنْ يعذرني؟

ومنها قوله: «أَهْلَكَ وَاللَّيْلُ» إن كان الواو فيه بمعنى مع، فالمعنى: ألحق أهلك مع الليل أى لا يسبقك الليل إليهم، وإن كانت للعطف انتصب الليل بفعل آخر غير ناصب أهلك أى ألحق أهلك واسبق الليل.

ومنها «كَلَيْهِمَا وَتَمَرًا» أى أعطني كليهما وتمرًا، وأصله أنه قال شخص بين يديه

=من شواهد: سيويه ١ / ٣٢٥، ٣٣٠، والعينى ٤ / ٢٧٧، والتصريح ٢ / ١٨٥، والأشمونى ٣ / ١٧٢، واللسان: عذر، وأساس البلاغة: «عذر». انظر ديوانه / ٢٢١.

والبيت الثانى برواية: «سعى» مكان: «سرى».

(١) فى (م)، و(ك)، و(ل) احصر بالحاء والصاد وفى (ظ) و(ع) أحضر بالضاد. وفى ط: اخضر بالحاء والصاد، تحريف.

(٢) «به» سقطت من ط. (٣) أى: «عذيرى من فلان» التى تقدّم ذكرها.

(٤) اللسان: مادة عذر.

(٥) انظر اللسان وأساس البلاغة: «عذر».

زُبد وسنام وتمر لآخر أى هذين تريد؟ مشيراً إلى الزيد والسنام فقال ذلك الآخر ذلك.

ومنها قولهم: الكلاب على البقر أى أرسل، و«أَحْشَفًا وسوءَ كيلة؟»<sup>(١)</sup> أى أتجمع حشفاً، و«كلَّ شىء ولا شتيمة حرَّ» أى: أصنع كلَّ شىء ولا ترتكب شتيمة حرَّ، و«إن تأتني فأهل الليل / وأهل النهار» أى فتأتني أهل الليل وأهل النهار أى ١٣١ أهلاً لك بالليل والنهار، و«ديار الأحبة»، أى أذكرها، وقوله: كاليوم رجلاً أى ما رأيت كرجل اليوم رجلاً على حذف ناصب رجل، وحذف ما أضيف إلى اليوم، وكاليوم حال مقدّم من رجل.

وقد يقال: كلاهما بالرفع وتَمَرًا، وكلُّ شىء ولا شتيمة حرَّ أى كلاهما لى، و«كلَّ شىء أَمَمٌ»<sup>(٢)</sup>.

ووجوب الحذف فى جميع ما ذكر وأمثالها لكونها أمثالا أو كالمثل فى كثرة الاستعمال والأمثال لا تُغَيَّر.

### [حذف المفعول به]

وأعلم أن المفعول به يحذف كثيراً إلا فى أفعال القلوب كما يجىء فى بابها. وكذا المتعجب منه فإنه لا يحذف إلا مع قيام القرينة على تعيينه نحو: ما أحسنك وأجمل، إذ لا فائدة فى التعجب من دون المتعجب منه. ولا يحذف المجاب به نحو: ضربت زيدا فى جواب من قال من ضربت؟ إذ هو مقصود الكلام.

وكذا إذا كان مستثنى نحو ما ضربت إلا زيدا.

(١) هذا مثل يضرب لجمعك على الرجل ضربين من الخسران، ونوعين من النقصان، والكيلة: ضرب من الكيل مثل القعدة والجلسة. انظر جمهرة الأمثال للعسكري ١ / ١٠١.

(٢) فى اللسان: «أَمَمٌ»: الأَمَم: القصد الذى هو الوسط. والأَمَم: اليسير، يقال: داركم أَمَمٌ، وهو أَمَمٌ منك وكذلك الاثنان والجمع، وأمر بنى فلان أَمَمٌ: أى بين لم يجاوز القدر.

وما حذف من المفعول به فهو على ضربين:

إِمَّا مَنْوَى كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ﴾<sup>(١)</sup> أَيْ لِمَن يَشَاءُوه.

أَوْ غَيْرِ مَنْوَى وَذَلِكَ إِمَّا لِتَضْمِينِ الْفِعْلِ مَعْنَى اللَّازِمِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾<sup>(٢)</sup> أَيْ يُعْدِلُونَ وَقَوْلِهِ:

١٠٩ = وَإِنْ تَعَتَذِرَ بِالْمَحَلِّ مِنْ ذِي ضُرُوعِهَا إِلَى الضَّيْفِ يَجْرَحُ فِي عِرَاقِيهَا نَصَلِي<sup>(٣)</sup>

أَيْ يُوْثِرُ بِالْجَرَحِ.

وَإِمَّا لِلْمُبَالَغَةِ بِتَرْكِ التَّقْيِيدِ كَمَا تَقُولُ فَلَانٌ يُعْطَى وَيَمْنَعُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُطُ﴾<sup>(٤)</sup>.

(١) آل عمران / ١٢٩.

(٢) النور / ٦٣.

(٣) الشاهد الثالث بعد المائة في الخزنة.

قال البغدادي: استشهد به على أنه حذف مفعول «يجرح» لتضمّنه معنى يؤثر بالجرح. وذكر البغدادي أن هذا البيت من أواخر قصيدة لذي الرمة عدة أبياتها ستة وثلاثون بيتاً. انظر ديوان ذي الرمة / ٥٧٥. وعدة أبياتها ٣٧ بيتاً. ومطلعها: خليلي عوجاً عوجاً ناقتي كما على طلل بين القرينة والجليل. وختمها بقوله:

أَتُنِّي كَلَابَ الْحَيِّ حَتَّى عَرَفْتُنِي وَمُدَّتْ نَسُوجَ الْعَنْكَبُوتِ عَلَى رَحْلِي

و«المحل»: انقطاع المطر. والمراد بذى ضرعها: اللبن.

قال الطيّبي: والمعنى إن اعتذرت بقلّة اللّبن بسبب القحط إلى الضيف أعقرها لتكون هي عوض للبن.

والعقر: ضرب البعير بالسيف على قوائمه. والعراقيب: جمع عرقوب. وعرقوب الداية في رجلها بمنزلة الركبة في يدها. والنصل: السيف والسكين.

من شواهد المغني رقم ٩٢٠، وابن يعيش ٣٩/٢.

(٤) البقرة / ٢٤٥.



## [المنادى]

(ص): «والثانى المنادى، وهو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب أدعو لفظاً أو تقديرًا».

(ش): قوله: «المطلوب إقباله، أى الذى تطلب منه أن يُقبل عليك بوجهه، قال المصنف: «المطلوب إقباله» أخرج المندوب لأنه المتفجع عليه لا المطلوب إقباله، وبحرف نائب مناب «أدعو» أخرج نحو زيد فى قولك أطلب إقبال زيد. وقد تصلّف المصنف بهذا الحدّ، وقال: إن الزمخشري لم يحدّ المنادى لإشكاله وذلك لأنه لوحدّ بأمر معنوى، أى كونه مطلوب الإقبال دخل فيه «زيد» فى: أطلب إقبال زيد.

ولو حدّ بأمر لفظي، أى ما دخل عليه «يا» وأخواتها دخل فيه المندوب، وليس بمنادى.

والظاهر أن (جار الله) لم يحدّه لظهوره لا لإشكاله، فإن المنادى عنده: كل ما دخله ياء وأخواتها. والمندوب عنده منادى على وجه التفجع كما صرح به لما فصل أحكام المنادى فى الإعراب والبناء.

وكذا الظاهر من كلام لسيبويه<sup>(١)</sup> أنه منادى كما قال الجزولى: المندوب منادى على وجه التفجيج، فإذا قلت: يا مُحَمَّداه فكأنك تناديه وتقول له: تعال، فأنا مشتاق إليك، ومنه قولهم فى المراثى<sup>(٢)</sup>: «لا تبعد»، أى لا تهلك كأنهم من ضنّهم بالميت عن الموت تصوّروه حيّاً، فكرهوا موته، فقالوا: «لا تبعد» أى لا بعدت ولا هلكت، وكذا المندوب المتوجّع عليه نحو: واويلاه، واثيراه، واحزنانه، أى احضر حتى يتعجّب من فظاعتك.

والدليل على أنه مدعوّ قوله تعالى: ﴿لَا تَدْعُوا الْيَوْمَ ثُبُورًا وَاحِدًا وَادْعُوا ثُبُورًا كَثِيرًا﴾<sup>(٣)</sup> امرهم بقول: واثيراه.

(٢) فى ط: «المراثى» بالهمزة، تحريف.

(١) انظر الكتاب ١ / ٣٢١.

(٣) الفرقان / ١٤.

وكذا المستغاث منادى دخله معنى الاستغاث، وكذا المتعجب منه منادى دخله معنى التعجب، فمعنى ياللماء ويا للدواهي: احضرا حتى يتعجب منكما.

وكذا لا يرد عليه المخصوص فإنه يقول هو منادى نقل إلى معنى الاختصاص والعارض غير مُعتد<sup>(١)</sup> به.

هذا وانتصاب المنادى عند سيبويه على أنه مفعول به، وناصبه الفعل المقدر، وأصله عنده: يا أدعو زيدا فحذف الفعل حذفاً لازماً لكثرة الاستعمال لدلالة حرف النداء عليه، وإفادته فائدته.

١٣٢ وأجاز المبرد نصب المنادى على حرف النداء / لسده مسد الفعل، وليس ببعيد، لأنه يمال إمالة الفعل فلا يكون إذاً من هذا الباب، أى مما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف.

وعلى المذهبين فيازيد جملة، وليس المنادى أحد جزئى الجملة.

[فعند سيبويه<sup>(٢)</sup> جزء الجملة أى الفعل والفاعل مقدّران. وعند المبرد:

حرف النداء سدّ مسدّ أحد جزئى الجملة، أى الفعل والفاعل مقدّر].

ولا منع من دعوى سدّ مسدّهما، والمفعول به ههنا على المذهبين واجب الذكر لفظاً أو تقديرًا إذ لا نداء بدون المنادى.

وما أورد ههنا الزاماً من أن الفعل لو كان مقدراً أو كان «يا» عوضاً منه لكان جملة خبرية غير لازم، لأن الفعل مقصود به الإنشاء، فالأولى أن يقدر بلفظ الماضى أى دعوت أو ناديت، لأن الأغلب فى الأفعال الإنشائية مجيئها بلفظ الماضى.

وقال أبوعلّى فى بعض كلامه: إن «يا» وأخواته أسماء أفعال، ومُنِعَ بأن أسماء

(١) فى ط: «غير متعد» تحريف صوابه والنسخ المخطوطة.

(٢) من ما بين معقوفين سقط من ظ.

الأفعال لا تكون على أقل من حرفين، والهمزة من أدوات النداء. ويمكن أن يقال: خالفت أخواتها لكثرة استعمال النداء فجوز في أدائه ما لا يجوز في غيرها، ألا ترى إلى الترخيم ومنع أيضاً بأن الضمير فيه لا يكون لغائب لعدم تقدم ذكره، ولا لتكلم، لأن اسم الفعل لا يضمير فيه ضمير المتكلم.

والجواب: أن اسم كل فعل يجرى مجرى ذلك الفعل في كون فاعله ظاهراً أو مضمراً، غائباً أو متكلماً أو مخاطباً، ولكنه لا يبرز في اسم الفعل شيء من الضمائر، تقول: صه في المفرد المذكر والمؤنث. وكذا في مثاهما، ومجموعهما، وإذا كان أداة النداء بمعنى فعل المتكلم استتر فيه ضميره، فيكون كما قال بعضهم في «أف»: إنه بمعنى: أتضجر أو تضجرت، وفي «أوه» إنه بمعنى: أتوجع أو توجعت.

وقيل: لو كان اسم فعل لثم من<sup>(١)</sup> دون المنادى لكونه جملة.

والجواب: أنه قد يعرض للجملة ما لا يستقل كلاماً [إلا]<sup>(٢)</sup> بوجوده كالجملة القسمية والشرطية، والنداء لا بد له من منادى.

واعلم أنه قد ينصب عامل المنادى المصدر اتفاقاً نحو: يا زيد دعاء حقاً. ويجوز أن يكون مثل: الله أكبر دعوة الحق، وزيد قائم حقاً، أي منتصباً بعامل مقدر كما قيل فيهما.

وأجاز المبرد نصبه للحال نحو يا زيد قائماً إذا ناديته في حال قيامه. ومنه قوله:

\* يا بُؤْسَ للجهل ضرَّاراً لأقوام \*<sup>(٣)</sup>

(١) في ط: «منى» تحريف.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ط.

(٣) في الخزائن هو الشاهد الرابع بعد المائة:

قال البغدادي: استشهد به على أن المبرد أجاز أن ينصب عامل المنادى الحال نحو: يا زيد قائماً إذا ناديته في حال قيامه: والظاهر أن عامله في الشاهد: «بؤس» الذي هو بمعنى الشدة، وهو مضاف إلى صاحب الحال أعنى الجهل تقديرًا لزيادة اللام. والشاهد عجز، صدره:

\* قالت بنو عامر خالوا بني أسد \*

=

والظاهرُ أنَّ عامله «بؤس» الذى بمعنى الشدة وهو مضاف إلى صاحب الحال أعنى الجهل تقديرًا لزيادة اللام فهو مثل أعجبني مجيء زيد راكبًا.

### [بناء المنادى]

(ص): «ويبنى على ما يُرفع به إن كان مفردًا معرفة مثل: يا زيد ويا رجلُ ويا زيدان ويا زيدون».

(ش): «إنما قال: على ما يرفع به ليكون أعمّ من قوله: يبنى على الضمّ، فإن نحو: يا زيدان ويا زيدون خارج منه، وما يرفع به الاسم الضم والألف والواو.

وقال الكسائي: المنادى المفرد المعرفة مرفوع لتجرده عن العوامل اللفظية، ولا يعنى أن التجرد فيه عامل الرفع كما قال بعضهم فى المبتدأ بل المراد به أنه لم يكن فيه سبب البناء حتى يُبنى، فلا بدّ من الإعراب، ثم إنّنا لو جرّره لشابه المضاف إلى ياء المتكلم إذا حذف الياء، ولو فتحناه لشابه غير المنصرف فرفعناه، ولم ننوّنه، ليكون فرقًا بينه وبين ما رُفِعَ بعاملٍ رافع.

ولا يُعترضُ عليه بالمبتدأ فإن العامل فيه عنده هو الخبر.

قال: وإنّما نصب المنادى المضاف لطوله، ولأن المنصوبات فى كلام العرب أكثر فهو عنده مرفوع أو منصوب بلا عامل.

وقال الفراء: أصل يا زيد: يا زيدا، ليكون المنادى بين الصوتين، ثم اكتفى بيا ١٣٣ ونوى الألف فصار كالغايات فبنى على الضم، وفتح المضاف / لوقوع المضاف إليه موقع الألف فى يا زيدا فحركته عنده ليست نصبًا.

= و«خالو» فى صدر البيت بمعنى: تاركوا، يقال: خالَى يُخالَى مخالاةً وخلاء كما يقال: تاركٌ يُتارك، ويقال للمرأة المطلقة خَلِيّة.

والشاهد نسب للنابعة الذيباني، وهو مطلع قصيدة له فى الديوان ٢٢٨/ عدتها ١٣ بيتًا .  
من شواهد: سيبويه ٣٤٦/١، والمحاسب ٥١/١، والخصائص ١٠٦/٣ وابن الشجرى ٨٣، ٨٠/٢ وابن يعيش ٦٨/٣، ١٠٤/٥، والهمع والدرر رقم ٦٦٧.

ولا أدري ما يقول في نصب المضارع والمفرد النكرة، ولم لا يجرى المضاف مجراهما في كونه منصوباً؟

قوله: «مفرداً» أى الذى لا يكون مضافاً ولا مضارعاً له فيدخل فيه نحو يازيدان ويازيدون. ويعنى بالمعرفة ما كان مقصوداً قصده، سواء تعرف بالنداء أو كان معرفة قبله فيضم، نحو يا زيد ويا رجلاً، ويا هذا، ويا أنت، والضم مقدر فى المنقوص والمقصور نحو: يا قاضى ويا فتى، وفى المبني قبل النداء: نحو: يا هذا ويا هؤلاء.

ويونس بحذف الباء فى المنقوص، ويعوض منها تنويناً فيقول: يا قاض، لأنه لم يعهد لام المنقوص ثابتاً مع السكون بلا لام أو إضافة، ولا يحذف فى «يامرى»<sup>(١)</sup> من الإراءة خوفاً من الإجحاف بالكلمة.

وإنما بنى المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظاً ومعنى لكاف الخطاب الحرفية، وكونه مثلها إفراداً وتعريفًا، وذلك لأن يا زيد بمنزلة أدعوك، وهذا الكاف مشابه للكاف فى ذلك لفظاً ومعنى. وإنما قلنا ذلك لما تقرر أن الاسم لا يبنى إلا لمشابهة الحرف بوجه أو الفعل، ولا يبنى لمشابهة الاسم المبني.

وأما المضاف والمضارع له فلم يُنبأ لأنهما كالکاف إفراداً.

ولم يُبين المفرد المنكر لأنه ليس مثلها تعريفًا ولم يقع موقعها.

وإن وقع المضمر منادى جاز: يا أنت نظراً إلى المظهر، قال:

يا أبجر بن أبجر يا أتنا أنت الذى طَلَّقْتَ عامَ جُعْتا<sup>(٢)</sup>

= ١١١

(١) فى ط والمخطوطات: «يا مرى» بالباء والميم، ولعل الصواب: يا مرى بالياء من رأى، والأمر منه «ر» وبقى على أصل واحد، وحذفت عينه ولامه وفى الهمع ٤١/٣ بتحقيقى: فإذا كان ذا أصل واحد ثبتت الباء بإجماع نحو: يا مرى، ويا يفى علماً.

(٢) هو الشاهد الخامس بعد المائة فى الخزنة.

واستشهد به على أن المضمر لو وقع منادى جاز نظراً إلى المظهر، فإن المظهر بصورة الرفع، والضمير ضمير رفع.

وجاز: «يايّاك» نظراً إلى كونه مفعولاً كما ورد في كلام ابن الأَحوص: «يايّاك قد كفيتك» قاله لأبيه لما أراد أن يتكلّم.

وإذا اضطر إلى تنوين المنادى المضموم اقتصر على القدر المضطر إليه من التنوين، قال:

سلام الله يا مطرٌ عليها      وليس عليك يا مطرُ السّلام<sup>(١)</sup> = ١١٢

وعند يونس ينصب رجوعاً به إلى حركته الإعرابية لما اضطر إلى إزالة البناء بتنوين التمكن.

وإنما بنى المفرد على الحركة لأن له عرفاً<sup>(٢)</sup> في الإعراب، وبنى على الضم فرقاً بين حركتى المنادى المعرب نحو: يا قومُ ويا قومنا، وحركة المبنى نحو: يا قومُ، كما عملوا ذلك في نحو: قبلك، ومن قبلك، ومن قبلُ.

= وهذان البيتان من أرجوزة لسالم بن دارة، وقد حرّف البيت الأول على أوجه، وصوابه:

يا مر . يا ابن واقع يا أتنا

ورواه العيني كرواية الشارح، وزعم أنه قائله الأَحوص، وهو وهم والشعر لسالم بن دارة وهو أنه لما وفد مع أبيه على معاوية خطب، فوثب أبوه ليخطب فكفّه وقال: يا إياك قد كفيتك.

من شواهد: نوارد أبي زيد/ ١٦٣، والإنصاف ١/ ٢٢٥، وابن الشجرى ٢/ ٧٩، وابن يعيش ١/ ١٢٧، ١٣١، والمعرب ١/ ٧٦، وأوضح المسالك رقم ٤٣١، والعيني ٤/ ٢٣٢، والهمع والدرر رقم ٦٧٩ والتصريح ٢/ ١٦٤، والأشمونى ٣/ ١٣٥.

(١) هو الشاهد السادس بعد المائة في الخزنة

قال البغدادي: استشهد به على أنه إذا اضطر إلى تنوين المنادى المضموم اقتصر على القدر المضطر إليه من التنوين، والقدر المضطر إليه هو النون الساكنة: فألحقت وأبقيت حركة ما قبلها على حالها، إذ لا ضرورة إلى تغييرها، فإنها تندفع بزيادة النون.

والشاهد من قصيدة للأَحوص الأنصارى. انظر شعر الأَحوص، مطلعها:

أ أن نادى هديلاً ذاتَ فلجٍ مع الإشرافِ فى فَنِّ حَمَامٍ.

ومناسبتها أن الأَحوص كأن يهوى أخت امرأته، ويكتم ذلك، ويشبب بها، ولا يفصح باسمها، فتزوجها مطر، فبلغه الأمر فأنشأ قصيدته.

من شواهد: سيبويه ١/ ٣١٣، وابن الشجرى ١/ ٣٤١، وأوضح المسالك رقم ٤٣٧، وابن عقيل ٢/ ٧٥، والأشمولى ٣/ ١٤٤، وانظر ديوان الأَحوص / ١٨٩.

(٢) فى ط «عرفا» بالفاء، والصواب بالقاف كما فى المخطوطات.

## [خفض المنادى المفرد مع لام الاستغاثة]

(ص): «ويخفض بلام الاستغاثة، نحو: يا لزيد، وتفتح لإلحاق ألفها ولا لام نحو: يا زيداه، وينصب ما سواهما نحو: يا عبد الله، ويا طالعاً جبلاً، ويا رجلاً لغير معيّن».

(ش): هذه اللام المفتوحة تدخل المنادى إذا استغيث به نحو: يا لله<sup>(١)</sup>، أو تُعجّب منه نحو: يا للّماء ويا للدواهي، وهي لام التخصيص، أدخلت علامة للاستغاثة والتعجب.

وإنما اختيرت من بين الحروف لمناسبة معناها لمعناها، إذ المستغاث مخصوص من بين أمثاله بالدعاء، وكذا المتعجب منه مخصوص من بين أمثاله بالاستحضار لغرابته<sup>(٢)</sup> فاللام معدية<sup>(٣)</sup> لأدعو المقدّر عند سيّويه أو لحرف النداء القائم مقامه عند المبرد إلى المفعول.

وجاز ذلك مع أن «أدعو» متعدّ بنفسه لضعفه بالإضمار أو لضعف النّائب منابه، ألا ترى أنك تقول: ضربى لزيد حسن، وأنا ضاربٌ لزيد، ولا يجوز ضربت لزيد.

وإنما فتحت لام الجر في المستغاث لاجتماع شيئين:

أحدهما: الفرق بين المستغاث والمستغاث له، وذلك لأنه قد يلي (يا) ما هو مستغاث له بكسر اللّام، والمنادى محذوف نحو: يا للمظلوم، ويا للضعيف أى يا قوم.

والثاني: وقوع المستغاث موقع الضمير الذى تفتح لام الجرّ معه لما يجىء فى حروف الجرّ، فإن عطفت بغير ياء نحو قوله:

(١) فى ط: «يا الله» تحريف.

(٢) فى «ظ» مخصوص بالاستحضار لغرابته من بين أمثاله.

(٣) فى ظ: «معدّ»

= ١١٣ \* يا لِلْكُهولِ وَلِلشَّبَّانِ للعجب \* (١)

١٣٤ كسرت / لام المعطوف، لأن الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث، وإن عطفت مع (ياء) فلا بد من فتح لام المعطوف أيضاً نحو قوله:

= ١١٤ \* يا لِعَاطَافِنا وَيَا لِرِياحِ \* (٢)

وإنما يكسر لام المستغاث له، لعدم وقوعه موقع الضمير نحو قوله: يا لله للمسلمين.

وفتحت اللام في المتعجب منه لوقوعه موقع الضمير فقط.

(١) هو الشاهد السابع بعد المائة في الخزنة .

قال البغدادى : استشهد به على أن لام المستغاث إن عطفت بغير ياء كسرت، فلام للشبان مكسورة والقياس فتحها. وجاز الكسر لعدم اللبس. والشاهد عجز، وصدرة:

\* يبيك ناء بعيد الدار مغترب \*

يقول: يبكى عليك الغريب، ويسر بموتك القريب، وهو أحد الأعاجيب، والشبان : جمع شاب، قال ابن حبيب: زمان الغلومية: سبع عشرة سنة منذ يولد إلى أن يستكملها، ثم زمان الشبابية: سبع عشرة سنة إلى أن يستكمل أربعاً وثلاثين. ثم هو كهل سبع عشرة سنة إلى أن يستكمل إحدى وخمسين سنة، ثم هو شيخ إلى أن يموت. قال البغدادى: والشاهد لم ينسبه أحد إلى قائله.

وفى هامش الإيضاح المحقق بذكر المحقق أنه نسب في شواهد الإيضاح ورقة / ٥١ لأبى الأسود الدؤلى .

من شواهد: الإيضاح لأبى على الفارسى / ٢٣٦، والمقرب / ١٨٤، والعينى / ٢٥٧، والتصريح / ١٨١، وأوضح المسالك رقم ٤٤٨، والهمع والدرر رقم ٧٠٢، والأشمونى / ١٦٥.

(٢) هو الشاهد الثامن بعد المائة في الخزنة:

واستشهد به على أن اللام فى المعطوف فتحت، كلام المعطوف عليه لإعادة ياء، وبعده:

وأبى الحشرج الفتى التفاح \*

والبيت من الشواهد الخمسين التى لم يعرف قائلها.

وعطاف ورياح وأبو الحشرج أعلام رجال.

من شواهد سيويه / ٣٩، وابن يعيش / ١٣١، والعينى / ٢٦٨، والهمع والدرر رقم ٧٠٣.



ويطرد كسر لامة على تأويل أنه مدعو له، والمنادى محذوف نحو: يا للدواهي  
ويا للماء ويا للفليقة<sup>(١)</sup>.

وحكى الفراء عن بعضهم: أن أصل يا لزيد: يا آل زيد فخفف وهو ضعيف<sup>٢</sup>  
لأنه يقال ذلك فيما لا آل له نحو: يا للدواهي، ويا لله، ونحوهما.

وقد يستعمل المستغاث له يـ «من» نحو

\* فيالله من ألم الفراق \*<sup>(٢)</sup>

= ١١٥

وهو متعلق بما يدل عليه ما قبله من الكلام أى أستغيث بالله من ألم الفراق.

وأما اللام الداخلة فى المستغاث له فهو متعلق بما تعلق به اللام الأولى<sup>(٣)</sup>،  
فمعنى يا لله للمسلمين: أخص الله بالدعاء لأجل المسلمين.

وقد يستغنى عن المستغاث إذا كان معلوماً .

وقد تدخل اللام المفتوحة على المنادى المهتد نحو: يا لزيد لأقتلنك. قال

مهلهل:

يا لبكر أنشروا لي كليباً يا لبكر أين أين الفرار<sup>(٤)</sup>

= ١١٦

(١) فى أساس البلاغة: «فلق»: يا للفليقة: يقال للأمر المنكر.

(٢) هو الشاهد التاسع بعد المائة فى الخزنة .

واستشهد به على أن المستغاث له قد يجر بـ «من» كما يجر باللام. وذكر البغدادى أن هذا المصراع  
من شعر لعبيد الله بن الحر الجعفى، رثى به الحسين بن على رضى الله عنهما، وأوله:

يا لك حسرة ما دمت حياً      تردد بين حلقى والتراقى  
حسيناً حين يطلب بذل نصرى      على أهل العداوة والشقاق

وصدر الشاهد :

\* مع ابن المصطفى نفسى فداه \*<sup>٢</sup>

(٣) فى ظ: اللام الأول.

(٤) هو الشاهد العاشر بعد المائة فى الخزنة.

واستشهد به على أن هذه اللام داخلة على المنادى المهتد.

قال البغدادى: وهذا المعنى هو الجيد، ومأخذه من هذا البيت أوضح لإخفاء به ولا معنى للاستغاث به كما حققه

الشارح.

وقولهم: إن هذه لام الاستغاثة كأنه استغاث بهم لنشر كليب واستغاث بهم للفرار تكلف، ولا معنى للاستغاثة ههنا لا حقيقة ولا مجازاً .

ولا يجوز دخول اللام على المنادى فى غير المعانى المذكورة. فلو قلت: يا لزيد قد كان كذا وأنت تحدّثه لم يجز.

ولا يستعمل من حروف النداء فى الاستغاثة والتعجب إلا (يا) وحدها لكونها أشهر فى النداء، فكانت أولى بأن يتوسع فيها باستعمالها فى المنادى المستغاث به والمتعجب منه والمهدد<sup>(١)</sup>.

قوله<sup>(٢)</sup>: «ولا لام» قال الخليل: اللام بدل من الزيادة فى آخر المستغاث به والمتعجب منه فكل واحد من اللام<sup>(٣)</sup> والألف يعاقب صاحبه فى الاستغاثة والتعجب ولا يجتمعان.

وحكم هذه الزيادة كحكم زيادة المندوب، فيكون مرةً واوًا، ومرة ياءً، ومرة ألفًا كزيادة المندوب على ما يجىء.

وإنما صار المستغاث به والمتعجب منه معربين عند اللام وإن كانا مفردين معرفتين، لأن علّة البناء فى المنادى ضعيفة، لأنه لمشابهته للاسم المبنى<sup>(٤)</sup> المشابه للحرف، فغلبت اللام المقتضية للجرح حرف النداء المقتضية<sup>(٥)</sup> للبناء لضعفها فى اقتضاء البناء على ما قلنا مع كونها أبعد من مقتضى الجرح.

قوله: «وينصب ما سواهما» أى ينصب ما سوى المفرد المعرفة، والمستغاث مع اللام كان أو مع الألف.

وما سواهما ثلاثة أقسام: المضاف والمضارع له، والمفرد النكرة . ويعنون

(١) سقطت كلمة «المَدَد» من النسخة ب، انظر ١/ ٣٥٤.

(٢) فى ط: «قولاً ولا لام» تحريف، والمراد قول المصنف «ولا لام».

(٣) فى ط فكل واحد من ياء والألف صوابه من النسخ المخطوطة والأسلوب.

(٤) فى ظ: لأنه لمشابهة الاسم المبنى.

(٥) هكذا فى ط والمخطوطات، ولعله: «المقتضى» مكان «المقتضية».

بالمضارع للمضاف اسماً يجيء بعده شيء من تمامه، إما معمول للأول نحو: ياطالماً جبلاً، ويا حسناً وجهه، ويا خيراً من زيد، وإمّا معطوف عليه عطف النسق على أن يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسماً لشيء واحد نحو: يا ثلاثة وثلاثين، لأن المجموع اسمٌ لعدد معين كأربعة وخمسة فهو خمسة عشر إلا أنه لم يركب لفظه .

ولا فرق في مثل هذا العدد المعطوف بعضه على بعض بين أن يكون علماً أو لا، فإنه مضارع للمضاف، وهذا ظاهر مذهب سيويه. ولذا<sup>(١)</sup> تقول: «ثلاثة وثلاثين عندي».

وقال الأندلسي وابن يعيش: هو إنما يضارع المضاف إذا كان علماً وإلا فلا يُقال عندهما في غير العلم: يا ثلاثة والثلاثون أو الثلاثين يا زيد والحارث إذا فصد جماعة معينة/ وإلا قلت: يا ثلاثة وثلاثين نحو: يا رجلاً وامرأة لغير معين. ١٣٥ والأول أولى لطوله قبل النداء وارتباطه ببعضه ببعض من حيث المعنى كما في يا خيراً من زيد بل أشد.

وإما نعت هو جملة أو ظرف نحو قولك: يا حليماً لا يعجل، ويا جواداً لا ييخل قال:

أيا شاعراً لا شاعر اليوم مثله جريراً ولكن في كليب تواضع<sup>(٢)</sup> ١١٧=

(١) في ط: «وكذا» بالكاف، وانظر سيويه ١/ ٣٢٠.

(٢) هو الشاهد الحادي عشر بعد المائة في الخزنة.

واستشهد به على أن المتأدى من قبيل الشبيه بالمضاف: إذا كان موصوفاً بجملة فإن جملة: «لا شاعر اليوم مثله» من اسم «لا» وخبرها وهو «مثله» صفة للمنادى، والوصف متقدم على النداء وبه يسقط ما ذهب إليه سيويه من أن الوصف بعد النداء حيث تكلف فجعل «شاعراً» منصوب بفعل محذوف. والبيت نسبة في الخزنة للصلتان العبدى، من قصيدة عدة أبياتها ثلاثة وعشرون بيتاً. من شواهد: سيويه ١/ ٣٢٨، والمقتضب ٤/ ٢١٥.

وفي الشعر والشعراء ١/ ٥٠٧ ذكر أن اسمه قثم بن خبيثة بن عبد القيس .

واجتمع إليه في الحكم بين الفرزدق وجريز فبدأ قصيدته بقوله:

أنا الصلتان والذي قد علمتم متى ما يحكم فهو بالحكم صاعد

وقال :

١١٨ = أعبدًا حلّ في شعبي غريبًا      ألؤمًا - لا أبالك - واغترابًا<sup>(١)</sup>

وقال :

١١٩ = أدارًا بحزوي هجت للعين عبرة      فماء الهوي يرفض أو يترقرق<sup>(٢)</sup>

وقال :

١٢٠ = ألا يا نخلة من ذات عرق      عليك ورحمة الله السلام<sup>(٣)</sup>

(١) هو الشاهد الثاني عشر بعد المائة في الخزانة.

استشهد به على أن جملة «حل» صفة للمنادى قبل النداء وهو من قبيل الشبيه بالمضاف. قال البغدادي: وقوله: «لا أبالك» جملة معترضة، وهذا يكون للمدح: بأن يراد نفى نظير المدح بنفى أبيه، ويكون للذم بأن يراد أنه مجهول النسب، وهذا هو المراد هنا. و«وشعبي» بضم الشين: هي جبال متينة متدانية.

ونسب البغدادي هذا الشاهد لجرير.

من شواهد سيبويه ١/ ١٧٠، ١٧٣، والعيني ٣/ ٤٩، ٢١٥/٤، وانظر ديوان جرير ٥٦/، من قصيدة مطلعها:

أخالد عاد وعدكم خلابا      وميّت المواعد والكذابا

(٢) هو الشاهد الثالث عشر بعد المائة في الخزانة.

واستشهد به على أن المنادى من قبيل الشبيه بالمضاف والجار والمجرور صفته قبل النداء. قال البغدادي: «حزوي» بضم المهملة وسكون الزاي المعجمة: موضع في ديار بني تميم، و«هجت» جواب النداء، ويقال له: المقصود بالنداء.

والشاهد نسبه البغدادي لذي الرمة من قصيدة عدد أبياتها سبعة وخمسون بيتاً.

من شواهد سيبويه ١/ ٣١١، وشرح جمل الزجاجي لابن هشام الأنصاري / ٢٣٠ تحقيق الدكتور على محسن عيسى جاب الله - عالم الكتب - بيروت، والعيني ٤/ ٢٣٦، ٥٧٩، والتصريح ٢/ ٢٨٠، والأشموني ٣/ ١٣٩، ٣١٢/٤. وانظر ديوان ذي الرمة ٤٧٧/، وهو مطلع قصيدته المشهورة.

(٣) هو الشاهد الرابع عشر بعد المائة في الخزانة.

واستشهد به على أن الجار والمجرور صفة لنخلة قبل النداء، والمنادى من قبيل الشبيه بالمضاف. قال البغدادي: وقوله: عليك ورحمة الله السلام» مذهب أبي الحسن الأخفش: أنه أراد عليك السلام ورحمة الله فقدم المعطوف ضرورة، لأن السلام عنده مرفوع بالاستقرار المقدّر في الظرف. وعند سيبويه: «السلام» مرفوع بالابتداء، وعليك خبر مقدم، «ورحمة الله» معطوف على الضمير في «عليك».

فكل هذا مضارع للمضاف سواء جعلته علماً أو، لا.  
وإذا لم تجعله علماً جاز أن يتعرف بالقصد كما في: يا رجل، وأن لا يتعرف  
لعدم القصد كيا رجلاً، فتقول في النكرة يا حسناً وجهه الطريف، ويا ثلاثة  
وثلاثين ظرافاً<sup>(١)</sup>، ويا عبداً حلّ في شعبي غريباً.

وتقول في المعرفة: يا حسناً وجهه الطريف، ويا ثلاثة وثلاثين الظرفاء.  
وكان القياس في الموصوف بالجملة أو الظرف أيضاً أن يجوز نحو: يا حليماً لا  
يعجل القدوس، وأداراً يحزوي الدارسة<sup>(٢)</sup>، لكنه كره وصف الشيء بالمعرفة  
بعد وصفه بالنكرة، فالوجه ألا يوصف إلا بالنكرة. على تقدير أنه كان  
موصوفاً بجميع تلك الصفات المنكرة قبل النداء فتقول: يا حليماً لا يعجل غفراً  
للذنوب.

هذا وإن لم يكن المعطوف مما يكون مع المعطوف عليه اسماً لشيء واحد، بل كل  
منها اسم لشيء مستقل نحو: يا رجل وامرأة، ولم يكن الوصف بالجملة أو  
الظرف فليس متبوعهما مضارعاً للمضاف، لأنه يجوز جعله مفرداً معرفة  
مستقلاً، فتقول: يا رجل وامرأة ويا رجل الطريف. ولا يجوز مع قصد التعريف  
يارجلاً وامرأة، ويا رجلاً طريفاً بخلاف نحو: يا ثلاثة وثلاثين، إذ الأول. لا  
يستقلّ من دون الثاني من حيث المعنى، وبخلاف نحو: يا حليماً لا يعجل، لأن  
الجملة والظرف لا يكونان صفة للمعرفة، ألا ترى أنك لا تقول في باب «لا»: لا  
حليماً لا يعجل، ولا غلاماً من الغلمان في الدار، لأن الجملة والظرف يصحّ  
وقوعهما وصفاً للنكرة، فظهر أنهم مضطرون إلى جعل نحو: يا حليماً لا يعجل،

= من شواهد: الخصائص ٣/٣٨٦، وابن السجري ١/١٨٠، والمغنى ٢/٣٢، ١٨١، والتصريح  
١/٣٤٤، ٣٧٦ والهمع والدرر رقم ٧٦٧، وانظر شعر الأحوص / ١٩٠.

وذكر البغدادي أن هذا الشاهد أول أبياته ثلاثة نسبت للأحوص، أوردها الديميري، وابن أبي الأصبع  
في تحرير التعبير والبيتان الآخرا هما:

سألت الناس عنك فخبروني      هنّا من ذاك تكرهه الكرام  
وليس بما أحلّ الله بأساً      إذا هو لم يخالطه الحرام

(٢) في ط: بجزوى الدراسة تحريف.

(١) في ط: «الظرفاء»

وأداراً بحزوى مضارعاً للمضاف مع قصد التعريف أيضاً بخلاف نحو : يا رجلاً ظريفاً.

فإن قيل : أجعل الجملة أو الظرف صلة للذى وقد صح وصفاً للمعرفة .

قيل : يبعد الكلام إذاً جداً عن أصله بزيادة الموصول، والنداء موضع الاختصار، ألا ترى إلى الترخيم وحذف حرف النداء.

وصرح الكسائي والفراء بتجويز نحو : يا رجلاً راكباً لمعين لجعله من قبيل المضارع للمضاف حتى إنهما أجازا يا راكباً لمعين على حذف الموصوف.

وفى كلام سيبويه أيضاً ما يشعر بجوازه، وفيه إشكال لاستلزام لا رجلاً راكباً ولا قائل به.

وأما سائر التوابع من البدل وعطف البيان والتأكيد فلا يجوز أن يكون المنادى بها مضارعاً للمضاف، لأن شيئاً منها ليس مع متبوعها<sup>(١)</sup> اسماً لمسمى واحد كما فى ثلاثة وثلاثين فى العدد، فلا يلزم من ضم متبوعاتها<sup>(٢)</sup> فساد كما لزم فى نحو : يا حليماً لا يعجل.

قوله : «ويا رجلاً لغير معين» الفراء والكسائي، لا يجيزان النكرة مفردة بل يوجبان الصفة نحو يا رجلاً ظريفاً، ونحو قوله :

١٢١ = **فيا راكباً إما عَرَضَتْ فَبَلَّغْنِ نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانِ أَنْ لَا تَلَاقِيَا<sup>(٣)</sup>**

(١) ظ: «متبوعه» مكان : «متبوعها».

(٢) ظ: «متبوعها» مكان «متبوعاتها».

(٣) هو الشاهد الخامس عشر بعد المائة فى الخزنة .

استشهد به على أن المنادى هنا عند الكسائي والفراء إما معرفة بالقصد، وإما أصله : يا رجلاً راكباً ، لأنهما لا يجيزان نداء النكرة مفردة ، بل يوجبان الصفة . والصحيح جواز نداء النكرة المقصودة : والشاهد فيه نصب : «راكباً» لأنه منادى مذكور إذا لم يقصد به قصد راكب بعينه . وذكر البغدادى أن هذا البيت من قصيدة عدتها عشرون بيتاً لعبد يغوث الحارثى اليمنى ، قالها بعد أن أسر فى يوم الكلاب الثانى : كُلاب تيم واليمن، وقتل أسيراً.

إنما جاز عندهما، إما لكون «راكباً» وصفاً لموصوف مقدر أى: يا رجلاً ركباً وكونه/ معرفة. ولا يرى البصريون بأساً بكون المنادى نكرة غير موصوفة لا فى ١٣٦ اللفظ ولا فى التقدير، إذ لا مانع من ذلك.

وأجاز ثعلب: ضم المنادى المضاف والمضارع له إذا جاز دخول اللام عليهما نحو: يا ضارب الرجل، ويا ضارباً رجلاً، وإن لم يجز دخول اللام نحو: يا عبد الله ويا خيراً من زيد لم يجز ضمهما.

ولعل ذلك فى المضاف، لكون جواز دخول اللام فيه دليلاً على أن الإضافة غير حقيقية، وأنَّ المضاف كالمفرد، ولذلك جاز: يا زيد الحسنُ الوجه برفع الوصف اتفاقاً، ولم يجز فى: يا زيد ذا المال إلا النصب، وأجرى المضارع للمضاف إذا صلح للآم<sup>(١)</sup> مجرى المضاف.

### [توابع المنادى]

(ص): «وتوابع المنادى المبنى المفردة من التأكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف بحرف الممتنع دخول «يا» عليه تُرفع على لفظه، وتنصب على محله نحو: يا زيد، العاقلُ والعاقلَ.

والخليل فى المعطوف يختار الرفع، وأبو عمرو النصب، وأبو العباس إن كان كالحسن فكالخليل وإلا فكأبى عمرو.

=ومالك بن الرب قصيدة على هذا الوزن والروى، فيها بيت يشبه البيت الشاهد وهو:

فيا صاحبي إما عَرَضْتُ فبَلَّغْنِ      بنى مازن والريب أن لا تلاقيا

وهذا غير ذاك قطعاً، فقول شراح أبيات سيبويه فى البيت الشاهد إنه لعبد يغوث، ويروى لمالك بن الرب غير جيد.

من شواهد: سيبويه ٣١٢/١، والمقتضب ٢٠٤/٤، والخصائص ٢٤٩/٢، وابن يعيش ١٢٧/١،

١٢٨، والأشمونى ١٤٠/٣، والمفضليات ٣١٣، وشرح شذور الذهب ١٠٢، والعينى ٤٢/٣،

٢٠٦/٤، والأشباه والنظائر رقم ٦٥٦.

(١) فى ط: إذا صلح اللام، تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة.

والمضافة المعنوية تنصب.

والبدل المعطوف غير ما ذكر حكمه حكم المستقل مطلقاً .

والعلم الموصوف بابن مضافاً إلى علم آخر يختار فتحه» .

(ش) : كان عليه أن يقول : توابع المنادى المبني غير المستغاث الذي في آخره زيادة الاستغاثه، فإن توابعه لا ترفع نحو: يا زيدا وعمراً، ولا يجوز عمرو لأن المتبوع مبني على الفتح، وكذا توابع المنادى المجرور باللام لا تكون إلا مجرورة، تقول: يا لزيد وعمرو، ولا يجوز رفعها ونصبها لظهور إعراب المتبوع. وأما نحو ضرب زيد وعمرو فسيجيء الكلام عليه في باب الإضافة .

وقال الأصمعي: لا يوصف المنادى المضموم لشبهه بالمضموم الذي لا يجوز وصفه، فارتفع نحو الظريف في قولك: يا زيد الظريف على تقدير: أنت الظريف وانتصابه على تقدير أعنى الظريف.

وليس بشيء إذ لا يلزم من مشابهته له كونه مثله في جميع أحكامه.

ثم نقول: توابع المنادى على ضريين: إما بدل أو عطف نسق مجرد عن اللام أو غيرهما من بقية التوابع الخمسة وهي: النعت والتأكيد وعطف البيان وعطف النسق ذو اللام.

والضرب الأول: كالمنادى المستقل أي كالمنادى الذي باشره حرف النداء سواء كانا مفردين أو، لا، وكان متبوعهما مضموماً أو، لا، فتقول<sup>(١)</sup> يا زيد ورجلاً إذا قصدت التنكير كما تقول: يا رجلاً، وتقول: يا زيد ورجل<sup>(٢)</sup> إذا قصدت التعريف. وكذا يا عبد الله ورجلاً، ويا عبد الله ورجل. وكذا إذا كان مضافاً أو مضارعاً له نحو يا زيد وعبد الله، ويا عبد الله وطالعا جبلاً. وتقول في البدل يا زيد أخانا ويا عبد الله أخ، وذلك لأن البدل ساد مسد المبدل منه.

(١) في ع: «تقول» بإسقاط الفاء.

(٢) في ط: يا زيد ويا رجل بزيادة الباء الثانية.



والأول في حكم الساقط. وعطف النسق من حيث المعنى منادى مستأنف، فإذا لم يكن معه في اللفظ ما يمنع مباشرة حرف النداء، أعني اللام جعل في اللفظ كالمنادى المستأنف الذي باشره النداء. هذا ما نصّ عليه سيويوه<sup>(١)</sup>.

وأجاز يا زيد وعمراً على الموضع إذ بين ما باشره حرف النداء حقيقة وبين ما هو في حكم المباشرة فرق. قالوا: ونظير ذلك رُبّ شاة وسَخَلْتِها.

وعلى ما أجاز لا يمتنع نحو يا زيد وعمرو بالرفع حملاً على اللفظ، وكذا أجاز يا عبد الله وزيداً بالنصب، وكلّ ذلك بناء على أنه قد يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع. وكذا البدل ساد مسد المتبوع وجائز/ قيامه مقامه، فجاز أن يكون في اللفظ كالنداء المستأنف.

والذي أرى أن عطف البيان هو البدل كما يجيء في باب التّوابع، فيطرّد فيه حكم البدل نحو: يا عالم زيدُ ويا ذا المال بكرُ بالضمّ فيهما. ويجوز في البدل أن لا يجعل كالمتقلّ فيقال: يا عالم زيدُ، بالرفع كما يجيء في التّوابع.

فإن قيل: فإذا كان البدل والمعطوف المجرد عن اللّام في حكم ما باشره الحرف المباشر<sup>(٢)</sup> لمتبوعهما<sup>(٣)</sup> فليجز: لا رجل غلامَ لعمرو في البدل، ولا غلام وجارية في العطف.

قلت: لم يطرّد ذلك فيه، إمّا لأنّ عمل «لا» ضعيف لضعف مشابهتها لـ «إن» كما يجيء في بابها.

ألا ترى إلى انعزالها عن العمل بالفصل بينها وبين معمولها، نحو: «لا فيها غَوْلٌ»<sup>(٤)</sup> وإلى جواز انعزالها بتكرّر اسمها، فإذا ضعفت عن التأثير مع ظهورها فكيف تؤثر مع تقديرها؟ بخلاف «يا» على إنه قد جاء لا غلام وجارية بالفتح في المعطوف.

(١) سيويوه ١/ ٣٠٥. (٢) كلمة: «المباشر» سقطت من ع.

(٣) في ع: «كمتبوعهما» بالكاف.

(٤) الصافات ٤٧.

وأما الضرب الثاني من التوابع، أعني النعت والتأكيد وعطف البيان عند النحاة وعطف النسق ذا اللام فنقول: إن كانت تابعة للمنادى المعرب تبعته إعراباً معارف كانت أو نكرات، إذ لا محل لمتبوعها.

وقال الأخفش في عطف النسق ذي اللام التابع للمعرب: إنه يجوز فيه الرفع أيضاً نحو: يا رجلاً والحارث، ويا عبد الله والحارث، وذلك لقوة كونه<sup>(١)</sup> في حكم المستأنف معني، فكأنه<sup>(٢)</sup> باشره حرف النداء كما تقول في يأيها الرجل.

وكذا أجاز ضم عطف البيان المفرد التابع للمعرب نحو: يا أخانا زيد، وقال: إن هذا موضع قد اطرّد فيه المرفوع وهو غريب لم يذكره غيره. وقد قدمنا أن عطف البيان هو البدل فيلزم إذا ضمه إذا كان مفرداً تبع المعرب أو المبنى.

وإن كانت التوابع المذكورة تابعة للمنادى المبني على ما يرفع به سواء كان الضمة ظاهرة أو مقدرة نحو: [يا زيد<sup>(٣)</sup>، ويا قاضي، ويا فتى، ويا هذا، فلا نخلو التوابع من أن تكون مضافة أو، لا، والمضافة إما لفظية كما في: يا زيد الحسن الوجه] قال:

يا ذا المخوفنا بمقتل شيخه حجر تمني صاحب الأحلام<sup>(٤)</sup> = ١٢٢

(١) في ط: بقوة حكم كونه في حكم المستأنف « بزيادة كلمة: «حكم الأول».

(٢) ط: وكأنه «الواو».

(٣) ما بين معقوفين سقط من «ع».

(٤) هو الشاهد السادس عشر بعد المائة في الخزانة:

واستشهد به على أن «المخوفنا» نعتٌ لاسم الإشارة الواقع المبني على ضمة، وهو مضاف إلى ضمير المتكلم مع الغير إضافة لفظية.. قال ابن الشجري: وهذا سهو فإن الضمير في: «المخوفنا» منصوب لامجرور.

و«أل» في الشاهد بمعنى الذي: و«بمقتل» متعلق بالمخوف، وهو مصدر مضاف إلى مفعوله، والفاعل محذوف أي يامن يخوفنا بسبب قتلنا شيخه. وأراد بشيخه أباه، و«حجر» بدل من شيخه أو عطف بيان له، وحجر والد امرئ القيس.

وقوله: «تمني صاحب الأحلام» منصوب على أنه مصدر عامله محذوف، أي تمنيت تمنني صاحب الأحلام، بأنك لا تقدر على الانتقام. والأحلام: جمع حلم بضمين.

ونسب البغدادي هذا الشاهد لعبيد بن الأبرص الأسدي يخاطب امرأ القيس. =

وكذا المضارع للمضاف نحو: ياهؤلاء العشرون رجلاً.  
وإمّا معنوية نحو: يازيدُ ذا المال.

والأولى: حكمها حكم المفردات، لأن إضافتها كلا إضافة، فيجوز فيها الرفع والنصب، لأنها إذاً في حكم المضارع للمضاف، والمضارع إذا كان تابعاً للمضموم ليس واجب النصب كالمضاف، أمّا إذا كان منادىً فحكمه حكم المضاف في وجوب النصب.

والثانية: أي المضافة إضافة معنوية يجب نحو: يازيد أبا عمرو في عطف البيان، ويازيد ذا المال في الوصف، ويا تميم كلُّكم في التأكيد. وجاز: يا تميم كلُّهم نظراً إلى لفظ تميم قبل النداء، لأن الخطاب فيه عارض. وعطف النسق ذو اللام لا يكون مضافاً إضافة حقيقية.

وابن الأنباري يجيز في هذه المضافات الرفع أيضاً كما في المفرد.

وإن لم تكن التّوابع المذكورة مضافةً جاز رفعها ونصبها، تقول في الوصف: يازيد الظريفُ والظَّريفُ، وفي عطف البيان عند النحاة: يا عالم زيدٌ وزيداً وفي التأكيد يا تميمُ أجمعون وأجمعين، وفي المعطوف ذي اللام: يازيد والحارثُ والحارثُ.

وأما التوكيد اللفظي فإن حكمه في الأغلب حكم الأول إعراباً وبناءً نحو يازيد زيد<sup>(١)</sup> لأنه هو لفظاً ومعنى / فكأن حرف النداء باشره لما باشّر الأول. وقد يجوز ١٣٨ اعرابه رفعاً ونصباً، قال رؤية:

= من شواهد: سيبويه ٣٠٧/١، وابن الشجري ٣٢٠/٢، وانظر شعر عبيد بن الأبرص / ١١٣ من قصيدة مطلعها:

حَلَّتْ كُبَيْشَةُ بطنَ ذاتِ رؤُومٍ      وَعَفَتْ مُنَازِلُهَا بِجَوِّ يَرامٍ

وفي ظ: «لقتل» باللام مكان: «بمقتل» بالباء.

(١) «زيد» الثانية سقطت من ط.

= ١٢٣

إني وأسطارٍ سَطَرُنْ سَطَرًا لِقائِلْ يانصرُ نصرٌ نصرًا<sup>(١)</sup>

وفي جَعَلْ أبي علي وجار الله: يازيد زيد بدلاً وجعل سيبويه إياه عَطَفَ بيان نظراً، لأن البدل وعطف البيان يفيدان ما لا يفيداه الأول من غير معني التأكيد، والثاني فيما نحن فيه لا يفيد إلا التأكيد.

فإن<sup>(٢)</sup> وصَفْتَ الثاني نحو يازيدُ زيدُ الطويلُ، فأبوعمر و يضم الثاني أيضاً على أنه توكيد لفظيٍّ للأول موصوف أو بدل منه بما حصل له من الوصف كما في قوله تعالى: ﴿بِالنَّاصِيَةِ \* نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ﴾<sup>(٣)</sup> كما ذكرنا في: لزيد صوتٌ صوتٌ حسنٌ. ولا يجوز أن يكون الثاني مع وصفه وصفاً للأول كما جاز هناك لأن العَلَمَ لا يوصف به.

وحكي يونس عن رؤية أنه كان يقول: يازيدُ زيداً الطويل بنصب «زيد» الثاني على أنه توكيد مثل: ياتميم أجمعين، فلا يمتنع إذًا<sup>(٤)</sup> رفعه، وذلك، لأنك لما وصفته صار مع صفته كالوصف للأول، فعلى هذا يكون رفع زيد الثاني ونصبه مع الوصف أكثر منهما لو لم يوصف لصيرورته مع الوصف كالوصف للأول، كما يجيء في قولهم: لا ماء ماءً بارداً.

(١) هو الشاهد السابع عشر بعد المائة في الخزانة.

استشهد به على أن التوكيد اللفظي في النداء حكمه في الأغلب حكم الأول. وقد يجوز إعرابه رفعاً ونصباً فنصرُ الثاني رفع اتباعاً للفظ الأول، والثالث نصب اتباعاً لمحل الأول. وضعف الشارح المحقق البدل والبيان في مثله وقال: «لأنهما يفيدان ما لا يفيداه الأول من غير معني التأكيد، والثاني فيما نحن فيه لا يفيد إلا التأكيد.

من شواهد: سيبويه ١/ ٣٠٤، وشرح شواهد المغني للسيوطي / ٨١٢، والمغني ٢/ ٣٤٣، ٥١٠، ٧٤٢، والهمع والدرر رقم ٩٥٧، ١٥٤٨. وانظر ديوان رؤية / ١٧٤ ورواية:

\* يانصرُ نصرًا \* بنصب «نصر» الثانية.

(٢) في ظ: «وإن وصفت» مكان: «فإن وصفت».

(٣) العلق / ١٥ - ١٦.

(٤) في ط: «إذ» والأوجه ما في المخطوطات.

ثم أعلم أنه إنما جاز الرفع في المفرد حملاً على اللفظ، ولم يجز في المضاف عند غير ابن الأنباري، لأن النصب في توابع المنادي المضموم كان هو القياس، لأن التوابع الخمسة إنما وضعت تابعة للمعرب في إعرابه لا للمبني في بنائه، ألا ترى أنك لا تقول: جاءني هؤلاء الكرام بجر الصفة حملاً على اللفظ، بل يجب رفعها على المحل، لكنه لما كانت الضمة هي الحركة البنائية تحدث في المنادي بحدوث حرف النداء وتزول بزواله<sup>(١)</sup> صارت كالرفع، وصار حرف النداء كالعامل لها. وكذلك فتحة نحو: لا رجل، فلمشابهة الضمة للرفع جاز أن ترفع التوابع المفردة، لأنها كالتابعة للمرفوع. وقلل شيئاً من استنكار تبعية حركة الإعراب لحركة البناء التي هي خلاف الأصل كون الرفع غير بعيد في هذا التابع المفرد، لأنه لو كان منادى لتحرك بشبه الرفع أى الضم بخلاف التابع المضاف، إذ المنادى واجب النصب.

وأما ابن الأنباري فلم ينظر إلى تصور وقوعها موقع المنادى، بل نظر إلى مشابهة متبوعها للمرفوع، وتابع المرفوع مرفوع، سواء كان مضافاً أو مفرداً، وليس ببعيد في القياس، لكنه لم يثبت.

فإن قيل: فلم لم يجز بناء التوابع المفردة، ولا سيما الوصف منها كما جاز في لا رجل ظريف فكنت تقول يا زيد الظريف. واللام لا تمنع البناء كما لم تمنع في الخمسة عشر.

قلت: إنما جاز ذلك في «لا»، لأن المنفي في الحقيقة هو الوصف لا الموصوف، فكأن «لا» باشرت الوصف، وذلك، لأن معنى لا رجل ظريف فيها: لا ظرافة في الرجال الذين فيها، فالمنفي مضمون الصفة فهي لنفي الظرفاء، لا لنفي الرجال، فكأنه قيل: لا ظريف فيها بخلاف يا زيد الظريف، فإن المنادى لفظاً ومعنى هو المتبوع فبان الفرق.

(١) في ط: بزوالها.

على أنه أورد الأخفش<sup>(١)</sup> في «مسائل الكبير»<sup>(٢)</sup> أن بعضهم يقول في الوصف وعطف البيان نحو: يازيدُ الطَّويلُ ويا عالمُ زيدُ: إنهما مبنيان على الضم كما في البدل، وقد قدمنا أن عطف البيان هو البدل.

قوله: «والخليل في المعطوف يختار الرفع» أى في المنسوق ذي اللام، وإنما ١٣٩ اختار الرفع مع تجويز النصب نظراً إلى المعنى لانه منادى / مستقل معنى، وإن لم يصح مباشرة حرف النداء له فالرفع أولى تنبيهاً على استقلاله معنىً كما في يأيها الرجل.

وأبو عمرو بن العلاء يختار النصب، لأنه لأجل اللام يمتنع وقوعه موقع المتبوع، فاستبعد أن يجعل حركته كحركة ماباشرة الحرف، وكان الوجه أن ينظر إلى كونه تابعاً، والوجه في التوابع أن تتبع متبوعاتها في الإعراب لا في البناء. ويلزم الخليل وأبا عمرو نظراً إلى العلتين المذكورتين اختيار الرفع أو النصب في التابع المذكور، مع كون المتبوع غير<sup>(٣)</sup> المضموم.

قوله: «وأبو العباس إن كان كالحسن فكالخليل»، أى المبرّد يوافق الخليل في اختيار الرفع إذا كان ذو اللام<sup>(٤)</sup> مثل الحسن في عروض اللام، وجواز حذفها، فكأنه إذا مجرد عن اللام. ويوافق أبا عمرو في اختيار النصب مع لزوم اللام كما في الصعق<sup>(٥)</sup> لامتناع مباشرة حرف النداء له مطلقاً فكيف يضم؟

(١) الأخفش: هو أبو الحسن الأخفش الأوسط: سعيد بن مسعدة مات سنة عشر، وقيل: سنة خمس عشرة، وقيل: إحدى وعشرين ومائتين.

وله: كتاب: المسائل الكبير. انظر البغية ١ / ٥٩١.

(٢) كلمة: «الكبير» سقطت من ط.

(٣) في ط: «غيره» بالهاء، تحريف.

(٤) في ط: «ذو اللا» بسقوط الميم، تحريف.

(٥) في القاموس: الصعق كـ«كتف» لقب خويلد بن نفيل، وفارس لبني كلاب، ويقال فيه: الصعق كإبل، والنسبة صعقي محرّكة لقب، لأن تميماً أصابوا رأسه بضربة فكأنه إذا سمع صوتاً صعق.

## [أَلِ الْمَعْرِفَةِ]

يحتاج ههنا إلى معرفة لزوم اللام في الأعلام وعروضها، وذلك بأن ينظر إلى العَلَم، فإن كان غالباً أى كان في الأصل للجنس، ثم كثر استعماله لواحد من ذلك الجنس لخصلة مختصة به من بين ذلك الجنس، ولا بد أن يكون وقت استعماله لذلك الواحد قبل العلمية مع لام العهد، ليفيد الاختصاص به، وصار بكثرة الاستعمال علماً له. ويسمى ذلك بالعلم الاتفاقى كانت<sup>(١)</sup> اللام في مثله لازمة، لأن لم يصير علماً إلا مع اللام فصارت كبعض حروف ذلك العَلَم، وذلك إما في الاسم كالبيت والنجم والكتاب وإما في الصفة فكالصَّعق.

ومن الأعلام الاتفاقية ما يكون بالإضافة نحو ابن عباس وابن الزبير.

وإن لم يكن غالباً، فإما أن يكون منقولاً من الصفة أو المصدر أو، لا، والمنقول<sup>(٢)</sup> من أحدهما كالعباس والحسن والحسين والفضل والعلاء والنضر تكون اللام فيه عارضة غير لازمة، لأنها لم تصر مع اللام أعلاماً حتى تكون كأحد أجزائها، بل إنما دخلت اللام في مثلها بعد العلمية، وإن لم يكن العلم محتاجاً إلى التعريف وذلك للمح الوصفية الأصلية، ومدح المسمى بها إن كانت متضمنة للمدح كالحسن والحسين، وذمه إن كانت متضمنة للذم كالقبيح والجهل لو سُمي بهما، فكأنك أخرجتها عن العلمية، وأطلقتها على المسمين بها أوصافاً، ومن ثم قيل في المثل: «إنما سميت هائناً لتها».

والصفات قبل العلمية إذا استعملت في بعض ما تصلح له كانت مع اللام كالضَّارِب لبعض الموصوفين بالضرب. وكذا المصادر أجريت مجرى الصفات لأنه قد يوصف بها أيضاً نحو: صَوْمٌ وزَوْرٌ وعدَلٌ.

(١) كانت اللام جواب قوله: «فإن كان غالباً».

(٢) ط: «المقول» بدون النون، تحريف.

وليس جواز دخول اللّام فى الأعلام المنقولة عن الوصف والمصادر مطّردًا، ألا ترى أنك لا تقول فى محمد وعلى: المحمد والعلى بل يجوز دخول اللام فى أكثرها.

وما ليس منقولاً من الوصف والمصدر، فإن كان فى الأصل المنقول منه معنى المدح أو الذم فالأولى جواز لمح الأصل نحو: الأسد فى المسمى بأسد والكلب فى المسمى بكلب، قالوا: بنوا اللّيث فى: بنى ليث بن بكر بن مناة.

وإن لم يكن فى الأصل المنقول منه ذلك لم يدخله اللّام إلّا إذا وقع اشتراك<sup>(١)</sup> اتفاقى فحينئذ إما أن تضيف العَلَمَ أو تعرفه باللّام، وإن كان فى الأصل<sup>(٢)</sup> فعلاً وليس بمطردين قياسين قال:

١٢٤ = علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم بأبيض ماضى الشفرتين يمان<sup>(٣)</sup> وقال:

١٢٥ = رأيت الوليد بن يزيد مباركا شديدا بأحناء الخلافة كاهله<sup>(٤)</sup>

(١) فى ط: «اشترك» تحريف.

(٢) فى ط: «فى أصل» بدون الألف واللام، تحريف.

(٣) هو الشاهد الثامن عشر بعد المائة فى الخزانة:

واستشهد به على أن العلم إذا وقع فيه اشتراك لفظى جاز إضافته للتعين، والعلمية ذهبت بالإضافة.

و«النقا» بالقصر: الكشب من الرمل، والتعريف للعهد.

والبيت من شواهد: أبى يعيش ٤٤/١، والمغنى ٥٣/١، والعينى ٣٧١/٣، والأشباه والنظائر رقم

٣٣٤، والتصريح ١٥٣/١، وحاشية بين ١٠٣/١.

وهو منسوب إلى رجل من طيء، وكان رجل منهم يقال له: زيد من ولد عروة بن زيد الخيل قتل

رجلاً، فأقاد منه السلطان، فقال يفتخر على الأسديين، وبعده:

فإن تقتلوا زيدا بزبد فإنما أقادكم السلطان بعد زمان.

(٤) هو الشاهد التاسع عشر بعد المائة فى الخزانة:

واستشهد به على أن العلم إذا وقع فيه اشتراك اتفاقى جاز تعريفه باللّام، يعنى ويزول تعريف

العلمية بأن ينكر ثم يعرف باللّام.

ونسبه البغدادى لابن ميادة بمدح الوليد.

من شواهد: همع الهوامع والدرر رقم ٢١، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ١/ ١٦٤ والإنصاف

٣١٧/١، وابن يعيش ٤٤/١، والعينى ٢١٨/١، ٥٠٩، والأشباه والنظائر رقم ٢.



١٤٠ وأما أعلام أيام الأسبوع كالأحد / والاثنين والثلاثاء والأربعاء والخميس فمن الغوالب فيلزمها اللّام، وقد تجرد «اثنان» من اللام دون أخواته نحو قولهم: هذا يوم اثنين مباركاً فيه.

وإنما حكمنا بكونها غالبية وإن لم يثبت الثلاثاء والأربعاء والخميس أجناساً بمعنى الثالث والرابع والخامس محافظةً على القاعدة الممهدة في كون الأعلام اللازمة لامها في الأصل أجناساً صارت بالغلبة أعلاماً مع لام العهد، فيقدّر كونها أجناساً.

وكذا في نحو: الثريا والدبران والعيّوق والسّمّاك<sup>(١)</sup>، وإن لم تثبت ألفاظها أجناساً، ولم نعرّف في بعضها أيضاً معنىً شاملاً للمسمّى المعين ولأخواته كما عرفنا في الثلاثاء والأربعاء.

وربما يكون في هذه الأعلام ما ثبت لفظه جنساً لكن لا يُعرف كيفية غلبته في واحد من جنسه كالمشتري في الكوكب المعين فإننا لا ندرى ما معنى الاشتراء فيه، ولذلك قال سيبويه: وما لم يعرف من هذا الجنس أصله فملحق بما عرف.

وعند المصنف ما لزمته اللّام من الأعلام التي لم يثبت استعمال ألفاظها في الجنس الشامل لذلك المعين ولغيره كالثلاثاء والأربعاء والدبران والمشتري ليست من الغوالب لأن العلم الغالب ما كان جنساً، ثم صار بالغلبة علماً قال: بل هي أسماء موضوعة لمسمياتها.

وإنما ارتكب سيبويه تلك الطريقة إجراءً لازماً لامها مجرىً واحداً في التقدير لما أمكن، وكان الأكثر ما ثبت جنسيته ثم اختص بواحد من الجنس فألحق القليل بالأعم الأغلب.

فالغوالب عند سيبويه على أربعة أقسام:

(١) في القاموس: الدبران محرّكة منزل للقمر، و«الثريا»: النجم، و«العيّوق»: نجم أحمر مضيء في طرف المجرة الأيمن يتلو الثريا، و«السّمّاك»: نجمان نيّران.

أحدها: ما ثبت جنسيته لفظاً ويعرف فيه المعنى العام الشامل للمسمى المعين ولأخواته كالتَّجَم والصَّعَق وابن عباس.

وثانيها: ما يعرف فيه ذلك المعنى، ولم يثبت جنسية لفظه كالثلاثاء.

وثالثها: ما لا يعرف فيه ذلك المعنى، وثبت جنسية لفظه كالمشتري.

ورابعها: ما لا يعرف فيه ذلك المعنى، ولم يثبت جنسية لفظه كالذَّبران والعيوق للكوكبين لمن لا يعرف معنى العوق والذَّبور فيهما، هذا بطوله.

ومذهب المبرد ليس ما أحال عليه المصنّف، ولا يدلّ عليه كلامه، وذلك أنه قال: إن كانت اللام في العلم اخترت مذهب الخليل، لأن الألف واللام لا معنى لهما فيه، ولا يفيدان التعريف، بلى يلمح بهما الوصفية الأصلية فقط، فكأنه مجرد عنهما، لأن تعريفه بالعلمية. قال:

وإن كانت اللام في الجنس اخترت مذهب أبي عمرو لأن اللام إذا تفيد التعريف فليس الاسم كالمجرد عنها، فعلى هذا مذهب المبرد في الحسن والصَّعَق معاً اختيار الرفع، لأن اللام لا تفيد التعريف، وهذا كما ترى خلاف ما نسب المصنّف إليه.

قوله: «والمضافة المعنوية» أي التّوابع المضافة وهي في مقابلة قوله قبل: وتوابع المبنى المفردة، وليس في نسخ الكافية تقييد المضافة بالمعنوية، ولا بدّ منه لأن اللفظية كما ذكرنا جارية مجرى المفردة.

وذكر في شرح المفصل في تجويز الرفع في نحو:

\* يا إذا الخوفنا \* (١)

= ١٢٦

وفي نحو:

\* يا صاح يا إذا الضامرُ العنُس \* (٢)

= ١٢٧

(١) سبق ذكره وهو الشاهد السادس عشر بعد المائة، وهو الشاهد رقم ١٢٢.

(٢) هو الشاهد العشرون بعد المائة في الخزّانة:

مع أنهما مضافان علتين: أحدهما<sup>(١)</sup>: أن صفة اسم الإشارة لا تكون إلا مفردة - كما يجيء في باب الوصف - فكأنه قال: إذا الرجل الضامر العنّس، فالصفة في الحقيقة مفردة.

والثانية: أن اللام في الضّامر والمخوّف اسم موصولٌ مع صلته في حكم المفردة، وإن كان مضارعاً للمضاف فكأنه قال: الذي ضمرت عنسه، ولو كان الذي ضمرت عنسه يقبل حركة لم تكن إلا الرفع فكا ما كان مثله.

وتزول علتاه في قولك: يازيد الحسن الوجه، فإن الموصوف / ليس باسم الإشارة. ولا يكون الألف واللام موصولاً إلا في اسم الفاعل أو المفعول. ويجوز رفع الوصف اتفاقاً، فالأولى ما قدمناه، وهو أن المضاف اللفظي، وإن كان مضارعاً للمضاف، لكن لا يجرى تابِعاً مجرى المضاف في وجوب النصب، بل إنما يجرى مجراه إذا كان منادى.

قوله: «غير ما ذكر» أي غير ذى اللام.

= استشهد به على أن «الضامر العنّس» و«المخوفنا» تركيبان إضافيان قد وقعا صفتين للمنادى الذي هو اسم إشارة، وصفة المنادى إذا كانت مضافة وجب نصبها، فكيف رُفِعَتْ اتباعاً للمنادى المفرد؟ وقد أجاب البغدادي عن هذا الاشكال، وأفاض في عرضه والتماس الأجوبة لازالة اشكاله. وبعده:

والرّحل والأقتاب والجلّس

و«العنّس» بفتح العين وسكون النون: الناقة الصّلبة الشديدة و«الأقتاب»: جمع قتب بالتحريك، وهو رحل صغير على قدر السّنام. و«الجلّس» بكسر الحاء: كساء يجعل على ظهر البعير تحت رحله. والجمع أحلاس.

ونسب هذا البيت لحزّ بنت لؤذان السّدوسى.

ونسبه الأصبهاني في الأغاني لخالد بن المهاجر وزاد بعده بيتاً ورواه هكذا:

تسرى النهارَ ولست تاركة وتجد سيراً كلما تمسى

من شواهد: سيبويه ٣٠٦/١، والمقتضب ٢٢٣/٤، ومجالس ثعلب ٢٧٥/١، ٤٤٥/٢،

والخصائص ٣٠٢/٣ وابن الشجرى ٣٢٢/٢، وابن يعيش ٨/٢، والمقرب ١٧٩/١.

(١) في «ل» أحدهما، وهو الأوضح وفي النسخ الأخرى وط: «أحديهما».

قوله: «مطلقاً» أى مفردين كانا أو، لا، وكان متبوعهما مضمومًا أو، لا.

قوله: «والعلم الموصوف بابن» حكم ابنة حكم ابن فيما ذكر، وأما بنت فليس مثلهما فى النداء، أمّا فى غير النداء ففى جريها أو مجراها وجهان.

الأولى: المنع لأن التخفيف معهما لفظاً وخطأً إنما هو لكثرة الاستعمال، ولم يكثر استعمال بنت.

والشّرط أن يكون العلم موصوفاً بابن متّصلاً بموصوفه احترازاً عن نحو يازيد الظريف ابن عمرو، فإنه لا يفتّح المنادى فى مثله، إذ مثله غير كثير الاستعمال، فالشروط أربعة:

وهى كون المنادى علماً احترازاً عن نحو يارجل ابن زيد.

وكونه موصوفاً بابن احترازاً عن نحو: يازيد ابن عمرو فى الدّار، على أن ابن عمرو<sup>(١)</sup> مبتداً.

وكون ابن متّصلاً كما ذكرناه.

وكونه مضافاً إلى علم احترازاً عن نحو يازيد ابن أخيها.

فإذا اجتمعت الشروط اختير فتح المنادى، ولا يجب، وقد ذهب بعضهم إلى وجوبه.

وإنما اختير فتح المنادى مع هذه الشروط لكثرة وقوع المنادى جامعاً لها، والكثرة مناسبة للتخفيف، فخففوه لفظاً بفتحه، وسهّل ذلك كونُ الفتحة حركته المستحقّة فى الأصل لكونه مفعولاً.

وخففوه خطأً بحذف ألف ابن وابنة.

والكوفيّون يجوزون فتح المنادى العلم الموصوف بأى صفة منصوبة كانت نحو يازيدُ ذا المال.

(١) فى ط: «ابن عمر» بدون واو.

وبعض البصريين يجوزون فتح المنادى المفرد المعرفة علماً كان أو، لا إذا وقع موصوفاً بابن الواقع بين متفقى اللفظ نحو: يا عالم ابن العالم.  
والعلم المتصف بابن وابنة الجامع للشرائط الأربع في غير النداء يخفف بحذف تنوينه وجوباً.

ويحذف ألف ابن خطأ أيضاً نحو جاءني زيد بن عمرو، وقوله:

\* جارية من قيس ابن ثعلبة \* (١)

= ١٢٨

شاذ.

وإن اختل إحدى الشرائط لم يحذف التنوين ولا الألف خطأ.  
والمعتبر في كل ما ذكرنا لفظ ابن وابنة لانتثيتهما وجمعهما وتصغيرهما، لأنه لا يكسر استعمالهما كذلك. وكذا المعتبر كون العلم الموصوف مفرداً، لأن المشي والمجموع ليسا بعلمين، وأيضاً لا يكسر استعمالهما.

### [نداء المعرفة بالألف واللام]

(ص): «وإذا نودي الم عرف باللام: قيل: يأيها الرجل ويأهذا الرجل، ويا أيها الرجل، والتزموا رفع الرجل لأنه المقصود وتوابعه، لأنها توابع معرب، وقالوا: يا الله خاصة».

(١) هو الشاهد الحادي والعشرون بعد المائة في الخزانة:

واستشهد به على أن تنوين «قيس» شاذ، لأن «ابن» وقع بين علمين مستجمع الشروط، فكان القياس حذف تنوين قيس، إلا أنه نونه لضرورة الشعر.

وقال ابن جنى في «سر الصناعة»: من نونه لزمه إثبات الألف في ابن خطأ، لأنه لم يرد أن يكون وصفاً لما قبله، ولكنه أراد أن يكون بدلاً مما قبله. ووجب أن يُبتدأ، فاحتاج إذاً إلى الألف لئلا يلزم الابتداء بالسكن وعلى ذلك تقول: كلمتُ زيداً ابن بكر، كأنك قلت: كلمتُ بكراً.

وهذا البيت مطلع أرجوزة للأعرب العجلي. وبعده:

كرمة أخوالها والعصبه.

من شواهد: سيبويه ١٤٨/٢، والمغنى ١٧٣/٢، والهمع والدرر رقم ٦٩١

(ش): لو دخل اللام المنادى فيما أن يبنى معها وهو بعيد، لكون اللام معاقبةً للتّوِين، فهي كالتّوِين، فمن ثمّ قلّ بناء الاسم معها كالخمسَة عشر وأخواته والآن، فاستكره دخولها مطّرداً في المنادى المبنىّ.

وإمّا أن يعرب وهو أيضاً بعيد لحصول علّة البناء، وهي وقوع المنادى موقع الكاف، وكونه مثله في الإفراد والتعريف.

وقال بعضهم: إنّما لم يجمعوا بينهما كراهة اجتماع حرفي التعريف، وفيه نظر، لأن اجتماع حرفين في أحدهما من الفائدة ما في الآخر، وزيادة لا تُستَكر، كما في: لقد، وألا إنّ على ما يجيء في موضعيهما.

قالوا: وليس المحذور اجتماع التعريفين المتغايرين بدليل قولك: يا هذا، ويا عبدالله، ويا ألله، ويا أنت<sup>(١)</sup> بل الممتنع اجتماع أداتي التعريف لحصول الاستغناء بأحدهما.

١٤٢ وقال المبرد في الأعلام: إنها تنكّر ثم تعرّف بحرف النداء / ولا يتمّ ما قال في يا ألله، ويا عبدالله.

وقال المازني في اسم الإشارة ينكّر ثم يجبر بحرف النداء الفائت من<sup>(٢)</sup> الإشارة، ومن ثم لا يقال: هذا أقبل، أي يا هذا.

ولا حاجة إلى ما ارتكبا إذ لا منع من كون الشيء المعين موجهاً مقصوداً بالنداء، وأيّ محذور من اجتماع مثل هذين التعريفين؟

هذا، ولما قصدوا الفصل بين حرف النداء واللام بشيء طلبوا اسماً مبهماً غير دالّ على ما هية معينة محتاجاً بالوضع في الدلالة عليها إلى شيء آخر يقع النداء في الظاهر على هذا الاسم المبهّم لشدة احتياجه إلى مخصّصه الذي هو ذو اللام.

(١) «ويا أنت» سقط من ب ١ / ١٧٤.

(٢) «الفائت من الإشارة» سقط من ب ١ / ٣٧٤.

وذلك أن من ضرورة المنادى أن يكون متميز الماهية، وإن لم يكن معلوم الذات فلا معنى لنحو: ياشىء، ويا موجود إلا أن يكتفى بمثلتهما عن أن المخاطب ما فيه شىء مما يكون فى العقلاء إلا أنه يقع عليه اسم الشىء والموجود وهذا مجاز وكلامنا فى الحقيقة.

[فوجدوا<sup>(١)</sup> الاسم المتصف بالصفة المذكورة «أياً» بشرط قطعه عن الإضافة، إذ هى تخصصه نحو: أى رجل واسم الإشارة.

وأما لفظ شىء وما بمعنى شىء فإنهما وإن كانا مبهمين لكن لم يوضعا على أن يزال إبهامهما بالتخصيص بخلاف أى واسم الإشارة، فإنهما وضعا مبهمين مشروطاً بإزالة إبهامهما بشىء، أما اسم الإشارة فبالإشارة الحسية أو بالوصف، وأما أى فباسم آخر بعده.

وأما ضمير الغائب فإنه وضع مبهماً مشروطاً بإزالة إبهامه لكن بما قبله لا بما بعده، وإن اتفق ذلك فالأغلب<sup>(٢)</sup> [أن يكون ذلك منكراً كما فى: رَبُّ رَجُلًا. وأما نحو رايته زيدا قليلاً. وأما الموصول فإنه وإن أزال إبهامه مابعد له لكنه جملة.

ثم تقول: إن أياً المقطوع عن الإضافة أحوج إلى الوصف من اسم الإشارة، لأنه كما ذكرنا وُضع مبهماً مزال الإبهام باسم بعده، بخلاف اسم الإشارة فإنه قد يزول إبهامه بالإشارة الحسية، فلهذا قد يقتصر على «يا هذا» دون «يأبها»، ومن ثمّ جوز بعضهم فى نعت يا هذا النصب والرفع كما فى: يا زيد الظريف، وأوجب رفع نعت أى.

وفصل بعضهم فى وصف يا هذا فقال: إن كان لبيان الماهية نحو يا هذا الرجل وجب الرفع، لأنه غير مستغنى عنه، وإلا جاز الرفع والنصب نحو يا هذا الطويل رفعا ونصبا.

(١) ما بين معقوفين سقط من «ظ» و«ل».

(٢) «فالأغلب» نهاية ما سقط من «ظ» و«ل».

وأما المازنى والزجاج فجوزا النصب والرفع فى وصف اسم الإشارة وأى قياساً على نحو يازيد الظريف ولم يثبت.

وإنما قطع أى المتوصل به إلى نداء ذى اللام عن الإضافة لما ذكرنا من قصد الإبهام، وأيضاً لو لم يقطع عن الإضافة لكان منصوباً. وكذا ذو اللام الذى هو وصفه فلم يمكن التنبيه بنصبه على كونه مقصوداً بالنداء كما أمكن بلزوم الرفع وترك النصب.

وأبدل هاء التنبيه من المضاف إليه، لأنه لم يكن يخلو من مضاف إليه أو من تنوين ببدل من مضاف إليه أو من تنوين قائم مقامه نحو ﴿أَيًّا مَا تَدْعُوا﴾ (١) وليس هذا موضع التنوين. وأيضاً التنوين يبدل من مضاف إليه معلوم مقدّر كما فى قوله تعالى: ﴿وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ﴾ (٢) و﴿كَلَّا هَدَيْنَا﴾ (٣) والقصد هنا الإبهام.

وهاء التنبيه أيضاً مناسب للنداء إذ النداء أيضاً تنبيه، ثم لكون اسم الإشارة أوضح من «أى» وصف أى به فى بعض المواضع نحو: يا أيها، فيقتصر عليه.

وإنما توصل بـ«أى» إلى نداء اسم الإشارة، لأن اسم الإشارة فى الأصل ما يشار به للمخاطب إلى شىء، فهو فى أصل الوضع لغير المخاطب، ولهذا يؤتى فيه بحروف الخطاب، كما يجىء فى بابه فتحوشى فى بعض الأماكن من أن يدخله حرف / يجعله مخاطباً، أى حرف النداء، ففصل بينهما بأى فى بعض المواضع ١٤٣ لتناكرهما فى الظاهر.

ثم قد يوصف هذا الوصف باسم الجنس نحو: يا أيها الرجل، فعلى ما ذكرنا ليس هذا التركيب مصوغاً لأجل نداء المعرف باللام على ما أوماً إليه المصنف، بل لأجل نداء اسم الإشارة بدليل اقتصارهم كثيراً على نحو: يا أيها من دون

(١) الإسراء / ١١٠. وفى ط: «ندعو» بالنون، تحريف.

(٢) الزخرف / ٣٢.

(٣) الأنعام / ٨٤.



الوصف باسم الجنس.

وقال الأخفش في أيها الرجل: «أى» موصول، وذو اللام بعده خبر مبتدأ محذوف، والجملة صلة «أى».

وإنما وجب حذف هذا المبتدأ لمناسبة التخفيف للمنادى، ولا سيما إذا زيد عليه كلمتان أعنى أيها.

ويصح تقوية مذهبه بكثرة وقوع أى موصولة فى غير هذا الموضع، وندور كونها موصوفة كما يجىء فى باب الموصولات.

قيل: لو كانت موصولةً لكانت مضارعة للمضاف فوجب نصبها.

والجواب: أنه إذا حذف صدر صلتها فالأغلب بناؤها على الضم - كما يأتى فى الموصول - فحرف النداء على هذا تكون داخله على اسم مبنى على الضم، فلم يغيره، وإن كان مضارعاً للمضاف كما فى قولك: يا من قال كذا.

والأكثر على أن أن ذا اللام وصف لاسم الإشارة فى النداء وغيره، لأنه اسم دال على معنى فى تلك الذات المهمة<sup>(١)</sup> وهو الرجولية، وهذا حدّ النعت - كما يجىء - أى ما دل على معنى فى متبوعه.

وقال بعضهم: هو عطف بيان لعدم الاشتقاق.

والجواب: أن الاشتقاق ليس بشرط فى الوصف - كما يجىء فى بابه.

ولا يوصف اسم الإشارة إلا باسم الجنس المعرف باللام - كما يأتى فى باب النعت.

أما اسم الجنس فلأنه هو الدال على الماهية من بين الأسماء. والمحتاج إليه فى نعت أسماء الإشارة بيان ماهية المشار إليه، فمن ثم قُبِحَ نعتها من الصفات المشتقة إلا بما يخص بعض الماهيات نحو: هذا العالم، فقبح هذا الأبيض.

وأما التعريف باللام فلأن تعيين الماهية حصل من لفظ الجنس، وتعيين الفرد

(١) فى ط: «بالمهمة» تحريف.

من افرادها عِلْمٌ<sup>(١)</sup> من اسم الإشارة، فلم يبق إلا تطابق النعت المنعوت مع انهما كلمتان بمنزلة قولك: الرجل المعهود، لأن لفظ هذا لا يفيد إلا تعيين الفرد الذى دلّ عليه الرجل.

وهذه الفائدة تحصل من لام العهد، فظهر شدة احتياج المبهم إلى صفته، فمن ثمة لا يجوز الفصل بين النعت والمنعوت ههنا، فلا تقول: هذا اليوم الرجل، كما يجوز فى غير هذا النوع. ولا يجوز أيضاً تفريق صفاته نحو: هؤلاء الرجل والفرس والبقر.

قوله: «والتزموا رفع الرجل» أى اسم الجنس الواقع صفة لـ «أى» وهذا، وإن كان القياس جواز نصبه أيضاً كما فى: يازيد الظريف، لكن نبهوا بالتزام رفعه على كونه مقصوداً بالنداء فكأنه باشره حرف النداء.

وأما الظريف فى: يازيد الظريف فليس مقصوداً بالنداء، بل المقصود به زيد، وقد ذكرنا الخلاف فى تجويز نصبه قبيل.

قوله: «وتابعه أى التزموا رفع تابعه».

أعلم أن تابع المنادى عند النحاة مثل متبوعه مطلقاً إن كان تابع المنادى مرفوعاً أو منصوباً يحمل تابع التابع على ظاهر إعراب التابع سواء كان المنادى «أى» أو «هذا» أو غيرهما.

قال سيبويه<sup>(٢)</sup> تقول فى غيرهما: يازيد الطويل ذو الجمة إذا جعلته صفةً للطويل. وإن حملته على زيد نصبت. ومن نصب الطويل نصب ذا الجمة لا غير كان نعتاً للطويل أو لزيد.

وأما فى «أى» فإن التابع الذى يجىء بعد وصفه لا يكون إلا تابعاً لوصف

(١) كلمة: «علم» سقطت من نسخة ب ٣٧٧.

(٢) قال سيبويه: سقطت من ط، صوابه من النسخ المخطوطة.

«أى» لأنه هو المنادى فى الحقيقة، و«أى» وصلة إليه، فعلى هذا إذا كان / ذلك ١٤٤ التابع مضافاً معنوياً فالواجب الرفع نحو: يأبها الرجل ذو المال.

ولا يجوز: يأبها الرجل وعبدالله، لأن المعطوف فى حكم المعطوف عليه، فيجب إذاً أن يكون «عبدالله» صفةً «أى»، ولا يجوز، لأنه لا يوصف إلاً بذى اللام.

ويجوز: يأبها الرجل الحسن الوجه كما يجوز: يأبها الحسن الوجه. وكذا يجوز: يأبها الفاضل والحسن الوجه.

وإن أبدل من وصف: «أى»، فإن جعل المبدل منه فى حكم الطرح لم يجز إلاً أن يكون البديل مما يجوز كونه صفة لـ «أى» أعنى الجنس ذا اللام، فلا تقول: يأبها الرجل زيد.

وإن لم يجعل المبدل منه فى حكم الطرح جاز: يأبها الرجل زيد، برفع زيد وسيجىء فى باب البديل: أنه يجوز جعل المبدل منه فى حكم الطرح وتركه نحو: ياعالم زيد بالضم، ويا عالم زيد وزيداً بالرفع والنصب.

ولا يجوز: يأبها الرجل زيد بضم «زيد» بدلاً من «أى» لما تقدم أن التابع الذى بَعْدَ وصف «أى» لا يتبع «أى».

وأما إذا جئت به بعد وصف اسم الإشارة<sup>(١)</sup> فيجوز فيه الأمران، لأن اسم الإشارة قد يستبد من دون وصفه، فنقول: يا هذا الرجلُ زيدٌ وذو المال حملاً على الوصف، وزيد بالضم وذو المال حملاً على هذا.

وإذا كان ذلك التابع عطف نسق مجرداً عن اللام لم يجز إلاً حملة على هذا، نحو: يا هذا الرجل وذو الجملة<sup>(٢)</sup>، لأنك لو حملته على الوصف كان وصفاً لـ «هذا» واسم الإشارة لا يوصف إلاً بذى اللام كما قلنا فى «أى».

قال الأندلسي<sup>(٣)</sup>: ولا يجوز عطف المضاف، لارتفاعاً ولا نصباً على المفرد الذى

(١) فى «ظ وك»: بعد وصف الإشارة اسم تحريف.

(٢) فى ط فقط: «وذو الجملة» بالرفع.

(٣) «قال الأندلسي» سقطت من ط صوابه من النسخ المخطوطة.

هو صفة للمنادى المضموم نحو: يازيد الطويل وذو الجُمَّة، أما النصب فلأن المنصوب لا يعطف على المرفوع، وأمّا الرفع فلأن حق المعطوف جواز قيامه مقام المعطوف عليه. ولا يجوز يازيد ذو الجُمَّة. برفع «ذو» قال: فلم يبق إلا النصب عطفاً على زيد.

وأجاز المازني الرفع حملاً على الطويل، ويمنع من كون المعطوف كالمعطوف عليه في كل ما يجب له، ويمتنع عليه، ألا ترى إلى قولهم: يازيد والحارث، ولا يجوز يا الحارث.

والجواب: أنه كان القياس امتناع يازيد والحارث، لكنه إنما جاز لأن المانع من نحو: يا الحارث اجتماع «يا» و«اللام» لفظاً، ولم يجتمعا في: يازيد والحارث، فهو مثل: يأبى الرجل من حيث إنهما اجتماعاً في صورتين تقديراً لالفظاً. قوله: «لأنها توابع معرب» يومىء إلى أن المعرب لا محل له، وإلى أنه لا يُحمَل على محله، وترك ظاهر إعرابه.

وفى الموضعين نظر، أمّا الأول فلأن المضاف إليه إضافة غير محضة له محل من الإعراب مع كونه معرباً لفظاً نحو: حسن الوجه، ومؤدب الخدام، وضارب زيد، وكذا ما أضيف إليه المصدر، قال:

= ١٢٩ \* طَلَبَ الْمُعَقَّبَ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ \* (١)

وأمّا الثاني فإنه وإن كان ظاهر كلام سيبويه منع الحمل على موضع ما أضيف إليه اسماً الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر.

(١) هو الشاهد الثاني والعشرون بعد المائة:

واستشهد به على أن فاعل المصدر - وأن كان مجروراً بإضافة المصدر إليه - محلة الرفع، فالمعقب فاعل المصدر، وقد جُرَّ بإضافته إليه ومحله الرفع بدليل رفع وصفه وهو «المظلوم». وهذا عجز بيت وصدرة:

\* حَتَّى تَهْجَرَ فِي الرِّوَا حَ وَهَاجَهَا \*

والبيت منسوب للبيد بن ربيعة.

من شواهد: ابن الشجري ١/ ٢٢٨، ٣٢/ ٢، والإنصاف رقم ١٤٦، وابن يعيش ٢/ ٢٤، ٤٦، ٦٦/ ٦، والهمع والدرر رقم ١٦٨٠، والتصريح ٢/ ٦٥، وأوضح المسالك رقم ٣٦٩، والأشمنوني ٢/ ٢٩٠.

وإن جاء فى الظاهر ما يوهم خلاف ذلك فهو يضمّر له عاملاً كقوله فى ضاربٌ زيدٌ وعمراً: إن التقدير: ضارب زيد، وضاربٌ عمرواً.

ولا يجيز فى نحو: حسنُ الوجه واليدُ الرفع فى المعطوف، كل هذا كراهةً لمخالفة التابع لظاهر إعراب المتبوع إلى المحل الخفى، لكنه يشكل باتفاقهم على جوار العطف على كل اسم إن فى نحو: إن زيداً منطلق وعمرواً.

وله أن يرتكب أن الجملة غير المؤكدة أعنى «عمرو» مع خبره المقدّر عطف على الجملة المؤكدة أعنى «إن» مع اسمه وخبره.

ولا نقول: إن الاسم عطف على الاسم. وكذا نقول / فى نحو قوله: ١٤٥

فإن لم تجد من دون عدنان والدًا ودون معدة فلتزعك العواذل<sup>(١)</sup> ١٣٠ = وقوله:

١٣١ = \* فلنسنا بالجلال ولا الحديدًا \*<sup>(٢)</sup>

= وانظر ديوان لبید / ١٢٨، وروايته: «وهاجه» مكان: «وهاجها».

ولبيد فى هذا البيت يصف غيراً وأثانه، شبه ناقته بهما والتهجر: السير فى الهاجرة. وهى نصف النهار وعند اشتداد الحر. و«حتى» بمعنى «إلى»، و«الروح»: اسم للوقت من زوال الشمس إلى الليل، وهو تقيض الغد ولا الصباح خلافاً للجوهري.

و«هاجها»: أزعجها، و«طلب»: مصدر تشبيهى. أى هاج هذا المسحل وهو الحمار الوحشى أثناء لطلب الماء طلباً حثيثاً كطلب المعقب، وهو اسم فاعل من التعقيب، وهو الذى يطلب حقه مرة بعد مرة. انظر الدرر.

(١) هو الشاهد الثالث والعشرون بعد المائة فى الخزنة.

قال البغدادى: واستشهد به على أن «دون» بالنصب معطوف على محل الجار والمجرور، أعنى «من دون»، وكذلك أورده سيبويه، قال: وكأنه قال: فإن لم تجد دون عدنان والدًا ودون معد من شواهد: سيبويه ٣٤/١، والمقتضب ١٥٢/٤، والمحتسب ٤٣/٢، والإنصاف ٢٠٨/١ والمغنى رقم ٨٥٥، والتصريح ٢٨٨/١.

وانظر ديوان لبید / ١٣١ من قصيدة مطلعها.

الا تسألان المرء ماذا يحاول أنحب فيقضى أم ضلال وباطل

وفى النسخ المخطوطة: «فلترعك» بالراء، والتصويب من ط والديوان، والخزنة: وتزع: تكف.

(٢) هو الشاهد الرابع والعشرون بعد المائة فى الخزنة.

قال البغدادى: استشهد به على أن قوله: «الحديدًا» معطوف على محل الجار والمحرور وهو قوله:

«بالجلال» وهو خبر ليس والباء زائدة.

إنَّ المنصوب عطف على الجار والمجرور.

قوله: «والتزموا رفع الرجل»، كأنه جواب عن سؤال مقدر، وهو: أنه إذا كان صفة للمنادى المضموم، فلم لم يجز فيه النصب كما في: يازيد الظريف؟  
قوله: «وتابعه» كأنه جواب عن سؤال وارد على الجواب عن السؤال الأول، أى إذا كان هو المقصود بالنداء، والمقصود بالنداء كالمنادى المضموم، فالوجه: أن يجوز فى تابعه ما جاز فى تابع المضموم.

فعلى هذا صار نحو: «الرجل» فى: يأيها الرجل كالنعامة<sup>(١)</sup>، إذا قيل: لم وجب رفعه؟ قيل هو المنادى المفرد الذى باشره حرف النداء، لكونه مقصوداً دون موصوفه، فإذا قيل: فيجب إذاً أن يجوز فى تابعه ما جاز فى تابع المنادى المضموم، بل مثله.

قوله: وقالوا: «يا الله خاصة» يعنى لم يدخل حرف النداء من جملة، ما فيه اللام إلا لفظة: «الله». قيل: إنما جاز ذلك لاجتماع شيئين فى هذه اللام، لزومها للكلمة، فلا يقال: «لاه» إلا نادراً قال:

= وهو عجز بيت صدره:

\* معاوى إننا بشر فأسجح \*

وأسجح بقطع الهمزة معناه: أرفق، وسهل، وخذ أسجح أى طويل سهل. والشاهد منسوب إلى عقية الأسد.

من شواهد: سيبويه ٣٤٠/١، ٣٥٢، ٣٧٥، ٤٤٨، ومعانى الفراء ٣٤٨/٢، والحجة لابن خالويه / ١٣٢، والأشباه والنظائر رقم ٤١٠.

وذكر البغدادى أن المبرد رد على سيبويه روايته لهذا البيت بالنصب. لأن هذه القصيدة مشهورة، وهى مخفوضة كلها، وهذا البيت أولها:

وبعده:

فهبنا أمة ذهبت ضياعاً يازيد أميرها وأبويزيد

وقيل: إنه من شعر آخر لعبدالله بن الزبير وهو:

رمى الحدثان نسوة آل حرب بمقدار سمن له سمودا

إلى قوله:

معاوى إننا بشرفاً سجح.. البيت.

(١) لعله يعنى قول الشاعر:

تعاظمه إذا ما قيل طيرى

من الطير المربة بالكوكور

ومثل نعمة تدعى بغيراً

وإن قيل احملى قالت فإنى

انظر: اللسان: «نعم».

١٣٢=

\* يَسْمَعُهَا لَاهَهُ الْكِبَارُ \* (١)

وكونه (٢) بدلاً من همزة: «إله» فلا يجمع بينهما إلا قليلاً قال:

١٣٣=

مَعَاذَ الْإِلَهِ أَنْ تَكُونَ كَظْبِيَّةٍ وَلَا دُمِّيَّةٍ وَلَا عَقِيلَةَ رَبِّهِ (٣)

وأما النجم والصَّعِقُ والذي وبابه، فإن لامها لازمة، لكنها ليست بدلاً من الفاء.

وأما النَّاسُ فإن اللام فيه عوض من الفاء. وأصله «أناس» ولا يجتمعان إلا في الشعر كقوله:

(١) هو الشاهد الخامس والعشرون بعد المائة في الخزانة:

قال البغدادي: استشهد به على أنه قيل: إنما جاز يالله للزوم اللام للكلمة، فلا يقال: لاهٌ إلا نادراً كما في هذا الشعر، والشاهد عجز بيت صدره:

\* كَحَلْفَةٍ مِنْ أَبِي رِيَّاحٍ \*

انظر ديوان الأعشى الكبير / ١١٧ من قصيدة مطلعها.

أَلَمْ تَرَوْا إِرْمًا وَعَادًا أَوْدَى بِهَا اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ.

وفي الخزانة: «الكبار» بضم الكاف: صيغة مبالغة الكبير بمعنى العظيم.

وهو صفة: «لايه»، و«الحلقة»: المرة من الحلف بمعنى القسم.

من شواهد: ابن الشجري ١٥/٢، وابن يعيش ٣/١، والعيني ٢٣٨/٤، والهمع والدرر رقم ٦٩٦، واللسان: «أله».

(٢) هو الشاهد السادس والعشرون بعد المائة في الخزانة:

قال البغدادي: يستشهد به على أن «ال» في «الله» بدل من همزة: «إله» فلا يجمع بينهما إلا قليلاً كما في هذا البيت:

والشاهد للبعيث بن حريث أوردتها أبوتمام في الحماسة، وأولها:

خيَالٌ لَأَمِ السَّبِيلِ وَدُونُهَا مَسِيرَةُ شَهْرٍ لِلْبَرِيدِ الْمُذَبِّبِ

فَقُلْتُ لَهُ أَهْلًا وَسَهْلًا وَمَرْحَبًا فَرَدَّ بِتَأْهِيلٍ وَسَهْلٍ وَمَرْحَبٍ

مَعَاذَ الْإِلَهِ أَنْ تَكُونَ كَظْبِيَّةٍ ..... الْبَيْتُ

قال البغدادي: وقوله: «معاذ الله» منصوب على المصدر أي أعوذ بالله معاذًا، وكأنه أنف وتبرأ من أن تكون هذه المرأة في الحسن بحيث تشبه الظبية أو الصورة المنقوشة أوبكرمة من بقر الوحش. و«الدُمِّيَّة» بالضم: الصورة من العاج ونحوه. قال أبوالعلاء: سميت دمية، لأنها كانت أولاً تصور بالحمرة، فكانها أخذت من الدم.

والربرب: القطيع من بقر الوحش.

من شواهد: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٣٧٨/١.

= ١٣٤

\* إِنَّ النَّايَا يَطْلَعْنَ عَلَى الْآنَاسِ الْآمِنِيَا \* (١)

إلا أنها ليست لازمة، إذ يقال في السعة: ناس، فقالوا: وأصله: «الإله» فعال بمعنى مفعول، والإلاهة: العبادة.

و«آله» بفتح العين: أى عبد، فإله بمعنى مألوه، أى معبود، فالله في الأصل من الأعلام الغالبة كالصَّعق، كأنه كان عامًّا في كُلِّ معبود، ثم اختصَّ بالمعبود الحق، لأنه «أولى» مَنْ يُوَلِّه أى يُعبد، وصار مع لام العهد علمًا له، فكثرة استعمال هذه اللفظة صار تخفيف همزتها أغلب من تركه، وصار الألف واللام، كالعوض من الهمزة لقلّة اجتماعهما.

ولانقول: اجتماعهما يختص حال الضرورة كما قلنا في الأناس، وذلك أنه قد يجيء الآله في السعة.

أورد أبو الفرج الأصفهاني أن أمية بن خلف كان يسمى عبدالرحمن بن أمية عبدالآله، فلما خفت الهمزة نقلت حركتها إلى ما قبلها كما هو القياس، وحذفت، فصار «الله»، ثم أسكنوا اللام الأولى، وأدغموها في الثانية، ولا تدغم لو خفت نحو: «الإلاهة» بمعنى العبادة، لأن التخفيف مع عروضه غير غالب كما غلب في «الله» فكان اللامين لم يلتقيا.

والأكثر في: يا أله قطع الهمزة، وذلك للإيذان من أول الأمر أن الألف واللام

(١) هو الشاهد السابع والعشرون بعد المائة في الخزانة:

قال البغدادي: استشهد به على أن اجتماع «أل» و«الهمزة» في «الآناس» لا يكون إلا في الشعر، والقياس: الناس، فإن أصله أناس فحذفت الهمزة وغوض عنها «أل» إلا أنها ليست لازمة، إذ يقال في السعة: ناس.

وهذا البيت من أبيات لذي جَدَن الحميري الملك، وقبلة:

يا اجتنى مهلاً ذَرِينَا أَفِي سَفَاءِ تَعْلِينَا

وسفء: مصدر سافاه مسافة وسفء: إذا سافهه.

و«اجتنى»: اسم امرأة.

من شواهد: الخصائص ١٥١/٣، وابن الشجري ١٢٤/١، ١٢/٢، وابن يعيش ٩/٢، ١٢١/٥،

والشافعية / ٢٩٦.



خرجا عما كانا عليه في الأصل، وصارا كجزء الكلمة حتى لا يستكره اجتماع «يا» و«اللام» فلو كانا بقيا على أصلهما لسقط الهمزة في الدرج، إذ همزة اللام المعرفة همزة وصل.

وحكى أبو علي: يالله بالوصل على الأصل.

وجوز سيبويه أن يكون «الله» من لاه يليه ليها: أى استتر، فيقال في قطع همزته، واجتماع «اللام» و«يا»: إن هذا اللفظ اختص بأشياء لا تجوز في غيره كاختصاص مُسمّاه تعالى، وخواصّه في اللهم، وتالله، وآله، وها الله، وذا (١) الله مجروراً بحرف مقدر في السّعة، وأفألّه لتفعّلن بقطع الهمزة كما يجيء في باب القسم وقوله:

مَنْ أَجْلَكَ يَا الَّتِي تُمِيتُ قَلْبِي وَأَنْتَ بِخَيْلَةٍ بِالْوَصْلِ عَنِي<sup>(٢)</sup> ١٣٥=  
شاذ، ووجه جوازه مع الشذوذ / لزوم اللام، وقوله: ١٤٦  
فِي الْغَلَامَانِ اللَّذَانِ قَرَأَا إِيَّا كَمَا أَنْ تَبْغِيَا لِي شَرًّا<sup>(٣)</sup> ١٣٦=  
أشد.

(١) في ط: فقط: «ذو الله» بالواو، وفي النسخ الأخرى: ذا الله.

(٢) هو الشاهد الثامن والعشرون بعد المائة في الخزانة.

قال البغدادي: استشهد به على أنه شاذ، لأن في لام «التي» اللزوم فقط، وليس فيها العوضيّة أيضاً. «ومن أجلك» يقرأ بنقل فتحة ألف أجلك إلى نون. من

من شواهد: سيبويه ٣١٠/١، والإنصاف ٣٣٦/١، وابن يعيش ٨/٢، والأشباه والنظائر رقم ١٩٢ والشاهد من الأبيات الخمسن التي لم يعرف لها قائل ولا ضميمة.

(٣) هو التاسع والعشرون بعد المائة في الخزانة.

قال البغدادي: استشهد به على أنه أشدّ ممّا قبله، إذ ليس في «أل» التي في الغلامين لزوم ولا عوض. والشاهد شائع في كتب النحو، ولم يعرف له قائل ولا ضميمة كما قال البغدادي.

من شواهد: الإنصاف ٣٣٦/١، وابن عقيل ٧٥/٢، والمقرب ١٧٧/١، والهمع والدرر رقم ٦٨٠، والتصريح ١٧٣/٢، والأشمونى ١٤٥/٣.

وقد روى بروايات متعددة: منها

\* إيا كما أن تعقبانا الشرا

ورواية أخرى: «تكسباني شرّاً.

ورواية ثالثة: تكسبانا شرّاً.

وبعض الكوفيين يجوز دخول «يا» على ذى اللام مطلقاً فى السّعة.  
واليمينان فى اللّهم عوض من «يا» أخرتا تبرّكاً بالابتداء باسمه تعالى.  
وقال الفراء: أصله يا الله أمنا بالخير، فخفف بحذف الهمزة، وليس بوجه،  
لأنك تقول: اللهم لا تؤمّمهم بالخير.

ويجمع بين يا والميم المشددة ضرورة قال:

١٣٧ = إني إذا ما حدثتُ المأ أقول يا اللهم يا اللهم<sup>(١)</sup>

وقد يزداد «ما»

قال:

١٣٨ = وما عليك أن تقولى كلما سبّحت أو صليت: يا اللهم ما<sup>(٢)</sup>

أردد علينا شيخنا مسلماً

(١) هو الشاهد الثلاثون بعد المائة فى الخزانة:

واستشهد به على أن اجتماع «يا» والميم المشددة شاذ.

وذكر البغدادى أن هذا البيت من الأبيات المتداولة فى كتب العربية، ولا يعرف قائله.

وزعم العينى أنه لأبى خراش الهذلي، قال. وقبله:

إن تغفر اللهم تغفر جمّاً وأى عبد لك لا ألماً

وهذا خطأ، فإن هذا البيت الذى زعم أنه قبله بيت مفرد لآخرين له وليس هو لأبى خراش، وإنما هو

لامية بن أبى الصلت، قاله عند موته. وقد أخذ أبو خراش، وضمه إلى بيت آخر، وكان يقولهما وهو

يسعى بين الصفا والمروة، وهما:

لا هم هذا خامسٌ إن تمّا أتمّه الله وقد أتمّا

إن تغفر اللهم تغفر جمّاً .....

من شواهد: الإنصاف ١/ ٣٤١، وأوضح المسالك رقم ٤٣٩ وابن عقيل ٧٦/ ٢، والأشمونى

٤٦/ ٣. والهمع والدرر رقم / ٦٩٩.

والشاهد ليس فى ديوان أمية بن أبى الصلت نشر دار مكتبة الحياة كما ذكر البغداد.

(٢) هو الشاهد الحادى والثلاثون بعد المائة.

واستشهد به على أن «ما» تزداد قليلاً بعد «يا اللهم».

وهذا الرجز مما لا يعرف قائله. و«مسلماً» اسم مفعول من السلامة.

من شواهد: الإنصاف / ٢١٥، واللسان: «أله» وروايته:

«يا اللهم» بهمزة القطع، وبعدم زيادة «ما» وتخفيف الميم وعلى ذلك فلا شاهد فيه.

وانظر الهمع والدرر رقم ١٧٤٨، وشرح جمل الزجاجى لابن هشام / ٢٤٧.

ولا يوصف اللهم عند سييويه كما لا يوصف أخواته أعنى الأسماء المختصة بالنداء نحو: ياهناه، ويا نومان، وياملُكعان<sup>(١)</sup>، وفل.

وقد أجاز المبرد وصفه لأنه بمنزلة يا الله، وقد يقال: يا الله الكريم، وقد استشهد بقوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾<sup>(٢)</sup> وهو عند سييويه على النداء المستأنف.

ولا أرى في الأسماء المختصة بالنداء ما نعا من الوصف بلى السماع مفقود فيها.

### [المنادى المتكرر]

(ص): ولك في مثل: «ياتيم تيم عدى»: الضم والنصب.

(ش): يعنى بمثله المنادى المكرر إذا ولى الثانى اسم مجرور بالإضافة فالثانى واجب النصب ولك فى الأول الضم والنصب قال:

ياتيم تيم عدى لا أبالكُم لا يُلقيَنكُم فى سوءِه عُمُر<sup>(٣)</sup>  
وقال:

يَا زَيْدَ زَيْدَ الْعَمَلَاتِ الدُّبَلِ تَطَاوَلُ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَانْزِلِ<sup>(٤)</sup>  
= ١٣٩

(١) «ملكعان: لثيم. (٢) الزمر / ٤٦

(٣) هو الشاهد الثانى والثلاثون بعد المائة فى الخزانة:

قال البغدادى: واستشهد به على أن «تيم» الأول يجوز فيه الضم والنصب، وفى الثانى النصب لا غير.

وهذا البيت من قصيدة لجرير يهجو بها عمر بن لجا التميمى انظر ديوانه / ٢٨٥.  
من شواهد: سييويه ٢٦/١، ٣١٤، والخصائص ٢٤٥/١، وابن الشجرى ٨٣/٢، وابن يعيش ١٠/٢، والمعنى رقم ٨٢٩، والهمع والدرر رقم ١٥٥٢، والعينى ٢٤٠/٤، والأشمونى ١٥٣/٣.

(٤) هو الشاهد الثالث والثلاثون بعد المائة فى الخزانة:

واستشهد به على ما ذكر فى البيت قبله، وهو ظاهر. و«اليعملات» بفتح الياء: الابل القويّة على العمل. و«الدبل» جمع ذابل، أى ضامرة من طول السفر.

والشاهد لعبدالله بن رواحة الصحابى، لا لبعض ولد جرير خلافاً لشرّاح أبيات سييويه.  
من شواهد: سييويه ٣١٥/١، والمنصف ١٦/٣، وابن يعيش ١٠/٢، والمعنى رقم ٨٢٨، ١٠٥٠، ١٠٥٢، والهمع والدرر رقم ١٥٥١، والأشمونى ١٥٣/٣.

أمّا الضمّ في الأول فواضح، لأنه منادى مفرد معرفة، والثاني عطف بيان وهو البدل على ما يأتي في بابه.

وأما نصب الأول فقال سيويه: إن تيم الثاني مُقَحَّمٌ بين المضاف والمضاف إليه، وهو تأكيد لفظي لتيم الأول. وقد مرّ في توابع المنادى المبنيّ أن التأكيد اللفظي في الأغلب حكمه حكم الأول وحركته [وحركة] <sup>(١)</sup> إعرابية كانت أو بنائية فكما أنّ الأول محذوف التنوين للإضافة، فكذلك الثاني مع أنه ليس بمضاف.

وشبهه سيويه باللام المقحمة بين المضاف والمضاف إليه في: «ألا أباك» لتأكيد اللام المقدرة.

وإنما جيء بتأكيد المضاف لفظاً بينه وبين المضاف إليه لا بعد المضاف إليه، لئلا يستنكر بقاء الثاني بلا مضاف إليه ولا تنوين معوض عنه ولا بناء على الضم. وجاز الفصل به بينهما في السعة مع أنه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا في الضرورة، وذلك بالظرف خاصة في الأغلب كما يجيء في باب الإضافة، لأنك لما كرّرت الأول بلفظه وحركته بلا تغيير [صار كأنّ الثاني هو الأول، وكأنه لا فصل هناك، ألا ترى أنك تقول: إن إنَّ أزيداً] <sup>(٢)</sup> قائم مع قولهم: لا يفصل بين إنَّ واسمها إلا بالظرف، وتقول: لا لا رجل في الدار مع إن النكرة المفصولة بينها وبين «لا» التبرئة واجبة الرفع كقوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ <sup>(٣)</sup>. وقال:

فلا والله لا يُلْفِي لِمَا بِي      ولا لِلِمَابِهِمْ أبدأ دواء <sup>(٤)</sup> = ١٤١

(١) في ط: وحركته وحركته، وتصويبه من المخطوطات، وما بين معقوفين سقط من ك.

(٢) في ط: «إنَّ إنَّ زيد قائم، برفع زيد تحريف. (٣) الصافات / ٤٧.

(٤) هو الشاهد الرابع والثلاثون بعد المائة في الخزانة:

قال البغدادى: استشهد به على أن اللام الثانية في قوله: «لِلْمَا» مؤكدة للام الأولى.

ونسب البغدادى الشاهد لمسلم من معبد الوالى، وهو من قصيدة أولها:

بَكَتْ إِبْلَى وَحَقَّ لَهَا الْبُكَاءُ      وفرّقها المظالم والعداء

من شواهد: المحتسب ٢/٢٥٦، والخصائص ٢/٨٢، وابن عيش ٧/١٧، والعينى ٤/١٠٢، والهمع والدرر رقم ١٣٦٤ والعينى ٤/١٠٢، والتصريح ٢/١٣٠، والأشمونى ٣/٨٣.

مع أن حروف الجر لا تدخل إلا في الاسم، ويمكن أن يكون قوله:

\* وصالياتٍ كَمَا يُؤْتَفِنُ \* (١)

١٤٢ =

من هذا، فلا يكون في البيت دليل على اسمية الكاف الثانية.

وقال المبرد: إن تيم الأول مضاف إلى عدى مقدر، يدل عليه هذا الظاهر، ولم يُبدل من المضاف إليه التثوين كما أبدل في قوله تعالى: ﴿كُلًّا هَدَيْنَا﴾ (٢)، لأن القرينة الدالة على المحذوف موجودة بعد مثل المضاف، أعنى عدى الظاهر الذي أضيف إليه تيم الثانى، فكأن المضاف إليه الأول لم يحذف، وإذا جاز حذف المضاف إليه في مثله مع اختلاف المضافين نحو قوله:

\* بين / ذراعِي وجهه الأسد \* (٣)

١٤٣ =  
١٤٧

(١) هو الشاهد الخامس والثلاثون بعد المائة في الخزانة:

واستشهد به على أنه يمكن أن تكون الكاف الثانية مؤكدة للأولى قياساً على اللامين في البيت الذى قبله، فلا يكون في البيت دليل على اسمية الكاف الثانية.

والبيت من قصيدة لخظام المجاشعي، وهو من بحر السريع، وأول القصيدة  
حي ديار الحي بين السهبين  
وطلحة الدوم وقد تعفين.

من شواهد: سيبويه ١٣/١، ٢٠٣، ٣٣١/٢، والمقتضب ٩٧/٢، ١٤٠/٤، ٣٥٠، والخصائص ٣٦٨/٢، والمنصف ١٩٢/١، ١٨٤/٢، ٧٢/٣، والمحنتسب ١٨٦/١، وابن يعيش ٤٢/٨ والعيني ٥٩٢/٤.

وصاليات في الشاهد أراد بها الأنثى، لأنها صليت بالنار وفي ط: «وصاليات». تحريف واضح. أى أحرقت حتى اسودت، والأنثى جمع أنثى، وهى الأحجار التى ينصب عليها القدر.

وقوله: يؤتفين، اختلف النحويون في وزنه، فقال قوم: وزنه يُوَفَعْلَن، والهمزة زائدة، فكان يجب أن يقول: يشفين لكنه جاء على الأصل ضرورة، وعلى هذا فأنثية أفعولة. وقال قوم: وزنه: يَفْعَلَيْن، فالهمزة أصل، ووزن أنثية على هذا: فعلية.

(٢) الأنعام / ٨٤.

(٣) هو الشاهد السادس والثلاثون بعد المائة في الخزانة.

واستشهد به على أن المضاف إليه محذوف بقرينة المضاف إليه الثانى، أى بين ذراعى الأسد وجهته. والشاهد عجز، صدره:

\* يامن رأى عارضاً أسره \*

وذراع الأسد: كوكبان نيران بينهما كواكب صفار، يقال لها: الأظفار كأنها في مواضع مخالِب الأسد، فلذلك قبل لها الأظفار.

وقولهم: نصفٌ وربعٌ درهمٌ فهو مع اتفاقهما أجوز، لأن كثرة التكرار أدعى إلى الاستكراه فهو عند المبرد في الأصل مضاف ومضاف إليه بعدهما مثلهما.

وعند سيبويه ليست الإضافة مكررة.

وقال بعضهم: بعد موافقة المبرد في أن أصله: ياتيم عدى تيم عدى: إن تيم الأول مضاف إلى عدى الظاهر، والذي أضيف إليه الثاني محذوف. قال: لما حذف المضاف إليه من الثاني بقى ياتيم عدى تيم، فقدم تيم على عدى لما ذكرنا في قول سيبويه.

وكذا يقول هذا القائل في نحو: «ذراعى وجبهة الأسد» إلا أنه لا يطرد له ههنا أن يقول: إن الفصل كلا فصل، لأن المضاف الثاني ليس بلفظ الأول كما كان في: تيم عدى، فالأولى قول المبرد.

وقد أجاز السيرافي وجهاً رابعاً في نحو: ياتيم تيم عدى، وهو أنه كان في الأصل ياتيم بالضم تيم عدى، ففتح اتباعاً لنصب الثاني كما في يزيد بن عمرو وهذا كما ذكرنا في قوله: «والعلم الموصوف بابن» أن الكوفيين يجوزون فتح المنادى العلم الموصوف بمنصوب أى صفة كان، لأن «تيم» عطف بيان للأول فهو كالوصف في التبیین.

### [المضاف إلى ياء المتكلم]

(ص): «والمضاف إلى ياء المتكلم يجوز فيه يا غلامى، ويا غلامى ويا غلاماً، ويا غلاماً، وبالهاء وقفاً.

وقالوا يا أبى ويا أمى ويا أبت ويا أمت فتحاً وكسراً وبالألف دون الياء، ويا ابن أم، ويا ابن عم خاصة مثل باب يا غلامى، وقالوا<sup>(١)</sup>: يا ابن أم ويا ابن عم».

= قال الأعلام: وصف عارض سحاب اعترض بين نوع الذراع، ونوء الجبهة، وهما من أنواء الأسد. ونسب البغدادى الشاهد إلى الفرزدق، ولم أجده في ديوانه طبع دار صادر بيروت. من شواهد: سيبويه ٩٢/١، والمغنى رقم ٧١٠، والأشباه والنظائر رقم ٣٣.

(١) كلمة: «وقالوا» سقطت من ب. انظر ٣٨٩/١.

(ش): اختلف في ياء المتكلم فقال بعضهم: أصلها الفتح، لأن واضع المفردات ينظر إلى الكلمة حال إفرادها دون تركيبها، فكل كلمة على حرف واحد كواو العطف وفائه وباء الجر ولامه، وياء المتكلم أصلها: الحركة لئلا يتبدأ بالساكن، وأصل حركتها الفتح لأن الواحد، ولا سيما حرف العلة ضعيف لا يحتمل الحركة الثقيلة من الضمة والكسرة.

وقال بعضهم: أصلها الإسكان وهو أولى، لأن السكون هو الأصل.

وقولهم: الواضع ينظر إلى الكلمة حال إفرادها ممنوعٌ، وظاهر أنه نظر في المضمرات إلى حال تركيبها بدليل وضعها مرفوعة ومنصوبة ومجرورة، والإعراب لا يكون إلا حالة التركيب.

ولو لم ينظر في الكلمات إلى حال تركيبها لم يطرد وضعه للكلم التي ليس فيها حال التركيب علة البناء على ثلاثة أحرف فما زاد، بل جاز وضعها على حرف أو حرفين كما وضع ياء الضمير وكافه، ونحو «ما» و«من».

وهذا وعلى كل حال فلا شك أن إسكان ياء المتكلم أكثر استعمالاً، إذا لم يلزم اجتماع الساكنين، وذلك لعدم الاحتياج إذاً إلى حركتها لوقوعها أبداً بعد كلمة أخرى، فلا يتبدأ بها مع كونها حرف علة. وهذان أعنى الفتح والسكون مطّردان في غير النداء أيضاً نحو جاءني غلامى، وأما يا غلام بحذف الياء في النداء فلان النداء موضع تخفيف، ألا ترى إلى الترخيم، وذلك لأن المقصود غيره، فيقصد الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص إلى المقصود من الكلام فخفف يا غلامى بوجهين: حذف الياء وإبقاء الكسر دليلاً عليه، وقلب الياء ألفاً لأن الألف والفتحة أخف من الياء والكسرة [كما قيل في «ناصية»<sup>(١)</sup>: ناصاة، ويقولون في نحو «يَعى» و«دعى» يعا، ودعا.]

(١) ما بين معقوفين سقط من ط، وع.

وهذان الوجهان لا يكونان في كل منادى مضاف إلى ياء المتكلم، بل في الاسم الذي غلب عليه الإضافة إلى الياء، واشتهر بها لتدل الشهرة على الياء المغيّرة بالحذف أو القلب، فلا تقول: يا عدوّ ويا عدوّاً.

وقد جاء شاذّاً في المنادى نحو: يا غلامَ ويا أبَ بالفتح اجتزاء بالفتح عن الألف.

وأما فتح يا بنى وأصله يا بنياً / فليس بشاذ كما شذّ يا غلامَ لاجتماع الياءين. ٢٤٨

وقد يضمّ في النداء ما قبل الياء المحذوفة وذلك في الاسم الغالب عليه الإضافة إلى الياء للعلم بالمراد، ومنه القراءة الشاذة ﴿رَبِّ احْكُم﴾<sup>(١)</sup>. وربما ورد في التّدرّة الحذف والقلب في غير النداء لكن الحذف في الفواصل والقوافي ليس بنادر طلباً للازدواج.

قوله : «وبالهاء وقفاً» إذا وقفت على يا غلاماً فبالهاء لبيان الألف ، كما يجىء في باب الوقف، وإذا وقفت على يا غلامى بسكون الياء وصلاً فالوقف عليها بالسكون أجود، ويجوز حذفها وإسكان ما قبلها كما تقف على ما حذف ياؤه وصلاً ، وذلك على مذهب من وقف على القاضى بإسكان الضاد - كما يجىء في باب الوقف.

وإذا وقفت على يا غلامى بفتح الياء وصلاً جاز الإسكان للوقف وجاز إلحاق هاء السكت مع إبقاء الفتح .

قوله: «وقالوا : يا أبى ويا أمّى» يطرد فيهما ما في سائر المنادى المضاف إلى الياء، ويزيدان عليها بجواز إبدال الياء تاء تأنيث، هذا عند البصريين، قالوا والدليل على أنها بدل منها أنهم لا يجمعون بينهما، وإنما أبدلت تاء تأنيث<sup>(٢)</sup>،

(١) الأنبياء / ١١٢ ، وهى قراءة أبى جعفر وابن مُحَيِّصٍ وانظر : إتحاف فضلاء البشر / ٣١٢ ، والبحر ٣٤٥ / ٦ ، والإملاء للعكبرى ٣٨٧ / ٢ ، والطبرى ١٨٤ / ١٧ ، والجامع للقرطبى ٣٥١ / ١١ ، والمحتسب ٦٩ / ٢ ، والنشر ٣٢٥ / ٢ .

(٢) فى ط : «التأنيث» بـ «أل» .



لأنها تدلّ في بعض المواضع على التّفخيم كما في علامة ونسابة، والأب والأم  
مظنّتا التّفخيم. ودليل كونها للتّأنيث انقلابها في الوقف هاء .

وقال الكوفيّون: التاء للتّأنيث، وياء الإضافة مقدّرة بعدها، ولو كان الأمر كما  
قالوا لسمع: يا أبتى، ويا أمتى أيضاً.

ويجوز حذف هذه التاء المبدلة من الياء<sup>(١)</sup> للتّرخيم، فيلزم فتح ما قبلها نحو:  
يا أبّ ويا أمّ على ما حكى يونس لثلاثاً تلتبس بنداء الأب والأم بلا تاء.

والفراء يقف عليهما بالتّاء، لأنها ليست للتّأنيث المحض كما في أخت وبنت،  
والأولى الوقف بالهاء لانفتاح ما قبلها كما في ظلمة وغُرّة بخلاف تاء أخت  
وبنت. فمن وقف عليها بالتّاء كتبها تاء، ومن وقف بالهاء كتبها هاء لأن مبني  
الخط على الوقف .

وإنما تفتح هذه التاء لأنها بدل عن ياء حركتها الفتح لو حرّكت.

وقال الأندلسي: أصل يا أبت ويا أمت: يا أبتا ويا أمتا، فحذف الألف وهو  
ضعيف، لأن الألف خفيفة لا تستثقل فتحذف.

وأما حذفها في: يا ابن أمّ ويا ابن عمّ فمحتمل للثقل الحاصل بالتركيب.

وقيل في<sup>(٢)</sup> يا أبت ويا أمت: إنهما رخّما بحذف التاء، ثم ردّت التاء مفتوحة  
كما يجيئ من نحو قوله:

\* كليني لهم يا أميمة ناصب<sup>(٣)</sup> \*

= ٤٤ ١

(١) في ط : «من التاء» تحريف.

(٢) كلمة «في» سقطت من ط .

(٣) هو الشاهد السابع والثلاثون بعد المائة في الخزّانة وهو صدر بيت عجزه :

\* وليل أقاسيه بطي الكواكب \*

واستشهد به على أن «أميمة» جاء بفتح التّاء، والقياس ضمّها.

والشاهد مطلع قصيدة للناطقة الذبياني. انظر ديوانه / ٤٨ .

من شواهد: سيبويه ٢ / ٩٠، والحجة لابن خالويه / ١٦٧، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٣٢، وابن يعيش

٢ / ١٠٧، والأشمونى ٣ / ١٧٣.

وقد يقال: يا أبتُ ويا أمتُ بالضم، وهو أقل من الأول، وكسر التاء فيهما أكثر لمناسبة الكسرة للياء التي هي أصلها. وجاز يا أبتا ويا أمتا، لأنه جمع بين عوضين بخلاف يا أبتى ويا أمتى، فإنه لا يجوز لأنه جمع بين العوض والمعوّض منه. قوله: «ويا ابن أم، ويا ابن عم خاصة مثل باب يا غلامى».

المضاف إلى ياء المتكلم إذا أضيف إليه المنادى فهو كما أضيف إليه غيره إلاّ الأمّ والعمّ إذا أضيف إليهما ابن أو بنت منادى فإنه يجوز فيهما تخفيف الياء قياساً بالحذف أو القلب ألفاً لكثرة الاستعمال بخلاف غيرهما، فإنه لم يكثر استعمال نحو: يا غلام أخى. فعلى هذا يجوز فيهما ما جاز فى باب: يا غلامى من الأربعة الأوجه، ويزيدان عليه باطراد فتح الميم نحو: يا ابن أمّ ويا ابن عمّ اجتزاء بالفتحة عن الألف<sup>(١)</sup> لزيادة استثقاله، فبولغ فى تخفيفه أكثر من تخفيف يا غلام، ولهذا كان حذف الياء فيهما مع فتح الميم أو كسرها أكثر من حذف «يا» نحو: يا غلامى.

### [ترخيم المنادى]

(ص): «وترخيم المنادى جائز وهو فى غيره ضرورة»/.

١٤٩

(ش): «إنما كثر الترخيم فى المنادى دون غيره لكثرة ولكون المقصود فى النداء هو المنادى له، فقصد به سرعة الفراغ من النداء الإفضاء إلى المقصود بحذف آخره اعتباطاً».

قوله: «وهو حذف فى آخره تخفيفاً» يعنون بالحذف للتخفيف ما لم يكن له موجبٌ كما كان فى باب قاض وعصاً، وإلاّ فكل حذف لا بد فيه من تخفيف. ويقولون لهذا أيضاً حذف بلا علة، وحذف الاعتباط مع أنه لا بد فى كل حذف من قصد التخفيف، وهو العلة فهذا اصطلاح منهم.

وهذا الذى ذكره إن كان حدّ الترخيم خرج منه ترخيم غير المنادى، فإن أردنا الحدّ الشامل لجميع أقسامه قلنا: هو حذف آخر الكلمة اعتباطاً<sup>(٢)</sup> جوازاً فيخرج

(٢) فى ط: «اعتباط جوازاً» تحريف.

(١) فى ط: «ألف» بدون «أل».

منه حذف التنوين والحركة وقفًا ، لأنهما بعد آخر الكلمة، ويدخل فيه حذف التاء والجزء الأخير من نحو: بعلبك، لأن المحذوف صار آخر الكلمة بدلالة تعاقب الإعراب عليه.

ويخرج منه حذف الياء في نحو: يا غلام، إذ المضاف إليه ليس آخر الكلمة، ألا ترى أن<sup>(١)</sup> مورد الإعراب ما قبله.

ويخرج منه الحذف في باب عصاً وقاضٍ، لأن الحذف لا لعللة الاعتبار. ويخرج أيضاً حذف لام نحو: يدوم، لأنه واجب.

### [شرط ترخيم المنادى]

(ص) : «وشرطه أن لا يكون مضافاً ولا مستغنائاً ولا جملة، ويكون إما علماً زائداً على ثلاثة أحرف، وإما بتاء تأنيث».

(ش) : شروط ترخيم المنادى خمسة: أربعة منها عدمية متعينة وهي: أن لا يكون مضافاً ولا مضارعاً له، وأن لا يكون مستغنائاً، ولا يكون مندوباً، ولا يكون جملة. والشرط الأخير ثبوتى غير متعين بل هو أحد شرطين أحدهما: كونه علماً زائداً على ثلاثة أحرف.

والثانى: كونه بتاء تأنيث، وإنما لم يذكر المصنف مضارع المضاف، لأن حكمه حكم المضاف، وإنما لم يقل: ولا مندوباً، لأن المندوب عنده ليس بمنادى كما مضى. وأجاز الكوفيون ترخيم المضاف .

ويقع الحذف في آخر الاسم الثانى نحو قوله:

خُذُوا حَظَّكُمْ يَا آلَ عِكْرِمَ وَاذْكُرُوا أَوَاصِرَنَا وَالرَّحْمُ بِالْغَيْبِ تُذَكِّرُ<sup>(٢)</sup> = ١٤٥

(١) فى ط : «ألا ترى إلى أن» بزيادة «إلى».

(٢) هو الشاهد الثامن والثلاثون بعد المائة فى الخزانة.

وقوله:

١٤٦ = أبا عُرْو لا تَبْعَدَ فكلَّ ابنِ حُرَّةٍ سَيَدْعُوهُ دَاعِي مَوْتَةٍ فَيَجِيبُ<sup>(١)</sup>

أى يا آل عكرمة وأبا عروة، وهو عند البصريين ضرورة فى غير المنادى كما فى قول ذى الرمة:

١٤٧ = دِيَارِمِيَّةٌ إِذْ مَيُّ تُسَاعِفُنَا وَلَا يَرِي مِثْلَهَا عُجْمٌ وَلَا عَرَبٌ<sup>(٢)</sup>

وقول المتنبي:

١٤٨ = لِلَّهِ مَا فَعَلَ الصَّوَارِمُ وَالْقَنَا فِي عَمْرِو حَابٍ وَضِبَةَ الْأَغْنَامِ<sup>(٣)</sup>

= واستشهد به على أن الكوفيين أجازوا ترخيم المضاف، ويقع الحذف فى آخر الاسم الثانى كما فى البيت، والأصل يا آل عكرمة.

والشاهد لزهير بن أبى سلمى، ديوانه / ٣١ من قصيدة أولها:

رَأَيْتُ بَنَى آلِ امْرِئِ الْقَيْسِ أَصْفَقُوا عَلَيْنَا وَقَالُوا: إِنَّا نَحْنُ أَكْثَرُ

من شواهد: سيبويه / ١/ ٣٤٣، والإنصاف / ٣٤٧، وابن الشجرى / ٢/ ٨٨، وابن يعيش / ٢/ ٣٠، والأشمونى / ٣/ ١٧٥، والهمع والدرر رقم ٧١٥.

(١) هو الشاهد التاسع والثلاثون بعد المائة فى الخزنة.

واستشهد به على ما تقدم فى البيت قبله: فإن «أبا عُرْو» منادى بحرف النداء المحذوف، وأبا منادى مضاف لما بعده.

والشاهد قاتله مجهول.

من شواهد: ابن الشجرى / ١/ ١٢٩، والإنصاف / ٣٤٨، وابن يعيش / ٢/ ٢٠، والعينى / ٤/ ٢٨٧، والتصريح / ٢/ ١٨٤.

(٢) هو الشاهد الأربعون بعد المائة فى الخزنة.

واستشهد به على أن الترخيم فى غير النداء ضرورة، إذ «مَيُّ» مرخم مية، وهو غير منادى. والبيت لذى الرمة، ديوانه / ٧، من قصيدة أولها:

مَا بِالْأَعْيُنِ مِنْهَا الْمَاءُ يَنْسَكِبُ كَأَنَّهُ مِنْ كُلِّ مَفْرِيَةٍ سَرَبٌ.

من شواهد: سيبويه / ١/ ١٤١، ٣٣٣، ونوادر أبى زيد / ٣٢، وابن الشجرى / ٢/ ٩٠.

(٣) هو الشاهد الحادى والأربعون بعد المائة فى الخزنة.

واستشهد به على أن «حَابٍ» مرخم حابس فى غير النداء وهو ضرورة، وأبقى كسرة الباء من حابس بعد الترخيم على حالها وأصله «عمرو بن حابس» فحذف ابناً وأضاف عمراً إلى حابس.

قال البغدادى: وهذا البيت من قصيدة للمتنبى قالها فى صباه، ومطلع القصيدة:

ذَكَرُ الصَّبَا وَمَرَاعِ الْآرَامِ جَلَبْتُ حِمَامِي قَبْلَ وَقْتِ حِمَامِي.

وجعل هؤلاء أغناماً لأنهم كانوا جاهلين حين عصوا سيف الدولة حتى فعل بهم ما فعل.

وبعض العرب يرخم الجملة بحذف عجزها نحو : ياتأبط .  
والفرء والأخفش جوزا ترخيم الثلاثي المتحرك الأوسط علماً لأن حركة  
الأوسط كالحرف الرابع فيرخمان نحو «رجل» علماً .  
ونقل ابن الخشاب عن الكوفيين جواز ترخيم الثلاثي علماً سكن أوسطه أو  
تحرك .

ويجوز ترخيم غير المنادى للضرورة، وإن خلا من تأنيث وعلمية على تقدير  
الاستقلال كان، أو على (١) نية المحذوف عند سيويه .

والمبرد يوجب تقدير الاستقلال، واستدل سيويه بقوله:

أَلَا أَضَحَّتْ حِبَالُكُمْ رَمَامَا وَأَضَحَّتْ مِنْكَ شَاسَعَةٌ أُمَامَا (٢)

= ١٤٩

أى أامة .

وإنما لم تجز ترخيم المضاف والمضاف إليه على ما اختاره البصرية ولا ترخيم  
الجملة علمين، لأنهما إذا سمى بهما يراعى حال جزئيهما قبل العلمية من استقلال  
كل واحد من الجزأين بإعرابه على ما يجئ في باب التركيب، فلما كان كل واحد

(١) فى ط: «علا» بالالف، تحريف.

(٢) هو الشاهد الثانى والأربعون بعد المائة.

واستشهد به على أن ترخيم غير المنادى فى الضرورة جائز سواء كان على تقدير الاستقلال، وهو  
لغة من لا ينتظر، أو على نية المحذوف، وهو لغة من ينتظر كما فى هذا البيت، فإن «أماما» أصله :  
أامة، فلما حذف الهاء أبقى الميم على حالها والالف للإطلاق، فلو كان على تقدير الاستقلال  
بجعل ما قبل الآخر فى حكم الآخر لضم الميم رفعاً لأنه اسم «أضحى»، وشاسعة أى بعيدة خبرها.  
وقال الأعلام الشتمرى: وكان المبرد يرد هذا، ويزعم أن الرواية فيه :  
\* وما عهدى كعهدك يا أماما \*

وسيويه أوثق من أن يتهم فيما رواه.

والشاهد الجريز، انظر ديوانه/ ٤٠٧ برواية .

أصبح حبل وصلكم رماما وما عهدى كعهدك يا أماما

من شواهد: سيويه ٣٤٣/١، والنوادر/ ٢٠٧، وشرح الجمل للزجاجى / ١٧٤، وابن الشجرى  
١/ ١٢٦، ٢/ ٩١، والإنصاف / ٣٥٣، والعينى ٤/ ٢٨٢، ٣٠٢، والتصريح ٢/ ١٩٠، والأشمونى  
٣/ ١٨٤.

١٥٠ من جزئيهما مستقلاً من حيث اللفظ أى الأعراب لمراعاة حالهما قبل العلميّة، وانمحي بعد العلميّة عن كل واحد من جزئيهما معنى / الاستقلال، لأن عبد الله وتأبط شراً من حيث المعنى كزيد، وروعى اللفظ والمعنى معاً، لم يمكن الحذف من الأول نظراً إلى المعنى إذ ليس بآخر الأجزاء، ولم يمكن حذف الثانى ولا حذف آخر الثانى نظراً إلى اللفظ فامتنع الترقيم فيهما بالكلية.

ويجوز أن يعلّل امتناع ترقيم المضاف والمضاف إليه بأنّ المضاف إليه لم يمتزج بالمضاف<sup>(١)</sup> امتزاجاً تاماً بحيث يصح حذفه بأسره، أو حذف آخره بدليل أن إعراب المضاف باق والإعراب لا يكون إلا فى آخر الكلمة، ولم يكن أيضاً منفصلاً عن المضاف بحيث يصح حذف آخر المضاف للترقيم بدليل حذف التنوين، وهو علامة تمام الكلمة منه لأجل المضاف إليه فهو متصل بالمضاف بالنظر إلى سقوط التنوين من المضاف، منفصل عنه لبقاء الإعراب على المضاف كما كان فلم يصح ترقيم أحدهما.

والمضارع للمضاف حكمه حكم المضاف.

وإنما لم يرخم المستغاث المجرور باللام لعدم ظهور أثر النداء فيه من النصب أو البناء فلم يورد عليه الترقيم الذى هو<sup>(٢)</sup> من خصائص المنادى. وهذه العلة تطرد فى ترك ترقيم المضاف والجملة علمين .

وامتنع الترقيم فى المستغاث الذى فى آخره زيادة المدّ، لأن الزيادة تنافى الحذف.

وكذا المندوب، لأن الأغلب فيه زيادة مدّة فى آخره لإظهار التفجع ، وتشهير المندوب، وغير المزد في قليل نادر.

قوله: «ويكون إمّا علماً زائداً على ثلاثة أحرف» إنما اشترط العلميّة فى الترقيم لكثرة نداء العلم فناسبه التخفيف بالترقيم مع أنه لشهرته فيما أبقي منه دليل على ما ألقى.

(١) كلمة «بالمضاف» سقطت من ب : انظر ١/ ٣٩٦.

(٢) فى ط : «وهو» بالواو، وتحريف صوابه من المخطوطات.

وإنما اشترط في العلم «الزيادة»<sup>(١)</sup> على الثلاثة، لأنه كرهوا نقص الاسم نقصاً قياساً مطرداً عن<sup>(٢)</sup> أقل أبنية المعرب، أي عن الثلاثي بلا علة ظاهرة موجبة بخلاف نحو يدودم، فإن النقص فيه وإن كان بلا علة لكنه قليل غير قياسي، والشذوذ لا يُعْبَأُ به، وبخلاف نحو: عم وشج وعصاً فإنه<sup>(٣)</sup> وإن كان قياسياً لكنه لعلّة ظاهرة ملجئة إلى الحذف.

فإن قلت المنادى المرخم مبني، والأسماء المبنية تكون على أقل من ثلاثة أحرف نحو: «ما» و«من».

قلت: البناء فيه عارض فهو في حكم المعرب، وضمّه مشبهٌ للرفع على ما بينا قبل.

وإنما لم يكن علماً موصوفاً بالزيادة علي ثلاثة فالشرط كونه بناء تأنيث نحو: شاة وثبة فإنه يرخم وإن لم يكن علماً ولا زائداً على الثلاثة، وذلك لأن وضع التاء على الزوال، وعدم اللزوم كما في باب ما لا ينصرف، فكيفيه أدنى مقتضٍ للسقوط فكيف إذا وقع موقعاً يكثر فيه سقوط الحرف الأصلي أعني آخر المنادى.

وإنما لم يبال ببقاء نحو: ثب وشاة بعد الترخيم على حرفين لأن بقاءه كذلك ليس لأجل الترخيم بل مع التاء أيضاً كان ناقصاً عن ثلاثة، إذ التاء كلمة أخرى لكنها امتزجت بما قبلها بحيث صارت معتقبة الإعراب، فالأمر فيه كما قيل في المثل «قبل البكاء كنت عابسة»<sup>(٤)</sup> وقبل النفاس كنت مضمرة»<sup>(٥)</sup>.

(١) في ط: «زيادة» بدون «أل».

(٢) في ط: «على» مكان: «عن».

(٣) كلمة: فإنه «سقط من ب. انظر ١/٣٩٧».

(٤) في ط: والنسخ المخطوطة: «عابسة»، وفي مجمع الأمثال ٩٢/٢: «قبل البكاء كان وجهك عابساً» وهو مثل يضرب لمن يكون العبوس له خلقة، ويضرب للبخیل يعتلّ بالإعسار وقد كان في اليسار مانعاً.

(٥) في ط والنسخ المخطوطة: «وقبل النفاس كنت مضمرة». والمثل على هذه الصورة محرف، صوابه «قبل النفاس كنت مضمرة» وهو يضرب للبخیل يعتلّ بالإعدام، وهو مع الإثراء كان بخیلاً انظر

مجمع الأمثال ٩٢/٢.

ولو اعتبرنا سدّ التاء مسدّ لام الكلم بكونه معتقب الإعراب قلنا لما كان بناؤه على عدم اللزوم لم يكثرث بما يصير إليه حال الكلمة بعده. والدليل على عدم لزومه<sup>(١)</sup> حذفه في جمع السلامة نحو: عرفات، وتقديره في نحو: الدار والشمس، وليس لألفى التأنيث، هذه الأحوال.

قال سيوييه: كل اسم في آخره تاء فإن حذف التاء منه في كلام العرب أكثر،<sup>١٥١</sup> كان الاسم مع التاء/ ثلاثة أو أكثر وسواء كان الاسم علماً أو، لا.

ولغلبة الترخيم فيه عومل آخر غير المرحم منه في بعض المواضع معاملة المرحم، أعني فتح التاء كما في قوله:

١٥٠ = كليني لهم يا أميمة ناصب وليل أفاقيه بطئ الكواكب<sup>(٢)</sup>

فصار في المنادى غير المرحم وجهان: ضمّ التاء وفتحها.

ثم اعلم أن الذين يحذفون التاء - وهم الأكثرون على ما قلنا - إذا وقفوا ألحقوا بآخره الهاء، فيقولون في يا طلح: يا طلحه. وقليلاً ما يوقف بسكون الحاء وذلك<sup>(٣)</sup> لأنهم يلحقون هاء السكت [كثيراً في الوقف]<sup>(٤)</sup> بآخر ما ليست حركة آخره إعرابية ولا مشبهة بها نحو: ره وقه، وإنه، وحيهله. وإن لم يكن هناك في الوصل حرف ينقلب هاء في الوقف فإلحاقه بما كان هناك هاء في الأصل أولى.

ويغنى عن الهاء في الشعر ألف الأطلاق نحو قوله:

= وفي هامش ط علق على المثل الثاني بقوله: «وقبل النعاس كنت مضمرة بقوله: الضمر والضمير على مثال العسر والعسر: الهزال، وخفة اللحم، يقال: ضمير الفرس بالفتح وبالضم أيضاً ضموراً، وأضمرته، وضمرته.

(١) في ط: «الرجعة» مكان «لزومه» تحريف،

(٢) سبق ذكره رقم ١٤٤، وهو الشاهد السابع والثلاثين بعد المائة في الخزانة.

(٣) «وذلك» سقط من ط.

(٤) ما بين معقوفين سقط من ط.



١٥١=

قَفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضَبَاعَا وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكَ الْوَدَاعَا<sup>(١)</sup>

ولا يرخم لغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط إلا ما شذ من نحو: يا صاح.  
ومع شذوذه فالوجه في ترخيمه كثرة استعماله، وليس:

١٥٢=

\* أَطْرَقَ كَرَا \*<sup>(٢)</sup>

منه لأن الكرا: ذكر الكروان .

وقال المبرد: هو مرخم كروان، ولا ضرورة إلى ما قال مع ما ذكرنا من المحمل  
الصحيح.

ويجوز وصف المرخم إلا عند الفراء وابن السراج، قال:

١٥٣=

فَقَالُوا تَعَالَى يَا يَزِيدُ بْنُ مُخْرَمٍ فَقُلْتُ لَهُمْ إِنِّي حَلِيفُ صَدَاءَ<sup>(٣)</sup>

وكأنهما رأيا الوصف من تمام الموصوف لكونه دالاً على معنى فيه، فإذا رُخِّمَتْ

(١) هو الشاهد الثالث والأربعون بعد المائة في الخزانة .

واستشهد به على أن «ضباعاً» مرخم: «ضباعة» فحذف الهاء للترخيم، وألف الترخيم تغنى عنها.  
قال الأعلام وغيره: الوقف عليها عوضاً من الهاء، لأنهم إنما رُخِّمُوا ما فيه الهاء، ثم لما وقفوا عليه  
ردوا الهاء للوقف، فلما لم يمكنهم رد الهاء ههنا جعل الألف عوضاً منها على ما بينه سيويه.  
وهذا البيت مطلع قصيدة للقطامي مدح بها زفر بن الحارث الكلابي.

من شواهد سيويه ٣٣١/١، والإيضاح ٩٩/٩٩، وابن يعيش ٩١/٧، والأشمونى ١٧٣/٣.

(٢) هو الشاهد الرابع والأربعون بعد المائة في الخزانة .

أطرق كرا أطرق كرا إن النعام فى القرى .

وساقه الرضى على أنه نثر، والصواب أنه من الرجز.

(٣) هو الشاهد الخامس والأربعون بعد المائة في الخزانة.

واستشهد به على أن المرخم يجوز وصفه إلا عند الفراء وابن السراج . أراد الشاعر : يا يزيد بن  
مخرم.

وعند سيويه حذفت الدال للترخيم والياء لالتقاء الساكنين .

وفى ط والنسخ المخطوطة : «مخرم» بالحاء والزاي صوابه من الخزانة حيث ذكر أنه بضم الميم وفتح

الحاء المعجمة، وكسر الراء المشددة، وهو من أشرف بنى الحارث من أهل اليمن.

و«صداء» بضم الصاد وفتح الدال المهملتين وبالمدة: حى من اليمن، و«الحليف»: المحالف.

من شواهد: سيويه ٣٣٥/١، وابن الشجرى ٨١/٢ والشاهد قائله يزيد بن مُخْرَم.

الكلمة بحذف شيء من جوهرها لا يزداد عليها شيء آخر من الخارج. فعلى هذا لا يمتنع عندهما مجيء سائر التوابع.

### [الحروف المحذوفة من المرحم]

(ص) : «فإن كان في آخره زيادتان في حكم الواحدة كأسماء ومروان أو حرف صحيح قبله مدة وهو أكثر من أربعة أحرف حُذِفَتْ، وإن كان مرّكباً حذف الاسم الأخير، وإن كان غير ذلك فحرف واحد».

(ش) : قسّم ما يحذف للترخيم ثلاثة أقسام : وهو إمّا حرفان أو كلمة أو حرف واحد، فحذف الحرفين في موضعين :

أحدهما : إذا كان في آخر الكلمة زيادتان في حكم الواحدة بمعنى أنهما زيدتا معاً لا أنهما معاً. بمعنى واحد، لأن كل واحد في : مسلمان وكذا مسلمون بمعنى آخر فلما زيدتا معاً حذفنا معاً.

وهاتان الزيادتان سبعة أصناف : زيادات التثنية نحو زيدان ويضربان علمين، وزيادات جمع المذكر السالم نحو : مسلمون ويسلمون علمين، وزيادات جمع المؤنث السالم نحو : مسلمات، وزيادات نحو مروان وعثمان وندمان وخراسان<sup>(١)</sup>، ويائي النسب وما أشبههما نحو : كوفى ورومى وكرسى، وألفا التأنيث كصحراء وهمزة الإلحاق مع الألف التي قبلها كما في حرباء وعلباء<sup>(٢)</sup>.

قوله : «أسماء» هذا إذا جعلناها فعلاء من الوسامة أى الحسن على ما هو مذهب سيويه لا أفعالاً جمع «اسم» على ما هو مذهب غيره، لأنه يكون إذا من باب عمّار لا من باب حمراء. [وقد<sup>(٣)</sup> يجيئ في التصريف حجج الفريقين فيه وترجيحاتهم] [ورُجِحَ مذهب سيويه<sup>(٤)</sup> بأن التسمية بالصفات أكثر منها بالمجموع]

(١) في ط : «خراسان» بالحاء. تحريف

(٢) في هامش ط : ذكر الشريف : أن «الحرباء» هو أكبر من الغطاية يستقبل الشمس، ويدور معها كيف دارت، ويتلون ألواناً بحر الشمس وهو ذكر أم حبين.

والعلباء : عصب العنق

(٣) ما بين معقوفين سقط من ط.

(٤) ما بين معقوفين سقط من ع.

ورجح مذهب غيره بأن قلب الواو المفتوحة همزة لم يأت إلا فى «أحد»  
وأيضاً لم يثبت فى الصفات أسماء بمعنى الجميلة ولا و سماء حتى يكون  
«أسماء» علماً منقولاً منه .

وعلى مذهب سيبويه إذا سميت به رجلاً لم ينصرف لألفى التأنيث. وعند غيره  
ينصرف، لأنه مثل «رباب» إذا سُمِّيَ به رجل فى كونه قبل تسمية المؤنث به مذكراً.  
قوله: «وحرف صحيح» كان عليه أن يقول: حرف صحيح [غير تاء التأنيث  
قبله مدة زائدة، وذلك لأنه يحذف فى نحو/ عفرانة<sup>(١)</sup> وسعلاة<sup>(٢)</sup> إلا التاء وحدها، ١٥٢  
وذلك لكونها كلمة واحدة، وإن كان على حرف فاكتفى بها.  
وكذا إذا كانت المدة غير زائدة لم تحذف كما فى مستماح ومستميح<sup>(٣)</sup>.

ونقل عن الأخفش جواز حذف المدة الأصلية أيضاً والمشهور خلافه.

ونعنى بالمدة ألفاً أو واواً أو ياءً ساكنين، ما قبلهما من الحركة من جنسهما، فلا  
تحذف مع الحرف الأخير الواو والياء المتحرّكتين فى نحو كَنَهُور<sup>(٤)</sup> ومُشْرِيف<sup>(٥)</sup>  
لتحصنهما بالحركة وتقويهما بها، ولا تحذفهما أيضاً إذا لم يكن ما قبلهما من  
جنسهما سواء كانا للإلحاق نحو: سَنُور، وبرذون<sup>(٦)</sup> ملحقان بِجَرِّ دَحَل<sup>(٧)</sup> أو لم

(١) عَفْرَنَى: بعين مهملة وفاء مفتوحتين فراء ساكنة فنون: هو الأسد .

(٢) سعلاة : هى أنثى الغيلان.

(٣) فى هامش ط من تعليقات السيد الشريف : يقال : مَحَتَّ الرجل مِحْحًا : أعطيته . واستمحته : سألته  
العطاء.

وفى القاموس : مِيح : فعله : ماح يميح .

(٤) الكنهور بوزن سقرجل : المتراكم من السحاب .

(٥) فى القاموس : الشرياف كجربال: ورق الزرع إذا طال وكثر حتى يخاف فسادة فيقطع .

(٦) البرذون : الدَّابَّة، وهى بهاء جمعها براذين، والمبرذن : صاحبه .

(٧) الجرد حل بكسر الجيم : الوادى، والضخم من الإبل للذكر والأنثى .

يكونا له كعلّيق<sup>(١)</sup> وقبيط<sup>(٢)</sup>، وذلك لمشابهتهما إذاً للحروف الصحيحة بقلة المدة فيهما، لأن المدّ في الأغلب لا يكون إلا في الألف والواو والياء اللّتين حركة ما قبلهما من جنسهما.

وأما مذهب ورش في مدّ نحو الموت والحُسَيْنَيْنِ وفقاً فمما انفرد به.

وإنما حذف الحرفان ههنا، لأنه كان الأولى حذف المدّ الزائد، لكن لما لم يكن آخرًا، والترخيم حذف الآخر لم يجر حذفه. فلما حذف الحرف الأخير صار متطرقًا فتبعه في السقوط.

ولو قال يُحذف<sup>(٣)</sup> حرفان فيما قبل آخره حرف مدّ وهو أكثر من أربعة لعمّ نحو: عمار ومروان، ولكنه فصلّ هذا التفصيل تنبيهًا على تخالف علّتي الحذف في الصّنفين كما ذكرنا.

قوله: «وهو أكثر من أربعة أحرف» إنما اشترط هذا لئلا يبقى بعد الحذف على حرفين.

والفراء يجيز حذف المدّ أيضًا في نحو سعيد وعمود وعماد، لكن لا يوجب كما في نحو عمار ومسكين ومنصور.

قوله: «وهو أكثر من أربعة أحرف» قيد في قوله: أو حرف صحيح قبله مدة، لا في قوله: زيادتان في حكم الواحدة، لأن نحو: يدان ودّمان وثبون وقلون ودّمى يرخم بحذف زيادتيه للترخيم<sup>(٤)</sup> لأن بقاء الكلمة على حرفين فيه ليس لأجل الترخيم بل قبله كان كذلك كما قلنا في نحو ثبة وشاة.

وذهب الجرّمى إلى منع حذف الحرفين في نحو يدان وثبون ودّمى والأولى.

(١) العلّيق : نبت يتعلق بالشجر.

(٢) القبيط والقبيطى بضم قافيهما وشدّ يائهما : الناطف.

(٣) في ط : «بحذف حرفان» بالباء، تحريف.

(٤) كلمة «للترخيم» سقطت من ط.

وإنما لم يحذف زيادتا ثبوت، لأنهما غيرتا بناء الواحد، فكأنه ليس جمع المذكر السالم، وكأنه مثل ثمود .

وأجاز الفراء حذف الهمزة دون الألف في نحو حمراء. والمشهور حذف الزيادتين معاً.

وبعضهم يجوز يا حمراء مفتوح الهمزة قياساً على ذى التاء في نحو قوله:

\* كليني لهم يا أميمة ناصب \*<sup>(١)</sup>

= ١٥٤

والوجه المنع لأن اختصاص ذى التاء بذلك لما ذكرنا من كثرة وقوع الترخيم فيه فعمول غير المرخم منه معاملة المرخم، ولا كذلك ذو<sup>(٢)</sup> الألف. وبعض الكوفيين يمنع من ترخيم المؤنث بالهمزة على لغة الضم لئلا يتلبس بالذكر.

وكذلك لا يجيز بعضهم لمثله ترخيم المثنى، وجمع المؤنث السالم على لغة الضم لئلا يلتبسا بالمفرد.

ولا يجوز ترخيم جمع المذكر السالم مطلقاً. وكذا لا يجوز ترخيم المنسوب مطلقاً نحو زيدى، إذ لو ضم لالتبس ببناء المنسوب إليه. ولو كسر لالتبس بالمضاف إلى الباء، وهذا كما منع سيويه من ترخيم نحو قائمة وقاعدة غير علم على لغة الضم أيضاً لأن له مذكراً فيلتبس به.

وقال المصنف الظاهر جواز الضم في نحو قائمة علماً كان أو، لا.

أقول: لا شك أن اللبس فيما قال سيويه أغلب وأكثر لكونه غير علم بخلاف ما ذكره غيره، لأن جميعها مشروط / بالعلمية واشتغال المسمى بعلمه مما يُزيل ١٥٣ اللبس في الغالب.

(١) سبق ذكره رقم ١٤٤.

(٢) في ط «ذوى الألف» بالياء، تحريف.

ثم الحقَّ أن كلَّ موضعٍ قامت فيه قرينةٌ تُزيل اللبسَ جاز ترخيم جميع ما ذُكر على نيةِ الضمِّ<sup>(١)</sup> وإلا فلا.

والفرء يحذف الساكن أيضاً في الاسم الذي قبل آخره ساكن نحو: هرقل وسبَطُر<sup>(٢)</sup> على نية المحذوف لثلاث يشبه الحرف نحو: نعم وأجل، وهو ضعيف، لأن معنى نية المحذوف أن المحذوف كالمفوظ.

والكوفيون يحذفون في نحو «حولا يا<sup>(٣)</sup> وبردرايا»<sup>(٤)</sup> الأحرف الثلاثة، أعنى الألفين مع الياء التي بينهما كزيادة الجمع.

والبصريون يجتزئون بحذف الألف الأخيرة لتحصن الياء قبله بحركته من الحذف.

قوله: «وإن كان مركباً حذف الاسم الأخير»، لما أريد حذف شيء منه، وكان موضع اتصال الكلمتين كالمفصل، والكلمتان كعظمين متصلين عنده، فهو أقبل للفق من مفاصل المتصل بعضها ببعض، لأنه قريب العهد بالالتئام بسبب التركيب العارض حذف الجزء الأخير بكماله. فإذا رَحِمْتَ خمسة عشر قلت: يا خمسة أقبل.

وفي الوقف تقلب التاء هاء في اللغتين ولا تخليه<sup>(٥)</sup> تاء، لأنها تلك التاء التي كانت في خمسة قبل أن يُضم إليها عشر، كما أنك لو سميت رجلاً بمسلمتين قلت في الوقف يا مسلمه بالهاء لأن التاء تطرفت لفظاً ولا يوقف على تاء التأنيث إلا في بعض اللغات.

(١) في ط: كان أولاً: وإلا فلا» بزيادة «كان» أولاً.

(٢) سبَطُر على وزن فعَلَل يقال للضخم.. انظر الهمع ١٤/٦.

(٣) في القاموس: «حولايا: بلدة من عمل النهروان.

(٤) بردرايا: اسم موضع. انظر الهمع ٧٢/٦ وفي ط: بزدرايا بالزاي، تحريف.

(٥) في ك: «ولا تليه».

قالوا: فإذا رُخمت اثنا عشر واثنتا عشرة واثني عشر واثنتي عشرة حذفت عشر مع الألف والياء، لأن عشر بمنزلة النون المحذوفة فكأنك ترخّم «اثنان» واثنين ومن ثمة لا تضاف اثنا عشر كما يضاف ثلاثة عشر وأخواتها كما يجيء في باب المركّب.

قال المصنف: فيه نظر من جهة أن الثاني اسم برأسه، لا يلزم من معاقبته للنون حذف الألف معه حذفها مع النون.

قوله: «وإن كان غير ذلك فحرف واحد» أى غير ما حذف منه حرفان وهو ذو زيادتين في حكم الواحدة وذو حرف صحيح غير التاء قبله مدّة زائدة، وغير ما حذف منه كلمة، وهو المركّب.

### [حكم المرخم بعد الحذف]

(ص): «وهو في حكم الثابت على الأكثر فيقال: يا حار، ويأثموا، ويا کرو. وقد يجعل اسماً برأسه فيقال: يا حارث، ويا ثمي، ويا كرا».

(ش): أى المحذوف للترخيم في حكم ما يثبت، فيبقى الحرف الذى صار آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه، وكان القياس أن يكون جعل ما بقى بعد الترخيم اسماً برأسه هو<sup>(١)</sup> الأكثر، لأن المعلوم من استقراء كلامهم أن المحذوف لعلّة موجبة قياسية كما فى عصاً وقاض فى حكم الثّابت، فلذا بقى ما قبل المحذوف من الحرف على حركته، وأنّ المحذوف لا لعلّة موجبة قياسية ﴿كَأَنَّ لَمْ تَغْنِ بِالْأَمْسِ﴾<sup>(٢)</sup> فلذا صار ما قبل المحذوف فى نحو غد، ويد، ودم معتقب الإعراب، وذلك لأنهم لو قصدوا كونه كالثّابت لم يحذفوه لا لعلّة موجبة.

لكن لما كان الترخيم لعلّة قياسية مطردة قريبة من الإيجاب لطلبهم التخفيف فى النداء بأقصى ما يمكن حتى فعلوا بالمضاف إلى ياء المتكلم الذى فيه أدنى ثقل

(١) فى ط: «وهو الأكثر» بالواو.

(٢) يونس / ٢٤.

لكونه في صورة المنقوص: ما رأيت.

وفى نحو: يا زيد بن عمرو ما هو المشهور من فتح الضمّ، وذلك لما قدمنا من أن النداء مع كثرته في الكلام ليس مقصوداً بالذات بل هو لتنبيه المخاطب ليصغى إلى ما يجيء بعده من الكلام المنادى له، فصار حذف الترخيم مطّرداً كالواجب، فعومل المرخم في الأغلب معاملة نحو عصاً وقاضٍ مما الحذف فيه مطّرد واجب.

١٥٤ ومن جعله اسماً برأسه نظر إلى أنه وإن كان قياسياً/ مطّرداً لكنه ليس بواجب.

فإذا كان المحذوف منويّ الثبوت لم يغيّر ما بقى إلا في مواضع بعضها مختلف فيه، وبعضها متفق عليه، فمنها اسم أزال الترخيم سبب حذف حرف لين منه.

قال الجمهور في نحو: أعلن وقاضون على هذه اللغة: يا أعلى ويا قاضى برجوع الألف والياء، لأنه زال في اللفظ الساكن الأخير الذى حذف له.

وقال المصنف: ونعم ما قال لَو قيل: يا أعلَ ويا قاض في هذه اللغة لم يبعد لأن الساكن الأخير كالثابت لفظاً.

ولا خلاف في ردّ الألف والياء في اللغة القليلة أى لغة الضم لزوال الساكنين لفظاً وتقديراً.

ومنها اسم يبقى بعد المحذوف منه حرف أصلى السكون كان مُدْغماً في ذلك المحذوف وقبله ألف نحو: أسحارٌ وهو نبت<sup>(١)</sup> بفتح الهمزة وكسرهما، والكسر أكثر وهو نبت، فسيبويه يتبع الحرف الساكن ما قبله من الفتحة والألف فتقول يا أسحارَ بالفتح، لأنه التقى ساكناً ففتح الأخير اتباعاً لما قبله كما في قوله:

عجبتُ لمولودٍ ليس له أبٌ وذي ولدٍ لم يُلده أبوان<sup>(٢)</sup>

= ١٥٥

(١) وهو نبت زيادة في نسخة م.

(٢) هو الشاهد السادس والأربعون بعد المائة في الخزانة.

استشهد به على أن سيبويه استشهد في ترخيم «أسحار» في أنك تحرّكه بأقرب الحركات إليه. وكذا=



وقوله: انطلق في تخفيف انطلق، وذلك لأنه لما تُصَرَّف فيه بعد الترخيم بضم رائه على نية<sup>(١)</sup> الاستقلال شابه الفعل الذي هو الأصل في التصرف، فحرك بالفتح، لإزالة الساكنين دون الكسر اتباعاً لما قبله كما اتبع في الفعل، وصيانة له من الكسر ما أمكن نحو لم يَلْده وانطلق ولم تضار بالفتح على الوجه المختار. وغير سيبويه يجيز في نحو أسحار مرخماً الكسر أيضاً<sup>(٢)</sup> للساكنين على حاله على هذه اللغة أي الكثيرة كما في هرق.

والفراء يحذف الراء الأولى أيضاً في أسحار مع الألف قبلها والساكن المدغم في نحو إرزب<sup>(٣)</sup> بناء على أصله في هرق. فأما إذا لم يكن المدغم أصلي السكون فإنه يرد إلى أصل حركته، إن لزم ساكنان اتفاقاً منهم، تقول في المسمى بتحاب: يا تحاب وفي راد: يا راد، وفي مضار اسم مفعول: يا مضار، وإن لم يلزم ساكنان فالنحاة يقولون الساكن على سكونه إذ المدغم فيه كالثابت.

والفراء يرد الساكن إلى أصل حركته، لأنه لا يرى كما ذكرنا سكون الحرف الأخير في الترخيم فيقول: يا محمر بكسر الراء ويا مقر بسكون القاف وبفتح العين<sup>(٤)</sup> في مقر. ولا يحذف الحرف الساكن كما في نحو: «خذب» لأنه قادر على

= تقول: «انطلق» إليه في الأمر، تسكن اللام، فتبقى ساكنة، والقاف ساكنة فتحرك القاف بأقرب الحركات إليها وهي حركة الطاء .. فأصل: «يَلْده»: يلده بكسر اللام وسكون الدال للجزم، فسكن المكسورة تخفيفاً فحركت الدال دفعا لالتقاء الساكنين بحركة وهي أقرب المتحركات إليها، وهي الفتحة، لأن الساكن غير حاجز حصين.

ونسب الشاهد لرجل من أزد السراة، وقيل: إنه لعمرو الجني، وانظر الاشتقاق لابن دريد / ٢١٢ حيث يقول: وبنو جنب بطن من العرب ليسوا منسوبين إلى أب أو أم إنما هو لقب. من شواهد: سيبويه ٣٤١/١، وشرح شواهد المغنى للسيوطي / ٣٩٨، والهمع والدرر رقم ١٢٨، ١٠٧٠، والأشباه والنظائر رقم ١.

(١) كلمة «نية» سقطت من ب. انظر: ٤٠٨/١.

(٢) كلمة «أيضاً» سقطت من ب انظر ٤٠٨/١.

(٣) في القاموس «الإرزب» كقرشب: القصير والكبير، والغليظ الشديد، والضخم، وفرج المرأة أو الضخم منه.

(٤) في هامش ط: أي الراء التي هي عين الكلمة في مقر.

إزالة سكون الأخير بعد الحذف، وذلك بأن يردّ إلى أصله، ولم يمكن ذلك في «خَدَب»<sup>(١)</sup> إذ لم يكن للساكن أصل في الحركة.

وما ذهب إليه الفراء من ردّ المدغم إلى أصل حركته قياس مذهب الجمهور في قولهم: يا قاضى ويا أعلى في المسمّى بقاضون وأعلون، إلا أن الفارسي فرق بينهما بأن للياء في قاضى أصلاً في الثبوت في بعض المواضع نحو: رأيت قاضياً وقاضية بخلاف الكسر في محمّر، فإنه لم يثبت في موضع من المواضع.

ومنها نحو: ثمود فإنه يجوز عند الجمهور جعل المحذوف منويّ الثبوت بعد حذف الدال فقط فنقول: يا ثمو، لأن الواو في التقدير ليس آخر الكلمة.

ومنع الفراء من ذلك، لأن الواو في الظاهر آخر الكلمة، وقبلها ضمة، وهذا كما قال في ترخيم «هرقل» على نية المحذوف: إنه لا يجوز إبقاء الحرف الساكن<sup>(٢)</sup> لئلا يشبه الحرف، قال: فإذا قصدت جعل حرف محذوف ثمود في حكم الثابت حذفت الواو أيضاً بناء على مذهبه من تجويز: يا عم، ويا سع، ويا عم في ترخيم عمود وسعيد وعماد كما مرّ.

١٥٥ وإذا جعل المرخم اسماً برأسه ضمّ ما قبل المحذوف لفظاً إن / كان صحيحاً أو في حكمه نحو: يا حار، ويا مرو ويا قري، في: حارث ومروّة وقرية، وتقديراً إن كان ياءً مكسوراً ما قبلها أو ألفاً نحو: يا قاضى ويا مشترا في: قاضية ومشتراة.

وإن كان واواً بعد ضمة كما في قلنسوة وثمود أبدلت الواو ياء، والضمة كسرة<sup>(٣)</sup> نحو: يا قلنسى ويا ثمي.

وفي الكثير قلت: يا ثمو، ويا قلنسو، لأنه لم يأت في كلام العرب اسم متمكن آخره واو قبلها ضمة إلا وتقلب الواو ياء. والضمة كسرة

(١) في القاموس: الحَدَبُ كـ «هَجَفَ»: الشيخ والعظيم، والضخم من النعام وغيره.

(٢) في ط: «ساكنًا» مكان: الساكن.

(٣) في ط: «كثرة» بالثاء، تحريف.

نحو: التعازي<sup>(١)</sup> والأدلى<sup>(٢)</sup> - لما يجيء في التصريف في باب الإعلال -  
والمنادى في حكم المتمكن لعروض بنائه.

وإن كان ما قبل المحذوف ياء أو واواً بعد فتحة قلبتها ألفاً تقول في غَلِيان  
ونَزَوَان: يا غلى ويانزاو في الكثيرة يا غلىَ ويا نَزَوَ، لأنك إذا نويت المحذوف لم  
يوازن الفعل تقديرًا حتى قلب ألفاً، بخلاف ما إذا لم تنوّه كما يجيئ في  
التصريف إن شاء الله تعالى.

وإن كان واواً أو ياءً بعد ألف زائدة قلبت همزة نحو يا شقاء ويا خزاء في  
شقاوة وخزاية، وفي الكثيرة: يا شقا ويا خزايَ، لأن<sup>(٣)</sup> كل واو أو ياء تطرّفت بعد  
ألف زائدة قلبت ألفاً ثم همزة كما في رداء وكساء، لأن مثل هذه الواو والياء  
إنما تقلبان ألفاً ثم همزة إذا تطرّفتا - كما يجيئ في التصريف.

وإن كان ما قبل المحذوف ثانى الكلمة وهو حرف لين، فإن عرفت ما حذف  
من الأصول رددته لأمّا<sup>(٤)</sup> كيا شاه فُي ترخيم شاة، أو فاء كما تقول في ترخيم  
شية ودية: يا وشيُ ويا ودِيُ برد العين إلى سكونها عند الأخفش، ويا وشي ويا  
ودي. بإبقاء حركة العين عند سيبويه، والأول أولى لأن تحريك العين إنما كان  
لحذف الفاء كما يجيء في باب النسب، فإن، الأخفش يقول: وشيُ وسيبويه  
وشويُّ.

وإن لم تعرف ثالث الأصول ضعفت الثاني ذا اللين كما تقول: يا لاء في  
المسمى بـ «لات».

وإن لم يكن الثاني حرف لين لم تردّ للحذف كما تقول: يائبُ ويا عدُ في ثبة  
وعدة.

كل ذلك لأن المنادى المضموم حكمه حكم المعربات - كما مرّ - ولا يجيء في  
المعربات اسم ثانيه حرف لين لثلاثا يسقط ذلك اللين مع التنوين للساكنين فيبقى  
المعرب على حرف واحد.

(١) في ط وبعض النسخ المخطوطة: «التغازي» بالغين، وفي بعضها بالعين .

(٢) الأدلى : جمع دلو، وتجمع أيضاً على دلاء، ودليّ ودلي .

(٣) في ط : «لان» مكان : لأن، تحريف. (٤) في ط : «لاماً كان» بزيادة كان.

وإن أدّت هذه اللغة أى الغلي<sup>(١)</sup> إلى قلب ما لا يكون منقلباً كما يرخم حُليان وحُبُلوي، فقد ذكر المبرد أنها لا تجوز إذاً، لأنها تؤدى إلى كون ألف فعلى منقلباً عن ياء أو واو، ولم يعهد إلا التأنيث غير منقلبة عن شيء.

وقياس قول الأخفش جوازها، لأنه يكون إذاً ملحقاً بجخدب<sup>(٢)</sup> بفتح الدال. وأما السيرافي فأجازها وإن لم يثبت فعللاً، قال: لأن هذا شيء عرض، وليس بنية أصلية.

وكذا ذكر المبرد عن المازني في كل ما أدى نية الاستقلال فيه إلى وزن لا نظير له أنه لا يرخمه إلا على نية المحذوف، وذلك نحو طيلسان على لغة كسر اللام وفرزدق وقُدْعَمِل<sup>(٣)</sup> وسُعود وهندلع<sup>(٤)</sup> وعُنفوان.

وأجاز السيرافي ترخيم جمعها على نية الاستقلال نظراً إلى أن المثل ليست بأصلية، ألا ترى أنه يجوز اتفاقاً أن نقول في منصور على نية الاستقلال: يامنصُ وفي خضم<sup>(٥)</sup>: ياخض مع أن مفعُ وفَع ليسا من أبنيتهما فتقول، يا طيلس ويافرزد، وياقْدَعُم، وياسعى، وياهندل، وياعنفي.

قالوا<sup>(٦)</sup>: وإذا رخمتم صحراويّ على الغليّ قلبت الواو همزة، فلو أزلته عن النداء لصرفته، لأن همزته إذاً ليست منقلبة عن ألف التأنيث بل هي منقلبة عن الواو المنقلبة عن الهمزة المنقلب عن ألف التأنيث فبعد التأنيث فيها، والأولى أن لا تصرفه نظراً / إلى الأصل. ١٥٦

(١) المراد: الغلي من الغليان التي ذكرها أنفًا: وفي ط «الفلى» بالفاء وفي بعض النسخ «العلي» بالعين.

(٢) في هامش ط: الجخدب: ضرب من الجنادب وهو الأخضر الطويل والجخدب: الجميل الضخم وفي الهمع ١٢/٦: جُخدَب بالجيم والحاء المهملة: نوع من الجراد.

(٣) في هامش ط: القُدْعَمِل والقُدْعَمِل: الضخم من الإبل، ويقال: ما عنده قد عملة: أى شيء.

(٤) على وزن فُعْلَل بالضم والسكون وفتح اللام الأولى وكسر الثانية. وهي لبقلة معروفة. قال أبوحيان: ولم يذكره سيبويه. والظاهر أنه مما يزيد فيه النون انظر الهمع ١٤/٦، ١٥.

(٥) في القاموس: خضم كـ«بَقَم» الجمع الكثير من الناس، وبلدة، وماء ورجل اسمه العنبر بن عمرو بن تميم، وقد غلبت على القبيلة لكثرة أكلهم.

(٦) في ط «قالوا» مكان «فقالوا».

## [المندوب]

(ص): «وقد استعملوا صيغة النداء في المندوب وهو المتفجع عليه بـ «يا» أو «وا». واختص بواو، حكمه في الإعراب والبناء حكم المنادى، ولك زيادة الألف في آخره».

(ش): هذا مته بناء على أن المندوب غير المنادى - وقد ذكرنا ما عليه فلا نعيده. قوله: «المتفجع عليه» دخل فيه المجرور في نحو: تفجعت على زيد. فلما قال: بـ «يا» أو «وا» خرج.

وكل منادى يدخله معنى من المعانى كالاستغاثة والتعجب. والندبة لا يستعمل فيه إلا حرف النداء المشهور، أعنى «يا» كما ذكرنا دون أخواتها، لأنها أمها فتصرفت ودخلت في جميع أنواعه.

وقد أخل المصنف بأحد قسمي المندوب، وهو المتوَجَّع منه نحو: واحزننا، وواويلنا، وواثبورنا.

قوله: «واختص بوا» يعنى اختص لفظ المندوب بالندبة بسبب لفظة «وا»، فوازيد مختص بالندبة، ويازيد مشترك<sup>(١)</sup> بين الندبة والنداء.

وقيل: قد يستعمل وا في النداء المحض وهو قليل.

قوله: «وحكمه في الإعراب والبناء حكم المنادى»، فيقال: وازيد، واعبد الله واطالعا جبلا، إذا كان معروفا معينا.

وكذا توابعه كتوابع المنادى على التفصيل المذكور وذلك لأنه منادى في الأصل لحقه معنى الندبة.

وقال المصنف بناء على مذهبه أعنى أن المندوب [عن المنادى إن المندوب]<sup>(٢)</sup> مخصوص بالتفجع عليه كما أن المنادى مخصوص باستعمل لفظ المنادى في

(١) في ط: «مشتتر» بسقوط الكاف، تحريف.

(٢) ما بين معقوفين سقط من «ط».

المندوب لاشتراكهما فى معنى الخصوص، وكثيراً ما يحمل العرب باباً على باب آخر مع اختلافهما لاشتراكهما فى أمر عام كقولهم فى باب الاختصاص: أمّا أنا فأفعل كذا أيّها الرجل، فاستعمل فيه صورة النداء لمشاركته له فى معنى الاختصاص - كما سيجيء.

قوله: «ولك زيادة الألف فى آخره» أي لك إلحاق الألف آخر المندوب، ويجوز أن لا تلحقه سواء كان مع «يا» أو «وا».

وقال الأندلسى: يجب إلحاقها «مع» «يا» لئلا يلتبس بالنداء المحض، والأولى أن يقال: إن دلّت قرينة حال على الندبة كنت مخيراً مع «يا» أيضاً وإلّاوجب الإلحاق معها تقول: يا محمد يا عليّ بلا إلحاق.

وجوز الكوفيون الاستغناء بالفتحة عن ألف الندبة نحو: يا زيد، ووازيد، ولم يثبت.

وقد يلحق هذا الألف المنادى غير المندوب، قال ابن السراح تقول فى نداء البعيد: يا زيدا، والهالك فى غاية البعد ومنه قولهم: ياهناه فى المنادى غير المصرح باسمه.

### [حروف العلة مع المندوب]

(هـ): فإن خفت اللبس قلت: «واغلامكية، واغلامكموه».

(ش): آخر الكلمة لا يخلو من أن يكون ساكناً أو متحرّكاً، والمتحرك إمّا أن تكون حركته إعرابية أو لا، والمغرب بالحركات لا يلحقه إلّا الألف.

ويقدر الإعراب نحو: واضرب الرجل، فى المسمّى: بضرب الرجل، وكذا واضربت الرجل، وواغلام الرجل.

والفراء يجوز اتباع المدّ للحركات قياساً على مدة الإنكار نحو: واضرب الرجلوه، وواعبد الملكيه، ولم يثبت.

وإنما غُيرت الحركة الإعرابية لاجل مدّة النّدبة دون مدة الإنكار، لأن النّدبة من مواضع مدّ الصوت إعلاماً بالمصيبة، فاختاروا فيها الألف دون الواو والياء، لأن المدّ فيها أكثر منه في الواو والياء، فلا تقلب الألف واواً ولا ياءً إلا لضرورة - كما يجىء.

وأما الإنكار فلا يطلب مدّاً تامّاً، فليس أصل مدّه أن يكون بالألف بل حروف العلة فيه سواء. وللقرّاء أن يقول: الأولى أن يحافظ على الحركات الإعرابية ما أمكن.

هذا وإن لم تكن الحركة إعرابية ولم يؤد إلحاق الألف إلى اللبس كما في قطام وحذام وحيث أعلاما/ مشهور، فالأجود الألف، لأنها أصل في مدّ النّدبة كما ذكرنا فلا تقلب إلا للّبس وقال الأندلسي: والمصنّف: تتبعها مدّة من جنسها ولا تغير حركة البناء للزومها.

قال سيّويه: وتقول في ندبة يازيد ويا غلام يعنى ما سقط منه ياء بالإضافة: وازيداه وواغلاماه، فتحت الكسرة كما فتحت الضمة في يازيد.

قلت: ولو اخترنا ههنا مختار الأندلسي إتباع المدّة للحركة غير الإعرابية كان أولى لحصول اللّبس.

وقلب الألف ياء بعد نون<sup>(١)</sup> التثنية التي يعد الألف أكثر من سلامتها، فوازيدانيه أكثر من وازيدناه، لثلاثيته المشني بفعلان، وأمّا التي بعد الياء فالألف هو الوجه نحو قوله: واجمّمتي<sup>(٢)</sup> الشاميتناه.

وإن كان الحركة غير إعرابية، وأدّى الألف إلى اللّبس اتبعتها حرفاً من جنسها اتّفاقاً نحو: واغلامكيه في غلام المخاطبة، لثلاثيته بعلام المخاطب، ووامنهوه في المسمى منه<sup>(٣)</sup> لثلاثيته بلام المسمى بمنّها.

(١) في ط: «النون التثنية»، تحريف.

(٢) في ط: «يمنه» بالياء، تحريف.

(٣) حكى يونس أن رجلاً ضاع له قدحان، فقال: واجمّمتي الشاميتناه، والجمجمة: القدح، وسيأتي.

ولا يجوز في النداء المحض يا غلامك، لاستحالة خطاب المضاف والمضاف إليه معاً في حالة واحدة<sup>(١)</sup>. وأما المندوب فلما لم يكن مخاطباً في الحقيقة بل متفجعاً عليه جاز واغلامكاه.

والساكن لا يخلو إما أن يكون تنويناً أو ألفاً أو واواً أو ياءً أو ميم جمع أو غيرها.

فالتنوين يحذف للساكنين نحو واغلام زيداه، وإنما حذفت مع مدة الندبة دون مدة الإنكار، لأن أصل المندوب المنادى الذي هو محل التخفيف.

وأجاز الفراء في المنون المندوب ثلاثة أوجه أخرى:

أحدها: فتحها لأجل ألف الندبة.

والثاني: حذفها للساكنين وإتباع المدة حركة ما قبلها نحو: واغلام زيديه بناء على مذهبه في جواز إتباع مدة الندبة للحركات الإعرابية.

والثالث: كسرها للساكنين، وإتباع المدة لكسرتها كما في مدة الإنكار.

وما ذكرناه أولاً هو المشهور المستعمل.

وإن كان ألفاً حذفتها لألف الندبة عند النحاة، نحو: وامعلاه، وإغلامكمماه، لأن حذف أول الساكنين إذا كان مدّاً هو القياس.

كما يجيء في التصريف.

وقال المصنف: بل استغنى بها عن ألف الندبة. وإن كان واواً أو ياءً، فإن كانت الحركة فيها مقدرة حركتها بالفتح نحو: ياقاضياه، وباراضياه، ويارامياه، ويايرمياه، ويا سمندواه<sup>(٢)</sup>.

(١) كلمة «واحدة» سقطت من ط.

(٢) في هامش ط علق الشريف على الكلمة بقوله: «لم أجد هذه الكلمة مستعملة جنساً، كيف ولو كانت اسم جنس لوجب قلب الواو ياء كما هو القياس الواجب الاطراد، وجعلها علماً مرتجلاً أو أعجمياً مشكلاً أيضاً، لأنها معربة، إذ لا وجه لبنائها، فيجب القلب أيضاً، لأنها معربة إذ لا وجه لبنائها، فيجب القلب أيضاً.»



وأما إذا ندبت يا غلامى بسكون الياء تقول عند سيويه يا غلامياه، لأن أصلها الفتح عنده.

وأجاز المبرد يا غلاماه بحذف الياء للسّاكنين، ولم يذكر سقوطها فى المضاف إلى المضاف إلى الياء نحو: وانقطاع ظهره.

قال السيرافى: والقياس فىهما واحد يجوز سقوطها لاجتماع الساكنين.

قال المصنف: الحذف ليس بوجه، وقال نحو واغلاميه: أوجه: إما لأن أصلها السكون فيمن قال بذلك، فلا يزيد عليها مدة أخرى كما يجيء، وإما لأن السكون العارض فيه كالأصل بدليل قولك: وامصطفاه.

ولا ترد الألف إلى أصلها استغناءً بها عن ألف النّدة بخلاف ألف التثنية فإنك تقلب لها ألف المقصور نحو: مصطفىان، وذلك للزوم ألف التثنية فى المشتى بخلاف مدة النّدة فإنها لا تلزم المندوب.

أما قوله: أصلها السكون فقد تقدّم أن ذلك مختلف فيه.

وأما قوله: «السكون العارض فيه كالأصل» فنقول ذلك فى الألف لكونها كالف النّدة فى الصّورة فجار أن تغنى<sup>(١)</sup> عنها كما ذهب<sup>(٢)</sup> إليه.

وأما الياء ف«لا» لقولك: ياقاضياه فى ياقاضى.

وإن لم يكن للواو والياء أصل فى الحركة، فإن كانتا مدّتين أى ما قبلهما من

---

= وغاية ما يتكلف لتصحيحها أن تجعل أعجميّة، محكيّة على حالها، فلا يرد وجوب القلب، لكن يبقى الكلام فى أن الحركة مقدرة على الواو.

وقد يتوهم أنها تصحيف سند، وعلمًا منقولاً عن الفعل.

ولو مثل: ب «يدعوا علمًا» لكان أقرب. وقد ضرب فى بعض النسخ على هذه الكلمة. والله أعلم بالصواب. ثم قال الشيخ: لم يظهر لى معناه» انتهى تعليق الشريف.

وقد سقطت هذه الكلمة من نسخة «ع»: ولم أجدها فى أبنيه سيويه.

(١) فى ط: «يغنى عنها» بالياء.

(٢) فى ط: «ذهبت» مكان: «ذهب». تحريف.

١٥٨ الحركة من جنسهما نحو: واغلامهوه، وواخا غلامهى، وواضربوا، واضربى إذا سمي بهما فإنك تكتفى بما فيهما من المدّ عن ألف النّدة / لكون مدّهما أصلياً بخلاف مدّ نحو: يا قاضى فإن أصل هذه الياء الحركة. وألف النّدة ليست لازمة للمندوب - كما ذكرنا - فقد لا يؤتى بها مع أنه ليس فى آخر المندوب نحو وازيد، فكيف إذا كان فى آخره مدّ أصلي؟.

وإن لم يكونا مدتين جئت بألف النّدة بعدهما إن شئت نحو: واقتل لواه وياقاتل كياه.

وأما ميم الجمع فلا يأتى بعدها ألف النّدة لثلاثاً يلتبس المجموع بالمشئى نحو: واغلامكموه، وواخا غلامهى، والواو والياء بعدها.

أما اللتان حذفنا فى الجمع للاستثقال - كما يجىء فى المضمرات - ردنا لمدّ النّدة، واستغنى بهما عن ألف النّدة كما قلنا فى: غلامهوه، وغلامهى، وأما ألفا المدّ فقد قلبتا واوا وياء للبس.

وأما الساكن غير هذه الأشياء فيفتح ويلحق ألفاً نحو: يامناه فى المسمى بـ «مَنْ».

وسيويوه يجيز نحو واقنّسروناه<sup>(١)</sup>، إذ لا منع.

وقال الكوفيون: المسمى بالجمع السالم المذكور إن أعربته بالحروف لا تجوز ندبته كما لا تجوز تثنيته وجمعه، فلا يجوز: وازيدوناه.

وإن أعربته بالحركات، وجعلت النّون معتقب الإعراب، ولا بدّ إذاً من أن تلزمه الياء - كما يجىء فى باب الأعلام - جاز ندبته نحو: وازيدينا، واقنّسريناه. وكذا يلزم على مذهبهم أنك إذا سميت بالمشئى وأعربته بالحركات وألزمته الألف جاز ندبته وإلا فلا.

وليس بشيء إذ لا مناسبة بين النّدة وبين التّثنية والجمع حتى يمتنع فيما امتنعا فيه.

(١) فى القاموس: قنّسرين، وقنّسرون بالكسر فيهما: كورة بالشام وتكسرونهما.

وتقول فى المسمى باثنى عشر عند سيبويه: واثنى عشره بالالف فى اثنى، لأنه غير مضاف وعشر معاقب للنون فكأنك قلت: واثنان.

وقال الكوفيون: واثنى عشره بالياء تشبيهاً له بالمضاف، لأن نون المشى لا تسقط إلا فى الإضافة فكأنه مضاف.  
وأجاز ابن كيسان الوجهين.

### [إلحاق الهاء فى حالة الوقف]

(ص): «ولك الهاء فى الوقف»

(ش): معنى أن إلحاق هاء السكت بعد زيادة الندبة واواً كانت أو ياءً أو ألفاً جائز فى الوقف لا واجب.

وبعضهم يوجبها مع الألف لئلا يلتبس المندوب بالمضاف إى ياء المتكلم المقلوبة ألفاً نحو: يا غلاما، وينبغى أن لا يجب عند هذا القائل مع «وا»، لأنها تكفى فى الفرق بين الندبة والنداء، وليس ما قال بوجه، لأن الألف المنقلبة عن ياء المتكلم قد تلحقها الهاء فى الوقف كما مر، فاللبس إذًا حاصل مع الهاء أيضاً، والفارق هو القرينة.

وإنما ألحقوا هذه الهاء بياناً لحرف المد، ولا سيما الألف لخفائها، فإذا جئت بعدها بهاء ساكنة تبيّن كما تبيّن بها الحركة فى غلامية على ما يجيء فى بابه من التصريف.

وهذه الهاء تحذف وصلأ، وربما ثبتت فيه فى الشعر إما مكسورة للساكنين أو مضمومة بعد الألف والواو تشبيهاً بهاء الضمير الواقعة بعدهما.

وبعضهم يفتحها بعد الألف لمناسبة الألف قبلها، وإثباتها فى الوصل لإجراء الوصل مجرى الوقف.

قال:

= ١٥٦

يا مَرَّحَبَاهُ بِحِمَارِ نَاجِيَةٍ<sup>(١)</sup>

والكوفيون يثبتونها وفقاً ووصلاً في الشعر وفي غيره.

## [الندبة خاصة بالمعروف]

(ص): «ولا يندب إلا المعروف، فلا يقال: وارجلاه، وامتنع وازيد الطويله خلافاً ليونس».

(ش): هذا الذي ذكره في المتفجع عليه، وأما المتوجع منه فإنك تقول: وامصيته، وليست بمعروفة.

ويعنى بالمعروف المشهور علماً كان أو، لا، فلو كان علماً غير مشهور لم يندب، وكذا غيره من المعارف فلا يقال: واهذه.

وإنما ذلك لتحصيل عذر التأديب في الندبة، لأنه إذا كان المندوب مشهوراً لا يلام التأديب في الندبة عليه.

(١) هو الشاهد السابع والأربعون بعد المائة في الخزانة:

واستشهد به على أن هاء السكت. الواقعة بعد الألف يضمها بعض العرب، ويفتحها في حالة الوصل في الشعر.  
وبعده:

\* إذا أتى قرْبته للسانية \*

قال البغدادي: «يأمر حباه»: المنادى محذوف، و«مرحبا» مصدر منصوب بعامل محذوف، أي صادف رُحْباً وسَعَةً، حُذِفَ تنوينه لنية الوقف، ثم بعد أن وصل به هاء السكت عن له الوصل فوصل و«ناجيه»: اسم شخص، و«السانية»: الدلو العظيمة. وأداتها والنّاقة التي يُسْنَى عليها، أي يستقى عليها من البئر.

وأراد بتقريب الحمار للسانية: أن يستقى عليه من البئر بالدلو العظيمة.  
من شواهد: الخصائص ٣٥٨/٢، والمتصف ١٤٢/٣، وابن يعيش ٤٦/٩، والهمع والدرر رقم ١٧٤٣. وقائله مجهول.

ولو لم يكن علماً وكان المتفجع عليه مشهوراً بذلك الاسم جاز ندبته تقول  
ياضارباً زيداه، إذا كان زيد رجلاً عظيماً، وقد ضربه / المتفجع عليه واشتهر به.  
وكذلك يا حسناً وجههوه فى المشهور بذلك.

فضابط المندوب أن يكون معرفة مشهوراً سواء كان تعريفه قبل الندبة أو بحرف  
الندبة تقول: وأمن قلع باب خيراه، وأمن حفر بئر زمزماه، لاشتهار الرجلين بذلك.  
وموضع مدة الندبة آخر المضاف إليه، وإن كان المندوب فى الحقيقة هو المضاف  
نحو: وأمير المؤمنين، والمندوب هو الأمير إلا أنك لما أردت ندبة المضاف إلى  
المؤمنين فلو ألحقت مدتها المضاف لانفك من المضاف إليه، فألحقها المضاف إليه،  
والمراد: المضاف كما تقول: حبُّ رمانى، وإن لم تكن ملكت الرمان بل الحب  
فقط.

وكذا تقول فى المضارع للمضاف: واطالعاً جبلاه. وكذا تلحقها آخر الصلة  
نحو: وأمن حفر بئر زمزماه.  
وكذا قال يونس والكوفيون: إنك تلحقها آخر الصفة، لا آخر الموصوف نحو:  
وازيد الظريفاه.

وقال الخليل وسيبويه: بل تلحقها آخر الموصوف نحو: وازيداه الظريف، لأن  
اتصال الموصوف بصفته لفظاً أقل من اتصال المضاف بالمضاف إليه، والموصول  
بصلته.

وليونس أن يقول: إنه متصل بها على الجملة لفظاً<sup>(١)</sup>، أو اتصاله بها فى المعنى  
أتم من اتصال الموصول بصلته والمضاف بالمضاف إليه، وإن كان فى اللفظ  
أنقص، وذلك لأنه يطلق اسم الصفة على موصوفها، ولا يطلق اسم<sup>(٢)</sup> المضاف  
إليه على المضاف ولا الصلة على موصولها.

(١) فى ط: لفظ «بالرفع، تحريف.

(٢) فى نسخة ب: سقطت كلمة: «اسم» انظر ١/٤٢٢.

وحكى يونس أن رجلاً ضاع له قد حان، فقال: واجمُجُمَتِي الشَّامِتِنَاهُ،  
والجُمُجُمَةُ: القدح.

وحكى الكوفيون: «وارجلاً مُسَجَّاه».

وقد استشهد الكوفيون بهذا على جواز ندبة غير المعروف وهو شاذ عند  
البصريين.

وحكى الأندلسي عن الكوفيين: أنهم ربما تَوَنَّوْا المندوب في الوصل نحو:  
وازيذاً يا هذا.

### [حذف حرف النداء]

(ص): ويجوز حذف حرف النداء إلا مع اسم الجنس والإشارة والمستغاث  
والمندوب ونحو: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾<sup>(١)</sup> وأيها الرجل. وشذ أصبح ليل،  
وافقد مخنوق، وأطرق كرا.

(ش): يعنى بالجنس ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء كيا رجل أو لم  
يتعرف كيا رجلاً، وسواء كان مفرداً أو مضافاً أو مضارعاً له نحو: يا غلام فاضل،  
ويا حسن الوجه، ويا ضارباً زيداً قصدت بهذه الثلاثة واحداً بعينه أولاً.

وإنما لا تحذفه من النكرة، لأن حرف التنبيه إنما يستغنى عنه إذا كان المنادى  
مقبلاً عليك متنبهاً لما نقول له، ولا يكون هذا إلا في المعرفة لأنها مقصودة  
قصدها.

وإنما لا تحذفه من المعرفة المتعرفة بحرف النداء، إذ هي إذاً حرف تعريف،  
وحرف التعريف لا يحذف مما تعرف به حتى لا يظن بقاؤه على أصل التنكير، ألا  
ترى أن لام التعريف لا تحذف من المتعرف بها، وحرف النداء أولى منها بعدم  
الحذف، إذ هي مفيدة مع التعريف التنبيه والخطاب.

(١) يوسف / ٢٩.

وكان ينبغي أن لا يحذف من «أى» أيضاً، إذ هو أيضاً جنس متعرّف بالنداء، ألا أن المقصود بالنداء لما كان وصفه كما تقدم وهو معرفة قبل النداء باللام جاز حذفه، ألا ترى أنه لا يجوز الحذف من «يا أيها» من غير أن تصف هذا بذى اللام، كما لا يجوز الحذف من «يا أيها» من غير أن نصف هذا بذى اللام - كما لا يجوز الحذف من: يا هذا، فثبت أن الاعتبار في حذف حرف النداء من «أى» بوصفه نحو: أيها الرجل أو يوصف وصفه نحو: أيها الرجل أو يوصف وصفه نحو أيها الرجل.

وإنما لم يجز الحذف عند البصريين مع اسم الإشارة، وأن كان / متعرّفاً قبل النداء لما ذكرنا قبل من أنه موضوع في الأصل لما يشار إليه للمخاطب، وبين كون الاسم مشاراً إليه، وكونه منادى أى مخاطباً تنافراً ظاهراً. فلما أخرج في النداء عن ذلك الأصل، وجعل مخاطباً احتيج إلى علامة ظاهرة تدل على تغييره وجعله مخاطباً وهي حرف النداء.

والكوفيون جوزوا حذف الحرف من اسم الإشارة اعتباراً بكونه معرفة قبل النداء واستشهاداً بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ﴾ (١).

وليس في الآية دليل لأن هؤلاء خبر المبتدأ - كما يجيء في الحروف - فبقى على هذا من المعارف التي يجوز حذف الحرف، منها: العلم، والمضاف إلى أى معرفة كانت والموصولات.

وأما المضمرات فيشدّ نداؤها نحو يا أنت ويا إياك.

تقول في الموصولات: من لا يزال محسناً أحسن إلى، ومن قال في ضبط ما يحذف منه الحرف: إنه يحذف ممّا لا يوصف به «أى» يلزمه جواز الحذف في يا غلام رجل، ويا خيراً من زيد مع تنكيرهما، وذلك ممّا لا يجوز.

وإنما لم يجز الحذف من المستغاث والمتعجب منه والمندوب، أما المستغاث به، فللمبالغة في تنبيهه بإظهار حرف التنبيه لكون المستغاث له أمراً مهماً.

وأما التعجب منه والمندوب فلأنهما مناديان مجازاً، ولا يقصد فيهما حقيقة التنبيه والإقبال كما فى النداء المحض، فلما نُقِلَا عن النداء إلى معنى آخر مع بقاء معنى النداء فيهما مجازاً ألزما لفظ علم النداء تنبيهاً على الحقيقة المنقولين هما منها.

ولم يذكر المصنف لفظة «الله» فيما لا يحذف منه الحرف وهى منه، لأنه لا يحذف الحرف منه إلا مع إبدال الميمين منه فى اخره نحو: «اللهم» وذلك لأن حق ما فيه السلام أن يتوصل إلى ندائه بأى أو باسم الإشارة، فلما حذفت الوصلة مع هذه اللفظة لكثرة ندائها لم يحذف الحرف منه لئلا يكون إجحافاً.

قوله: «أصبح ليل»<sup>(١)</sup> أى ادخل فى الصباح، وصبر صُبْحاً قالت أم جُنْدَب زوجة امرئ القيس تبرماً به وكان مُفْرَكاً<sup>(٢)</sup>، ويقال: إنه سألها عن سبب تفريكهّن له، فقالت له: لأنك ثَقِيل الصدر، خفيف العجز، سريع الإراقة، بطيء الإفاقة.

قوله: «أطرق كرا»<sup>(٣)</sup> رُفِية يصيدون بها الكرى يقولون: أطرق كرا إن النعام

(١) انظر قصة هذا المثل بالتفصيل فى مجمع الأمثال ١/ ٤٠٣.

(٢) فى هامش ط: فركت المرأة زوجها فركاً أى بغضته، وكذا فركها زوجها، ولم نسمع هذه اللفظة فى غير الزوجين. ويقال: رجل مفرك بالتشديد للذى تبغضه النساء.

(٣) انظر قصة هذا المثل بالتفصيل فى مجمع الأمثال ١/ ٤٣١، وفيه «النعام» مكان «النعام»، وقد سبق ذكره كشاهد شعري فى الخزائن رقم ١٥١ وفى مجمع الأمثال، يقال: الكرا: الكروان نفسه، ويقال: انه مُرْخَم الكروان. وجمع الكروان: كِرْوَان، ومثله: فرَس صِلَتَان، وهو الشيط، وصمبان، وهو الصُّلب، والجمع: صِلَتَان وصمبان. وقال الخليل: الكرا: ذكر الكروان. ويقال له: أطرق كرا إنك لن ترى قال: يصيدونه بهذه الكلمة، فإذا سمعها يلبد فى الأرض فيُلْقَى عليه ثوب فيصاد.

وقال أبو الهيثم: هو طائر شبيه البطة. لاينام بالليل فسمي بضده من الكرى، ويقال للواحدة كَرَوَانة، وللجمع الكروان والكرى.

والمثل يضرب للذى ليس عنده غناء، ويتكلم، فيقال له: اسكت وتوق انتشار ما تلفظ به كراهة ما يتعقبه.

وقوله: إن النعام فى القرى، أى تأتيك فندوسك بأخفافها.



فى القرى ما إن أرى هناكرا.

فيسكن ويطرق حتى يصاد، وهذه مثل رقية الضبع: خامرى أم عامري<sup>(١)</sup>.  
والمعنى أن النعام الذى هو أكبر منك قد اصطيد، وحمل إلى القرى فلا  
تُخلّى<sup>(٢)</sup> أيضاً.

ومثل ذلك قولهم: «افتد مخنوق»<sup>(٣)</sup>، قاله شخص وقع فى الليل على (سُليك  
ابن السلّكة) وهو نائم مستلق فخنقه وقال: افتد مخنوق، فقال له سليك: الليل  
طويل وأنت مقمر أى أنت آمن من أن اغتالك فقيم استعجالك فى الأمر<sup>(٤)</sup>، ثم  
ضغطة سليك فضرط فقال سليك: أضرطاً وأنت الأعلى، فذهبت كلها أمثالاً.

### [حذف المنادى]

(ص): «وقد يُحذف المنادى لقيام القرينة نحو: «ألا يا اسجدوا»<sup>(٥)</sup>.

(ش): المنادى مفعول به فيجوز حذفه إذا قامت قرينة دالة عليه بخلاف سائر  
المفعول به فإنه قد يحذف نسيّاً منسياً كما تقدّم.

قوله: «ألا يا اسجدوا» بتخفيف «ألا» على أنها حرف تنبيه ويا حرف نداء،  
أى يا قوم اسجدوا.

ومن قرأ «ألا يسجدوا»<sup>(٥)</sup> بتشديد اللام ف «أن» ناصبة للمضارع أدغمت نونها

(١) انظر المثل فى «كتاب الأمثال» لأبى عبيد القاسم بن سلام وهامشه ١٢٦ و«أم عامر» هى الضبع  
يشبه بها الأحق. ويروى عن عليّ عليه السلام أنه قال: «لا أكون مثل الضبع تسمع اللّذم [وهو:  
الظلم والضرب بشىء ثقيل يسمع وقعه] حتى تخرج فتصاد، وهى من أحق الدواب، يدخل عليها  
فيقال: ليست هذه أم عامر حتى تجرّ برجلها فتؤخذ. وفى ط: «حامرى» بالحاء، تحريف.

(٢) فى ط: «فلا تملّى» بالحاء صوابه بالحاء كما فى المخطوطات.

(٣) انظر مجمع الأمثال: ٧٨/٢، أى: يا مخنوق يضرب كل مشفوق عليه مضطّر. ويروى: افتدى  
مخنوق.

(٤) فى ط: «الأسر» بالسين مكان: «الأمر» بالميم، تحريف.

(٥) النمل/ ٢٥، وفى هامش ب ١/ ٤٢٩: النحل بالحاء، تحريف وهذه الآية متعلقة بالآية التى =

فى لام «لا»، ويسجدوا فعل مضارع سقط نونه بالتّصّب أى فهم لا يهتدون لأن يسجدوا «ولا» زائدة، أو نقول: أن لا يسجدوا بدلٌ من السَّبِيل أى نصدهم عن السَّجود، ويجوز / أن يكون بدلاً من قوله «أعمالهم» فلا تكون «لا» زائدة أى فزّين لهم الشَّيْطان أن لا يسجدوا.

هذا واعلم أنه قد جاءت أسماء لا تستعمل فى غير النداء وهى «فلٌ» و«فلةٌ» وليس «فل» ترخيم فلان والإلم يجز فى المذكر إلا يافلاً إلا على مذهب الفراء كما تقدّم من تجويزه نحو: يا عم فى: يا عماد. ولو كان ترخيم فلان لقليل فى المؤنث يافلان بحذف تاء فلانة.

ومن ذلك يامكرمان، ويا ملأمان، ويانومان أى ياكريم، ويالئيم ويانائم. كذا ياملكمان أى يالكع. وكل ما هو على مفعّلان فهو مختصّ بالنداء والغالب فيه السَّبّ.

ومن الأبنية المختصة بالنداء كل ما هو على فُعَل فى سب المذكر، وفَعَال فى سب المؤنث نحو خُبْتُ ولُكع، وخبَاثٍ ولُكَاع.

وفَعَال هذه قياسيةّة عند سيويه كالتّى بمعنى الأمر من الثلاثى وكذا فُعَل فى مذكرها ومفعّلان سماعى.

وربّما اضطر الشاعر إلى استعمال بعض الأسماء المذكورة غير منادى كقوله:

= قبلها، وهى: «وجدتها وقومها يسجدون للشمس من دون الله. وزّين لهم الشيطان أعمالهم فصّدهم عن السبيل فهم لا يهتدون».

وقراءة: «ألا يسجدوا» بالتشديد قراءة حفص عن عاصم. وقراءة: «ألا يسجدوا» بالتخفيف، قراءة الكسائى، ورويس وأبوجعفر، والحسن، وابن عباس، والزهرى. وانظر الحجة لأبى زرعة / ٥٢٦، والحجة لابن خالويه / ٢٧٠ والكشف للقيسى ١٥٦/٢، ومجمع البيان للطبرسى ٢١٦/٧، والفخر للرازى ١٩١/٢٤، والنشر لابن الحزرى ٣٣٧/٢.

١٥٧=

\* فِي لُجَّةِ أُمْسِكْ فَلَانًا عَنْ فُلٍ \* (١)

وقال:

١٥٨=

أَطُوفْ مَا أَطُوفْ ثُمَّ آوِ إِلَى بَيْتِ قَعِيدَتِهِ لِكَاعٍ (٢)

ولم يسمع (٣) شَيْءَ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمُخْتَصَّةِ مَوْصُوفًا.

\*\*\*

(١) هو الشاهد الثامن والأربعون بعد المائة في الخزانة:

واستشهد به على أن «فلا» مما يختص بالنداء، وقد استعمله الشاعر في الضرورة غير منادى.  
قال صاحب «اللباب» أو وزنه «فُعَل» تقديرًا، والذاهب منه الواو، فيكون أصله: فُلُوْ كَ «فُسُق»،  
فذهبت الواو تخفيفه وهذا البيت من أرجوزة طويلة لأبي النجم العجلي أولها.

الحمد لله العلى الأجلل الواسع لفضل الوهوب المجزل

من شواهد: الخصائص ٨٧/٣، والمنع ٦٤٩/٢، والطرائف الأدبية ٧٥ /، والمنصف ٣٢٩/١،  
٢ / ٣٠٢، وأوضح المسالك رقم ٥٨٣، وجمع الهوامع والدرر اللوامع رقم ١٧٢٩، والأشباه  
والنظائر رقم ١٠ واللسان: «جلل».

(٢) هو الشاهد التاسع والأربعون بعد المائة في الخزانة:

واستشهد به على أن «لكاع» مما يختص بالنداء، وقد استعمل في غير النداء ضرورة.  
قال المبرد في الكامل: يقال في النداء للثيم: يالْكَع، وللأنثى: يالْكَاع، لأنه موضع معرفة. فإن لم ترد  
أن تعد له عن جهته قلت للرجل: يا الْكَع، وللأنثى: يالْكَعَاء، وهذا موضع لاتقع فيه النكرة. وقد  
جاء في الحديث: «لا تقوم الساعة حتى يلى أمور الناس كُع بن كُع» فهذا كناية عن اللثيم بن  
اللثيم.

وهذا بمنزلة عمر نتصرف في النكرة ولا يتصرف في المعرفة. و«لكاع» مبنى على الكسر. وقد  
اصطر الخطيئة فذكر لكاع في غير النداء.

و«قعيدة البيت»: ربة البيت وصاحبه، وإنما قيل: قعيدة لقعودها وملازمتها.

والشاهد للخطيئة، وهو بيت مفرد هجابه امرأته، ديوانه / ٢٥٧.

من شواهد: ابن الشجري ١٠٧/٢، وابن يعيش ٥٧/٤ والعيني ٤٧٣/١، وشرح شذور الذهب  
٨٣ والجمع والدرر رقم ٢٢٩، والتصريح ١٨٠/٢، وحاشية بس ١٣١/١، والاشموني ١٦٠/٣.

(٣) في ط: «ويسمع» بدون «لم» تحريف صوابه من النسخ المخطوطة.

## [الاختصاص]

ومما أصله النداء باب الاختصاص، وذلك أن تأتي بأى، وتجريه مجراه فى النداء من ضمّه، والمجىء بهاء التنبيه فى مقام المضاف إليه، ووصف «أى» بذى اللآم، وذلك بعد ضمير المتكلم الخاص كأنا، وإنّى، أو المشارك فيه نحو: نحن، وإننا، لغرض بيان اختصاص مدلول ذلك الضمير من بين أمثاله بما نُسب إليه، وهو إما فى معرض التفاخر نحو: أنا أكرم الضيف أيها الرجل، أى أنا اختص من بين الرجال بإكرام الضيف.

أو فى معرض التّصاغر نحو: أنا المسكين أيها الرجل، أى مختصاً بالمسكنة من بين الرجال.

أو لمجرد بيان المقصود بذلك الضمير، لا للافتخار ولا للتصاغر نحو: أنا أدخل أيها الرجل، ونحن نقرأ أيها القوم.

فكل هذا فى صورة النداء، وليس به، بل المراد بصفة «أى» هو ما دلّ عليه ضمير المتكلم السابق لا المخاطب.

وإنما نقل من باب النداء إلى باب الاختصاص لمشاركة معنوية بين البابين، إذ المنادى أيضاً يختص بالمخاطب من بين أمثاله.

ولا يجوز فى باب الاختصاص إظهار حرف النداء مع «أى» لأنه لم يبق فيه معنى النداء لا حقيقةً كما فى يازيد، ولا مجازاً كما بقى فى المتعجب منه والمندوب، فكره<sup>(١)</sup> استعمال عَلمُ النداء فى الخالى عن معناه بالكلية.

وحال ظاهر «أى» ووصفه من ضمّ الأول، ولزوم رفع الثانى كحالهما فى النداء لكن مجموع نحو: أيها الرجل فى باب الاختصاص فى محل النصب، لوقوعه موقع الحال أى مختصاً من بين الرجال.

(١) فى ظ: «وكره» بالواو.

وهذا كما قيل في نحو: سواء أقمت أم قعدت؟: انَّ أقمت أم<sup>(١)</sup> قعدت، وإن كان في الظاهر جملة معطوفة على جملة إلا أنه في الحقيقة بتقدير مبتدأ عطف عليه اسم آخر، أى سواء قيامك وقعودك - كما يجىء في باب حروف العطف.

وقد يقوم مقام «أى» المذكور اسم منصوب دال على المراد من الضمير المذكور، إما معرف باللام نحو: نحن العرب أقرى للنزل، أو مضاف نحو قوله: صلى الله تعالى عليه وسلم: «إنا معاشر الأنبياء فينابك»<sup>(٢)</sup> أى قلة كلام، وقولهم: نحن آل فلان كرماء.

وربما كان المنصوب علماً قال:

١٥٩=

\* بنا تميماً يكشف الضباب \*<sup>(٣)</sup>

قال أبو عمرو إن العرب نصب في الاختصاص أربعة أشياء: معشر، وآل، وأهل، وبنى، قال:

١٦٠=

١٦٢

\* إنا بني ضبة / لا نفر \*<sup>(٤)</sup>

(١) في ط: «أو» مكان «أم».

(٢) في ط: إنا معاشر الأنبياء فإنك فينابك «بزيادة» فإنك تحريف صوابه من النسخ المخطوطة.

وقد ورد الحديث في اللسان: «بكأ» برويتين.

الرواية الأولى: «إنا معاشر النبأ بكاء». والرواية الثانية نحن معاشر الأنبياء فينابك وبكاء والمعنى

فينابك أوبكاء، أى قلة كلام إلا فيما يحتاج إليه.

يقال: بكؤت الناقة: إذا قل لبنها، والاسم: البك بضم الباء.

(٣) هو الشاهد الخمسون بعد المائة في الخزانة:

واستشهد به أن المنصوب على الاختصاص ربما كان علماً

وهذا البيت من أرجوزة لرؤبة. انظر ملحقات ديوانه / ١٦٩، وقبله:

راححت وراح كعصا السباسب

والسباسب: شجر يُنخذ منها السهام

من شواهد: سبويه ٣٢٧/١، والعيني ٣٠٢/٤، والهمع والدرر رقم ٦٥٩.

(٤) هو الشاهد الحادى والخمسون بعد المائة في الخزانة:

واستشهد به على أن بنى ضبة منصوب على الاختصاص.

وعلق استاذنا المرحوم هارون على الشاهد بقوله: لم أجده في غير الخزانة. انظر الخزانة المحققة

٤١٤/٢.

أقول: لاشك أن الأربعة المذكورة أكثر استعمالاً في باب الاختصاص ولكن ليس الاختصاص محصوراً فيها.

قال المصنّف: المعرف باللام ليس منقولاً عن النداء، لأن المنادى لا يكون ذا اللام ونحو: أيها الرجل منقولٌ عنه قطعاً.

والمضاف يحتمل الأمرين: أن يكون منقولاً عن المنادى ونصبه بـ«يا» المقدّرة كما في: أيها الرجل.

وأن ينتصب بفعل مقدّر كأعنى أو أخص أو أمدح. قال: والنقل خلاف الأصل فالأولى أن ينتصب انتصاب نحو: نحن العرب. هذا كلامه.

والأولى أن يقال: الجميع منقول عن النداء، وانتصابه انتصاب المنادى إجراء لباب الاختصاص مجرى واحداً.

ثم نقول: لكنهم جوّزوا النصب ودخول اللام في نحو: نحن العرب، لأنه ليس بمنادى حقيقة، ولأنه يظهر في باب الاختصاص حرف النداء المكروه مجامعته للام.

وقد يأتي الاختصاص الذي باللام أو الإضافة بعد ضمير المخاطب نحو: سبحانك الله العظيم، وبك أهل الرحمة أتوسّل.

قالوا: وإن كان الاختصاص باللام أو الإضافة بعد ضمير الغائب نحو: مررت به الفاسق أو بعد الظاهر نحو الحمد لله الحميد، أو كان المختص منكراً فليس من هذا الباب بل هو منصوب إمّا على المدح نحو الحمد لله الحميد أو الذمّ نحو ﴿وَأَمْرَاتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾<sup>(١)</sup> أو الترحم. نحو قوله:

لنا يومٌ وللكروان يومٌ تطير البائسات ولا نظير<sup>(١)</sup> = ١٦١  
وقوله:

وياوي إلي نسوة عطل وشعثا مراضيع مثل السعال<sup>(٢)</sup> = ١٦٢  
بفعل لا يظهر وهو: أعنى أو أخص فى الجميع، أو أمدح وأذم وأترحم كل فى موضعه.

(١) هو الشاهد الثانى والخمسون بعد المائة فى الخزنة:  
واستشهد به على أن «البائسات» منصوب على الترحم.  
والشاهد من قصيدة لطرفة بن العبد هجائها عمرو بن المنذر بن امرئ القيس،  
مطلعها:  
فليت لنا مكان الملك عمرو رغوئا حول قبتنا تخور  
ورواية الديوان / ١٢٤:

\* تطاردهن البائسات ولا نظير \*

بضم البائسات على أنه فاعل: «تطاردهن» وفى «الفاخر» / ٧٤ برواية: «تطير البائسات» بالضم  
وانظر الشعر والشعراء ١ / ١٩٣، وتفسير القرطبي ٣ / ٣١٣ حيث ذكر القرطبي أن الضعيف فى  
العربية: كروان جمع كروان.  
والكروان: طائر معروف: وفى ط: «الكروان» مكان «الكروان»، تحريف.  
(٢) هو الشاهد الثالث والخمسون بعد المائة، ونسبة إلى أمية بن عائذ الهذلي واستشهد به على أن قوله:  
«شعثا» منصوب على الترحم.

وهذا البيت من قصيدة طويلة عدتها ستة وسبعون بيتا، مطلعها.

ألا بالقومى لطيف الخيال يؤرق من نازح ذى دلال

وفاعل: يأوى ضمير الصياد أى يأتى مأواه ومنزله إلى نسوة. وعطل: جمع عاطل، والعطل بالتحريك  
مصدر عطلت المرأة إذا خلا جيدها من القلائد فهى عطل بالضم وعاطل ومعطال.  
و«الشعث» جمع شعنا، من شعث الرجل شعنا فهو شعث من باب تعب: تغير وتلبد لقلة تعهده  
بالدهن، ورجل اشعث وامرأة شعشاء. والمراضيع: جمع مريض بالكسر وهى التى ترضع كثيرا.  
والسعالى بفتح السين، قال أبو على القالى فى كتاب المقصور والمدود: السعالى بالكسر وبالقصر ذكر  
الغيلان والأثنى سعاة.

من شواهد: معانى الفراء ١ / ١٠٨، وابن يعيش ٢ / ١٨، والمقرب ١ / ٢١٥، والعينى ٤ / ٦٣،  
والتصريح ٢ / ١١٧، والأشمونى ٣ / ٦٩، وشرح اشعار الهذليين للسكرى / ٥٠٧. هذا ورواية  
الفراء فى المعاني:

\* وياوى إلى نسوة بائسات \*

هذا ما قيل.

ولو قيل فى الجميع بالنقل من النداء لم يبعد، لأن فى الجميع معنى الاختصاص فنكون قد أجرينا هذا الباب مُجرى واحداً.

وكما ينصب على الذم ما هو المراد مما قبله نحو قوله تعالى: ﴿وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾<sup>(١)</sup> ينب عليه ما يشبه به فى القبح شيء مما قبله كقوله:

١٦٣ = لحا الله جرماً كلما ذر شارق وجوه كلاب هارشت فاز بارت<sup>(٢)</sup>  
وقال:

١٦٤ = أقارع عوف لا أحاول غيرها وجوه قروذ تبتغي من تجادع<sup>(٣)</sup>

(١) المسد / ٤.

(٢) هو الشاهد الرابع والخمسون بعد المائة فى الخزنة:

واستشهد به على أن قوله: «وجوه كلاب» منصوب على الذم

وهذا البيت من أبيات لعمر بن معد يكرب مطلعها فى ديوانه / ٥٢.

ومرد على جرد شهدت طرادها قبيل طلوع الشمس أو حين ذرت

قال البغدادى شارحاً البيت:

وقوله: «لحا الله جرماً»: أصل اللحو: نزع قشر العود، يدعو عليهم بالهلاك، أى قشرهم الله غداة كل يوم.

والذرور فى الشمس بالذال المعجمة: أصله الانتشار والتفريق. ويقال: ذرت الشمس: طلعت.

والهراش: المهارشة بالكلاب: تحريش بعضها على بعض.

وقوله: فاز بارت أى انتفشت حتى ظهر أصول شعرها، وتجمعت للوثب. شبه وجوههم بالكلاب فى هذه الحالة.

من شواهد الحماسة بشرح المرزوقى / ١٦٠، والحيوان ١/ ٣١٨، والسّمط / ٣٦٦.

(٣) هو الشاهد الخامس والخمسون بعد المائة فى الخزنة.

واستشهد به لما تقدّم فى البيت قبله، أعنى أن نصب «وجوه» على الشتم.

والشاهد للتابعة الذبيانى. من قصيدة يعتذر بها إلى النعمان بن المنذر مما وشت به بنو قريع انظر ديوانه / ١٦٥.

من شواهد سيبويه ١/ ٢٥٢. وابن الشجرى ١/ ٣٤٤.

وقبله:

لعمري وما عمري على بهينٍ لقد نطقتُ بطلاً على الأقارع



واعلم أنه ليس لك في قولك: يا أيها الرجل وعبدالله المسلمين: أن تجعل المسلمين صفة للرجل وعبدالله لاختلاف إعرابهما، فهو مثل قولك: اصنع ما سرّ أباك وأحبّ أخوك الصالحين، فإما أن تنصبه على المدح أو ترفعه عليه، أي هما المسلمان، وأعني الصالحين - كما يجيء في باب النعت.

وأما إذا قلت: يازيد وعمرو الطويلين أو الطويلان فهما صفتان لاتفاق الموصوفين إعراباً وبناءً.

وإذا قلت: ياهؤلاء وزيد الطّوال لم يكن الطّوال وصفًا بل عطف بيان ، لأنه لا يفصل بين اسم الإشارة وصفته - كما مر.

وعلى الجملة كل اسم فيه معنى الوصف ويمتنع كونه وصفًا جاريًا على الموصوف لما منع لفظي يرفع أو ينصب على المدح أو الذم أو الترحم، إن كان فيه معنيّ من هذه المعاني والآفهو عطف بيان لأنّ فيه شرحاً وبياناً كالوصف.



## [النصب على الاشتغال]

(ص): «الثالث»<sup>(١)</sup> أضمر عامله على شريطة التفسير، وهو كل اسم بعده فعل أو شبهه مشغول عنه بضميره أو متعلقه، لو سُلِّطَ عليه هو أو مناسبة لنصبه نحو: زيداً ضربته، وزيداً مررت به، وزيداً ضربت غلامه، وزيداً حبست عليه، ينصب بفعل يفسره ما بعده أى ضربت، وجاوزت، وأهنت، ولا بست.

(ش): إنما وجب اضمار الفعل ها هنا، لأن المفسر كالعوض من الناصب، ولم يوث به إلا عند تقرير الناصب ليفسره، فإظهار الفعل يغني عن تفسيره، فحكم الناصب ههنا كحكم الرفع في نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾<sup>(٢)</sup> كما ذكرنا في باب الفاعل.

وهذا عند الكسائي والقراء ليس مما ناصبه مضمراً، بل الناصب لهذا الاسم عندهما لفظ الفعل المتأخر عنه، إما لذاته إن صح المعنى واللفظ بتسليطه عليه نحو: زيداً ضربته فضربت عامل في «زيداً» كما أنه عامل في ضميره، وإما لغيره إن اختل المعنى بتسليطه عليه، فالعامل فيه مادل عليه ذلك الظاهر وسد مسده كما في: زيداً مررت به وعمراً ضربت أخاه، فالعامل في «زيداً» هو قولك: مررت به لسده مسدّ جاوزت وفي «عمراً» ضربت أخاه لسده مسدّ أهنت، وليس قبل الاسم في الموضعين فعل مضمراً ناصب عندهما.

وإنما جاز عندهما أن يعمل الفعل الطالب لمفعول واحد في ذلك المفعول، وفي ضميره معاً في حالة واحدة، لأن الضمير في المعنى هو الظاهر، فيكون فائدة تسليطه على الضمير بعد تسليطه على الظاهر المقدم تأكيد إيقاع الفعل عليه، وليس الضمير المؤخر عندهما من أحد التوابع الخمسة، لأنه لو جعل مثلاً تأكيداً

(١) أى الثالث: مما حذف فيه الفعل وجوباً.

(٢) التوبة / ٦.

أو بدلاً أو عطف بيان لوجب أن يكون الضمير مثل الظاهر إعراباً في جميع المثل، وليس كذا، ألا ترى إلى قولهم: زيدا مررت به وزيداً ضربت غلامه.

ولو قيل على مذهبهما: إن المنتصب بعد الفعل الظاهر أو شبهه سواء كان ضميراً أو متعلقه هو يدل لكل من المنصوب المتقدم لكان قولاً، فالضمير في: زيداً ضربته بدل من «زيداً». وكذا الجار والمجرور في «زيداً» مررت به، إذ المعنى زيداً جاوزته. وكذا أخاه في قولك: زيداً ضربت أخاه بدل من «زيداً» على حذف المضاف من «زيداً» أى متعلق: زيدٌ ضربت أخاه. وكذا في قولك: زيداً ضربت عمراً في داره، وزيداً لقيت عمراً وأخاه بتقدير: ملابس زيد ضربت، وملابس زيد لقيت، ثم بينت الملابس بقولك: عمراً في داره، فإنه ملابس زيد بكونه مضروباً في دار زيد، وبقولك عمراً<sup>(١)</sup> وأخاه فإنك ملابس زيد بكونه ملقياً لك هو وأخو زيد. ون كانت الملابس في الصورتين بعيدة كما يجيء في مذهب البصريين أيضاً.

واختار البصريون كون المنصوب معمولاً لفعل مقدّر يفسره ما بعده قياساً على المرفوع في نحو ﴿إِنْ أَمْرُ هَلَكَ﴾<sup>(٢)</sup> مع أنه قد ذهب شاذٌ منهم إلى أن المرفوع في مثله مبتدأ لا فاعل كما تقدم في باب الفاعل.

ولا يجوز للكوفي أن يرتكب أن ارتفاع امرؤ<sup>(٣)</sup> بهلك المؤخر كما ارتكب في هذا الباب أن انتصاب الاسم بهذا المتأخر، لأن الفعل باتّفاق من جميع النحاة لا يرفع ما قبله.

قوله: «كل اسم بعده فعل»، احترازٌ عن نحو: زيد أبوك.

ولا يريد بقوله: «بعده فعل» أن يليه الفعل متصلاً به، بل أن يكون الفعل أو شبهه جزء الكلام الذي بعده نحو: زيداً عمرو ضربته، وزيداً أنت ضاربته.

(١) في ط: «عمروا» بالواو، تحريف.

(٢) النساء / ١٧٦.

(٣) في ط: «امرء» بالهمزة المفردة، تحريف.

قوله: «أو شبهه» ليشمل نحو: زيداً أنا ضاربه أو أنا محبوسٌ عليه.

ويعنى بشبه الفعل اسمى الفاعل والمفعول، أمّا المصدر فلا يكون مفسراً في هذا الباب، لأن ما لا ينصب بنفسه لو سلط لا يفسر - كما يجيء - ومنصوب المصدر لا يتقدم عليه، وكذا الصفة المشبهة لا تنصب ما قبلها، وشبه الفعل إنما يفسر إذا لم يصدر الاسم بحرف لازم للفعل. أمّا إذا كان مصدراً به فلا يكون المفسر إلا فعلاً ١٦٤ سواء / فسر الرفع أو الناصب نحو: إن زيد قام، وإن زيداً ضربته.

ولابدّ لشبهه الفعل مما يعتمد عليه، إما قبل الاسم المحدود نحو زيد<sup>(١)</sup> هنذا ضاربها أو بعده نحو: زيداً أنت محبوس عليه، وزيداً ضاربه عمرو.

وكذا حرف الاستفهام وحرف النفي نحو: «أزيداً» ضاربه العمران؟ وما زيداً ضاربه البكران، وإلا لم ينصب ضمير الاسم المحدود ولا متعلقه لالفظاً ولا محلاً، فلا يجوز: زيداً ضاربه العمران، كما يجوز زيداً يضربه العمران.

قوله: «مشتغل عنه بضمير»<sup>(٢)</sup> أى مشتغل عن العمل فى ذلك الاسم المتقدم بالعمل فى الضمير الراجع إليه، أى إنما لم يعمل فى الاسم المتقدم بسبب العمل فى ضميره، ولولا ذلك لعمل فيه، وهو احتراز عن نحو: زيداً ضربت، فإنه ليس من هذا الباب، لأن عامله ظاهر، وهو الفعل المؤخر، وعن نحو: زيد قام، وزيد قائم أيضاً، لأن هذا الفعل وشبهه لا يعمل الرفع فيما قبله حتى يقال: إنه اشتغل عنه بضميره، فظهر أن قوله بعد: «لو سلط عليه هو أو مناسبه لنصبه» غير محتاج إليه مع قوله: مشتغل عنه بضميره لأن معناه - كما ذكرنا - أنه لولا الضمير لعمل فى ذلك المتقدم، والفعل لا يرفع ما قبله لما تقرّر من مظانّه فلم يبق إلا النصب، فمعنى مشتغل عنه بضميره: أى لو سلط عليه ولم يشتغل بضميره لنصبه.

(١) فى ط: زيداً هند ضاربها.

(٢) فى ط: «بضميره» مكان «بضميره»، تحريف.

قوله: «أو متعلقه» أى مشتغل بضميره أو بما يتعلق به ذلك الضمير.

والتعلق يكون من وجوه كثيرة نحو: كونه مضافاً إلى ذلك الضمير نحو: زيداً ضربت غلامه، ومنه نحو: زيداً ضربت عمراً وأخاه، لأن الفعل مشتغل بذلك المضاف، لكن بواسطة العطف أو موصوفاً بعامل ذلك الضمير أو موصولاً له نحو: زيداً ضربت رجلاً يحبه، وزيداً ضربت الذى يحبه، أو ما (١) عطف عليه موصوف عامل الضمير أو موصوله نحو: زيدا لقيت عمراً ورجلاً يضربه، وزيداً لقيت عمراً والذى يضربه وغير ذلك من التعلقات وقوله:

فكلاً أراهم أصبحوا يعقلونه صحاح مال طالعَاتِ بِمَخْرَمٍ (٢) = ١٦٥

مما اشتغل الفعل فيه بنفس الضمير، إذ التقدير: يعقلون كلاً.

وضابط التعلق أن يكون ضمير المنصوب من تنمة المنصوب بالمفسر، وليس الشرط أن يكون الضمير منصوباً لفظاً أو محلاً كما ظن بعضهم نظراً إلى نحو: زيداً ضربته، أو مررت به، أو أنا ضاربه بل الشرط انتصابه لفظاً أو محلاً

(١) فى ط: «وأما عطف عليه» تحريف.

(٢) هو الشاهد السادس والخمسون بعد المائة فى الخزانة:

واستشهد به على أنه مما اشتغل الفعل فيه بنفس الضمير، إذ التقدير: يعقلون كلاً.

والبيت منسوب إلى زهير بن أبى سلمى، من معلقته المشهورة. وضمير الجمع فى المواضع الثلاثة عائد إلى الحى وهم قبيلة بنى دُبَّان.

ومعنى يعقلونه: أى يؤدون عقله، أى دينه.

قال الأصمعى: سميت الدية عقلاً تسميةً بالمصدر، لأن الإبل كانت تعقل بفناء ولى القتل، ثم كثر الاستعمال حتى أطلق العقل على الدية إبلاً أو نقداً.

وقوله «صحاح مال» أى ليست بعدة ولا مطلق، يقال: مال صحيح: إذا لم تدخله علة فى عدة ومطل.

وقوله: «طالعَاتِ بِمَخْرَمٍ» هو بفتح الميم وسكون الحاء، وهو الثنية فى الجبل، والطريق.

يعنى أن إبل الدية تعلق فى أطراف الجبل عند سوقها إلى أولياء المقتولين يشير إلى وفائهم.

أو انتصاب متعلقه كذلك، ألا ترى أنك تقول: هنذاً ضربت مَنْ تملكه أو مررت بمن تملكه، والضمير مرفوع، والمعنى: ضربت مملوكها ومررت بمملوكها.

واحترز بقوله: «مشتغل عنه بضميره» وبقوله: «لو سلط عليه هو أو مناسبه لنصبه» عن أن يتوسط بين الاسم والفعل كلمة واجبة التصدر كإِنَّ وأخواتها نحو: زيد إني ضربته، وعمرو ليتك تضربه. وأمّا أَنَّ المفتوحة فإنه وإن لم يجب تصدُّرها لكن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها؛ لكونها حرفاً مصدرياً.

ومن الواجب تصدُّرها «كم» نحو: زيدٌ كم صرَبته، وحرفا الاستفهام نحو: زيد هل ضربته؟ أو أضربته؟ وكذا العرْض نحو: زيدٌ ألا تضربه، وحروف التَّحْضِيض نحو: زيدٌ هلاًّ ضربته، أو ألاّ أو لولا، أو لوما. وكذا أَلَا للتمنّى نحو: هنذاً أَلَا رجل يضربها ولا م الابتداء نحو: زيد لعمرؤ يضربه، وكذا «ما» و«إن» من جملة حروف النفي، نحو: زيد ما ضربته بخلاف لم ولن ولا فيجوز عمراً لم أضربه ولا أضربه ولن أضربه إذ العامل يتخطأها قال:

١٦٦ = قد أَصْبَحَتْ أُمُّ اخْيَارٍ تَدْعِي عَلِيَّ ذَنْباً كُلَّهُ لَمْ أَصْنَعُ<sup>(١)</sup>

١٦٥ يروى برفع كله/ ونصبه.

أما «لن» فقليل ذلك فيها لكونها نقيضة سوف التي يتخطأها العامل نحو زيداً سوف أضرب .

وأما «لَمْ» فلا متزاجها بالفعل بتغيير<sup>(٢)</sup> معناه إلى الماضي حتى صارت كجزئته. وأما «لا» فلكثرتها في الكلام حتى إنها تقع بين الحرف ومعموله نحو: كنت بلا مالٍ وأريد أن لا تخرج.

(١) سبق ذكره رقم ٥٩ .

(٢) في ط فقط : «بتغييرها».

ومع هذا كله فالرفع بالابتداء فى الاسم الواقع قبل هذه الحروف الثلاثة راجحٌ نظراً إلى كونها للنفى الذى حقه صدر الكلام كغيره مما يغير معنى الكلام أكثر من رجحانه عند تجرّد الفعل عنها نحو: زيد ضربته.

ومن الواجب تصدّره<sup>(١)</sup> حرف الشرط نحو: زيد إن ضربته يضربك، وزيد لو ضربته ضربك. وكذا: زيد إن قام أضربه، لأنه لا يعمل الشرط ولا الجزاء فيما قبل أداة الشرط كما هو مذهب البصريين على ما يجيء فى بابه .

وأما الكوفيون فيجوزون تقديم معمول الجزاء على أداة الشرط نحو: زيداً إن قام اضرب.

وأما معمول الشرط فأجازه الكسائي دون الفراء نحو: زيداً إن تضرب يضربك.

ومنها الأسماء التى فيها معنى الاستفهام أو الشرط نحو: هند من يضربها أضربه؟ أو أيكم يضربها؟

واحترز به أيضاً عن الاسم الذى بعده فعل التعجب، لأنه يتصرف فى معموله بالتقديم عليه نحو: زيد ما أحسنه وأحسن به.

وكذا أفعال التفضيل فى نحو: زيد أنت أكرم عليه أم عمرو.

وكذا المضاف إليه لأنه لا يعمل فيما قبل المضاف، فيجب الرفع فى نحو: زيد حين تضربه يموت.

وكذا اسم الفعل، لأنه لا يعمل فيما قبله على مذهب البصرية نحو: زيد هاته.

وكذا الصلّة والصفة، إذ هما لا يعملان فى الموصول والموصوف، لأن الصلّة والصفة مع الموصول والموصوف فى تأويل اسم مفرد، فلو علمنا فيهما لكان كل

(١) فى ط فقط : «تصدّرها».

واحدة منهما مع مفعولها المقدم عليها كلاماً فالرفع إذاً واجب في نحو أيُّهم  
أضربه حرٌّ على أن «أيّا» موصول .

وكذا قولك: رجل لقيته كريم. وكذا لا تعمل الصلة والصفة فيما قبل  
الموصول والموصوف فيجب الرفع في: زيد أن تضربه خيرٌ، وزيد رجل يضربه  
موفق.

وإنما لم تعملما قبلهما كراهة لوقوع المعمول حيث لا يمكن وقوع العامل،  
ولذا لم يعمل المضاف إليه فيما قبل المضاف.

وكذا وجوب القسم لا يعمل فيما قبل القسم فيجب الرفع في: زيد والله لا  
أضربه، لأن القسم له الصدر لتأثيره في الكلام. وكذا لا يعمل ما بعد إلا فيما قبلها  
فيجب الرفع في: ما رجلٌ إلا أعطيته كذا، وذلك لما ذكرنا في باب الفاعل: أن ما  
بعد إلا من حيث الحقيقة جملة مستأنفة، لكن صيرت الجملتان في صورة جملة  
قصداً للاختصار، فاقصر على عمل ما قبل إلا فيما يليها فقط، ولم يجوز عمله  
فيما بعد ذلك على الأصح - كما ذكرنا - فكيف يصح أن يعمل ما بعدها فيما  
قبلها؟ ومثل هذا العمل فيما هو جملة واحدة على الحقيقة خلاف الأصل، لأن  
الأصل في العامل أن يتقدم على معموله.

وكذا احترز به عن اسم بعده فعل مسند إلى ضمير متصل راجع إليه نحو: زيد  
ظنه منطلقاً والزيدان ظناهما منطلقين، لأنه لا يجوز في هذا الاسم إلا الرفع على  
الابتداء، وذلك أنك لو سلطت عليه الفعل المؤخر، وقلت: زيداً ظن منطلقاً لم  
يجز، لأن المفعول المقدم على الفعل لا يفسر الضمير المسند إليه ذلك الفعل إلا إذا  
كان الضمير منفصلاً فلا يقال: زيداً ضرب، على أن الضمير عائد إلى زيد.

ويجوز ذلك في المنفصل نحو: زيداً/ لم يضرب إلا هو، وإنما لم يجز الأول ١٦٦  
أعني نحو: زيداً ضرب، ولا العكس أعني كون الفاعل مفسراً للمفعول إذا كان



ضميراً متّصلاً نحو: ضربه زيد ، على أن «زيد» مفسر للضمير المتقدم، لأن القياس أن لا يكون التّخالف المعنوي بين المفسر والمفسر هو الغالب المشهور حتّى يكون تفسيره له ظاهراً ونحن<sup>(١)</sup> نعلم أن تخالف الفاعل والمفعول وتغايرهما هو المشهور، فلهذا لم يجز: زيدا أعطيته، على أن الضمير لزيد، وأن المعنى أعطيته نفسه، لأن المشهور تغاير المفعولين في مثله ولما لم يكن المفعول الأول في باب ظنّ هو المفعول حقيقة بل المفعول في المعنى هو مصدر المفعول الثاني مضافاً إلى الأول- كما يجيء في باب- جاز نحو: زيد ظنّه قائماً، والضمير لزيد، وكان قياس هذا أن يجوز أيضاً نحو: زيدا أظن منطلقاً، وظنّ مسند إلى ضمير زيد، لكنه كره احتياج الفاعل لذاته إلى أن يتقدم عليه ما هو في صورة المفعول مع تأخره رتبة.

وأما نحو: ضرب زيدا سيّده، وما ضرب زيدا إلا عمروً فالاحتياج إلى تقدم المفعول ليس لذات الفاعل بل هو للضمير المضاف إليه، ولأجل إلا كما تبين قبل.

وأما إذا كان كل واحد من الفاعل والمفعول ضميراً منفصلاً فيجوز أن تقول في الفاعل: زيدا لم يضرب إلا هو، وفي المفعول إياه ضرب زيد، لأن المنفصل من حيث انفصاله واستقلاله صار كالاسم الظاهر حتى جاز فيه ما لا يجوز في المضمرات نحو: إياك ضربت ، يجمع بين ضميري الفاعل والمفعول لواحد، ومثله لا تضرب إلا إياك، ولا يجوز مثله في المتصلين.

هذا، وقد جوز بعضهم نحو: غلامٌ هند ضربت على قلّة، والضمير لهند إذ ليس نفس المفعول هو المفسر.

وكذا أجاز إيقاع الفعل المسند إلى الضمير المتصل على موصول بالفعل العامل في المفسر نحو: التي ضربت زيدا ضرب، أي ضرب زيد التي ضربته، وهو كالأول معنى، كأنتك قلت: ضاربة زيد ضرب.

(١) في ط: «نحو» مكان: «نحن» تحريف.

ومنع الفراء المسألتين.

وينبغي لمن جَوَّز تفسير ما أضيف إليه المفعول المقدم للفاعل في نحو: غلامٌ هندٌ ضربت أن يجوَّز تفسير ما أضيف إليه الفاعل للمفعول أيضاً نحو: ضربها غلامٌ هندٌ ، لأن المضاف إليه كجزء المضاف ، فيكون معه في نية التقديم كما كان معه في نية التأخير في ضرب غلامه زيداً .

والذي أرى أنه كما لا يفسر الفاعل المفعول إذا كان متصلاً<sup>(١)</sup> وكذا العكس - كما ذكرنا - كذلك لا يفسر ما أضيف إليه الفاعل المفعول ، فلا يجوز ضربها غلامٌ هندٌ . وكذا لا يفسر ما أضيف إليه المفعول الفاعل فلا يجوز غلامٌ هندٌ ضربت ، كما اختار الفراء ، إذ السماع في المسألتين مفقود .

والقياس أيضاً يدفعهما ، لأن الفاعل لا يجوز احتياجه للتفسير إلى نفس المفعول فلا يحتاج له إلى ذيله أيضاً ، وكذا المفعول لا يجوز احتياجه للتفسير إلى نفس الفاعل فكذا إلى ذيله أيضاً .

أما نحو: ضرب زيداً سيدهُ ، وضرب زيدٌ سيدهُ ، فإن ذيل كل واحد منهما محتاج للتفسير إلى نفس الآخر فلا يستنكر .

وكذا يحترز بقوله : «مشتغل عنه» ، وقوله: لو سلط عليه لنصبه» عما بعد واو العطف وفائه ، وغيرهما من حروف العطف . وكذا فاء السببية الواقعة موقعها ، فإن ما بعد هذه الحروف لا يعمل فيما قبلها ، لأنها دلائل على أن ما بعدها من ذيول<sup>(٢)</sup> ما قبلها ، فيكره وقوع معمول ما بعدها قبلها ، إذ ينعكس الأمر إذا أى ١٦٧ يكون شيء مما قبلها من ذيول ما بعدها/ .

وأما نحو قوله تعالى : ﴿ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ﴾<sup>(٣)</sup> إلى قوله : ﴿ فَسَبِّحْ ﴾

(١) في ط : «إذا كان متصلاً الفاعل» بزيادة كلمة الفاعل ، وهو تحريف .

(٢) في ط : «ذويل» مكان «ذيول» ، تحريف صوابه من المخطوطات .

(٣) النصر/ ١ .

فإنما عمل ما بعد الفاء فيما قبلها أى فى «إذا» على المذهب الصحيح كما يجيىء فى الظروف المبنية أن العامل فى «إذا» جزاؤها لا شرطها، لأن الفاء زائدة، لكن موقعها موقع السببية وصورتها، لتدل على لزوم ما بعدها لما قبلها لزوم الجزاء للشرط - كما يجيىء تحقيقه فى الظروف المبنية.

وأما نحو قوله تعالى: ﴿وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ وَتِيَابَكَ فَطَهِّرْ وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ﴾ (١) وقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ (٢) فالفاء فى الجميع للسببية، وجاز مع ذلك عمل ما بعدها فيما قبلها لوقوع الفاء غير موقعها للغرض الذى نذكره فى حروف الشرط.

فعلى هذا يخرج من هذا الباب نحو قوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا﴾ (٣) على مذهب المبرد - كما يجيىء، ونحو قوله: كُلُّ رَجُلٍ يَأْتِينِي فَأَنَا أَكْرَمُهُ لَأَنَّهُا فاء السببية الواقعة موقعها إذ هى داخلية على الجزاء لتضمن الموصول والموصوف معنى كلمة الشرط، وكون الصلة والصفة كالشرط، فما بعد الفاء لا غير كالجزاء، بلى لو لم يتضمن الموصول والموصوف معنى الشرط، وقلنا: إن الشرط مقدّر أى أن الأصل: إمّا يكن شيء فاجلدوا الزانية والزانى، ثم عمل به ما عمل بنحو: قوله تعالى: ﴿وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ﴾، ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ - كما يجيىء فى حروف الشرط، وشغل «اجلدوا» بمتعلق الضمير لكان (٤) من هذا الباب كما فى قوله تعالى: ﴿فَلْيَذُوقُوهُ﴾ (٥) على بعض التأويلات.

ويجوز أن يكون بتقدير: هذا كذا فليذوقوه، وبمعنى: أمّا هذا «فليذوقوه» على بعض التأويلات.

ويجوز أن يكون بتقدير: هذا كله فليذوقوه، وبمعنى: أمّا هذا فليذوقوه وبمعنى: هذا حميم فليذوقوه.

(٣) النور / ٢.

(٢) الضحى / ١١.

(١) المدثر / ٣ - ٤ - ٥.

(٤) لكان جواب «لول» السابقة. وقد طال الفصل كثيراً، وهى عادة الرضى.

(٥) ص / ٥٧.

ويخرج أيضاً بالقيّد المذكور الفعل الذي لا يكون الاسم المتقدّم عليه من جملة، بل من جملة أخرى، فإنه لا يكون من هذا الباب، إذ لو سلط عليه لم ينصبه، لأنه لا ينصب الفعل إلا ما هو من جملة وذبوله، فخرج على هذا أيضاً قوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا﴾<sup>(١)</sup> عند سيبويه، إذ التقدير عنده: فيما يُتلى عليكم حكمُ الزَّانية والزَّاني فاجلدوا.

وكذا يخرج: زيدٌ اضرِبته أو لا تضربته، لأن الفعل المؤكد بالنون لا يعمل فيما قبله كما تقدّم.

قال البصريون: إنّما لم يجز نصب الاسم المذكور إلا على ما قبل<sup>(٢)</sup> لو سلط عليه هو أو مناسبه لنصبه، لأن المفسّر عوضٌ عن الناصب ودالٌّ عليه فلا أقلّ من أن يكون مستعدّاً للنصب، وعلى شفا العمل بحيث لو لم تشغله بنائب الاسم المنصوب المتقدّم، أعنى بضميره أو متعلّقه لنصبه، فما لم يصلح هو أو مناسبه للنصب لولا الضمير أو متعلّقه لم يكن مفسراً أيضاً، هذا زبدة كلامهم.

فإن قيل: اشترط هذا القول يقتضي فساد كون الناصب مقدّراً مفسراً بالظاهر، ويؤدّي إلى صحة مذهب الكسائي والفرّاء أي أنّ الناصب هو المتأخر، وذلك لأنه لو وجب أن يكون مفسّر العامل بحيث لولا اشتغاله بضمير المعمول لكان هو العامل لوجب<sup>(٣)</sup> اطّرادَه في مفسر عامل الرفع في نحو: ﴿إِنِ امْرَأُ هَلَكَ﴾<sup>(٤)</sup> إذ لا فارق، فكان يجب أن لا يتأخر المفسّر عن المرفوع إذ لا يعمل الفعل الرفع فيما قبله.

قيل: إن الأصل في المفسّر أن يصلح للعمل في معمول المفسّر - كما ذكرنا،

(١) النور / ٢.

(٢) في ط، وع «إلا قبل ما لو سلط عليه» وفي ظ: «إلا على ما قبل لو سلط عليه بالباء» وفي ك: «إلا الأعلى ما قبل ما لو سلط عليه بالياء»

(٣) في ط: «لوجب في اطّرادَه» بزيادة «في» تحريف.

(٤) النساء / ١٧٦ وفي ط «امرء» بهمزة مقردة، تحريف.

فإن لم يصلح وكان له محمل غير التفسير حمل عليه، وإن لم يكن له محمل آخر اضطر إلى جعله مفسراً مع امتناع كونه عاملاً، ففي نحو: زيد هل ضربته، وهلاً ضربته للفعل محمل آخر غير التفسير، وهو كونه خبر المبتدأ، فحملناه عليه لما لم يصلح للعمل في زيد.

فأما في نحو: ﴿إِنْ أَمْرٌ هَلَكٌ﴾ و«لو ذات سوار لَطَمْتَنِي/»<sup>(١)</sup>. فلم يكن ١٦٨ للفعل محمل آخر، إذ لو جعلناه خبر المبتدأ لكان حرف الشرط داخلاً على الاسمية، ولا يجوز.

فعلى ما تقرر لا يحمل الفعل على التفسير في: زيد قام لَمَّا لم يضطر إليه، وكذا في: أزيد قام، بل نقول: زيد مبتدأ لا فاعل فعل مقدر، وإن كانت الهمزة بالفعل أولى، لأننا لم نضطر إلى جعل الفعل مفسراً، إذ الهمزة تدخل على الاسمية أيضاً وهذا مذهب سيويه والجزمي.

واختار الأخفش في نحو: أزيد قام أن يرفع زيد بفعل مقدر مفسر بالظاهر نظراً إلى همزة الاستفهام.

ومن ثم قال سيويه في نحو: أنت زيد ضربته: إن رفع «زيد» أولى، لأن أنت مبتدأ لا فاعل على ما قدمناه، فبقى خبر المبتدأ وهو زيد ضربته بلا همزة استفهام فرفعه أولى من نصبه لما سببين في شرح قوله: «عند عدم قرينة خلافه».

وأما إذا كان الفاصل بين همزة الاستفهام والاسم المحدود ظرفاً نحو أليوم زيداً ضربته فالمختار النصب اتفاقاً لكون الظرف متعلقاً بالفعل، فالأولى بهمزة الاستفهام إذاً أن تقدر داخله على الفعل<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر مجمع الأمثال ١٧٤/٢.

وفي شرحه قبل معناه: لو لطمني من كان كفواً إلى لهان عليّ ولكن لطمني من هو دوني. وقيل: أراد لو لطمنتي حرة فجعل السوار علامة للحرية، لأن العرب فلما تلبس الإماء السوار، فهو يقول: لو كانت اللاطمة حرة لكان أخف عليّ وقد سبق ذكره.

(٢) في ظ: «داخله على فعل» بدون «أل».

وقال الأخفش في : أنت زيد ضربته: إن نصب «زيداً» أولى بالنظر إلى همزة الاستفهام، و«أنت» فاعل فعل مقدّر وزيداً مفعوله أى أضربت زيداً ضربته فلما حذفت الفعل انفصل ضمير الفاعل المتصل.

ونظر سيبويه أدقّ بناءً على أن الفعل الذى لا يصلح للعمل بنفسه لا يحمل على تفسيره للعامل ما كان عند مندوحة .

ويلزم الأخفش تجويز ارتفاع «زيد» بالفاعلية فى نحو: زيد قام، وإن لم يكن مختاراً.

فعلى هذا مفسّر الرفع لا يكون إلا فعلاً، إذ لا يضطر إلى إضمار الفعل الرفع إلا بعد حرف لازم للفعل كحرفي الشرط وحروف التحضيض .

وأما مفسّر الناصب فقد يكون شبه فعل، لأنه قد يفسّره بلا ضرورة إلى كونه مفسراً - كما ذكرنا - نحو: زيداً أنا ضاربه.

قوله: «أو مناسبة لنصبه» ليس فى أكثر النسخ هذه اللفظة أعني: «أو مناسبة» والظاهر أنها ملحقة، ولم تكن فى الأصل، إذ المصنف لم يتعرض لها فى الشرح. والحقّ أنه لا بد منها وإلا خرج نحو: زيداً مررت به، وأيضاً نحو: زيداً ضربت غلامه، لأنه لا بد ههنا من مناسب حتى ينصب زيد لأن التسليط يعتبر فيه صحة المعنى، ولو سلّطت «ضربت» على «زيداً» فى هذا الموضع لنصبه لكن لا يصح المعنى لأنك لم تقصد أنك ضربت زيداً نفسه بل قصدت إلى أنك أهنته بضرب غلامه فالمناسب إذاً يطلب فى موضعين:

أحدهما: أن يكون الفعل أو شبهه واقعاً على ذلك الاسم معنًى لكن لا يمكنه أن يتعدى إليه إلا<sup>(١)</sup> بحرف جرّ نحو: زيداً، مررت به قال الله تعالى: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ﴾<sup>(٢)</sup>.

(١) كلمة: «إلا» سقطت من ب . انظر ١/ ٤٤٨.

(٢) الأعراف / ٣٠.

والثاني: أن لا يكون الفعل الظاهر أو شبهه واقعاً عليه على متعلقه، وقد عرفت المراد بالتعلق نحو: زيداً ضربت غلامه أو مررت بغلامه.

والأولى عند قصد التسليط فيما اشتغل فيه المفسر بمتعلق الضمير بلا حرف جر أن يسלט ذلك الفعل بعينه على الاسم المحدود بعد تقدير ذلك المتعلق مضافاً إلى الاسم كما تقول في: زيداً ضربت غلامه: زيداً ضربت أى غلام زيد فنقول: إذا حصل ضابطان: أحدهما: أن يكون بعد الاسم فعل أو شبهه.

والثاني: أن يكون الفعل أو شبهه مشتغلاً عن نصب الاسم بضميره أو بمتعلق الضمير، فسواء كان قبل ذلك الاسم اسم آخر مرفوع أو منصوب لفظاً أو محلاً يمكن نصب ذلك الفعل أو شبهه أو مناسبهما أو رفعه لذلك الاسم أيضاً أو لا يكون، لا يختلف الحكم فيه، فالاسم المرفوع / قبله نحو: أزيدُ عمرًا ضربه؟ ١٦٩ سيويوه ينصب عمرًا بضرب المقدّر بعد زيد المبتدأ خبراً عنه أى أزيد ضرب عمرًا ضربه.

والأخفش يجوز ارتفاع زيد بكونه فاعلاً لضرب المقدّر قبل زيد، وعمرًا مفعوله، أى أضرب زيداً عمرًا ضربه؟ كما تقدّم من مذهبيهما:

وأما في نحو إن زيداً عمرًا ضربه فالفعل متحتم التقدير<sup>(١)</sup> قبل المرفوع والاسم المنصوب لفظاً قبله نحو: آليومَ عمرًا ضربه؟ والمنصوب محلاً أبالسوط زيداً ضربه؟.

وقد تقدّم أنه يجوز أن يتأخر عن الاسم المحدود قبل اسم آخر، وليس يجب أن يليه الفعل أو شبهه نحو آخوان<sup>(٢)</sup> اللحم أكل عليه؟ وأزيداً أنت محبوس عليه؟ وقد يكتنفه اسمان نحو: آليوم الخوان اللحم أكل عليه، أو إن زيداً عمرًا اليوم ضربه .

(١) كلمة «التقدير» سقطت من ب انظر ١/ ٤٤٩.

(٢) الخوان بكسر الخاء: الذى يؤكل عليه، معرب.

وقد يتوالى اسمان منصوبان لمقدرين أو أكثر نحو: أزيداً أخاه ضربته؟ أى  
أأهنت زيداً ضربته أخاه ضربته؟ وأزيداً أخاه غلامه ضربته؟ أى لابتست زيداً أهنت  
أخاه ضربت غلامه ضربته؟.

قوله: «ينصب بفعل يفسره ما بعده» التفسير كما ذكر على ضربين:  
إمّا أن يكون المفسر عين لفظ المفسر كزيداً ضربته أى ضربته أى ضربت زيداً  
ضربته أو يكون لفظ المفسر، دالاً على معنى المفسر، واللفظ غير اللفظ كما فى  
مررت به وضربت غلامه وحبست عليه.

وهذا الثانى على ثلاثة أقسام:

لأنه إن أمكن أن تقدر ما هو بمعنى الفعل الظاهر من غير نظر إلى معمول  
لذلك الفعل الظاهر خاص بل مع أى معمول كان فهو الأولى، نحو: زيداً مررت  
به. فإن جاوزت المقدّر قبل «زيداً» بمعنى: مررت سواء كان مررت عاملاً فى بك  
أو فى به أو فى بغلامك أو فى بأخيك<sup>(١)</sup>، أو فى أى شيء كان لا يتفاوت معناه  
باعتبار المفاعيل.

وإن لم يمكن هذا فانظر إلى معنى ذلك الفعل الظاهر مع معموله المعين الخاص  
الذى نصبه ذلك الفعل المقدّر فقدّر ذلك المعنى، وذلك نحو: زيداً ضربت غلامه  
فإن أهنت المقدّر ههنا قبل زيد ليس بمعنى ضربت مطلقاً مع أى معمول كان بل  
هو معناه مع غلامه أو أخاه أو صديقه أو ما جرى مجرى ذلك، ألا ترى أنك لو  
قلت: زيداً ضربت عدوه لم يكن معنى ضربت عدوه أهنت زيداً بل المعنى أكرمت  
زيداً ضربت عدوه، فظهر أن أهنت المقدّر بمعنى الفعل الظاهر مع بعض معمولاته  
دون بعض بخلاف: جاوزت فإنه بمعنى مررت مع أى معمول كان.

وإن لم يكن هذا الثانى أيضاً أضمرت معنى لابتست فإنه يطرد فى كل فعل  
مشتغل بضمير أو بمتعلّق الضمير أى متعلّق كان.

(١) فى ط: «بأخيك» بالحاء، تحريف.



ولنا أن نقول في تعيين العامل المقدر رافعاً كان أو ناصباً : أنت تنظر، فإن كان المفسر عاملاً في ضمير الاسم المقدّم بلا واسطة قدّرت لفظ المفسر بعينه كما في **إن زيداً قام، وإن زيداً ضربته**.

وإن عمل في الضمير بواسطة حرف جر نحو: **إن زيدٌ مرّ به، وإن زيداً مررت به** فلك أن تضمّر فعل الملابس مطلقاً أي **إن لوبس زيد، وإن لابست زيداً، وكذا في: إن الخوان أكل عليه، وإن الخوان أكلت عليه أي إن لوبس الخوان وإن لابسته، وأما إن قلت: الخوان أكل عليه اللحم؟، فإنك تضمّر لابس وفاعله ما أسندت إليه الفعل المبني للمفعول أي: ألبس اللحم الخوان أكل عليه اللحم؟، وكذا السوط (١) ضرب به زيد.**

ولك أن تفصّل بأن تقول: **إن كان هناك فعل متعدّ إلى ذلك الضمير بنفسه** بمعنى ذلك اللازم أضمرته كما في: **إن زيدٌ مرّ به، وإن زيداً مررت به، أي إن جُوز زيد، وإن جاوزت/ زيداً، وإلا ففعل (٢) الملابس كما ذكرنا في آخوان أكل ١٧٠ عليه والخوان أكلت عليه.**

وإن كان المفسر عاملاً في متعلّق الضمير فلك أن تضمّر فعل الملابس مطلقاً (٣) أي فيما عمل فيه بحرف الجرّ أو بنفسه نحو: **إن زيدٌ ضرب غلامه، وإن زيداً ضربت غلامه، أي إن لوبس زيد، وإن لابست زيداً. وكذا في إن زيدٌ مرّ بغلامه وإن زيداً مررت بغلامه.**

ولك أن تفصّل فتضمّر في العامل بنفسه ذلك الفعل الظاهر بعينه مع مضاف إلى ذلك الاسم المذكور فتقول في **إن زيدٌ ضرب غلامه وفي إن زيداً ضربت**

(١) في ط : «السوط» بدون همزة الاستفهام. وصوابه من النسخ المخطوطة.

(٢) في ط : «فعل» مكان : ففعل تحريف.

(٣) علق السيد الشريف على قوله: «مطلقاً» بقوله: أي سواء كان هناك فعل متعدّد بنفسه بمعنى ذلك الفعل الذي عمل في الضمير بواسطة حرف الجرّ أولاً، وحاصله ترك التفصيل الذي أشار إليه بقوله: «ولك أن تفصّل».

غلامه: إنَّ «ضُرِبَ» متعلّقٌ زيدٌ ضُرِبَ غلامه، وإنَّ ضربت متعلّقٌ زيدٌ ضربت غلامه، فيكون الفعل الظاهر تفسيراً للمقدّر<sup>(١)</sup> ومعمول الظاهر تفسيراً للمتعلّق المقدّر. وكذا في نحو إنَّ زيدٌ لُقِيَ عمرو وأخوه، وإنَّ زيداً لقيت عمراً وأخاه مع بعد معنى الملابس ههنا كما تقدّم في مثل مذهب الكسائي.

والتفصيل أولى من إضممار الملابس مطلقاً، لأنه يتعذر إضممارها للمرفوع في : إنَّ زيد قام غلامه، بل المعنى: إنَّ قام متعلّقٌ زيد قام غلامه.

وتضمّر العامل في متعلّق الضمير بواسطة حرف الجر فعلاً متعدّياً بمعنى ذلك الفعل اللازم إنَّ وجد متعدّياً مع المضاف المذكور، فنقول في : إنَّ زيدٌ مرَّ بغلامه وإنَّ زيداً مررت بغلامه: إنَّ التقدير: إنَّ «جوز» متعلّقٌ زيدٌ مرَّ بغلامه: وإنَّ «جاوزت» متعلّقٌ زيدٌ مررت بغلامه.

وإنَّ لم يوجد متعدّدٌ بمعناه فالملابسة نحو: إنَّ زيدٌ أكل على خوانه، وإنَّ زيداً أكلت على خوانه، أى إنَّ لُوبس زيدٌ أكل على خوانه، وإنَّ لابتست زيداً أكلت على خوانه.

هذا وإنَّ جاء في جميع الصّور المذكورة قبل الاسم المذكور ظرف أو جارٍ نحو: أليوم زيداً ضربته؟ وأبأ السوط زيداً ضربته؟ لم يتفاوت الأمر، لأنَّ الفعل المقدّر يعمل في ذلك الظرف أيضاً والجار أيضاً.

وأما إنَّ جاء قبل الاسم المذكور مرفوع فإنَّ كان المفسّر مما يعمل فيهما مع استقامة المعنى كما في: إنَّ زيدٌ عمراً ضربه أى إنَّ ضرب زيدٌ عمراً ضربه فلا إشكال.

وكذا في: إنَّ زيداً عمرو ضربه، وإلا أضمرت فعل الملابس كما في: إنَّ اللحم الخوان أكل عليه إنَّ لابس اللحم الخوان.

(١) في ط : فيكون الفعل الظاهر تفسيراً للمقدّر، والمختار ما في النسخ المخطوطة.

### [اختيار رفع الاسم المشتغل عنه]

(ص): «ويختار الرفع بالابتداء عند عدم قرينة خلافه، أو عند وجود أقوى منها . كـ «إمّا» مع غير الطلب، وإذا للمفاجأة».

(ش): حال الاسم المحدود لا يعدو وأربعة أقسام: إما أن يختار رفعه، أو يختار نصبه، أو يجب نصبه، أو يستوى رفعه ونصبه. ولم يذكر جمهور النحاة ما وجب رفعه، وأثبت ابن كيسان.

قال: وذلك إذا كان الفعل مشتغلاً بمجرور به تحقق فاعلية الفاعل بأن يكون آلة الفعل نحو: آل سوط ضرب به زيد؟ لأنه لما حقق فاعلية الفاعل فكأنه فاعل مرفوع. وقد تقرر أنه لا يجوز نصب الاسم المذكور إلا إذا اشتغل الفعل عنه بمنصوب. وهذا الذى ذكر قياس بارد. والوجه جواز نصبه لكون الفعل مشتغلاً عنه بمنصوب محلاً، بلى ما بعد إذا المفاجأة واجب الرفع فى نحو خرجت فإذا زيد يضربه عمرو - كما يجيء.

ثم اعلم أن المصنف ابتداءً بما يختار رفعه، لأن الرفع هو الأصل لعدم احتياجه إلى حذف عامل فقال: «يختار الرفع بالابتداء» فبين بقوله «بالابتداء» عامل الرفع فى جميع ما يجوز رفعه فى هذا الباب حتى لا يظن أن رافعه فعل / كما أن ناصبه ١٧١ إذا نصب فعل.

قوله: «عند عدم قرينة خلافه»، الضمير فى خلافه للرفع، وخلاف الرفع ها هنا النصب، لأن هذا الاسم المذكور إما أن يرتفع بالابتداء أو ينتصب بفعل مقدّر. أما الجرّ فلا يدخله، لأنه لا يكون إلا بجارّ، وكلامنا فى اسم ينتصب لفظاً بما بعده لو سلط عليه .

والمعنى: يختار رفع هذا الاسم المذكور عند عدم قرائن النصب الموجبة له، والقرائن التى يختار معها النصب الموجبة له، والقرائن التى يختار معها النصب والتى يتساوى معها الأمران على ما يجيء شرحها .

ومثال ذلك : زيد ضربته ولا يريد مطلق قرينة النَّصب لأن المفسر قرينة النصب، ومع عدمه ليس الاسم مما نحن فيه، بل يريد قرائن النصب التي سنذكرها على ما أشرنا إليه .

وإنما اختيار الرفع على النصب مع ذلك التقدير لاحتياج النصب، إلى حذف الفعل وإضماره، والأصل عدمهما بخلاف الرفع فإنه يعامل معنوي عندهم لم يظهر قط في اللفظ حتى يقال: حُذِفَ وأُضْمِرَ على ما اخترنا في رفع المبتدأ.

نقول : إنما اختيار الرفع على النصب لأنه يعامل ظاهر دون النصب .

قوله : «أو عند وجود أقوى منها» أى عند وجود قرينة للرفع هي أقوى من قرينة النَّصب وقرينة الرَّفع التي تجامع قرينة النصب وتكون أقوى منها شيئان فقط على ما ذكروا: «أما» و«إذا» المفاجأة.

فأما «أما» فتجامع ثلاث قرائن للنصب هي مع إحداها مغلوطة ومع الآخرين غالبة.

وأما الأولى فالطلب على ما يأتي، والأخريان: عطف الجملة التي بعدها على فعلية، وكونها جواباً لجملة استفهامية فعلية .

وأما «إذا» فلا تجامع من قرائن النَّصب إلا واحدة، وإذا غالبة عليها، وتلك القرينة كون الجملة المصدرة بها معطوفة على فعلية - كما يجيء .

أما «أما» فإنما يُرجَّح الرفع معها على النصب مع القريتين المذكورتين لأن ترجَّح النصب في مثلهما بغير أما إنما كان لمراعاة التناسب بين المعطوف والمعطوف عليه في كونهما فعليتين نحو: قام زيد وعمرأ أكرمه، أو لقصد التناسب بين السؤال والجواب في كونهما فعليتين نحو: زيداً أكرمه في جواب من قال: أيَّهم أكرمت؟

فإذا صُدِّرت الجملتان بأما نحو قام زيد وأما عمرو فقد<sup>(١)</sup> أكرمه، وأما زيد

(١) في ط : «فقط» بالطاء ، تحريف .

فقد أعطيته ديناراً فى جواب: أيهم أعطيت؟ فإنَّ أماً من الحروف التى يبتدأ بعدها الكلام ويستأنف، ولا ينظر معها إلى ما قبلها فلم يكن قصد التناسب معها لكون وضعها لضدَّ مناسبة ما بعدها لما قبلها أعنى الاستئناف فرجعت الجملة بسببها<sup>(١)</sup> إلى ما كانت عليه فى الأصل<sup>(٢)</sup> وهو اختيار الرفع للسلامة من الحذف والتقدير فأماً فى الحقيقة ليست مقتضية للرفع، لأن وقوع الاسمية والفعلية بعدها على السواء نحو قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾<sup>(٣)</sup> لكن عملها فى الصورتين: أنها منعت مقتضى النصب من التأثير، فبقى مقتضى الرفع بحاله وهو كون الأصل سلامة الكلام من الحذف والتقدير وأماً «حتى» نحو قوله:

ألقى الصحيفة كى يخفف رحله والزاد حتى نعله ألقاها<sup>(٤)</sup> ١٦٧=

(١) فى ط : فرجعت بسببها الجملة.

(٢) فى ط : إلى ما كانت فى الأصل عليه.

(٣) الضحى ١٠، ٩.

(٤) هو الشاهد السابع والخمسون بعد المائة فى الخزانة .

واستشهد به على أن «حتى» وإن كانت يستأنف بعدها الكلام إلا أنها ليست متمحضة للاستئناف، فلم يكن الرفع بعدها أولى، فهى كسائر حروف العطف، يعنى أنه يجوز فى «نعله» النصب والرفع. وذكر البغدادى أن النصب فمن وجهين:

أحدهما : نصبه بإضمار فعل يفسره ألقاها، كأنه قال: حتى ألقى نعله ألقاها.

ثانيهما: أن يكون نصبه بالعطف على الصحيفة، وحتى بمعنى الواو كأنه قال : ألقى الصحيفة حتى نعله، يريد: ونعله.

وأما الرفع فعلى الابتداء، وجملة ألقاها هو الخبر، فحتى على هذا وعلى الوجه الأول من وجهى النصب حرف ابتداء، والجملة بعدها مستأنفة .

ونسب البغدادى هذا البيت لأبى مروان النحوي، وبعده :

ومضى يظنُّ بريدَ عمرو خَلْفَهُ خوفاً وفارق أرضه وقلاها

من شواهد : سيبويه ٥٠/١، وشرح شواهد المغنى للسيوطى / رقم ٣٧٠، والعينى ١٣٤/٤، والهمع والدرر رقم ١٠٦٤، والتصريح ١٤١/٢، والأشمونى ٩٧/٣، وحاشية رقم ٣٢٠/١ .

فهي وإن كانت يستأنف بعدها الكلام إلا أنها ليست متمحضة للاستئناف «كأماً»، ألا ترى أنها لا تقع في أول الكلام «كأماً» فلم يكن الرفع بعدها أولى فهي كسائر حروف العطف لظهورها في ذلك الباب.

وأما إذا كانت أمّا مع الطلب وهو الأمر والنهي والدعاء فقط، لأن سائر أنواع ١٧٢ الطلب نحو: زيد هل ضربته / وزيد ليتك تضربه، وألا تضربه يجب رفع الاسم معها كما تقدّم.

فأما مع الثلاثة فهي مغلوبة نحو: أما زيداً فأكرمه وأما بكرةً فلا تضربه، وأما عمرأ فرحمه الله تعالى.

وإنما صارت مغلوبة، لأن وقوع هذه الأشياء خبراً للمبتدأ قليل في الاستعمال، وذلك لأن كون الجملة الطلبية فعلية أولى إن أمكن اختصاص الطلب بالفعل، ألا ترى إلى اقتضاء حروف الطلب للفعل كحرف الاستفهام والعرض والتحضيض.

وأما قوله: ﴿بَلْ أَنْتُمْ لَا مَرْحَبًا بِكُمْ﴾<sup>(١)</sup> فلم يمكن جعلها فعلية بتغيير إعراب كما أمكن ذلك في نحو: زيد اضربه، وكذا في نحو: أزيد ضارب؟<sup>(٢)</sup> وزيد هل ضربته؟ وعمرأ ألا تضربه.

وأما قولهم: [إن قلة]<sup>(٣)</sup> نحو: زيد اضربه ولا تضربه بالرفع] لمناقضة الخبر الذي هو محتمل للصدق والكذب لهذه الثلاثة الطلبية التي لا تحتملها<sup>(٤)</sup> إلا بتأويل بعيد مخرج للأمر والنهي والدعاء عن حقيقتها كقولك في زيد اضربه: زيد أطلب منك ضربه؟ فمنقوض بأنه يكثر في الجملة الاسمية تصدرها بما يخرجها

(١) ص ٦٠.

(٢) في ط: هل زيد ضارب مكان: أزيد ضارب؟

(٣) ما بين معقوفين سقط من ط.

(٤) في ط: «لا تحتملهما» بألف التثنية، صوابه من النسخ المخطوطة.

عن كونها خبرية مع أنه يسمى الخبر فيها خبر المبتدأ نحو: أزيد منطلق؟ وليتك عندنا. وكذا يكثر، زيد من أبوه؟ وعمرو هل ضربته؟ وزيد ليتك قتلته.

ولا يجب في خبر المبتدأ احتمالاً للصدق والكذب، وإنما سمي خبراً اصطلاحاً كما أن الفاعل سمي به فاعلاً ولم يصدر الفعل منه في بعض المواضع.

فنقول: لما كان الطلب من قرائن النصب كما ذكرنا، وأما ليست من قرائن الرفع كما بينا بقى التعارض في: أما زيد فاضربه بين الطلب وأصالة السلامة من الحذف والتقدير.

وترجيح الطلب أولى لكثرة استعمال الحذف والتقدير في كلامهم، وقلة استعمال الطلبية اسمية مع إمكان جعلها فعلية بمجرد تغيير إعراب.

وأما «إذا» المفاجأة فهي في ضعف الاستئناف بعدها مثل «حتى» ولهذا لا تقع في صدر كلام من دون أن يتقدمها شيء كما تقع أما، لكن النحاة قالوا: إنها إذا جمعت حرفاً عاطفاً على الجملة الفعلية فهي غالباً على العاطف بمعنى أن الرفع إذاً أولى من النصب مع جواز النصب نحو: قام زيد وإذا بكر يضربه عمرو.

وفيما قالوا نظر، وذلك أنهم اتفقوا على أنها لا تحيى، بعدها إلا الاسمية فرقاً بينها وبين إذا الشرطية [من<sup>(١)</sup> أول الأمر] فقياس هذا وجوب الرفع بعدها مع مجيئها بعد العاطف.

بلى لو سمع نصب ما بعدها مع العاطف المذكور لكان لهم أن يقولوا: خالفت أصلها في هذا الموضع الخاص دعاية للتناسب المطلوب عندهم، وفي غير هذا الموضع يجب رفعها نحو: زيد في الدار وإذا عمرو اضربه، وأما مع عدم السماع فالأصل منعه بناء على الإجماع المذكور.

(١) ما بين معقوفين سقط من ظ.

## [اختيار النصب]

(ص) ويختار النَّصْبُ بالعطف على جملة فعلية للتناسب، وبعد حرفي النفي والاستفهام، وإذا الشرطية، وحيث، وفي الأمر والنهي، وعند خوف لبس المفسر بالصفة مثل: ﴿إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾<sup>(١)</sup>.

(ش): هذه قرائن يختار معها النصب في الاسم المذكور.

قوله: «بالعطف على جملة فعلية» نحو: قام زيدٌ وعمراً أكرمه. وكذا مع لكن وبِ، وذلك لتناسب المعطوف والمعطوف عليه في كونهما فعليتين وكذا في: مررت برجل ضارب عمراً وهنداً يقتلها لعطفه على مشابه الفعل.

وأما في نحو: أحسنُ بزيد وعمرو يضربه فلا يترجح النصب، لكون فعل التعجب لجموده/ وتجرده عن معنى العروض لاحقاً بالأسماء.

كذا قال سيبويه، والظاهر أن الثانية اعتراضية لا معطوفة.

قوله: «وبعد حرف النفي» هي لا، وما، وإن نحو قوله:

فلا حسباً فخرت به لتيّم ولا جدّاً إذا ازدحم الجدود<sup>(١)</sup>. = ١٦٨

(١) القمر / ٤٩.

(٢) هو الشاهد الثامن والخمسون بعد المائة في الخزانة.

واستشهد به على أنه يجوز النصب في قوله: «حسباً» والرفع لوقوعه بعد حرف النفي. أما نصبه، فيفعل مقدّر متعلّئ إليه بنفسه في معنى الفعل الظاهر ووالنقدير: فلا ذكرت حسباً فخرت به، «ولا جدّاً» معطوف على قوله: «حسباً» وهو بمنزلة قولك: «أزيداً مررت به، وإنما لم يجر إضمار الفعل المتعدي، بحرف الجر، لأن ذلك يؤدي إلى إضمار حرف الجر، ولا يجوز إضماره، لأنه مع المجرور كشيء واحد.

والشاهد نسبه في الخزانة لجرير، انظر ديوانه / ١٢٩ برواية «ولا حسب» بالرفع من قصيدة يهجوها التيم، مطلعها:

ألا زارت وأهل منى هجود وليت خيالها بمنى يعود.

وهي قصيدة طويلة.

من شواهد: سيبويه ٧٣/١، وابن يعيش ١٠٩/١، ٣٦/٢.



وكذا: ما زيداً ضربته.

وإنما اختير النَّصب فيهما مع جواز الرفع، لأن النفي فى الحقيقة لمضمون الفعل، فإيلاؤه لفظاً أو تقديرًا لما ينفى مضمونه أولى.

وليس لم ولما ولن من هذه الجملة، إذ هى عاملة فى المضارع، ولا يقدر معمولها لضعفها فى العمل فلا يقال: لمَّ زيداً تضربه، ولا لن بكرة تقتله، كما يقال: إن زيداً تضربه أو ضربته لقوة إن بجزمها للفعليين.

وأما ليس فيمن قال: إنه حرف فليس أيضاً من هذا الباب لأن ما بعده واجب الرفع بكونه اسمه، والجملة بعده خبره نحو: ليس زيدٌ ضربته.

وبعض من قال بحرفيّتها جوز إلغائها عن العمل إلغاءً ما، استدلالاً بقولهم: «ليس الطَّيبُ إلَّا المسكُ» برفع المسك - كما يجيء فى باب «ما» - ويحمل عليه قولهم: «ليس خلق الله مثله» أى ما خلق الله، فيجيز ليس زيداً ضربته على إلغاء ليس.

والوجه: أن «ليس خلق الله» من باب توجيه الفعليين<sup>(١)</sup> إلى مرفوع واحد «وخلق» خبر «ليس»، ويجوز أن يكون اسم ليس فيه، وفى قولك: ليس زيداً ضربته ضمير الشأن، والمفسر جملة فعلية كما فى قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارَ﴾<sup>(٢)</sup>.

قوله: «وحرف الاستفهام»، علة أولويته بالفعل كعلة أولوية حرف النفي به، قال سيويه: ليس جواز الرفع فى الهمزة كجوازه فى نحو: قام زيد وعمر و كلمته، يعنى أن الرفع فى الثانى: أحسن، فليس طلب المشاكلة بين المعطوف والمعطوف عليه جملة فعلية فى اقتضاء النَّصب كهمزة الاستفهام، بل الهمزة أشد اقتضاءً له.

(١) فى ظ: «توجه» مكان: «توجيه».

(٢) الحج / ٤٦.

وكذا جعل سيبويه الرفع بعد حروف النفي أحسن منه بعد الهمزة، وذلك لأن [معنى الإخبار باق بعد النفي كما كان قبله، إذ يحتمل الصدق والكذب بخلاف ما تدخل عليه الهمزة لأن]<sup>(١)</sup> الجملة مع الهمزة تصير طلبية، وكون الطلبية فعلية أولى إن أمكن - كما ذكرنا - ولا تصير مع حرف النفي طلبية.

واعلم أن للاستفهام حرفين : أحدهما : عريق فيه وهو الهمزة، فهي تدخل على الفعلية نحو: أضرب زيد؟ وعلى الاسمية الخالية من الفعل نحو: أزيد خارج؟ وعلى الاسمية التي خبر المبتدأ فيها فعلية نحو أزيد خرج؟

وثانيهما دخيل فيه وهو هل التي أصلها أن تكون بمعنى «قد» اللازمة للفعل - كما يجيء في قسم الحروف - فهي تدخل على الفعلية وعلى الاسمية التي ليس خبر المبتدأ فيها فعلية نحو: هل زيد قائم؟ لمشابهة الهمزة.

وأما الاسمية التي جزؤها الثاني فعلية فلا تدخل عليها إلا على قبح نحو: هل زيد خرج؟ لأنها إذا لم تجد فعلاً تسَلَّت عنه، فإن كان أحد<sup>(٢)</sup> جزأى الجملة التي تدخلها فعلاً تذكّرت الصحبة القديمة فلا ترضى إلا بأن تعانقه فيجب أن توليه إياها [صريحاً فتقول: هل خرج زيدٌ، فلا يجوز: هل زيداً ضربته، وإن كان بتقدير الفعل. فقوله : حرف الاستفهام يريد الهمزة فقط]<sup>(٣)</sup>.

وكذا يقبح دخولها على فعلية مع الفصل بينها وبين الفعل باسم نحو: هل زيداً ضربت، وعلى فعلية مقدر فعلها مفسراً بفعل ظاهر نحو: هل زيداً ضربته، والنصب ههنا أحسن القبيحين.

وقد مرّ الخلاف بين سيبويه والأخفش في أن الرفع أولى أو النصب في نحو أنت زيداً ضربته؟ والوافق في اختيار النصب إذا فصل بظرف في نحو: اليوم زيداً ضربته.

(١) ما بين المعقوفين سقط من ط، وع، صوابه من النسخ المخطوطة.

(٢) في ط : «فإن جاء أحد جزأى الجملة».

(٣) ما بين المعقوفين سقط من ط.

والأسماء المتضمنة الاستفهام مثل «هل» تدخل على فعلية فعلها ملفوظ به،  
ويقبح نحو: متى زيداً ضربت؟ ومتى زيد خرج؟ فالرفع في متى زيد/ ضربته ١٧٤  
أقبح القبيحين كما ذكرنا في هل.

ويحسن متى زيد خارج؟ كل ذلك لأن كل متطفل على شيء فحقه لزوم  
أصل المتطفل عليه إذا أمكن، وأصل همزة الاستفهام دخولها على الفعل صريحاً.  
وإنما جاز بلا قبح نحو: متى زيد قائم، لأن الفعل معدوم.

وإن كان المتضمن للاستفهام هو الاسم المحدود فرفعه أولى نحو: أيهم  
ضربته؟ كما في زيد ضربته، والعلة كالعلة.

قوله: «وإذا الشرطية» فيها خلاف: نقل عن الكوفيين أنها كإذ في وقوع  
الجمليتين بعدها إلا أن الجملة الاسمية لابد أن يكون الخبر فيها فعلاً إلا في الشاذ  
كقوله:

١٦٩=

﴿إِذَا الْخَصَمُ أَبْرَى مَائِلَ الرَّأْسِ أَنْكَبُ﴾<sup>(١)</sup>

ونقل عن سيويه والأخفش موافقتهم في جواز وقوع الاسمية المشروطة بعدها  
لكن على ضعف.

والأكثر كونها عندهما فعلية أما ظاهرة الفعل نحو: إذا جاء زيد، أو مقدرة<sup>(٢)</sup>.

(١) هو الشاهد التاسع والخمسون بعد المائة في الخزانة.

واستشهد به على أن «إذا الشرطية» يجوز عند الكوفيين وقوع الجملة الاسمية بعدها، لكن بشرط  
كون خبرها فعلاً إلا في الشاذ كهذا البيت.

والشاهد نسبه في الخزانة إلى بعض بني فقعس، وقبله:

﴿فَهَلَّا أَعْدَوْنِي لِمَلِي تَفَاقَدُوا﴾

وهو من أبيات خمسة في الحماسة شرح المرزوقي أولها:

رَأَيْتُ مَوَالِيَّ الْأَلَى يَخْذِلُونَنِي عَلَى حَدَثَانِ الدَّهْرِ إِذْ يَنْقَلِبُ.

و«أبْرَى» في الشاهد من قولهم: رجل أبرى وامرأة بزواء وهو الذي يخرج صدره، ويدخل ظهره،  
وأبْرَى ها هنا مثل ومعناه: الراصد المختال، لأن المختال ربما انثنى فيخرج عجزه. وانظر شرح

الحماسة للمرزوقي / ٢١٣.

(٢) في ظ: «ومقدرته».

نحو: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾<sup>(١)</sup> أى إذا انشقت السماء.

ونقل عن المبرد اختصاصها بالفعليّة فيجب عنده تأويل نحو: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ بالفعليّة أى إذا انشقت السماء فقوله: وإذا الشرطية يعنى على مذهب سيبويه والأخفش.

وإنما اختار بعدها الفعليّة، لأن الشرط بالفعل أولى كالتنقي والاستفهام، وإنما لم يوجبا الفعل بعدهما كما فعل المبرد، لأنها ليست عريقة في الشرط كأن ولو، ولا ظاهرة في تضمن معناه كمن ومتى - على ما يجيء في الظروف المبنيّة.

وأما على مذهب المبرد فينبغي أن لا يجوز بعدها الرفع إلا على وجه أذكره وهو أن بعضهم يجوز في جميع ما ذكرنا ونذكر أنه منتصبٌ بفعل مقدّر مفسّر بالظاهر أن يرتفع بالفعل المقدّر الذي هو لازم ذلك الظاهر.

قال السيرافي: يجوز هلاً زيد قتلته بتقدير: هلاً قُتِلَ زيدُ قتلته وروى الكوفيون:

١٧٠ = لا تجزعي إن منفسٌ أهلكته فإذا هلكتُ فعند ذلك فاجزعي<sup>(٢)</sup>

أى إن أهلك منفسٌ أو إن هلك منفسٌ، فعلى هذا يقدر على مذهب المبرد فى بيت ذى الرمة:

١٧١ = إذا ابنُ أبى موسى بلالاً بلغته فقام بفأسٍ بينِ وصليكَ جازر<sup>(٣)</sup>

(١) الانشقاق/ ١

(٢) هو الشاهد رقم ٤٦ فى الخزانة، وسبق ذكره رقم / ٤٩.

(٣) هو الشاهد الستون بعد المائة فى الخزانة.

واستشهد به على أنه يقدر على مذهب المبرد فى رواية رفع «ابن» إذا بلغ ابن أبى موسى «بلغ» بالبناء للمفعول، فيكون: «ابن» نائب الفاعل لهذا الفعل المحذوف. وبلالاً ينبغى أن يكون بالرفع، لأنه بدل من ابن أو عطف بيان له.

وفى نسخ المغنى وغيره، نصب «بلالاً» مع رفع «ابن».

قال الدماميني: «وبلالاً» منصوب بفعل محذوف آخر يفسره بلغته، والتقدير: إذا بلغ ابن أبى موسى، بلغت بلالاً بلغته. ولا يخفى ما فيه من التكلف والتقدير المستغنى عنه.

على رواية رفع ابن، أى إذا بلغ ابن أبى موسى .

هذا والأولى مطابقة المفسر للمفسر فى الرفع والنصب إذا أمكن.

قوله: «وحيث»، حيث دالة على المجازاة فى المكان كإذا فى الزمان نحو: حيث زيداً تجده فأكرمه، ولكن استعمالها استعمال كلمات الشرط أقل من استعمال إذا، فإنها تدخل على الاسمية التى جزأها اسمان اتفاقاً نحو: اجلس حيث زيد جالس، أما إذا كسعت<sup>(١)</sup> بـ «ما» نحو: حيثما، فهى وسائر الأسماء الجوازم المتضمنة معنى الشرط نحو: متى وأينما لا يفصل بينهما وبين الفعل إلا عند الضرورة قال:

فمتى واغل يزهرهم يحيو ه وتعطف عليه كأس الساقى<sup>(٢)</sup>.

١٧٢=

وقال:

١٧٣=

صعدة نابتة فى حائر أينما الريح تميلها تمل<sup>(٣)</sup>.

= والشاهد لذى الرمة من قصيدة يمدح بها بلالاً مطلعها:

لمية أطلال بحزوى دوائر عفتها السوائى بعدنا والمواطى.

انظر ديوانه / ٣٤٠، وهى قصيدة طويلة عدد أبياتها ٧٨ بيتاً. و«الوصل» بكسر الواو: المفصل وهو ملقى كل عظمتين، والمراد بوصليها: المفصلان اللذان عند موضع نحرها. و«الجازر» اسم فاعل من جزر الناقة: إذا نحرها وهو فاعل قام، وبلال هو بلال بن أبى بردة بن أبى موسى الأشعري. من شواهد سيبويه ١/ ٤٢، وابن يعيش ٢/ ٣٠، ٤/ ٩٦. وابن الشجري ١/ ٣٤، والخصائص ٢/ ٣٨٠.

(١) علق الشريف فى هامش ط بقوله: الكسع أن تضرب مؤخر الإنسان بيدك أو بصدر قدمك.

(٢) هو الشاهد الحادى والستون بعد المائة فى الخزانة.

واستشهد به على أنه فصل اضطراراً بين «متى» ومجزوم فعل الشرط بواغل، فواغل فاعل فعل محذوف يفسره المذكور أى متى يزهرهم واغل يزهرهم.

والشاهد نسبه فى الخزانة لعدى بن زيد العبادى .

و«الواغل»: الرجل الذى يدخل على من يشرب الخمر ولم يدع، يقال: وغل بالفتح يغفل بالكسر وغلاً بالسكون فهو واغل ووغل أيضاً بالسكون.

من شواهد سيبويه ١/ ٤٥٨، والمقتضب ٢/ ٧٦، وابن الشجرى ١/ ٣٣٢، وابن يعيش ٩/ ١٠ والهمع الدرر رقم ١٢٩٩.

(٢) هو الشاهد الثانى والستون بعد المائة فى الخزانة.

واستشهد به على ما تقدم قبله، فتكون «الريح» فاعلة بفعل محذوف يفسره المذكور أى أينما تميلها الريح تميلها .

=

فلو اضطر الشاعر إلى الفصل نحو: متى زيداً تزره يزرک فالنصب واجب لوجوب تقدير الفعل بعدها.

قوله: «وفى الأمر والنهى» فقد تقدم ذلك بعلمته.

قوله: «وعند خوف لبس المفسر بالصفة»، إذا أردت مثلاً أن تخبر أن كل واحد من ممالكك اشتريته بعشرين ديناراً، وأنت لم تملك أحداً منهم إلا بشرائك بهذا الثمن، فقلت: كل واحد من ممالكى اشتريته بعشرين بنصب «كل» فهو نص في المعنى المقصود لأن التقدير: اشتريت كل واحد من ممالكى بعشرين.

١٧٥ وأما إن رفعت «كل» فيحتمل أن يكون اشتريته خبراً له، وقولك: بعشرين / متعلّقاً به، أى كل واحد منهم مشترى بعشرين وهو المعنى المقصود.

ويحتمل أن يكون اشتريته صفة لكل واحد، وقولك: بعشرين هو الخبر أى كل من اشتريته من الممالك فهو بعشرين، فالمبتدأ إذاً على التقدير الأول أعم لأن قولك: كل واحد من ممالكى أعم من اشتريته ومن اشترى لك، ومن حصل لك منهم بغير المشتري من وجوه التملكات<sup>(١)</sup>. والمبتدأ على الثانى لا يقع إلا على من اشتريته أنت فرفعه إذاً مطرّق لاحتتمال الوجه الثانى الذى هو غير مقصود، ومخالف للوجه الأول، إذ ربما يكون ذلك على الوجه الثانى منهم من اشتراه لك غيرك بعشرين أو بأقل منها أو بأكثر، وربما يكون أيضاً لك منهم جماعة بالهبة أو الوراثة أو غير ذلك. وكل هذا خلاف مقصودك، فالنصب إذاً أولى لكونه نصاً فى المعنى المقصود، والرفع محتمل له ولغيره.

= والشاهد نسبه فى الخزنة لابن جعيل..

وقال البغدادي: الصّعدة: ألقناة، التى تنبت ستوية فلا تحتاج إلى تثقيف وتعديل، وامرأة صعدة أى مستوية القامة. و«الحائر» قال الأعلام: القرارة من الأرض يستقر فيها السبيل فيتحرر ماؤه أى يستدير ولا يجرى، وجعلها فى حائر لأن ذلك أنعم لها، وأشدّ لتثنيها إذا اختلفت الريح.

من شواهد: سيبويه ٤٥٨/١، والمقتضب ٧٥/٢، وابن الشجرى ٣٣٢/١، وابن يعيش ١٠/٩، والعينى ٥٧١/٤، والهمع والدرر رقم ١٢٩٩، والأشمونى ١٠/٤.

(١) فى ظ: التملك.

والمثال الذي أورده المصنف من الكتاب العزيز أعني قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾<sup>(١)</sup> لا يتفاوت فيه المعنى كما يتفاوت في مثالنا سواء جعلت الفعل خبراً أو صفة، فلا يصحّ إذا التمثيل، وذلك لأن مراده تعالى بكلّ شيء: كل مخلوق نصبت كلّ أو رفعت، وسواء جعلت خلقناه صفة مع الرفع أو خبراً عنه: وذلك أن قوله: خلقنا كلّ شيء بقدر لا يريد به: خلقنا كل ما يقع عليه اسم شيء، [لأنه تعالى لم يخلق جميع الممكنات غير المتناهية، ويقع على كل واحد منها اسم شيء] <sup>(٢)</sup> فكلّ شيء في هذه الآية ليس كما في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾<sup>(٣)</sup> لأن معناه أنه قادر على كل ممكن غير متناه.

فإذا تقرّر هذا قلنا: إن معنى: «كلّ شيء خلقناه بقدر»: على أن «خلقناه» هو الخبر: كل مخلوق مخلوق بقدر، وعلى أن «خلقناه» صفة: كلّ شيء مخلوق كائن بقدر، والمعنيان واحد، إذ لفظ كلّ شيء في الآية مختص بالمخلوقات، سواء كان «خلقناه» صفة له أو خبراً، وليس مع التقدير الأول أعم منه مع التقدير الثاني كما كان في مثالنا.

ويختار النصب أيضاً إذا كان الكلام جواباً عن استفهام بجملته فعلية - كما إذا قيل: رأيت أحداً أو أيّهم أو غلام أيّهم رأيت؟ فتقول: زيدا رأيت وإنما كان النصب أولى لطابق الجواب السؤال في كونهما فعليتين.

وكذا إذا قيل: أضارب الزيدان أحداً؟ قلت: زيدا يضربانه، لأن معناه أيضرب الزيدان أحداً؟ فهو مقدر بالفعلية.

واختار الكسائي النصب إذا كان الاسم المحدود بعد اسم هو فاعل في المعنى نحو: زيدٌ هنداٌ يضربها، فزيد في المعنى هو الضارب، وأن كان في اللفظ مبتدأ، فنصب: «هندا» أولى، لأنه كأنه قيل: يضرب زيدٌ هنداٌ.

(١) القمر / ٤٩.

(٢) ما بين المعقوفين سقط من ب انظر ١ / ٤٦٣.

(٣) البقرة / ٢٨٤.

## [تساوى الرفع والنصب]

(ص): «ويستوى الأمران في مثل: زيد قام وعمراً أكرمه».

(ش): يعنى يستوى الرفع والنصب فى الاسم المحدود إذا كان قبله عاطف على جملة اسمية، الخبر فيها جملة فعلية أو على الخبر فيها.

وإنما استويا، لأنه يمكن أن يكون ما بعد الواو عطفاً على الاسمى التى هى الكبرى، فيختار الرفع مع جواز النصب ليناسب المعطوف المعطوف عليه فى كونهما اسمين، وأن يكون عطفاً على الفعلية التى هى الصغرى فيختار النصب مع جواز الرفع ليتناسبا فى كونهما فعليتين.

فإن قيل: بل الرفع أولى للسلامة من الحذف والتقدير.

عورض بكون الكلام المعطوف أقرب إلى الفعلية منه إلى الاسمى.

وهذا المثال أعنى زيد قام وعمرو، كلمته مثال أورده سيبويه<sup>(١)</sup>.

واعترض عليه بأنه لا يجوز فيه العطف على الصغرى، لأنها خبر المبتدأ، ١٧٦ والمعطوف فى حكم / المعطوف عليه فيما يجب له ويمتنع عليه، والواجب فى الجملة التى هى خبر المبتدأ رجوع ضمير إلى المبتدأ وليس فى عمرو كلمته ضمير راجع إلى زيد.

وبعبارة أخرى وهى: أنه يجب فى المعطوف جواز قيامه مقام المعطوف عليه، ولو قلت: زيد كلمت عمراً لم يجز.

وبعبارة أخرى للأخفش وهى: أنه لا يجوز عطف جملة لا محل لها على جملة لها محل.

واعتذر لسيبويه بأعذار:

أحدها: «للسيرافى، وهو جواب عن جميع العبارات أن غرض سيبويه لم

(١) انظر سيبويه ٤٧/١.



يكن تصحيح المثال، بل تبين جملة اسمية الصدر فعلية العجز معطوف عليها أو على الجزء منها، وتصحيح المثال إليك بزيادة ضمير فيه نحو: عمرو كلمته في داره، أو لأجله أو نحو ذلك.

وإنما سكت سيبويه عن هذا اعتماداً على علم السامع أنه لابد للخبر إذا كان جملة من ضمير، فيصحح المثال إذا أراد.

وأجاب بعضهم عن الوجه الأول: بأنه ليس بمسلّم أن حكم المعطوف حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع، ألا ترى إلى قولهم: رب شاةٍ وسخلتها<sup>(١)</sup>.

ورد بأن «سخلتها» أيضاً نكرة كما يأتي في باب المضمرات.

وأجيب عن الوجه الثاني بأنك تقول: زيد لقيته وعمراً، ولو قلت: زيد لقيت عمراً لم يجز، فلا يلزم جواز قيام المعطوف مقام المعطوف عليه.

وأجاب أبو علي عن اعتراض الأخفش: بأن الإعراب لما لم يظهر في المعطوف عليه جاز أن يعطف عليه جملة لا إعراب لها.

وأسد الاعتراضات هو الأول.

والجواب ما قال السيرافي: ثم إن مثل هذا المثال أجازه سيبويه مُسَوِّياً بين رفع الاسم ونصبه على ما يؤذن به ظاهر كلامه. ومنعه الأخفش لخلو المعطوف عن الضمير.

وجوّزه أبو علي، على أن الرفع فيه أولى من النصب، وإن زدت في الجملة المعطوفة ضميراً راجعاً إلى المبتدأ الأول فلا خلاف في جوازه، ومثل قولك: زيد

(١) نقل السيوطي في الأشباه والنظائر ٢/ ٤٤٠ عن ابن هشام في المغني أنه قال: القاعدة الثامنة كثيراً ما يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل، فمن ذلك: كل شاةٍ وسخلتها بدرهم، ورب رجل وأخيه. ولا يجوز: كل سخلتها، ولارب وأخيه إلا في الشعر.

قام وعمراً أكرمه: قولك زيدٌ ضاربٌ عمراً وبكراً أكرمه، يستوى في «بكر» الوجهان، لأن اسم الفاعل الناصب للمفعول به كالفعل:

وأما إذا قلت: زيد قائمٌ غلامه<sup>(١)</sup> وبكراً أكرمه فالرفع فيه أولى، لأن اسمى الفاعل والمفعول إذا لم ينصب المفعول به لم تتم مشابتهما للفعل - كما يجيء في باب الإضافة - إذ قد يرفع الضعيف المشابهة للفعل نحو: زيد مصرى حماره.

### [وجوب النصب]

(ص): «ويجب النصب بعد حرف الشرط وحرف التحضيض مثل إن زيداً ضربته ضربك وألاً زيداً ضربته».

(ش): «حرف الشرط إن، ولو: نحو: لوزيداً أكرمه. وأماً أماً فهي وإن كانت من حروف الشرط إلا أن الرفع مختار بعدها على ما تقدّم، لأن النصب في أخويها إنما وجب لأجل الفعل المقدّر المتعدي، وشرطها فعلٌ لازمٌ واجب الحذف كما يجيء غير مفسر بشيء، فلا يكون من هذا الباب، وتقديره: أماً يكن من شيء».

وليس للشرط حرف غير هذه الثلاثة إلا «إذما» عند سيبويه [لكنه لا يفصل بينها وبين معمولها، اتفاقاً إلا في الضرورة]<sup>(٢)</sup>.

ويقبح الفصل بينها<sup>(٣)</sup> وبين الفعل باسم مرفوع أو منصوب نحو: إذما زيد قام، وإذما زيداً ضربته - كما ذكرنا في متي وحيثما.

قوله<sup>(٤)</sup>: «وحرف التحضيض» وهو أربعة هلاً، وألاً، ولولاً، ولوما، وعند الخليل ألا المخففة قد تكون للتحضيض كما يجيء في قوله:

(١) في ظ: «الغلام» بالثنية، تحريف.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ط وع.

(٣) كلمة: «بينها» سقطت من ط.

(٤) كلمة: «قوله» سقطت من ط.

١٧٤ =

\* أَلَا رَجُلًا جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا \* (١)

التقدير: أَلَا تَرَوْنِي أَي هَلَا تَرَوْنِي.

١٧٧

وحرف التحضيض لا يدخل إلا على الأفعال بالاستقراء / اتفاقاً منهم، وقد يقدر الفعل بعدها، إما مفسراً كما في قولك: هَلَا زيدا ضربته أو غير مفسر كما في قوله:

١٧٥ =

تَعْدُونَ عَقْرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنِي ضَوْطَرَى لَوْلَا الْكَمِيُّ الْمُقْنَعَا (٢)

(١) هو الشاهد الثالث والستون بعد المائة في الخزنة.

واستشهد به على أن: «أَلَا» عند الخليل قد تكون للتحضيض كما في هذا البيت، أَلَا تَرَوْنِي رَجُلًا وهو بضم التاء من الإراءة لابتفتحها من الرؤية.

قال سيبويه: وسألت الخليل عن هذا البيت فزعم أنه ليس على التمني ولكن. بمنزلة قول الرجل: فهَلَا خَيْرًا من ذاك، كأنه قال: أَلَا تَرَوْنِي رَجُلًا جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا.

وعجز الشاهد:

\* يَدُلُّ عَلَى مُحْصَلَةِ بَيْتٍ \*

والبيت نسبة البغدادي إلى عمرو بن - قعاس المرادي.

وقوله: محصلة: المراد بها المرأة التي تحصل تراب المعدن، وأصل التحصيل استخراج الذهب من حجر المعدن، وفاعله المحصل وفي رأى البغدادي أن هذا التفسير ركيك.

وقال الأزهرى فى التهذيب: هو الأعرابى أراد أن يتزوج امرأة بمتعة فصاده مفتوحة.

وبعده:

تَرَجَّلَ لَتْنِي وَتَقُمُّ بَيْتِي وَأَعْطِيهَا الْإِنَاوَةَ إِنْ رَضِيتُ

من شواهد: سيبويه ١ / ٣٥٩، والعيني ٢ / ٣٦٦، ٣ / ٣٥٢ وابن يعيش ٢ / ١٠١، ونوادر أبى زيد / ٢٥٦.

(٢) هو الشاهد الرابع والستون بعد المائة فى الخزنة.

واستشهد به على أن الفعل قد حذف بعد «لولا» بدون مفسر أى لولا تعدون، أى هَلَا تعدون.

قال البغدادي: «الكمى المقنعا»: منصوب على أنه المفعول الأول لتعدون المحذوف بتقدير مضاف، والمفعول الثانى محذوف أى لولا تعدون عقر الكمى أفضل مجدكم، ولا يجوز أن يكون من العذ بمعنى الحساب. والكمى: الشجاع المتكى فى سلاحه، لأنه كمى نفسه أى سترها بالدروع.

والمقنعة: الذي علي رأسه البيضة والمغفر.

و«بنى ضوطرى» منادى وهو سب وذم، وضوطرى: هو الرجل الضخم. اللثيم الذى لاغناء عنده. =

أى لولا تعدّون.

وكذا إن، ولو، فإنه يقدر الفعل بعدهما بلا مفسّر نحو: إن سيفاً فسيّفٌ ونحو: «اطلبوا العلم ولو بالصين».

ولا شك أن التحضيض، والعرض، والاستفهام، والنفي، والشرط، والنهي، والتمنى<sup>(١)</sup> معان تليق بالفعل، فكان القياس اختصاص الحروف الدالة عليها بالأفعال إلا أن بعضها بقيت على ذلك الأصل من الاختصاص بحروف التحضيض، وبعضها اختصت بالاسمية كليت ولعل، وبعضها استعملت في القبيلين مع أولويّتها بالأفعال كهمزة الاستفهام وما ولا للنفي، وبعضها اختلف في اختصاصها بالأفعال كـ «ألا» للعرض على ما يجيء الكلام عليه في اسم لا التي لنفي الجنس وكذا إن الشرطية فإن المرفوع فى نحو: ﴿إِنْ امْرُؤٌ هَلَكَ﴾<sup>(٢)</sup> يجوز عند الأخفش والفراء أن يكون مبتدأ والمشهور وجوب النصب في: إن زيدا ضربته، وألا زيدا تضربه فى العرض.

### [مسائل ليست من باب الاشتغال]

(ص): «وليس مثل: أزيدُ ذهب به منه، فالرفع».

(ش): أى فالرفع واجب وإنما قال إنه ليس من هذا الباب، لأنه وإن كان؟ اسماً بعده فعل لكنه ليس مشغلاً عنه، أى عن العمل فيه أى عن نصبه، لأن عمل الفعل أو شبهه فيما قبله لا يكون إلا النصب كما ذكرنا.

= وقال حمزة بن الحسين: العرب تقول: يابن ضوطر، أى يا ابن الأمة.

وقال اللخمي، الضوطر: المرأة الحمقاء.

والشاهد من قصيدة لجريير يهجو بها الفرزدق، ديوانه / ٣٣٨ . وحاصل معناه: أنكم تعدّون عقر الابل المسنة التي لا ينتفع بها ولا يرجى نسلها أفضل مجدكم، هلاً تعدّون قتل الشجعان أفضل مجدكم؟

من شواهد المغنى ٢١٦ / ١، والاشباه والنظائر رقم ٥٠، والهمع والدرر رقم ٥٧٤.

(١) كلمة: «والتمنى» سقطت من ظ.

(٢) النساء / ١٧٦.

وقوله: بضميره أو متعلّقه أى ينصب ضميره أو نصب متعلّق ضميره، لأن الفعل لا يشتغل عن نصب اسم يرفع ضميره، ففي قولك: أزيد ذُهبَ به؟ خرج زيدٌ من الحد المذكور بقوله: مشتغل عنه، وبقوله: بضميره، إذ المعنى مشتغل عن نصبه بنصب ضميره.

هذا على أنه جوّز ابن السراج والسيّراني في مثل هذا المبنى للمفعول إسناده إلى مصدر مقدّر، أى أزيداً ذُهبَ الذهابُ به فيكون المجرور في محلّ النصب، فينصب الاسم السابق لحصول الشرائط وهو ضعيف لعدم الاختصاص في المصدر المدلول عليه بفعله<sup>(١)</sup>.

وجوّز الكوفيون نصب الاسم السّابق من دون حاجة إلى المسند إليه المذكور، بل يقدّرون قبل الاسم فعلاً متعدّياً نحو: أذهب شخصٌ زيداً، ذُهبَ به؟ فاللازم مفسّر للتعدّي كما ذكرنا قبل عن بعضهم: أنهم يضمّرون في نحو: إن زيدٌ ضربته: لازم الفعل الظاهر على العكس، أى إن ضرب زيد ضربته، وكلاهما خلاف الأصل، [لأن شرط المفسّر موافقة المفسّر]<sup>(١)</sup> إذ الأصل موافقة الاسم المحدود لضميره أو متعلّقه في الرّفع أو النّصب، إذ ضميره أو متعلّقه نائبه، كما أن عامل الضمير والمتعلّق نائب عامل الاسم، فتنوي في: إن زيد ذُهبَ أو ذُهبَ به، أو ذهب غلامه، أو ذهب بغلامه رافعاً، وتنوي في: إن زيداً ضربته أو «حقّ عليه الضّلالة» أو ضربت غلامه أو حق على غلامه الضّلالة ناصباً.

(ص): قوله: وكذا ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾<sup>(٢)</sup>.

(ش): أى ليس من / هذا الباب، لأنه خرج بقوله: مشتغل عنه أى عن نصبه مع ١٧٨ بقاء المعنى الحاصل بالرفع، وهنا لو نصبت «كلّ شيء» بفعلوا لم يبق معنى الرّفع، إذ يصير المعنى: فعلوا في الزُّبُرِ كلّ شيء، إن علّقنا الجارّ بفعلوا، ونحن لم نفعل

(١) ما بين المعقوفين زيادة في ظ.

(٢) القمر / ٥٢.

في الزبر أى في صحف أعمالنا شيئاً، إذ لم نوقع فيها فعلاً، بل الكرام<sup>(١)</sup> الكاتبون أوقعوا فيها الكتابة.

وإن جعلنا الجارَّ نعتاً «لكل شيء» صار المعني: فعلوا كلَّ شيء مثبت في صحائف أعمالهم، وهذا وإن كان معنىً مستقيماً إلا أنه خلاف المعني المقصود حالة الرفع، إذ المراد منه ما أريد في قوله تعالى: ﴿وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُسْتَطَرٌّ﴾<sup>(٢)</sup>، و«فعلوه» صفة «كل شيء» أي كل ما فعلوه مثبت في صحائف أعمالهم بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة.

(ص): «ونحو: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا﴾»<sup>(٣)</sup>، الفاء بمعنى الشرط عند المبرد وجملتان عند سيويه، وإلا فالمختار النصب.

(ش): «أقول: جميع الشرائط فيه حاصلة في بدء»<sup>(٤)</sup> النظر، لأن ما بعد الفاء قد يعمل فيما قبلها كما في نحو قوله تعالى: ﴿وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ﴾<sup>(٥)</sup> إلا أن القراء لما اتفقوا فيه على الرفع إلا ما روى في الشاذ عن عيسى بن عمر أنه قرأ بالنصب<sup>(٦)</sup>، والنصب مع الطلب مختار كما تقدم، والقرآن لا يجوز على غير المختار - تمحل له النحاة وجهاً يخرج به عن الحد المذكور لثلا يلزم منه غير المختار.

فنقول: ما بعد الفاء يعمل فيما قبلها، إذا كانت زائدة كما في قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾<sup>(٧)</sup> إلى قوله: «فَسَبِّحْ» كما يجيء في الظروف المبنيّة، أو تكون الفاء واقعةً غير موقعها لغرض كما في «وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ». «فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ»<sup>(٨)</sup>.

(١) في ط: «الكلام الكاتبون» تحريف ظاهر.

(٢) القمر / ٥٣ وفي ط: «مستتر» مكان: «مستطر» تحريف واضح.

(٣) النور / ٢.

(٤) يقال: بداله في هذا الأمر بدء، أي نشأله فيه رأى. انظر «بدا» في المعاجم.

(٥) المدثر / ٣.

(٦) «نصب» الزانية والزاني في الآية ليست قراءة عيسى بن عمر حده فقد شاركه فيها يحيى بن يعمر

وعمر بن فائد، وأبو جعفر، وشيبه، وأبو السّمال، ورويس. انظر معجم القراءات قراءة رقم ٥٨٠٩.

(٧) النصر / ١.

(٨) الضحى / ٩، وفي ط: «وأما اليتيم» بالواو، تحريف.

وأما إذا لم تكن زائدة وكانت واقعة في موقعها فما بعدها لا يعمل فيما قبلها كما تقدم.

وفي الآية هي كذلك لكون الألف واللام في الزانية مبتدأ موصولاً فيه معنى الشرط، واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط، فخير المبتدأ كالجزاء. وهذا الذي ذكرته مذهب الفراء والمبرد، فالفاء واقعة في موقعها، فيخرج عن الحد بقوله مشتغل عنه بضميره أو متعلقه.

وقال سيويه: هما جملتان أي الزانية مبتدأ محذوف المضاف أي حكم الزانية، والخبر محذوف أي: فيما يتلى عليكم بعد. وقوله: «فاجلدوا» هو الذي وعدوا<sup>(١)</sup> وبأن حكم الزانية فيه، والفاء عنده أيضاً للسببية، أي إن ثبت زناها فاجلدوا فخرج أيضاً بقوله: مشتغل عنه بضميره كما قدمنا.

قوله: «والا فالمختار النصب» أي لولا التقديران المذكوران للمبرد وسيويه لكان من هذا الباب، فكان المختار النصب لقريئة الطلب التي هي أقوى قرائته. وتقدير المبرد أقوى لعدم الإضمار فيه كما في تقدير سيويه.

[هذا آخر شرح كلام المصنف]<sup>(٢)</sup>.

### [رأى الشارح في أسلوب الاشتغال]

واعلم أن ما يشتغل عنه المفسر من ضمير الاسم المذكور أو متعلقه إن وقع بعد إلا فالفعل المقدر ينبغي أن يكون مثبتاً، فيقدر في نحو: إن زيداً لم يقم إلا هو: إن قام زيد لم يقم إلا هو، وفي نحو: إن زيداً لم تضرب إلا إياه: إن تضرب زيداً لم تضرب إلا إياه.

وذلك لأن الاسم المذكور يقع من الفعل المقدر موقع الاسم المشتغل به من

(١) في ط فقط: «وعد».

(٢) ما بين معقوفين سقط من ظ.

المفسّر، ألا ترى أن «أحد»<sup>(١)</sup> واقع من استجارك المقدّر مقام الضمير من «استجارك» المفسّر. وكذا زيدا في إن زيدا ضربته واقع من ضربت المقدّر موقع الضمير من المفسّر.

وما بعد إلا إذا كان فاعلاً أو مفعولاً مثبتاً لا غير، لأن الاستثناء المفرغ لا يكون إلا بعد غير الموجب، وليس قبل الاسم المذكور «إلا» حتى يُنقض نفي الفعل المقدّر كما نُقض إلا المذكور قبل المشتغل به نفي المفسّر فلم يبق إلا إضمار الفعل الموجب ليوافق في المعنى المنقضي المنقوض نفيه بإلا، ألا ترى أن: قام زيد في /  
١٧٩ مثالنا يوافق في المعنى: لم يقم إلا هو. وكذا تضرب زيدا يوافق معنى: لم تضرب إلا إياه.

فإذا تقرّر هذا قلنا: قد يكون في المفسّر ضميران للاسم المذكور: مرفوع ومنصوب. وقد يكون فيه ضمير ومتعلّق به كذلك أي متخالفان رفعاً ونصباً، وقد يكون فيه متعلقان بضميرين كذلك.

فالأول على ثلاثة أضرب: لأن الضميرين إما متصلان أو منفصلان أو متصل ومنفصل.

فإن كانا منفصلين فلك الخيار في إضمار فعل رافع لذلك الاسم المذكور أو إضمار ناصب، مثاله: إن زيدا<sup>(٢)</sup> لم يعطك إياه إلا هو، فإن نصبته اعتباراً بإياه قدرّت هكذا: لم يعطك زيدا لم يعطك إياه. فلو سلطت الفعل عليه قلت: زيدا لم يعطك إلا هو. وإن رفعته اعتباراً بهو قدرّت هكذا: أعطاك إياه زيد لم يعطك إياه إلا هو لأن المشتغل به إذا<sup>(٣)</sup> بعد إلا فلا بد من تقدير موجب كما تقدم.

(١) من قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ التوبة / ٦.

(٢) في ط: «إن زيدا» بالنصب.

(٣) «إذا» سقطت من ظ.



وتسليط المفسّر ههنا على الاسم المذكور محال إذ الفعل لا يرفع ما قبله. وإن كان أحدهما متّصلاً والآخر منفصلاً فالاعتبار بالمتصل يعني إن كان مرفوعاً، أضمرّ الرفع وإن كان منصوباً أضمرّ الناصب.

فالأول: نحو: إن زيد أعطاك إياه، و«إياه» راجع إلى زيد.

وجاز كون الفاعل والمفعول ضميرين لشيء واحد لكون أحدهما منفصلاً. وكذا إن زيد لم يضرب إلا إياه: التقدير: إن أعطاك زيد أعطاك إياه، وإن لم يضرب زيد لم يضرب إلا إياه.

ولو اعتبرت المنفصل لكان التقدير: إن أعطاك زيداً أعطاك إياه، والمفعول مفسّر الفاعل الذي هو ضمير متصل. وقد بينّا امتناع ذلك مع تقدم المفعول في نحو: زيداً ضرب، فكيف يجوز مع تأخره؟ ولكان بالتسليط: إن زيداً أعطاك فيكون نحو: زيداً ضرب ولا يجوز. وكذا لو اعتبرت المنفصل في: زيداً لم يضرب إلا إياه لكان التقدير: ضرب زيداً وبالتسليط زيداً ضرب ولا يجوزان.

والثاني: أي الذي المتصل فيه منصوب نحو: إن زيداً لم يضربه إلا هو [أي إن لم يضرب زيداً لم يضربه إلا هو]<sup>(١)</sup>.

ولو اعتبرت المنفصل لكان التقدير: إن ضربه زيد والفاعل مفسّر للمفعول الذي هو ضمير متصل وقد تقدم امتناع ذلك.

وإن كانا متصلين - ولا بُدَّ أن يكون الفعل من أفعال القلوب أو مما ألحق بها كعدمّت وفقدت وإلا اتحد ضمير الفاعل والمفعول في المعنى متصلين، ولا يجوز ذلك إلا في أفعال القلوب - كما يجيء في بابها - نظرنا (٢)، فإن كان الاسم المذكور ظاهراً وجب رفعه اعتباراً بالضمير المرفوع نحو إن زيد علمه قائماً أي إن

(١) ما بين المعقوفين سقط من ظ.

(٢) جواب إن الشرطية في قوله السابق: «وإن كان متصلين»

علم زيدٌ علمه قائماً، إذ لو نصبت لكان التقدير: إن علم زيداً علمه قائماً فيفسر المفعولُ الفاعل الذي هو ضمير متصل<sup>(١)</sup>.

ولا يجوز في أفعال القلوب ولا غيرها مع تقدّم المفعول نحو: زيداً علم قائماً، فكيف مع تأخره عن الضمير؟ ولكان بالتسلّط: إن زيداً علم قائماً ولا يجوز لما ذكرنا.

وإن كان الاسم المذكور ضميراً راجعاً إلى ما قبله جاز رفعه ونصبه إعتباراً بكل واحد من ضميريّ المفسّر كقولك: بعد جرى ذكر زيداً إن إياه علمه قائماً، أى إن علمه علمه قائماً، اتصل الضمير المنفصل لما ظهر عامله. وبالتسليط إن إياه علم قائماً. ويجوز: إن هو علماً قائماً، أى إن علم علمه قائماً باستنار الضمير لما ظهر العامل.

وأما المفسّر الذي معه ضمير ومتعلّق به مختلفان رفعاً ونصباً نحو: إن زيداً ضرب غلامه، وإن زيداً ضربه غلامه أو إن زيداً مرّ بغلامه، وإن زيداً مر به غلامه فالاعتبار بالضمير المتصل لا بالمتعلّق، فيجب في: إن زيد ضرب غلامه الرّفع إذ ١٨٠ لو نصبته/ اعتباراً بمتعلّق الضمير لكان التقدير: إن ضرب زيداً أي غلام زيد على ما ذكرنا قبل من أن المضاف في مثله محذوف فيفسّر المفعول الفاعل ظاهراً مع تأخر المفعول. ومع المضاف يفسّر ذيلُ المفعول الفاعل - ، وكلاهما لا يجوز - كما تقدّم في أول هذا الباب.

وعلى تقدير المصنّف يكون التقدير: إن لابس زيداً<sup>(٢)</sup>، وضمير لابس لزيد. ولا يجوز كما قدّمناه، وعلى ما قدرنا قبل من كون المضاف محذوفاً في مثله

(١) في المخطوطات: فيفسر المتأخر لفظاً ورتبة المتقدم ولا يجوز إلخ.

(٢) علق السد الشريف في هامش ط على قوله: «إن لابس زيد» بقوله: ويكون المعنى: إن لابس زيد نفسه بضرب غلامه فالمعنى صحيح، لكن العبارة مختلة كما ذكره، ولا يصح أن يقدر لابس وضميره للغلام، لأنه مفعول متأخر، فلا يصلح مفسراً أيضاً بل على هذا أبعد. وفي ط: «زيد» بالرفع.

يكون التقدير: إن ضرب زيداً أي متعلق زيد فيكون المفعول في الظاهر مفسراً للفاعل وهو ضمير متصل. وفي التقدير ذيل المفعول مفسراً للفاعل، ولا يجوز أن مع تقدم المفعول نحو، زيداً ضرب، غلاماً هند ضربت، فكيف مع تأخره؟ وبالتسليط يصير: إن زيداً، لابس أو إن زيداً ضرب أي متعلق زيد ضرب ولا يجوز.

وأما إن كان الضمير في المسألتين<sup>(١)</sup> منفصلاً جاز رفع الاسم المذكور ونصبه نحو: إن زيداً لم يضرب غلامه إلا إياه. وإن زيداً لم يضرب غلامه إلا هو:

تقدير الرفع في المسألة الأولى<sup>(٢)</sup>: إن لم يضرب زيداً أي متعلق زيد لم يضرب غلامه إلا إياه.

وتقدير النصب فيها: إن ضرب غلام زيد زيداً لم يضرب غلامه إلا إياه وبالتسليط: إن زيداً ضرب غلامه لأنك إذا حذف الضمير المستثنى حذفت أداة الاستثناء فصيرت الفعل موجباً ليبقى معنى إيجاب الضرب لزيد كما كان مع الاستثناء.

(١) علق السيد الشريف على قوله: وأما إن كان الضمير في المسألتين إلخ بقوله: «يعني في مسألة كون الضمير المخالف للمتعلق مرفوعاً، وقد بين الحال في صورة الاتصال أعني قولك: إن زيداً ضرب غلامه، ويعلم منه حال إن زيداً مر بغلامه، فإنه يتعين الرفع أي إن مر زيد مر بغلامه. ولا يجوز النصب على تقدير: إن لابس زيداً مر بغلامه، ولا على تقدير: إن جاوز زيداً أي متعلق زيد، والضمير لزيد على التقديرين.

وفي مسألة كون الضمير المخالف للمتعلق في الإعراب منصوباً كما في قولك: إن زيداً ضربه غلامه، وإن زيداً مر به غلامه.

ولم يذكر تفصيل هذه المسألة لأنه يُعلم بالمقايسة، إذ يتعين النصب على تقدير: إن ضرب زيداً ضربه غلامه، لأن غلامه إن كان فاعلاً للمقدر المفسر فذاك، وإن كان فاعلاً للمفسر كما هو الظاهر فهو فاعل فسر فاعلاً كما أن فعله فسر فعل ذلك الفاعل. ولا يجوز الرفع على تقدير: إن لابس زيد ضربه غلامه، والضمير المتصل لزيد، لأنه يلزم كون الفاعل مفسراً للمفعول المتصل وقس باقي الأحوال على ما فصله.

والظاهر أن المسألة الثانية سقطت من القلم إذ رأيه في أمثال هذه المقامات التوضيح في المطالب دون حوالة بعضها على بعض.

(٢) في ط: «المسألة أولى» بحرف أل من «الأولى». تحريف.

وتقدير الرفع في الثانية: إن ضرب غلامه زيد لم يضرب غلامه إلا هو. وتقدير النصب فيها: إن لم يضرب زيداً أي متعلق زيد لم يضرب غلامه إلا هو، وإن لم يلبس زيداً بضرب غلامه لم يضرب غلامه إلا هو إلا هو على تقدير المصنف. وبالتسليط: إن زيداً أي غلام زيد لم يضرب إلا هو. وعلى تقدير المصنف إن زيداً لم يلبس بضرب غلامه إلا هو<sup>(١)</sup>.

وأما المفسر الذي معه متعلقان بضميري الاسم المذكور مختلفان رفعاً ونصباً نحو: إن زيداً ضرب أخوه أيّاه فلك في الاسم المذكور الرفع والنصب، فتقدير الرفع: إن ضرب زيد أي أخو<sup>(٢)</sup> زيد ضرب أخوه إياه.

وتقدير النصب: إن ضرب أخو زيد زيداً أي متعلق زيد ضرب أخوه إياه. وبالتسليط: إن زيداً أي أبا زيد ضرب أخوه، وعلى تقدير المصنف إن زيداً لابس بضرب أبيه.

هذا ما عرض لإتمام هذا الباب والله أعلم بالصواب.



(١) بعد قوله: «إن زيد لم يلبس بضرب غلامه إلا هو» زيادة في ظ وهي ما يلي:  
«وتقدير النصب فيها: إن لم يضرب زيداً أي غلام زيد لم يضرب غلامه إلا هو، وإن لم يلبس زيداً بضرب غلامه لم يضرب غلامه إلا هو على تقدير المصنف.  
وبالتسليط: إن زيداً أي غلام زيد لم يضرب إلا هو.  
وعلى تقدير المصنف: إن زيداً لم يلبس الضرب غلامه إلا هو وأما المفسر إلخ، وهذه العبارة مضطربة.

(٢) في ط: «متعلق زيد» مكان «أخو زيد».

## [التحذير]

(ص): «الرابع التحذير، وهو معمول بتقدير: اتق، تحذيراً مما بعده، أو ذكر المحذر منه مكرراً نحو: «إياك والأسد، وإياك أن تحذف، والطريق الطريق».

(ش): سمي اللفظ المحذر به من نحو: إياك والأسد ونحو الأسد، الأسد تحذيراً مع أنه ليس بتحذير بل هو آلة التحذير.

قوله: «هو معمول بتقدير «اتق» تحذيراً مما بعده» مؤذن بأن لفظ التحذير هو «إياك» دون المعطوف وليس كذا، بل التحذير لفظ المعطوف والمعطوف عليه.

والصحيح أن يقال: لفظ التحذير على ضربين: إما لفظ المحذر مع المحذر منه بعده معمولاً لـ «بعد» مقدراً، وإما لفظ المحذر / منه مكرراً معمولاً لـ «بعد» مقدراً ١٨١ نحو: الأسد الأسد.

قوله: «تحذيراً مما بعده» مفعول له، والعامل فيه المصدر أعني التقدير أي بأن تقدر: «اتق» تحذيراً مما بعد ذلك المعمول كالأسد الذي بعد «إياك» وتقدير «اتق» ههنا فيه بعض<sup>(١)</sup> السماجة من حيث المعنى، إذ يصير المعنى: اتق نفسك من الأسد، ولا يقال: اتقيت زيدا من الأسد أي نحيت<sup>(٢)</sup>، ولو قال بتقدير نح أو بعد كان أولى.

قوله: «أو ذكر المحذر منه مكرراً» فيه نظر، وذلك أن ذكر مصدر ففي عطفه على قوله: معمول «بعد» من حيث المعنى إلا أن يقدر في الأول مضاف أي هو ذكر معمول أو ذكر المحذر منه، وفيه نظر أيضاً، لأن مراده بالتحذير هو المنصوب، لأنه في تقسيم المنصوبات، ألا ترى إلى قوله: الثاني المنادى: الثالث ما أضمّر عامله فلا يصح، الرابع: ذكر منصوب حكمه كذا.

(١) في ط فقط: «بعد السماجة» مكان: «بعض السماجة». تحريف.

(٢) في ظ: «نحيت» بالجيم مكان: «نحيت» بالحاء.

وفي بعض النسخ «أو ذُكِرَ» بلفظ ما لم يسم فاعله، وليس بوجه، لأن «أو» هنا متصلة من حيث المعنى، فينبغي أن يليه مثل المذكور قبل كما في نحو: جاءني زيد أو عمرو، بلى لو كانت منفصلةً جازت المخالفة بين ما بعدها وما قبلها، تقول: أنا مقيم، ثم يبدو لك فتقول: أو أمشي بمعنى بل أنا أمشي فيكون للإضراب عن الأول والإثبات للثاني - كما يجيء في حروف العطف.

قال سيبويه في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾<sup>(١)</sup> «لا» تقلب المعنى، لأنها إذا إضرابية بمعنى «بل» فيكون للإضراب عن النهي عن طاعة الآثم، فلو قلنا ههنا: أو ذُكر لكان إضراباً عن قوله: «معمول» بقدير «اتق» ولا يستقيم. فعلى كل وجهٍ في لفظه نظر.

وضابط هذا الباب أن نقول: كل محذّر معمول لحذر أو بعد أو شبههما المذكور بعده ما هو المحذّر منه، إما بواو العطف أو بـ«من» ظاهرة أو مقدرة يجب إضمار عامله، وكذا كل محذّر منه مكرّر معمول لبعده فيدخل في الأول نحو: إياك والأسد وإيائي والشر، وما ز<sup>(٢)</sup> رأسك والسيف، فالمحذّر إذاً إما ظاهر أو مضمّر والظاهر لا يجيء إلا مضافاً إلى المخاطب، والمضمّر لا يجيء في الأغلب إلا مخاطباً.

وقد يجيء متكلماً كما مرّ.

وإذا كان معطوفاً على المحذّر جاز أن يكون ضمير غائب نحو إياك وإياه من الشر.

وقولهم: «إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشّواب» شاذ من وجهين: من جهة وقوع إياه محذّراً وليس بمعطوف، ومن جهة إضافة أيّاً إلى المظهر. وسيبويه يقدّر نحو: إياي والشر بنحو لأحذّر ونحوه، فيكون على هذا تحذّراً لا تحذيراً.

(٢) «ماز» ترخيم «مازن».

(١) الدهر / ٢٥.

قال الخليل : بعضهم يقول له : إياك، فيقول إياي، إذ قبل منك واستجاب كأنه يقول: احذر نفسي وأحفظ.

وغير سيبويه يقدر في نحو إياي والشر: حذّر خطاباً كما في إياك. وقول سيبويه أولى، ليكون الفاعل والمفعول شيئاً واحداً في: إياك والشر، وقول عمر رضي الله تعالى عنه لجماعة: «إياي وأن يحذف»<sup>(١)</sup> أحكم الأرنب بالعصا ولتذكّ لكم الأسل والرّماح» يحتمل أمر المتكلم أي لأبعد نفسي عن مشاهدة حذف الأرنب، وأمر المخاطب أي: بعدوني عن مشاهدة حذفه.

وأما الثاني أعني المحذّر منه المكرّر فيكون ظاهراً أو مضمراً نحو: الأسد الأسد، ونفسك نفسك وإياك إياك، وإياه إياه وإياي إياي، سواء كان الظاهر مضافاً أو لا، والمضمر متكلماً أو مخاطباً أو غائباً.

وأجاز قوم ظهور الفعل مع هذا القسم نحو: احذر الأسد الأسد، وإياك إياك أحذر نظراً إلى أن تكرير المعمول للتأكيد لا يوجب حذف العامل كقوله تعالى : ﴿كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا﴾<sup>(٢)</sup>.

ومنعه الآخرون<sup>(٣)</sup> وهو الأولى لعدم سماع ذكر العامل مع تكرير المحذر، ولأننا نقول إن كُلّ معمول مكرر<sup>(٤)</sup> موجب لحذف عامله. وحكمة اختصاص

(١) في هامش ط : يقال حذفته بالعصا أي رميته بها.

والأسل شجر، ويقال: كل شجر له شوك فشوكه أسل، وتسمى الرماح أسلاً.

وانظر الهمع ٢٦/٣ حيث علقت على هذا القول بقولي في الهامش : في رأي الزجاج أن أصله : إياي وحذف الأرنب، وإياكم وحذف الأرنب، فحذف من كل جملة ما أثبت في الأخرى.

(٢) الفجر / ٢١.

(٣) بعد قوله : ومنعه الآخرون في النسخ المخطوطة وردت العبارة التالية، «ومنعه الآخرون لاجتماع شيئين، تكرير الاسمين مع أن أحدهما كالتائب عن العامل، وضيق الوقت عن ذكر العامل والمعمول معاً لمشاركة المكرره، ومقارنة المحذور، وإنما لم يضق الوقت عن ذكر الثاني لأن ذلك هو المفيد لتأكيد التحذير، وللتنبية على أن المحذر فيه قريب من المحذر حتى لم يتسع الوقت لذلك العامل، فإذا لم يتكرر الاسم جاز الإظهار عند الكل، وحسن، وهو الأولى» لعدم سماع ذكر العامل، والنص الزائد ينتهي عند قوله: وهو الأولى، قد سقط هذا النص من ط، والتصويب من النسخ المخطوطة.

(٤) في ك : «كل معمول مكرر غير موجب» تحريف.

وجوب الحذف بالمحذر منه المكرر، وكون تكريره دالاً على مقارنة المحذر منه للمحذر بحيث يضيق الوقت إلا عن ذكر المحذر منه على أبلغ ما يمكن وذلك بتكريره، ولا يتسع لذكر العامل مع هذا المكرر وإذا لم يكرر الاسم جاز إظهار العامل اتفاقاً.

قال المصنف كأن أصل : إياك والأسد: اتَّقْ (١) ثم إنهم لما كانوا لا يجمعون بين ضميري الفاعل والمفعول لواحد إذا اتصلوا جاءوا بالنفس مضافاً إلى القاف فقالوا اتق نفسك ثم حذفوا الفعل لكثرة الاستعمال، ثم حذفوا النفس لعدم الاحتياج إليه، لأن اجتماع الضميرين زال بحذف الفاعل مع الفعل، فرجع الكاف.

ولم يجز أن يكون متصلاً، لأن عامله مقدر - كما يجيء في باب المضمرات - فصار منفصلاً.

وأرى أن هذا الذي ارتكبه تطويل مُستغنى عنه.

والأولى أن يقال : هو بتقدير: إياك «باعد» أو «نح» بإضمار العامل بعد المفعول، وإنما جاز اجتماع ضميري الفاعل والمفعول لواحد لكون أحدهما منفصلاً، كما جاز: ما ضربت إلا إياك، وما ضربت إلا إياي.

فإن قلت: بينهما فرق، وذلك أن المفعول في الحقيقة في: ما ضربت إلا إياي ليس ضمير المتكلم، بل هو المتعدد المقدر أي: ما ضربت أحداً إلا إياي، فالفاعل والمفعول فيه ليسا في الحقيقة ضميرين لواحد بخلاف قولك: إياي ضربت.

قلت: الضمير المنفصل حكمه في كلامهم حكم الظاهر مطلقاً كما ذكرت في أول باب المنصوب على شريطة التفسير، لكونه مستقلاً مثله.

وقد صرح السيرافي بجواز نحو: إياي ضربت، وأيضاً الظاهر من كلام العرب

(١) «اتَّقْ» أمر مر اتق متصل به ضمير المفعول.



أن المفعول المقدم على الفعل فيه معنى الحصر وإن منعه المصنف في شرح المفصل (١) عند قول جار الله الله: أحمد (٢) فمعنى: إياي ضربت: ما ضربت إلا إياي وإياك نعبد أي ما نعبد إلا إياك.

وإنما وجب الحذف في الأول والثاني، لأن القصد كما قلنا في النداء: أن يفرغ المتكلم سريعا من لفظ التحذير حتى يأخذ المخاطب حذره من ذلك المحذوف، وذلك لأنه لا يستعمل هذه الألفاظ إلا إذا شارف المكروه أن يزهد (٣) والمعطوف في إياك والأسد في معنى (٤) المكرر.

وإنما وجب حذف العامل في نحو إياك والأسد، لأنه في معنى المكرر الذي ذكرنا أنه يجب حذف فعله، لأن معنى إياك، أي بعد نفسك من الأسد.

وفحوى هذا الكلام: احذر الأسد. ومعنى الأسد أي بعد الأسد عن نفسك وهو أيضا بمعنى احذر الأسد، لأن تباعد الأسد عن نفسك بأن تتباعد عنه، فكأنك قلت: الأسد الأسد.

فإن قلت: المعطوف في حكم المعطوف عليه، وإياك محذّر، والأسد محذّر منه وهما متخالفان فكيف جاز العطف؟

فالجواب: [٥] لا يجب مشاركة المعطوف للمعطوف عليه إذا استحقا إعرابا

(١) ابن الحاجب صاحب الكافية شرح كتاب «المفصل» للزمخشري في كتاب سماه: «الإيضاح» وهو الذي تأثر به الزمخشري في مفصله حتى اختصر منه كافيته، وهذا الشرح منه نسخة بمكتبة بلدية الإسكندرية رقم ٥٤٥ ب، وأخرى بمكتبة إبراهيم باشا رقم ١٨، وثالثة بمكتبة سوهاج رقم ٥ نحو.

انظر كشف الظنون ١ نهر ٢١٢، والحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية / ١٠٧، والمدرسة النحوية في مصر والشام للمحقق / ٦٨.

(٢) عبارة الفصل هي قوله في مقدمة كتابه: «الله أحمد أن جعلني من علماء العربية».

(٣) في ط: «أن يرهق» بالراء.

(٤) في ط: والمعطوف في إياك والأسد في المكرر بسقوط كلمة «معنى». تحريف.

(٥) ما بين المعقوفين سقط من «ط».

معيناً إلا في المعنى الذي دلّ عليه ذلك الإعراب الخاصّ من الفاعلية والمفعولية والإضافة، وما حمل عليها.

وقولنا: إياك مفعول المحل لكونه مفعولاً لبعّد، فهو مبعّد من الأسد، وكذلك الأسد مبعّد أيضاً من نفس المخاطب فاشتركا في المفعولية لفعل واحد، ويكفي هذا أنه لا تجب مشاركة <sup>(١)</sup>. الاسم المعطوف للمعطوف عليه إلا في الجبهة التي انتسب بها المعطوف عليه إلى عامله، وجهة انتساب إياك إلى عامله كونه مفعولاً به أي مبعداً. وكذا الأسد مبعداً، إذ المعنى إياك بعدّ وبعّد الأسد.

### [دخول من في أسلوب التحذير]

(ص): «وتقول: «إياك من الأسد، ومن أن تحذف، وإياك أن تحذف بتقدير «من» ولا تقول: إياك الأسد لامتناع تقدير: من».

(ش): إذا جاء المحذّر منه بعد المحذّر، فيما أن يكون مع «أن» أو لا معها، فالذي بغير «أن» نحو: إياك / والأسد يجوز فيه وجهان: كونه مع الواو ومع «من»، وقد عرفت معنى العطف، وأمّا من فهو متعلّق بالفعل المقدّر أي بعدّ نفسك من الأسد. والذي مع «أن» يجوز فيه هذا الوجهان نحو إياك أن تحذف، وإياك من أن تحذف.

ويجوز فيه وجه ثالث وهو حذف الجار، لأنّ أن حرف موصولة طويلة بصلتها لكونها مع الجملة التي بعدها بتأويل اسم، فلمّا طال لفظ ما هو في الحقيقة اسم واحد أجازوا فيه التخفيف قياساً بحذف حرف الجرّ الذي هو مع المجرور كشيء واحد.

وكذا «أن» المصدرية وبعد حذف الحرف صار أن مع صلتها في محلّ النصب عند سيبويه نحو: الله لأفعلنّ.

وقال الخليل والكسائي: هي باقية على ما كانت عليه من الجرّ.

(١) آخر النص الساقط من نسخة: ط، والتصويب من النسخ المخطوطة.

والأول أولى لضعف حرف الجر عن العمل مقدراً، ونحو: الله لأفعلن نادر.  
وحذف حرف الجر مع غير أن وأن سماع نحو: استغفرت الله ذنباً أي من ذنبٍ  
وبغاه الخير أي بغى له.

وقال الأخفش الصغير: يجوز حذف حرف الجر قياساً إذا تعين، وإن كان مع  
غير أن وأن، ولم يثبت، فلهذا لم يجر حذف الجار من: إياك من الأسد إذ ليس  
بقياس ولم يسمع.

فإن قيل: فاحذف العاطف قلت: حذفه أيضاً لا يجوز وهو أشد من حذف  
حرف الجر، لأنه قياس مع أن وأن، شاذ كثير في غيرهما.

وأما حذف العاطف فلم يثبت إلا نادراً<sup>(١)</sup> كما قال أبو علي في قوله تعالى:  
﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ﴾<sup>(٢)</sup> أي وقلت. وأما قول الشاعر:

فإياك إياك المراء فإنه إلى الشر دعاء وللشر جالب<sup>(١)</sup>  
فإما لضرورة الشعر، وإما لأن إياك من باب: الأسد الأسد أي المحذر منه  
مكرر «والمراء» منصوب باحذر.

وهذا قول سيويه: وإما لأن «المراء» مصدر بمعنى: أن تمارى، فحمل في جواز  
حذف حرف الجر على ما يقدر به.

ومع هذا لا يجوز قياس سائر المصادر عليه، وهذا قول ابن أبي إسحق.  
ولا يمتنع أن يدعى أن الواو التي في المحذر بمعنى مع.

★ ★ ★

(١) في ط: فلم يثبت إلا إذا كان نادراً، وعبرة النسخ المخطوطة أصوب.  
(٢) التوبة / ٩٢.

(١) هو الشاهد السادس والستون بعد المائة في الخزانة.  
واستدل به على أن حذف الواو شاذ.

ونسب البغدادي هذا الشاهد للفضل بن عبد الرحمن القرشي، يقوله لابنه القاسم بن الفضل، وقبلة:  
من ذا الذي يرجو إلا باعد نفعه إذا هو لم تصلح عليه الأقارب  
من شواهد سيويه ١/ ١٤١، والمقتضب ٣/ ٢١٣، والخصائص ٣/ ١٠٢، وابن يعيش ٢/ ٢٥،  
والعيني ٤/ ١١٣، ٣٠٨، والتصريح ٢/ ١٢٨، والأشمونى ٣/ ١٨٩.

## [الإغراء]

وقد ترك المصنف باباً آخر مما يجب إضمار فعله قياساً وهو باب الإغراء.  
وضابطه : كل مُغرَى به مكرّر أو معطوف عليه بالواو مع معطوفه، فالمكرر نحو قوله:

١٧٧ = أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لَا أَخَا لَهُ كَسَاعٍ إِلَى الْهَيْجَاءِ بِغَيْرِ سِلَاحٍ<sup>(١)</sup>  
والذي مع العطف نحو: شَأْنُكَ وَالْحُجَّ، وَنَفْسُكَ وَمَا يَعْنِيهَا. والعامل فيهما «الزم» ونحوه.

وعلة وجوب حذفه ما تقدّم في التحذير، والخلاف في وجوب حذفه في المكرر ههنا مثله هناك.

وإن لم يتكرر، وخلا من العطف فلا خلاف في عدم وجوب الحذف كما هناك وكذا يجوز ههنا أن يكون الواو بمعنى مع .



انتهى بعون الله تعالى الجزء الأول منه  
شرح الرضى على الكافية  
ويليه إن شاء الله الجزء الثاني، وأوله : المفعول فيه

(١) هو الشاهد السابع والستون بعد المائة.

واستدل به على أن «أخاك» منصوب على الإغراء وهو مكرر، يريد : الزم أخاك .  
من شواهد سيبويه ١/ ١٢٩، والخصائص ٢/ ١٨٠، وشرح شذور الذهب / ١٩٧، والعيني ٤/ ٣٠٥ والتصريح ٢/ ١٩٥، والأشموني ٣/ ١٩٢ والشاهد لمسكين الدارمي.

## فهرس الشواهد الشعرية الجزء الأول

ترقيم الخزانة ترقيمي الصفحة

### خواص الاسم

٣٠	١	١	يقولُ اخنى وأبغضُ العُجم ناطقًا إلى ربنا صوتُ الحمارِ اليُجدعُ
٣٣	٢	٢	ولا أرضُ أبقلَ إبقالها
٣٤	٣	٣	تنورُتها من أذرعاتِ وأهلها بيثرب أدنى دارها نظرُ عالٍ

### أقسام التتوين

٣٥	٤	٤	أقلَى اللومَ عاذلَ والعتابنُ وقولي إن أصبت لقد أصابنُ
٣٥	٥	٥	وقاتم الأعماقِ حاوى المُخترقنُ
٣٦	٦	٦	ياما أميلحَ غزلانا شدنَ لنا من هؤلِيانِ كُن الضالِ والسمرِ

### الإعراب

٥٣	٧	٧	تُكْتَبانِ فى الطريقِ لامَ الفِ
٥٦	٨	٨	تداعينَ باسمِ الشيبِ فى مُتَلَم
٥٦	٩	٩	إذا اجتمعوا على ألفِ واوٍ وباءِ هاجَ بَيْنَهُمُ جدالُ
٦١	١٠	١٠	أحضرَ الوغى
٦٨	١١	١١	أدُ نوافِظُ
٦٨	١٢	١٢	ينبأُ من ذفرى غضوبِ جَسرةِ
٧٢	١٣	١٣	فى كلتِ رجليها سلامى زائدهُ
٨١	١٤	١٣	فى كلتِ رجليها سلامى زائدهُ كلتاها قد قرنتَ بواحدةِ
٨١	١٥	١٤	كلتِ كفيه توالى دائمًا بجيوش من عقابٍ ونعمُ
٨١	١٦	١٥	كلانا إذا ما نال شيئاً أفاته
٨٣	١٧	١٦	ولكننى أريد به الذؤينا
٩٥	١٨	١٧	فما كان حُضنٌ ولا حابسٌ يفوقان مرداسَ فى مَجْمع
٩٧	١٩	١٨	أرقنِ الليلةَ برقَ بالتهَمُ يالك برقًا من يشقه لا يَلَمُ
٩٨	٢٠	١٩	يحدو ثمانى مولعا بلفاقها

١٠٠	٢١	٢٠	بلغتها واجتمعت أشدّى
١٠١	٢٢	٢١	جذب الصّرارين بالكرور
١٠٤	٢٣	٢٢	ولم يستریشوك حتى رميت فوق الرجال خصالاً عشارا
١٠٦	٢٤	٢٣	إلا علالة أوبدا هة سابح .....
١١٠	٢٥	٢٤	حلائل أسودين وأحمرينا
١١١	٢٦	٢٥	قد صرت البكرة يوماً أجمعا
١١٢	٢٧	٢٦	أتاني وعيد الحوص من آل جعفر فيا عبد عمرو لو نهيت الأحواصا
١١٦	٢٨	٢٧	يأبى الظلامة منه النوفل الزفر
١١٧	٢٩	٢٨	شمس بن مالك
١٣٣	٣٠	٢٩	وهم قريش الأكرمون إذا انتموا طابوا فروعا في العلا وعروقا
١٣٩	٣١	٢١	جذب الصّرارين بالكرور
١٣٩	٣٢	٣٠	وإذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم خضع الرقاب نواكسى الأبصار
١٤٢	٣٣	٣١	وشق له من اسمه ليحله فذو العرش محمود، وهذا محمد
١٤٤	٣٤	٣٢	فتى فارسى فى سراويل راح
١٤٥	٣٥	٣٣	عليه من اللؤم سرواله فليس يرق لمستعطف
١٤٦	٣٦	٣٤	جاء الشتاء وقميصى أخلاق شراذم يعجب منه التواق
١٤٧	٣٧	٣٥	فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا
١٤٧	٣٨	٣٦	سماء الله فوق سبع سمايا
١٥٠	٣٩	١٧	يفوقان مرداس فى مجمع
١٥٥	٤٠	٣٧	كم دون مية من خرق ومن علم كأنه لامع غريان مسلوب
١٦٣	٤١	٣٨	أنا ابن جلا وطلاع الشنايا متى أضع العمامة تعرفونى
١٦٣	٤٢	٣٩	نبئت أخوالى بنى يزيد ظلما علينا لهم فديد

## الفاعل

١٨٢	٤٣	٤٠	جزى ربّه عنى عدى بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل
١٨٣	٤٤	٤١	لما عصى أصحابه مضعبا أذى إليه الكيل صاعا بصاع
١٨٣	٤٥	٤٢	ألا ليت شعرى هل يلومنّ قومه زهيرا على ما جرى من كلّ جانب

١٨٩	٤٦	٤٣	كَأَنَّ لَمْ يَمُتْ حَتَّى سِوَاكَ وَلَمْ تَقُمْ عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَيْكَ النَّوَاحِ
١٨٩	٤٧	٤٤	لَا أَشْتَهِي يَاقُومُ إِلَّا كَارِهًا بَابُ الْأَمِيرِ وَلَا دِفَاعَ الْحَاجِبِ
١٩٢	٤٨	٤٥	لَيْبِكَ يَزِيدُ ضَارِعَ لَخْصُومَةٍ
١٩٥	٤٩	٤٦	لَا نَجْزِعِي إِنْ مَنَفَسَ أَهْلَكَتَهُ
٢٠١	٥٠	٤٧	فَكُنْتُ كَالسَّاعِي إِلَى مَشْعَبٍ مُوَالًا مِنْ سَبَلِ الرَّاعِدِ
٢٠٣	٥١	٤٨	لَا تَخْلُنَا عَلَى غَرَاتِكَ إِنَّا طَالَمَا قَدْ وَشَى بِنَا الْأَعْدَاءُ
٢٠٧	٥٢	٤٩	فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ

### نائب الفاعل

٢١٣	٥٣	٥٠	نَبِئْتُ عَمْرًا غَيْرَ شَاكِرٍ نِعْمَتِي
٢١٤	٥٤	٥١	وَلَوْ وَلَدَتْ قُفَيْرَةٌ جَرَوْ كَلْبٍ لَسَبَّ بِذَلِكَ الْجُرُوءُ الْكَلَابَا
٢١٥	٥٥	٥٢	أَمَرْتُكَ غَيْرَ

### المبتدأ والخبر

٢٢٠	٥٦	٥٣	غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنِ يَنْقُضِي بِالْهَمِّ وَالْحَزَنَ
٢٣٠	٥٧	٥٤	عَلَى مَثَلِهَا مِنْ أَرْبَعٍ وَمَلَاعِبِ
٢٣٣	٥٨	٥٥	وَلَقَدْ أَمُرُ عَلَى اللَّيْمِ يَسْبِي
٢٣٤	٥٩	٥٦	قَدْ أَصْبَحَتْ أَمْ الْخِيَارِ تَدْعِي عَلَى ذَنْبٍ كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعْ
٢٣٤	٦٠	٥٧	ثَلَاثَ كُلِّهِنَّ قَتَلْتُ عَمْدًا فَأَخْزَى اللَّهُ رَابِعَةً تَعُودُ
٢٣٤	٦١	٥٨	فَثُوبٌ نَسِيتُ وَثُوبٌ أَجَرَ
٢٣٦	٦٢	٥٩	لَعَمْرُكَ مَا مَعْنَى بَشَارِكِ حَقَّهُ وَلَا مَنَسِيٍّ مَعْنَى وَلَا مَتِيسِرٍ
٢٣٦	٦٣	٦٠	لَا أَرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُ الْمَوْتَ شَيْءٌ
٢٣٦	٦٤	٦١	إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَغْشَ الْكَرْبِيهَةَ أَوْ شَكَّتْ حِبَالُ الْهُوَيْنَى بِالْفَتَى أَنْ تَقْطَعَا
٢٤٠	٦٥	٦٢	فَإِنْ فَوَادَى عِنْدَكَ الدَّهْرُ أَجْمَعُ
٢٤٠	٦٦	٦٣	أَلَا يَانَخْلَةُ مَنْ ذَاتَ عَرْقٍ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ
٢٤١	٦٧	٦٤	أَحَقًّا بَنَى أَبْنَاءَ سَلَمَى بْنِ جَنْدَلٍ تَهْدُدُكُمْ إِيَّايَ وَسَطُ الْمَجَالِسِ
٢٤٣	٦٨	٦٥	أَكُلَ عَامَ نَعَمٍ تَحْوُونَهُ
٢٤٤	٦٩	٦٦	إِلَّا جَبْرِئِيلُ أَمَامَهَا

٢٤٥	٧٠	٦٧	فَوَرَدَنَ وَالْعُيُوقُ مَقْعَدَ رَائِي الـ
٢٤٦	٧١	٦٨	هم درج
٢٤٩	٧٢	٦٩	وساغ لى الشراب وكنت قبلاً أكساد أغصُ بالماء الحميم
٢٥٠	٧٣	٧٠	ترتع ما رتعت حتى إذا أدكرت فإنما هى إقبالٍ وأدبار
٢٥٠	٧٤	٧١	أنا أبو النجم وشعري شعري
٢٥١	٧٥	٧٢	رفوني وقالوا يا خويلد لا ترغ فقلت - وأنكرت الوجوه - هم هم
٢٥٣	٧٦	٧٣	بنونا بنو أبنائنا وبنائنا بنوهن أبناء الرجال الأبا عد
٢٥٣	٧٧	٧٤	لُعَابُ الْأَفَاعِي الْقَاتِلَاتِ لُعَابُهُ وَأَرَى الْجَنَى اشْتَارَتْهُ أَيْدٍ عَوَاسِلُ
٢٦١	٧٨	٧٥	إلى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتبية فى المزدحم
٢٦٢	٧٩	٧٦	فأما القتال لا قتال لديكم
٢٦٥	٨٠	٧٧	وقائلة خولان فانكح فتاتهم وأكرومة الحين خلوا كما هيا
٢٦٦	٨١	٧٨	إن من يدخل الكنيسة يوماً يلق فيها جاذراً وظباء
٢٧٠	٨٢	٤٩	ولو أن ما أسعى لإدنى معيشة كفانى ولم أطلب قليل من المال
٢٧١	٨٣	٧٩	لا در درك! إننى قد رميتهم لولا حُددت ولا عُدري لمحدود
٢٧٧	٨٤	٨٠	وماليل المطى بنائم
اسم ما ولا المشبهتين بليس			
٢٩٠	٨٥	٨١	من صد عن نيرانها فأنا ابن قيس لا براح
المفعول المطلق			
٣٠٠	٨٦	٨٢	هذا سُرَاقَةٌ لِلْفِرَّانِ يَدْرُسُهُ وَالْمَرْءُ عِنْدَ الرُّشَا إِنْ يَلْقَاهَا ذِيبٌ
٣٠٤	٨٧	٨٣	دار لسعدى إذ ه من هواكا
٣٠٨	٨٨	٨٤	فخير نحن عند البأس منكم إذا الداعى المشوب قال يالا
٣٠٩	٨٩	٨٥	عمرتك الله إلا ما ذكرت لنا هل كنت جارتنا أيام دى سلم
٣١٠	٩٠	٨٦	قعيدك أن لا تسمعنى ملامة ولا تنكى قرح الفؤاد فييجعا
٣١٠	٩١	٨٧	أيها المنكح الثريا سهيلاً عمرك الله كيف يلتقيان
٣١٣	٩٢	٧٠	فإنما هى إقبالٍ وأدبار
٣١٣	٩٣	٨٨	عجب لتلك قضية واقمتى فيكم على تلك القضية أعجب



٣١٩	٩٤	٨٩	فيها ازدهاف أيما ازدهاف
٣٢٠	٩٥	٩٠	إِنِّي لَأَمْنَحُكَ الصَّدُودَ وَإِنِّي قَسَمًا إِلَيْكَ مَعَ الصَّدُودِ لَأَمِيلُ
٣٢٢	٩٦	—	أَنَا أَبُو النَجْمِ
٣٢٢	٩٧	٩١	إِذَاكَ لَا تَبْعَنَاهُ عَلَى كُلِّ حَالَةٍ مِنَ الدَّهْرِ جَدًّا غَيْرَ قَوْلِ التَّهَازُلِ
٣٢٤	٩٨	٩٢	أَجِدْكُمْ لَا تَقْضِيَانِ كِرَاكُمَا
٣٢٥	٩٩	٩٤	أَحَقًّا بَنَى أَبْنَاءَ سَلَمَى بْنِ جَنْدَلٍ تَهْدُكُمْ إِيَّايَ وَسَطَ الْمَجَالِسِ
٣٢٧	١٠٠	٩٣	دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مَسُورًا فَلَبَّى فَلَبَّى يَدِي مَسُورِ
٣٢٨	١٠١	٩٥	ضَرْبًا هَذَا ذِيكَ وَطَعْنَا وَخَضَا
٣٢٩	١٠٢	٩٦	جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذَّنْبَ قَطُّ
٣٢٩	١٠٣	٩٧	فَقَالَتْ حَنَانٌ: مَا أَتَى بِكَ هَا هُنَا أَذُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِالْحَيِّ عَارِفٌ
٣٣٠	١٠٤	٩٨	أَرْضًا وَذُؤْيَانِ الْخَطُوبِ تَنُوشِنِي
٣٣١	١٠٥	٩٩	فَاها لَفِيكَ
<b>المفعول به</b>			
٣٣٩	١٠٦	١٠٠	فَوَاعِدِيهِ سَرَحَتِي مَالِكٍ أَوْ الرُّبَابِيْنَهُمَا أَسْهَلًا
٣٤٠	١٠٧	١٠١	كَلَّا طَرَفِي قَصْدُ الْأُمُورِ ذَمِيمٌ
٣٤١	١٠٨	١٠٢	جَارِي لَا تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي سِيرِي وَاشْفَاقِي عَلَى بَعِيرِي
٣٤٤	١٠٩	١٠٣	وَإِنْ تَعْتَذِرِ بِالْخَلِّ مِنْ ذِي ضُرُوعِهَا
إِلَى الضَّيْفِ يَجْرَحُ فِي عِرَاقِيهَا نَصْلِي			
<b>المنادي</b>			
٣٤٧	١١٠	١٠٤	يَا بُؤْسَ لِلْجَهْلِ ضَرَارًا لِأَقْوَامِ
٣٤٩	١١١	١٠٥	يَا أَبْجَرَ بْنَ أَبْجَرَ يَا أَنْتَا أَنْتَ الَّذِي طَلَقْتَ عَامَ جُعْتَا
٣٥٠	١١٢	١٠٦	سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرَ عَلِيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ
٣٥٢	١١٣	١٠٧	يَا لِلْكُھُولِ وَلِلشَّبَابِ لِلْعَجَبِ
٣٥٢	١١٤	١٠٨	يَا لِعَطَافِنَا وَيَا لِرِيَّاحِ
٣٥٣	١١٥	١٠٩	فِيَا لِلَّهِ مِنْ أَلَمِ الْفِرَاقِ
٣٥٣	١١٦	١١٠	يَا لِبَكْرٍ أَنْشُرُوا لِي كُلِّيَا يَا لِبَكْرٍ أَيْنَ أَيْنَ الْفِرَارِ

٣٥٥	١١٧	١١١	أيا شاعرا لا شاعر اليوم مثله جرير ولكن في كليب تواضع
٣٥٦	١١٨	١١٢	أعبدك حل في شعبي غريبا ألوما لا أبالك - واغترابا
٣٥٦	١١٩	١١٣	أدارا بحزوى هجت للعين عبرة فماء الهوى يرفض أو يترقرق
٣٥٦	١٢٠	١١٤	ألا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام
٣٥٨	١٢١	١١٥	فيا راكبا إما عرضت فبلغن ندامى من نجران أن لا تلاقيا

## توابع المنادى

٣٦٢	١٢٢	١١٦	ياذا المخوفنا بمقتل شيخه حجر تمنى صاحب الأحلام
٣٦٤	١٢٣	١١٧	إنى وأسطار سطر سطر لقاتل يانصر نصر نصر
٣٦٨	١٢٤	١١٨	علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم بأبيض ماضى الشفرتين يمان
٣٦٨	١٢٥	١١٩	رأيت الوليد بن يزيد مباركا شديدا بأحناء الخلافة كاهله
٣٧٠	١٢٦	١١٦	ياذا الخوفنا

ياصاح ياذا الضامر العنس

٣٧٣	١٢٨	١٢١	جارية من قيس بن ثعلبه
-----	-----	-----	-----------------------

طلب المعقب حقه المظلوم

٣٨٠	١٢٩	١٢٢	فإن لم تجد من دون عدنان والدك ودون معد فلتزعك العواذل
-----	-----	-----	---

فلنسنا بالجال ولا الحديد

٣٨١	١٣١	١٢٤	يسمعها لاهه الكبار
-----	-----	-----	--------------------

٣٨٣	١٣٢	١٢٥	معاد الإله أن تكون كظبية ولادمية ولا عقيلة ررب
-----	-----	-----	--

٣٨٤	١٣٤	١٢٧	إن النايا يطلعن على الناس الآمنيا
-----	-----	-----	-----------------------------------

٣٨٥	١٣٥	١٢٨	من أجلك يا التى تيمت قلبى وأنت بخيلة بالوصل عنى
-----	-----	-----	---

٣٨٥	١٣٦	١٢٩	فيا الغلامان اللذان فورا إيا كما أن تبغيا لى شرا
-----	-----	-----	--

٣٨٦	١٣٧	١٣٠	إنى إذا ما حدثت ألما أقول يا اللهم يا اللهم
-----	-----	-----	---

٣٨٦	١٣٨	١٣١	وما عليك أن تقولى كلما سبحت أو صليت يا اللهم ما
-----	-----	-----	---

اردد علينا شيخنا مسلما

## المنادى المتكرر

٣٨٧	١٣٩	١٣٢	ياتيم تيم عدى لا أبالك لا يلقينكم فى سوءه عمر
-----	-----	-----	---

٣٨٧	١٤٠	١٣٣	يازِيدَ زَيْدَ الِيعَمَلاتِ الذُّبَلِ    تطاولَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَانْزِلِ
٣٨٨	١٤١	١٣٤	فَلا وَاللّٰهَ لَا يُلْفَىٰ لِمَا بَى    ولا لِلْمابِهِمُ أَبَدًا دَواءَ
٣٨٩	١٤٢	١٣٥	وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُوثَقِينَ
٣٨٩	١٤٣	١٣٦	بين ذِرَاعَى وَجْهَةِ الْأَسَدِ
الْمَنَادَى الْمُضَافُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ			
٣٩٢	١٤٤	١٣٧	كَلِينِي لَهُمْ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبِ
تَرْخِيمُ الْمَنَادَى			
٣٩٥	١٤٥	١٣٨	خُذُوا حَظَّكُمْ يَا آلَ عَكْرَمَ وَاذْكُرُوا    أَوَاصِرْنَا وَالرَّحْمُ بِالْغَيْبِ تُذَكِّرُ
٣٩٦	١٤٦	١٣٩	أَبَا عُرْوَةَ لَا تَبْعُدْ فَكُلَّ ابْنِ حُرَّةٍ    سَيَدْعُوهُ دَاعِي مَوْتَةٍ فَيَجِيبُ
٣٩٦	١٤٧	١٤٠	دِيَارِمْيَّةَ إِذْ مَيُّ تُسَاعِفُنَا    وَلَا يَرَى مِثْلَهَا عَجْمٌ وَلَا عَرَبُ
٣٩٦	١٤٨	١٤١	لِلَّهِ مَا فَعَلَ الصَّوَارِمُ وَالْقَنَا    فِي عَمْرٍو حَابٍ وَضَبَّةَ الْأَغْنَامِ
٣٩٧	١٤٩	١٤٢	أَلَا أَضَحَّتْ حَبَالُكُمْ رَمَامًا    وَأَضَحَّتْ مِنْكَ شَاسِعَةٌ أُمَامَا
٤٠١	١٥١	١٤٣	قَفَى قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضَبَاعَا    وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكَ الْوُدَاعَا
٤٠١	١٥٢	١٤٤	أَطْرَقَ كَرَا
٤٠١	١٥٣	١٤٥	فَقَالُوا تَعَالَى يَا يَزَى بْنِ مُخَرَّمٍ    فَقُلْتُ لَهُمْ إِنِّي حَلِيفُ صُدَّاءَ
٤٠٥	١٥٤	١٣٧	كَلِينِي لَهُمْ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبِ
٤٠٨	١٥٥	١٤٦	عَجِبْتُ لِمَوْلُودٍ لَيْسَ لَهُ أَبٌ    وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبْوَانُ
إِلْحَاقُ الْهَاءِ فِي حَالَةِ الْوَقْفِ			
٤٢٠	١٥٦	١٤٧	يَا مَرْحَبًا بِحِمَارِ نَاجِيَةٍ
الْأُبْنِيَّةُ الْمُخْتَصَّةُ بِالْإِنْدَاءِ			
٤٢٧	١٥٧	١٤٨	فِي لُجَّةِ أَمْسِكَ فَلَانَا عَنْ قُلْ
٤٢٧	١٥٨	١٤٩	أَطُوفْ مَا أَطُوفُ ثُمَّ آوَى    إِلَى بَيْتِ قَعِيدَتِهِ لَكَاعِ
الْإِخْتِصَاصُ			
٤٢٩	١٥٩	١٥٠	بَنَاتِيمَا يُكْشَفُ الصَّبَابُ
٤٢٩	١٦٠	١٥١	إِنَّا بَنَى ضَبَّةً لَا نَفَرُ
٤٣١	١٦١	١٥٢	لَنَا يَوْمٌ وَلِلْكَرْوَانِ يَوْمٌ    تَطِيرُ الْبَائِسَاتُ وَلَا نَطِيرُ

٤٣١	١٦٢	١٥٣	وشعثاً مراضيع مثل السعالى	وياوى إلى نسوة عطل
٤٣٢	١٦٣	١٥٤	وجوه كلاب هارشت فاز بأرت	لحا الله جرماً كلما ذر شارق
٤٣٢	١٦٤	١٥٥	وجوه قروذ تبتغى من تجادع	أقارع عوف لا أحاول غيرها

### المنصوب على الاشتغال

٤٣٧	١٦٥	١٥٦	صحيحات مال طالعات بمخرم	فكلاً أراهم أصبحوا يعقلوننه
٤٣٨	١٦٦	٥٦	على ذنباً كله لم أصنع	قد أصبحت أم الخيار تدعى
٤٥٣	١٦٧	١٥٧	والزاد حتى نعله ألقاها	ألقي الصحيفة كي يخفف رحله
٤٥٨	١٦٨	١٥٨	ولا جدّاً إذا ازدحم الجدود	فلا حسباً فخرت به لتيم
٤٥٩	١٦٩	١٥٩	إذا الخصم أبزى مانل الرأس أنكب	
٤٦٠	١٧٠	٤٦	فإذا هلكت فعند ذلك فاجزعى	لا تجزعى إن منفس أهلكته
٤٦٠	١٧١	١٦٠	فقام بفأس بين وصليك جازر	إذا ابن أبى موسى بلالاً بلغته
٤٦١	١٧٢	١٦١	وتعطف عليه كأس الساقى	فمتى واغل يزورهم يحيو
٤٦١	١٧٣	١٦٢	أينما الريح تميلها تمل	صعدة نابطة فى حائر
٤٦٧	١٧٤	١٦٣	ألا رجلاً جزاه الله خيراً	
٤٦٧	١٧٥	١٦٤	بنى ضوطرى لولا الكمى المقنعا	تعدون عقر النيب أفضل مجدكم

### التحذير

٤٨٣	١٧٦	١٦٦	إلى الشر دعاء وللشر جالب	فإياك إياك المراء فإنه
-----	-----	-----	--------------------------	------------------------

### الإغراء

٤٨٤	١٧٧	١٦٧	كساع إلى الهيجاء بغير سلاح	أخاك أخاك إن من لا أخاله
-----	-----	-----	----------------------------	--------------------------



## أ. ه. شواهد الجزء الأول

## فهرس موضوعات الجزء الأول

### الصفحة

أ-	التقديم
٤٣	مقدمة الرضى
٣٨٥	الكلمة
٢١-١٧	الكلام
٢٢-٢١	تعريف الاسم
٢٥-٢٢	تعريف الحرف
٢٩-٢٥	تعريف الفعل
٣٨-٢٩	خواص الاسم
١٧٨-٣٩	المعرب
٤١-٣٩	المعرب
٤٣-٤١	أحكام الاسم المعرب
٥٧-٤٣	تعريف الإعراب
٦٠-٥٧	أنواع الإعراب
٦٣-٦٠	العامل
٦٦-٦٣	الأسماء المعربة بالحركات والحروف
٧٢-٦٦	إعراب الأسماء الستة
٨٣-٧٢	إعراب المثنى
٨٤-٨٣	إعراب جمع المذكر
٨٨-٨٤	الإعراب التقديرى
١٧٨-٨٨	أعراب ما لا ينصرف
٢٩٢-١٧٨	المرفوعات
٢١٠-١٧٩	الفاعل
٢١٧-٢١٠	نائب الفاعل
٢٨٢-٢١٧	المبتدأ أو الخبر
٢٨٧-٢٨٢	خبر إن وأخواتها

٢٩٠-٢٨٧	..... خبر لا النافية للجنس
٢٩٢-٢٩٠	..... اسم ما ولا المشبهتين بليس
٤٨٤-٢٩٢	..... المنصوبات
٣٣٣-٢٩٣	..... المفعول المطلق
٣٤٥-٣٣٣	..... المفعول به
٤١٣-٣٤٥	..... المنادى
٤٢٨-٤١٣	..... المندوب
٤٣٤-٤٢٨	..... الاختصاص
٤٦٨-٤٣٤	..... الاشتغال
٤٧٧-٤٦٨	..... مسائل ليست من باب الاشتغال
٤٨٣-٤٧٧	..... التحذير
٤٨٤	..... الإغراء

انتهى فهرس موضوعات الجزء الأول

رقم الإيداع ٢٠٠٠/١٤٧٢٠

الجمهورية العربية السورية  
المنطقة الصناعية الثانية - قطعة ١٣٩ - شارع ٣٩ - مدينة ٦ أكتوبر

المنطقة الصناعية الثانية - قطعة ١٣٩ - شارع ٣٩ - مدينة ٦ أكتوبر

٠١١/٣٣٨٢٤٢ - ٣٣٨٢٤١ - ٣٣٨٢٤٠ : ☎

e-mail: pic@6oct.ie-eg.com

## تصويبات

---

• الغلاف الخارجي

الخطأ

كافية، بتشديد الياء

• من المقدمة الصفحة الخامسة

السطر التاسع

الحسن طاهر

السطر الثاني عشر

الناصر الفاطمي

السطر الثالث عشر

سنة ٥٦٧ هـ

الصواب

كافية، بتخفيف الياء

أبو الحسن طاهر

العاضد الفاطمي

سنة ٥٨٩ هـ